











الجزء الرابع من شرح المحقق الجليل القاسم  
المحقق سيدي أبي عبد الله محمد  
الطوسي على المختصر الجليل للأمام  
أبي الصيام سيدي  
خليل

٢

{ وبها مشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره واوانه العلامة الشيخ }  
{ على العدوي تغمده الله الجميع برحمته واسكنهم فضله فسيح جنته }



• (فصل في القسم للزوجات) •  
(قوله ماذا يجب لها) أي وهو  
ما يجب او اعني الذي يجب لها  
(قوله للزوجات) اعلم ان المحصور  
ففيه قوله للزوجات أي لا الاماء  
وقوله في الميتة أي لا النفقة  
والكسوة (قوله من صغيرة  
جومعت) أي مطبقة (قوله لافي  
النفقة والوطء) أي ولا في المحبة  
والتعهد والاقبال والنظر  
والمفا كهيئة الكلام والمراد  
اذا أراد الميت والا فلا يعتزل  
الجميع مالم يتجاوز معة الايلاء  
(قوله اذا الطبع ربيعي) اعترض  
بان الطبع تابع للعقل فيمنع  
العقل من شيء يمنع منه الطبع  
وقوله ولذلك قال بعضهم أي  
دفع الاعمراض

(قوله كرتاه) أى فتمتع وماؤه عسلا أى لما فيه من تداخل الأجسام أى إذا أريد الوطئ مع بقائه تلك الحالة وأما لو أريد الوطئ مع ما يجث الله يدخل الذكر ويحول اللحم إلى أحد الجانبين وكلاهما فيكون المتمتع عادة (قوله إلا لأضرار) التعبد بالأضرار يدل على أن المنعوق قصد الضرر سواء حصل بالفعل أم لا وهو استثناء منقطع أو مقسول أى لا يجب القسم في الوطئ من سائر أحواله إلا لأضرار (قوله ككتفه) أى سواء كان بعد ميلها أو غير ميلها أى فيجب عليه ترك المكث المذكور وهو تمثيل للأضرار لأن المكث المذكور يحصل فسه على قصد الضرر وإن لم يقصد في نفس الأمر وظاهره أنه يمتنع وإن لم يطل الأخرى بعد الكف المذكور وهذا ما لم تكن مولى متما أو متظاهرا منها فإن كسبه عن وطئ غيرها واجب (قوله خصيته) بالسمين الملهة كما هو في خطه أى طبيعته ٣ (قوله فعند من شاء) وإن كان

غير من شاء أن تعرضه أرفقه  
وأشفق عليه عن شاءها الآن  
يكون شاءها المسألة اليها فانه يمنع  
من ذلك أى بمجرد حبها (قوله  
لأن وجوب القسم) لا يمتنع أن  
الوجوب من خطاب التكليف  
والحاصل أن جعل تزويج  
الجنون للمتعبد من التماسها  
في وجوب الاطاعة على الولى  
خطاب وضع وجوب الاطاعة  
على الولى خطاب تكليف (قوله  
ويحتمل أن يشترط) يرجع  
لأن قبلة (قوله وفات أن ظلم  
فيه) ليس من الظالمات القسمة  
في قسمة الخسومات والمواظ  
والصناع في حرفهم لأن هذا  
نكاح من التعبد فلا يقضى  
بطريق الأولى (قوله حقا) أى  
ظلم (قوله وسواء أطلع الخ)  
مثلا لو كانت له الخمس  
نكاحية وليلة الجمعة لعائشة

وقوله ورتقاء مثال لخذف أى أو عسلا كرتاه فكان ينبغي أن يقول وإن امتنع الوطئ شرعا أو طبعيا أو عسلا كعصرمة (ص) لأنى الوطئ إلا لأضرار ككتفه لتوفر لذته لأخرى (ش) يعنى أن القسم لا يجب في الوطئ بين الزوجات بل من دعت نفسه إليها أنها على ما تقتضيه خصيته ولا يرجع عليه أن ينشط للجماع في يوم هذه دون يوم الأخرى اللهم الآن يترك الزوج وطواحدة ممن زوجاته ضررا بما فاته لا يجوز له ويجب عليه حينئذ ترك الكف (ص) وعلى ولى الجنون إطاقته وعلى المريض الآن لا يستطيع فعند من شاء (ش) يعنى أن الجنون إذا كانت له زوجات فانه يجب على وليه أن يطوف به عاين لأجل العدل بينهن وأن لا يكن: أن الموقوف المسألة كما يجب عليه تقتضيه لأن وجوب القسم من باب خطاب الوضع لكن شروطا فيه منقعة المراتب خلاف ولى الصبي فلا يجب على وليه إطاقته لعدم منقعة المراتب وطئته ثم إن قوله وعلى الخ معطوف على مقداره التقديره إنما يجب القسم للزوجات على الزوج وعلى الجنون وكذا قوله وعلى المريض معطوف على ذلك المقدر ويصير من باب عطف الخاص على العام ويحتمل أن يشترط المعطوف عليه أى ويوجب القسم على زوج وعلى المريض وأقربه لأجل ما بعده من الاستثناء ويحتمل أن يقدر ويوجب على كل زوج صحيح وعلى المريض الآن لا يستطيع فعند من شاء فيكون من عطف الغاير ثم إذا صحت ابتداء القسم (ص) وفات أن ظلم فيه (ش) يعنى أن الزوج إذا دخل في القسم بأن تعهد المقام عند واحدة ممن شهر أحفائه لا يحاسب بذلك ويخرج من ذلك ومفهوم ظلم أى روى كماله كان مسافرا ومعه أحدى زوجاته فليس للعائنة أن تحاسب المسافرة بالمسافرة لأن المقصود من القسم دفع الضرر والحاصل وتخصين المرأة وذلك بقوت بقوات زمانه وسواء أطلع على عدائه قبل القسم التالية التى عاد عليها أو بعده واستظهار ابن عرفة ضعيف الظاهر

وليلة السبت فاطمة وليلة الأحد لا ينبى فإذا بات ليلة الخميس وليلة الجمعة عند خديجة فقد قامت ليلة عائشة وهى التى عاد عليها فقول وسواء أطلع على عدائه قبل القسم التالية التى عاد عليها فإن أطلع على ذلك عند الغروب ليلة السبت فذلك قبل القسم فاطمة التى هى التالية عائشة التى عاد عليها وقوله أو بعده كما إذا أطلع على ذلك ليلة الأحد عند الغروب فذلك بعد القسم فاطمة التى هى التالية التى عاد عليها (قوله واستظهار ابن عرفة الخ) نص ابن عرفة قالت الظاهر مراده أنه لم يطلع على عدائه إلا بعد قسمه التالية التى عاد عليها ولو أطلع عليه قبل قسمه يوم التى عاد عليها قبل تأليها أو سواء أطلع عليه كذلك أو قبل قبلة التالية والأول أظهر اه قال اللقائى واستظهار ابن عرفة ضعيفا لأنه ياتم عليه ظلم التالية والرابعة اه

(قوله كخدمة معقن بعضه يأتي) يشيدها لولم يأتي ثم خدم بعضهم مدة أزيد من مدته الشرعية لا يثبت بل يعرض (قوله فليس الشر بذلك المطالبة بما ظلم من الخلعة) أي التي هي أيام الأناق (قوله وهذا حيث جعلت الخلعة بينهم ما قسمه مهاباة) أي بأن جعل لكل واحد من الخلفه هذا يوم وهذا يوم وهذا جعة وهذا جعة وهذا شهر وهذا شهر وهكذا (قوله والا) بأن يكن قسمه أصلاً بأن كان يعطى خدمة كل منهما وليس المراد بأن كان قسمه امرأة أو خمسة أو عشرة فرقة لأن ما لا يتأتى منها (قوله وإذا اشكت الوحدة) أي لئلا أنها راضت إلى الجماعة أي سكنت معهم للاستئناس (قوله إلا أن يكون تزوجه على ذلك) أي على الوحدة فظاهره أن حصل لها الضرر والظاهر أن المراد ما لم يظن الضرر بالوحدة (نفسه) ما مضى عليه المصنف ٤ خلاف قول ابن عرفة الأظهر وجوبه أو تبييت معها امرأة

ترضى لأن تزوجه واحد فاضرو  
ورجما تعين عليه زمن خوف  
المحارب والذي يظهر التفصيل  
بين أن يكون عندها ثبات  
يجب لا يفتنى عليها في أيتها  
وحدتها فلا يجب البتات عندها  
والأفيعب (قوله وزادها) أي  
الشارح كما به بالإطلاع عليه  
(قوله وقد قدمناه) انتهى وم  
بأن لا يقصد الخ) أي لأنه قال  
في أول الفصل وفي قوله زوجات  
تنسبه على أن الواحدة  
لا يجب الميت عندها وهو  
كذلك زاد في الجواهر ولكن  
يستحب تصديها وهو مقصد  
بعدم الضرر فخلصه أن قول  
المصنف والميت عند الواحدة  
أي ما لم يقصد الضرر والا  
بحرم عليه عدم الميت (قوله  
ولو حره نصراً) كأنه يقول  
وما قاله المصنف جار في الحره

في شرحنا الكبير (ص) كخدمة معقن بعضه يأتي (ش) هذا يشبه الدليل لما قبله  
والمنع أن العبد الذي بعضه حر وبعضه مقن يتخدم نفسه بقدر الجزء الحر ويتخدم سيده  
بقدر الجزء الرقيق فإذا أتى ثم رجع فإنه يثبت على من اعتقه زمن الأناق فلا يحاسب بها  
ولا يلزمه فيه خدمة وهذا ما لم يكن استعمله شخص فإنه يرجع بقية ما استعمله في الزمن  
الذي شوبه في مدة الأناق ومثل خدمة المعقن بعضه المستعمل يتخدم بعض ساداته مدة  
ثم يأتي ثم يوجد فليس للشر بذلك المطالبة بما ظلم من الخدمة وهذا حيث جعلت الخلعة  
بينهما قسمه مهاباة والا كان ماعلى لهما وما أتى عليهما (ص) وتجب الأبدان بالليل  
(ش) أي وتجب الأبدان بالقسم بين الزوجات في الليل لأنه وقت الأيوام للزوجات وله أن  
يعكس (ص) والميت عند الواحدة (ش) أي وتجب الميت عند الزوجة الواحدة سواء  
كان له أمه أم لا قال في التوضيح وإذا اشكت الوحدة ضعت إلى جماعة إلا أن يكون تزوجه  
على ذلك انتهى ونسقه الشارح عند قوله وسكنها بين قوم صالحين وزادها ما نصه وقد  
قدمناه مشروط بأن لا يقصد الأضرار بعدم الميت انتهى (ص) والامة كالحره  
(ش) المشهور أن الزوجة الامة كالحره في وجوب القسم والتسوية بينها وبين الحره  
وسواء كان الزوج حراً أو عبداً ولو حره نصراً أو امرأة مسلمة لترجع الحره النصراينة  
بالحرية والامة بالاسلام وانما خص المؤلف على ذلك مع قوله للزوجات للردعى من يقول  
للحره يؤمن والامة الزوجة يوم (ص) وقضى للبكر بسبع وللثيب بثلاث (ش)  
يعني أن من تزوج بغير كراعى غير حاولو كانت هذه البكر أمة فإنه يقضى لها سبع ليال  
وأن تزوج بثيب فإنه يقضى لها بثلاث ليال أي يلزمه أن يبيت عندها ثلاث ليال يتحصها  
بها لأنه حق لها (ولا قضاء) إذ أسع للبكر وثلاث للثيب فإنه لا يقضى لغيره من مثل ذلك وفات  
عليهن وانهم قوله ولا قضاء أن قوله يقضى للبكر الخ فحين نكحت على شرط فلا كأنه

والامة ولو كانت الحره ككتابة

أمرأة

دفعها إلى غيره من كلام المصنف فاصر على الحره المسلمة فأفاد أنه لا شر في تزوجه لغيره في فقهه لأن الامة وإن تزوجت  
بالاسلام فقد تزوجت الحره الخ لمرقة (قوله الردعى من يقول) أي وهو ابن المأجور وهو مقابل المشهور الذي  
أشاره به قوله المشهور الخ (قوله وقضى للبكر الخ) إزالة للوحشة والاعتلاف وزيدت البكر لأن حجامها أكثر فتحتاج إلى  
فضل أمهال وجسر وتأن والثيب قد جرت الرجال إلا أنها استحدثت العصبية فأكثرت من زيادة الوصلة وهي الثلاث  
(قوله ولا قضاء) مقابل الأدام قوله سابقا وقضى أي سكره فلم يرداعلى محمل واحد كذا قيل بل يصح أن يراد الحكيم  
في الأمرين إلا أن متعلقه اختلف كما هو ظاهر

(قوله على المشهور) ومقابل المشهور يقول ماد كرم المصنف لا يختص بمن كان عنده امر أو فاعل البكر لها السبع مطلقا والشيب لها الثلاث كذلك وهذا كله ما لا يخبر عرف بيبا عنه حال عرسها فقتضى عليه (قوله المشهور ان الانسان الخ) ومقابلته انها تجاب (قوله ولو قال ولا تجاب لا كثر) يجلب بان المصنف انما اقتصر على ذلك المذهب من الخلاف (قوله قد مر انه يكمل الخ) لم يجره في هذا الشرح انما مره في الكثير (قوله ولو لم تكن الاستقامة) أي الاستقامة فيجوز على الاشبه بالمذهب ومقابلته ما لمالك من انه لا بد من عرس الاستقامة فيها

المراد باليوم خصوص النهار بل مطلق الزمان الشامل لليوم واللييلة (قوله يجوز ان يكون المصدر مضافا لفاعله) أي الذي هو قوله كاعطاهم أي ويكون قوله امسا كها مضافا لمفعوله وقوله او لمفعوله أي ويكون امسا كها مضافا لفاعله (قوله وشراء يومها) لانه قوم اليوم وانما أشاروا من معن قلل وما صعدا ذلك لا يجوز (قوله لان الاولى ما دخل فيه على عوض) أي على عقد محتوية على عوض فلا ينافي قوله ولا بشئ أولا (قوله ليس كذلك) لان الاسقاط لا يصح باطهارة ولو قال لانه لا بد ان يكون مقولا لا كان أسسن (قوله وقوله يومها) إشارة الخ) ينافي قوله او هناك على غير معين وهما طريقتان فتقوله فهو اسقاط مالا غاية له إشارة لقول الشيخ أحمد الزرقاني فانه يجوز شراء التوبة على الدوام وهذا الغرض (قوله لا على) لا يخفى انه متعارض في الزمن الكثير فتقوله قلبي

أمر أو واحدة فانه لا يلزمه انها الأسبع ولا ثلاث على المشهور (ص) ولا تجاب لسبع (ش) المشهور ان الانسان اذا تزوج باهرا تيب وطلبت ان يبيت عنده سبع ليال كالبكر فانها لا تجاب لثلاث ولا يقضى لها الا ثلاث ليال فقط كما مر ولو قال ولا تجاب لا كحل لكان أشبهل أي ولا تجاب المرأة بكرة كانت أو ثيبا لا كغيرها لما شرعا (ض) ولا يدخل على شرطها في يومها الحاجة (ش) قد مر انه يكمل لكل واحد من نسائه في القسم وما ولبه وتنبه بهذا الكلام على انه لا يجوز له ان يدخل على شرطها في ذلك الزمان الحاجة ضرورة غير الاستمتاع كمنه ثوب وشبهه ولو أمكنه الاستقامة في تلك الحاجة على الاشبه بالمذهب (ص) ويجاز الاثرة عليهم بارضاها بشئ أولا (ش) يعني انه يجوز للرجل ان يزوج من زوجته على شرط اذا رضيت المؤثرة عليها بذلك وسواء كان ذلك بعوض أو بغير عوض والاثرة بنسخ الهمة والثلاثة كدرجة وضم الهمة وسكون الثلاثة ومعناها تفصيل الغير (ص) كاعطاهم على امسا كها (ش) يجوز ان يكون المصدر مضافا لفاعله او لمفعوله أي يجوز ان يعطيه اذا اساء عشر معه ما شيا من المال ليصنع عشر معه او يعطيه اذا اسامت عشرتها شيئا من المال الحسن عشرتها معه (ص) وشراء يومها معها (ش) يعني انه يجوز للضرة ان تشتري يوم شرطها منها وكذلك الرجل يجوز له ان يشتري يوم زوجة من زوجته وليس قوله بشر يومها الخ مكررا مع قوله ويجاز الاثرة عليهم الخ لان الاولى ما دخل فيه على عوض وهذا دخل عليه او هناك على غير معين فهو اسقاط مالا غاية له بخلاف هذا فان الشراعتين في مدة معينة وفي تسمية هذا بشر امساحة لان المبيع لا بد ان يكون طاهرا متقاه وهذا ليس كذلك وانما هو اسقاط والمراد بالجو از مقابل الامتناع فلا ينافي الكراهة وقوله يومها إشارة الى زمن معين قليل لا على الا بد وما وقع له عليه السلام فمن خواصه (ص) ووطء شرطها بانها (ش) أي ويجاز في يومها ووطئها بانها قبيل الفسول من وطء الاخرى وبعده (ص) والسلام بالباب (ش) يعني انه يجوز للرجل اذا مره بالباب زوجة من زوجته ان يسلم عليها في يوم شرطها من غير دخول اليها ولا جالس عندها على المشهور ابن الحبسون ولا بأس بكل ما عرفت به اليه انتهى أي بالباب لا في بيت الاخرى لم يقبه من

يقضى منع الكثير وقوله لا على الا بد يقتضى الجواز والظاهر ان المعول عليه الثاني (قوله وما وقع له عليه الصلاة والسلام) أي لان سودة زوجة لما كبرت وهبت يومها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة فاجازها النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وكان يتسم لعائشة يومين ولغيرها وما غير ان ظاهرا ان الواقع شرع ما ليس كذلك (قوله أن يسلم عليها في يوم شرطها) ولو لم تكن ساجدة (قوله على المشهور الخ) لما طلع على مقابلته (قوله لا في بيت الاخرى) العسيرة عقوبته لا بعقوبه أي بالباب كما هو ظاهر

(قوله ولم يقدّر بيت) أي لم يدر أو خوف أو ازدراء به على ما استظهره غنج (قوله من غير اقتناع) أي للاقتناع على قدر الضمير وروى واقتدح أي يجوز له الوطء وهو ظاهر (قوله ابن القاسم الخ) هو الظاهر وروى قول أبي بصير (قوله ولا ماوى لسواها) الموجود في بزم وت سواها وهو ظاهر أي وأما لو كان لها ماوى - واهه الذهب اليه - (قوله لجمعها) بمنزلة من دار (قوله) وكذا يجوز لجمعها بمنزلة واحد من دار كذا لم يتطلى لا يقال لجمعها بمنزلة من دار يروى الى الوطء احداها بمنزلة فيجمعه غيره ٦ وهو غير جائز لاننا نقول لا يلزم ذلك ان قد يكون الزوج من لا يطأ

او يطأ احداها عند خروج  
الاخرى من المنزل لزيادة  
وتقوها (قوله الاول الخ) في  
عب والظاهر ان كون كل  
بمراض تحقيق لكونها  
بمنزلة لانها لا يجوز زواجها  
بمنزلة لانه حاض واحد  
هو جائز كما ستقاده ان اشرح  
اه (قوله) ولا يجوز تنصيف  
الملك أي الزمان فاطلاق الخاص  
وأراد العام (قوله ما لم يكن في  
بلاد بعيدة) أي محل ما ذكر اذا  
كانت ابلد واحداً أو ببلدين في  
حكم الواحدة ان يرتفع أهل  
كل بالآخر كما قاله في القمر  
وأما ان كانتا ببلدين في حكم  
الواحدة فهو ما أشار اليه بقوله  
ما لم يكن في بلاد بعيدة (قوله  
أن يقيم الخ) بأن يهبطا ان لنا  
مقامين جواز الزيادة في اليوم  
والليلة مع المساواة وجواز  
الزيادة على اليوم واليلة مع  
جواز عدم المساواة (قوله أو  
صنعة) بالصاد المهمله كما هو  
موجود في خطه (قوله ثم عطف  
على المنوع مشاركت الخ)

اذبة الاخرى (ص) والبيت عند ضربته ان أغتقت باهاده ولم يقدّر بيت بجهرتها  
(ش) يعني ان الرجل اذا أتى زوجته في موه اليه عند غافا غلبت باهية في وجهه ولم  
يستطع ان يبيت في حجرها فانه يجوز له حينئذ ان يذهب الى ضربته اليه عند غافا من غير  
استئذان فان قدر ان يبيت بجهرتها فانه لا يجوز له حينئذ ان يذهب الى ضربته وظهره  
سواء كانت ظلمة أو مظلومة ابن القاسم لا يذهب وان كانت ظلمة وكثر ما يلزم بل يذهب  
أصبغ لا يذهب الا ان يكثر ذلك منها ولا ماوى لسواها انتهى (ص) وبرضاها يجمعها  
بمنزلة من دار (ش) يعني انه يجوز للرجل ان يجمع بين امرأتين في دار واحدة بشرطين  
الاول ان يكون لكل واحدة منهما منزل مستقل بمرافقه ومنافعه من كنف  
ومطبخ ونحو ذلك مما يحتاج اليه الثاني أن يرضى بذلك ولا يفسد بين الزوجتين  
والثلاثة فاكثر ولهذا جاع المؤلف الضمير مره وثلاثا اخرى فان لم يرضى بذلك فانه  
لا يجوز له ان يجمع بينهما في منزل من دار واحدة بل يلزمه أن يفرد كل واحدة دار  
ولا يلزمه أن يسهل ما بينهما (ص) واستدعاؤه من محله (ش) يعني انه يجوز للرجل  
ان يذهب بينا لنفسه ويعدو كل من كانت في بيتها ان تاتي اليه بشرضاها بذلك لكن  
لا ينبغي ذلك بل ياتي هو لكل واحدة لئلا يقع عليه السلام ذلك (ص) والزيادة على يوم  
وليلة (ش) أي ويجوز الزيادة في القسم على يوم وليلة والواجب ان يقدم باليوم  
والليلة ولا يجوز تنصيف الليلة ولا الزيادة عليها الا برضاها من عالم يكن في بلاد بعيدة  
فلا بأس بقنعة الجمعة والشهر ما لا يشترط عليه فيه ولا أن يقدم عند احدا من إختار أو  
صنعة والما جاع المؤلف تارة وفي اخرى إشارة الى أن ذلك حكم ما زاد على واحد فلو زاد  
اقتصر في جانب المقهور بل منع على التثنية فقال (لان برضاها) في المسائل الثلاث  
فالتي اعتبار الجمع ثم عطف على المنوع مشاركت لفيه بقوله (ص) ودخول حمام  
بهما وجمعهما في فراش ولو بلا وطء (ش) يعني انه لا يجوز للزوج ان يدخل الحمام  
بزوجته ولا يزوجه وأمه ولا يزوجه لانه مظنة النظر للعورة على المشهور وظاهره  
ولو اتفقتا بالعمى والهله تسعير بخلافه انه يجوز وكذلك لا يجوز للرجل ان يجمع  
بين زوجتيه وأزواجه وانه لا يجوز له ان يجمع بين زوجتيه وأزواجه وانه لا يجوز له ان يجمع

هذه عاقبة منظوميه بطابق المعنى والتقدير لا يجوز ما ذكره عند دم  
الرضا ولا دخول حمام (قوله لانه مظنة النظر) يقيد انهم دخلوا الحمام مستترات وهو كذلك فلذا قرر بعضهم فقال ومحل  
المنع اذا كن مكشوفات العورة وكان يحشى كشف العورة في عب وشب ان محل الخلاف اذا كن غير مستترات وهما  
تابعان في ذلك الثاني وعامة الشيخ عبد الساقى فان استترت أو اتصفت بالعمى يلزم حثفت عليه الهله المذكورة (قوله على  
المشهور) ومقابلها ما نقل ان أسد بن القرات أجاب الأمير بجواز دخوله الحمام بجواريه

(قوله المشهور) أي خلافاً لما بين المباحثون القائل بوجههما في فراش بلاوط مكرهه (قوله لكان أخضر) فسد  
 أنه انما يفسد بذلك لاجل ان يفسد الخلاف في المسئلة والردي على مخالفت وعبارة شب مثل شارح حاله قال الواو والصل اذ  
 وجههما في فراش مع الواط متنع ولورضيتا اتفاقا لان الجمع مظنة طوا احداهما بمحضرة الاخرى وظاهر كلام المصنف  
 ولورضيتا انتهى (قوله فربما يكون الغيرة) بفتح الفين (قوله المنع) جواب الشرط وحذف الفاعل في جواب الشرط متنع  
 أو قليل كغيره فان جامعهما أو الاستسقاء هو واجب بان لا يمنع خبر مبتدأ ٧ محذوف عائد على الزوج أي فهو المنع

وهذا الحذف جائز (قوله  
 وتخص) وليس له جعلها الفسيع  
 الموهوبه (قوله بخلاف منه)  
 أي بخلاف هيئته من الظاهر  
 ان شرائه فو يمتنع ليس كهيئتها  
 فيخص به من شاء قاله الشيخ  
 أحمد في صحيح والظاهر انها  
 كهيئتها كما يرشد له التعليق فاذا  
 علمت ذلك فاطق ان الشراء ليس  
 كالهيئة فسد بجزء من عرفه بان  
 الشراء ليس كالهيئة وبه جزم  
 الشيخ سالم في تفسير كلام  
 المصنف ومما عرفت في  
 مسئل عن رضى احمدى  
 زوجيه بعطية في يومها  
 ليكون فيمضد الاخرى قال  
 الناس بقوله انتهى واحدى  
 امر ائمه فرض مسئلة افاده  
 محضى تت وتبين ان في قوله  
 بخلاف منه حذف المضاف  
 اليه وبقاء المضاف على حاله  
 من غير حذف على مضاف الى  
 مثل المحذوف وهذا على غير  
 الغالب (قوله فترتها) الضرة  
 بالضم والضم والكسر انتهى

أو ممتع على المشهور ولو قال المؤلف وجههما في فراش بلاوط لكان أخضر (ص)  
 وفي منع الامتنين وكراهته قولان (ش) يعنى أنه اختلف هل يمنع الجمع بين الامتنين  
 بجلال الدين في فراش واحد بلاوط كل واحد وجبت نظر الاصل الفقرة أو يكبره فقط لقله  
 غير متين قولان لما كان ما ياحيه عبد الملك والمنع هو الظاهر فربما يكون الغيرة في الاماء  
 أشد فيمنع من الحرام أو ما وجههما في فراش لاجل الواط فمتنع اتفاقاً (ص)  
 وان دعت فو يمتنع ضرته المنع لانهما يختص بخلاف منه ولها الرجوع (ش)  
 يعنى ان المرأه الحرة اذا وهبت فو يمتنع أو أسقطت فانا رقت لغيره ثم اوزارت زوجها فان  
 فعات ذلك من ضرتهما فزوجها ان ينهها من ذلك اذ قد يكون له عرض في الواهبه وله  
 الاجازة وأما الموهوب لهما فانه لا كلام لهما في الرد اذا أجاز الزوج ولا في الاجازة اذا  
 رد وانفسر مفهوم الهبة فهل الشراء السابق في قوله فترتها يومها كذلك أي له المنع  
 أو لا يفرضه أو موهبة وأما الرجوع الامة فليس لهما ان يجيب يومها الا باذن سميها لان  
 له حق في الولد ولها في كانت الامة فربما تائه أو كانت بائناً أو حاملها فانه لا يحتاج في  
 هيئتها يومها من ضرتهما الاذن سميها وان وهبت الزوجه فو يمتنع أو أجاز الزوج  
 ذلك فان الموهوبه يختص بالزوج دون بقية الاضرار فنصبها لزوجها فليس لهما  
 يرمان وتبقى أيام القسم على حالها بخلاف ما اذا وهبت فو يمتنع لزوجها فليس لهما  
 يخص بذلك اليوم واحده من نسائه بل بقدر الواهبه كانه من كان له أربع نسوة  
 قبالت عند احدهن ثم وهبت واحده من فو يمتنع فو يمتنع فاذ كانت هي الثالثة فلن  
 نام عندها فبنام عنده من بليها وهكذا قال في التوضيح وينبئ سؤال الواهبه الزوج هل  
 ارادت الاسقاط أو ارادت تملكه فان ارادت التناهي فله ان يخص به انتهى واذا وهبت  
 فو يمتنع لزوجها فانه يجوز لهما ان ترجع في ذلك متى شامت لم يدر كهيئته ذلك  
 من الغيرة (ص) وان سافر اختار الا في الحج والغزو فيقرع وتزوجت بالاختيار مطلقاً  
 (ش) يعنى ان الرجل اذا كان له زوجتان فأكبر وأراد ان يسافر لزيارة أو غيره فانه  
 يجتزأ من نسائه من يأخذها معه في سفره من غير قرعة لان المصلحة قد تكون في إقامة  
 احدها من امانته لغيره فلو كان له اثنتان فلو غيّر ذلك وكل ذلك من غير ميل ولا ضرر

نقل الثاني والثالث عبارة والأول يفهم من مختصر الصحاح افاده بعض شيوخنا (قوله فهل الشراء السابق الخ) وهو  
 الظاهر (قوله وان وهبت فو يمتنع الخ) أي سواء كانت الهبة مقدمة وقت أو لا وكذا لهما الرجوع فيما باعتعه من فو يمتنع الخ  
 ذكر كما يشهد التعليق وفي شرح عب والظاهر انه ليس لهما الرجوع عن رضاهما بغيره مما يجزأ من ثلثه بالنسبة  
 للهبة أو النسخ وكذلك اسقاط نفقة المستقبل ليس لهما الرجوع والفسوق في غير تندر (قوله وألف بذلك)  
 أي كان تكون أسقط لئلا

(قوله ومن تعين سفرها) أي بالقرعة أي واختار سفرها جازت عليه أي على السفر المبطل عن ابن عمر من أبت السقومة  
 سقطت فقيم أي لانه اعتبرناشرا (قوله أو يعرها) أي يكون عليها معرفة ذلك (قوله ولا تحاسب من سافر بها) أي ان ضررها  
 لا تحاسب مدة السفر (قوله فانه يقرع الخ) لكن محله اذا كن يصطن للسفر (قوله الاقراع في الغزو) أي لان الغزو تشتد  
 الرغبة فيه لا يحصل الشهادة كذا ظهر ولم أره فتامه (قوله ووعظ من تشرن) قال الخطيب اعلم انه اذا علم ان التشو ومن  
 الزوجية فان المتولى زجرها والزوج ان لم يبلغ الامام أو بلغه ورجا اصلاحها على يد زوجها فان لم يرجع فان الامام يتولى  
 زجرها (قوله ثم يعرها) وغاية شهر ولا يبلغه أربعة أشهر التي للمولى قاله القرطبي قال عجم (قوله وغاية شهر يقتضى انه  
 لا يعرها فوق شهر وهو يخالف قوله ٨ ولا يبلغه أربعة أشهر فانه يفيد انه يعرها فوق الشهر ودون الاربعة أشهر

ويمكن حمل قوله وغاية شهر على  
 ان معناه وغاية الاولى منه شهر  
 وحديثه فلا اشكال (قوله ان علن  
 افادته) راجع للضرب كما فاده  
 الشارح وأما ما قبله من الامرين  
 فلا يعتد بهما علن الافادة بل يكفي  
 شكها ولا يقال حملها من الامر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر  
 ويستتر فيه علن الافادة لانا  
 نقول بل هما من باب دفع الشخص  
 ضرا من نفسه بديل ان في الآية  
 تقديره ضاف أي تخافون ضرر  
 تشو ومن (قوله أو نحو جت من  
 محل طاعته) هو من قوله وفيها قصور  
 وعبارته غير أنه مثل ونصه خرجت  
 عن طاعته بمنع وطأ واستمتاع  
 أو نحو ذلك بل اذا ن أو عدم اداء  
 بناء أو جب الله عليها أي من  
 حقوق الله أو ستقره انتهى الا  
 ان يحصل الاضائة بيانية على  
 يجوز في المحل (قوله وهو الذي  
 لا يكسر عظم الخ) المناسب

الضمي ومن تعين سفرها جازت عليه ان لم يشق عليها أو يعزها انتهى ولا تحاسب من  
 سافر بها بعد وجوبه بل يندى القسم وأما لو أراد ان يسافر فخرج وغز وفاته يقرع عين  
 نفسه عند ما لثخن خرج سهمها أخذها وفي كلام الفخيرة ما يدل على انه المشهور ولان  
 المشاحة تعظم في سفر القربان وأول صاحب الباب وغيره المدونة على ان الزوج يختار  
 من غير قرعة كان السفر جبا أو غزا أو غزها وما اختاره ابن القاسم من أقوال أربعة  
 لما ذكر وهي الاختيار مطلقا القرعة مطلقا الاقراع في الحج والغزو فقط الاقراع في  
 الغزو ولما انتهى الكلام على أحكام القسم شرع في أحكام الكلام على أحكام التشو فقال  
 (ص) ووعظ من تشرن ثم يعرها ضربها ان علن افادته (ش) يعني ان المرأة اذا تشرنت  
 من زوجها بان طاعته الاستقاع أو نحو جت من محل طاعته ولم يقدر عليها فانه يعزها بان  
 يذكرها أو رالا آخر وما يلزمها من طاعته فان لم تقتل فانه يعزها في موضعها بان  
 يسد عنها في الموضع فان لم تقتل فانه يعز بها ضربها بغير مبرح وهو الذي لا يكسر عظمها  
 ولا يشين جرحه فان غلب على ظنه انها لا تترك التشو ولا يضرب بخوف لا يجوز تضربها  
 وان ادعت العدا وادعى الزوج الادب فالقول قولها وكذلك العدا والسعد على خلاف  
 فيها ولا يقتل الى حالة حتى يغلب على ظنه ان التي قبلها لا تسد كما فاده العطف ويقول  
 ما عدا الضرب ولولم يقلن افادته لعله يقتضيه بخلاف الضرب فلا يفعله الا اذا علن افادته  
 لشدة (ص) وسدده زجرها كما (ش) يعني ان الزوج اذا كان يضارر زوجته فلها  
 ان ترفع أمرها الى الحاكم فاذا ثبت عند مدانه يضاررها فانه يزجره عن ذلك ويكفه عنها  
 ويؤتى الحاكم بزمجه بواجبها كما كان يتولى الزوج زجرها حين كان الضرب ومنها كما قاله  
 ابن عبد السلام وبهذا يعلم انه يعقله فان لم يقضه ضرب به كما مر في الزوجة ويحل كلام  
 المؤلف حيث لم ترد التطلق فلا يتأق قوله فيأقياق ولها التطلق بالضرر ولولم تسد

النية

يقول بان يضربها ضربا يخوف لان الذي لا يكسر عظمها ولا يشين

بجراحة قد يكون خوقا كاللكمة على القلب أو على الثديين (قوله فالقول قولها الخ) فيه ان الاصل عدم العدا ولان الرجال  
 قوامون على النساء وكلام القرطبي يفيد انه يقبل قول الزوج بالنسبة لتأديها لاسقاط الثقة والحاصل كما قال عجم ان  
 بعضهم يقول القول قول الزوج والسعد وهو مقتضى قواهم الزوج مو كولي في الزوجية الى اماته وظاهر كلامهم ترجيح  
 بكتلام القرطبي وهو ان القول قولها وبهذا بالنسبة للوعظ والهجر واجابا بالنسبة لاسقاط ثقتهما فلا تسقط عنه الابد  
 اثباته العدا بينهما والتشو زاي فلا يقبل قوله بالنسبة لاسقاط الثقة انتهى (قوله وبهذا) أي بقوله كما كان (قوله فان لم يقضه  
 ضربها) المناسب فان لم يقضه أمرها بغيره فان لم يقضه ضرب به أو به أقضه شب في شربه وفي شرح عجم انها لا يجزعه



(قوله ما اذا ثبت تعدد جهلها معا) أى فى انه تزجر هملها كذا أفاده بعض الاشياخ (قوله وسكنها الخ) ونسبى ان يجرى نحو هذا أيضا اذا تكررت منه الشكوى ويجوز عن إثبات الدعوى وسكان زجرها الامام وامان كان ذلك للزجر فهو خاشعا رابعا المصنف بقوله وعظم من شئرت واعلم ان حجج قال انه ليس بين السكينة بين قوم صالحين وبين بعث الحكمين مرتبة متخالفات فيسند كلام التناقض من ان بينهما مرتبة وهى انه اذا لم يتبين الامر بالسكينة بين قوم صالحين يسكن معها ثقة أو يسكنها مع ثقة وثقة كلامه مصفة للامر لا بدليل ما بعده عن التوضيح وغيره فان لم يتبين له الامر بذلك بعث حكمين والى يسند كلام التوضيح ان القول بالامانة مقابل القول بالحكمين فانه قال بعد ما ذكر انه يسكنها بين قوم صالحين ثم انى على الامام الحسب وما لا التكرار ولم يتبين له الظلم فظاهر المذهب وهو الظاهر 9 فى النظر انه لا يعمل بامانة بل بالحكمين وهذا هو الذى يقتضيه قوة كلام

الدعوة كما قال ابن ناجي انظر عجم (قوله أعم الخ) فيه من لانه لا يثبت الحكمين الا بعد تسكينها بين قوم صالحين ولم يتضح الحال ومعلوم ان ذلك انما هو عند الاشكال (قوله والاحتمال الاول هو المأخوذ الخ) ووجهه عجم (قوله من أهلها ما ان يمكن) لان الاقارب أعرف بيوطن الاحوال والطيب بالصلاح وقوم الزوجين أسكن اليهم افي زان ما في ضايرهم من الحب والبغض وارادة العصبية والفرقة (قوله وعلى الاول ابن الحاجب) فيه شئ لانه لا يعلم ذلك من كلام ابن الحاجب ونص ابن الحاجب فان لم يوجد احدهما أو كلاهما فنن غيره قال ابن عبد السلام يريد ان لم يوجد الحكمين على هذه الصفة في أهل الزوجين أولم يوجد احدهما فكذلك وجد

البيئة يتكرره ومثل تعدد ما اذا ثبت تعدد جهلها معا كما قاله الشارح فهذه الاقسام ثلاثة والقسمة الرابع هو قوله وان أشكل (ص) وسكنها بين قوم صالحين ان لم تكن بينهم (ش) المراد بالقوم الصالحين من تقبل شهادتهم ثم ان هذا فيما اذا تكرر من منها الشكوى فقط وبغيره عن اثبات الدعوى وفيما اذا ادعى كل الضرر وتكرر من منها الشكوى وحصل المجهز عن اثبات الدعوى (ص) وان أشكل بعث حكمين وان لم يدل بها (ش) لا يخفى ان قوله وسكنها بين قوم الخ انما هو مع الاشكال فيثبت ان يكون مرادهم ان اسقر الاشكال بعث حكمين والمدخل هو ما وقع هاسا وموجبا فيكون معطوف على مقدمه رأى وان انضج الحال فعلى ما قدمناه وان أشكل أى اسقر الاشكال بعث الخ وهذا هو الموافق لما ذكره المتبسط ويحتمل ان يكون قوله وان أشكل الخ أعم من ان يكون الاشكال بعد السكينة بين قوم صالحين أو ابتدءا وهو ظاهر عبارة الشامل والاحتمال الاول هو المطابق لما فى التوضيح والقول الاكثر (ص) من أهلها ما ان يمكن (ش) أى ويشترط وجوبا كون الحكمين من أهل الزوجين مع الامكان ولا يجوز للعالم ان يبعث اجنبيين مع وجود الاهل ولو واحد اهل ينقض الحكم اذا بعث القاضي اجنبيين مع وجود ههنا من أهل أم لا ترد في ذلك التمسى قال فى التوضيح ظاهر الآية ان كونهم من الاهلين مع الوجود ان واجب شرطان اولهما اقامة الاهل من أحد الزوجين دون الآخر فهل يعين كونهما اجنبيين أو بقاء الذى من الاهل وأجنبى من الجانب الآخر وعلى الاول ابن الحاجب وعلى الثانى التمسى وهو موافق لكلام المؤلف لان مفهومه ان يمكن عدم الامكان من الجانبين أو أحدهما (ص) ونسب كونهما جارين (ش) راجع لقول من أهلها ما ولتهوم ان يمكن أى وينسب كون الحكمين جارين فى صورة بعث الاهل ان يمكن وينسب كونهما جارين فى صورة بعث الاجنبيين ان لم يمكن بعث الاهل (ص) وبطل حكم غير العدل وسبقه

الاخر فانه ينتقل الى الاجانب انتهى وهو هو التوضيح ولا يخفى انه عند التأمل تجد موافقا للتمسى والاتفاق فان لم يوجد اقا لانجب ويكون صادقا بصورتين فعدوله الى ما قال يدل لما قلنا والحاصل ان الذى يقول عليه كلام التمسى وكلام ابن الحاجب يرد اليه فلا ناسب ان يجعل قولهما متبادلا فتدبر (قوله عدم الامكان من الجانبين أو أحدهما) فان لم يكن منهما أى ومن أحدهما أى اتى الاخران الامكان من كل منهما ومن أحدهما هذا ظاهر اده وبعد هذا نقول لا يخفى ان هذا ليس المقصود من المصنف لان المقصود بعث الحكمين من أهلها ما ان يمكن أى يمكن بعث الحكمين من أهلها فان لم يمكن ذلك بان لم يكن كما هو ما يمكن أحدهما (قوله ونسب كونهما جارين) لان الجوارى زوجية بزيادة فلم يحال الزوجين (قوله وسبقه) عطف مغاير لان السبقية قد يكون عدلا وذلك

حسب لا وفيه ولا يحسن التصرف في المال وأما السقبة المولى عليه فلا يكون عدلا لأنه يشترط في العدل أن لا يكون مولى عليه والسقبة هو الميزر ما في الذات مطلقا على المذهب أو بقصد الحرمة على غيره (قوله وأمرأة) ليس مرادها امرأة واحدة وانما مرادها امرأة أي الزوجة لا تكون حاكمين لأن الرجل الواحد لا يكون حاكمًا في المرأة (قوله وأما) ظاهره ان الحكم بالمساواة في مقابلة الحكم بالطلاق والبقاء بقدره ما ليس كذلك فالواضح ان يقول بطلاق قبل أم لا أو بقاء (قوله وغيره) السقبة أي الان يشاور العلماء (قوله وتندخل كلاهما) أي وجبا ابتداء كميل عليه قوله بعد فان أي الزوج طلاقا بلا خلع بل يدل على أنه مطلوب (قوله لا وكالة الخ) وقيل طريقتهما وكالة أي عن البائع لهما الحاكم والزوجان وقيل طريقتهما الشهادة أي عند القاضي بحكمهما قال بعض الموثقين ولست أرى ذلك لأن طريقتهما الحكم لا الشهادة (قوله ولو كانا من جهة الزوجين) أي اللذين اتفقا معا فقول المصنف ولو كانا من جهة ما أي ولو كانا قامين من جهتهما وهو مبطل في نفوذ طلاقهما من غير احتياج لحكم ١٠ حاكم وفي عدم رضا الزوجين كذا في بعض الشروح أو مبطل في قوله وان لم

يرض الزوجان كما قد يستفاد من آخر قوله ولا إلى رضا الزوجين ولو قيل انهما وكلاهما لا يتجوز إلى رضاهما لأن التوكيل لا ينعزل الامانة رضا المولى لان ظاهره انه ناظر للامر من الوكالة والشهادة اما لو قاله فقد عسر نفسه وأما الشهادة فيمكن تجميعها بأنه يشترط انه لا يكونان حكمين الا اذا كانا من جهة الحاكم وأما اذا كانا من جهتهما فلا يكون طريقتهما ذلك بل طريقتهما الشهادة علمهما والحكم لغيرهما الذي هو الحاكم (قوله عن معنى الاصلاح) المراد بالاصلاح ما فيه صلاح وليس المراد الاصلاح ضد الاضرار خلاف قول المصنف بعد علمهما الاصلاح (قوله لا أكثر الخ)

وأمرأة وغيره بذلك (ش) هذا شروع في شروط الحكم أي وبطل حكم من ذكر بطلاق أو بقاء وأما فيشترط فيه التوبة والعدالة والرشد والقصة بما حكمه فيبطل حكم الصبي والمجنون والعبد والكافر والفاسق والسقيبة والمرأة وغيره القصة ما ياب أحكام النشوز لان كل من ولي أمر يشترط معرفته بما وفي عليه فلو انما أعاد لفظ غير في قوله وغيره فقيهه للإشارة الى ان سقبة وأمرأة موقوفان على غير لاعي العبد والام يحجج الى أعادتها (ص) ونفس طلاقهما وان لم يرض الزوجان والحاكم ولو كانا من جهتهما (ش) المشهور ان الحكمين طريقتهما الحكم لا الوكالة ولا الشهادة ولو كانا من جهة الزوجين فاذا حكم بالطلاق ولو خلعما فقد بذل ما يحتاج الى امر اربعة حاكم كالمالك ولا إلى رضا الزوجين وحسب نفوذ طلاقهما ان لا يزيدا في حكمهما على طلاق واحدة والا فلا ينفذ المراد على الواحدة لان الزائد خارج من معنى الاصلاح الذي بعث اليه واذا حكم أحدهما بواحدة والا تخريا كثر وأما بالتيه لا يلزم الزوج الا واحدة لا اتفاقا مع عليهما والله أشار بقوله (لا أكثر من واحدة) وقعا وانما ان اختلفت القسا العسدد) وقوله وان لم الخ أي بعد ايقاعهما الطلاق وما قبله فبأن في قوله ولهما الاقلاق (ص) ولها التطبيق بالضرر ولو لم تشهد البيينة بشكره (ش) يعني انه اذا ثبت البيينة عند القاضي ان الزوج يضار زوجته وهي في صحتها ولو كان الضرر مرة واحدة فالشهر وانما يثبت للزوجة الخيارات فان شامت أقامت على هذه الحالة وان شامت طلقت نفسها بطلاق واحدة ثابتة للضرر ولو لا

بالرفع عطا على طلاقهما وأوقع في موضع الصفة له والعائد نحو دوف أي لا ينفذ أكثر من واحدة وقعا وكأنه يما بالتيه على ان هذا بعد الوقوع وأما في الاستدلال يجوز ان يوقع أكثر من واحدة كأمس حرجه الميطي والاضافة في قوله ونفس طلاقهما الطلاق المعهود شرعا وهو واحدة فهو بشرط العطف بالاهوان لا يصدق أحدهما طلقها على الآخر ويصع عطفه على معمول طلاقهما لأنه معنى الطلاق أي طلقتهما واحدة لا أكثر جرميا بالقصة عطفًا أيضا على معمول طلاقهما أي طلقتهما واحدة لا أكثر (قوله وتزمن ان اختلفا في العدد) شبهه على مخالفة من يقول لا يلزم شي الا خلافا لمنا يستغنى عما قبله عنه والاختلاف اما بان يقول واحد أو قمت واحدة ويقول الآخر أو قمت اثنين فقط أو يقول أحدهما أو قمتا معا واحدة وقال الآخر أو قمتا معا اثنتين اثنتين (قوله ولو لم تشهد الخ) ومما به انه ليس اهنا ذلك حتى تشهد البيينة بشكره (قوله فان شامت أقامت) أي ويزجر الحاكم كجائز (قوله لا غير الخ) قال بعضهما معنى واحد وقيل الضرر ما كان بغير قصد والضرر ما كان عن قصد وقيل

شرار

الضرر وما كان للغير منفعة. وعلى جارك في مضرته والضرر انما يمكن ان فيه منفعة وعلى جارك مضرته وقيل الضرر بالاسم والضرر الفعل (قوله انه يجري في غير البالغين) يوضع ذلك لما عيب ودل قوله وانها ان لها الرضا ولو تجوز رة ولو غير بالغ دون ولها وكذا كل شرط شرط فمه امرها يدها ليس لولها قيامه ان رضى (قوله ثم انه يجري الخ) فادب بعض هنا انه يأمره بالطلاق فان لم يطلق يجري القولان (قوله ينظرهما) راجع لهما أى اذا كان النظر الاثنان فعلاء وان كان النظر افضله فعلاء ويكون النظر ايضا قدر الخالع ولو زاد على الصدق وخلصته ان النظر يكون في أصل الخلع وفي قدر الخالع ويظهر من ذلك ان اول التوزيع (قوله وانما أسأ) أى معاً وأشكى المسمى منهما وأما ما أسأه فقال الاثنان قوله وان أسأ أى ولم تكن اسامة الزوج أشد والافكاسه مولا اسامة المرأة ۱۱ أشدوا الافكاسه اسم وقوله الا قبل تعيين

ضرا فلو أوقعت أكر من واحدة فإن الزائد على الواحدة لا يلزم الزوج ومن الضرر قطع كلامه عنها وتحوي زوجها عنها وضربها ضرباً بائناً لئلا تمتعها الحمام أو تأذيها على الصلاة والتسري والتزويج عليها **وكلام المؤلف** إذا أراد الفراق فلا ينافي قوله بتعديده جزءه الحامك لأن ذلك إذا أراد البقاء وظاهر قوله وإلغاؤه يجري في غير الباقين ثم أنه يجري هنا هل يطلق الحامك أو يأمره به ثم يحكمه به قولان (ص) وعليهما الإصلاحيان فإن تعذر فإن أساء الزوج طلاقاً بالأخلع وبالكس اقتضاهما أو خالاه بغيرهما وإن أساء أقهر بتعسين الطلاق بالأخلع أو ألهما أن يتخالعا بالنظر وعليه الأكثر تأويلان (ش) يعني أن الحكمي بينهما أن يصطفا بين الزوجين بكل وجه أمكنهما للاتفاق وحسن المعاشرة ابن فرحون بأن يتفكروا في واحد منهما بقرينة يسأله عما كره من صاحبه فيقول له أن كان في حاجة في صاحبك رددناه إلى ما كنا نمرعه فإن تعذر عليه ما كنا نقترا فإن كانت الأسامة من الزوج طلقاً عليه بلائح يأخذ منه منها صديق ولا يفرءون كانت الأسامة منها اقتضاهما يعني أنها يجعله له أمينا عليها بالعدل وحسن العشرة وإن رأى أن يأخذها منها شيئاً وبوقصم الفراق بينهما فعلان أن ذلك نظر أو سداد أو لو كان مأخذها منه أكر من صدأها وإن كانت الأسامة منها ما فعلها فهل يتعين عند الهجر من الإصلاحي الطلاق بالأعرض منها أو ألهما أن يتخالعا بالنظر على شيء يسع بينهما وعلى هذا الأكثر الأشياخ تأويلان وقوله طلاقاً بالأخلع أي أن تم رض بالقيام معه (ص) وأما الحامك فأخبره ونفذ حكمهما (ش) قد علمت بمصارع الحكمي طريقتهما الحكم لا الشهادة ولا ولا كالأقل فإذا حكما بين الزوجين فانهما بأن أن شأ إلى الحامك الذي أرسلهما بغيره محاكمه وعليه أن يتفقد حكمهما وقبل يشهدان عنده ورد بأن طريقتهما الحكم لا الشهادة وإذا أعاذوا عليهما لأنهما اغتصبوا كان باطهر لا يقطع وشهدتا وبقولنا أن شأ يتدفع معارضهما فانهما قولهما

وقيل يشهدان عنده أي بحاجته (قوله وإذا) أي ولاجل كون طريقهما الحكم لا الشهادة لا عذارا ظاهرا وأما قولنا  
 طريقهما الشهادة كل علمهما العذار هذا ظاهر وليس كذلك والحاصل أنه يتناقض في الشارح من وجهين الأول أنه  
 يقتضي أنه متى وجد الحكم وجد العذار مع أنه إذا حكم الحاكم بعائنت في المجلس لا عذار عليه في ذلك وأعلم عليه العذار  
 إذا حكم بقتل شهادة الشاهدين نفعه والقاضي للمدعي عليه بأن يقول لا حكم لك في هذه الواقعة في البينة الشاهدة عليك الثاني  
 أنه يقتضي أن العذار على الشاهد من أن العذار على الحاكم لا على نفس الشاهدين وقال في التوضيح فرع لا يعتد  
 بالحكم قبل حكمهما من رشد لانهم لا يصحكان بالشهادة القاطعة والمحكمان بملخص الهمام هذا النظر انتهى وبجواب عن  
 الأول بأن قوله وإذا العذار علمانية حذف والتقدير وإذا العذار علمناها لانهم لا يصحكان بظاهر لا بقطع وشهادة

قدبر واعلم ان ظاهر العبارة ان يقول الحاكمان ما طر يقهما الحكم أو التمساده أو الو كلة فتكون الثلاثة متعاقبة وليس كذلك بل المراد ان يقول طر يقهما الحكم على وجه الحكم لا على وجه الو كلة كما انصح به البا ج فقال حكمه ما على وجه الحكم لا الو كلة فينفذون خالفه ذهب بعنهما انتهى أى تخبركم بمحقق عليه بل النزاع انما هو في حكمهم الذى حكموا به هل هو على وجه الحكم أو الو كلة ( قوله ولا زوجين اقامة واحد على الصفة ) أى بدون رفع اليد كما هو قول واحد شامل لقرب والأجنبي على الطريقة الثالثة لا بغير عرفة وان خص بالأجنبي كان موافقا للطريقة الثانية فى كلامه وكذا الثالثة لأنه بعض منها ونص ابن عرفة ١٢ قلت فى منح الاقتصار على بهشوا احد مطلقا وجواز ان كان أجنبيا مطلقا ثالث الطريق يجوز مطلقا

الزوجين فقط لا بغير عرفة والضمي والبا جى ولعل عرفة اقامته ماله ان يمرى فيه قوله فان تعذر ذلك للزوجين الى آخره الاقسام الثلاثة المتقدمة فى الحكمين ( قوله وفى الولين ) أى اذا كان الزوجان محجورين ومعناه اذا قامت الزوجة بالضرر ولو رويت سقط مقال ولها ولو كان أباً ( قوله لان فى ذلك اسقاطا على الزوجين ) بشرطى أنه اذا أقبلت اثنان فلم يسقط حق الزوجين لان فى اقامتهما صراحة للزوجين ( قوله وفى الولين الخ ) أى القمى اسقاطا قوله للوليين لأنه ليس من كلام القمى ونصه والسلطان أن يحكم بمرجلا أجنبيا لأنه انما يجعل رجلا اذا كان من الأهل فاذا اخرج من الأهل يكون ٣ قال ابن عبد السلام عنه وكذا اذا كان موافقا لهما والتعصم من قبل من ولي عليهما ( قوله فان كان قريبا امتنع ) أى ولم تستوا القرابة وأما لو كان قريبا للزوجين قرابة مستوية فكلا الأجنبي وأما لو كان قريبا لأحدهما فقط وألا أحدهما أقرب فينعس اتفاقا ( قوله وأجاب بان جزء الصبي الخ ) وأجاب القمى بأن حكم الزوجين باقصة القاضى وحكم الصبي باقامة المطلوب فلزم بعد ذلك تنقيحهمته ولان المحكوم به فى الزوجين له خصم ليس هو فى الصبي ( قوله ولهما ان اقامتهما الخ ) وهو قولهم ان اقامتهما انهما لو كانا وجهين من جانب السلطان فليس للزوجين الاقلاع عنهما وان لم يستوعبا الكشف كفى الشيخ أحمد ( قوله قال ابن نونس ) بمقادير بعض الشرايع اعتدله ( قوله وان اطلق الخ ) وكذا لا يلزم من اذ احكم أحدهما بالطلاق ولا بآخر بالبقاء

الطلاق

٣ قول القمى فاذا اخرج جاعن أن يكون هكذا بالنسخ باید شاو لينا مل

(قوله فقال أحدهما وقع الطلاق الخ) أي بأن قال أحدهما طلقنا معا بجل وقال الآخر نفذه (قوله ولا وجود للمجموع عند انتفاء بعض أجزائه) بيانه ان هذا الذي شهد بالمال لم يتقدم المرأة محكم به من المال كأنه لم يقع منه حكم أصلا فدل على ان بعض المجموع لم يحصل المجموع (قوله ما لم يدخل المثل) أي فإذا قال أحدهما بعشرة وقال الآخر بعشرين وكان خلع المثل ثلاثين مثلا فلا يلزم العشرين وإذا كان خلع المثل ثمانية فلا يلزم عشرة (فصل الخلع) واركاه خمسة القابل والموجب والعوض والمعوض والصيغة فالتقابل المتقن والعوض والموجب زوج أو ولي صغير والعوض الشئ الخالع به والمعوض بضع الزوجة والصيغة خالعك (قوله والبنينة) عطف تفسير (قوله يقال خلع الرجل ثوبه) لا يخفى ان العسي ازاله وإذا كان كذلك فقتضى ذلك أن يقال أولا ومعناه الازالة والابانة الا أن يقال هذا تفسير للشيء اثره (قوله اذا اقتصدت الخ) المناسب لقوله ومعناه الزوال الخ أن يقال ١٣ خلع امرأته وخالعها إذا أزالها عن نفسه (قوله فحسبنا منته) الأولى أبانها (قوله لباس صاحبه) الاضافة للبيان (قوله كيف كان) أي على أي وجه كان من أي نوع كان من لف أو حلف أو جلد لا حسدا أو معنويا بحيث يكون من افراد العضة فلا شلب ما قاله الشارح كما بين وقوله ثم استعمل أي لنفسه ومعناه الشرع أي صيوجه الحقيقة المتقولة وقوله في ارسال أي في ازالة وقوله فكانه أطلقها من رثاق أي حسي أي وأطلقها عن رثاقه معنوي وهو العصة فانضم الحال وهذا وجه ما قلناه أولا وقوله هي في حبالك أي مقيدة بحبال الشئ كأنها مقيدة بحبال الحسية أو أراد بها الرثاق يعني العصة أي أراد

الطلاق واختلفا في العوض وهو مراد بالمال فقال أحدهما وقع الطلاق بعوض وقال الآخر لا بعوض فان الترتب المرأة المال وقع الطلاق وبانت منه والا فلا يقع طلاق أصلا وعاد المال كما كان لان مجرعهما قائم مقام المالك الواحد ولا وجود للمجموع عند انتفاء بعض أجزائه فقتضوا اختلافه في المال أي في أصله أما لو اختلفا في قدره لوجب خلع المثل وكذا في صفته وجسه كذا ينبغي وينبغي ما لم يدخل المثل على دعواهما مجعلا أو ينقص عن دعوى أحدهما كما في شرح (هـ) ولما جرى في نذر الزوجين ذكر الخلع عقد له فصلا عنه فقال

(فصل) في الكلام على الخلع وما يتعلق به ومعناه الزوال والبنينة يقال خلع الرجل ثوبه وخلع امرأته وخالعها إذا اقتدت منه فطلقها أو أبانها من نفسه وسمى ذلك التفريق خلعها لان الله جعل التسليم بالمال للرجل والرجل لباسا له فإذا اقتصدت منه بجل قطعه ليدينه منه فاجاب الى ذلك فقد بانت منه وخلع كل منهما بالمال صاحبه والطلاق لغة ازالة التقيد كيف كان ثم استعمل في ارسال المالك لان الزوجة تزول عن الزوج فكانه أطلقها من رثاق ولذا يقول الناس هي في حبالك إذا كانت تحتك وعزف المؤلف الخلع مقدما ذكر حكمه بقوله (ص) جاز الخلع (ش) أي جوازاً مستوى الطرفين أي ليس بركوه فحسبه ودل قوله ان القصار ولم يتعرض المؤلف لتعريف الطلاق الصادق بالخلع وضيقه وعرفه ابن عرفة بقوله صفة حكمية ترفع حليقة متعة الزوجين ورجته موجبات كرها امرئ للسر ومرة تاذي رق حرمته عليه قبل زوج فقتله موجبا بالنسب على الخال ما من صغير ترفع أو من المبتدأ وفي بعض النسخ يرفع صفة لامة

جنس الجبال المحقق في واحد فيكون حقيقة عريفة في العصة أو مجازا مشهورا (قائده) قال ابن الأثير إذا كان العت منقروا به الاتي دون ذلك لم يدخل الهام فحوطاط وطامت وحاض لانه لا يحتاج الى فرق لاختصاص الاتي به انتهى (قوله مقدما ذكر حكمه) أي على تعريفيه الذي هو تصور للغير فلا يثنى ان المصنف تصور فلا يزال يقال الحكم على الشئ نزع تصور وهو المصنف حكم قبل التصور (قوله فحسبه رد لقول ابن الخ) أي قال الجائر بصدق بالركوه فحسبه رد لا تقول الجائر إذا طلق في الأصول بضم ف على الجائر المستوي الطرفين والجائر للمستوي الطرفين هو الذي فعله وتركه مستويا (قوله صفة حكمية الخ) لا يخفى أن معنى قوله حكمية أي لاحسية أو حكمية الشرع بهم لا تخنن ولا يكون الطلاق هو التلقظ باللفظ المذكور ولا اللفظ المذكور بل صفة تنشأ عن التلقظ به (فان قلت) وهل هي ارسال العصة المشار إليها أو اقلت لا تجاوز ظاهره وقوله موجبات كرها أي يسكرها ما نشأت عنه الذي هو التلقظ باللفظ المذكور (قوله تكبر بها) فاعلى بقوله موجبات وقوله هو من الخلق فقول به

(قوله جرت على غير الخ) لان تكررها فاعل بقوله موجب (قوله بعوض) نسبة بقوله بعوض على أنه معاوضة لا يحتاج ملوز لا عطية فيها أو حال عليها الزج فثبت أخذ من تركها على المشهور (قوله لأنه يخرج منه الخ) أي قالت تعريف غير جامع (قوله والجواب ان هذا التعريف لفظي) أي فلا يشترط أن يكون جامعاً وفيه أمران الأول ان التعريف اللفظي هو التعريف بالرأف فلا يعقل فيه عدم جمع الثاني ان التعريف اللفظي من قبيل الرسم ويشترط فيه أن يكون جامعاً مانعاً (قوله وترك تعريف النوع الآخر لكونه بديهياً) لا تظهر البديهة (قوله ورد بقوله وهو الطلاق) أي فلا يكون قصده التعريف بل ما قصد الالرد (أقول) ويجوز أن قوله بعوض من غيرها ولو قصده الاجتناب بدفع العوض صيرورة الطلاق باثباته لا يعني أن ١٤ المناسب للمصنف أن يقول وهو طلاق (قوله وبلا كما) أي به دفعاً

لأنهم أن الطلاق على عوض مظنة الجور فلا يقع الا الحاكم (قوله لتلاويهم) هذا انه على أنه من تمة التعريف (قوله أي جاز الخلع بعوض منها الخ) إشارة إلى ان المصطوف عليه ليس من تمة التعريف حتى يكون المظوف كذلك والابنة ترض (قوله باذل الخلع) أي معنى المال الخالع به أو طلق الخلع على المال الخالع به أو على حذف مضاف أي باذل قال الخلع أي الذي هو الخلع (قوله لان عوضه غير مال الخ) أي ولو كان عوضه مالا لم يوقف المصنف على صحته ورفقه كالمصنف يبيع الصبي المميز والسفيه وان لم يكن لازماً (قوله وسفيه) أي مهمل أو ذات أب أو وصى أو مقيم فاض

جرت على غير من هو (ص) وهو الطلاق بعوض (ش) وهذا التعريف معتبر لانه يخرج منه ما اذا كان يلفظ الخلع من غير عوض فانه خلع أيضاً مع انتفاء العوض فيه والجواب ان هذا التعريف لفظي أو تعريف لاسد نوعي الخلع وترك تعريف النوع الآخر لكونه بديهياً أو جواب آخر وهو ان قوله بعوض متعلق بجاز لان الطلاق أي وجاز الخلع بعوض وثالث الكلام ورد بقوله وهو الطلاق على من يقول انه فسخ (ص) وبلا كما (ش) المظوف عليه مقدر حال من الخلع أي حال كونه بها كم وبلا كما وليس معطوفاً على بعوض لتلاويهم انه لا يسمى خلعاً الا اذا وقع بعوض وبلا كما وليس كذلك (ص) وبعوض من غيرها (ش) مطلق على قوله بعوض وهو مقيد بكونه منها أي جاز الخلع بعوض منها وبعوض من غيرها أجنبي أو لا ولو سكنت عنه أغنى عنه عموم قوله بعوض وفيه بقوله (ان تأمل) على ان شرط دافع العوض من زوجة أو غيرها أن يكون أحلالاً لربع أي غير مجبور عليه قال ابن عرفة باذل الخلع من صرح بعوضه لان عوضه غير مال انتهى وهو العصة (ص) لان صغيرة وسفيه وذي رفق ورد المال وباتت (ش) يعني ان الصغيرة والسفيه مولى عليهم أم لا ومن فيها بعوض رفق اذا خالعت واحدة منهم زوجها الرشد على عوض دفعته اليه فان ذلك العوض لا يلزمها ويقع الطلاق باقتناؤا ورد العوض في الأحوال المذكورة ان كان قبضه وبسقط عن الزوجة ان لم يقبضه ولو راجعها قد احدى هذه المسائل يظن انه رجي أو قلنا ان براء رجعياً فانه يفسق بينهما ولو بعد الوطء يـكـون الوطء وطء شبهة ان لم يكن حكمه كما لم يراه رجعي انتهى وهذا فيه دلائل على أن حكم النكاح كما يحل الحرام وهو المحدث وقوله وذي رفق أي بغيران السيد فان فعلت دون انفة فله رد ولا تتبع ان عقت وبات وهذا فيما ينزع مالها أماعياها كالمدرية وأم الولد في مرض السيد

بغير اذنه فلا يجوز ولا يصح فان أدن لها جاز وصح (قوله مولى عليها) أي كان لها أب أو وصى أو مقيم فاض وقوله أم لا أي بان كانت مهسلة (قوله فان ذلك العوض لا يلزمها) ليس هذا مدلول لفظ المصنف بل مدلوله لامن صغيرة فلا يجوز (قوله أو قلنا الخ) فيه ان التقليد جاز قالوا ولو بعد الوقوع وجوابه ان الخلع الذي لا يرى ذلك يفرق بينه محاولاً لتقليده انما يتقنه بينه وبين الله وأما اذا فرغ نكاح لا يرى فيكم ذلك ولا يلتفت لتقليده (قوله وهو المعتقد) كأنه يشترط في ضعف قول المصنف لأجل سراما وسبأ في توجيهه فثبت ان عدم ضعفه من ان معناه لأجل حرانها كان ظاهراً وباطناً ممنوع عن حكمها بالعلمة شاهد في زور

(قوله ورد المال الخ) فالتمس قبل خلع الصغيرة والسقمة وأذات الرق ان صحت براءتك فانك طالق وأبأرت كل واحد وقول  
يجزى الولي والس. مدقانه لا يقع طلاق وأما وقال اللفظ لشيء ففقات له أبرأك الله وأبأرتك الخ ولم يبرأ من كل شيء لها  
عليه أشار بهذا صرح في كبره (قوله اذا خالعت بكثير) وأما خالعت يسير فانه وقت ما خالعت به فان هجرت بطل وان  
أدت صم وحاصل ما في المقام ان ذات الرق اذا خالعت باذن سيدها قضى خلع الا لما كانت بكثير فان اذنت لها بالخالعة  
كالعدم فبرء ان اطلع عليه قبل أداها وان خالعت بنفسه فانه كان ينزع مالها صاكا الحق التي ليست فيها شيء تسمية  
وأم الولد والمدرسة اذ لم يرض فيها والمعقبة لاجل اذ لم يقرب لاجل فانه ليس لها الخالعة وبطل الخلع واذا كان لا ينزع  
مالها فان كانت معقبة لاجل وقرب لاجل أو كانت مبعوضة فلا كلام للسيد فيما فعلاه وان كانت أم ولد ومدرسة ومرص  
سيدة بها فانه يوقف ما وقع الخلع به فان مات السيد صم الخلع لكن في المدرسة ان خرجت حرة وان صم السيد فله ردده وان  
كانت مكسبة فاذا كان ما خالعت به بسيرا ووقف ما فعلته أيضا فان ١٥ أدت مضي فعلها وان هجرت فليس له الردوان  
كان كثير اخلاها رده أي فيجب

رده والظاهر ان سيدها كذلك  
وأما المأذون لها في انصارة فليس  
لها صلح الا اذن السيد فان  
فعلت بغيرة فانه فله رده على الأرجح  
خلا فاما في الاشراف من ان  
اذنتها في البشارة اذن لها في الخلع  
ولا يضمن سيد باذن في خلع  
والاشراف كالمسألة الوهاب  
أشرف به على مسائل المسذهب  
وسبق النظر فيها اذا وقع الخلع  
من ذكر ولم يطلع السيد على  
ذلك حتى قرب لاجل في المعقبة  
لاجل ومرص في أم الولد  
والمدرسة فهل يقتصر وقت الخلع  
أو وقت الاطلاع أفاده صرح  
قوله عن الجيرة أي من ولواتين  
بطلاق أو موت زوج يجبرها

اذا خالعا ووقف المال فان مات السيد صم الخلع وان صم بطل ورد المال وأما المكسبة  
اذا خالعت باليسير فبرء ان اطلع عليه قبل أداها ولو باذن سيدها لانه يوقى بهجرتها  
(ص) ويجازن الاب عن المجسرة (ش) يعني ان خلع الاب عن ابنته المجسرة من مالها  
ولو يجمع مهرها جائز بغير اذنها ولو قال ويجازن الجيرة عن المجسرة كان أحسن ليدخل  
الوصي المجسرة فانه بمنزلة الاب وأما قول المؤلف (بخلاف الوصي) أي غير المجسرة فانه ليس له  
ان يتخلع عن تحت ابنته من مالها بغير اذنها وكذا اذا خالعت عن ابنته الباطنة (ص) وفي خلع  
الاب عن السقمة بخلاف (ش) يعني ان الاب اذا خالعت عن ابنته الباطنة التيب السقمة  
من مالها بغير اذنها هل يجوز ذلك أم لا فانه خلاف (ص) وبالغريتين وغير موصوف  
وله الوسط (ش) يعني انه يجوز للمرأة ان تتخلع زوجها بما في بطن أمها ومثله الا ان  
والشاردو القرعة التي يسلمه سلاحا جهاد يصير ان وعرض غير موصوف أو باجل مجهول  
وللزوجه عليها الوسط من جس موقعت الخالعة به لان وسطا يتخلع به الناس ولا يراى  
في ذلك حال المرأة واذا انقض الحبل الذي وقع الخلع عليه فلا شئ للزوج لانه يجوز ذلك  
والطلاق بان (ص) وعلى نفقة جل ان كان (ش) يعني انه يجوز للمرأة ان تتخلع زوجها  
على ان تتفق هي على نفسه هامة خالعا ان كان به اجل فان أعسرته أنفق هو عليه ويرجع  
ان أبسرت فقوله ان كان أو الولي الحبل الظاهر (ص) وباسقاط حضانتها (ش) أي ويجاز  
للمرأة ان تتخلع زوجها على اسقاط حضانتها ولدها لا بالاب ويقط حقها من الحضانة  
ويقتل الحق في الاب وهذا دليل لاحد القولين الجارين في ان من ترك حقها في

فيضاع من مالها ولو يجمع مهرها حيث كانت المصلحة في خلعها متعلقة بمال وما تقدم من ان النظر لها هي فانما  
هو فيما يتعلق بضررتها ولو لم يصحها (قوله من مالها بغير اذنها) أي وامان مال الاب وكان من مالها باذنها فذلك جائز  
(قوله وكذا باذنها على الأرجح) الصواب انه يجوز باذنها كما هو متعاد النقل نظر محشي نت (قوله بغير اذنها) فاذا أعنت الزوج  
الجنسين الخالعة به شرعا صار بين امة (قوله وغير موصوف) ويدخل فيه الأول (قوله وله الوسط) راجع لقوله وغير  
موصوف كما أفاده محشي نت (قوله واذا انقض الحبل) أي أو نزل ميتا وكذا اذا كانت الام في ذلك القصر أي والجنين  
لم يكن ملكا لها (قوله ان تتفق هي على نفسها) فيه اشارة الى ان المراد بقوله نفقة الحبل أي نفقة أم الحبل (قوله وباسقاط  
حضانتها) مقصود بان لا يخشى على الموضون ضررا ما به لوق قلبه بامه أو لان مكان الاب غير حصين فلا يسهط حقه فتد ذلك  
اتساقا وقدم بعضهم بأن لا يكون الاب على صفة من لا يستحق الحضانة فان قام به واذا مات الاب فهل تعود الحضانة للام  
وهو الظاهر أو تنقل لمن بعدهها لاسقاط الام حقها (قوله لاحد القولين) والقول الثاني ان الحق لما يلي الام الا ان تسقط

للأب والمصدقان المتفرقة بين الأم ولد هاتين اللام فلا يشكل عليه ما هنا في شكل إذا أعقته ما على أن تسلم له ولد هاتين اللام  
العتق ولا يبرأ منها ذلك لتشويق الشارع للحرية (قوله وهو في المدونة الخ) كأنه أتى به تقوية لاحد القولين الجارين فمن ترك  
حقه الخ وقوله وهو في المدونة أيضاً ١٦ كأنه هنا الألف خبر بأن المصنف تبع المدونة وغيرها لأنه يتصكر ذلك

من عنده قالوا واضع يقول  
والمصنف تابع للمدونة (قوله  
وردت لكباقي العبد الخ) وإنما  
يكون البيع نصف العبد إذا  
عبرت ذلك أو دفعته في مقابلة  
الدراهم والمصنف معاً لأن  
القضاء في ذلك حيث لم يعين  
خالف مقابلة المهر المعلوم أن المعلوم  
النصف والمجهول النصف وأما  
لو عرفت المعلوم قدره فعمل به  
(قوله فهو يرد المبيع) أي أتى  
هي الألف أو يقول المصنف مع  
ردن المبيع ويكون المبيع  
واقعا على نصف العبد الآن  
ورداً ذلك حقيقة واستناد  
نصف العبد لها من الزمان الذي  
يرده الزوج (قوله بغيره) أي  
بقيمة المؤجل حال يوم الخلع على  
شره ونظر كيف يقوم مع أن  
أجله مجهول وكيفية تقويمه أنه  
أن كان عينا قوم بعرض ثم  
العرض بعين وأن كان عرضاً  
قوم بعين (قوله وردت دراهم  
الخ) سواء أوزنه بأها أم لا لأنها  
لا تنقسم بالارادة ولا بالاشارة  
إليها كما لا تخفى منها في البيع  
والجعل والأجرة ونحوها (قوله  
وكذا الوقتان خذها دون  
قلب الخ) هذا داخل في المصنف

الخصاصة الخ من هو في ثالث درجة أنه لا يكون الثاني القيام لأن الأب المسقط له قام مقام  
الأم المسقطه فكأنه لا قيام لمن بعدهما مع وجودها فلا كالم مع من قام مقامها وهو  
في المدونة أيضاً (ص) ومع البيع (ش) يصح أن يجوز اجتماع الخلع مع البيع  
ولا يجوز اجتماع البيع مع النكاح لتنافي الأحكام بين البابين فإنه الأول على المشاحة  
والثاني على المساحة (ص) وردت لكباقي العبد مع نصفه (ش) يعني أن الزوج  
إذا خالعه زوجته على عيدها لا يبق ودفع لها من عنده أنفها فاعداً لا يبق نصفه  
في مقابلة العصمة ونصفه الاسترقاق مقابلة الألف المذكورة فمقابل العصمة فهو خلع  
صحيح ومقابل الألف فهو بيع فاسد فقد ردت الزوجة الألف للزوج لا يبق مقابلة نصفه  
وهو لا يجوز به فقوله وردت لكباقي العبد ونحوه من صور الغرر ولا ماله له مع أي  
مع المبيع المدلول عليه بالبيع وهو الألف في المال لأن ما يبيع من الزوج أو نصف  
الأتى فقد ردها وترد نصفه أي نصف الأتقى من يد الزوج إليها فهي ترد المبيع من يدها  
زوجها وترد نصف العبد من يدها إليها فيتم الزوج الألف وهي ماله وترد نصف العبد  
في العصمة ويبقى لها نصفه ولو قال وردت لكباقي العبد يبيع نصفه لكان أوضح (ص)  
وبطل المؤجل مجهول (ش) يعني أن الزوجة إذا خالعت زوجها على ماله معلوم لكن  
أجله باجل مجهول فإنه يجل وترد نفسه للزوج الآن وقوله المدونة على أنه أتى بغيرها  
أن تدفع قيمة المؤجل مجهول يوم الخلع واليه أشار بقوله (وقوله أيضاً بغيره) أي قيمة  
المؤجل مجهول ووجه القول الأول الذي هو ظاهر المدونة أن المال في نفسه حلال  
وكونه لاجل مجهول حرام فيبطل الحرام وبطل المال ووجه هذا التأويل أنه كقيمة  
الساعة في البيع الفاسد والباقي بغيره يعني على أي على تجبيل قيمته (ص) وردت  
دراهم ودينه الألف (ش) يعني أن المرأة إذا خالعت زوجها على دراهم ثم ظهرت أنها  
ردية فإن له أن يرد لها عليها كالمبيع الآن تكون اشتراط عليه أنه لا يرد منها شيئاً فإنه  
حيث قدس له أن يرد الزدي منها وكذا الوقتان خذها دون قلبه وأما لا أعرف  
الدراهم أن كانت زوفاً ولا يجوز ذلك في البيع ولو قال وردت درهمين لشم الدراهم  
وغيرها (ص) وقيمة كعبد استحق (ش) يعني أن الزوجة إذا خالعت زوجها على عبد ونحوه  
من كل مقوم معين ودفعته إليه فاستحق من يده ماله أو غيره ولا على عبد الزوجين قائم  
تقوم قيمته كما إذا تزوجها على عبد فاستحق من يدها فإنه يقرم لها قيمته أمان عتق ذنبه  
فهو قوله لأن خالعت بما لا شبهة له أي فلا يقضى طلاق وإن لم يزوج عتق معه أو لا  
فهو قوله ولا شيء له فلا معارضة بين المواضع الثلاثة (ص) والحرام كعمر ومغصوب وإن

لا يبرأ بالشرط حقيقة أو حكماً (قوله فأنها انقرضت قيمته) أي إذا  
وقع على عبيد معين وأما إذا كان موصوفاً فيرجع عنه (قوله فهو قوله ولا شيء له) أي سواء كان معيناً أو موصوفاً (نبيه) \*  
الزدي الأول الذي هو قوله وردت دراهم على حقيقة أي يرد الزوج الدراهم وفي الثاني بمعنى الدفع وفي الثالث بمعنى كسراًية  
الخنزير وقل الخنزير



(قوله وتسكسية النحر) كذا في نسخة والموافق المدونة تأخرت النحر وهو يقتضي عدم كسرها أثناء النحر حاله سلم كذا  
 أقدم معنى تت فالاولى للشايع ان يتبعها (قوله ويقتل الخنزير اخ) حكاهما بعضهم عن ابيهما قولان متساويان (قوله  
 ويسرح) أي يطلق (قوله اذا كان عالما) راجع للمغصوب والمأصل ان الحرام كلاً أو بعضه الا انه كان عالماً بالرجاء للاحقة  
 ولا ضل ولا وكذا المغصوب اذا كان عالماً أو اذا كان جاهلاً فبغير قيمته ١٧ ان كان معيلاً والافضل ان علمت دولته يقع طلاق

في النحر وكذا في المغصوب اذا  
 كان معيلاً وقت الطلع والواقع  
 ولزمه ما نقله وقوله كام ولد أي بان  
 يتخلفه رجل على ان يعطيه أم ولد  
 (قوله كذا خبرها) وقوله  
 وخروجها من مسكنها وقوله  
 وتقبل الخ الطلاق في المسائل  
 لازم بان ولا بد من تأخيرها ولا  
 الخروج ولا تقبل الدين (قوله  
 فانها باتفاق) اعلم ان المشبه  
 ما كان بعد الكف كما هو قاعدة  
 الفقهاء الا ان الاشارة خفية وأما  
 عكس المصنف وهو طلاقه مع  
 تأخيرها بعد علمه اقرجى لانه  
 طلق وأعطى ويجوز ان لم يكن له  
 نفع في التأخير والاعتناء وبات  
 (قوله اللهم الا ان يرد) والمترق  
 ان الخلع العسة على الخروج من  
 المسكن حتى يلقه تعالى فلا يجوز  
 اسقاطه والخالفه على كراهة المثل  
 حتى آتى (قوله من سلم) ومن بيع  
 لا يأتى وقوله من بيع أي يذون سلم  
 فقدر (قوله والمال المؤجل الخ)  
 الاحسن المجل (قوله وهل كذلك  
 ان وجب الخ) أي وجب عليها  
 قبوله قبل أجله كذا في شرح شب  
 وعب وعبارة المدونة التي ذكرها  
 الشارح صادقة بكون الدين عليها  
 أو عليه والمناسب للمقام كون

بعضاً ولائى (ش) يعني ان الخلع اذا وقع بين حرام سواء كانت حرمة أصلية كعدم  
 كاهر أو ما بعده كعدم زوفاً أو عارضة كام ولد ومغصوب فان الخلع ينفذو يكون  
 طلاقاً تاماً ويرد المغصوب الى ماله وتسكسية النحر ويقتل الخنزير على ما في سماع ابن  
 القاسم ويسرح على ما في قولنا ولا يذون الزوجة شئ من قيمة ذلك الزوج أي لائى له  
 في مقابلة الحرام كلاً أو بعضاً والمغصوب اذا كان عالماً علمت هي أم لا (ص) كذا خبرها  
 ديتا عليه (ش) هذا تشبيه في قوله ويرد ولائى وهو وقوع الطلاق باتفاق والمعنى ان  
 الزوجة اذا خالفت زوجها على ان أخرته بدين لها عليه فان التأخير يرد لانه سلفه بها  
 جرمه فلهما وهو العصمة وبات ولائى الزوج عليها وتأخذ بالدين حالاً ومثله سلفها  
 له ابتداء وتقبلها ديتا عليها من بيع أو سلف على ان يطاها لان من يمس ما أخره بعد  
 مسنفاً كمن أخر ما عمل وانما في الكف ما يبطئه بالواو على حرام لغيره على ان الحرمة  
 في المشبه ليست باتفاق بخلاف المشبه فانها باتفاق (ص) وخروجها من مسكنها  
 (ش) أي وكذلك لا يجوز للزوج ان يتخلف زوجته على ان يخرج من مسكنها الذي طلقت  
 فيه لان سكناها فيه الى انقضاء العدة حتى يلقه لا يجوز لاحد اسقاطه لايهوض ولا غيره  
 وباتت عنه ولائى عليها الزوج اللهم الا ان يرد أي أنها تقبل بأجرة المسكن زمن العدة من  
 ماله فيجوز (ص) وتقبلها لهما لا يجب قبوله (ش) يعني وكذلك لا يجوز ان يتخلفها  
 على ان يقبل لهما في سابع عليه لا يجب عليه قبوله كالعرض والطعام من سلم ومن بيع  
 أو المال المؤجل مع خوف الطريق لان ذلك يؤدى الى حط الضمان وأزبد له فالزوجة  
 قد حطت عنه الضمان وإذا دعا العصمة فاذا وقع الخلع نفذ ولا رجوع له ويرد المال الى  
 أجله وأخذت ما أعطاه كما في المدونة وقوله ويجعل له مصدر مضاف لشاعله وقوله لهما  
 منه قوله الاول تعدى بحرف الجر وقوله مامد قوله الثاني تعدى بنفسه (ص) وهل  
 كذلك ان وجب أو لا تأويلان (ش) يعني ان الشيوخ اختلفوا في قول المدونة عن  
 مالك واذا كان لاحد الزوجين على ان آخر مال مؤجل قضاء الاعلى تجب له قبل مجمله جاز  
 الخلع ويقال الدين الى أجله انتهى فهم قسم من جاهل على اطلاعه وقال لا فرق بين ما يجب  
 قبوله وغيره كالعين والعرض والطعام من قرض فبغير لاجله لانه على ليقط عنه نفقة  
 العدة ويسل ليقط عنه نفقة وسوء التصومات وسوء الاقتضات فهو سلف جردتها  
 ويكون الطلاق باتفاقاً لجهل بعضه في خلافه وفصل فقال الدين الذي لا يجب قبوله  
 لا يجوز الخلع به كما هو ما يجب قبوله يجوز الخلع على تجب لهما ذلك ولا يرد الدين الى أجله

٣ ثنى ح الدين عليه (قوله واذا كان لاحد الزوجين الخ) الكلام الا في انما يظهره فإذا كان له عليه دين (قوله كالعين  
 والعرض والطعام من قرض الخ) لا يخفى ان من قرض راجع لقوله والعرض والطعام وأما العين فلا فرق بين كونها من قرض  
 أو بيع وهو مثال ما يجب قبوله أو ما الطعام والعرض من بيع فالحق لهما فلا يجب قبوله (قوله ليقط عنه نفقة العدة) ان يكون  
 الطلاق حينئذ باتفاق المراتب التي البائن لا نفقة لهما في العدة وقوله سوء التصومات أي التصومات السيئة التي قد ترتب على التأخير

(قوله ويكون الطلاق رجعا) ويصح كون بقية من طلق وأعطى (قوله لم تكن أسقطت) كأن في العبارة حذفاً والتقدير فلم يحصل له تنفس من جهتها لانه لم تكن أسقطت عنه ما لا يقدر على إسقاطه والمخاض ان قوله ولا فهو سبب رفعه أي برفعها من جهتها وهو سقوط نفقة العدة أو سقوط سوء الاقتضا أو من كونه قادراً على ان يطلقها بلفظ الخلع اتفق السالف الذي يرفعها باعتبار وتنتي باعتبار إسقاطه عن نفسه سوء الاقتضا أتقدم ب (قوله نص عليه) أي على لفظ الخلع (قوله من لفظ الصلح الخ) أي كان يقول ١٨ أنت مصالحة في أو مبرأة في أو مقيدة مني وانظر قول الشارح انها في معنى

الخلع مع ان المعنى يختلف الآن يكون أراد ان يجمعهما استعمالاً في المبنية فيكون خلاصته انها ألفاظ وتعرف في المبنية (قوله مع العوض) فيه إشارة الى أن قول المصنف أو على الرجعة معطوف على ولا عوض والتقدير أو بعوض نص على الرجعة وقوته مسئلة على انه اذا نص على الرجعة مع لفظ الخالصة فانه يكون باناً وليس معطوفاً على غيره على الاقتضاء ان ذلك عند الخلق لا يصح الا ان يجعل على ما ذكرنا من لفظ الخلع (قوله لكن الذي الخ) هو الحق (قوله حيث وقع القبول باللفظ) بان لفظ بقوله قبل ذلك وقوله وأما ان وقع بغيره أي كما يتكلم بقلبه (قوله كسرها أو تزويجها) وكذا ان بيعت أو زوجت بغيره وسكت وسوا في الجميع كان هازلاً أو جاداً الا ان تذكر بعد عقد النكاح أو البيع فلا تطلق عليه وانظر اذا علم بالعدو سكت ولم يحضره وانظر انه لا يكون طلاقاً فان ادعى بعد ما بعها أو زوجها أنه غير عال بما تزوجته ولم يقر بنية تكذيبه فانظر حكم تصديقه اذ ليست هذه من المسائل التي لا يصدق فيها بالحق (قوله وطلاق حكمه) أو عقته الزوجة أو الحاكم (قوله وعسر بنفقة) كلام المواق والشارح يشهد ان الغائب الذي اذا طلق عليه لعدم مال حاضر يفرض زوجته نفسه انه كذلك فلو عسر المصنف بقوله أو عدم نفقة لكان أنصر وأحسن اعلم ان من وجد من يدين الغائب ويتبع به ذمة الغائب لا يطلق عليه ولا يلزمه ان تتسدين ويكون الدين في ذمتها بل ولو كانت غنية فلا يلزمه ان تنفق على نفسها من مالها وان طلق عليه كما ذكره شيخنا عليه الله

و يكون الطلاق رجعا ولا يدخل ههنا سبب منفعة لانه قادر على ان يجعلها بلا مال بان يطلقها بلفظ الخلع لتسقط عنه نفقة العدة لم تكن أسقطت عنه ما لا يقدر على إسقاطه (ص) وبانت (ش) أي وحيت وقع الطلاق على عوض ولو صوزت بانت المرأة تم العوض لا لزوم أم لا في جميع ما مر وما يأتي الا في صورة واحدة قالها في الجواهر وهي لو قال لها ان أعطيتني هذا أو أشاركك رهو يعمل بانه فرقة فان الطلاق رجعي ويستثنى هذا من قوله فيما مر والحرام (ص) ولو بالاعراض نص عليه (ش) يعني أن حكم طلاق الخلع المبنية ولو وقع بغير عوض يرد اذا صرح بلفظ الخلع أو ما في معناه من لفظ الصلح أو الإبراء أو الاقتضاء وأشار بقوله (أو على الرجعة) الى انه اذا نص على الرجعة مع العوض بان أعطته شيئا أو قال له طلقني طلاق رجعية فأخذ منها وطقة فانه يقع باناً لان حكم الطلاق مع العوض المبنية فلا يخبر به عنها النص على الرجعة ومثل نصه على الرجعة مع العوض نصه عليها مع لفظ الخلع (ص) كسرها على في العدة على نفسها (ش) يعني ان الشخص اذا طلق زوجته طلاق رجعية ثم انما دفعت شيئاً في العدة على انه لا يرجعها فقبل ذلك من على ذلك فانه يقع طلاقه بنية بانه منسدمالك لان عدم الارتضاع ملزم للطلاق البائن فما انشأ الا من غير ما مر وعند ابن وهب تبين الاول وعند أشهب الرجعة يرد لها مالها وما قرزناه من نحوه للشارح وسجله المواق على كلام ابن وهب لكن الذي قاله الشارح هو الذي عساه مالك وابن القاسم وهو الظاهر حيث وقع القول باللفظ وأما ان وقع بغيره فشكل بانه كيف يقع الطلاق بغير لفظ ويجب بان ما يقوم مقام اللفظ في الدلالة على القبول بنزول منزله (ص) كبهها أو تزويجها والختار نفي الزوم فيما (ش) هذا من باب إضافة المسدود لقوله والمعنى ان الانسان اذا باع زوجته أو زوج زوجته طلاقاً واحدة بنية وسواء فعل ذلك في جماعة أم لا هازلاً أو جاداً وسكن كالاشديد ولا يترجىها ولا غيرها حتى تعرف بنية ومصلحه مخافة بيعها ثلثية قاله في البيع ومنه في تزويجها واختار النجاشي من الخلاف عدم لزوم الطلاق في البيع والقرض والمبايع وغيره النجاشي من قوله والختار عدم لزومه فيما والمذهب القول الاول (ص) وطلاق سكره الا لا يلازمه بنفقة (ش) يعني ان كل طلاق

حكم  
تصدقه اذ ليست هذه من المسائل التي لا يصدق فيها بالحق (قوله وطلاق حكمه) أو عقته الزوجة أو الحاكم (قوله وعسر بنفقة) كلام المواق والشارح يشهد ان الغائب الذي اذا طلق عليه لعدم مال حاضر يفرض زوجته نفسه انه كذلك فلو عسر المصنف بقوله أو عدم نفقة لكان أنصر وأحسن اعلم ان من وجد من يدين الغائب ويتبع به ذمة الغائب لا يطلق عليه ولا يلزمه ان تتسدين ويكون الدين في ذمتها بل ولو كانت غنية فلا يلزمه ان تنفق على نفسها من مالها وان طلق عليه كما ذكره شيخنا عليه الله

(قوله أو اسلام من أحد الزوجين) أي بعد ارتداده في الحقيقة الموجب للعسخ انما هو الارتداد ولكن لما ظهر عثرة الا عند الاسلام فقرر اليه الا انك تبين ان الكلام في طلاق أو فسخ الحائض والطلاق يقع بمجرد الردة فلا يحتاج لانثابهم من حاكم (قوله لا شرط في الرجعة) يدخل في ذلك ما لو قال أنت طالق طلاقاً لا رجعة فيه لأنه ثبت الرجعة بول القنفذ فلا يسقط ما وجب بقوله لا رجعة فيها ومثله ما لو قال أنت طالق طلاقاً على كين بما تنسك فانها رجعية وقيل بانته وقيل ثلاث والاول أرجح ورجح الثاني انما بانته وهو ما عليه ما لا رضى الله عنه وابن القاسم والقول بانته ثلاث ضعيف ومحل ذلك ما لم يقل طلاقاً على كين به تنسك والآخر ثلاث باتفاق فلوزاد على غلصكين الخ ولا رجعة عليك فهو بائن كما للمعيار ذكره بعض شيوخنا (قوله ولا غير من أسباب البينونة) أي كلف الخلع والإبراء والافتداء ونحو ذلك (قوله وزك له خمسة هبة) أي فقول المصنف وأعلى أي وأعلى ما وقع الصلح به وهو خمسة فقول ١٩ المستنف باب الصلح وعلى بعضه هبة وقوله

حكم الحائض أو نأية ناشئة فانه يكون بائناً الا الطلاق على المولى والمعسر بالنفقة فان الطلاق عليه ما رجي كما يأتي في قوله وتتم رجعة ان الخجل والالغ وفي قوله وله الرجعة ان وجد في العدة يساراً يقوم عليها وقولنا حكم بانثابه أي كعب أو اضرباً أو وشوز أو فقداً أو اسلام من أحد الزوجين احترازاً عما إذا حكم بخصته أو بزوجته فانه يبقى على أصله من بائن أو رجعي وما أنهي الكلام على أسباب البينونة أنخرج منها قوله (لان شرط في الرجعة) أي لان طلاقاً خارجياً وشرط في الرجعة (بلا عوض) ولا غير من أسباب البينونة السابقة فلا يرتبط بشرط وهو رجعي وشرط مبيح للسهول لتشمل شرطه وشرطها (ص) أو طلق وأعطى (ش) يعني أن الزوج إذا طلق زوجته وأعطاها مائة مثلاً فانه يكون الطلاق رجعياً (ص) أو صلح وأعطى (ش) صورته ان لها عشرة مثلاً فاخذت مئة هبة وزك له خمسة هبة ثم طلقها فانه والحالة هذه يقع الطلاق رجعياً لان ما تركه من دينها لا يفي بمقالة العدة وما أخذته فهو صلح عن بعض دينها وقيل بانته وصحة غيره واحد نظر الى ان المتروكة في مقابلة العدة ورفق ابن الموائقي كل من مسئلة طلق وأعطى وصالح وأعطى فقال ان أعطى على وجه الخلع وقصد المساركة أو جرى بينهما ما يقتضي ذلك فبانته وان لم يجز ذلك بينهما فرجعية وتناول ابن الكاتب حاشي المدونة عليه وإلى هذا أشار بقوله (ص) وهل مطلقاً أو الا ان يتصد الخلع فأولان (ش) أي وهل الطلاق بينهما رجعي سواء جرى بينهما معنى الخلع أو المساركة والقصد اليه أم لا وهي رجعية فلهذا الان يقصد معنى الخلع بالرفع عن نفسه سواء انقصومات وبعارة ليس معنى قصد الخلع ارادته بل يقصد الطلاق بل معناه ان يجزى بينهما ذكره

وقيل بانته وهو ظاهر كما أفاده المحققون وأما قوله لا في مقابلة العدة فلا يسقط في هذا يكون التأويلان ضعيفين مع ان الرجحانه رجعي مطلقاً كما تقدم فلا يظهر هذا الخلل وفي عيب ان المعنى أو صلح زوجة على مالها عليه سواء كان مقراً أم منكراً أو أعطاهاشاً آخر من ماله وهذا الكلام يحتاج لتأمل فلا حاجة للاطالة في ذكره وقافي كلام آخر حيث قال ليس المراد ان لها ديناً عليه فصالحها على اسقاط بعضه لان الذي صالحها به في نظير العدة فهو بائن وانما المراد الله وقبضه وبينه صلح على وجه مما كان عليه عليها أو كان لها عليه قصاصاً انتهى والظرف الأول من كلامه

لا يظهر والثاني قريب (قوله ورفق) أي فصل (قوله على وجه الخلع) الاضافة للبيان وقوله وقصد المساركة عطف تفسير أي يتركها فلا يراجعها وقوله أو جرى بينهما ما أي لفظ يقتضي ذلك (قوله وهل الطلاق فیهما) أي في المثلثين ورجح بعضهم رجوعه لأنه فقط على ما هو المسمى عند كثير من الاشياخ والراجح من التأويل ان رجعي مطلقاً (قوله معنى الخلع) أي معنى هو الخلع أو معنى لفظ الخلع وقوله أو المساركة كذا في بعض النسخ وأبو وجعي الواو والعطف تفسير وقوله والقصد اليه أي أو القصد اليه قالوا أو بمعنى أو والمعنى أو حصل القصد اليه (قوله الان يقصد معنى الخلع) فانه ما تقدم ناظر لقرئوه والقصد المسمى في العبارة حذف والتقدير أي ويجزى بينهما معنى الخلع والمساكنة وقوله بالرفع أي بنفسه بالرفع عن نفسه سواء انقصومات البينة وذلك لانه اذا كان لا رجعة لابائني خصوصاً من جهة نفقة ولان جهة رجعة (قوله ارادته بل يقصد الطلاق) أي بحيث يكون لفظ الطلاق مستعمل في ذلك المعنى وقوله بل معناه ان يجزى بينهما ذكره أي أو يقصد معنى الخلع فطابق هذا العبارة العبارة الاولى الا انك خبر بان الطلاق الباين كما يوجب تقدم انما

يكون باقيا الخلع أو الإبراء أو الأئدة أو الطلاق إلا أنه مع الدرهم ثم إن تقول قد علمنا أن الرابع أنه رجي مطلقا وقد علمت قوله وأجرى بينهما معنى الخلع ولا يخفى أنه يصدق بما إذا تلفظ الزوج بلفظ الخلع مع أنه متى قال خالعتك أو فاديتك أو نحو ذلك يكون باثنا فنجاب بان يضرخ من ذلك ما إذا تلفظ الزوج بلفظ الخلع (ش) قوله وهو الماتزم العوض (خ) الأولى أن يقتصر على الأول وهو الماتزم للعوض كما يقيد شرح شب ثم لا يخفى أن المعنى حيثئذ إن المرأة قابلة أي طالبة لقبول الزوج حينئذ ذلك والمراد القابلة للرد والقول وهي الرشد لأن الماتزم لا بد أن يكون رشدا وقوله القابل أي الصالح للاقتسام قوله لأن الزوج لا يوجب العوض قد علمت أن المعنى صحيح من العبارة الأولى وخلاصته أن هذا الحل بناء على عدم التدبير فإذا قد صدر أو الطلاق صح ترجيع الضمير للعوض (قوله لماسفه ٢٠ من المال) هذا التوهم لا يأتى إلا لو كان يدفع المال مع أنه إنما كان يأخذ المال

(قوله ولو سقيها) وكل له خلع  
 المشمل أن خالعه بذونه قاله اللغوي  
 ولا يسيرا الخ لعله بتسليم المال  
 للسقمة بل لوليه كما في الخطاب عن  
 التوضيح ولكن قال ابن مرة  
 ظاهر كلام الموقنين كائن فتقون  
 والمبطل برأه الخ لعله يدفع الخلع  
 للسقمة دون ولية ولكن كلامهم  
 في الجفر يقيدها القبض الولي  
 لقول المصنف لا كدرهم لعيشه  
 وقد ذكر الخطاب عن التوضيح  
 ماسفه وإذا صحت أي خلع  
 السقمة فلا يبرأ بتسليم المال إليه  
 بل إلى ولية ونحوه للشراح وإنما  
 بالغ على السقمة ردا على ابن عبد  
 السلام فإن كلامه يقتضي  
 عدم صحتها (قوله أو سلطان الخ)  
 يدخل تحته القاضي ومقدمه  
 (قوله على وجه النظر في الجميع)  
 أي ولا يجوز لهم الطلاق عليه  
 بغير عوض عند مالك وابن القاسم

(قوله فالنظر لوليه) ولديه المال كما ومن يقفه من جن من بعد ما ورثه وأما الأب  
 إذا جن قبل بلوغه وبعده وقبل رشده وأصل (قوله لا أب سقيه وسيد بالغ) فلا يجوز لهما الخلع عنها ما دفعنا ذكره ما وها  
 فضولان ولو جبرهما على التكاح (قوله المشهور أن الطلاق يد السقمة) وقوله بعد لأن الطلاق يد العبد ظاهره أن الخلاف  
 جاز ولو كان بغير عوض ويؤيده ما قلناه من حيث قال قال بعض الشيوخ أن رأى الولي الجبور حسن النظر أن يطلق عليه  
 من غير شيء يأخذ له جاز (قوله كذا رقيق) أي لأنه لا يمتنع منه خلاصته أن السقمة هو الحر البالغ الذي يضع ماله في  
 الشهوات والمذات ولو لمباحة (قوله لأن الجبر عليهما الصغير والرق) أي للسقمة والاحسن أنه لا حاجة لتقييد السقمة بكونه  
 نائفا لأنه لا يكون إلا ألقا (قوله راجع للمشتكين) لا يخفى أن إضافة سيد بالغ متع وجوعه لهما لأن يراد منه من باب الحذف من  
 الأول دلالة الثاني (قوله ونفذ خلع المريض) مخير فاقم لا (قوله وأقطع) أي خيف منه الموت حاصل ما في المقام أن ذلك نافذ

زوجته

وجاز فصار إذا كان المرض خفيفاً أو ما دام يكن خفيفاً فافذول يكن جائزاً لأن فيه إخراج وإنزول ولو كان ثمة أو أمة وأما غير  
الغرف فبأنزول ولو لمصلحة مع النفوذ بقي أن ظاهره أن مجرد الحبس ٢١ في القطع موجب لمنع الخلع وليس كذلك بل

زوجته استأده لأن فيه إخراج وإنزول فانه يتقذو يقع عليه الطلاق (ص)  
ورثته ونوتها (ش) يعني إن الشخص إذا طلق في مرضه الخرف ثم ماتت فيه فان  
الرجل لا يرثها ولو طلقها في مرضه لانه الذي أسقط ما كان يمدو لو مات الرجل فان المرأة  
ترثه لانه فإن بطلانها حينئذ من الارتكاز كانت محدولاً بما لم تأت بقتل عدها وتزوجت  
أم لا وأما غير الميراث من الأحكام فحكمها فيه كغيرها من عدها في الميسرول بها وعدمها  
في غيرها وبتصف الصدق عليه ولا تصح الوصية لها وإن قتله خطأ ورثت من المال  
دون الدية وإن قتله عمد أو بالثأر من مال ولأديه (ص) كثيرة وعلمكته منه (ش)  
التشبه في إرثها منه ودونه والمعنى أن الزوج إذا خبر زوجته أو ملكها أمرتها بها في  
مرضه الخرف أو في صحتها فاختارت نفسها في المرض فانما ترثه إذا ماتت من مرضه ذلك  
طال مرضه أو قصر ولا يرثها إذا ماتت هي في مرضه والموضوع انه أوقف طلاقاً ثانياً  
في الضمير والقليل في مرضه لا يرثها ولا يفرئها وترثه فقوله فيه متعلق بمحذوف  
لا يغيره وعلمكته أي وأوقفته فيه كان التعمد وهو التخليق في المرض أو في العصة (ص)  
وموتى منها (ش) يعني أن الإنسان إذا ألقى في مرضه أو في صحتها من زوجته وانقضى  
أجل الأيلاد في المرض الخرف ولم يأت بالقبيلة ولا وعد بها فطلقت عليه في المرض ولم  
يرتفع وانقضت العدة في حال حبسها ثم مات من ذلك المرض فانما ترثه ولا يرثها إذا ماتت  
هي في ذلك المرض (ص) وملائمة (ش) يعني أن الإنسان إذا لعن زوجته في مرضه  
الخرف فانما ترثه ولا يرثها لأن فرقة العنان تقدم مقام الطلاق لانه طلاق جاه من سبه  
وانما قلنا وانقضت عدها في حال الحياة لأن الطلاق الأيلام مجع وكلام المؤلف في الثاني  
وبعبارة وأشار بقوله وملائمة إلى أنه لا فرق بين الطلاق والفسخ ولو أن المريض لم  
ترثه زوجته ولا غيرها فان قبل أو اوجب الميراث في العنان مع كونه فسخاً في الردة أولى  
لانهما طلاق والفسخ أقوى منه في حل العصة فالجواب أن العنان خاص بالمرأة فانهم  
بخلاف الردة لانهم اتفقوا على الردة (ص) أو أختنته فيه (ش) المشهور أن الرجل إذا  
قال لزوجته في صحتها أو في مرضه ان دخلت دار فلان مثلاً فانت طالق فدخلت في المرض  
فانه يانمه الطلاق وترثه وإن ماتت هي في ذلك المرض لم يرثها فقوله فيه أي أوقعت الحنف  
عليه فيه سواء كان المتعلق فيه أوفى العصة أو ولو أختنته غيرها (ص) أو أسلمت  
أو عتقت (ش) صورته أن تزوج بكفاية أو بامة مسلمة ثم مرض فطلق زوجته  
المذكورة ولو بالثأر ثم أسلمت الكفاية أو عتقت الأمة في مرضه الذي مات فيه فان هذه  
الكفاية التي أسلمت والأمة التي عتقت ترثه لانهما على منتهى ما عساهما من أخشى الاسلام  
أو العتق وسواء أسلمت أو عتقت في العدة أو بعدها (ص) أو تزوجت غيره ورثت  
أزواجاً في عمة (ش) مذهب المدونة أن الرجل إذا طلق زوجته في مرضه وطال  
مرضه وانقضت عدها منه وتزوجت غيره أن ارثها لا ينقطع منه بل لو تزوجت أزواجاً

أومنه انظر عجم (قوله المشهور أن الرجل الخ) ومقابلها ما زاد عن مالك في عدم أنزالها لانتفاء التهمة (قوله مذهب  
المدونة) يعاينهم أن المسئلة ذات خلاف ويراجع بهر ما هو عليه ولم يلقه مقابلاً

(قوله ثم إنه لا يفي بحد الطلاق الاول) لو قال الا في العدة لكن اولى اذ العدة للطلاق الثاني والجواب ان المعنى لا يثرب في عدة الثاني لانه لا عدة له والسالبة تصدق في الموضوع وذلك لانه يجعل في قوة عدة الثاني لان فينا (قوله) أو شهدت عليه بینه (ب) أي وهو منكم كل امرئ ان من شهدت عليه في مرضه بالطلاق وهو منكم له فأنما تعدد طلاق وهل تعدد من يوم الحكم بالتهادة أم من يوم قالت البينة انه طلق فيه خلاف ذكره ابن عوفو الثاني هو المعتمد (قوله ولو تزوجت غيره) أي بان انقضت العدة المستأنفة وتزوجت غيره وقوله وتبتدي العدة ٤٢ من يوم الاقرار والارث ثابت لها ولو انقضت كابتها (قوله الا ان تشهد

بینه) هذا استثناء منقطع عما تقدم اقراؤدين بینه أو انكار وعامت عليه البينة وأما هذه فعلى القرار وأما على ذلك بینه أي أقربائه طلقها من خصوصية وأما على ذلك بینه ففعل بذلك وان انقضت العدة ولا تتره ان مات من مرضه عند ذلك حيث انقضت العدة من يوم الطلاق لوجود البينة (قوله ولا ياتي هذا قوله في العدة) خالص ما في العدة انه اقربى حصته بأنه طلقها ولم تتم بینه تشهد يوم الطلاق فتستأنف العدة فأما لا يثرب الا اذا ماتت والعدة المستأنفة باقية فإذا انقضت ومات فلا تترث فأشاره قوله فقرته ان مات من ذلك المرض وتزوجت غيره وتبتدي العدة من يوم الاقرار (قوله) لكن تعدد هذه وفاة أي بخلاف الطلاق في المرض فتعد عدة طلاق وقوله فركا الطلاق في المرض ولو كان الطلاق بائنا لاحتمال طمعه في شهادتهم لو كان حيا وبهذا أيضا وجه ارضاه مع شهادة البينة بإيقاعه في حجبته حيث استندت له صحته والحاصل ان المسئلة مقدمة بان تبقى لموته وأما لو انقضت قبل موته وعلم ذلك لم تتره (قوله لم يربها) أي ان كانت العدة انقضت (قوله وانظر الفرق الخ) الفرق ان الشهادة يجب الاعذار وفيما المشهور عليه وقد طاعت لموته فوجب ان تتره لاحتمال ابدانه معطفاً فيكون كان حيا وإذا كانت هي البينة فقد اعذر واليه فيها فاعلم بدينها معطفاً فوجب ان لا يربها (قوله وان شهد الزوج به) أي بإيقاع الطلاق وهو بائنا أو رجعي وانقضت العدة وأما لو كان رجعيها لم تنقض العدة ودعي انه نوى بهذا الوطء الرجعة فانه يصح الرجوع

بأنشائه

بأنشائه

بأنشائه

(قوله لا ثم على حكم الزوجية) وقيل لأنه يجوز عليه التمسك (قوله ولأنه كالمقر بالزنا الراجع عنه) فاشباهه بالطلاق بخلافه  
 الاقرار بالزنا وانكاره الشهادة بخلافه الرجعة ولا يخفى بعده ألا فكيف يدعى بان هذا لا يظهر في الشهادة على الانشاء (قوله قبل  
 صحت) صادق بان يتزوج في أول مرضه وبأن يتزوجها في آخر مرضه (قوله فحكمه حينئذ حكم من تزوج الخ) أي فلا يلزم  
 تشبيه الشيء بنفسه (قوله ويجوز خلع المريضة) مرضا محمولا أي يحرم عليها وكذا عليه أيضا لأنه معين لها على ما قصدت  
 واستعمله هنا في إثباته العصة وقوله وهل يرد الظاهر كما قال بعض أن هذا الرضا على أي الخلع بمعنى المال المضاعف به والحاصل  
 أن الخلع له معنيين (قوله وأما الجواز لآثره الخ) قال بعض الشيوخ هذا هو ٢٣ الذي ينبغي التعويل عليه (قوله واستفيد

بما سار عن المدونة أنهم  
 لا يتوارثان على كذا القوانين)  
 أعني الذي مر على القول الثاني  
 لا الأول لأن الأول ما فيه  
 التصريح بالعدم كونه  
 لا يرثها وبما بان عدم ارثها  
 منه يعلم من كونها طالبة للفرق  
 لا ثمنا لعمته (قوله فبوقفت جميع  
 ما خالفت به) أي لا قدر الارث  
 خاصة وإن احتاجت للثالث  
 منه أخذته وإن تلف فهو منه إن  
 كان معينا وما ذكره من وقف  
 جميع ما خالفت عليه فهو لا في  
 الحسن والخطاب وهو الصواب  
 كما أفاده محشي ت وقال ت  
 ومن تبعه فوقف قدر ارثه  
 خالفت به من نصف وربع وهو  
 خلاف الصواب ومعنى إيقافه  
 أنه يتزوج منها وبوقف تحت يد  
 أمين على ما قاله في الجواهر وهو  
 ظاهر المتن والذي في المدونة أنه  
 يسقط سيدها ولا يستخرج منها  
 فتصرف فيه يبيع وشراء

بأنشأته أو بالاقراءه في سفر ثم قدم وطى وأتكر الشهادة ففرق الحاكم بينهما ولا يلزم  
 حمله على المشهور لأنهم على حكم الزوجية حتى يحكم بالفراق بدليل أن العدة من يوم  
 الحكم بالفراق ولأنه كالمقر بالزنا الراجع عنه (ص) ولو بأنها ثم تزوجها قبل صحتها  
 فكأن تزوج في المرض (ش) يعني أن المرض إذا طلق زوجته مطلقا بانها ثم تزوجها  
 في ذلك المرض فحكمه حينئذ حكم من تزوج أجنبية في المرض فيكون فاسدا وفاسده  
 أعقده لأنه من ادخال وارث ففسخ قبل البناء وبسده وله الأقل من المسمى وصداق  
 المثل من الثلث ويجعل الفسخ إلا أن يصح المرقض كما مر فالتشبيه لا قاعدة للفسخ  
 ولو بعد البناء ومما عمنه من الصداق وأما الميراث فانه ثابت لها على كل حال بالنكاح الأول  
 فان قبل ذلك ففسخ بسخ المرض وهي ادخلت وارثا متفقته هذه الثبوت الارث لها على كل  
 حال فالجواب أن الارث الذي هو ثابت لها تقطعه العصة البينة فأرثها إذا حصلت العصة  
 انما يكون بالتزوج المذكور وحده فقد وجد موجب ففسخ هذا النكاح (ص)  
 ويجوز خلع المريضة وهل يرد أو الجواز لآثره يوم وطى وقفت اليه تأويلان (ش)  
 اعلم أن مالك قال في المدونة ومن اختلعت في مرضها وهو صحيح بجميع ما له المميز ولا  
 يرثها وقال ابن القاسم فيها وأنا رأي أنهما إذا اختلعت منه بأكثر من ميراثه منه فإنه قدر  
 ميراثه وبود الزائد وان اختلعت منه بقدر ميراثه فاقبل فذلك جائز ولا يتوارثان واختلف  
 هل قوله ما خلا خلاف والله ذهب ابن الموارز بن نافع وعليه نقول مالك لم يميز أي يطل  
 جميعه ويرد ما خالفت به لها ولو وثقا أو فاق وهو ما ذهب إليه عياض والأكثر عليه  
 نقول مالك لم يميز أي لم يميز القدر الزائد من المضاعف به على ارثه أي أنه يطل القدر الجاوز  
 لآثره مما خالفت به وقد أشار المؤلف إلى تأويل الوقاف بقوله وأما الجواز لآثره واستفيد  
 بما سار عن المدونة أنهما لا يتوارثان على كذا القوانين فقوله وأما الجواز لآثره أي لو لم يخالغ  
 وما كان قدر ميراثه فاقبل فله وتعتبر بجواز خلع الخلع به لآثره وعدم مجاوزته يوم موتها  
 لا يوم الخلع فبوقفت جميع ما خالفت به إلى موتها لينظر هل هو قدر ارثه أو أقل أي لو لم

وتفقه بالمعروف وان كان معينا وتلف ضمنه لأنه معين رضىه والمعتقد كلام المدونة فيجعل قول المصنف ووقف على  
 أن الزوج لا يمكن من وقف عن أخذه إلى الموت (قوله إلى موتها) قال في معنى الحكم وان قلنا يوم الموت وقف فان صحت  
 أخذه وان ماتت كان لذلك من الذي كان يدها وما حدث لها من مال وفيما علبت به وما لم تعط ما لم يجاوز ذلك المسمى فلا يراد  
 عليه لأنه رضى به والحاصل أن ما وصفت فقد انقطع على كل حال سواء قلنا باعتبار يوم الخلع أو يوم الموت بقدر الميراث أو أكثر  
 على قول ابن القاسم تقدم أن لا أثر له أنه تفسير بقول مالك فعلى المؤلف أن أخذه في عدم الاقتصا عليه وتقديره تأويل  
 الأقل بأن قول مالك يخالف لأن القاسم وأنه يطل على كل حال وان كان أقل من الميراث وان صحت قال ابن رشد ووجهه أن  
 ما خالفت به أراد أن يأخذ الزوج من رأس ما لها عاشت أو ماتت وهو جبرين فوجه بان يطل وان كان أقل من ميراثه

(قوله وان نقص) ظاهره ولو قل النقص والزوج بائع وقد ذكر في الوكالة انه لا يغتفر النقص في البيع حيث قال وبيعه باقل قوله بعثت لي بكن مستقيا) بان رفعته اليه للقاضي (قوله ومحل كلام المؤلف) أي في الصورة الثانية (قوله اذا قال ان اعطيتني فلما خالعه الخ) أي لا يصح حله على واحد من الصورتين أما الاولى فانه بمنزلة قوله ان اعطيتني خلع المثل فليس من الاطلاق فان اعطته أقل من خلع المثل يانزمه ٢٤ طلاق ولا ينع عليه وأما الثانية فلان الحكم فيه أنه ان اعطته قدر او خلع

المثل وقال ما أردت الا نصف المثل أي اوما زاد علىه فانه يحلف ولا يانزم طلاق ولا يصح حله على هذا اذا قال ان دعوتني الى صلح فلم أجبك فانت طالق فانه يانزمه الطلاق لما دعت لمن قليل او كثير ولا ينع عما يقول ولو حلف عليه وجبت فيه تيقن حله على ما اذا قال لها خالعتني صلى مال بك بقية كلام المؤلف (قوله وان زاد وكيله الخ) ظاهره سواء استند الوكيل الاختلاع الى نفسه او اليها أو لا الى نفسه ولا يهاجر خلاف الحق ولا يقيد بما اذا استند الاختلاع اليها بقوله خالعتني على ما تبار منها أو لا الى نفسه ولا يهاجر خالعه على ما تبار وأما لو استند الاختلاع الى نفسه كقوله خالعه على ما تبار أو قال أنستري منك عصمها بكذافه يانزمه المسمى أي ما سماه الزوج فانه صاحب الجوهر والبيان وظاهر كلامهما ان هذا جاريا فيما إذا سمت فوفاها إذا طلقا (قوله ورد المال الخ) وكذا يسقط عنها ما التزمته ممن رضاع ولها أو نفقة حمل أو اسقاط حضانتها

يخالع فيها خذ وما زاد فريده (ص) وان نقص وكيله عن مسماها لم يانزم (ش) يعني اذا قال الزوج لو كيله خالعتني وحيث بعشرة مثلا خالعا بعشرة فان الخلع لا يانزم ولا يقع الاطلاق لان الوكيل معزول عن ذلك الا ان يتمه الوكيل أو الزوج فليزمن اذا لعنته تلقى الزوج (ص) أو أطلق لها أو لها حلف أنه أراد خلع المثل (ش) يعني ان الزوج اذا أطلق وكيله في الخالعة في زوجته أو أطلق زوجته في الخالعة عن نفسها فنقص الوكيل أو الزوج من خلع المثل فان الزوج يحلف حينئذ انما أراد خلع المثل ولا يانزم الخلع ولا يقع الطلاق الا ان يتم له الزوجه أو الوكيل خلع المثل فيزمن الطلاق حينئذ ومحل العين حيث لم يصح مستقيا والا قبل قوله ولا ينع عليه ويحصل كلام المؤلف اذا قال ان اعطيتني ما خالعه أو دعوتني الى الصلح معرقا أو ما لو قالها ان دعوتني الى صلح بانسكيم يانزمه ما أنت له ولو تافها (ص) وان زاد وكيله او فعله الزيادة (ش) يعني ان الزوجة اذا قالت لو كيله خالعتني زوجي بعشرة مثلا لا زاد على ما سمت له أو عن خلع المثل ان أطلقت فان الخلع يانزم ويقع الطلاق على الزوج ويانزم الزوجه ما سمت الوكيل فقط والزائد على ما سمت أو على خلع المثل على وكيلها (ص) ورد المال لشهادة السماع على الضرر (ش) يعني ان المرأة اذا ادعت بعد الخالعة انها لم تخالعها الا عن ضرورة وأقامت ينسب معام على ذلك فان الزوج يرضعها خالعا وباتت منه ولا يشترط في هذه الدينة السماع من الثقات وغيرهم بل لو ذكرت انها سمعت عن لا تقبل شهادته كالقدم وقصومهم عمل على شهادتهما أو في الضرر والمهدى الضرر الذي له التطلق به فليس من الضر وتأييدها على ترك الصلاة والغسل من الحنابة فان شاء أمسكها أو أذهبها ويحل لها أخذ نعمت أو ان شاء فارقها ولا يحل لمضاورة اذا علم منها زنا حتى تقتدي رواد ابن القاسم عن مالك ولا يحل لها أخذ نعمتها الا ان تشقه أو تحالف أمر (ص) وبيئتها مع شاهد أو امرأتين (ش) يعني وكذلك يرد الزوج المال الخالع به اذا أقامت على الضر وشاهد أو امرأتين على الزوج بأنه يضرها وحلفت معه وبشهادة امرأتين (ص) ولا يضرها اسقاط البيضة المستعرة على الاصع (ش) المراد بيضة الاستعارة البيضة التي استعرتها بالضرر أي اشهدتها بالضرر يعني ان الزوج اذا اشهد على زوجته انها خالعه لا عن ضر رواها أسقطت البيضة الشاهدة لها بالضرر وقانه لا يانزمها ذلك الاشهاد والاسقاط وتقوم بنسب ما طلق المؤلف الاستعارة معام على خلاف حقيقته

(قوله ويحل له الخ) مجله بعد فلو ان شاء فارقها أي وان شاء فارقها ويحل لها أخذ نعمتها (قوله ولا يحل له ما أخذتها) عند انقارورة (قوله الا ان تشقه أو تحالف أمره) استثناء منقطع تأمل (قوله وبينهما شاهد الخ) أي اذا كانت الشهادة على النطق وأما على السماع فنه قولان واقتصر ابن عبد السلام على انه ورد المال بشهادة واحد على السماع من العيين وظاهر ما يأتي في الشهادات ان ورد المال بشهادة امرأتين على السماع ضعيف

المذكورة



قوله وقد ذكره (ز) ونصه الاستعانة على خلاف حقيقة المذكورة في باب الصلح ونصه الاستعانة هو إيداع الشهادة وذلك كأن تقول المرأاة لجماعة مثلا ان في بنته على ضرر وهي وانما أريد أن أخالعه وأقر بعدم الضرر فذا أسقطت هذه البينة فلها ان تقيمها لتقيم بينة الضرر ولا يقال انه أكد بينة لها انتهى (ق) واسطة من تصوير المشكلة شيئا بعد قوله وأقرت بعدم الضرر وهو الحق ان أسقطت بينة الضرر فقلت متمرة فلان قوله فذا أسقطت هذه البينة أي بينة الاستعانة اذا كان لا يضرها اسقاط بينة الاستعانة فلا يضرها اسقاط بينة الضرر لكن يتقدم فيما ذكره ان قوله على الاتصم أشار به لترجيح ائمه ربه وهو وانما وقع في اسقاط بينة الضرر ولا يقال ما ذكره من لا يقيد ان اسقاط بينة الضرر لا يضر لانه لا يستقدم النص على ان اسقاط بينة الاستعانة لا يضر ان اسقاط بينة الضرر لا يضر وذلك لانه ربما يقال ان بينة الضرر تسقط اذا اسقطت لان لها في التخلص عن اسقاطها مندوحة وهي استعانة بها لانها ليست ملتزمة لاسقاطها ٢٥ وأما بينة الاستعانة فليس لها في التخلص عن اسقاطها مندوحة فلا تسقط

استقاطها لاننا نقول كما لهامندوحة في التخلص عن اسقاط بينة الضرر مما ذكره اسقطت كل ما مندوحة أيضا في التخلص عن اسقاط بينة الاستعانة بالاستعانة في الاستعانة فاستويا هذا ويقع من كلامهم هنا ان الواسطة كل بينة تشهد لها بما شاق ما أقرت به من الطوع وعدم الضرر ان ذلك لا يضرها قال الثاني قوله المستعينة حرق النسخ رسوم بالية وقاعدة الخط ان الالف اذا احتجوزت بثلاثة أعرف ولم يكن قبلها يام وصحياه مطلقا سواء كانت عن و أو أو من الف وهذا هو الراجح من أقوال الثلاثة وهنا كذلك فترسم بالية وتقرأ بالالف وقراءة بالياء هي فاحسن بقراءة الجاهل بيسم الخط والرسم (قوله بأن كان مجعما عليه) وأما المختلف فيه فلا يرد

المذكورة في باب الصلح ولو قال ولا يضرها اسقاط بينة الضرر لكان أظهر ويقع منه انه لا يضرها اسقاط البينة المستعانة به في المذكور في باب الصلح وقد ذكره (ز) هنا وحمل كلام المؤلف عليه فأنظر نصه في الشرح الكبير مع ما رده عليه (ص) وبكونها بائنا لارجسية (ش) قد علمت ان العوض الذي تدفعه المرأة في الطلع انما هو عوض عن التحلل العصمة فإذا ثبت بعد الطلع انها كانت مطلقة قبل الطلع طلاقا ثانيا فأن رجع فبأنه عليه الى ان الطلع لم يرد ما لو كانت مطلقة طلاقا رجعا والعدة لم تنتقض فانها ترجع في العوض لان الطلع صاف بحمل المالك الزوج عصمتها ولحق طلاقها لان الرجعية زوجة (ص) أو لكونه يشخص بلاطلاق (ش) يعني ان المرأة التي يشخص نكاحها بالاطلاق بان كان مجعما على فساد كالمجسدة أو أضرمت إذا خالعا زوجها على مال أخذته منها فأن رجع فيها أخذته منها كالمجسدة الزوج للعصمة (ص) أو مجسدة (ش) فقدر ان العيب الذي يشبهه الخياط هو الجنون والجدام ونحوهما فإذا خالعا الزوج زوجته على مال أخذته منها تبين ان به أحد هذه العيوب الاربعة فان رجع عليه بما أخذته منها لانه كان لها ان ترده بغير عوض على المشهور وأما لو كان العيب مجافا لاردها أخذته منها في الخالعة لانه ان بقيه على النكاح ومامر في قوله ولو طلقها أو ماتا ثم أطلع على موجب خياري كالعدم غير موعول عليه (ص) أو قال ان خالعت فانت طالق ثلاثا لان لم يقل ثلاثا لزمه طلقتان (ش) يعني ومن الموضع التي يرد فيها المال للزوج إذا قال الرجل لزوجته ان خالعت فانت طالق ثلاثا ثم خالعا على مال أخذته منها فانه يرد اليها ما أخذته من العدم استحقاقا لانه علق طلاقها ثلاثا على خالعهما والقاعدة ان العلق والعلق عليه يقنعان معاني وقت واحد ولم يقع الطلع

انطلق فيه اكونه بطلاق أو ما خلع المملوك فخاص ويكون متباردا بالمساجلة ولا تعذر مجمل (قوله أو لعيب خباريه) مثله ما اذا كان به مثله (قوله على المشهور والراجح) أي ترجع عليه على المشهور وما قاله ابن الموارز لارجع وهو ما أشار اليه سابقا بقوله ولو طلقها أو مات الخ (قوله غير موعول عليه) أي أو مجمل على عيب خباري بزوجته فقط أو مجمل على طلاق ليس بخلع والمعارضة مع قوله طلقها لانه شامل للخلع وغيره فإذا جلى غير الطلع للمعارضة (قوله لزمه طلقتان) واحدة بالخلع وواحدة بالتعليق فان قديما تميز لزم ثلاثا واحدة بالخلع واثنان بالتعليق (قوله فانت طالق ثلاثا) ومثله فانت طالق اثنتين وكان طلقها قبل ذلك واحدة وكان واحدة وطلقها قبل ذلك اثنتين أو قال لغير مدخول بها ان خالعت فانت طالق ثم خالعا بمال برد في ذلك كله ليثبت ان الثلاث وبالأوجه في غير المدخول بها (قوله والقاعدة ان العلق والعلق عليه الخ) فلم يكن للخلع

عمل يقع فيه وبعبارة أخرى لتقدير وقوع المعلق قبل وقوع المعلق عليه ولا يظهر ذلك لأن المعلق مسبب والمسبب مع السبب  
 اما ان يقع في زمن واحد والمسبب بعد السبب (قوله صادق بصورتين) بل وصادق بصورة أخرى وهي ما اذا حال اذا خالعتك  
 فانت طالق طلقين فانه يصح الخلع وان كان قول المصنف ولم يملك ثقتان لا يشهد بذلك لانه يترجم في تلك الحالة ثلاثة مع صحة  
 الخلع لان الخلع لا يشبه الاوقوع مع الثلاث فتدبر (قوله ويا شرط الخ) ما ذكر من انه لا نفقة للعدل قول مالك وقال ابن  
 القاسم وابن الماجشون والمغيرة والخزومي لها نفقته النعمى هو احسن لانهما حاقان اسقطت احدهما وبني الاسترخاء الصلبي  
 وقاله بصحون وهو الصواب (قوله تنسقط نفقة الرجل) ولا يمتثل الكسوة في النفقة في هذا الفرع كما يدل عليه كلام أبي الحسن  
 واقفي الناصر الثالث بدخولها (قوله فان نفقتا ٢٦ مدة الحمل به يسقط عنه) أي من يوم الخلع فاذا اطلقتها رجعية وهي

قيل ثم بعدئذ من خالها على  
 رضاء ما تلده رجعت عليه بنفقة  
 الحمل بعد الطلاق الاول وقبل  
 الخلع كما في مساج ابن القاسم  
 وطه ابن رشد بانها وجبت نفقتها  
 عليه مدة النهر فلا تنسقط عنه  
 الا بما يسقط عنه الحقوق انتهى  
 (قوله وسقطت نفقة الزوج  
 الخ) قال حج وظاهر ان نفقة  
 الزوج او غيره تنسقط سواء  
 وقت الخفالة عليها وحدثا و  
 مع نفقة الرضاء وهو كذلك كما  
 يفيد نص الذوقه واشاجاز  
 على مدة الرضاء ولم يدون مدة  
 غيرها معه او مسقطه على ولدها  
 الكبير مع وجود الغرض في الجميع  
 لان الرضيع قد لا ينفق غير امه  
 ولان رضاعه قد يسبب عليها  
 حيث مات الاب وهو مدمم وفي  
 عب ان صورة المصنف انه  
 خالها على رضاء ولدها على  
 ان تنفق على الخالغ ايضا مدة رضاء ولدها فانسقط نفقة الزوج المضافة للرضاء في الشرط وما لم يمكن  
 مضانة لرضاء ولدها وقد وهبته بمسنة تحولين فهو جائز (قوله وقال المغيرة والخزومي) لاشك ان المغيرة هو الخزومي  
 فالأولى حذف الواو كما تأده بعض شيوخنا (قوله وقد النعمى الخلاف الخ) أي الذي بين ابن القاسم وغيره الذي هو في غير  
 الاخيرة كما يستفاد من بهرام (قوله فان مات الخ) الحاصل ان الكلام في نفقة الاجنبي والزواج والكبير أي الذي ليس  
 برضيع لاني نفقة الولد فلا تناسب ذكر هذا الكلام في هذا الحمل وحاصل الجواب ان يفرض الكلام فيما اذا اشترط نفقة  
 الولد الصغير والزواج بماعتين كلام عج ومحمل هذا الكلام على ما اذا يجزى عرفا بالانقطاع بان جرى العرف بالرؤوع  
 اول يجزى بذلك لان قول المصنف كونه تشبيه في السقوط وهو محمول على ما اذا جرى العرف بالانقطاع والارجع عليها يقيمه  
 نفقة المدة كما يشهد به أبو الحسن على المدونة

قبل الطلاق الثلاث ليستحق به المال وأما لو قال ان خالعتك فانت طالق ولم يقل ثلاثا  
 ولا غيره أو قال واحدة ثم خالها على مال أخذ منها فانه لا يرد اليها من ذلك وقدم عليه  
 ويازمه طلقان واحدة بالخلم واحدة بالمعنى قوله لا ان يقل ثلاثا صادق بصورتين  
 كما مر (ص) ويا شرط نفقة ولدها مدة رضاءه فلا نفقة للعدل (ش) المتبادر من  
 كلامه ان المرأة الخالعة حامل ومرضع فخالها على ان عليها النفقة مدة الرضاء فتسقط  
 نفقة الحمل ولا يصلح ان يكون هذا اذا لان نفقة الحمل لا تنسقط بالخفالة على نفقة  
 الرضاء في هذا الفرع وانما امر ادبر لدها من بصير ولدا أي انه خالها على نفقة ما تلده  
 مدة رضاءه فان نفقت مدة الحمل به تنسقط عنه ولو قال المولى ويا شرط نفقة ما تلده  
 مدة رضاءه فلا نفقة لها في حقه لانه لكان أظهر (ص) وسقطت نفقة الزوج او غيره  
 ويا شرط (ص) يعني ان الزوج اذا خالغ زوجته على ان عليها نفقته او نفقة ولده  
 الكبير والاجنبي او شرط عليها ان تسكن ولدها مدة رضاءه على ان عليها نفقة ما تلده  
 ما ذكرنا ولا ينفقها ولا فرق بين كون الشرط منه عليها او منعا عليه وما ذكرنا الموانع  
 في هذه المسائل هو قول ابن القاسم وروايته عن مالك وقال المغيرة والخزومي وابن  
 الماجشون وأشباه وابن نافع ومنهون لانه قطع وصوبه جماعة من الاشياخ حتى قال  
 ابن ليا بانه ان الخلق كلهم على خلاف قول ابن القاسم وروايته عن مالك وقال غير واحد  
 من المؤقتين والعدل على غير قول ابن القاسم لان غاية ذلك انه غرور وهو جائز وقيد  
 النعمى الخلاف بما اذا وقع الخلع فيه قهرا ومالوقد ذلك بعد معلومة مات الولد او عانى  
 لما رضاء ابن القاسم وغيره فان مات الولد أخذ الاب ذلك مشاهرة ولكن ظاهر كلامهم ان  
 كلام النعمى مقابل وان الخلاف مطلق (ص) كونه (ش) التشبيه في السقوط والمعنى ان  
 الرجل اذا خالغ زوجته وجسه على ان ترضع ولدها وتنفق عليه مدة تحولين من يوم الوضع

خات  
 مضانة لرضاء ولدها وقد وهبته بمسنة تحولين فهو جائز (قوله وقال المغيرة والخزومي) لاشك ان المغيرة هو الخزومي  
 فالأولى حذف الواو كما تأده بعض شيوخنا (قوله وقد النعمى الخلاف الخ) أي الذي بين ابن القاسم وغيره الذي هو في غير  
 الاخيرة كما يستفاد من بهرام (قوله فان مات الخ) الحاصل ان الكلام في نفقة الاجنبي والزواج والكبير أي الذي ليس  
 برضيع لاني نفقة الولد فلا تناسب ذكر هذا الكلام في هذا الحمل وحاصل الجواب ان يفرض الكلام فيما اذا اشترط نفقة  
 الولد الصغير والزواج بماعتين كلام عج ومحمل هذا الكلام على ما اذا يجزى عرفا بالانقطاع بان جرى العرف بالرؤوع  
 اول يجزى بذلك لان قول المصنف كونه تشبيه في السقوط وهو محمول على ما اذا جرى العرف بالانقطاع والارجع عليها يقيمه  
 نفقة المدة كما يشهد به أبو الحسن على المدونة

(قوله ويسقط عنهم ذلك) أي حيث كانت عادتهم ذلك والاربع على ايقية نفقة المدة كما يشهد به أبو الحسن ومثل الموت استغناء عن المولين (قوله فانه يؤخذ الخ) أي ويوقف ولا يأخذ المأرب لاحتمال موت الولد كما مضى أسبوع أو شهر دفع من ذلك فان مات الولد فالظاهر رجوع المال لورثة الأم يوم موتها (قوله فلو انقطع لبنها) حقيقة أو حكايان نقص عن كفاية الولد (قوله الا لشرط) ومثله العرف ويسفر رجوعه لقوله وان مات وما بعده تقديم الشرط لا العرف الخاص عند تعارضهما (قوله والجعل الخ) عطف تفسير قال الا لشرط ٢٧ تغييره بالنفقة أولى من تغييره عبر بالجعالة

ومن تعميم عبر بالاجارة لان الاجارة انما تكون على شيء معلوم والنفقة تشبه الجعالة على تخصيصه بالنفقة عليه بعد تحصيله لاجل الزوجية نظر وجه عن ملكها وضمانها بالجعالة عليه اذا علمت ما قرأه فلا مانع من جعل النفقة في كلامه على حقيقةها وبجهازها انتهى فبين قصور كلام شارحنا (قوله لانفقة جنسين) أي أم جنين وقوله لا إلى لكن بعد وضعه والاستئناس منقطع لانه لا يسمى جنينا بعد وضعه فعليه نفقته أي أجرة رضاعه (قوله وأجير) أي وأجير كل من المالكن على جمعه مع أمه (قوله لان التفريق هنا بعض) أي لان بعده عن أمه بعضه وذلك جبراً على جمعهما بعد ذلك في الملك وأما لو كان بشيء بعض كعقبة فانه لا يجب جمعهما في الملك بل يكفي الجمع في الخبز (قوله ولم يظهر

فان الولد قبل تمام المدة فان الزوج لا يرجع عليه اجماعاً من المدة ويسقط عنهم ذلك (ص) وان ماتت أو انقطع لبنها أو ولدت ولدين فعلها (ش) الموضوع بجعالة فانه خالها على ان تنفق على ولدهما وترضعه مدة ولين ماتت قبل تمام المدة فانه يؤخذ من تركهما ما يصر على الوفاق نفقته ورضاعه الى تمام المدة لان ذلك بين ترتب في ذمتها فهو كسائر الديون فان مات الولد رجوع المال لورثة أمه يوم موتها فان لم تنفق المرأة شيئاً فان نفقة الولد أجرة رضاعه على أبيه فلو انقطع لبنها فانه يلزمه ان تستأجر من يرضعه الى تمام المدة وكذلك يلزمه ما ولدت ولدين فأكثر ان ترضعهما وتنفق عليهما الى تمام المدة وقوله فعليه الرجوع المسائل الثلاث فان عجزت عن نفقة الوالد أو عن نفقتها نفسها أتق الأب وتبعها وان أبسرت (ص) وعليه نفقة الابن والشارد الا لشرط (ش) يعني ان الزوج اذا خلع زوجته على بعده لا يبقى أو بعيرها الشارد فان أجرة تحصيلهما والمبلغ على ذلك على الزوج لانهما صار على ملكه بمجرد عقد الخلع وزال ملك الزوج عنهما الا ان يكون الزوج اشترط ذلك عليها (ص) لان نفقة جنين الابد خروجه وأجبر على جمعه مع أمه (ش) يعني ان نفقة أم الجنين تكون على الزوجية حيث خالعت بما في بطن أمها الى حين خروجه من بطن أمه ثم تكون على الزوج أي أجرة رضاعه لانه ملكه بمجرد الوضع وصار على ملكه وبغير الزوج والزوج على جمع الجنين مع أمه بان يبعدهما من شخص واحد أو يشتري أحدهما من صاحبه ولا يكفي جمعهما في حوزة التفريق هنا بعض (ص) وفي نفقة ثمة لم يرد صلاحها اقولان (ش) يعني انه اذا خالعهما في ثمة لم يرد صلاحهما ولم يظهر بالكلمة هل نفقتها الى بدو المصالح من سق وعلاج على الزوج لان ملكه قد تم ولا ينفقه فيها أو على الزوجة لتعذر التسليم حينئذ بشرع اقولان لا يسوخ عبد الحق ولو عير بقوله لم تطبق يدل لم يرد صلاحها كان أخصر (ص) وكفت الماطلة (ش) أي كأن تعطيه شيئاً وجه يفهم منه انه في نظير العصمة ويقع فصاله على قبول ذلك كان تكون عادتهم سماتها اذا خلعت سواهما من بعدها ودفعته له وأخرجت من الدار ولم يمنعهما انه طلاق وكان تدفع لدارهم أو تحضر حفرة

بالكلمة) فظاهر ان هذه الصورة خارجة عن المصنف مع انها دخلت في كلام المصنف (قوله قولان لتسيخ عبد الحق) الظاهر القول الاول فان بدو لم يصح بعد بدو لكلفة فعليه أجرة تأخذها الا لشرط (قوله ويقع فعلا) القيل في المقام بالنسبة لزوج عدم المنسج معي الكف عن ذلك (قوله وأخرجت من الدار) كذا في نسخة باو وكذا في نسخة اخرى صورة الطلع وصورة الطلاق وان كان سياق الكلام في الخلع فقوله كان يكون عادتهم هذه صورة الطلع وقوله وأخرجت الخ صورة الطلاق وقوله وكان تدفع لدارهم هذه صورة خلع وقوله وأخرجت من الدار وقوله وأخرجت من الدار وقوله وأخرجت من الدار وقوله وأخرجت من الدار

وقوله أو رد الحقرة راجع لقوله أو تحقر حقرة يكون الفعل الصادر من الزوج هو عدم المنع أي الكف عن المنع ويجوز أن  
تكون أو في قوله أو تحقر بمعنى الواو وقوله أو تحقر حقرة أو بمعنى الواو وقوله أو رد الحقرة أو بمعنى الواو وعلى هذا عبارة  
شب ونصه فان كانت عاتتهم أنه إذا حصل منه ما ينفذها أو أخرجهت سوارها من يدها ودفعته وخربت من اليد أو لم ينفذها  
طالق وقال في قوله أو تحقر حقرة أو لا يابا والرد هو الردم المعروف عندنا (قوله وعرفه الماخ) الأولى أن يقول وعرفه مالة  
هاتر كيشل جميع ما ذكر من الخلع والخروج من الحار وما بعده وأعلم كما أفاده بعض شيوخنا أن الفعل لا يقع بطلاق ولو قصد  
به الطلاق ما لم يصرح باستعماله في الطلاق ولا وقوعه الطلاق فان صاحبه عوض فهو بائن والأهل ورجعي (قوله وما وراء)  
ذلك الخ) لا يخفى أن تلك الأمانة المتقدمة يقع الطلاق بمجرد حصول المعلق عليه فلا يتأخر ما ذكر من الالتزام أو الوعد وقوله  
وإنما شرط الحكم بوجود المعلق عليه مقيد لما قلنا من أنه لا يتأخر الالتزام ولا الوعد بالالتزام والوعد بما أتت في  
شعره فارق ذلك الخ (قوله وإنما شرط الحكم الخ) لا يخفى في أن هذا يشكر على قوله وما وراء ذلك (قوله لا يدمن القبول ناجر)  
منه لا يابا يقول لها أن أقبضني كذا ٢٨ فانت طالق فتقول أقبضك وتقبض فعلى هذا إذا لم يقبض قبول ناجر

بالحبس أو وجد المعلق عليه بعد  
الجلس مع قرينة على عدم الترتك  
قائه لا يقع طلاق عنه فالصور  
ثلاث وجود القبول والمعلق عليه  
بالحبس ناجر ينقطع بانقضاءهما  
الثانية عدم وجودهما على ما يرى  
ترك الزوجين المعلقين ولا قرينة  
فلا خلع بانقضاءهما والثالثة وجود  
المعلق عليه بعد المجلس مع قرينة  
على عدم الترتك لم يقع قبول ناجر  
بالحبس فهو ليس خلعها عند  
ابن عبد السلام وإنه لا ينعقد  
ابن عرفة فخلعها عنه أنه لا يقع  
الطلاق بمجرد حصول المعلق عليه  
هذا ما تقدم عبارة الشارح إلا  
أنه في شرح شب يخالصه فانه

قال وذكر ابن عبد السلام تفصيلا لمراده في المعلق لا يشترط أن يكون القبول ناجر أي سواء كان التعلق  
منه من تلق أو أعطى أي ألقاها طالق أو أمتهما من تلقى ذلك أو لم أو ما غير المعلق فيصاح إلى القبول ناجر أو كلامه وهم  
أو يدل على أن المعلق يصاح إلى القبول ناجر وليس كذلك فانه لا يحتاج إلى القبول أصلا (قوله فانه يلزم في ذلك الخ) هذا لا يأتي  
إلا إذا قال على أن الممنوعين كان الغالب الذهب فالأشبه ما كان الغالب الفضة فالأشبه ما كان يمكن غالب أخذ  
من كل النصف بعد إعطائهما على ما ستظهره ابن وهبان وهذا إذا كان المأخوذهما اثنين كما في هذا المثال فان كان ثلاثة فمن  
كل الثلث ثم الأشبه بان الذهب أصناف فمؤخذ من الغالب والاقن كل على ما تقدم وأما لو بعين بأن قال فانت  
العامة بشيء على بل وبالأقل تفسيره وانفاقه عليه وان لم يؤاقتهم حلفت ولا يقع طلاقه بقرار وقال الأقاليم ما تأتي به من  
كل شيء يدلل ما ساق في قوله أو عينا يدها الخ (قوله والسنوينة) مرضى عيج وابن خلدن أن المراد يقع الطلاق بمجرد الإعطاء  
ولا يتوقف على إنشاء العلق ومرضى الناصران المعنى ولزم إنشاء السنوينة أي إنشاء ما يدل عليها كأن يقول هي طالق والمحق  
كلام الناصر ولذلك كتب بعض المحققين فقال ما أنصفه ظاهره أنه يكون طلاقا إذا حصل المعلق عليه من غير إنشاء وهو ظاهر

ومثله أيضا بل لا بد من الانشاء بعد الاعطاء كما قال القرافي لان معناه عندهم ان اعطيتني ألفا انشأت عقد الخلع وقائدة حصول الانشاء ان الوعد لا يكون طلاقا صحيحا لما كمل ان ينشئ الطلاق اذا اعطته ألفا انتهى (قوله ان فهم الالتزام) قال الخطابي كتابه الالتزام المرجع في الفرق بين الالتزام والوعد الى ما فهم من سياق الكلام وقرائن الاحوال فثبت دل الكلام على احدهما عمل عليه ولا فرق بينهما بصيغة الماضي والمضارع كما يفهم من كلام ابن رشد اذا الالتزام قد يكون بلفظ المضارع بالترتبة كما يفهم من لفظ خليل في مسئلة الخلع وكلام ابن رشد وغيرهما ولكن صيغة الماضي تدل على الالتزام وانما اذا اعطته والظاهر من صيغة المضارع الوعد الاقرينة تدل على الالتزام كما يفهم من كلام ابن رشد انتهى (قوله والمعنى انه اذا قال الخ) لا يخفى ان هذا لا ياتي فيه الالتزام ولا وعد بل الطلاق يقع بمجرد حصول العاق ٢٩ عليه فالاحسن التخييل بحاصله المصنف

(قوله كنى شئت الخ) فظاهر ان هذا اللفظ هو نفس القرينة الفقهية الدالة على الالتزام ولا ظهور له بل الاقرينة كنى آخر (قوله وكذلك ان فهم منه الوعد على المشهور) ومقابلها يلزم ويصنف ما اردت طلاقا كذا في حاشية القيد فاقبل بعد فيحصل انه ان فهم الالتزام او الوعد وورطها لا يختص الاعطاء بالجلس الاقرينة فالرفع لا يختص بالجلس بل يلزم الزوج البيئونة ان حصل منها الرفع متى فهم الالتزام او الوعد وورطها ولو بعد المجلس الاقرينة تخصها انتهى (قوله ان فهم الالتزام الخ) وذلك لان الظهور والمشاركة بقوله فظاهر الخ ظهوره اكثر في مسئلة الوعد تأمل (قوله بالجزم الخ) وبقرا بالاعتناء لانه متقارب له (قوله ومذهب المدونة الخ) استشكل

ان فهم الالتزام او الوعد ان ورطها (ش) عطف على الغالب والمعنى انه اذا قال لها ان اعطيتني ألفا وان ادتيي ألفا وان تبتني بان من الغنم مثلا فانت طالق فانت بان من غالب نفود البلد او غنمها او بقرها وابلها فانه يلزمه قبولها وتلزمه البيئونة هذا اذا فهم منه بقرينة الحال او الخلق كنى شئت والى اجل كذا الالتزام لذلك هذا لا خلاف فيه وكذا ان فهم منه الوعد على المشهور وقدر ورطها أي ادخلها في ورطة بان باعت أمعتما اودارها وما شئت ذلك فانه يلزمه البيئونة بذلك ومفهومه انه لو يدخلها في ورطة بسبب الوعد فلا يلزمه الطلاق وهو جار على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد قوله ان فهم الالتزام جامع للبيئونة ما يرجوعه لا فارق فظاهر واما رجوعه لفارقت فانه وان كان ماضيا الا ان ينقضي الفعل الماضي للاستقبال وقوله او افارقت بالجزم جواب الشرط (ص) او طلقي ثلاثا بالفتح مطلق واحدة (ش) يعني انها اذا قالت لطلقي ثلاثا بالفتح فطلقتها واحدة فاقصد بانها يلزمها الاتف لان قصدتها البيئونة ولا يتعلق بالثلاث غرض شرعي وهذا اقول ابن الماوراء مذهب المدونة انه لا يلزمها الاتف الا بالثلاث أي فانه في العاطفة وفي ان تكون باثثة نظرا الى انه انما اوقعها في مقابلة عرض وان لم يترجح خلع المدونة (ص) او بالعكس (ش) يعني انه اذا قالت لطلقي واحدة بالفتح فطلقتها ثلاثا بالفتح فانه يلزمه الثلاث ويلزمه الاتف لصول غرضه وزيادة وهو مذهب المدونة وقصد صيل المعنى ضعيف (ص) او ابي بانث او طلقي نصف طلاقة او في جميع الشهر ففعل (ش) يعني انها اذا قالت لزوجها ابي بانث او طلقي نصف طلاقة بالفتح او نصف طلاقة او ربعها وما شئت من الاجزاء بانث او قالت لطلقي في جميع هذا الشهر او اليوم بالفتح ففعل ما سألته فانه يتبين من عهدهم ويلزمها ان تدفع الاتف التي عهدها وسواء اوقع البيئونة في اول الشهر او اليوم او اثنا عشره ففعل جواب للمسائل الثلاث (ص) او قال بانث غدا

مذهبها بان شرط الزوجية الثلاث لا فائدة لبيئونتها او واحدة فاجاب ابو الحسن بانه قد يكون لها غرض وهو عدم رجوعها اليه قبل زواج اذ انعت (قوله وقصد صيل المعنى ضعيف) يستهجر ارم بقوله وقال القاضي ارى اذا اعطته على ان يطلق واحدة فطلق ثلاثا ان يطر الى سبب ذلك فان كان راعيا في امسا كهواي راعية في الطلاق فانه لا محال لها وان كان راعيا في طلاقها فاعطته على ان يطلقها واحدة ان ترجع عما اعطته لانها انما اعطته على ان لا يقع الا واحدة تعجل له ان يد الهما من قبل زواج وكذلك ان يطر اذا اعطته على ان يطلق ثلاثا فطلق واحدة فان كان عازما على واحدة كان لها ان ترجع لانها انما اعطته للثلاث وان كان راعيا في امسا كهواي فاعطته على ان يطلق جرى على قولين فمن شرط طلاقا لا ينفعه بل يوجب به ام لا يرد هذا ما بل المنصوص انتهى بهرام (قوله وفي جميع الشهر) فان طلق بعده وقع باثنا ويلزم المراتبة

(قوله اذافهم من مقصودها تفصيل الطلاق) أي أول يفهم في نصنا يظهر عب (قوله مطلقا) أي سواء قصد تفصيل الطلاق أم لا واذافهم من الرجل يخصص اليوم فالظاهر من النقل أنه يصري فيه مثل ما جرى في المرأة وفي عب وظاهره أنه لا يصري مثل هذا التفصيل في الرجل ولعل الفرق أن قوله أنت طالق غدا بالطلاق عليه الطلاق مععلق من حيث المعنى على الب و غدا معا وعلى الألف وقع غدا ٣٠ طرف له وتعلق الطلاق بمثل هذا الزمن أو جعله ظرفا له لغو فجز الطلاق

مق وحديث الألف ولا يخفى  
قوله اردت خصوص اليوم  
(قوله ثوب أصفر الخ) من رقيق  
القطن يصفر سدا بالزعفران  
أو الكمون أو نحوه (قوله يقال  
هربت الثوب اذافهم) أراد  
أن يبين ما تنصرف اليه المخلقة (قوله  
بنايسه خاصة الناس) مقتضى  
ما تقدم أن الهروي بنايسه  
خاصة الناس أيضا (قوله على  
غير قياس) هكذا في النسخ  
بزيادة غير الواب اسقاطها  
والواب ما في جمع فانه قال هرو  
يسكون الراء بنسب اليها لما لا يعقل  
على القياس فيقال فبهروى  
وأما من يعقل فبنسب اليها على  
غير قياس فيقال رجل هرو على  
بزيادة زاي ذكره التلصافي وغيره  
في حاشية الشفاء (قوله ونسب  
اليها هروزي) اقرب بخروج  
الزاي من الراء (قوله لم يلزمه  
طلاق) المناسب يلزمه قوله  
على الاحسن) مقابلة ما قاله  
أشهب لانه من شئ اذا لم يكن  
مقولا فاذا كان في دهاجيه ظاهر  
مقول وقالت لطلقني بهذا الطبر  
فطلقها فبائن واسحقه فان لم  
يكن مقولا مع ابرامها فافهم  
(قوله خالعه بما لا شبهة لها فيه)

فقبالت في الحال (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجه أنت طالق غدا بالان من  
الدرهم أو الابل مثلا فقبلت المرأة ذلك في الحال فانها تطلق في الحال ولا يلزمه المسمى  
ومثله اذا قالت المرأة لطلقني غدا والله أنت طالق غدا طلق في الغدا وقبلة استحق الألف  
اذافهم من مقصودها تفصيل الطلاق وان فهم منها تخصص اليوم لم يلزمها ان طلقها  
قبله ولا يلزمها ان طلقها بعده مطلقا يقع الطلاق بانثالي لكل حال (ص) أو بهذا  
الهروي فاذا هروزي (ش) الهروي يفتح اليها أو ابعدها أو مستعدة اليها فوب  
أصفر يعمل ٣ بهروا أو أحد مدائن خراسان يقال هربت الثوب اذافهم و كانت السادة  
من العرب يتعممون بعمائم الهراوة والهروي يفتح الميم وسكون الراء وتشديد الياء فوب  
بنايسه خاصة الناس منسوب الى هرو وهي بلدة بخراسان والتعبية اليها هرو على  
غير قياس وينسب اليها أيضا هروزي بزيادة زاي وهرو من شواذ القلب والمعنى ان  
الرجل اذا قال لزوجه ان اعطينيني هذا الثوب الهروي الذي في يدك فانت طالق  
فدفعته اليه فاذا هرو فبهروى فأنتم منه ويكون الثوب له لانه ما عين الثوب  
كان المقصود ذاته لانه منسوبة الى تلك البلدة وهو مقصور ما ان وقع الخلع على ثوب غيره  
هرو فحينئذ هرو وي يلزمه طلاق (ص) أو بما فيدها وبه مقول ولأعلى  
الاحسن (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجه ان دفعته الى ما في يدك وكانت  
مقبوضة فانت طالق فقبضتها فاذا فيها شئ فافهم مقول ولو ليس بها كادهم أو غير مقول  
كخرقة مثلا أو فارعة عند محمد ومجنون فأنتم منسوبة اليه ذلك لاسيما على القول لانه  
طلق لشيء يأخذ به ولا يأخذه قال ابن عبد السلام وهو الاقرب وهو المشار اليه  
بالاحسن (ص) لان خالعه بما لا شبهة لها فيه (ش) هذا يخرج بمقابلة وهو لزوم  
الخلع وهذه المسائل لا يلزم فيها الخلع فن ذلك اذا قالت المرأة لزوجه خالعي عن هذه  
الدية مثلا وأشارت اليها خالعه على ذلك فاذا الدية ليست له أو لاصلا لها فبها لا شبهة  
ملك فانه لا يلزمه الخلع لانه خالعه على شئ لم يمت وظاهره عدم الزوم ولو أجاز صاحبه  
(ص) أو بتافه ان اعطينيني ما أخالهك (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجه ان  
اعطينيني ما أخالهك فانت طالق أو فخذ خلعك فان أنته بخلع المثل فانه يلزمه الخلع  
وان أنته بدون خلع المثل وهو الراد بتافه فانه لا يلزمه الخلع ويحتمل ينسب ويهاولم  
يوجب عليه في الرواية عينا (ص) أو طلقك ثلاثا بالثوب فقبلت واحدة الثالث (ش)  
يعني ان الرجل اذا قال لزوجه طلقك ثلاثا بالان من الدرهم مثلا فطلقها بثلاثة

وهي واحدة ولا يقع طلاق فان خالعه بموصوف لا شبهة لها فيه وعلمت بذلك بانت ورجع عليها بعينه فان واحدة  
جهل معها أيضا فان كان معناه رجوع بعينه وان كان موصوفا رجوع عنه وأما ان علمت هي أم لا يقع الطلاق ولا يرجع  
عليها بشئ معناه أو موصوفا خالعا في أي عب (قوله أو فخذ خلعك) بمعطوف على قوله أنت طالق (قوله وهو الراد بتافه) أي  
فأرد التافه لنفسه وهو مال الاله (قوله ويحتمل ينسب ويهاولم) أي وان لم يدعه أن أراد خلع المثل ٣  
قوله الشارح  
بهر أو تأجد مدائن خراسان هكذا في النسخ التي لا يد تناوله فخر يحن النسخ والصواب هراة كافي القاموس ١٤ مصحح

(قوله فانه لا يلزمه الطلاق لانه يقول ما قصدى الخ) فاذا رضى الزوج صغ ذلك (قوله لا يتعلق به امر شرعى) بل يتعلق به غرض فاسد وهو تنفير الزوج عنه اذا سمعوا بانها خلقت ثلاثا ولم يقع الثلاث بالنظر لفظها فانظر التعليق في المعنى على شيئين القبول والالتصاق يحصل الا حدهما وهو الالف اى في مكانه قال ان ٣١ اعطينى انا وقيل الطلاق بالثلاث فانت

طالتي ثلاثا فالحق عليه مجموع  
الشيئين فاذا لم يقع القبول  
لثلاث فلا يقع الثلاث بل ما يقع  
الامارت بد وهو الواحدة البائدة  
وقال الشيخ سالم فيبقى ان يلزم  
الثلاث لان الزوج اوقعها  
والطلاق لا يقع بعد وقوعه  
(قوله فان نكحت حلف الزوج)  
اى لان الدعوى دعوى بتحقيق  
(قوله واقتضاها على الطلاق) ان  
بمعنى الواو (قوله فان قول  
الزوج بلاعين) ووجهه ان ما زاد  
على ما قاله الزوج هي مدعية له  
وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين  
فلا يلزم بمجرد ادعائه على ما هو المنقول  
لو نكح حبس فان طال دين ولا  
يقال نصف وقت ما تدعيه لان  
الطلاق لا يثبت بالنكاح لمصح  
الحلف وتبين منه في اتفاقهما  
على الخلع ووجوبه في غيره (قوله  
فان القول قول الزوج) اى  
بين (قوله واستحقاق) فيه  
مساهمة لانه في الاستحقاق يرجع  
عليه القيمة اقول ان نصفها  
تقدم وقية كصك كيد استحقاق  
ويجب بان يقال ان العهدة  
تنقسم الى الضمان المذكور  
وعهدة الثلاث ولكن ليس  
المراد من العهدة هنا عهدة  
الثلاث ولا السننة بل الضمان

واحد من الثلاث بثلاث الالف فانه لا يلزمه الطلاق لانه يقول ما قصدى وغيره اى  
يتخلص من اى الالف لا يأقل من ذلك فلو قبلت واحدة من الثلاث بالالف لزمه الخلع  
لان مقصوده حصل ووقع الثلاث لا يتعلق به امر شرعى بل وقوع الثلاث خلاف  
طلاق السننة كما يافى (ص) وان ادعى الخلع او قدرا او جنسا حلفت وباتت (ش)  
بمعنى لو اتفق الزوجان على وقوع طلاق مثلا وقال الزوج وقعت بعوض ولم تدفع له  
وهذا هو المراد بالخلع وقامت الزوجة وقعت الطلاق المذكورة بغير عوض أو قال  
وقعت على عشرة دنانير مثلا وقالت بل على أقل منها أو قال على عبيد وقالت على غيره  
فان الخلع يلزمه وهما كتحقق المرأة على نفي ما ادعاه الزوج في المسائل الثلاث وله ما قالت  
في دعوى الجنس والقدر فان نكحت حلف الزوج واخذ ما حلف عليه فان نكح فلا شيء  
له في دعواه الخلع ويقع الطلاق باتنا وله ما قالت في دعوى الجنس والقدر (ص) والقول  
قوله ان اختلاف في العدد (ش) موضوع المسئلة ان الزوجين اتفقا على قدر العوض  
أو اتفقا على الطلاق بلا عوض واختلاف في عدد الطلاق فقالت الزوجة مثلا طلقتنى  
ثلاثا عشرة وقال الزوج بل طلقته واحدة بعشرة فاقول قول الزوج بلاعين وقعت  
البينة كما قاله الشيخ كريم الدين المقول بين (ص) كدعوا موت عبدا وعييه  
قله وان ثبت موته بعده فلا عهدة (ش) تشبه فيما قبله من أن القول قول الزوج  
والمعنى أن الزوج اذا خلع زوجته على عبدا الغائب وهو غير أبى ثم تبين بعد ذلك انه  
مات أو لم يمت لكن ظهر به عيب فقال الزوج كان الموت والعيب قبل الخلع فانا استحق  
قيمه في الموت أو ارضى العيب ان لم يمت وقامت الزوجة بل مات أو تعيب بعد الخلع ليكون  
ضمانه من الزوج ولا يئنة لاحدهما فان القول في ذلك قول الزوج لان الاصل عدم  
اتصال الضمان اليه وبقاؤه عليها فهي مدعية لاستقاله فعليا البيان اما ان ثبت موت  
العبد المذكور وبعد الخلع فانه لا عهدة على الزوجة في ذلك ومصيبته من الزوج بخلاف  
السبع لان الغائب في باب الخلع ضمانه من الزوج بمجرد العدة والمراد بالعسدة هنا  
الضمان اى ضمان ذلك السبع من عيب أو استحقاق اى لا عهدة على المرأة أو ما عهدة  
الثلاث أو السننة فهي متفقة هنا كما يافى في باب الخيار فلا تراضاها وما اذا خالعه  
على عبيد ابق فانه لا عهدة فيه على المرأة سواء مات أو تعيب قبل الخلع أو بعده الا ان  
تكون عاتية بوجوب الا ببق قبل الخلع فانه يلزمها قيمته لخالفها لغيره وتكون القيمة  
على غرة

• (فصل طلاق السننة) اى الطلاق الذى اذنت السننة في فعله وليس المراد ان الطلاق  
سننة لان بعض الحال الى الله الطلاق ولو واحدة وانما اراد المقابلة للسدى ومن  
المفسر حددا بحد ذكر وان كان المراد هنا عدم ضمان قيمة العبد (قوله وتكون القيمة على غرة) اى وتكون بائنة وساقى  
هذه اقول لان خالعه بما لا يشبه له افعوا جيب بان الزوج هنا دخل على غرض كونه بمجرز الموت (فصل طلاق السننة) •  
(قوله طلاق السننة) اى الذى اذنت فيه بما كان أو وصا بها أو خلاف الاولى لا وارج الفعل فقط كما قد تروى من اخذته السننة

ولما كانت أحكامه من كونه راجحاً أو مساوياً أو مرجوحاً وقوده عت من السنة دون الكتاب أضافه إليها دون الكتاب  
وان كان الأول فيه وقع في القرآن كما وقع في السنة كقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما علم أنه تعتبر الأحكام  
التي هي في شيء آخر وهو أن الذي أذنت السنة في فله ما لم يجرم وما لم يكره وأما ما لم يكره ويكره فبدي فآذنت السنة في  
فعله ما كان واجباً وإيجاباً مستوي الطرفين أو خلاف الأولى وقوله لأن أبغض فيه أشكال بأن المباح ما لا يحق طرده فليس  
فيه مفسوض ولا أشد مفسوضاً والحديث يقتضي ذلك لأن فعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ويجب إثباته براد بالحل في ما لم  
يكن حراماً فبدي بالكتاب وهو خلاف الأولى بخلاف الأولى مفسوض والمكره أشد مفسوضاً فليس المراد بالبغض  
ما يقتضي التحريم بل المراد به كونه ٣٢ ليس مرغوباً فيه بل ما فيه اليوم إما الخفيف في خلاف الأولى أو الشديد في

المكره ويصير كون سر التعبير  
بالمفسوض وإن كان المفسوض  
هو الحرم قصد التنبيه في أن  
الطلاق قد عرفناه أنه أشد  
مفسوضاً ويكون مكرهاً لا  
أن التعليل حقيقة لا يظهرنا  
علت أن الذي أذنت السنة فيه  
لا يشمل المكر وهو الحديث في  
المكر وقد سبر وينقيدان  
آثران وسما الطلاق كماله  
ووقعه على كل المرأة الأولى  
مستفاد من قوله واحدة والثاني  
من قوله وأدب المجزئ هكذا  
قيدان كونها من قبض  
وتألياً لحديث لم يطلق فيه  
واحدة بالأول عن طلاق صغيرة  
وبأنسائه فإنه لا يصف بسنة  
ولا بدعة من حيث الزمن بل  
من حيث العدد وبأنسائه من  
الوقوع في العدة واستغنى

البدعي ما هو حرام ومثله ما هو مكره كما يأتي والطلاق الذي أذنت السنة فيه ما استوفى  
أربعة قبود أشار إليها بقوله (ص) واحدة يظهر ليس فيه بلاعة (ش) الأول من  
القبود أن يكون واحدة فأكبره في دفعة بدعي مكره والثاني أن يقع الطلاق في حال  
ظهور المرأة فإن أوقعها في غير طهرها بل في حيض أو نفاس كن بدعياً لأنه يطلو عليها  
عدتها الثالث أن يكون ذلك الطهر الموقوع فيه الطلقة لم يحسها فيه فإن أوقعها في طهر  
مسما فيه كان بدعياً لأنها في هذه الحالة لا تدرى هل تعدد بالاقراء أو بوضع الحمل فقد  
البن عليها عدتها ونحو الذم أن طهر بها حمل ولعدم تبينه لنفي الحمل أن أتت بولد  
وأراد نفسه لأنه ليست مستبرة فإذا لم يحسها صار على يقين من فيه وهو أحسنها  
الرابع أن لا تكون الواحدة مردفة في العدة فلو طلقها طلاقاً رجعية ثم أردف عليها في  
العدة مثلاً بدي مكره وكذا يكره أن راجعها ثم طلقها طلوقاً بدعياً في العدة أن كانت  
نفسه عند المراجعة القراق وأما نوى البقاء ثم بدع الطلاق وهكذا في كل طهر طلاقاً لم  
تكرهه المراجعة ولا الطلاق عياض ولا خلاف فيه (ص) والافدي (ش) أي والأب  
فقد بعض القبود بأن طلق أكثر من واحدة أو واحدة في طهر فقد مسماهاً أو قبل مسماها  
لكن أردفها واحدة أخرى أو طلق واحدة في غير طهر بدعي والبدعي منسوب للبدعة  
أي لم تأذن فيه السنة ولما كان من البدعي مكره وممنوع عنه بقوله (ص) وكره في غير  
الحيض ولم يصح على الرجعة (ش) يعني أن الطلاق البدعي المكر وهو الواقع في غير  
الحيض ومثله التفاس كالمطلقة طهر مسما فيه أو زاعدي الواحدة أو أردفها ولا  
يجوز على الرجعة إذ لم يرد الجبر على الرجعة إلا في حق من طلق في الحيض فيقتصر فيه  
على محل الورود (ص) كقبول الغسل منه (ش) تشبه في عدم الجبر والمكره يعنى  
أنه إذا طلق الرجل زوجته التي رأت الجفوف أو النصة قبل الغسل فإنه لا يجبر على

المصنف عنهم ما فهمه من قوله يظهر الخ قوله واحدة أي ولو أوقع بعدها  
غير أردف عليها كما إذا طلق في الطهر الثاني من العدة مثلاً في الأولى تسق على حينها وتكون الثانية بدعية وقوله  
بلاعة كان يقبض قرنه بالاول لأنه ليس صفة طهر ولا حال منه وإنما هو صفة واحدة (قوله أو ما نوى البقاء الخ) وكذا  
إذا أطلق (قوله أو ما نوى البقاء الخ) أي لأنه لا يمكن فقد جميع القبود في صورة أن البدعي يكون في الحيض والطهر  
الذي من فيه محال اجتماع الحيض والطهر في آن واحد فأذا استقام بعض القبود ويصحب ما تقدم من هذه التمر وطى  
المكره والقلة بعد من السنة أو يقرب منها وظاهر كلام المصنف أن الواقع في البدعي هو ما كانت العدة بالاقراء  
أو بالشر وهو ظاهر كلام ابن الحاجب ومصاد كلام أبي الحسن وابن عبد السلام أنه لا يكون بدعياً إلا إذا كانت العدة  
بالاقراء فقط





(قوله ويرجعها له) تفسيره قوله الرجعة والحاصل ان بعضهم فسروا قول المصنف ارتجع أى أزمه الرجعة وبعضهم بالرجعة بالفعل فأراد الشارح بذلك الجمع بين القولين بأن قال أزمه الرجعة ويرجعها ولا يخفى أنه إذا كان قوله ويرجعها عطفاً على قوله لا يظهر به جمع بين القولين وإن كان المراد بآزمه أولاً بأن يقول أزمته الرجعة ثم يقول ارتجعها فكأنه قد أبعد أيضاً (قوله والاحباب الخ) الاستعجاب منصب على المجموع إذا امسك حال الحيض واجب وقوله حتى تظهر فإن طلقت حنفياً كروى مجبر على الرجعة كافى له (قوله وزايجها الخ) لم يرغبه الاتفاق بأنه قال الاحبية المذكورة حدث أجبر على الارتجاع لأن ارتجع من قبل نفسه فلا يستحب لذلك فإنه يطلق في الطهر الذي يلى الحيض الذى طلقها فيه لأنه لما رجعها باختياره دل على أنه كان نوايا البقاء ودرام ٣٤ العشرة بخلاف ما إذا أجبر على الارتجاع لأنه دل على أنه لم ينو البقاء فاستحب

له الامسك بالشرع حتى تظهر (قوله وإن وضيت) الواو للعال أى لعمد الجواز في حال رضاها ولو كان مغللاً لجاز وقوله وإن لم تقم الواو للسأل (قوله هل هي تطول بل) الامم زائدة أى هل هي تطول وقوله أو علة المنع في ذلك ما هي الخ أى علة المنع ما هي شئ من الاشياء الا الله ونحو أى تلك العلة متعبد لها أى بالعلة أى أمرها الشارع أو غيرها لأنها الشارع أو جزؤها لما أشار ولم نقل لها معنى ولا يخفى ما فيه وقوله فن قال العلة لاجل المناسب ان يقول فن قال العلة تطول بل العدة قوله ما هي الا للتعبد الامم زائدة أى ما هي الا التعبد أى ما هي الا انما التعبد بها وقد تقدم الكلام فيه (قوله لان الحق لها) تعليل لمخوف فكان قائلاً يقول كلف بعقل الرضا فتسأل لان الحق لها أى في

فان لم يفعل ضرب وب يكون ذلك كله قربة يرضع واحد لأنه في معصية فان عداى أزمه الرجعة ويرجعها له بأن يقول واتجعت للزوجتك (ض) وبأز الوطء به والتوارث (ش) أى وبأز الوطء به يرتجع الحسا كقول التوارث وإن كان بلائيه من الزوج لانية الحسا كم قامت مقام يشه (ص) والاحباب ان يسكها حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر (ش) يعنى ان من طلق زوجته في حال حيضها أو نفاسها أو واجعتها أو أبى ان يراجعها فاجبره الحسا كعمل رجعتها أو أزمه اياها ثم أراد إطلاقها فيه يستحب ان يسكها حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر ثم ان شاء طلقها قبل ان يسما وانما أمره ان لا يطلقها في الطهر الذى يلى الحيض المطلق فيه لأنه جعل للإصلاح وهو لا يكون الا بالوطء وبالوطء بكرهه الطلاق فيه سكها حتى تحيض أخرى ثم تظهر (ص) وفي منعه في الحيض تطول بل العدة لان فيها جواز طلاق الحامل وغير المدخول بها فيه أو لكونه تعبد المنع الخلع وعدم الجواز وإن وضيت وجبره على الرجعة وإن لم تقم بخلاف (ش) تقدم ان الطلاق في الحيض حرام وذكرنا الخلاف في علة المنع هل هي تطول بل العدة على العاطلة أو علة المنع في ذلك ما هي الا انما متعبد بها فن قال العلة لاجل تطول بل العدة أجاز الطلاق في الحيض أو النفاس اذ لم تكن العدة مطروقة كما إذا طلقها وهي حاملاً أو وطقها قبيل البناء وهي حائض اذ لا تطول بل عليها كافى المسدونة ومن قال ان علة المنع ما هي الا للتعبد منع الخلع في الحيض وإن وضيت المسدونة لأن الحق لها ولائها أعطت عليه مالاً وبم عليه ان يجبر المطلق على ان يراجعها وإن لم تقم المسدونة ولو قال وهو مل منعته في الحيض لكان أقصم للمقصود وهو أن الخلاف في تعيين العلة التى لاجلها المنع أى وفي كون تعيين العلة في تطول بل العدة واستبدل به دليلين أو تعيين ما في التعبد واستبدل به ثلاثة أدلة بخلاف لان الخلاف في منعه وعدم منعه كما هو ظاهر لان المنع متفق عليه وقوله لمنع الخلع علة لكم بأنه تعبد للتعبد لان

التعبد

من الامر

غير الصواب قل ان الامر لها في الخلع أى لان خلفها الرجوع من الامر الذى جاز لها وإذا كان كذلك فمتى في الرضا تدبر وقوله لائها أعطت عليه مالاً أى ولا يعقل ذلك الامع الرضا (قوله وهو ان الخلاف في تعيين العلة الخ) لا يخفى ان الذى اشتهر ان الحكم التعبدى لا يعلى فلا يظهر ذلك الكلام (قوله أى وفى كون تعيين العلة في تطول بل العدة) من تعيين المطلق في المقيد (قوله واستبدل به دليلين) هذا هو الحق خلافاً لما أقاده أوله كلامه من ان ذلك ليس بدليل بل مستفوع على ما ذكره قال فن قال الخ (قوله كما هو ظاهر) أى كما هو ظاهره فبسم الله في الظاهر منه انه هل كون المنع في الحيض لاجل التطويل أو كون المنع لكونه تعبد أى كونه من افراد التعبد التى لا تعلم لها علة

(قوله وروح الخ) المناسب التصريح بالاسم للحكام ابن عرفة من طريق ابن عات فهو من الخلاق (قوله وينظرها النساء) من فافوق الواحد وتوحي أنه لا خمسة صفة للنساء بل الرجال كذلك يجبر فون دم الحوض وقول ابن يونس ضعيف كما قاله في ك (قوله وهل بين أم لا) استظهر بعض الشراح الذين ادعوا لها عليه العداء والاصل عدمه فتخطت لخالقتها الاصل (قوله كما قيل) أي ان بعضهم ادعى ان صاحب الحال محذوف أي فكان المعنى الا ان يترافعا ٣ فتصدق المرأة في حال كونها طاهرا فليس المحذوف صاحب الحال فقط بل والعامل وعبارة تمت وصاحب الحال الضمير المستغرق صدقت فان عبارة الشارح تليق صاحب الحال محذوف او لا يظهر وقال القسبي كان الواجب ان يقول طاهرة ٣٥ لان طاهر حال مشتقة والحال المشتقة

يجب مطابقة صاحبها وصاحبها المرأة (قوله اذا كان مجمعا على فساد الخ) ظاهره انه اذا كان مختلفا في مساده لا يجهل في الحيض مع ان علة المنع موجودة والموافق لما قال ابن عرفة التعميم كان مختلفا في فساد اوله كان يشنع قبل فقط أو مطلقا (قوله ولا وعد بالقيشة) استشكل بان الطلاق انما يكون عند طلب القشة وطلبه حال الحيض عمتنع وان وقع لا يصير ويوجب بطلان هذا على ما اذا وقع طلب القشة قبل الحيض وتأخر الحكم بالطلاق حتى حاضت وان ما هنا على قول وما ياتي قول آخر ثم لا يخفى ان الجواب الاثر لا يتم مع ما قاله الشارح (قوله يطلق عليه بكتاب الله) لقوله تعالى وان عزمو الطلاق فان قلت ليس في الآية امر بالطلاق قلت نعم ليس فيها امر صريح الا ان الاقتصاد في مقام البيان يقتضي الحصر والمعنى فان اقتضت الاربعة

التعبد لا يعمل (ص) وصدقت انما حاض وروح ادخل ثرة وينظرها النساء (ش) يعني ان المرأة اذا اطلقتها زوجها فقات طلقته في حال حيض وقال الزوج طلقته في حال طهرها فاقم استصدق وهل بين أم لا ولا ينظرها النساء لانهم سترقعة على زوجها هذا هو المشهور ويجوز الزوج على الرجعة واختار ابن يونس ادخل ثرة في فرجها وينظرها النساء فان راين بالطريقة اتردم صدقت والا فلا (ص) الا ان يترافعا طاهر افعوله (ش) اي جهل كون القول قول المرأة ان زوجها طلقته في حال الحيض عالم تكن الزوجة في حال الرفع طاهر فان كانت كذلك فان القول قوله وانظر هل بين أم لا فظاهر حال وصاحبها المرأة التي هي بعض مدلول آلف الضمير من ترافعا اي الا ان يترافعا وان في حال طهر المرأة قولها لاجحة لدعوى حذف صاحب الحال كما قيل وعين أن صاحب الحال المرأة اختصاص وصف الطهر به كقولك باين يد والفرص متكما (ص) ويهل فيجب الفاسد في الحيض (ش) يعني ان التكاع اذا كان مجمعا على فساده كتكاع الخامسة وعثر عليه في الحيض فانه يجهل بفساده ولا يؤخر حتى يظهر لان الاقرار عليه الى وقت الطهر اعظم حرمة من ايقاعه في الحيض فان تكب أخف المقدسة حيث تعارضتا (ص) والطلاق على المولى وأجبر على الرجعة (ش) يعني ان المولى اذا حل أجل الابداء عليه في حال حيض امره لا وعد بالقشة فالشهور وهو قول ابن القاسم انه يطلق عليه ويجبر على الرجعة لانه صدق عليه أنه طلقه في الحيض وطلقه جبي قال ابن القاسم انه يطلق عليه بكتاب الله ويجبر على الرجعة لسنة النبي عليه السلام بخلاف المعسر بالنفقة فلا يجهل عليه في الحيض لانه لا صنع له في الاعسار (ص) لا لعب والمال في نفسه (ش) معطوف على المعنى أي جهل القساده لا لعب اطلع عليه أحد الزوجين في صاحبه كمنون وعنة وعنت أمة تحت عبد فلا يجهل في الحيض بل حتى تظهر وكذلك لا يجهل بفسخ نكاح وقوف اجازته على غير الزوج كتنكاح المجهور بغير إذن وليه فان الولي لا يجوز له ان يجهل بفسخه والمرأة حاض وهذا ظاهر فيما اذا كان انفسخ بعد البناء وما اذا كان قبله فيشكل منع تجهيله مع ما مر من انه يجوز طلاق غير

قلايد من أحد الامرين اها القشة وهي التي تطلب آتلا فان لم يبق فلا بد من ايقاع الطلاق اما باختباره واما بغير اختيار رأى حين ينتج من الطلاق فقوله وان عزمو الطلاق اي ان صموا على الطلاق وأوقعوه فلا امر ظاهر والاطلاق عليه لما افتنا من ان المعنى على الحصر (قوله لا لعب) معطوف على مقدمه بالتأويل اي جهل النسخ لفساده لا لعب وقوله وما لولي معطوف على قوله لا لعب (قوله وما اذا كان قبله فيشكل) ذكر في ك فقال بعد عندى ماله وهذا حديث اطعن على الصبي بعد الدخول وما لولي طالع عليه قبل البناء حيث كان يظهر قبله كالجنة وأرادت فراقه قبل البناء مكنت من ذلك وفي الحيض اسمي (أقول) وجبت فلا إشكال ٣ قوله فتصدق بهما من الاصل لعل الاولى فلا تصدق ٨١

(قوله أو غيره) ولا ريب في أن غير المدخول بها تمين بالواحدة مع وصية ما السنة فيه مدقوله بعد ما لا نالوا إلا أنه ولما ساق  
اللفظين في كتابه ما لفظ واحد فدل بين الواحدة في تقديم السنة على ثلاثا (قوله أو كالتصريح الخ) فلو قال أنت طالق مل السموات  
والأرضه فظاهر لزوم واحدة وهذا كله ٣٦ ما لم ينشأ كثر (قوله وهو مقتضى ما في التوارد) أي تعجيل ثلاثا على مقتضى

التوارد ومقابله تعجيل واحدة  
الآن السنة وواحدة إذا حاضرت  
وواحدة إذا ظهرت وهذا إذا  
قوله المدخول بها فإن قاله الغير  
مدخول بها طلقت كتابها ثلاثا  
لان طلاق السنة فيها واحدة  
(قوله الاعم) أي من كونه سنيا  
أو بدعيًا بعوض وغيره (قوله  
وأسبابه) أراد بالأسباب  
والأركان شيئا واحدا هو  
ما يوقف وجود الماهية عليه  
وقوله وبشرطه أشار بها بقوله  
وإنما يصح

«فصل ركنه أهل» (قوله  
وركنه أهل) مراد المصنف  
بالأركان ما يوقف عليه الماهية  
فيسقط ما قبل هذه المذكرات  
أمر حسي والطلاق معنى من  
المعاني لانه صفة حكمية يرفع  
حلية الخ فلا يكون شي من  
اجزائه حسي (قوله ولو لفظ) فلا  
يطابق بالقليل ولو قصد به الطلاق  
الالهي كسنة الحفر (قوله  
الوارع عاقل الخ) ولا يكون  
الفصل بالأصل ما قلنا من ذلك  
(قوله وركنه مفرد) مضاف لمعرفة  
(فيهم) جواب عما يقال كيف يصح  
الآخرون من مفرد متعدد (قوله  
كانه قال وجميع أو كانه) لا يخفى  
أن هذا من باب الكل فليس

المدخول بها في الحيض (ص) أو أوسعها بالنفقة (ش) يعني أن من أعسر نفقة زوجته  
لا يطابق عليه في الحيض ولا في النفاس إذا حل أجل لزمه فيه ما ذكر حتى تطهر وأشار  
بقوله (كالتصريح) إلى أنه لا يلاعن بين الزوجين في الحيض أو النفاس وظاهره ولو لاقى الرجل  
(ص) ونجست الثلاث في شهر الطلاق ونحوه (ش) يعني أن الرجل إذا قال زوجته أنت  
طالق شر الطلاق أو أقصه أو أكه وهو ذلك فإنه يلزمه الثلاث وسواء كان مدخولا بها  
أولا (ص) وفي طلاق ثلاثا السنة أن يدخل بها أو الفواحدة (ش) يعني أن من قال  
لزوجته أنت طالق ثلاثا السنة فإنه يلزمه الثلاث لانه غير مل من قال لزوجته أنت طالق  
في كل طهر مرة فإنه يصح عليه سواء كانت المرأة حاملا أم لا ممتنعة أم لا وسواء كانت  
ظاهرا أم لا وسواء قدم ثلاثا على قوله للسنة أو أخره كانت المرأة مدخولا بها أم لا وفي قول  
ابن القاسم وهو المشهور فتمسك عليه المؤثر قول ابن المباحثون (ص) كغيره  
أو واحدة عظيمة أو قبضة أو كالتصريح (ش) التشبيه في لزوم طلاق واحدة وفي أمر من  
قال لزوجته أنت طالق خير الطلاق أو أحسنه أو أفضل وما أشبه ذلك فهي واحدة حتى  
ينزى أكثر ومثله إذا قال أنت طالق طلاق عظيمة أو قبضة أو كالتصريح أو كدخل وما أشبه  
ذلك يصحون ولو قال واحدة للسنة أو لألا بدعة ولا السنة فواحدة وكذا إذا قال  
أنت طالق للبدعة أو السنة أو لألا بدعة ولا السنة فواحدة وكذا إذا قال أنت طالق  
كما قال الله (ص) وثلاث للبدعة أو بعضهن للبدعة وبعضهن للسنة فثلاث فيهما  
(ش) ضمير التثنية للزوجة المدخول بها وغير المدخول بها يعني أن الزوج إذا قال  
لزوجته أنت طالق ثلاثا للبدعة أو أنت طالق ثلاثا لبعضهن للسنة وبعضهن للبدعة فإنه  
يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها وهو مقتضى ما في التوارد وإنما لم يرجع ضمير  
التثنية لله ورين إذ لا يعلم منه حكم العموم في المدخول بها وغيرها ولما انتهى الكلام  
على أن اسم الطلاق من سني ويذكر مصحوب بعوض وغير مصحوب به شرع في أن كان  
الطلاق الاعم وأسبابه وشروطه وقوله

«فصل» (قوله ركنه أهل وقصد وعمل واقتض) الواو عاطفة على جملة جاز الخلع وهو  
الطلاق وركنه مفرد مضاف معرفة فيم كانه قال وجميع أركانه والمراد بالاهل موقع  
الطلاق زوجا كان أو ربه ثم أشار إلى شرط هذا الموقع بقوله وإنما يصح الخ وأما  
الفتوى فالواقع في الحقيقة أنما هو الزوج بدليل أن المدخن يوم الإجازة لا من يوم  
الإشباع فلو كانت حاملا فوضعت قبل الإجازة كانت متأنفة العدة والمراد بالقصد  
اللفظي باللفظ الحال عليه قصد له ولو لم يقصد موليس المراد به ابتغاء الطلاق بدليل قوله

حينئذ من باب العموم كما اقتضاه قوله فيم (قوله وأما الفتوى) جواب عما يقال  
هل ازدت ثقت زوجا كان أو ليه أو غيرهما كالفتوى وأيضا بشرط أن يكون الأهل مسلما كلفه المصنف أن الفتوى يقع  
الطلاق ولا يشترط فيه ثلاث فأجاب بقوله أن الموقع في الحقيقة الزوج

(قوله والمراد بالخل العصمة) يدخل فيه الجوسي اذا سلم على جحوسه وعلقه باقرب اسلامه ثم استلبت فانه يلزمه لانه بقوله  
(قوله كالكليات) اي الظاهرة حاصله ان المراد قصد التعلق باللفظ الدال عليه في الصريح والكناية الظاهرة وان لم يقصد مدلوله  
وهو حل العصمة وقصد مدلولها في الكناية الحقيقية في كلام الشارح قاصر (قوله وانما يصح بطلاق المسلم المكلف) اي زوجه وانما  
الوكيل عنه والقضوي مع الاجازة فلا يشترط طمعهما اسلام ولأن كونه ولا تملكه بل غير فيما يظهر لان المرفوع حقيقة الزوج  
الوكيل والجهيز (قوله فلا يصح طلاقها من حيث هي أي) وامان حيث ٢٧ كونه مخيرة او مملكة فيصح وكذا من حيث انها

ولزم ولو هزل والمراد بالخل العصمة المملوكة حقيقة او تقديرًا كما يأتي في قوله وحمله ما ملكت  
قبلة وان تعلما والمراد باللفظ حقيقة أو كناية فيحمل الكلام النفسى على أحد القولين  
كما يأتي والمراد باللفظ مادل على ذلك العصمة سواء كانت الدلالة وضعية كما فيه لفظ الطاء  
واللام والفتاح أو عرفية كالكليات (ص) وانما يصح طلاق المسلم المكلف (ش) يعني  
ان شرط وقوع الطلاق ان يكون مسلما مكلفا فلا يصح طلاق من كان كافر الا ان  
يصلح كوا المضاف في قوله تعالى ولا تقاتلوه في قوله وفي زعم الشارح لا في  
طالعه وترافعا للمالك ولا للملكة انما سمى في عدتها ولو وقع الثلاث عليها بعد  
اسلامها فاذا سلم قبل انقضاء العدة كان أحق بها كما لو لم يطلق وكذلك لا يصح طلاق من  
صبي ولو مرهاقا ويجوز وان جعل المسلم صفة لا يخرج به الاثني فلا يصح طلاقها من  
حيث هي أي لا يقال اذا اراد العبيد بآث زوجه منه فقد وقع الطلاق مع عدم وقوعه  
من مكلف لا ناقول الدينونة انما وقعت عليه بحكم الشرع لانه هو الموقوف له (ص) ولو  
سكر حراما وهل الا باليمين لا مطلقا (ش) هذا ما بلغ في لزوم طلاق المسلم المكلف  
اذ سكر لا يخرج به عن التكليف فيلزمه طلاقه ولو سكر حراما كالكفر والتبذير  
أو الزنا والخشيشة عند من يرى اسكارها وهذا اذا تعذر الا حرم اما اذا لم تعذر  
كطلبه ليشاء أو ما لم يلزمه طلاق ولا مدقق وعمله حمل الجنون والمغنى ويصدق في ظنه  
ان لا يتم في بذسه وهل حمل طلاق السكران ان كان معه مبرأ فانه يلزمه طلاق  
اتفاقا وهذه طريقة الباجي وابن رشد وطريقة المازري يقع عليه الطلاق مبرأ لا  
على المشهور وطريقة ابن بشير ان كان معه مبرأ فانه يلزمه طلاقه باتفاق وان لم يكن  
معه مبرأ فانه يلزمه طلاقه على المشهور وهذه الطرق ما عدا طريق الباجي وابن رشد  
متفقان معنى في لزوم الله سكران طلاقا اما اتفاقا وعلى المشهور واليهما الاشارة  
بقوله او مطلقا سابقا وعيما وهو ما عند المازري وابن بشير وبعض ابن شعبان  
والصقلي وهذه اهل الذي صدر به المؤلف كلامه ووجه مقابله بل بوقوله ولو سكر حراما فهو  
المعتقد منه ترد لاهل هذه الطرق فالطريق ثلاث طريقتان الاولى ان اختلاف مطلق  
ثانيها طريقة ابن رشد ان الخلاف في الذي معه بقرينة عقله ثانيا طريقتان بشير ان  
ما يشمل الظن كما هو ظاهر (قوله وهذا اذا تعذر المحرم) في صورة وهو اذا شاك في كونه حراما لا واصله ان شك في كونه  
مسكرا كشره مع تحقيق انه مسكر كما افاده صريح (قوله ويصدق في ظنه) أي حين ان لم تقرر قرينة تصدق فيه لا عين (قوله ان لم  
يتم) أي فان اتهم بان قامت قرينة على كذبه فلا يصدق (قوله مطلقا) مبرأ لا (قوله اما اتفاقا) في الذي عنه مبرأ على طريقة  
ابن بشير (قوله فهو المعتقد عنه) ونقول وهو المعتقد على الاطلاق وفي بعض النسخ وهل الا باليمين في بعض ما هو الا باليمين  
بارقاط لا بالكل صريح (قوله تردد) أي لاهل هذه الطرق (قوله لاهل هذه الطرق) المناسب لاهل هاتين الطريقتين لان  
طريقة المازري وابن بشير بعد ان طريقة واحدة (قوله طريقة النسخي) أي التي هي طريقة المازري فهو برافقه

(قوله ولا يلازمه الاقرارات والعقود) بل لا يفسخ العقود اذا كان غير محين (قوله والاحكام) أى المترتبة على الطلاق في أيام العدة من نفقة وعملها وغير ذلك (قوله كإم) أى أن العدة والاحكام من يوم الإجازة كما مر بخلاف البيع فلا احكام من يوم الوقوع وبخلاف المكره على الطلاق اذا إجازته طاعة بعد الاكرام فان العدة من يوم الوقوع والفرق ان ما وقع منه حال الاكرام قد قيل بلزومه وأيضاً الموقوف والمجهز في مسئلة الاكرام واحداً وفي مسئلة الفضول الموقوف غير المجهز (قوله كما جرى في البيع) فيه خلاف بالمزومة الجواز والاختصاص بالمعقود الحرة (تنبيه) لو وقع ثلاثاً أو بأكثر أو أراد الزوج أن يجيز واحدة أو رجعة فالتعزم بالمعيرة لا ما وقع منه (قوله ولو هزل) من باب ضرب (قوله باطلاق لفظه عليه) أى هزل في اطلاق لفظ الطلاق في الطلاق أى حل العصمة أى هزل في استعمال اللفظ في مدلوله الذى هو حل العصمة هذا معناه (قوله على المعروف) ومقابلة ما في السليمانية من قوله ٣٨ بعدم اللزوم (قوله جد) بكسر الجيم قال في المصباح وجد في كلامه

جداً من باب ضرب ضد هزل والاسم منه الجذب بكسر الجيم ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث جدتهن جد وهزلن جد لأن الرجل كان في الجاهلية يطلق أو يعتق أو يشرك ثم يقول كتبت لاهباً ويرجع فأنزل الله ٣ (قوله هزل باستعمال لفظ الطلاق في الطلاق) أى في حل العصمة (قوله من غير فك العصمة) أى لم يكن لفسخه فك العصمة أى هزل بالاستعمال اللفظ في حل العصمة من غير قصد حصولها (قوله هازلاً) حال من محذوف أى هزل باستعمال لفظ الطلاق في حال كونه هازلاً فهي حال مؤكدة (قوله لا يقيض الطلاق) عطف على استعمال أى لا باطلاق اللفظ على فك

الخلاف في المعمول في الذى معه ميزو كما يلزم السكران الطلاق تلازمه الجنائيات والعقود والحدود ولا تلازمه الاقرارات والعقود (ص) وطلاق الفضولي كبيعته (ش) أى وطلاق الفضولي كبيعته (ص) لان سبق لسانه في القنوى (ش) يعنى أن من أراد أن يتكلم بغير الطلاق فأتى لسانه فتكلم بالطلاق فلا شيء عليه ان سبق لسانه في القنوى والنقض وان لم يثبت فلا شيء عليه في القنوى ويلزمه في القضاء (ص) أو انهم بالفرق (ش) يعنى أن من لقن لفظ الطلاق بالجهمة أو بالعكس فأوقعه وهو لا يعرف معناه فإنه لا يلزمه شيء لاقى القنوى ولا في القضاء لعدم القصد الذى هو ركز في الطلاق فان فهم فإنه يلزمه اتفاقاً (ص) أو هذى لمرض (ش) يعنى ان المريض اذا هذى لمرضه فطلق زوجته في حال هذيانه ثم أفاق فأنكر فلا يلزمه ولا في القضاء الخاقاله بالجهون قال مالك ويصح انه ما شعر بما وقع منه وتقدم اطلاق الباطي وتقييد ابن رشد له بشهادة الشبهة يذهب عقله أو ما لوقال وقع من شيء ولم أعقله فإنه يلزمه لقيام القنوى على كذبه

العصمة قاصداً فك العصمة أو ان شاء في قوله بقصد فك العصمة للتصوير (قوله والهزل ببقائه) (ص) أى لان الهزل لا يقيضه أى يبقائه مع قصد فك العصمة على الاحتمال الاول ولا حاجة له على الثاني والحاصل ان الاقسام ثلاثة صورة غير الهزل واثنان في الهزل فالحيل المبالغة صورتان (قوله ان سبق لسانه في القنوى والنقض) أى خلافاً لظاهر المصنف (قوله لعدم القصد) أى لعدم قصد اللفظ (قوله أو هذى لمرض) بالذال المحجمة أى تكلم بالهذيان وهو الكلام الذى لا معنى له أى تكلم بما لا فائدة فيه فلا يلزمه ولا في القضاء (قوله بشهادة الشبهة) بل والقنوى الدالة على الصدق تقوم مقام البينة وقوله أو ما لوقال وقع من شيء فأنكره لان معناه فانكره بغيره بقى ما اذا لم يقم بشيء ولا يشهد بالقول قوله وقوله أو ما لوقال مقابل لقوله فانكره لان معناه فانكره بغيره بكون صدر منه شيء

٣ هكذا في النسخ بأيد شديدة من كمال القل والجهل سقط من النسخ ونص المصباح بعد فأنزل الله قوله تعالى ولا تتخذوا آيات الله هزوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث جدتهن جد باطلاً لمر الجاهلية وتقريراً للاحكام الشرعية اه معجم

لحصول شيئين الحذف والالتفات

والظاهر في تناقضه معها في

الثقات لسانه أو في سببه انه اذا

قامت قرينة لاحد عمل بها

والا فالقول قوله بينه (قوله مع

البينة) المراد عند القاضي سواء

كان بينة أو اقرارا عند القاضي

مع مراعاة ما يدون بينة وأما

البينة عند المفتي فتكثاره

«قائدة» ومن سئل عن شيء

فقال حلفت بالطلاق ان لا أفعله

فلا شيء عليه ومن اراد ان يحكي

كلام رجل فقال امرأتي طالق

البينة ونسئ ان يقول قال فلان

فان كان نسفا فلا شيء عليه ولو في

القضاء ومن قال لامرأته كنت

طلقتك أو قال لعبدك كنت

اعتقتك ولم يكن قد فعل فلا شيء

عليه في الفتوى وقيل يلزمه

ومن قال الطلاق يلزمه من

ذراعه فلا شيء عليه لانه لم يقصد

الزوجة (قوله أو اكره الخ) أي

هذا اذا كان في الإيقاع بل ولو

في تقويم جزء العبد مما كان

الاكراه شرعا أو في فعل مما

كان الاكراه غير شرعي كما بين

من المسال (قوله ولو بكتقوم

جزء الخ) الباء بمعنى في أي في حال

وأدخلت الكلف كل ما كان

الجبر شرعا كما اذا حلف لا يفتي

على زوجته أو لا يطعم أبويه

أو لا يقضي فلان حقه أو نحو

ذلك فأكراهه القاضي على ضد

(ص) أو قال لمن اسمها طالق يا طالق (ش) يعني ان من كان اسم زوجته طالق فقال لها

يا طالق فاصدق بالنداء عاقبة لا شيء عليه لا في الفتوى ولا في القضاء (ص) وقيل منه

في طارقات الثقات لسانه (ش) يعني ان من كان اسم زوجته طارق فأراد أن يقول لها

يا طارق فالتفت لسانه أي التوى وانصرف عن مقصوده فقال لها يا طالق وقال التفت

لساني فانه يصدق في ذلك لكن في الفتوى لا في القضاء وتفسيره الاسلوب يشعر بذلك اذ

لو كان موافقا لما قبله في الحكم لقال كمن قال لمن اسمها طارق يا طالق مدعيا الثقات

لسانه وحذف قوله وقيل منه في طارقات الخ ويدل عليه أيضا قوله وطلقت الخ بناء على ان

ضمير التثنية راجع إلى اسمها طارق ولعمرة (ص) أو قال يا حقة فاجابته عمة فطلعتها

فالمدعوة وطلقتها مع البينة (ش) يعني ان من له زوجتان احدهما اسمها حقة فاجابته

والانثى اسمها عمة فقال يا حقة فاجابته عمة فأوقع الطلاق عليها وقال لها انت طالق

ينظم احقة فانه لا يخرج حاله من ان يكون على اقله سنة ولا فان لم تكن عليه بينة بل جاء

مستقيا فان حقة تطلق فقط وهي المدعوة وان كان على لفظه بينة فانها باطلاق

مع احقة يقصده وعمة بلفظه فتقول أو قال عطف على سبق لسانه نهى في التثنية أي انه

لا تطلق الجيبة وهي عمة في الفتوى بدليل ما بعده وقوله فالمدعوة ليس بيا للمال عليه

العطف بل هو جواب شرط مقدرا واذالم تطلق عمة فتطلق المدعوة وهي حقة في

الفتوى وقوله فطلقتها أي أوقع الطلاق على عمة الجيبة لفظا لا في الضمير في طارقات يقع

اللام راجع إلى ادعى في الثقات لسانه ولعمرة في مسئلة أو قال يا حقة الخ أو ما حقة

فتطلق في الفتوى والقضاء ويحمل ضمير طارقات ان يكون راجعا لحقة وعمة ولكن

الاول اتم فائدة (ص) أو اكره (ش) معطوف على سبق لسانه أي لان سبق لسانه ولان

أكره على الطلاق فلا يلزمه شيء لا في الفتوى ولا في القضاء لقوله عليه السلام رفع عن

أمتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ونظير لا طلاق في اغلاق اي اكره. ولما كان

الاكراه شرعا وغيره والمذهب ان الاكراه الشرعي لا يقع في رفع الحنث خلافا للمغيرة

كالحلف لا تحب زوجتي من هذا المثل فأخرجها فاض تصاف عند النبي وكالحلف

في نصف عبد لا باع فأعتق شر بكة نصفه فتقوم عليه نصيب الحالف وكل به عتق نصيب

الشر بكة فذهب المدونة انه يحنث الآن ينوي الآن بغلب ومثله لو حلف لا يشترى

نصيب شر بكة فأعتق الحالف نصيبه فتقوم عليه نصيب شر بكة وقال المغيرة لا حنث عليه

اشار المؤلف لكلام المغيرة فقال (ولو بكتقوم جزء العبد) أي لا يحنث ويرد باعوى

مذهب المدونة والصواب العكس ولولا ما بعده لكان وجه الكلام لا بكتقوم جزء

العبد في صورة حقه لا باع فأعتق شر بكة نصيبه فتقوم عليه أو في صورة حقه لا اشتراه

فأعتقوه نصيبه فتقوم عليه فحنث (تنبيه) الاكراه الشرعي بمنزلة الطوع كانت

اليمين على براحتي أو ما غير الشرعي فهو في صيغة الحنث كالشرعي وأما في صيغة البر فلا

يوجب حنثا جمع عيسى ابن القاسم من حلف لا تحب امرأته من هذه الاما إلى رأس

ما حلف عليه فان اكره شفعه على ما منى عليه المصنف ولا يتبعه على المشهور (قوله ولو لا ما بعده الخ) أي لان الذي بعده لا يحنث فيه غير ان الشارح يحجب عن ذلك بقوله على التصويب المتعبد

(قوله على التصويب المتقدم) وعلى عدمه يكون معطوفاً على قوله بكهتوبهم العبد (قوله كالو حلف لا يدخل دار ولا ز) من كل فعل لم يتعلق به حتى يتخلف كشر بنجر ومجود صم وزنا طائفة غير ذات زوج ولا سد وبقيدها إذا كانت صيغة صيغة بن كانه لثان كانت صيغة فحش فانه يحش كاصرح به في العين حيث قال ولو جبت به ان لم يكن بمرور عقيد أيضاً إذا لم يكن الاصر بالاراء هو الخالف وما اذا لم يعلم انه سيكره وما اذا لم يقل في عينه لا يدخله طائفاً ولا كره (قوله ولا يلزمه شيء) أي من مطلق الطلاق وكأنه قال ولا يلزمه ٤٠ الطلاق فهو بمعنى ما قبله (قوله والتورية الخ) والاحسن ان المراد بها

هذا الخلف سواء كان بالمعنى المعروف عندهم وهو ارادة المعنى العبد دون القريب أو غيره يجوز في طالق يرد جوزة حلقه ليس فيه التهمة مشلا بل سالكة والاستثناء من الاركاه القولي لامن الفعل فلو قدمه على قوله أو في فعل كان احسن (قوله وهو الخافض) هو وجع الولادة (قوله والظاهر ان كلام القسبي تقيد) والمعقد لا حش ولو ترك التورية مع معرفتها (قوله مؤلم) صفة تلطف كيدل على ذلك قول الشارع ثم بين انواع الخوف المؤلم الا ان لا يخسر ان القتل وما بعده ما انواع للخوف الا ان يكون الشارع اراد بان الخوف بالخوف وشرح شب ما يقتضى قراءته بالاضافة لانه قال الخوف وقوع مؤلم به وهل يكفي غلبة الظن وهو المذهب وأولاً بمن الظن الذي لا شك فيه كافي متناع عيسى خلاف والمراد مؤلم حالاً أو لا فالخوف حالاً والخوف من وقوعه حالاً أو لا

الحول فآخرها ما لا بد منه كرب الدار أو سئل أو خوف لاحت علمه وعينه حيث انتقلت باقية ابن رشد اتفقا (ص) أو في فعل (ش) على التصويب المتقدم يكون معطوفاً على مقدمه قوله أكره أي أكره في قول أو في فعل فكلا يصح طلاق المكره في القول كذلك لا يصح طلاقه في الفعل كالو حلف لا يدخل دار ولا ز ولا اكل الشيء الثاني قال كره على دخول الدار أو على اكل ذلك الشيء المعين فانه لا يصح طلاقه ولا يلزمه شيء منه (ص) الا ان ترك التورية مع معرفتها (ش) هذا يخرج من قوله أكره وهو راجع للقول اذ لا يمكن ان لا تكون فيه التورية والمعنى ان ما قدمه من ان المكره لا يصح طلاقه ولا يلزمه منه شيء مشروط بان لا يكون الخائف قد ترك التورية مع معرفته لها أو بعدد: هشتمه بالا كراهه أو ما ان ترك الخائف التورية مع معرفته لها فانه يحش والتورية: يأتي الخائف بلفظه فيهم على السامع لمعنيين قريب وبعيد ويريد البعيد قوله هي طالق ويريد من وثاق أو يريد وجهه بالطلاق وهو الخافض ومعنى طالق القريب: بانابة الصفة وما ذكره المؤلف تسع فيه القسبي لانه قال في توضيحه والظاهر ان كلام القسبي تقيد (ص) بخوف مؤلم (ش) متعلق بقوله أكره ولم يقل بقتل أو وقوع مؤلم لانه لا يشترط بين انواع الخوف المؤلم بقوله (ص) من قتل أو ضرب (ش) ولو قل (ص) أو حش أو قيد (ش) ظاهره فيه أيضاً ولو قل (ص) أو ضغ (ش) في اتقا (لذي هي مودة بلا) أي يجمع فان قيل به في الخلا فليس أكره الا في المروءة ولا في حق غيره وقصد ابن عرفة بالبسيير وأما كثره فأكراه ولو في الخلا ولا يعارذ الا ما يطلق على الاشرف خاصة وقد يطلق على الجماعة مطلقاً والظاهر ان المراد هنا الثاني كما يدل عليه قول الشارع هذا واحتج به في الوقول ذلك مع في الخلا والصغ هو الضرب المستصحب في اتقا ابن عرفة يريد بغيره وأما كثره فأكراه مطلقاً انتهى والمراد الخوف بذلك لاجل صفة والمراد بالكثير ما يحصل من التديبه الخوف في المروءة وغيره في الملا والبناء ولا بد مما يحصل من التديبه الخوف في المروءة في الملا ويظهر من قوة كلامهم أنه لا يشترط في الاركاه كون الخوف به يقع عاجزاً عن هذا قاله ان لم تطلق زوجته فقلت كذا بكم بعد شهر ووصل الخوف بذلك كان أكره

وكلام المؤلف شامل لما اذا هدد أو لا وطلب منهم ما منه الخلف مع الخوف فان بادر بالخلف قبل الطلب (ص) بالتهديد فقال القسبي أكره ان غلب على ظنه انه ان لم يادره دد الا لا وظهر كلام ابن رشد انه غير أكره مطلقاً فان قيد بكلامه بالغمي واقفه (قوله أو يمن) على تفصيل كما قال القسبي انه أكره لدوى الاقدار وليس أكره لغيرهم الا ان يهدد بظول المقام فيه (قوله مودة) بفتح الميم وهو الاضغض وضعها كافي شرح شب (قوله والظاهر ان المراد هنا الثاني) بل هو المعتمد (قوله مطلقاً) أي سواء كان في الا لا واخلاله لذي مودة وغيره كافي شرح شب (قوله وحصل الخوف بذلك) فانه يكون أكره اياه الظاهر انه يجري فيه الخلاف من انه هل يكفي فيه غلبة الظن أو لا ومن التيقن بذلك لا يخوف المدين المعين



في نفس الامر الذي لم يثبت عسره بالنسبة فهو اكره كما استظهره عجب أي بحسب نفس الامر (قوله أو قتل ولده) ولو عاقها (قوله أو اتلته) أي وأبخذم (قوله وفي نحو يقه بعقوبة ولده خلاف) ظاهره سواء كان باراً وعاقاً في عب مشتهراً في كونه اكرها وكذا بعقوبة البار ان تألمها كما بنفسه أو قهره بامته لان لم يتألم فيه كذا استظهر ابن عرفة ولا بعقوبة عاق مثله ان يقول له احلف لي على كذا أو العاقبة وذلك لحلفه كاذباً (قوله لأنه أشد من خوف الضرب) أي لان القتل أشد من خوف الضرب ويستفاد من ذلك انه في خوف الضرب لا يكون اكرهاً في ولد البنت دون غيره وانظره (قوله أو فعل المكره عليه) وهو الحلف وبعبارة أخرى أو اكره على الحلف بنحو يقه بالاختلاف ٤١ (قوله وهل ان كثرة) أي بالنسبة قرب المال كما قال ابن بشير وفيه إشارة الى اربعة

(ص) أو قتل ولده أو ساقه (ش) يعني ان الظالم اذا خوف شخصاً بقتل ولده أو ساقه أو بآلاف ماله بان قال له ان لم تطلق زوجتيك والاقنلت وذلك أو أخذت ماله فان ذلك يكون اكرهاً ولو لا زمة شيء في نحو يقه بعقوبة ولده خلاف وظاهر ان المراد بالولد هنا وان سفل والظاهر انه يشمل والابنت لأنه أشد من خوف الضرب فقوله أو قتل معطوف على خوف وقوله أو ماله المكره نفسه أو ماله غير فلا على ما يأتي (ص) وهل ان كثرة ترد أخذ ماله أي مال المكره نفسه أو ماله غير فلا على ما يأتي (ص) وهل ان كثرة ترد (ش) اهل في شيء في خوف المال ثلاثة أقوال قيل اكره أو قيل ليس باكره وقيل ان كثرة فأكراه والا فلا وهل الثالث تفسير للقولين وعليه المذهب على قول وهو طريقة لبعضهم أو لا وعليه فالأقوال ثلاثة على ظاهرها وهو طريقة لبعضهم وإن الطريقةين أشار بالتدريج في النقل (ص) لأجنبي (ش) بالحلف على ولده أي لا خوف قتل أجنبي فإذا اذلت ظالم الشخص ان لم تأت في بطلان اقله وهو عندك وتعلم مكانه وانت قادر على الاتيان به أو اقلت زيدا مثلاً فقال ذلك الشخص فلا ان ليس عندك ولا أعلم مكانه ولأننا قادر على الاتيان به فأحلفه الظالم بالطلاق على ذلك والحال ان الحالف يعلم مكان فلان وقادر على الاتيان به لذلك الظالم فان الحالف لا يعذر بذلك ويحذف في عينه وظاهره ولو تحقق الحالف حصول ما ينزل بزيفاته لا يعذر بذلك ويحذف ولكن يشاب الحالف على ذلك واليه أشار بقوله (وأمر بالحلف ايسر) أي وأمر ندباً بالحلف كاذباً لاجل سلامة الاجنبى أو ماله وقائدة الحلف مع كونه يحنث ويكفر منها انه لا يكون نحو ما بل يؤجر عليها (ص) وكذا الحق والتمسك بالانكاح والاقرار واليمين ونحوه (ش) أي ومثل الاكره على الطلاق الاكره على عتق رقيقه وانكاح بناته والاقرار بان في ذمته كذا واليمين يعنى أو غيره والبيع والتمرا وغير ذلك مما سر من قتل وضرب وصنع لغير موافقة (ص) وأما الكفر وسبه عليه السلام وقذف المسلم فانه يجوز لاقتل (ش) المسائل المقدمة يصدق فيها الاكره بالتقويف باقتل وامعه أو ما هذ

ذلك القول (قوله لتردد هم في النقل) كذا في نهضة (أقول) لا يحنث ان هذا ليس ترد في النقل عن المتضمنين انما ذلك طريقان في رجوع الخلاف الى قول واحد أو بقاءها على كونها أقوالاً متباينة ويمكن ان يقال تردوا في النقل عنهم كائن واحداً يقول ان المتقدم على قول واحد وواحد قوله انهم على أقوال والحاصل ان قول المصنف وهل ان كثرة إشارة لتأويل الوفاق وحذف تأويل اختلاف وهو مطلقاً كثيراً أو قليلاً أي بناء على أحد الأقوال لكونه معتقداً وطرح ما عدا (قوله لأجنبي) وهو ما عدا النفس والولد ولو أبا (قوله وأمر ندباً الخ) فان لم يحنث وقتل المطلوب فهل يحنث المأمور بالحلف لقدرة على انصلاصه ولم يشعل أم لا وهو الظاهر لان أمر

٦ شى ع العيين شديد ويرج فلا يفس على مسئلة ترك الشهادة وهو هاتم ان دل الظالم ضمن وقال العاقبة ينبغي الوجوب على القاعدة الاصلية وهي ارتكاب أخف الضررين لان طلاق الزوجة أخف من القتل لان ليس فيه الاغرم المال وهو الضد اذ يدل على الوجوب قوله فيما تقدم في الفهم أو ترك تخليص مسئلة (قوله انه لا يكون نحو ما) أي نحو ما حرام بل هي نحو ما يؤجر عليها فحققت بما جاء بها فقال لنا غوس يؤجر عليها وإذا كان الحلف بالله يشال لنا غوس، أجمعها وكثرة أي فإذا كانت اليمين بالله شيب حلقه ان لا يبدل موضعه ويكفر (قوله واليمين يعنى الخ) وأمر من قوله أو اكره العيين بالطلاق أو في فعلته فلا تكرر (قوله لو سبه عليه الصلاة والسلام) وكذا كل يجمع على تبرئة ومثل يجمع على ملكته وكذا الجواب العيين يأتي في الردة من قبل سايم وعبد قريش وقوله أو ما الحلف في تبرئة أو ملكته فينبى سبده على ما بهم فقط

قالا كراه على سبهم دون الجمع عليه (قوله ما يسد رمقه) أي حياتها أي الاما بغير حياتها (قوله الا ان يرى بها) فيباح لها وتتناول ما يشعها لا قدر ما يسد رمقه انقط والظاهر ان مثل ذلك سدد رمق صبايتها ان لم يجدد الا ان يرى بها فيباسباعا على قوله أو قتل ولده ومفهوم قوله لا يحد عدم جواز اعدامها على ذلك مع وجود ممة تسد رمقها وهو كذلك وأما الذكرا فلا يؤدي الى هلاكه فلا يمكن من نفسه فليس كل امرأة ٤٤ في ذلك لشدة أمر الواط كذا قال الثاني وأما عجم فنظر فيه وأما الرجل

المسائل فانه لا يتحقق فيه الا باخباره يف مع ما ينسب القتل فان اكره على ان يكفر بالله أو على ان يسب النبي عليه السلام أو على ان يقذف المسلم فانه لا يقدم على ذلك الا مع معاينة القتل فقط وعطف السب على التكفر من عطف المتبص على العام ولما كان أشد من التكفر لمافي من قدر زاد عليه وهو القتل ولا تقبل قوله ان يبه ومثل قذف المسلم السب الصحابة بغير القذف بخلاف المسلم غير الصحابي فيجوز بغير القتل وأما قذف غير المسلم فيجوز بغير القتل (ص) كلما رآه لا يجد ما يسد رمقه الا ان يرى بها وبصره اجل (ش) يعني ان المرأة اذا لم تجد من القوت ما يسد رمقه الا ان يرى بها بان وصلت الى حالة لو لم تفعل ذلك لما نت فانه يسوغ لها حينئذ ان تفكر من نفسها من يرى بها لكن صبر من ذكر على القتل ولا يكفر بالله ولا يسب النبي عليه السلام ولا يقذف المسلم ولا ترى المرأة اجل أي أفضل له وأكثروا (ص) لا تقتل المسلم وقطعه وأن يرى (ش) يعني ان من اكره على قتل مسلم فانه لا يجوز له ان يفعل ذلك ولو أدى الى قتله وكذلك لو اكره على قطع مسلم أو رجله مثلا فانه لا يسعه ان يقطعه ولو أدى الى قتله وكذلك لو اكره على الزنا بنات زوج أو وسد أو مكروه فانه لا يسعه الاقدام على ذلك ولو أدى الى قتله لان هذه أفعال تتعلق بها حق مخلوق فهو مخرج من قوله أو في فعل وأما بطاعة ولا زجر لها فيجوز بغير القتل (ص) وفي لزوم طاعة اكره عليها قولان (ش) يعني ان من اكره على الخلف على لزوم طاعة تشبها أو ائبانا كن اكره على الخلف بالطلاق أو بالعتق أو بنحوهما انه لا يشرب الخمر أو لا يفتش وما أشبه ذلك فهل تلزمه تلك العيين وهو قول مطرف وابن حبيب أو لا تلزمه وهو قول اصمغ وابن الماجشون قولان اما لو اكره على عين متعلقة بمعصية أو بجماع لم تلزمه اتفاقا (ص) كاجازته كالطلاق طائعا (ش) تشبيهه في القولين وهما السحتون والمعنى ان من فعل شيئا مكروها من طلاق أو عتق أو بيع ونحوه ثم اياه بعد زوال الاكراه كأن يقول لا يلزمه لأنه الزم نفسه ما لا يلزمه ثم يرجع الى الزوم لاختلاف الناس في لزوم طلاق المكروه واله أشار بقوله (والاحسن المضي) فقوله كاجازته مصدره مضاف لبقاءه والكاف في قوله كالطلاق بمعنى مثل أي كاجازته المكروه بالفتح على العيين بالطلاق ونحوه الطلاق طائعا واعلم انه قد مر من اركان الطلاق الأهل وأشار لنوع من القصد بقوله لاسبق لسانه ويأق انه أشار لنوع آخر بقوله وان قصد به باق في الماء أو بكل كلام لزم ثم أشار للركن الثالث بقوله (وصح) وبجمله ما لك

اذ لم يجد ما يسد رمقه الا ان يرى بها امرأه تعطيه ما يسد فلسه ذلك نظر الاشارة وهو الظاهر فمدخل في قول المصنف وأن يرى كذا في حب وفيه قصور بل هو مخصوص عن مصنفون والشيخ سالم (قوله لا تقتل المسلم) ولو بريقا ولا يجوز تلطوف القتل وفيه وجه ان الذي ليس كذلك وتقدم انه لا يتعلق الاكراه بفعل متعلق بمخلوق وهذا يقتضي ان الذي كالمسلم قال عجم وقرآن المعتقد ما خلا لامام وقوله وقطعه أي قطع مسلم غيره ولو أخله فيمكن من قتل نفسه ولا يقطع أنه الغير وأما الاكراه على قطع شيء من المكروه فيباح له تلطوف قتله ارتكاب أخف الضررين (قوله فيجوز بغير القتل) وفي عجم وأما بطاعة ولا زجر لها ولا يسد فيجوز مع الاكراه لان الحق حينئذته والظاهر انه في هذا باقتل فتطوهر ظاهر (قوله) كن اكره على الخلف أنه لا يشرب الخمر ٥ ذاتي (قوله فهل تلزمه تلك العيين) محل القولين اذا كان متعلقا بالعين مستقبلا فان

تعلقت بماض لم تلزم اتفاقا والفرق انه اذا كان متعلقا بمستقبلا فتر كذا اختياره بخلاف من اكره على الخلف أ. صلي الظاهر مثلا ولا يمكن بكل فانه اكره على الدين ولا اختياره في الحنف (قوله والاحسن المضي) وعلى هذا القول فاحكام الطلاق والعدة من يوم الوقوع لانه يوم الاجازة بشرط أن لا يكون مرسل عليها بعد الاكراه أمانا كان مرسلها عليها الاكراه ثم اجازة بعد من يوم الاجازة لانه يوم الطلاق ذكره المأني (قوله وأشار لنوع من القصد الخ) فانه ان اتفق القصد بجميع أوجهه والمجواب انه أشار لما عتبارا بالمقهور وهو انه اذا قصد التلطف باللفظ الدال على الطلاق كقبي

(قوله وان تعليقا) وهو قول ثالث المراجع هو ما قاله في حنفية وخلافه في ابي ذر تعليقا (قوله عند خطبها)  
متعلق بقوله ولقد سمعته فقال كقوله لاجنية عند خطبها هي طالق كانت احسن وقوله وان دخلت الدار اى وقوله لاجنية  
انت طالق ان دخلت الدار او قد حذفه لانه ما قبله عليه وقوله ونوى بعد نكاحها راجع لقوله وان دخلت الدار فطالع وليس  
راجع لقوله هي طالق ان ذلور رجع لهما احتيج له وله عند خطبها (قوله قبل نفوذ الطلاق) اشارة الى ان مرجع الصغير وان  
عاد على الطلاق يكون على حد ذاته مضافا الى نفوقه (قوله التي في عصمته) ما خرج من الاعتصام وهو الامتناع ومنه عصمة  
الانبياء والملائكة والمرأة ممنوعة من غير زوجها فله عصمة تذهب بالطلاق قبل النكاح وبالملع والثلاث وبالوفاة والمضى  
في العدة ليس امتناعا للزوج بل لحق النسب (قوله عند خطبة المرأة) اى انه حين خطبها شرطوا عليه شروطا فذكرها فقال  
هي طالق والحاصل ان التعليق اما بالبساطة او بالنية او باللفظ والمصنف ٤٣ تكلم على الاولين وترك الثالث اظهروه ثم

قوله وان تعليقا كقوله لاجنية هي طالق عند خطبها وان دخلت ونوى بعد نكاحها  
(ش) اى بشرط الحمل الذي يقع فيه الطلاق اى يكون محمولا للزوج قبل نفوذ الطلاق  
سواء كان ملكه حين التلفظ به ملكا حقيقيا كزوجته التي في عصمته او تعليقا سواء كان  
التعليق بالنية كقوله لاجنية انت طالق ونوى ان تزوجها او انت طالق ان دخلت الدار  
ونوى ان يدخلها بعد نكاحها او بالبساطة كقوله عند خطبة امرأة هي طالق ولولم ينون  
تزوجها لان وقوع هذا الكلام عند الخطبة بباطل يدل على التعليق مع فقد النية  
ومثل قوله عند خطبها ما اذا اذال ذلك حين قبض له تزوج فلانه نقوله ما اى عصمة وزكر  
الصغير في ملك نظر اللفظ ما ولو اى معناها اقال ملكيت (ص) وتطلق عقبه (ش)  
عقبه من غير اية على اللغة له عصمة اى عقب النكاح في الاولى ودخول الدار في الثانية  
وقوله (وعليه النصف) مقرر على ما قبله يعنى ان للزوجة المعلق طلاقا على تزويجها  
او على دخول الدار ونوى بعد نكاحها النصف من صداقها لكن في الثانية ان دخلت  
قبل ثباتها بها لا ان قبض لها جميعه (ص) الا بعد ثلاث على الاصوب (ش) يعنى انه اذا  
اى بصيغة تامة معنى التكرار كقوله كلما تزوجت كانت طالق فانه يتكرر عليه الطلاق  
كلما تزوجها وعليه النصف كلما عقد الا ان يتكرر نكاحه ثلاث مرات ثم يتزوجها  
رابعة قبل ان يتزوج زوجا فلا يلزم لها صداق على الاصوب عند التونسي وعبد الحميد  
لان النكاح فاسد ما لم تزوجها بعد زوج بعد ثلاث فلا يلزمه النصف حينئذ اتفاقا  
وبعبارة الابدع ثلاث اى وقبل زوج فلا يثنى لها وما بعد زوج فيعود الخلف والنصف  
الى ان تم العصمة وهكذا لان العصمة لم تكن محمولة حين العزم وانما خلف على كل عصمة  
مستقبلة بخلاف لو كان متزوجا خلف باداة التكرار فيقتص بالعصمة التي هي محمولة فقط  
تحقق الزوجة فيما بان ما ذكر من انها مقبلة في زمن واحد اى قد يقبعلان فليس كذا  
ابن المواز يلزمه النصف بعد ثلاث ولو قبل زوج (قوله بصيغة تقتضى التكرار) وكذا اذا علق الطلاق بالوصف كان  
تزوجت في قبيلة كذا اى بلد كذا الى اجل كذا اى طالق فلا يختص بالعصمة الاولى بخلاف ما اذا قال ان تزوجت فلانة  
فهى طالق وان دخلت الدار فهى طالق ونوى بعد نكاحها فتنطق عقبه وانحلت عنه عينة لان حدث العزم يسقطها (قوله)  
وعليه النصف كلما عقد فان قبض هل يسع افساد ان يقول في هذه الحالة يلزم النصف مع انه نكاح فاسد فيسقط قبل  
الدخول قلت نعم يسعه ذلك لان هذا النكاح غير فاسد عند من يقول ان التعليق غير لازم فالقائل بوجوب النصف لاحظ  
هذا (قوله بخلاف لو كان متزوجا خلف باداة التكرار) كما اذا قال كل امرأة اتزوجها عقلت طالق فيقتص بالعصمة الاولى  
على المعقد نهى محقق لها

(قوله قول من قال يلزم له اصداف ونصف) وجهان التصريح والعقود وقوع الطلاق عقبه وأما الصداق فتمامه  
فالدخول ووجه مذهبه انما ظهر وتعليل الخفي أنه لما كان المخلول من غرات العقد المعلق طلاقها عليه كان عليه  
صداق واحد البناء ونصفه بالقدرة الأولى لا يحظر أن البناء من غرات العقد في الجملة وانطلقت عقبه لكان وطؤه لها من غير  
استتداع للقدرة (قوله فعليه المسمى) أي ان كان والا فصداق المثل (قوله لأنه من القاسم الذي الخ) أي والقاسم الذي  
يشترعه البناء أي وكان العقد فيه المسمى ٤٤ (قوله وهو ظاهر) أي لأنه ليس فاسدا فثبت الصداق فيه ظاهر الذي

هو المسمى وقوله كدخوله أي  
وهو ظاهر أيضا (قوله كوطي) الخ صوريتم أنها زوجة في  
العصمة على طلاقها على أمر  
كدخول المهر مشلا لخت  
وولي بعد ختنه وكان الطلاق  
بأنه أوجبها وانقضت العصمة  
أو المعلق طلاقها أجنبية على  
دخول دار ونوى بعد نكاحها  
قوطي في صورتين (قوله  
والشبهة في وطئه متقدمة) لأنه  
يطؤه ما بعد قد أنما زوجة (قوله  
كأنثى كثيرا) بفتح واو وبدونه  
وقوله لافين تحته ظاهر أي أبقى  
شبا كثيرا من نساء أو زمن  
وبهذا يتضح قوله أو زمن مع  
قوله كثيرا وان يقل كثيرا لزم  
أن يفهم كثيرا بما يدخل تحته  
(قوله ظاهر) أي غالبا ثم لا يند  
من بقائه مدة بعد ما يبلغ عمره  
ظاهر ابتزاج فيها ويحصل له  
فيها النفع بالترزج والام يلزم  
والحاصل أنه يرد على قول  
المصنف كأنثى كثيرا أي من  
نساء وزمن بأن قوله أو زمن  
لا يظفر لانه إذا كان لاجل يبلغ عمره ظاهر المسمى هنا لزم أن لا كثيرا وقيل وحاصل الجواب  
أن يقال قوله يبلغ عمره ظاهر أي وبقي مدة يمكنه فيها العقد والوطء فالزمن الكثير ما يمكن فيه العقد والوطء ولا يشترط  
الاولاد وفي شرح شب وظاهره انه يكرر عليه الطلاق في المسائل الثلاث دائما وان لم تكن الاداة أو تكرار (قوله  
بالنسبة الى ما أتى قبل) الاحسن أن يقسم الكثير بالكثير في نفسه وان كان قليلا بالنسبة لما يشترط في أبقى القسطاط  
أو المدة النورية لزمه طلاق من يتزوجها من غير ما ذكر لأنه أبقى كثيرا في نفسه (قوله بالتسعين) بتقديم البناء على السنين  
المعتمد ما سياتي في المصنف من قوله وهو يسعون الى آخر ما يأتي

حيث  
أن يقال قوله يبلغ عمره ظاهر أي وبقي مدة يمكنه فيها العقد والوطء فالزمن الكثير ما يمكن فيه العقد والوطء ولا يشترط  
الاولاد وفي شرح شب وظاهره انه يكرر عليه الطلاق في المسائل الثلاث دائما وان لم تكن الاداة أو تكرار (قوله  
بالنسبة الى ما أتى قبل) الاحسن أن يقسم الكثير بالكثير في نفسه وان كان قليلا بالنسبة لما يشترط في أبقى القسطاط  
أو المدة النورية لزمه طلاق من يتزوجها من غير ما ذكر لأنه أبقى كثيرا في نفسه (قوله بالتسعين) بتقديم البناء على السنين  
المعتمد ما سياتي في المصنف من قوله وهو يسعون الى آخر ما يأتي

(قوله ولان التزويج) أي بخلاف الركوب والبس فليس فيه تعليق وليس معناه انشاء ركوب وليس بل التصديق ولا يعني ان ذلك يتحكم (قوله فانه ليس كذلك من كل وجه) أي من الوجهين المذكورين المشار لهما بقوله لان أكثر العلماء (قوله وله نكاحها) أي الفرض انه لم يزوجها ولا بد ولا ينال نفسه بمجرد طهار (قوله فمقتضى قوله ان الدوام) أي دوام التزويج بالحرارة التي عتقت ليس كابتداء التزويج بالحرارة فلا تطلق وهو ٤٥ المعقد أمان قلنا ان دوام التزويج بالحرارة

كابتدائه فمعلق عليه (قوله ولزم في المصرية) بأن قال عليه الطلاق لا يتزوج مصرية كما أفاده الشارح وكذا اذا قال كل مصرية تزوجها طالق (قوله ان قطعت بخلقة حسن) أي الاخلاق التي تجعل الزوج على تحبب المصريين ومثل انطلق بخلقة حسن ما اذا طال مقامها واصبح الظاهر ان من طال مكثه ليس كذلك لان الحاصل على حلقه التحلق بالاخلاق الرديئة وقد فقدت فيها (قوله والام سبع لابل) لمن تزوج من أهمها مصرية لاحث عليه (قوله وسيرتهن) أي طر يقمن عطف تقسير (قوله اقلها) سياتي رده واقليمها من اسكندرية الى اسوان وهذا كله حيث لم ينو احد اجماعا كربعه فان نوى واحد ابعينه عليه وكذا في جري عرف الخائف بالطلاق مصر على خصوص البلد الميمنة كما عند ريف مصر (قوله وحث اطلق مصر) المناسب ان يترج ذلك ويقول ولكن العرف يرى بالطلاق مصر على القاهرة

حيث جعلوا الدوام كالابتداء آنأكثر العلماء لا يرى التعليق ولان التزويج حقيقة انشاء عقد جديد فيدخل من ضمنه في قوله تزوجها بخلاف الركوب والبس فانه ليس كذلك من كل وجه فان فرض انه ادعى ان نفيه ان لا ينشئ ركوبا ولا لبسا على نفيه أيضا (ص) وله نكاحها (ش) الضعيف يرجع للمرأة التي طلقها على تزويجها بلفظ لا يقتضي التكرار أي يجوز للشخص اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ان يتزوجها وتطلق عليه بمجرد العقد عليها وقائمة جواز تزويجها مع أنه لا يترتب عليه مقصود وهو الوطء والقاعدة ما ان لا يترتب عليه مقصود لا يشترط تظهير في المستقبل وهي خلتها له وتبقى معه على طلاقين وإذا كان الطلاق معلقا بلفظ يقتضي التكرار فانه لا يساح له زواجها حينئذ لانه لا فائدة (ص) ونكاح الاما في كل حركة (ش) يعني انه اذا قال كل حركة تزوجها فهي طالق فانه حينئذ يساح له ان يتزوج بالامه لانه صاير بسبب ذلك كعادم الطول وان كان ملما ولا بد ان يحسن العنت هذا ما لم يقدر على التسري والاوجب فان عتقت بعد تزويجها فمقتضى قوله ان الدوام ليس كالابتداء في مسئلة لافين فحده انه لا تطلق عليه (ص) ولزم في المصرية فين ابوها كذلك والطارئة ان تحلقت بخلقة (ش) يعني ان من حلف بالطلاق ان لا يتزوج مصرية فانه يحلف في المصرية الا بغير ولزم أيضا في ابوها كذلك وأهمها شامية متلا والام سبع لابل وفي الطارئة المتخلقة بخلق نساء المصري طبايعهن وسيرتهن (ص) وفي مصرية لم ينو في عملها ان نوى والا فلهما لزم الجمعة (ش) يعني اذا حلف ان لا يتزوج في مصر فانه يحلف ان لا يتزوج بمصر وفي عملها ان نواه والمراد بعملها اقليمها وسوا تزوج بمصرية وبغير مصرية فان لم ينو عملها بل نوى البلد خاصة أو لم ينو شيئا فان الخمين تلتزمه فين على مسافة يلزم الاتيان منها الى صلاة الجمعة وذلك ثلاثة أمثال من المار لانه الموضع الذي تلزم منه الجمعة كما عند ابن القاسم وحيث اطلقت مصر تنصرف للقاهرة للعرف والامور العربية تتغير بتغير العرف والظاهر ان المراد بعملها القضاء وهو مصر ونواحيها بجزيرة الفيل وبلا فوبركة الحج ومصر العتيقة وطرا ومعصرة لا لاسطافا اذ يعد من قصد الحائض الخروج عن الاقليم لانه (ص) وله امر اعدتها (ش) يعني ان من حلف ان لا يتزوج في مصر فانه يجوز له ان يزوجها على التزويج في مصر ويخرج بها من العمل ان نوى الا فخر الجمل الذي تلزم منه الجمعة ومقد عليها لان العبرة بموضع العقد لا بموضع المواعدة (ص) لان

فلا بد على ما قاله المنصف لان الايمان بينهاها العرف (قوله والظاهر ان المراد بعملها القضاء) أي الذي يتحكم فيه فاضي العسكرية الذي يصبر وأما الصعيد والجيرة ونحو ذلك فليس من عملها القضاء لان قضاء تلك الموضع من اصطنع ولولم يكن ان المراد بعمل العمل السلطاني لانه متى أطلق لا ينصرف الا اليه فان نوى العمل انصرف السلطاني ما لم يصبر يعرف بخلافه فاذا جرى عرف بخلقه على عمله وكذا يعمل بالعرف اذا لم ينو (قوله المواعدة) انما جازت هنا ومنعت في العدة لان من انقطعت المواعدة لا يستمن التزوج المحلوف عليه فانه مت

(قوله لانه غير معروف) ويلزم من كونه غير معروف أن يكون قللا لا قد لا يبقى قلبا لا لا لان شأنه عدم المعرفة ثم رتبته عنه. فمقوم  
لا تعتبر غيره غير بدو له لانه تسكح التفرؤض (قوله ويختص) اى الخشب بالملك الذى على هياى بالصحة المأولة التى  
علق عليها اى فاذا قال كل امرأه أتروجه ٤٦ عليك فهى طالق وقد طلق الخلوفا لها ثم تزوجها بعد طلأه لا لما بعد

زوج تزوج عليها فلا يصحنى  
الصحة الثانية بل انما يصح  
اذا تزوج فى الصحة الاولى وهذا  
هو المقتد (قوله وهذا دقيق)  
وجه الدقة ان قوله ان ذلك نفسه  
اختصاصه بالتي تزوجها اى  
ويمكنه فراقها فيخرج من  
الضيق فلذلك لم يخالف من هم  
فلا طر به فى يخرج به اذ ذلك  
لم يلزم (قوله اذ ليس صغيرة الخ)  
عنه فلهذا لو لاحسن الا انه ربما  
أن تلك الالة تقصد التبعين  
والصغيرة دون المدة المنزلة  
(قوله وبهذا فاعلم الخ) وتكون  
استثنائه والاستثناء من مقرر  
فاهم وان كلامه ظاهر وأما لم  
يقبل للاستثناء بل جعلت غايته كما  
هو ظاهر كلامه فلا يكون ظاهرا  
لانه يصلح المعنى كل امرأه أتروجه  
فهى طالق ويسقر ذلك الطلاق  
الى أن يتظاهرها فاذا انظر ما ارفع  
الطلاق الى أن يتظاهرها فلا يكون  
ظاهرا غير ان فيه شيئا آخر وذلك  
لان كلامه يقتضى أن المستثنى  
منه كل امرأه أقوليس كذلك لان  
المستثنى منه مذهب أيضا فى ذلك  
التقدير لان التقدير كل امرأه  
أتروجه طالق فى كل حال من  
الاحوال الا فى حالة النظر (قوله  
يصح أن تكون حتى جارة الخ)

عم النساء أو انى قللا ككل امرأه أتروجهها الا فتوى يضار) وهذا يخرج من قوله كان  
أبقى كثيرا ومعنى يوم النساء أن يقول كل امرأه أتروجهها طالق فاذا قال ذلك فانه لا يلزمه  
شئ الصريح والمشفقة ولا فرق بين أن يكون ذلك معطلا أو لا كقوله ان دخلت الدار فكل  
امرأه أتروجهها طالق ثم دخل الدار فانه لا شئ عليه واغلام يلزمه الجين وان كان ابني نفسه  
التمرى لان الزوجة أضبط لملأه من السرية وكذلك لا يلزمه الجين اذا أبى قلبلا  
كقوله كل امرأه أتروجهها طالق الا من القرعة الفلانية وهى صغيرة لان تبعيته ذلك  
القليل ينزل منزلة التعميم وكذلك لا يلزمه شئ اذا قال كل امرأه أتروجهها الا فتوى يضار  
فهى طالق لانه غير معروف وأما لو قال كل امرأه أتروجهها فتوى يضار فهى طالق فانه  
يلزمه الاختلاف فلان قيل ما الفرق بين من عم النساء فلا يلزمه وبين من قال كل امرأه  
أتروجهها عليك طالق فانه صحيح ويختص بالملك الذى علق مع عمه فى كل امرأه فالجواب  
ان ذلك فيه اختصاصه بالتي تزوجها على اقله الزم وفى غيره تعميم التعميم ثم أمهله فانه دقيق  
(ص) أو من قر به صغيرة (ش) معطوف على المستثنى والاحسن فى صغيرة الرفع على أنه  
خبر لم يثبت المحذوف أى وأما من قر به كذا وهى صغيرة اذ ليس صغيرة من جهة مقوله  
والصغيرة وهى التى ليس فيها ما يتزوج أى لا يجدها بعد اذ يتبع منه كما قاله ابو الحسن (ص)  
أوحى أنظرها فعمى (ش) يبقى اذا قال كل امرأه أتروجهها اقبل أن أنظر اليها طالق فعمى  
فانه لا شئ عليه وله أن يتزوج من شاء ولا يطلاق عليه ولو لم يتش العت لا يكن عم النساء  
رسته حتى ينظرها فلان فعمى أو مات وقال ابو الوان لا يتزوج حتى يتش العت ولم يجده  
ما يتسرى به وحتى هنالك استثنائية والمستثنى منه قدر رأى اذا قال كل امرأه أتروجهها  
طالق حتى أنظر اليها اى لأن أنظر اليها فاطلاق معطوف على التزوج من غير رؤية وبهذا  
ظاهر أن كلامه ظاهر ربه الله وبعبارة يصح أن تكون حتى جارة أى الى أن أنظرها أى  
ينصب عليه الطلاق الى أن ينظرها وان تكون تعطلية أى لا يصل أن أنظرها وان  
تكون استثنائية (ص) أو لا يكره به كل شئ وبالعكس (ش) أى أنه اذا قال كل شئ  
أتروجهها فهى طالق ثم قال وكل بكر أتروجهها فهى طالق فانه لا يلزمه شئ فى الابتكار ويلزمه  
فى الشيات لغة نعم فى قيمته وكذلك اذا قال كل بكر أتروجهها فهى طالق ثم قال كل شئ  
أتروجهها فهى طالق فانه لا يلزمه شئ فى الشيات ويلزمه فى الابتكار لغة نعم فى قيمته فقوله  
أو لا يكره اى ولا يلزم فى الابتكار بعد كل شئ لا يلزم فى الشيات بعد كل بكر فى العكس  
لذوران الخرج والمشفقة مع الثانية دون الاولى هذا هو الظاهر وظاهر صنيع الموقوف  
وعطفه على قوله لان عم النساء عدم لزوم الجين مع جاركه جاعة واختاره القسطنطينى لكن  
مذهب ابن القاسم وابن كفاة ومهزون وغيرهم ما قرأناه به بقرره الشارح أيضا وقيل

لا يحنى أنه بقيد وقوع الطلاق بانه لم واسمقر انه الى النظر ولا يحنى ما فيه وكذا جدها تعطلية وذلك  
لان النظر ليس عليه للطلاق فلما ناب الأخير وهو جدها استثنائية والمعنى حينئذ كل امرأه أتروجهها طالق فى كل حال من  
الاحوال الا فى حال النظر (قوله وظاهر صنيع المصنف وعطفه) أى معطوف على لا يعطى مقررات لان الابتكار اسم جامد

ولا يعطى عليه الفحل والتقدير لان ذكر الابتكار بعد كل شئيب (قوله أولا) يجوز ان يكون معادلا هل الاولى فتكون الواو  
ساكنة ويجوز ان يكون معادلا هل مجد فادويقرأ أولا بتشديد الواو والاول أحسن (قوله تامل) أى تأمل هل يعزل على  
ظاهر كلامهم هذا أو يقال ظاهر كلامهم يقيد بما اذا كان يقدر وهو الظاهر ٤٧ بل جعله بعض الشيوخ هو ظاهر

كلامهم (قوله أو آخر امرأة)  
هذا هو العقد وهو مبتدأ وخبره  
ما ذكره الشارح (قوله فهو يكن  
حرم جميع القسام) الظاهر ان  
الافضل ان يجعله تعديلا ثانيا  
(قوله فلا ولا يتقرر الخ) في العبارة  
حذف والتقدير لانه لو حكم  
عليه بالاطلاق لم يستقر الخ (قوله  
وأشار بقوله وصوب لقول ابن  
المواز) أى والمصوب ابن رشد  
والنهي وظاهره وقوفه حتى  
يتزوج ولو قال أنا لا أتزوج  
أبدا والظاهر انه لا يعمل بقوله  
لانه ضرر عليه (قوله ونحن نرى  
الخ) هذا كلام ابن المواز يوافقه  
معهون في قوله (قوله وهو في  
الموقوف) يرى على طريقتين  
الكونين في عدم ابراز الضمير  
لان اللبس هنا مأمور لان من  
المعلوم ان الذي وقف انما هو  
الزوج والاصل الموقوف هو عنها  
فحذف الجار وهو عن فأنفصل  
الضمير واستقرى اسم الموقوف  
فهو من باب الحذف والاصل  
والاولى تأخير قوله وهو الخ عما  
لغى لانه راجع للصورتين معا  
(قوله من يوم الرفع) أى والحكم  
(قوله فأنسخه) ويكمل لها  
الصدق (قوله فبدا في ورثتها)  
ولا يكمل لها الصدق ولا يخبرها

بأنهم انظروا اختصاصه في كل منهما وانظر هل لزوم العين في الثبوت عند تقديره  
ولو لم يقيد على وطء الابتكار وهو ظاهر كلامهم مع أنه في هذه المسألة مغترة ما اذا علم النساء  
لان النساء في هذه الحالة غير الابتكار وقد سلف عليهن أو لا تأمل (ص) أو حتى في المؤجل  
العتق فتعذر التسري (ش) يعني أنه اذا قال كل امرأة أتزوجها الى أجل كذا فهي  
طالق وعين اجسلا يلقبه عمره في ظاهر المسألة فانه يلزمه الا اذا اشترى العتق اى الزنا  
وتعذر عليه التسري فانه يجوز ان يتزوج ولا شئ عليه واما المؤجل بأجل لا يبلغه  
عمره ظاهرا فانه لا شئ عليه ولم يفسد العتق قال في المؤجل للعهد اى الذى تنقذ  
فما العين بان يبلغه عمره ظاهرا (ص) أو آخر امرأة (ش) قال ابن القاسم اذا قال  
آخر امرأة أتزوجها طالق لا شئ عليه اه لان الاختلاف يصدق بالماضي ولا يطلق على  
مبتدأه ولكن حرم جميع النساء اذ لا يستقر ملكه على امرأة أبدا لا يستعمل أن تكون  
التي يتزوجها آخر امرأة فانه حكمه تزوج بأمرأة فارق بينه وبينها وأشار بقوله (ص)  
وصوب وقوفه عن الاولى حتى ينكح ثالثة ثم كذا (ش) لقول ابن المواز ومعهون  
وشن نرى ان يوقف عن وطء الاولى حتى ينكح ثالثة فيقتل له الاولى ويوقف عن الثالثة  
حتى ينكح ثالثة وكذا ولما كان في الوقف منهم تعذيب رفعة بقوله (وهو في  
الموقوفة كالمولى) أى في الموقوف هو عنها كالمولى فان رفعة فلا جسد من يوم رفعة لان  
العين ليست بصريحة في ترك الوطء فاذا انقضى الاجل ولم ترض بالمقام معه من غير وطء  
طالق عليه فان تزوج امرأة ثالثة أو وقف مع ثالثة حتى يتزوج ثالثة فمأخذه أو  
يموت قبل ان يتزوج فبدا في ورثتها واذ مات المتزوج عن وقف عنها فانما لا أثر له ولها  
نصف المسمى اقل من انهما الماطقة لانها آخر امرأة واحدة ولها واختار الله في قول  
معهون وابن المواز ويرى على قول ابن القاسم المائل بعدم اللزوم لكن قال الامراء  
الاولى فلا وفاق حصونها على اقسامها عليها بل هو واجب أن لا شئ عليه فيها لانه لما قال  
آخر امرأة علم الله جسد له نسكاحه ولا يرد عليه وهو آخر اعلق به عينه واليه أشار بقوله  
(واختاره الاول) أى واختار الله في قول معهون الامراء الاول فانه لا يلزمه شئ  
فيها ولو قال اول امرأة أتزوجها طالق أو آخر امرأة أتزوجها طالق فانه يلزمه الطلاق  
في أول من يتزوجها ويجرى في آخر امرأة القولان قول ابن القاسم وقول معهون وابن  
المواز ولا يجرى فيها اختيار الله (ص) وان قال ان لم تزوج من المديونة فهي  
طالق فتزوج من غيرها شجر طلاقها (ش) يعني ان الشخص اذا قال ان لم تزوج من أهل  
المديونة فلتى أتزوجها من غيرها طالق فتزوج امرأة من غيرها أهل المديونة شجر طلاق الغير  
بجرد العقد وسواء تزوج من غير المديونة قبل ان يتزوج منها أو بعد ان يتزوج منها بنساء

من وجهين فيقال ماتت امرأة أو وقف ميراثها وليس في ورثتها رجل ولا شئ مشكل ويقال ماتت امرأة أو وقف ميراثها وليس في ورثتها رجل ولا شئ مشكل  
الأن يتزوج غيرها (قوله واذ مات المتزوج الخ) ويلزمها فيقال شخص مات عن حرمه مسلمة في نكاح بصدق سمي وأخذت  
نصفه ولا ميراث لها ولا عدة (قوله شجر طلاقها) هذا هو العقد فيجعل جلية وان اقتربت بان

(قوله لانه في قوله لانا الخ) فان قلت ما وجه ذلك قلت لان المعنى ان انتفى تزويج من المدينة فهي طالق فهو مدهان ثبت تزويج من المدينة فلا طلاق هذا وجه ذكر القسيلة (قوله وفادته تظهر الخ) بل تظهر فيها نية عمله بقوله ولو نفعنا وإل الشارح انما ذكر ما ذكرناه رعايته فيه عدم التفرع (قوله حال النفوذ) هذا يؤيد بان حال النفوذ في الصنف نائب فاعل اعتبر فهو مفعول فروع ويصح نصبه على أن نائب ٤٨ الفاعل اللزوم وعلى اعتبار حال النفوذ اذا كانت العين منعقدة ولو

في الجمله ليشمل قوله الاتي ولو علق عبد الثالث فلو كانت غير منعقدة حال التعليق كما اذا علق مسمى طلاق زوجته على دخول الله ان قبيل فدخلت فلا يلزمه الطلاق (قوله لزومه محقق عليه) ومن هنا حصل اختلاف بين مالك والشافعي لما لا يقول تعود العصة والشافعي لا يقول يعودها ولذلك يقول ببقاء العلة انطلع وفادته ولو فعلت المحلوف عليه حال البينة سقط التعليق ولو أعادها لم تفلت لاثني عليه عند الشافعي وعند مالك يعود التعليق حيث كانت العصة باقية (قوله لا يهدم الطلاق) أي تعليقه (قوله ولو حلف لا يشعل كذا) هذا المسئلة لاتعلقها هذا (قوله لم يكن باداة تكرار) فان كان باداة تكرار بان قال كلما كنت زيدا أو دخلت الدار قانت طالق في نفسه فإنا أو ثالثة ولو طلق وعادت لعصته وبقي منها باقية والا انتقض التعليق حيث كانت في عصمته حين التعليق والاعادة العين ولو تعددت العصة كالتقدم

على انها جلية لانه في قوله لانا الخ أمراء أتزوجهم من غير المدينة فهي طالق وهو الذي يؤخذ من الجواهر وهو ظاهر المدونة عند ابن رشد وكلام القسيلة يدل على انه انما يلزمه الطلاق اذا تزوج من غير المدينة قبل أن يتزوج منها بانه على امر الشريعة لانه في قوله لانا الخ ان تزوجت من غير المدينة قبلها فهي طالق وإلى هذا أشار بقوله (وتوالت على انما يارمه الطلاق اذا تزوج من غيرها قبلها) وأما ان تزوج من المدينة أو لا ثم تزوج من غيرها فلا طلاق بناء على الشريعة كما مر (ص) واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ (ش) هذا في الحقيقة شرح لقوله وركنه اهل اى المعترف في ولاية الال اى الزوج عليه اى على اهل وهو العصة حال النفوذ اى فعل الشيء المحلوف عليه لا وقت التعليق وفادته تظهر في نحو مسئلة العبد الاثنية عند قوله ولو علق عبد الثالث على الدخول فمقت ودخلت زمت اى الثلاث وان لم يعلقه العبد الثالثة عند التعليق (ص) فلو فعلت المحلوف عليه حال يتوهم لم يلزم ولو تكسها فمقتة محنت ان بقي من العصة المعلق فيها شيء (ش) هذا مفرع على ما قبله من أن المعترف فيها يوقعه الزوج على المراء حال النفوذ فلهذا اذا حال لزوجه ان فعلت كذا قانت طالق ثلاثا ثم أبان بانها خالها واطلقتا طلاقا يرجعة وانقضت العدة ثم فعلت ذلك المحلوف عليه فلا شيء عليه لانها الا أن اجنبية وعلى الطلاق مضموم فلو تزوجها بعد ان أبان ان فعلت المحلوف عليه لم يمسح عليه ان بقي لمن العصة المعلق فيها شيء بان كان طلاقها الاول قاصرا على النهاية وسواء تزوجها قبل زواج أو بعده لان تكاح الاجنبي لا يهدم الطلاق السابق وعلى اللزوم انما لم تكن العين منعقدة بمنزلة وانقضت أموالا انتقض زمتها فلا تعود كالمحلوف لقضيه حقه في هذا النظم فأبانه ثم بعد انقضائه الشهر ردها ولم يقضه فلا شيء عليه ولو حلف لا يشعل كذا ففعله وسنت فلا يثبت بفعله ثمانية ان لم يكن باداة تكرار أو نوى التكرار ولا يضر عن هذا الاستسالة تركه لو تزوجت كره في الحنابلة كراهة الا أن سوي مرة وهي مسئلة تحتفظ ولا يقاس عليها واحتقر بقوله ان بقي الخ على ما أبان بالطلاق الثلاث ثم تزوجها بعد زواج ثم انما فعلت المحلوف عليه فانه لا يلزمه شيء لان العصة المعاق عليها قد زالت بالكلية ولو كان تعليقه باداة تكرار كقوله كلما دخلت الدار قانت طالق فاذا أبانها فكأنها ماتت وصارت كغيرها ممن لم يسبق له عليها حين (ص) كالظهار (ش) تشبيه تام والمعنى انه اذا قال

في قوله لا بعد ثلاث (قوله ولا يضر في هذه) أى عن قولنا ولو حلف فلا يثبت الخ (قوله الاستسالة لولا لوتر) المسئلة نوع أى وما شابهها من كل عبادات تكرار (قوله ولو كان تعليقه باداة تكرار) أى بخلاف كلما تزوجت قانت طالق فمطلق كلما تزوجها ولا يقتصر بالعصة الاولى والفرق انه في الاولى علق ما يملكه من الطلاق حالا لانه اذا علق وهو مالك العصة انصرف الى ما في ملكه وهو انما يملك حالا الثلاث وفي الثانية علق ما يملكه من الطلاق بتدوين التزويج وهو لا يتسبب بدمعة اذ ليس هنا ما يملكه حتى يصر فيه لان التزويج أبان اجنبية

لزوجته



(قوله فانه يلزمه الظهار الخ) فلو فرض انه طلقها ثلاثا بعد تزويجها بعذر زوج فلا يلزمها حتى يكتمر (قوله) صورته قال لزوجه الخ) هذه محالوها بما اى فيها محالوها من قوله عليك وعالوها من قوله فانت طالق وهذا لا يناسب المصنف لانه ان نظر لكونه محالوها احسن في العصمة الاولى وغيرها وان نظر لكونه محالوها في عصمة البداية العصة الاولى وقد تضارب المكيان فلا احتياط أن يرجح جانب المحالوها وأما ما أشاوا اليه بقوله أو قال كل امرأه فانت طالق فانه ظاهر (قوله ومثل المحالوها الخ) فلو سلف لزيب بطلاق فحصة ان وطئت عزرة فطلق لزيب واحدة أو ثلاثا فوطئ وعزرة فلو عادت لزيب اليه ولو بعد زوج فوطئ عزرة فحصة في عصمته حث في حصة ١٩ وكذا لو طلق عزرة واحدة أو ثلاثا ثم عادت اليه ولو بعد زوج فوطئها وحصة في عصمته حث في حصة ١٩ فلما بان

حصة ثم ولى عزرة لم يصب في حصة فلو عادت اليه حصة فلو عادت اليه حصة فوطئ عزرة حث في حصة ١٩ لا أن يثبت حصة الثلاث ثم يعود اليه بعد زوج فوطئ عزرة لم يصب في حصة لانها محالوها بطلانها وقد انقضت عصمتها بخلاف لزيب لانها محالوها وعزرة لانها محالوها عليها فالعين بحصة باقية لزيب وعلى عزرة عصمتها الاولى وفي غيرها والمذهب أن المحالوها كالمحالف بها بالاختصاص بالعصمة الاولى (قوله كما عند ابن عرفة) القائل ان المحالوها لها تختص بالاولى (قوله عند المؤلف) أى المشار لها بقوله للمحالف لها فقيها وغيرها (قوله لانه يحمل قصده الخ) فيه إشارة الى أن قول المصنف لان قصده الخ لتعليل بقوله

لزوجته ان دخلت الدار ثلاثا على كظهر اى ثم انما دخلت اقله يلزمه الظهار فلو بانها ثم دخلت الدار فانه لا يلزمه الظهار لزوال العصمة من ملكه فلو تكسها فدخلت الدار فانه يلزمه الظهار ان بقي من العصمة المعلق عليها حتى فان لم يبق منها شيء كالأب انما بالثلاث ثم رجعت اليه بعد زوج ثم دخلت الدار فانه لا يلزمه الظهار لانها عادت اليه بعصمة جديدة (ص) للمحالف لها فقيها وغيرها (ش) صورته انه قال لزوجه ان تزوجت عليك فانت طالق أو قال كل امرأه تزوجها عليك فنت طالق فلو تزوجها عليه ثلاثا فوطئ طالق فزوجته محالوها لانها عادت اليه بطلاق فحين يتزوجها اعلم الى العصمة الاولى وغيرها فكل من تزوجها عليه انطلق عليه بمجرد العقد فلو طلق زوجته ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها فان التي يتزوجها عليها نطق ومثل المحالوها الخ المحالوها هو الذي عليه الموقوفون كالأب الا لا يخلو الخ المحالوها بطلاق هو التي المقصود منه قوله ولو تكسها فدخلت حث ان بقي من العصمة المعلق فيها حتى (ص) ولو طلقها تزوج ثم تزوجها طلقت الاجنبية ولا حاجة له ان يتزوج عليها وان ادعى نية لا قصد ان لا يجمع بينهما واولا لان العين على نية المحالوها وقامت عليه بيعة تأويلان (ش) الضمير في طلقها يرجع للمحالف لها بدليل قوله ولا حاجة الخ والله انه اذا قال لزوجه ثلاثا كل امرأه تزوجها عليك فنت طالق ثم انه طلق زوجته المحالوها اى اى طلاقا رجعا وما انقضت عدتها وأما تبادون الثلاث كما عند ابن عرفة أو بالثلاث كما عند المؤلف ثم تزوجها مرة أخرى جنيصة ثم انه تزوج المحالوها فان الاجنبية تطلق عليه بمجرد العقد على المحالوها ولا تعتبر بحته اذا قال انما تزوجت المحالوها على غيرها ولم أتزوج غيرها علمها لا يحمل على أن قصده أن لا يجمع بينهما وقد جمع قبيل الختام لا يجوز لان البيعة قامت عليه بذلك ولو باجماع متقين اصدق وقيل لانه حلف لا زوجة والعين على نية المستحلف وهي انما توفت أن لا يجمع بينهما ان قبيل النية هنا موافقة ظاهر اللفظ لا مخالفة فكان ينبغي أن يقبل قوله ولو لمع البيعة فالجواب ان يمينه محمولة على عدم الجمع فهو يشابه من حلف لا يجمع معها غيرها في الجملة

٧ شي ح ر لا حاجة (اقول) مع جريان التأويلين لا حاجة لذلك أى لقوله يحمل قصده وأنه اذا كان يحمل قصده فلا فرق بين مقتضى فاض فلا داعى لقوله وأقامت بيعة (قوله وقيل لانه حلف للزوجة الخ) ظاهر هذا التأويل كان ذلك حقا لها بان اشترطت عليه في العقد أو طوع لها بعده لانه صار حقا لها قبل لا يلزمه في الطوع (قوله وهي انما نوت الخ) أى فيلزمه الحث عند الملق والقاضى (قوله ولو لمع البيعة) أى ولو عند القاضى أى فالتأويل القائل انما لا يقبل عند القاضى مشكل لان عدم القبول عند القاضى اذا كانت البيعة مخالفة وهما موافقة لظاهر لفظه (قوله فالجواب أن عنه محمولة) أى شرعا خلفت البيعة بدلول اللفظ شرعا بخالف الجواب الذي بعده والمخالف ان قوله أنه لا تزوج عليها يتجول فيه عارضا فلي أن لا يجمع بينهما (ثم أقول) أما الثاني فقبل وأما الأول فلا

(قوله أولان العين) المتسلب أن يقول أولان التنية (قوله وفيما عاشت مدة حياتها الخ) لأن يتزوج غيرها ان خشي الموت  
وتعذر التبري (قوله الثانية كونها تحته) مقيد بما إذا لم يطلعه ما لا ثاقان أي بما قبل تزوج غيرها ولو بعد عودها لمصته بعد  
زوج لانها محلو فها قد تقدم أنها ٥٠ كالخوف بها على العدة (قوله ولو على عبد) أي واستمر عبد أفولونين أنه حر في العدة

بما تبين وبخاصة ما في المقام أنه  
لوعاق وهو عسر تيمين الله حر  
وبالعكس أطلق واحدة أو  
اثنتين وتيمين خلاف ما عليه من  
حرية أو رقية فالعبرة بما تبين  
وبعد هذا كله فنقول في الظاهر  
قوة فيما إذا علق الثلاث ثم  
تظهر فيما إذا علق غيرها (قوله  
ولو علق طلاق زوجته المملوكة  
لا يسهل على موته لينفذ) وقاعدة  
عدم النكود تظهر فيما إذا  
كان الطلاق المعلق لا ينفذ  
وهو ما لا يملك قبل زوج ولو قبل  
بالتفويض لم يملك وهو ما لا يملك إلا  
بعد زوج (قوله وأوان مات)  
ومثله إذا قال شيب وهب  
جميعا لمع إذا قال إذا أوان  
ردع عليه الطلاق وحاصل  
كلامه إن علق على شرط قصير  
وعلى ظرف فلا يطلق مع  
شأركنا من أنه لا يلزم شيء  
أهلا وبدل على ذلك ما سألني  
من أنه إذا قال أنت طالق إذا  
مت أو أوان مت أو متى لا يقع لان  
الطلاق لم يصادف محلا (قوله  
لان العلق) وهو الطلاق  
وقوله والعلق عليه وهو الموت  
ثم ان هذا لا يظهر في قوله أنت  
طالق يوم موفى أي لصديق اليوم  
بالجزء الأول منه مالا ويكون

وحديثه فادعاه ومخالفة للفظ باعتبار المحل فلا يقبل قوله مع العينة أولان العين وان  
واقفت مدلول اللفظ لفساد لكن خالفته مدلوله عرفا فكأن حلف لا طلاقا أمته وقال نوب  
برجل فانها مخالفة مع أنها موافقة للمدلول لصفة (ص) وفيما عاشت مدة حياتها  
الائمية كونها تحته (ش) عطف على قوله ولو لم يصر بالمصرية والمعنى إذا قال كل امرأة  
أزوجه ما عاشت فلا تة طاق ومراذه بفساد امرأ مدعية فانه يلزمه العين مدة حياتها  
وسواء كانت فلا تة تحته وقت الحلق أو لا الآن تكون فلا تة تحته وشي يصحها  
لمادامت ذوجة فاذ أطلقها بدون الثلاث ثم تزوج غيرها فقبل لحلت لأنك نوب  
ما عاشت فلا تة فقال لا لأن نوب بقول ما عاشت مادامت تحق وقد بانها فانه لا حلت  
عليه ونقول: ولو في القضاء لانها موافقة للعرف بخلاف المسئلة السابقة (ص) ولو  
عاق عبد الثلاث على المحلول فعق ودخلت زمت (ش) تقدم انه قال واعتبر في ولايته  
عليه حال النفوذ أي ل حال التعليق فلو قال العبد ولود أنا شائمة لزوجه ان كنت زيدا مالا  
فانت طالق ثلاثا ثم ان العبد عتق ثم انها كلفت زيدا فانه يلزمه الطلاق الثلاث لما عات  
أن المسترى وقوع الطلاق انما هو حال النفوذ وهو حينئذ ل حال التعليق ولو دخلت  
قبل عتقه لم يلزمه اثنتان ولم يحل له الا بعد زوج ولو عتق بعد ذلك فلو قال العبد ان دخلت  
الدار فانت طالق لقتلين ثم انه عتق ثم انها دخلت الدار فانه يقع عليه طلقان وتبقى  
معه بطلقة واحدة واليه أشار بقوله (واثنتين بقيت واحدة) لأنه وقت النفوذ  
عك ثلاثا على زوجته وصار عتقه العبد يطلق زوجته بطلقة واحدة ثم عتق فانها  
تبقى معه بطلقة واحدة ذهب نصف طلاقه وهو طلاقه ونصف طلاقه فيكمل  
عليه وتبقى معه بطلقة واحدة واليه أشار بقوله (كالوطاق واحدة عتق)  
فالوالا انه لم ينعق مالا عليه عصمة حر وقد طلق النصف قال مالك لان نصف طلاقه ذهب  
نصار كحر ذهب له بطلقة ونصف فصارت طلقان وبقيت واحدة فلو علق العبد واحدة  
على المحلول ثم عتق ثم دخلت بقيت معه بطلقتين ولو علق الطلاق غير مقيد بعدد  
كقوله ان فعلت كذا فانت طالق ففعلته بعد عتقه بقيت له طلقان كما قاله أشهب  
ابن عبد السلام لأنه انما يراعى يوم الحنث كس قال ان فعلت كذا فانت حر ففعل في مرضه  
فانما هو في ثلثه (ص) ولو علق طلاق زوجته المملوكة لا يسهل على موته لينفذ (ش) يعني  
ان الحر اذا تزوج بامة وهدم علق طلاقها على موت أي يسهل على قائلها أنت طالق عند  
موت أبي أو أوان مات أو يوم موت أبي كما قاله ابن عرفة فان ذلك لا يلزمه لان العلق والمعاق  
عليه يقعان معا في زمن واحد فلم يجد الطلاق عند موت أبي محلا يقع عليه وقد علمت  
ان الحلق أحد أركان الطلاق والمأهية المركبة من أجزاء تعدد بالعدم بعض أجزائها

موت في آخر النهار الآن يقال المراد اليوم مطلق الزمن فيراد بيومه وقت الموت فاجبر (قوله لم يجد الطلاق) ولا بد  
أى لان موت الاب انقضى النكاح فلم يجز الطلاق له محلا (قوله والمأهية المركبة) أي مأهية الطلاق المركبة من أجزاء  
من جملتها الزوجة تعدد بالعدم بعض الأجزاء الذي هو الزوجة وتسميتها أجزاها يسهل باعتبار أن الطلاق من وقف عليها

(قوله والمشهور أن النسبة لا تنكح في الخ) مراد ما تضمنه الكلام النقض لانه الذي فيه الخلاف ولم يرقم قصد الطلاق والتصميم عليه فانه لا يقع عليه الطلاق باتفاق وظاهر الشارح أنه أراد بها القصد والتصميم لقوله بعد ذلك وأما الطلاق الخ فالمناسب للشارح أن لا يسوق الكلام على هذا المساق لانه بهم خلاف المراد (قوله الكليات الظاهرة) ليس المراد الكتابة لا لفظ المستعمل في لازم معناه بل المراد باللفظ استعماله في غير ما وضع له (قوله الابالية) ٥٠١ مع أي التلقظ بمنطقة (قوله تنقسم

ولابد أن يكون هذا الأبجور وإنما لو علمت مراد وقوع الطلاق لأذ لا يرتب المسلم الكفار ابن عرفة (ص) ولفظه طلقت وأنا طالق أو أنت أو مطلق أو الطلاق في لازم لا منطقة وتلزم واحدة الانداسة أكثر (ش) الكلام الاتي على الركن الرابع وهو الصيغة والمشهور أن النسبة لا تنكح في الطلاق بمجرد هاتين الكلمتين اللقت وأما الطلاق بالكلام النقض الذي فيه اختلاف الاتي فسما في معناه والمراد بقوله وللفظ الصريح الذي فصل به الصيغة دون غيره من سائر الالفاظ وهو ما فيه لفظ واللام والشاف وبقي الكلام على الكليات الظاهرة والنقضية وأما منطقة قلين من ألقاظ الطلاق فلا يلزم به طلاق الابالية لان العرف فصل أنت طالق من الخبر إلى الانشاء ولم يتصل أنت مطلق وألقاظ الطلاق تنقسم إلى خمسة أقسام ما يلزم به طلاقة النسبة أكثر من أن يقول أنت طالق أو أنت مطلق أو طلاقك أو الطلاق في لازم أو قلما وقعت عليك الطلاق أو أنا طالق منك وما أشبه ذلك مما ينطبق فيه الفاعل واللام والشاف وما يلزم به ثلاث ولا يتوى وما كانت مدخولاً لأم لا والله الإشارة فيما يأتي بقوله والثلاث في بنة وحبك على غاريل وما يلزم به ثلاث ويتوى في غير المدخول بها فقط والله الإشارة بقوله والثلاث في كاتبة إلى قوله إن دل بساط عليه وما يلزم به ثلاث ويتوى في مدخول بها وغيرها والله الإشارة بقوله وثلاث في خلت سبيلك وتوى فيه وفي عدده والله الإشارة بتووى فيه وفي عدده في ذهني والنصري في قوله أو لست في باهرأة وشبه بما يلزم فيه واحدة ما هو من الكتابة بقوله (كاعتدي) قلزم واحدة الانداسة أكثر فأقول أنت طالق اعتدي لزمه طلقان الآن يتوى بقوله اعتدي اعلامها بان عليها العدة ولو قال أنت طالق واعتدي لزمه طلقان ولا يتووى وإنما يتووى في الاول لانه مرتب على الطلاق كترتيب جواب الشرط على الشرط والعطف بالواو ينافي ذلك والظاهر ان العطف بهم كالعطف بالواو بخلاف العطف بالفاء فكعدم العطف (ص) وصدق في نفسه إن دل بساط على العد (ش) هذا واجمع لقوله كاعتدي أي وصدق حين في دعوى نفي ارادة الطلاق بصدق قوله اعتدي إذا دل دليل على ذلك كما إذا كان جواباً لعدد دواهم وغيرها ولاشئ عليه (ص) أو كانت موثقة وفات أطلق في وان لم تأسأه فتأويلان (ش) يعني انه إذا قال لزوجته أنت طالق في جواب قوله هاه وهي موثقة بقبيل ونحوه طلقني وقال انما أردت من ذلك الوفاق ولم أرد به الطلاق فانه يصدق في نفي ارادته فان لم تسأله نفي ثبوته وعدمها إذا حضرته اليقينة

إلى خمسة أقسام) وسما في قسم سادس وهو انه يلزمه ثلاث في المدخول بها وواحدة في غيرها (قوله لزمه طلقان) أي إذا فوهما أو لم يتو شياً في هاتين الصورتين يلزمه طلقان (قوله لانه مرتب على الطلاق) أي فكان للثبوتية وجبه (قوله والظاهر أن العطف بهم) أي لان ثم التراضي وقد تقررت أنه ليس بين المدخول والطلاق تراخ مخيف فلهذا في مجرد العطف والحاصل انهما إذا جعلت به في الواو فتكون خرجت عن الترتيب وعن التراضي وأما إذا جعلناهما ملين الفاء فتكون قد خرجت ضمن التراضي فقط والترتيب ثابت ولا شك أن خروجها عن معنى واحد أقرب من خروجها عن المعنيين فالخلق ثم بالفاء أقرب فليزمه طلقان الا موثقة عطف على دل بساط كما هو السادة في مقتضى أنه ليس من أفراد البساط مع انه من أفرادها فالحاصل أن يكون معاً على العد مع حذف في العبارة والتقدير ان دل بساط ما على العد وعلى الالفاظ من وثائق بأن كانت

موثقة (قوله يعني انه إذا قال لزوجته أنت طالق في جواب) أي سطلقي ولا كان كذا يقع عليه الطلاق (قوله فان لم تسأله) أي والموضوع انهم موثقة وأما غير الموثقة فتقع عليه الطلاق ولا يصدق والحاصل ان التزم في الصريح بالكتابة للظاهرة محله اذا لم يكن بساط يدل على نفي ارادته فان كان قبيل ذلك مشبه فالحاق في الصريح وما يأتي في الكتابة الظاهرة ويختلف فيها في القضاء بالنية لا تقع وذلك لان نية صريحة متناقضة لموضوعه والبساط سبب حاصل على مجرد انطق بما يناسبه

(قوله نأويلان) أي في تصديقه  
ولذلك وعنده (قوله لان البت  
هو القطع) فكأنه قال أنت طالق  
طالقة فاطمة أو مصطفىا معا (قوله  
أي كنفك) حرفي الأصل كنف  
الدابة أو ما انفك من أمثل صنم  
البعير فالحيل كناية عن العصمة  
التي يسد الزوج أي عبارة عن  
العصمة وكذا يقال فيما بعد  
وكونها على كنفها كناية عن  
ملكها بانطالق (قوله وذلك الخ)  
جواب عما يقال كان الواجب أن  
يعد ذلك ما بعد البناء وحيد  
فالواجب أن يقول لان البيوتة  
التي لا تكون بالانثلاث إنما  
تكون بعد البناء وفيها البيوتة  
بعد البناء قد تكون فقط الخلع  
ثم إن من المعلوم أن البيوتة تغير  
هوض بعد الدخول قد تكون  
بغير الثلاث كما إذا كانت فقط  
الخلع (قوله فانه يلزمه الطلاق  
الثلاث) كما أنواها بجلت  
سبيلك أي وهي مدخول بها فيما  
هو اقراره فلا فاسي عب  
من عام في المدخول بها وفيها  
(قوله والثلاث الآن ينوي  
أقل الخ) وإن لم ينو بها الطلاق  
لأنها من الكليات الظاهرة  
(قوله ووهبتك) أي ففسد أو  
طالقت أو لايت أو قال لاهلها  
وهبتكم (قوله يعني أن من قال  
لزوجته التي لم يدخل بها أنت  
خلية أو بائن هكذا بدون الاتافي  
نقضه بخلافه في لفظ المصنف

نأويلان وأما في انشيا فيصدق قول واحد أو قوله وأنت الخ راجع لقوله أنت طالق  
(ص) والثلاث في بيته (ش) هذا شروع منه بمرجه الله في القسم الثاني والمعنى أن  
الزوج إذا قال لزوجته أحد هذه الانثاظ الخمسة فانه يلزمه الطلاق الثلاث لان البت هو  
القطع فكأن الزوج قطع العصمة التي منه وبين زوجته ولم يبق معه ما يشي ولا ينوي  
بما أولم بين ومن هنا إلى قوله وقوي فيه وفي عده كليات ظاهرة (ص) وحيل على غايرك  
أو أحفد ثالثة (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته حيلك على غايرك أي كنفك فانه  
يلزمه الثلاث ولا ينوي فيما دونهما على ما أولم بين أو لافهي مثل البتة في عدم التنويه فان الحيل  
كناية عن العصمة التي يسد الزوج وكذلك يلزمه الثلاث إذا قال لزوجته بعد البناء كافي  
المدونة أنت طالق واحدة ثالثة وهي مثل البتة في لزم الثلاث ولعل ترك كون ذلك بعد البناء  
لوضوحه وذلك لان البيوتة تغير هوض بعد الدخول إنما هي بالثلاث أو ما قبل الدخول أو  
فانرت عوضا واحدة ويعبار إنما لزم الثلاث لأنهم قطعوا الفطر عن قوله واحدة  
ونظروا إلى قوله باثثة احتياطا للزوج أو واحدة صدقة قرأ أو دفعة بالطلقة (ص) أو  
فواها بجلت سبيلك أو ادخلي (ش) يعني أن الرجل إذا قال لزوجته ادخلي بها بخلت  
سبيلك أو قال لها ادخلي الدار أو الخي بأكلك أو استتري أو أخرجي ونوي بكل لفظ من  
ثلاث الانثاظ الواحدة الباتنة فانه يلزمه الطلاق الثلاث ولا ينوي وإن كان غير  
مدخول بها لأنه واحدة الآن ينوي أكثر كما في قوله أو واحدة ثالثة ولو  
نوي الواحدة الباتنة بقوله أنت طالق ونحوه من أنثاظ الطلاق الصبر بصفه فانه يلزمه  
الطلاق الثلاث كما أنواها بجلت سبيلك بل أولى لأنه إذا لزم الثلاث مع كلياته  
فاوئى مع صريحه (ص) والثلاث الآن ينوي أقل أن يدخل بها في كلمة والدم  
ووهبتك ورد ذلك لاهل (ش) هذا هو القسم الثالث يعني أن الزوج إذا قال لزوجته  
التي لم يدخل بها أحد هذه الانثاظ فانه يلزمه الطلاق الثلاث الآن يقول نويت  
أقل من الثلاث فانه يلزمه ما نوي ويصدق مع عبته كما يأتي عند قوة وحلف عند  
إرادة النكاح فان نكل عن العين فانه يلزمه الثلاث وأما زوجته التي دخل بها إذا قال  
لها أحد هذه الانثاظ فانه يلزمه الثلاث فان ادعى أنه نوي أقل من ذلك فانه لا يصدق  
وقد رمت الثلاث (ص) أو أنت أو ما أنقلب اليه من أهل حرام (ش) يعني أن الزوج إذا  
قال لزوجته التي لم يدخل بها أنت حرام سواء قال على أو لم يقل أو قال لها ما أنقلب اليه  
من أهل حرام فانه يلزمه الثلاث الآن ينوي أقل منها فانه يصدق وإن قال ذلك لزوجته  
المدخول بها فانه يلزمه الثلاث ولا يصدق إن ادعى أنه أراد أقل من ذلك ولو حذف لفظ  
أهل لكان الحكم كذلك لأنهم ما يفرقان فيما إذا قال حائضت الزوجة فيصدق حيث لم  
يذكر لاهل ولا يصدق حيث ذكره (ص) وأخذه أو بائنة أو أنا (ش) يعني أن من قال  
لزوجته التي لم يدخل بها أنت خلية أو بائن وسواء قال مني أو لم يقل أو ناخني منك أو أنا  
بائنتك أو أنا حرام عليك أو ما أنقلب اليه من أهل حرام فانه يلزمه الثلاث الآن ينوي

فانه بالاتفاق تسعة فلم يأت في البايع على طبق المصنف (قوله أو ناخني منك أو أنا بائن منك أو أنا حرام عليك) أقل

ظاهراً صراحة الشارح انه لا بد من قوله منك في النظمين ولا بد من عليك في قوله او انما وعبارة شب أحسن ونه  
أرأت خلسة أو بربيه أو بآنية قال مني أو لم يقل أو أنا في أو بآني أو بربيه أو بآنية منك أو لم يقل فقوله او انما راجع لهما ٨١  
(قوله اى اذ ارفع) وأما عند المقتضى فلا يحتاج لـين (فائدة) قال الترقا في نروقه ما معناه ان شوه هذه الالفاظ من  
بريه وخليفة وحل على غاربك ويد ذلك انما كان لعرف سابق وأما الآن فلا يحل للمقتضى ان يقتضى بها الا ان يعرف أى والا  
كانت من الكتابات الخمسة فلا يخفى احد اليوم يطلق امرأته بخفية ولا بربيه والحاصل انه لا يحل للمقتضى ان يقتضى بالطلاق  
حتى يعلم العرف في ذلك البلد (قوله اى ودين في جميع الالفاظ صريحة الخ) لا يعني ان الصريح تقدمه ان البساط  
ينفع فيه قوله ودين في نفسه ان دل بساط على العدة فلا حسن ٥٢ قصره على غير الصريح (قوله اى

شبهها) بكسر الشين  
وسكون الباء (قوله البسطة)  
بالذال المجهمة والمد وقوله  
وطول اللسان تقتضيه (قوله  
وهو راجع لهذه الالفاظ الخ)  
ظاهرة انه لا يرجع لحمل على  
غارك وظاهر العبارة الاولى  
رجوعه وهذا الحل قد دل به  
أولاً شب وقال صريح ظاهر  
كلام المستنفذ عومه في جميع  
هذه الالفاظ المذكورة وانما  
ذكره في المدونة في لفظ خلسة  
وبريه وآنية وانظر من ذكره  
في السابق قاله بعض المحققين  
أى الذى هو أحمد بابا وقوله  
وكانه يريد في الذم في الاستفاد  
فان لم يرد بشأن ذلك بانته  
اذا كان كلاماً مبسداً (قوله  
ولا ينوي في المدخول بها) أى  
ولا ينوي في غيره هذا معناه وهو  
ظاهر وكان الاولى أن يذكر ذلك  
في حق قوله والثلاث الآن ينوي

أقل من ذلك فان دخل بها فانه يلزمه الثلاث ولا ينوي فيما دون الثلاث (ص) وحلف  
عند ارادة النكاح (ش) هذا راجع لهذه الالفاظ التى ينوي فيها غير المدخول بها فقط  
والمعنى ان اذا قلنا ينوي وأراد ان يتزوج بها فانه يحلف حينئذ ما أراد الا واحدة  
أو اثنتين ولا يجب قبل ارادة النكاح فاعلم لا يتزوجها ومفهومه لو نكح لزمه الثلاث  
وقوله وحلف أى اذ ارفع وعبر النكاح دون الارضاع لان هذا اطلاق بان (ص) ودين  
في نفسه ان دل بساط عليه (ش) أى ودين في جميع الالفاظ صريحة أو كناية بين ان رغبته  
البدنية وبغيره ان يامس متقنياً في نفي ارادة العاقل من أصله ان دل بساط على نفي الطلاق  
بان تقدم كلام غير الطلاق يكون هذا جواباً والابانت منه اذا كان كلاماً مبسداً المتطبی  
ان قال لمن طلقها هو أو غيره قبله بالمطقة وزعم انه لم يرد طلاقاً وانما ذكر ما قد كان أو  
اكثر في مراجعته في غرضي فقال لها بالمطقة أى شبهها بالبذاء وطول اللسان صدق  
في ذلك كله وبعبارة ودين أى في المدخول بها وغيره ان دل بساط عليه وهو راجع لهذه  
الالفاظ من قوله في كالمية الخ كان يقول أردت في الرابطة متشاكلاً وكان يقول أردت خلية  
من الغيرة وكان يقول أردت يمانته متفصلة ويقول أنا باناً أى منفصل اذا كان بينهما  
فرجة أى انت متفصلة منى أو امانة فصل منك وكان يقول أردت بالدم في الاستفاد اذا  
كانت رابطة اقذرة أو كربة (ص) وثلاث في لاصعة في عليك واشترتها منه الا لقدماء  
(ش) يعنى ان الزوج اذا قال لزوجته لاصعة في عليك فانه يلزمه الثلاث ولا ينوي في  
المدخول بها الا الآن يكون ذلك بمعنى القداء فانه يلزمه مطلقة واحدة بمعنى الخلع حتى يريد  
ثلاثاً وكذا يلزمه الثلاث ولا ينوي مطلقاً اذا اشترت العصمة من زوجها مثل  
أن تقول بمعنى عصمتك على قبيح فعل وكذلك لو قالت اشتريت منك على أو طلاقك  
على لانها اشترت كل ما كان يملكها بخلاف لو قالت بعضي طلاقك فتلزم واحدة  
قلك بها نفسها ولا يلزمه ثلاث لانها اشترت الطلاق الى نفسها وليس لها على طلاق

أقل ان لم يدخل بها وقوله وكذلك يلزمه الثلاث الخ وكان حقه أن يذكر هذه في قوله والثلاث في شبه الخ قوله الآن يكون  
ذلك بمعنى القداء أى الآن يكون ذلك مع معنى هو القداء أى الآن يكون قوله لاصعة في عليك مصاحبة للقداء قال ابن  
القرطبي والابان في القاتل لزوجه لاصعة في عليك انما ثلاث الآن يكون معناه افتك من واحدة حتى يريد ثلاثاً أو  
محدوداً صواب انتهى والحاصل ان الاستتمار راجع لقوله لاصعة في عليك لا لقوله اشترتها منه أيضاً والزم الاستتمار  
النسبي من نفسه فلو قدمه عند الاول كان أولى (قوله ولا ينوي مطلقاً) أى دخل أم لا (قوله وكذلك لو قالت اشتريت منك على  
على) بكذا فيقول بعنك (قوله بخلاف لو قالت بعضي طلاق) أى يقول بعنك طلاقك بكذا وعبارة عيب فان قالت بعضي  
عصمتك على أو اشتريت منك مملوكاً على أو طلاقك ففعل لزمه الثلاث وان قالت بعضي طلاقك ففعل لزمه واحدة

(قوله فدل على انها المتخاضات الخ) قديما قال حدث كان لا يطلق لها أنه لا يشع شيء أصلا تقع واحدة فقط والجواب ان  
 التفرع متفاوتة لشيء محذوف وهو مع أعمال اللفظ في الجملة وخلاصته ان التفرع على مجموع الامر ينجم (قوله  
 وظاهر الاطلاق) أي اطلاقها حيث اضافت اليه جميع الطلقات (قوله وثلاث الا أن شوي أقل الخ) هذا غير ما تقدم في قوله  
 أو نواها حيث سبقت لانه نوى بها الواحدة الباقية وما هنا نوى حل العصة فما خلت الموضوع (قوله مطلقا) أي دخل بها  
 أم لا وكان حقا أن يذكر قوله واحدة في فارقته عند قوله ولفظه طلقت (قوله أت حرة) ظاهره سواء أطلق أو قيد يعني  
 وحده بعض على ما إذا أطلق فإن فدل لزمه الثلاث والحاصل ان المسئلة ذات قرين وتقرير المتر على الاطلاق يدل على قوته  
 والتي يقول بعدم لزوم يقول بالحلف قال بعض الشيوخ وحيث أن يكون مثله أنت معتقة مني (قوله والحلف باهالك  
 الخ) يقرأ بصل الله حرة وفتح الحاء ٥٤ لانه من الحن يعلق لامن الحق يعلق لانه ليس المراد ان تعلق الغير باهاله وانما  
 المراد انما تعلق باهاله ومثله

فدل على انها المتخاضات بقوله اطلاق مطلق الاطلاق ومطلقة واحدة بخلاف لو اضافته  
 اليه لانه يملك الثلاث وظاهر الاطلاق ارادة الجميع (ص) وثلاث الا أن شوي أقل  
 مطلقا في خلت سبقت (ش) هذا هو القسم الرابع يعني ان الشخص اذا قال لزوجته اني  
 دخل بها وانتي لم يدخل بها خلت سبقت فان نوى بذلك الثلاث لزمه وان لم تكن لهنية  
 فهي ثلاث ايضا وان قال أردت أقل من الثلاثة فإنه يصدق ولزمه ماؤه فقوله مطلقا  
 أي في المدخول بها وغيره وهو راجع لما أي لقوله ثلاث وقوله الا أن شوي أقل (ص)  
 وواحدة في فارقته (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجته مطلقا فارقك فإنه يلزمه طلاقه  
 واحدة الا أن شوي أكثر (ص) ونوى فيه وقى عدد في ذهني وانصرفي أو لم أتزوجك  
 أو قال لمرجلى أنك امرأتك فقال لا أو أنت حرة أو معتقة أو الحلف باهالك أو لست بامرأة  
 (ش) الكلام الاثنى العكبات النقصه وهي المحقة للاطلاق وقصره فان لم يرد أحد  
 الاحتقال فلا شيء عليه وهذا هو القسم الخامس وهو ان الشخص اذا قال لزوجته اني  
 دخل بها وانتي لم يدخل بها فخل من هذه الاقفاط فانه شوي في الطلاق في نفيه فان قال  
 لم يرد بذلك طلاقا فانه يحلف على ذلك ولا شيء عليه وان قال نويت بذلك الطلاق فانه يلزمه  
 فان كانت لهنية بطلقة أو أكثر عمل بها وان لم تكن لهنية في عدد لزمه الثلاث (قوله الا  
 أن يعلق في الأخير) وهو قوله لست بامرأة بان قال ان دخلت الدار مثلا فلست بامرأة  
 بامرأة أو ما أنت بامرأة فيلزمه الثلاث ان لم ينو شيئا وكذلك ان نوى به الطلاق ولم  
 ينو واحدة ولا أكثر فان نوى به غير الطلاق صدق في القضاء بين وفي التتوي بلايين  
 على ما يفيد كلام الشواذ على ما ذكره ابن عرفة (ص) وان قال لا تكاح بيني وبينك أو  
 وتبكي عن العين فهل شوي

عدد كما يأتي في مسئلة وان قال سابتة مني أو عتبة الخ وانظر هل يحلف في دعوى العدد أم لا  
 وهو ظاهر كلام غير واحد من الشراح وفي بعض التقارير بانه يحلف على ما ادعاه من العدد دون الثلاث وقوله وان لم تكن له  
 نية في عدده من لزمه الثلاث انظر ما صرح به الطلاق عند الاطلاق فيه طلاقه واحدة الا نية أكثر فواجبه كون ذلك  
 فيه الثلاث والجواب ان عدو عن الصريح أو جبهه عند في ذلك وما ذكره من لزوم الثلاث ذكره اصح من مدخولها  
 أم لا واعتبه ابن عرفة أو نفي واحدة في الامت والظاهر انها باقية في غير المدخول بها ووجهه في المدخول بها وكلام ابن  
 عرفة يفيد انتهى صح (قوله الا أن يعلق في الأخير) مستثنى من قوله ونوى فيه ولو قال كسيت بامرأة الا أن يعلق لجرى  
 على قاعته الاعلية واستغنى عن قوله في الأخير (قوله وكذا ان نوى به الطلاق) أي لزمه الثلاث (قوله فان نوى به غير  
 الطلاق) أي فلا يؤخذ حينئذ بظاهر اطلاق المصنف وظاهر ان مقابلة التعلق في الأخير لغيره انما يظهر في ما اذا لم ينو شيئا  
 أصلا فإنه في الأخير يلزمه الثلاث دون غيره (قوله على ما يفيد كلام الشواذ على ما ذكره ابن عرفة الخ) الحاصل انه ذكر

في النود ما يفيد انه ان نوى به الطلاق أو لائمه الثلاث وان نوى به غيره صدق في التقوى ولا غير وفي القضاء بيننا هذا ما فهمه ابن عرفة عن النوادر وذكر ابن عرفة عن ابن رشد انه اذا لم يرد الطلاق فلا شيء عليه وهذا صادق بما اذا نوى به غير الطلاق أو لائمه أو اذا نوى به الطلاق ففعل بلزمه الثلاث استحسانا قال عجم في ينبغي ما لم ينعقد اذا ما فعله وقال بعض الشيوخ الاولى حل المصنف عليه ويقول كان عاق في الاخير وقبل بلزمه الثلاث بالحكم وقبل بلزمه واحدة (قوله ونوى في غيرها) أي قبل بلزمه الثلاث الآن نوى أقل كذا في بعض الشراح ٥٥ ولكن ظاهر ما ذكره المصنف بلزمه

الثلاث في المدخول بها وغيرها وهو موافق لظاهر كلام المصنف في شرح شب (قوله ولا ينوي في المدخول بها) وأما غيره فافينوى (قوله وان جاء مستفتيا على ظاهر المدونة) أي خلافا لابن رشد القائل بنوى في العدد اذا جاء مستفتيا وفي عيب ما يفيد اعقاده (قوله وقد حكى ابن رشد الاتفاق على التزوم) وذلك كان هو القول الرابع وذلك قال بعض الشراح كان الاثنان المصنفان يعجز بما حكى ابن رشد عليه الاتفاق لان ذلك دليل على شذوذه مقابله (قوله يعني ان الزوج اذا قال زوجته على وجهك حرام) ظاهر العبارة انه قال ذلك فقط وليس كذلك بل المراد انه قال لها وجهي على وجهك حرام فتقول المستفتي وعلى وجهك حرام معطوف على قوله من وجهك ولا يعني أن على وجهك متعلق بجمام الذي هو متاخر عنه (قوله أو ما أعيش فيه حرام) القولان في هذه على حد سواء

لا مطلقا على كل حال ولا يسلح في حاكم فلا شيء عليه ان كان عتبا والاقببات (ش) يعني ان الزوج اذا قال زوجته أحد هذه الالفاظ كان عتبا لها فانه لا يلزمه شيء بسبب ذلك وان لم يكن ذلك عتبا لها بل قال ذلك لها ابتداء فانه يلزمه البتات أي الثلاث قال بعض وينبغي في المدخول بها ونوى في غيرها (ص) وهل تحرم وجهي من وجهك حرام (ش) يعني ان الزوج اذا قال زوجته وجهي من وجهك حرام فهل تحرم عليه ولا ينوي في المدخول بها وان جاء مستفتيا على ظاهر المدونة وغيرها ولا تحل له الا بعد زوج وقبل لا شيء عليه وقد حكى ابن رشد الاتفاق على التزوم (ص) أو على وجهك حرام (ش) يعني ان الزوج اذا قال زوجته على وجهك حرام تخفيف على فهل تحرم عليه ولا تحل له الا بعد زوج ولا شيء عليه كما عتدا المصنف على نقل التوضيح وأما لو قال على وجهك حرام بتشديد على فاقام التحريم عليه قولا واحدا لانه مطلق في تكمل عليه ونوى في غير المدخول بها (ص) أو ما أعيش فيه حرام أو لا شيء عليه (ش) يعني ان الزوج اذا قال زوجته ما أعيش فيه حرام فهل تحرم عليه ولا تحل له الا بعد زوج ولا شيء عليه لان الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في ذلك بمجرد اللفظ الآن ينوي ان يلزمه ابن عرفة وقبل لا شيء عليه وان أدخلها في عيته (ص) كقوله لها يا حرام أو الحلال حرام أو حرام على أو جميع ما أملك حرام ولم يرد ادخالها (ش) هذه الفروع الاربعة مشبهة في القول الثاني فقط المشار اليه بقوله ولا شيء عليه والمعنى ان الزوج اذا قال زوجته لفظا من هذه الالفاظ فلا شيء عليه وقوله الحلال حرام ولم يقل على لاسبقه ولا مؤخره والافتكون مسئلة الحاشاة فتدخل الزوجة الآن يحاسبها وكذلك لا شيء عليه اذا قال لها حرام على ولم يقل أنت أو حرام على ما أكل زيدا مثلا ومنه على حرام وأما على الحرام وحشنت فانه يلزمه الثلاث في المدخول بها ونوى في غيرها وكذلك لا شيء عليه اذا قال جميع ما أملك حرام والحال انه لم يرد ادخال الزوجة بأن نوى اخراجها أو لم تكن له في الادخال وعدمه بخلاف مسئلة الحاشاة في الحلال على حرام فلا بد فيها من اخراج أو لا والفرق بين الفرعين ان الزوجة لما لم تكن مملوكة لم تدخل في الادخالها في جميع ما أملك بخلاف الحلال على حرام فانه شامل لها فاحتج الى اخراجها من أول الاسطر وقوله لم يرد ادخالها خاص بقوله أو جميع ما أملك حرام وقوله

(قوله فهل تحرم عليه ولا تضر له الا بعد زوج) وهذا هو المعنى بل اعترض المصنف ابن غازی بأنه ليس فيه اقوال وانما فيها لزوم الطلاق وفي شرح عجم وينبغي أن يفصل في التية كالتي قبلها في كلامه (قوله وقبل لا شيء عليه) وان أدخلها في عيته بعد (قوله وأما على الحرام الخ) الفرق بين على حرام وعلى الحرام ان على الحرام استعمل في العرف في حل العمدة بخلاف على حرام فمن قاس على الحرام على على حرام فقد أخطأ في القياس بوجود الفارق وخالف المتعصم في كلامه في على الحرام أفاده عجم

(قوله حلفت على نفسي) حلفت على سائبة حدث لا ساط يدل على نفسه كقولهم اعندت وجهي بغير اذنه سائبة فهل يحلف أيضا  
أو يصدق بغيره (قوله والظاهر) انظر كيف زمت الثلاث بلفظ من هذه الالفاظ حيث لم يتوعد اجمع انه اذا قال لزوجه  
طالق أو عليه الطلاق لا يفعل كذا أو نهى بلفظه واسطة حتى يتوعد كثر منها مع انه طلاق صريح وسائبة وسو ومعتقة  
كثبات اللهم الا ان يقال انه هذا ما تكل اتيهم على انه نوى الثلاث بخلاف من قال لزوجه طالق لم يتوعد ما يوجب تبينه  
كذا أفاده بعض الشيوخ من مشايخنا (قوله وعوقب) معطوف على قوله حلفت لا على قوله نوى في عدده وذلك لان  
عطفه على ما ذكرنا يقيد انه يعاقب ٥٦ فيما اذا حلف أيضا أو ما اذا عطف نوى فلا يقيد انه يعاقب فيما اذا حلف

(قوله والسابق في قوله ونوى) فيه وفي عدده في اذهبي (الخ) أي اذا قصد به الطلاق فقصه فليس من حيث الواحدة أو أكثر (قوله) وانظر التفصيل (الخ) وانص لك وأما ان لم يتكرره فصد الطلاق بن قال قصدته وقصدت واحدة أو أكثر فينبغي ان يجري على ما مر فلا ينوي في شيء مطلقا في نوى في غيرها ذلك ما بين قاله من زاد الاجهوز في شرحه وذكر الشيخ عبد الرحمن أيضا بطرقة الشافعي لكن لم يذكر بصفة ينبغي وكلام المواق فيه دلالة على ان التعبير ينبغي قصور انتهى فان لم يكن جوابا مع انكاره قصد الطلاق فلا شيء عليه ان تقدم كلام يدل على ما قاله والارزاه الثلاث وهو جار على القاعدة ان الكتابة الظاهرة يلزم بها الثلاث اذا قصد بها الطلاق أو لم يقصد شيئا وأما اذا قصد عدم الطلاق فلا يلزمه شيء ولا يلزم من انكاره الطلاق قصد عدم الطلاق ذكر شيخنا عبد الله

(قولان) راجع لما قبل الكاف من الفروع الثلاثة (ص) وان قال سائبة متى أو معتقة أو ليس يعني وبينك حلال ولا حرام حلف على نفسه فان نكل نوى في عدده (ش) يعني ان من قال لزوجه التي دخل بها والتي لم يدخل بها أحد هذه الالفاظ المذكورة وقال لم يرد ذلك الطلاق فانه يحلف انما أراد ولا شيء عليه فان نكل فان الطلاق يقع عليه ولكن يتوعد في عدده أي فيما أراد ويشمل منه لان نكله أي ثبت عليه انه أراد الطلاق وأنه كاذب في قوله لم أرد طلاقا فكانه قال أردت الطلاق فلذلك نوى في عدده وبهذا يرد قول الباطني فكيف يشمل منه انه أراد كذا من العدد وهو منكر أصل الطلاق وليس لنا في هذا الامحش التقليد والظاهر انه ان لم يتوعد بشيء يلزمه الثلاث وقوله (وعوقب) راجع لهذا القسم والسابق في قوله ونوى فيه وفي عدده في اذهبي الخ لتبنيه على نفسه وعلى المسكين لانه لا يعلم ما أراد به هذه الالفاظ ومقتضى التعليل انه يعاقب حلف أو نكل (ص) ولا ينوي في العدد ان تذكر قصد الطلاق بعد قوله أنت بائن أو برية أو خلية أو سبعة جوابا بالقولها أو دون فخرج القلق من محبتك (ش) موضوع هذه المسئلة أهم من أن يكون قبل الدخول أو بعد الدخول ان الزوجة اذا قالت لزوجهما أو دون فخرج الله من محبتك فقال لها جوابا بالثبات أنت بائن أو أنت خلية أو أنت برية أو قال لها جواب قولها أنا بائن منك أو أناري منك أو خلى أو أنا بائن منك وقال لم أرد بذلك الطلاق فانه يلزمه في كل نقطة من هذه الالفاظ الطلاق الثلاث ولا تقبل نيته فيما دون الثلاث وانظر التفصيل في مفهوم قول المؤلف ان أنكر قصد الطلاق في الشرح الكبير (ص) وان قصد ما سبق الماء أو بكل كلام يلزم (ش) يعني ان الانسان اذا قال لزوجه اسقني الماء وأدخلني وأخرجني أو شربني أو غير ذلك مما ليس من ألفاظه ولان ألفاظ صريح الظهار وقصد بذلك الطلاق فانه يلزمه على المشهور لان هذه الالفاظ من الكلمات الخمسة فيلزمه ماؤها من طلقه فأكثر كما لم يتوعد طلاقا فلا وأما لو فعل فعلا كضربها ونحوه وقال أردت به الطلاق فلا يلزمه شيء وقولنا ولان ألفاظ صريح الظهار احتراز عن صريح الظهار فانه لا ينصرف للطلاق ولو قصد على ما يأتي في باب من قوله وصريحه بظهر مؤبد ولا ينصرف للطلاق وهل يؤخذ بالطلاق

فان لم يكن جوابا مع عدم انكاره قصد الطلاق فكيف مفهوم الشرط فاذا قال قصدته وقصدت واحدة معه أو اثنين فلا ينوي في الدخول مطلقا ونوى في غيره الا في شيء (قوله اسقني الماء) خطبا لها بصيغة المذكركنا وأعلى ارادة الشخص أو استمراءها أو تغلبها لها أو ولي أمرها بقوله اسقني الماء (قوله فلا يلزمه شيء) ما لم يجز عرف باستعماله في الطلاق (قوله فانه لا ينصرف للطلاق ولو قصد) والاصل ان ما كان صريحا في غير باب الطلاق لا يقع به طلاق ولو نوى الا ما نصوا عليه مكررا والظن لم يكن من الكتابة الخفية



(قوله مع) أي الظاهر وقوله إذا نوى الطلاق وقوله مع البينة أي عند الطلاق أي فالتظاهر يؤخذ به اتفاقا ولو لم يؤخذ بالطلاق الذي نواه تأويلان وراجع باب الظاهر (قوله ليس مدلوله الطلاق) أي مدلوله لا يتراعى أي فالطلاق لم يكن لازما للمعنى الحقيقي وهو طلب السقي بحسب ما أن المراد بالصكناة الأخيرة وهي استعمال اللفظ في معنى غير ما وضع له اللفظ فليست حقيقة ولا مجازا ولا كناية قال عجمي وقالوا المزايا وإن قصد بكل صوت كان أصغر وأشبه لشجولها إذا قصد به بصوت ساذج أي خال من الحروف والظاهر أنه إذا قصد به الصوت الخارج من الأنف لم يمه وأما أن قصد به الصوت الخارج من الهواء الممتصتين قارعه ومقروعه فالتظاهر أنه قصد بالفعل والفعل لا يحصل به الطلاق ولو قصد به وهذا ما لم يكن اعتد استعماله للطلاق والألزام والمتمنعن اليمن من القرائن ما يدل على إرادة الطلاق به على ما يذكر عند قوله ولزم بالإشارة المفهومة (قوله لأنه لم يقع الطلاق بنية) أي نية اسقئ أي لم يقع الطلاق باسقئ ٥٧

المصاحب لبينة أي لنية حصول الطلاق به وهكذا في نسخهته بالضمير (قوله بلغة) أي بلغة الطلاق (قوله فلم يقع طلاق بنية) نسخهته لوجود ضمير وعدمه والتسديد من عدمه الآن المعنى عليه أي لم يقع طلاق بنية اسقئ ولا بلغة إرادة الطلاق به وهوانت طالق فانه يلزمه الثلاث (قوله فانه لا يلزمه الثلاث) لا في الفتوى ولا في القضاء (قوله الآن نوى بها الثلاث) استلزامه قطع وعكس المصنف بنوى في الفتوى عند معصون وقال مالك يلزمه الثلاث والظاهر أنه المعتمد (قوله رهما احتمالا الخ) أي علمه بعض على الحرمة وبعض على الكراهة وأهل السقمهم أهل الخلاعة والجهنم (قوله فذكره ذلك ونهى عنه) أي نهى عن قيام من قوله أختلجني لأنه استفهام

معناه إذا نوى مع قيام البينة تأويلان وما تقدم من أن اسقئ المله من الكليات الخفية صرح به الشارح وفيه نظر لأن الكناية استعمال اللفظ في لازم معناه واسقئ الماء ليس مدلوله الطلاق وإنما هو من باب الطلاق بالنية واللفظ لا من باب النية المجردة عن اللفظ لأنها لا يلزم بها طلاق (ص) لأن قصد التلفظ بالطلاق فلفظ به إذا غلط (ش) يعني أن الرجل إذا قصد أن يتلفظ بطلاق زوجته فسبق لسانه بلفظ لا يحتمل الطلاق بأن قال اسقئ المله أو ادخلني أو اخرجني فإنه لا يلزمه شيء لأنه لم يقع الطلاق بنية وإنما أراد إبقاعه بلفظه وقع في الخارج بغير هذا اللفظ فلم يقع طلاق بنية ولا بلفظ أراد به (ص) أو أراد أن يغير الثلاث فقال أنت طالق وسكت (ش) يعني أن الرجل إذا أراد أن يطلق زوجته ثلاثا فقال لها أنت طالق وسكت فإنه لا يلزمه الثلاث وتلزمه طرفة واحدة الآن نوى بها الثلاث فتلزمه (ص) وسفه قائل بأى وبأخفى (ش) يعني أن من قال لزوجه ما أرى أو قال لها ما أختى أو باعني وفحذ ذلك فانه يسهل أي بعد هذا من كلام أهل السنة أعم من كونه على وجه الحرمة والكراهة وهما احتمالا لأن في النهي الوارد منه عليه الصلاة والسلام في قوله لا قال رجل لامرأته يا أخته أختلجني ففكره ذلك ونهى عنه (ص) ولزم بالإشارة المفهومة (ش) أي ولزم الطلاق بالإشارة المفهومة بأن احتسبها من القرائن ما يقطع من عاينها بانه فهم منها الطلاق وهي كصريحه فلا تنقصر إلى نية وإن لم يقطع من عاينها بذلك فهي كالنكاح الخفية فلا بد فيها من النية وسواء في ذلك الآخر والسايم (ص) ويجوز إرساله به مع ردول (ش) لاختلاف الزوج إذا قال للرسول بلغ زوجتي طلاقها وأخبر زوجتي بطلاقها بوقع بمجرد قوله للرسول سواء بلغها الرسول أولا وقوله ويجوز إلخ أي بإرساله المجرد (ص) وبالنكاح عازما

٨ شي ح إنكاره يقتضي النهي عنه وكراهته أي لم يصح فصم كونه محتملا للكراهة والحرمة (قوله فانه فهم منها) بالبناء المقبول أهم من أن يكون الفاهم هو أو غيره والاولى أن يقول ما يقطع من عاينها بل لانه على الطلاق (قوله فلم يقطعها من النية) المعقده أنه أذ لم يقطع من عاينها بالفهم لا يلزمه الطلاق ولو لم يتقدم أن الفعل لا يقع به الطلاق ولو نواه والحاصل أن كلام عجمي يدل على أن الفعل إذا انضم اليمن من القرائن ما يقطع من عاينها بانه قصد به الطلاق فانه يلزم (قوله أي وإرساله المجرد) أي عن الوصول (قوله وبالنكاح عازما) حاصله أنه ما أن يكفه عازما ومستشرا أو لا فإنه في كل ما أن يخرج عازما ومستشرا أو لا فإنه ثلاث تضرب في مثلها يتبع وفي كل ما أن يصل أو لا فإنه عشرة فإذا كتبه عازما فصحت بصوره الست وهي ما أن يخرج عازما ومستشرا أو لا فإنه في كل ما أن يصل أو لا فإنه أشار بقوله بالنكاح عازما وقول المصنف بل وأن وصل الخ فبيده أنه إذا كتبه مستشرا أو لا فإنه لا بد من الوصول أي خرج عازما ومستشرا أو لا فإنه

سنة بحث فيها ومعه انه اذ لم يصل لاحتشيت في الستة والمعتد انه بحث في الكل وان لم يصل وهي مائة وعشر والذي يتوقف  
على الوصول صورة واحدة وهي ما اذا كنيته مستشيرا او أخرجه كذلك (قوله من زلوا جهتها) انا سب أن يقول بجزلة تلفظه  
بالطلاق لان المواجهة ليست شرطاً (قوله بل كنيته وأخرجه كذلك) هذا الاضراب بقيد انة أخرجه مستشيرا وكنيته كذلك  
وهو محل للفتة المراد وقد علمت ظاهر ٥٨ المصنف وقوله ويدخل في كلامه الخ لا يثبت انه يهوى ارض الانسراب الذي حل

المصنف عليه الآن يقال هذا  
حل اظاهر المصنف بطبع النظر  
عن حله والمراد بالعزم هنا النية  
ولا يقال ان فيه طلاقاً بالنية  
وهو لا يلزم لاننا نقول انضم لها  
فمحل وهو الكتابة ويعتبر العزم  
بالمعنى المذكور والتروى  
والاستشارة وليس المراد به  
التصحيح فان قيل قد تقدم ان من  
أركان الطلاق التلقظ وكيفية  
بالإشارة وما بعدها فالجواب ان  
في الكلام السابق حدثنا فدل  
عليه ما هنا قد مر أو ما في معناه  
من الإشارة أو الكتابة مع العزم  
كما أفاده شيخنا عبد الله (قوله  
خلاف في التسمية) قد علمت ان  
المعتد انه لا يلزم بالكلام التسمية  
(قوله انه أمثل الفاعل) ظاهره  
انه لا خلاف فيها وليس كذلك  
بل الخلاف جار فيها (قوله فيمن  
أصبح المانع طلاقاً) أي انه اذا  
سأله انه طلقه انكره ما لكانت  
طاقة التعلق التي أردفها  
والجامع ان كلا تبيين الاول واذا  
كانت الغلبة تبيين بالعلم ولزمها  
للطاقة فكذلك انكره ما لكانت  
(قوله لا يهوى له) والجواب  
ان في الماهوم تقسيلا وهو ان

(ش) يعني ان الزوج اذا كتب الى زوجته أو الى غيرها انه طلقها وهو عازم على ذلك فان  
الطلاق يقع عليه بمجرد فراغه من الكتابة وينزل كنيته للفظ الطلاق منزلة مواجعتها  
وسواء كان في الكتابة اذاجاً له ككافي فانت طالق أو أنت طالق وسواء أخرجه ووصل  
اليها ولم يخرجها (ص) أو لان وصل لها (ش) يعني ان الرجل اذا كتب الى  
زوجته بطلاقها وهو عازم عليه حين كنيته أي ولا أخرجه عازماً ايضاً بل كنيته  
وأخرجه لينظر فانه يقع عليه الطلاق ان وصل الكتاب لها الا ان لم يصل وسواء كتب  
أنت طالق أو اذاجاً له ككافي فانت طالق ويدخل في كلامه من لم تكن له وقت الكتب  
نية فانه يحول عند اللغوي على عدم العزم وعند ابن رشد على العزم والفرق بين ما هنا من  
الحديث بالكتابة وبين الذين من انه لا يثبت الحلف بالكتابة ولو عازماً الا بالوصول  
للمعروف عليه ان المكتوبة لا تكون الا بين اثنين بخلاف باب الطلاق (ص) ولزمه  
بكلامه النفسي خلاف (ش) يعني ان الرجل اذا أنشأ الطلاق بقلبه بكلامه النفسي كما  
يشتهر بلسانه من غير تلفظ بلسانه فهل يلزمه الطلاق بذلك ولا يلزمه خلاف في التسمية  
وليس معنى الكلام النفسي ان شوى الطلاق ويصمم عليه ثم يسدوله وان يعتقد  
الطلاق بقلبه من غير نطق بلسانه فانه لا يلزمه في ذلك طلاقاً جامعاً ولما انتهى الكلام  
على اركان الطلاق وكان لركن الرابع وهو التلفظ تشعب فهو أو ما هو اشرف في متعلقاته  
فيها تكرر به يعطف أو دونه أشار اليه بقوله (ص) وان كرر الطلاق بعطف أو أو  
أوفاء أو ثم فقلنا ان دخل (ش) يعني ان الزوج اذا كرر الطلاق بالواو أو بالقاء أو بشي بان  
قال لزوجه أنت طالق وطالق أو أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق اذا فرقت  
بين ان بعد المبتدأ مع العطف أو لا وحكم القاء أو ثم كذلك فانه يلزمه الثلاث ولا يتوفا  
ارادة التاكيد في زوج واحدة لان العطف يشابهه ويشي المؤلف في الواو على رأى ابن  
القاسم انه أمثل الفاعل ثم فلا يتوفا فيها وغير المدخول بها كالمندخول بها على المذهب بناء  
على المشهور فيمن أصبح طلاقاً ولا بد من النسق في غير المدخول بها فقول المؤلف  
ان دخل بها لا مفهوم له على المشهور (ص) كح طلقين طلاقاً (ش) يعني ان الرجل  
اذا قال لزوجه التي دخل بها أو التي لم يدخل بها انت طالق مع طلقين أو مصحوبة  
أو مقرونة بها أو تحتها أو فوقها أو نحو ذلك فانه يلزمه الطلاق الثلاث (ص) وبلا  
عطف ثلاث في المدخول بها كغيرها ان نسقه لا نية تأكيد فيها (ش) تقدم انه  
قال وان كرر الطلاق بعطف أو أو فاء أو ثم وهذا قسمه وهو انه اذا كرر الطلاق بلا

نسقه لمزمه والا فلا يقال ان اشتراط النسق في غير المدخول بها يقتضي انه لا يلزمه فيها غير واحدة عطف  
عند العطف بل لا يلائم على التراخي لاننا قد دللنا على التراخي في الاختصار والكلام هنا في الانشاء (قوله على المشهور)  
مقابلها ان غير المدخول بها يلزمه طاقة (قوله أو تحتها أو فوقها) هكذا نسخة الشارح بضمير المؤنثة العائدة على الطلقة وفيه  
حذف والتقدير أو تحتها اطلقتان أو فوقها اطلقتان

(قوله والمراد بالتساق الخ) أي وليس المراد به التساق الاصطلاح وهو وسط أحد الحروف التسعة بين التابع ومثبوعه وإنما المراد به التساق القوي وهو التابع (قوله ويحمل التزوم ان لم يشأنا كيد) ٥٩

وان لم يكن ذلك قد قال الشيخ  
أحمد وبقى أن يقصد بما إذا  
كان تساقوا الزم لان الفصل  
يمنع ارادة التاكيد وبما عجز  
على ظاهره قال بعض شيوخ  
شيوخنا ما ذكره عجم كانه  
المذهب لانه يرمي به والشيخ  
أحمد لم يميز به وظاهر المصنف  
مع عجم انتهى (قوله ان لم يشأنا  
كيد) أي بل نوى التأسيس  
أولاً لئلا يسهل (قوله فانه يشع  
ويقبل منه) لكن بين في القضاء  
وبدونها في القوي ذكره عجم  
(قوله وأنت طالق ان دخلت  
الدار) المتاسب حذف الواو  
لان التاكيد لا يكون معها  
(قوله فان لم يشأنا كيد) أي  
ولا انشاء لانه يحمل الخلاف (قوله  
جلا على الاخبار) هذا هو  
الظاهر كما يفيد بعض شيوخنا  
وذلك لان المرجح عدم الخث  
عند الملقى تقدم على الطلاق  
(قوله وأن يكون في القضاء)  
لان من قال يلزم طلقين انما هو  
عند القاضي وأما عند الملقى  
فواحدة تقول واحدا (قوله  
حيث كان له طلاقه) أي بان  
طلقها طلاقه قبل هذه الطلاقه  
(قوله وهو المرجح من أقوال الخ)  
بقية الأقوال يلزمه المين مطلقا  
لا يلزمه المين مطلقا أي أراد  
رجحنا أم لا فالأقوال ثلاثة  
(قوله واحد على واحدة) هذا

عطف بان قال لزوجه اعدي اعدي اعدي أنت طالق أنت طالق أنت طالق  
أنت طالق طالق طالق من غير ارادة الميثاق فانه يلزمه الثلاث من غير شرط نسق في  
المدخول بها بشرط النسق في غيرها والمراد بالتساق المتابعة من غير فصل بكلام وأصوات  
اختصاري لاسعالم ونصوه ومحمل التزوم ان لم يشأنا كيد فان نوى باللفظ الثاني والثالث  
التاكيد فانه يشعور بقبل منه ويلزمه واحدة فقط مدخولا بها أم لا (ص) في غيره ملق  
بمتعدد (ش) متعلق بنية تا كيد أي بنية التاكيد انما تنفع ان لم يكن تعلقي أصلا أو  
تعلقي بقصد ككأن طالق أنت طالق أنت طالق ان دخلت الدارم لا وأنت طالق ان  
دخلت الدار وأنت طالق ان دخلت الدار وأنت طالق ان دخلت الدار وأما في المعاني  
بمتعدد كأن طالق ان كلك فلان أنت طالق ان كلك فلان أنت طالق ككلامه المزمع  
طلقتان وكذا ان قال ان كلك انسانا فانت طالق ثم قال ان كلك فلان فانت طالق  
فكلمته لزمه طلقتان لان فلان واحد المدلول عليه بقوله ان كلك فلان أعبره مع غيره  
المدلول عليه بقوله ان كلك انسانا فانه شامل للفلان وغيره لان الشيء في نفسه غير مع غيره  
(ص) ولو طلق فقبل له ما ذهبت فقال هي طالق قال لم يواخيه في لزوم طلاقه أو اثنين  
قولان (ش) يعنى ان من أوقع على زوجته التي دخل بها طلاقه رجعية ولم تنقض عدتها  
فقال له شخص ما علمت فأجابته بقوله هي طالق فان أراد اخباره بما فعل فانه يلزمه طلاقه  
واحدة وهي الاولى وان نوى الانشاء فانه يلزمه طلاقه ثانية مردقة على الاولى وان لم يشأنا  
اخبارا ولا انشاء فقبل يلزمه الطلاق الاولى فقط جلا على الاخبار كما عند اللغوي وقبل  
يلزمه طلقتان كما عند غيره وجلا على الانشاء قولان للمتاخرين وأما لو كانت غير مدخول  
بها وكان الطلاق بائنما أن كان على وجه الخلع أو رجعيما وانقضت العدة وقال مطلقه  
أو طاقته فلا يلزمها الا الطلاق الاولى انما قاله الفقيهين في مقيد بقيد أن تكون الزوجة  
مدخولا بها وان يكون الطلاق رجعيما ولم تنقض عدتها وأن يأتي بلفظ يحتمل الاخبار  
والانشاء كمثل المؤثرين ان يكون في القضاء ثم انه يحذف في مسئلة المؤلف على القول  
يلزم واحدة حيث كان له طلاقه أو أراد رجعيما وهو المرجح من أقوال ذكرها ح أي  
فان لم تقدم له فيها اطلاق فلا يلزمه من ذلك الرجعة على الوجهين جميعا ولما كان حكم  
قبرة الطلاق ان يكمل وحكمه الباب على ثلاثة أقسام يلزم فيه واحدة وما يلزم  
فيه اثنتان وما يلزم فيه ثلاث أشار الى ذلك بقوله (ص) ونصف طلاقه وأطلقه أو نصف  
طلاقه أو نصف وثلاث طلاقه أو واحدة وفي واحدة أو متى ما نعت وكذا وطالق أي طلاقه  
(ش) يعنى ان المكلف اذا قال لزوجه أنت طالق نصف طلاقه فانها تكمل عليه طلاقه  
كاملة وكذلك اذا قال لها أنت طالق نصف طلاقين أو في طلاقه أو نحو ذلك من الاجزاء  
كعشر طلاقه فانه يلزمه طلاق واحدة وكذلك اذا قال لها أنت طالق نصف وثلاث طلاقه  
فانه يلزمه واحدة ترجوع الجزأين الى طلاق واحدة تذكر الطلاق في المعطوف دون  
المعطوف عليه وكذلك اذا قال لها أنت طالق طلاقه في طلاقه فانه يلزمه واحدة ان كان

إذا كان يعرف الحساب وقصده هو الا فاقن ان لان المعنى واحدة على واحدة

(قوله كنشوه اذا ما ومتى ما) هذا هو المحقق وما يأتي من ان متى ما واذا ما يقتضيان التكرار ضعيفة (قوله اذا ما ومتى ما) ما لم يقصد به معنى كمال الاختلاف وان لم يلاحظ التعدد كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وهو اذا أطلق الخ) هذا ظاهر المدونة عند ما ينوون وظاهرها عند ما ينال الخ ويجوز به ابن رشد انه يلزمه ثلاث جعل الابدية للفرق في أزمان العصة الملوكة وله ثلاث (أقول) ٦٠ وهذا القول امامسا والمصنف أو أرحح للذهب ابن رشد له لانه يجوز ان الدار (قوله

يعرف الحساب والافاقاتان وكذلك يلزمه طلاقة واحدة اذا علمه بأداة لا تقتضي التكرار كقوله اذا ما ومتى ما دخلت الدار وكررت الفعل وسواقون بما أولا وكذلك يلزمه طلاقة واحدة اذا قال أنت طالق أبدا أو إلى يوم القيامة لان المعنى أنت طالق واستمر طلاقك أبدا وهو اذا أطلقها واحدة ولم يراجعها فقد استمر طلاقها أبدا وقوله ونصف معطوف على الإشارة واليا بمعنى في أي لزوم في الإشارة وفي نصف طلاقة وطاقة فاعل الفعل محذوف دل عليه فاعل لزم وقوله أو طلقته من معطوف على قوله طلاقة وقوله ورمي ما نعت وكرر مبنى للعامل ان ضممت فاعل فعلت ضمير المخاطف والمفعول ان كسرمت التاء وتأتي بعد فعل الفعل المخاوف عليه ولو وجع المرأة تفرق بالبناء للفاعل وتعين المخاطف تاء التأنيث لانه مستند لمقتضى التأنيث وفي تقرير الشارح لقوله ومتى ما الخ فظهر مذكور في النسخ الكبير (ص) واثنان في ربع طلاقة ونصف طلاقة وواحدة في اثنين (ش) يعني انه اذا قال لزوجته انت طالق ربع طلاقة ونصف طلاقة فانه يلزمه طلاقان لان كل جزء من الربع والنصف المذكورين مضاف الى طلاقة غير التي أنصفت اليها الاسترخاء فكل منهما أخذ بمجره فاستقل ولان السكره اذا ذكرت ثم أعيدت بلفظ السكره فان الثانية غير الاولى (ص) والطلاق كله الانصاف (ش) يعني ان من قال لزوجته أنت طالق الطلاق كله الانصاف فانه يلزمه طلاقان لما مر من أن حكم التزوية التكميل فلما كان الحاصل طلاقة واحدة فكلنا علمه الكسر بطلقة ومثله اذا قال لها أنت طالق ثلاثا لانصافها وأما لو قال لها أنت طالق ثلاثا لانصاف الدار فانه يلزمه الثلاث ومثله أنت طالق الطلاق كله الانصاف ففرق بين أن يقول نصفه أو نصف الطلاق لان الطلاق المبهم واحدة فاستتناؤهم لا يفيد كانه قال الانصاف طلاقة فالزمه مع الصغير طلقين وهو قوله الانصاف والزمه مع غيره الثلاث وهو قوله الانصاف الطلاق (ص) وأنت طالق ان تزوجك ثم قال كل من أتزوجها من هذه القرية فهي طالق (ش) يعني انه اذا قال لامرأة أجبني ان تزوجك فأنت طالق ثم انه قال كل امرأه أتزوجها من هذه القرية فهي طالق وأشار الى قرية تلك المرأة ثم انه تزوج هذه المرأة فانه يلزمه طلاقان واحدة بالنصوص وأخرى بالعموم وعكس كلام المؤلف وهو كل امرأة أتزوجها من بلد كذا فهي طالق ثم قال لمرأته من تلك البلدان أتزوجك فأنت طالق يلزمه طلاقة واحدة على ما استصوبه شيخ ابن ناجي عكس ما ارضاه ابن ناجي من لزوم طلقين ووجه المستصوب انما سلمت الطلاق بالمرأة بقوله كل امرأة أتزوجها من بلد كذا فهي

ولم يراجعها) بل ولوراجعها الطلاق مسقوله لا يثبت عنه ويصحب بأن مراده قفلا استقر طلاقها أي أثر طلاقها وهو مفارقة أبنا (قوله مصطوف على الإشارة الخ) هذا يقيدان لزم المذكور مساق على نصف أي ولزم الطلاق في قوله نصف والاصل واحدة وقوله بعد وطاقة فاعل لفعل محذوف أي ويكون تو كندا لما فهم من قوله ولزم الطلاق في نصف وانما لم يكن معطوفا على فاعل لزم ثلاث يلزم العلف في معه على عاملين مختلفين بما طلق واحد (أقول) ويصح ان تكون طلاقة مبتدأ مؤخر أو حذف الجار من الغير لتقدم مثله أي طلاقة كاتبة في نصف طلاقة (قوله دل عليه) فاعل لزم) المناسب دل عليه لزم الذي هو العامل (قوله لانه مستند لمقتضى التأنيث) ومثله بجمازه (قوله وفي تقرير الشارح) أي حيث قال قوله وكرر الى اللفظ بان قال متى ما دخلت الدار فانت طالق متى ما دخلت الدار فانت طالق (قوله لان الطلاق المبهم واحدة) أي في المستثنى الذي هو قوله الانصاف والطلاق وقوله

فاستتناؤهم أي الشخص وقوله منها أي من الصيغة (قوله على ما استصوبه شيخ ابن ناجي) الذي هو البرزلي طالق (قوله عكس ما ارضاه ابن ناجي) الاظهر ما قاله ابن ناجي وان كان معتقدا بعض شيوخنا ما قاله البرزلي وذلك لانه قد تقدم ان الشيء غير معتد في نفسه وقوله ووجه المستصوب بهذا التوجيه هو وجود في حوزة المصنف أيضا لانه تعقب بالطلاق أولا في قضاءه لانه يلزمه الاواحدة (قوله ووجه المستصوب بالخ) أقول هذا التوجيه جار في العكس وقد مر فتا الحكيم فيه

(قوله أنت طالق الانصف طلقة) أي فالمراد بالطلاق الثلاث وقد أخرج من صفات طلقة زوجته أنها طلقت نصفها  
 طلقة عمل إن الغرض بالطلاق غير الشرعي والا كان يقول الانصفه ولو قال ذلك زعمه طلقة واحدة لأن الاستثناء  
 مستغرق أشار إلى ذلك بهرام وأولى من مثال الشارح إذا قال أنت طالق ثلاثا لانصف طلقة وأما قال أنت طالق الطلاق  
 الانصف الطلاق فهل يلزمه الثلاث كقوله أنت طالق الطلاق الانصف طلقة ٦٩ قدس (قوله ولا فرق بين من يعرف

الحساب وغيره) هذا ظاهر إذا  
 كان من لا يعرف الحساب يريد  
 التمسك على اثنين شوي عند  
 المتي وأعرفهم ذلك ويعلم من  
 فرائض الأحوال ذلك وأما إذا  
 كان من جهال البوادي الذين  
 يريدون التمسك فقط فلا يلزم  
 الثلاث (قوله كذلك) أي  
 لا يفتقر وهو تارك كقوله آية  
 (قوله لا فاعل السب) هو  
 الطلقة الأولى وقوله والسب  
 الطلقة الثانية وإذا كان فاعل  
 السب فاعل السب فالت  
 الأمر إلى أن الطلقة الثانية  
 فعليه فتعبر سبب الثانية (قوله  
 فصارت الثانية فعلها أيضا) أي  
 وقد علق الطلاق على فعله  
 فيلزمه الثالثة بالثانية تأمل  
 وقوله كنه طلقها اثنين أي  
 الثانية والثالثة أي كأنه ما فعله  
 حقيقة والحاصل أن الأولى  
 فعله حقيقة والثانية والثالثة  
 التزاما والحاصل أن الثانية  
 لزمته بالتعلق على الأولى  
 والثالثة على التعلق بالثانية  
 وقوله تقع على حد آخر أي  
 تقع الخ وهذا والمعقد أن

طالق وهي من جهة نساء البلد المذكورة فلا يتعلق الطلاق ثانيا (ص) وثلاث في الا  
 نصف طلقة (ش) يعني ان من قال لزوجه أنت طالق الطلاق الانصف طلقة فهو  
 بمنزلة قوله أنت طالق طلق اثنين ونصف طلقة فيلزمه في الحالتين الثلاث لما علمت أن حكم  
 الكسر التكميل (ص) أو اثنين في اثنين (ش) يعني أنه إذا قال لزوجه أنت  
 طالق اثنين في اثنين فإنه يلزمه الطلاق الثلاث وبسطه الزائد عليها وهو طلقة ولا فرق  
 بين العارف بالحساب وغيره (ص) أو كملحت (ش) يعني أن من قال لزوجه  
 أنت طالق كملحت أو كملأ غير يوم أو سنة فإنه يلزمه الطلاق الثلاث بمنزلة  
 المشهور أنه محقق غالب وقصد التكثير كطالق مائة وهذا غير تخصيص أو يتوقع  
 حمضا كصغره لأن كانت شابة لا يفتقر أو آية كذلك لا شيء عليه (ص) أو كمل  
 أو متى ما وإذا ما طلقك أو وقع عليك طلاق فانت طالق وطلقها واحدة (ش) قد  
 علمت أن كملامتي ما وإذا ما أدوات تكرار إذا قال لزوجه كملطقتك فانت طالق  
 أو كمل وقع عليك طلاق فانت طالق أو قال متى ما وقع عليك طلاق فانت طالق أو متى  
 ما طلقك فانت طالق أو قال إذا ما طلقك فانت طالق أو إذا ما وقع عليك طلاق فانت  
 طالق ثم أنه طلقها واحدة في كل واحدة من الصور فإنه يقع عليه الطلاق الثلاث  
 لأن فاعل السب هو فاعل السب فيلزم من وقوع الأولى وقوع الثانية ومن وقوع  
 الطلقة الثانية وقوع الطلقة الثالثة لأن الثانية لما وقعت معها فعليه وهي الأولى فصارت  
 الثانية فعلها بإضافته لطلقة الثانية تقع الثالثة بمقتضى أداة التكرار (ص) أو أن  
 طلقك فانت طالق قوله ثلاثا (ش) يعني أنه إذا قال لزوجه أن طلقك فانت طالق قبل  
 طلاق ثلاثا فإذا طلقها واحدة أو اثنين وقع مع التمسك ما علمت من تمام الثلاث المتعلقة  
 لأن ذكر القليلة لقوله أنت طالق أنت طالق أنت طلقها ثلاثا (ص) وطلق في  
 أربع قال هل يمكن طلقة من مرد العدد على الرابعة (ش) تقدم أن الكسر في الطلاق  
 حكم التكميل فإذا قال لزوجه الأربع يمكن طلقة واحدة أو طلاقا أو ثلاثا تطلقا  
 وقع على كل واحدة طلقة واحدة لأنه قد ناب كل واحد بربع طلقة أو نصف طلقة أو  
 ثلاثة أو بأربع طلقة فكمثل علم إذا قال هل يمكن خمس تطلقا أو ست تطلقا  
 أو سبع تطلقا أو ثمان تطلقا فإنه يقع على كل واحدة منهن طلقتان وإن قال هل  
 يمكن تسع تطلقا إلى آخره فإنه يقع على كل واحدة منهن ثلاث تطلقا فلا تحل له

التكرار أنما هو بكلام أو إذا ما ومتى ما فيلزمه فيهما طلقتان وأما الثالثة فلا يلزمه كما أن من قال أن طلقك فانت  
 طالق يلزمه طلقتان لأنه لا تكرار أو مثله إذا ما ومتى ما أو العلق عليه طلاقا وما تقدم من قوله أو متى ما فاعتل وكرر فاعل على  
 ضمير طلاق فلا يفي هذا ما قاله مع أن المتكلمين على أن أولاد الأهل ومتى من السور الكلي (قوله لأن ذكر القليلة  
 لغو) وأما لو لم يمكن لغو يلزمه تمام الثلاث المتعلقة وكذلك لو اعتبرت أس لم يلزمه شيء لأنه مضمي بضمه (قوله أو ثلاث  
 تطلقا) أي أو أربع

(قوله تصون) يقع التنوين في كل حال وهذا شبه واضح هذه السلام لقب تصون اسم ظاهر قيد النظر  
لحذفه وقال عجم يقع السين عند انقضاء الكثرة وأما اللغة فالضم (قوله وان شركن طلقن الخ) يقع اللام عجم وثلاثا  
حال او مفعول مطلق صفة او موصوف محذوف وثلاثا الثاني على تقدير مضاف اي ثلاثا بعد ثلاث والفرق بين يشكن وبين هذه  
انه في الاولى ازم نفسه ما في حبيبه القسمة والقسبة توجب ان هذه الثلاثة تقسم بين التسوية الاربع بحيث يذهب ثلاثة الى  
اربع فقال تاب كل واحد ثلاثة ارباع طلقة ولم يلزم نفسه قبل القسمة شيئا وفي الثانية ازم نفسه ما طلق به من الشركة  
وذلك يوجب لكل واحد من جزأين كل طلقة ابن ونس لو قال قائل ان الفرعين سواء لم أعبه اي في المرأة الثانية في المسئلة  
الاسمية (قوله هل على انه مقابل) ٦٢ اي هل على ان كلام مصنون خلاف اي ويكون ضحيفا ان كان معه قدرا لكان

يلزمه في الثانية الثلاث يقتضي  
النبركة مع الاولى (قوله  
مرتبعة) اي مرتبطة انه مقابل  
والفواصل انه اذا جعل كل كلام  
مصنون مقابلا لقول الحكم كما  
في الاول عبر بالبينية او بالشريك  
ولذا قال ابن يونس لو قال قائل  
ان الفرعين سواء لم أعبه وقد  
ارتفع بعضهم وفي شرح هب  
وشب اعلم انه تقيد وخلاصة  
ما في المقام ان كلام مصنون في  
هذا الفرع ضميم مقصود في  
الاسمية ضميم (قوله لا محال  
الخ) قد يقال هذا يشعر بالتوقف  
(قوله ولثانية) فلو قال وانت  
شريكنا بالافراد ولم يعلم عوده  
على الاولى والثانية فالاحتياط  
ان تطلق طلقين يجعل الضمير  
عائدا على الاولى وتقتصر في  
فرض المسئلة على الثلاثة لانه  
لو زاد عليها البينة او اقتصر على  
البينة فقال لاحدى نسائه

واحدة منهن حتى تنكح زوجا غيره (ص) مصنون وان شر لطلقن ثلاثا ثلاثا (ش)  
يعني انه اذا قال لا وجاته الاربع شركت شركن في طلقة فان كل واحدة تطلق عليه  
طالقة وان قال شركت شركن في طلقتين طلقت كل واحدة منهن طلقين وان قال  
شركت يشكن في ثلاث طلقات طلقت كل واحدة منهن ثلاث طلقات وقدمت  
بعضهم كلام مصنون خلافا للاول وبعض موافقا وكانه قال وطلقة في اربع قال لون  
يشكن ما لم يشر لثلاث طلقن ثلاثا ثلاثا على انه خلاف يكون القول عليه الاول  
ومسئلة القسمة الامة تتدل على انه مقابل لكلام الموائف في التوضيح يستشعر منه  
انه مرتب عليه لانه قال ونسب ابن الحاسب لمصنون لاحتمال انه لا يوافق عليه ابن  
القاسم (ص) وان قال انت شركة مطلقة ثلاثا وثلاثه وانت شركة مطلقا لثنتين  
والفرقان ثلاثا (ش) صورته الثلاث زوجات قال لاحداهن انت طالق ثلاثا او  
البينة وقال لثانية وانت شر يكتها وقال لثالثة وانت شر يكتها فانه يلزمه في الاولى  
الطلاق الثلاث وكذلك الثالثة وهو مرادها بطريقين وبانه ان التزم الثلاث في الاولى  
والثالثة اشر كها معها ومع الثانية فتباها من الاولى طالقة ونصف طلقة فكمات  
طلقتان وتباها من الثانية واحدة ومجموع ذلك ثلاث وأما الثانية فتبع عليه منها  
طلقتان لانه اشر كها مع الاولى فتباها مطلقا ونصف طلقة فكمات (ص) وأدب الجعزي  
(ش) يعني ان من وقع على زوجته مطلقا فانه يؤدب على ذلك وهو يقتضي تحريره  
وكذا يؤدب معلقة على القول بتمعه ولا فرق بين الجزئية بشرط او غيره لا يامره  
على الناس ان الطلاق يغيرا (ص) كطلق جر وان كبد (ش) القسمة في الزوم  
والادب يعني ان من طلق جرأ من زوجته فانه يؤدب على ذلك كقولها لا يملك طالق  
او عينك طالق او نصفك او نحو ذلك اذ لا فرق بين الجزئية بالنسبة لطلقات الواحدة  
واغما بالغ على البدل لايهزم ان الجزم للعين ليس كالانف (ص) ولزم بشهر لطلاتي و

الثلاثة اتم طالق ثلاثا البينة او اتم طالق البينة ثم الاخرى وانت شر يكتها  
لثالثة وانت شر يكتها مطلقا البينة ولم يشعه قوله ثلاثا لانه الغوم البينة قدمت او انوت البينة لا تتبعه والحكم كذلك  
في هذه ولو قال لثالثة وانت شر يكتها بالافراد انظر ع (قوله وهو يقتضي تحريره) هذا يشهد ان الحرمة ليست منصوبة  
بل مأخوذة من الحكم بالتأديب (قوله وكذا يؤدب معلقة على القول بتمعه) قال في الشامل وهل تعلية مكره ومن مجموع  
ويؤدب فانه خلاف فذهب ابن رشد الى الكراهة والنهي الى المنع مطلق وعبد الملك لا يخلفه سلطان ولا غيره ويؤدب  
فاعله انتهى (قوله وان كبد الخ) اي هذا اذا كان الجزم مشاعرا كتمصيل وان لم يكن شاعرا (قوله ثلاثا يهزمهم) وذلك انه يهزمهم  
انه لا يلزم الا اذا كان الجزم شاعرا في كل البدن لعمومه وأما الخالص فلا

(قوله المشهور الخ) وقال مصنفون لاشئ عليه فيما (قوله من محاسن المرأة) لانها مما يلتزمها والريق ما لم يزل والباقى ما زل  
والريق يلتزمه ولذا كان عليه الصلاة والسلام عصا من عاتقه وقوله والعقل اى لانه مما يلتزم المرء انفسه لانها العقل اى مصدر  
منه اما وجب الرجل القبول عليها والالتزام بخلاف العلم الجرد يدخل في المتصل ما لو قال امك طالق فانه لا يلزمه ان يكون  
منفصلا كما افاده بعض شيوخنا (قوله لان ذلك ليس من محاسنها) لانه لا يلتزمه ٩٣ ومثل ذلك شعر غير حاجبها واربها وما شاب  
من شعر راسها وساجها وما غاظ

كلامه على الاحسن (ش) المشهور ان الرجل اذا قال لزوجه مستغرق طالق او كلام  
طالق فانه يلزمه ما وراءه لان الشعر والكلام من محاسن المرأة ومنه الى ريق والعقل  
بخلاف العلم وكلام المؤلف اذا قصد الشعر المتصل بها او لا قصده وأما ان قصد  
المتصل فهو كالصاق (ص) لا يصح الصاق (ش) بمعنى ان من قال لزوجه  
سعالا او بصاقت او دمع طالق فانه لا يلزمه شئ لان ذلك ليس من محاسنها (ص) وضع  
استثناءه لان الاتصال ولم يستغرق (ش) بمعنى ان الاستثناء في الطلاق بالا وبغيره من  
الادوات يصح بشرطين الاول ان يتصل المستغنى بالمستغنى منه فلو انفصل عنه اختسارا  
لم يصح الشرط الثاني ان لا يستغرق المستغنى المستغنى منه كقوله أنت طالق ثلاثا لا  
اثنين فانه يلزمه واحدة فان كان قدره او أكثر لم يصح انجاء كقوله أنت طالق ثلاثا لا  
ثلاثا ولا اثنين وبعثا او الثلاثا وبعثا فانه يلزمه ثلاث فلا فرق بين كون الاستغراق  
بالذات وبالتكميل بدليل قول المؤلف وثلاث في الانفصاطقة ولو قال الخوف ولم  
يسألهم المستغرق بالاولى (ص) ففي ثلاث الاثلاثا الواحدة وثلاثا والواحدة الا  
اثنين الواحدة اثنتان (ش) تقدم ان الاستثناء المستغرق باطل اذا قصر عليه فاذا  
قال لزوجه أنت طالق ثلاثا الاثلاثا الواحدة فانه يلزمه طلقان لان استثناء الثلاث  
من نفسها فهو فكأنه قال لها أنت طالق ثلاثا الواحدة واذا قال لها أنت طالق ثلاثا  
اثنين الواحدة فانه يلزمه طلقان لان الاستثناء من الاثبات شئ ومن التثنية اثبات فان  
قوله أنت طالق ثلاثا اثبات وقوله الاثنتان شئ من الثلاث فقد وقع عليه طلاق وقوله  
الواحدة اثبات من الاثنتين المقيمين فهي مثبتة فيقع عليه طلاق أخرى وقبلها طلاق  
فيلزمه اثنتان لقوله في ثلاث الخ فمرع على قوله ان اتصل ولم يستغرق (ص) وواحدة  
واثنتين الاثنتين ان كان من الجميع فواحدة والا فثلاث (ش) يعني انه اذا قال لزوجه  
أنت طالق طلاقا طلقين الاطلقين فان كان قوله الاطلقين من جميع المعطوف  
والمعطوف عليه فهو استثناء صحيح وتلزم طلاق واحدة وان كان اخرج من المعطوف  
عليه فقط أو من المعطوف فقط فانه يلزمه الطلاق الثلاث اعلان الاستثناء محقق  
حيث استغرق والعطف بهم كالعطف بالواو كما قاله ابن عرفة ويحتمل أن يكون العطف  
بغيره كما من المعروف مما ياتي هذا كافا موسى كذلك (ص) وفي الغام ما زاد على  
الثلاث واعتباره قولان (ش) يعني ان ما زاد على الثلاث هل ياتي فلا يستغنى منه لانه

كلامه على الاحسن (ش) المشهور ان الرجل اذا قال لزوجه مستغرق طالق او كلام  
طالق فانه يلزمه ما وراءه لان الشعر والكلام من محاسن المرأة ومنه الى ريق والعقل  
بخلاف العلم وكلام المؤلف اذا قصد الشعر المتصل بها او لا قصده وأما ان قصد  
المتصل فهو كالصاق (ص) لا يصح الصاق (ش) بمعنى ان من قال لزوجه  
سعالا او بصاقت او دمع طالق فانه لا يلزمه شئ لان ذلك ليس من محاسنها (ص) وضع  
استثناءه لان الاتصال ولم يستغرق (ش) بمعنى ان الاستثناء في الطلاق بالا وبغيره من  
الادوات يصح بشرطين الاول ان يتصل المستغنى بالمستغنى منه فلو انفصل عنه اختسارا  
لم يصح الشرط الثاني ان لا يستغرق المستغنى المستغنى منه كقوله أنت طالق ثلاثا لا  
اثنين فانه يلزمه واحدة فان كان قدره او أكثر لم يصح انجاء كقوله أنت طالق ثلاثا لا  
ثلاثا ولا اثنين وبعثا او الثلاثا وبعثا فانه يلزمه ثلاث فلا فرق بين كون الاستغراق  
بالذات وبالتكميل بدليل قول المؤلف وثلاث في الانفصاطقة ولو قال الخوف ولم  
يسألهم المستغرق بالاولى (ص) ففي ثلاث الاثلاثا الواحدة وثلاثا والواحدة الا  
اثنين الواحدة اثنتان (ش) تقدم ان الاستثناء المستغرق باطل اذا قصر عليه فاذا  
قال لزوجه أنت طالق ثلاثا الاثلاثا الواحدة فانه يلزمه طلقان لان استثناء الثلاث  
من نفسها فهو فكأنه قال لها أنت طالق ثلاثا الواحدة واذا قال لها أنت طالق ثلاثا  
اثنين الواحدة فانه يلزمه طلقان لان الاستثناء من الاثبات شئ ومن التثنية اثبات فان  
قوله أنت طالق ثلاثا اثبات وقوله الاثنتان شئ من الثلاث فقد وقع عليه طلاق وقوله  
الواحدة اثبات من الاثنتين المقيمين فهي مثبتة فيقع عليه طلاق أخرى وقبلها طلاق  
فيلزمه اثنتان لقوله في ثلاث الخ فمرع على قوله ان اتصل ولم يستغرق (ص) وواحدة  
واثنتين الاثنتين ان كان من الجميع فواحدة والا فثلاث (ش) يعني انه اذا قال لزوجه  
أنت طالق طلاقا طلقين الاطلقين فان كان قوله الاطلقين من جميع المعطوف  
والمعطوف عليه فهو استثناء صحيح وتلزم طلاق واحدة وان كان اخرج من المعطوف  
عليه فقط أو من المعطوف فقط فانه يلزمه الطلاق الثلاث اعلان الاستثناء محقق  
حيث استغرق والعطف بهم كالعطف بالواو كما قاله ابن عرفة ويحتمل أن يكون العطف  
بغيره كما من المعروف مما ياتي هذا كافا موسى كذلك (ص) وفي الغام ما زاد على  
الثلاث واعتباره قولان (ش) يعني ان ما زاد على الثلاث هل ياتي فلا يستغنى منه لانه

لفهم المستغرق بالاولى قد يقال ان المستغرق شامل المصادي (قوله وثلاثا) اى الاثنتين الواحدة فقيه الحذف من الاول  
لذالة الثاني وحذف اثنتين من الاول لذالة الثالث (قوله ان كان من الجميع) اى نوى ذلك وانما كعب عنهم بما فقط واحد وبقل  
منه ولومهم رافعة لان الاصل انه من الكل تدبر (قوله وان كان اخرج من المعطوف عليه فقط الخ) اى اولاية له فلو ابن  
صرته ما بعد قولين لزوم الثلاث واحدة (قوله واعتباره) هو الرابع فلو قال أنت طالق مائة طلاقا لانه تسعين فالتولان  
والقولان لا يعتبرا وليس فيهما احتياط بل يوجب لانه يلزمه واحدة فقط بخلاف القول الاول القائل بالانفصال لجميع الثلاث الا ان

يقال محل كون الرابع التالي وهو الاعتبار اذا كان فيه احتمال للقروج والا فالاول قد تدبر كذا في شرح عب والمكن  
المصنف ذكر في التوضيح ان القولين لم يمتنعوا وأنه وجب الى القول باعتبار الزائد قال الشيخ وهو الاول لموافقة العرف فان  
ترادى على العرف بالاحتمال فالواجب بقاء النقل على ظاهره والظاهر ان يقال في العبد في الغام ما زاد على اثنين واعتباره  
قولان وهل ياتي ما زاد على الثلاث بالنسبة الى نفس الامر وبالنسبة للفظ في طلق واحدة ثم قال أنت طالق ثلاثا الا الاثنين  
فمسل ان المراد ما في نفس الامر يكون الاستثناء ما طلا وكأنه قال أنت طالق الاثنين الاثنين وعلى ان المراد اللفظ فيلزمه  
طلقتان وتبقى له فيها واحدة وانظر هل يقال في العبد في الغام ما زاد على اثنين واعتباره قولان وهو الظاهر أم لا كذا في بعض  
الشروح (قوله ان علق بمحض) ٦٤ احرطه بمحض يمنع الخ كافي قوله في الطلاق لو حشرت لمحت بين وجودك

معدوم ثم شرعا اذ هو معتبر في حكم الاستثناء منه وان كان معدوم ما شرعا لانه موجود لفظا  
فاذا اقال لها أنت طالق تحسا الاثنين فان اعتبر ما زاد على الثلاث فيلزمه الطلاق الثلاث  
لانه أخرجه من الجنس الاثنين وان لم يعتبر ما زاد على الثلاث فيلزمه طلقة واحدة فكذا  
قال أنت طالق ثلاثا الا الاثنين والفولان لم يمتنع ورجع للقول بالاعتبار واستظهره  
ابن رشد وابن عبد السلام وتبعه المؤلف ومنه يعلم ارجمته (ص) ونحو ان علق بمحض  
يمنع عقلا او شرعا (ش) هذا شروع منه في الكلام على تعليق الطلاق على امر  
مقدر وقوعه في الزمن الماضي او في الزمن المستقبل والكلام الآن في الاول وسيأتي  
الثاني واختلف في حكم الطلاق المعلق فقال في المقدمات مكرمه وقال القضي ممنوع ثم  
اعلم ان الفعل المعلق عليه الطلاق في الزمن الماضي لا يصحوا استعاضة ما من جهة العقل  
او العادة او الشرع كما قال المؤلف فالاول اذا قال لزوجته أنت طالق لو حشرت فلانا  
أس لاجن بين حياته وموته ولا تطلق أبدا والمثل الثاني اذا قلت بطلاق زوجتي لو  
حشرت فلانا أس لادخلته الارض والثالث اذا قلت بطلاق زوجتي لو حشرت فلانا  
أس لقتله او لقتلته ميتة ابن بشر الا ان يعلم انه يقدر على ذلك او يقصد بالمبالغة  
فينبغي أن لا حث ابن عرفة فيه نظر لقيام الشك في وقوعه في الماضي ولو علمت القدرة او  
قصود المبالغة لجواز ما انتهى وانما يخفى المتعنع عقلا وعادة وشرعا والجائز لقطع  
بالكذب في الاولين والشك في الصدق والكذب في الاخير بن (ص) او جاز كما وجبت  
فنبذك (ش) يعني وكذلك يخبر عليه الطلاق اذا علقه على ماض يمكن الوقوع وهو  
المراد بالماضي وان وجب شرعا كلفه بطلاق زوجته ثم خص لوجتي أس لقتلتي  
حقك وانما يخبر عليه الشك ولا يقدم على فوج مشكوك فيه علمه ان القابض يانه يشك  
لوجه ان يقضيه أو لا يقضيه فمسل الشك وبما قرنا سقط اعتراض الباطلي بقوله

وعدمك وقال الشيخ ما لم ي  
شرحه ونحو ان علق هو  
الحقيقة تعليق على عدم صدق  
اللازمة والحاصل ان الطلاق  
يجب الظاهر من بطل المسحوق  
بأوجهه وفي الواقع انما هو  
يقضيه فاذا جحد كان حرجا  
ظاهر بالمستحيل عقلا نهو في  
المعنى معلق على ضده وهو  
الوجوب العقلي وقس (قوله  
بمحض) اي بامر مقدر وقوعه  
في الزمن الماضي لاجل قوله  
يمنع لان الماضي لا يمنع وقوعه  
ويشير هذا في الشارح  
فالاول اذا قال لزوجته أنت  
طالق لو حشرت الخ المناسب  
أن يقول فالاول اذا قال عليه  
الطلاق لو حشرت فلانا أس  
لاجن بين حياته وموته فالطلاق  
في المعنى معلق على علم الجمع  
وكانه قال ان لم اجمع فهي طالق  
وقس عليه (قوله الا ان يعلم انه

بقدري ذلك يظهر هذا في الاخرى في الوسط بالنسبة لاولياء الله وقوله أو يقصد بالمبالغة في  
الكسوف حاشية القضي ما يفيد أنه متعلق بالآخرة ايضا وقوله ابن عرفة فيه نظر الخ وعلى ذلك من شئ في شرحه فقال  
ونحو ان علق وقصد المبالغة اي الكفاية عن كونه يفعل به ما فيه شبهة لا ان هذا البحث بمباذفة ما يأتي قريبا فلا  
يسلم (قوله يمكن الوقوع) اي عاده او عقلا (قوله كلفه بطلاق زوجته لشخص الخ) اعلم أن ما منى عليه المصنف خلاف  
المذهب فان المذهب ان من علق الطلاق بمحض جاز شرعا كقوله زوجتي طالق لوجتي أس لاعتيتك كذا لشي لا يجب اعطائه  
فانه لا يجز عليه اي لا يقع عليه وكذا اذا علقه بمحض واجب شرعا كقوله زوجتي طالق لوجتي أس لقتلتك حث  
وجب قصاؤا خلا لا يصح التاخي بأنه يخبر عليه فيما (قوله وبما قرنا) اي من ان المراد بالماضي العقلي سقط الخ (قول الحق ان  
اعتراض الباطلي) فيجوز أن يكون هذا الجواز في الماضي لعل فيه المستحيل عادة وشرعا فكيف لا يقضي انه على العادة من أن



الحائز لاحت فيه ان المنتفع شرعا أو إعادة لاحت فيه مع ان فيه الحائز (قوله وفيه نظير) لانه لا يخرج عن الحائز في الحائز  
 السبق اى وقد تحكم المصنف بالواقع فيه الا ان المصنف تسليمه وان لا نظير (قوله ما طلعت بك السماء الخ) لا يفتى ان طلوع  
 السماء مجتمع عادة وكذا ان وقته الارض فعدمها واجب عادة لا واجب عقلا والحاصل ان العدم واجب عادة لا يلاحظه عدم  
 واحدا وعدمهما (قوله لانه جعل حلية قريها الخ) وذلك لانه يمكن ان يموت آخر النهار فتطلق من أول النهار (اقول) وهذا  
 الكلام مما يقوى البحث المتقدم وانه كيف يعقل تسليط قول المصنف ويشبهه ٦٥ بأوجهه ما على المثال الثاني الذى هو  
 قوله أنت طالق يوم موفى هكذا

تظهر لى في بعض ذلك وجبت بعض  
 شوخنا أفاده فائلا فلا حسن  
 كما قال البدر ان يحبه له مثالا  
 لقد روى الكلام والمعنى ويشبه  
 بلوغه ما وبقتة لا بقتة التثنية  
 بل المعنى وبقتة البلوغ ولومن  
 أحدهما (قوله بشهر) لا مضموم  
 هو روح عدم الفرقية التعميم  
 في حوته وموتها فانه لا تفتى عليه  
 في ذلك كله لان الزوجة اتقت  
 بالموت فلم يجد الطلاق محلا وأما  
 أنت طالق اذا ماتت او ان ماتت  
 فلان فيغير عليه لانه مستقبل  
 محقق يشبه البلوغ اليه موفى  
 بشرح عب وشب ويوم موت  
 فلان اوبعد لاشئ فيه موافقه  
 قوله فيما مر ولعل طلاق  
 زوجته المملوك لا يسهل والظاهر  
 انه يقع حيث لم تكن زوجته  
 جارية فلا تعلق وكان فلان اياه  
 مثالا (قوله فهو من جنس ما  
 عطف عليه) اى أن قوله وان  
 لم أمس السماء من جنس ما عطف  
 عليه من حيث كونه مستقبل

كيف يعمل المؤلف للحائز وفاء الدين مع ان قضاءه واجب ولو علقه على ماض واجب  
 عادة كقوله زوجته طالق لولقبني أسدا أمس لقررت منه فظاهر كلام ابن عرفة لاشئ  
 عليه وفيه نظير لانه لا يخرج عن الحائز وأما الواجب عقلا فلا تفتى فيه كما قال على  
 الطلاق لولقبنيك ما جعت بين وجودك وعدمك او ما طلعت بك السماء ولا تفتى بك  
 الارض (ص) او مستقبل محقق ويشبهه بلوغه عادة كعدمه وان يوم موفى (ش)  
 عطف على ماض اى وكذلك فيغير عليه الطلاق وقت التعليق اذا علقه على أمر مستقبل  
 محقق وقوعه كقوله أنت طالق بعد سنة وما أشبه ذلك مما يعلقه عمره في ظاهر الحال او قال  
 له أنت طالق يوم موفى او قبل موفى يوم فانه فيغير عليه في وقت التعليق لانه حينئذ  
 شبهه بنكاح المنة لا جعل حلية قريها الى وقت معلوم يبلغه عمره في ظاهر الحال فلاجل  
 ذلك فيغير عليه ولا فرق بين أن يقول قبل موفى بشهر او قبل موتك وأما قال أنت طالق  
 بعد موفى او بعد موتك أو أنت طالق اذا مات او اذا متي فانه لا تفتى عليه في ذلك كله فانه  
 ابن القاسم في المدونة والمراد بما يشبهه ما كان مدة التعميم فأقل وبما لا يشبهه ما كان فوق  
 مدة التعميم واعلم انه لا يفتى عليه الا اذا بلغه عمر كل منهما عادة وأما الذي يبلغه عمر كل  
 واحد منهما او يبلغه عمر أحدهما فلا تفتى عليه وكلام ج يفيد أنه فيغير فيها اذا كان يبلغه  
 عمر أحدهما أو فيه نظير (ص) وان لم أمس السماء (ش) معطوف على قوله بعد سنة فهو  
 من أمثلة المستقبل المحقق اى محقق بحسب العادة لانه على الطلاق على عدم المس وهو  
 مستقبل محقق لا مجتمع وكذا ان لم أشرب البجر وان لم ألج في سم النسيان او ان لم أجعل  
 الجبل فأنت طالق لان عدم هذه الاشياء مستقبل محقق فهو من جنس ما عطف عليه  
 (ص) وان لم يكن هذا الخبر جبر (ش) اى وكذا فيغير عليه الطلاق اذا قال أنت طالق  
 ان لم يكن هذا الخبر جبراً وان لم يكن هذا الانسان انسانا وان لم يكن هذا الظاهر ظاهرا  
 سواء قدم لفظ الطلاق أو أخره والتعليل بأنه بعد ما جاز فيها (ص) او لهزة كطالق  
 أمس (ش) يعنى ان من قال لزوجته أنت طالق أمس فانه فيغير عليه الطلاق الآن وهذا  
 متردد كما في التوضيح بين الهزل وعدمه لان ما وقع الآن يستحيل أمس فممكن بهذا  
 الاعبار هزل ولا يحفل أن يريده الاخبار اى أخبر أنه طالق أمس فيلزم أيضا الطلاق

٩  
 محققا (قوله سواء قدم لفظ الطلاق أو أخره) الذى يقع فيه الطلاق  
 المحذور اذا قدمه فقال أنت طالق ان لم يكن هذا الخبر جبراً أو ما لو أخره من الشرط لم يقع عليه طلاق كأن لم يكن هذا  
 الخبر جبراً فأنت طالق وقوله جاز فيه ما عطف عليه ظاهر بل هو جازي تأخير الشرط فقط اى لم يقع عليه الطلاق ثم نأجب  
 أن نرفع ذلك الشرط وأما ان قال ان كان هذا الخبر جبراً فأنت طالق فيغير عليه مطلقا الآن يقرب بالكلام ما يدل على ان  
 المراد بالجاز هو عطف الارصاف الجبرية لم تكن صلبا لا يتأثر بالحديث فيستلزمه فان كان كذلك فيغير عليه والافلاو يجزى ايضا  
 في ان لم يكن هذا الخبر جبراً

(قوله او بما لا يصبر عنه) اى لا يصبر على عمله لان الانسان لا يصبر على عدم القيام (قوله لغبر وقت معين) اى اول وقت معين يصبر فيه ترك القيام ولودون ساعة لان ما لا يصبر عنه كالحق الوقوع فان عين عمله لا يصبر تركه فيها لم يصبر عليه الا ان قامت قبل فواتها فان كان المخالف على انه لا يقوم كسبحا حال العين فلا يصبر الا ان زال بعده ميعه كالآيسة اذا حاضت (قوله او قال ان لم يتحصن في الخ) لا يصح هذا اذا كانت ٦٦ من لم يتحصن او يتحصن وقيد بأجل قريب يمكن أن يتحصن فيه وان لا يتحصن

لان عم الزمن او قيد بأجل بعيد فلا حاش (قوله والا فلا يلزمه طلاق) بان كانت آيسة او بقوله الا ان حاضت فيقع الطلاق حيث قال النسب انه حيض ذكره الخطاب وهو يحتاج ما يأتي فيما اذعن الخلاف بما لا يشبه بلوغه معاها اليه وبلغاه من انه لا يقع عليه كاذر بعضهم جعنا ولم أره منقولا له صحيح واعلم ان كلام الخطاب هنا مشكل في الآية (قوله ان لم يكن الخ) اى فيصبر عليه حال الحيض للشك فيها ولو وجد المعلق عليه عقب الحيض بان ولدت ذكرها عقبها فان قلت المعلق على دخول الدار مستكولا في دخوله فلم يصبر عليه فسيب في نظر دخوله والجناب انه لما كان معلقا على فعل المخوف ظاهر ان كان أم لم من تعلقه على ما خلق الله من الغلام والاش (قوله او مسبا فيه ردل بها فلا حاش عليه) ساقى ما يقيد ان المعتد الحاش لان الماء قد يسيق قوله ان كان في هذه الورة قلبان الخ فيصبر عليه فيهما ولو كان فيها قلب في الاولى وقيد ان في الثانية

وظاهر المصنف الحكم بتغيره في ذين ولو غلب على ظنه ما حلف عليه ذكره كما اقرب انه ومعرفة اهل ان فيها قلبه او قلين وكسر هاء في عينه فرأى فيها ما غلب على ظنه حال حلفه وهو محلف بالقول المصنف لا في احوال العامة فينتظر وقد يفرق بان العامة هنالك شرعية وهذه غير شرعية (قوله ان كان فلان من اهل الجنة فانت طالق) الا ان يكون مقطوعا به بان كان له وبس على هذه السبقة ما رواه في المعنى وقوله او ان لم يكن من ذكر من اهل الجنة فانت طالق هذه وما رواه في المعنى التي يأتي فيها تقييد التوضيح

وعلى تعليل ابن الحاجب المسئلة السابقة وهي قوله او ان لم يكن هذا الحجر حجر بالهزل فالصواب حينئذ اسقاط أو من قوله اوله زله فيكون الموزل له لها وعلى التصويب فيكون قوله كمالا في أحسن مشها بما قبله في التخيير والهزل لانه قاصد الانشاء فهو هازل وعلى عدمه يكون المؤلف سكت عن تعليل الاولى (ص) او بما لا يصبر عنه كان وقت (ش) معطوف على بعض اى ويضربان على بما لا يصبر عنه كان يقول أنت طالق ان وقت او قدمت لغبر وقت معين او ليست لغبر متى معين ويصح ضبط ناه الفاعل بكل من الحركات الثلاث فيشمل فعله وفعله ما فعل الغير لان ما لا يصبر عنه كالحق الوقوع (ص) أو غاب كان حاض (ش) يعني انه اذا زال وجسه التي يتحصن ان حاضت او اذا حاضت فانت طالق او قال لها ان لم يتحصن فانت طالق فاشهر وانها اطلاق عليه بهر قوله لها ذلك لانه عاق الطلاق على أمر الغالب وقوعه تنزيلا للامتنعة المحقق وكلام المؤلف حيث كانت من يتحصن او يتوقع حيضها والا فلا يلزمه طلاق (ص) او محتمل واجب كان صلبت (ش) يعني ان من قال لزوجه أنت طالق ان صلبت أنا او ان صلبت أنت او ان صلب زدي فان الطلاق يصبر عليه من الاثر لان الصلاة لا بد منها وهو ممنوع من تركها فصار كالحق الذي لا بد منه فلذا انحصر عليه وظاهره ولو كانت تارك الصلاة او غير مسألة تنزيلا لوجوبها امتنعة وقوعها (ص) أو بما لا يصبر حالا كان كان في بطنك غلام او ان لم يكن (ش) يعني ان من قال لزوجه ان كان في بطنك غلام فانت طالق فانه يصبر عليه الطلاق لانه علقه على أمر لا يمكن اطلاعه عليه في الحال ويمكن اطلاعه عليه في الماك وهذا اذا كانت في طهر مسبا فيه ولم يعزل وأما ان قال لها ذلك وهي في طهر لم يمسبا فيه او مسبا فيه وعزل عنها فانه لا حاش عليه ان كانت يمينه على بر أو أمان كانت على حاش مشل ان لم يكن في بطنك غلام فانت طالق فينبغي الحنف فتأمل مع عموم ظاهر كلام المؤلف (ص) او في هذه الورة قلبان (ش) اى وكذلك يصبر عليه الطلاق اذا قال لها ان كان في هذه الورة قلبان أو ان لم يكن في هذه الورة قلبان فانت طالق فانه يصبر عليه ولو وجد المعلق عليه (ص) او فلان من اهل الجنة (ش) يعني انه يصبر عليه الطلاق اذا قال ان كان فلان أو أنا وأنت من اهل الجنة فانت طالق او قال ان لم يكن من ذكر من اهل الجنة فانت طالق او قال ان كان او ان لم يكن من ذكر من اهل الجنة فانت طالق في التوضيح وهذا في غير من ثبت فيهم انهم من اهل الجنة كالمشرك وكل من أخبر عنه عليه السلام انه من

لا ان عم الزمن او قيد بأجل بعيد فلا حاش (قوله والا فلا يلزمه طلاق) بان كانت آيسة او بقوله الا ان حاضت فيقع الطلاق حيث قال النسب انه حيض ذكره الخطاب وهو يحتاج ما يأتي فيما اذعن الخلاف بما لا يشبه بلوغه معاها اليه وبلغاه من انه لا يقع عليه كاذر بعضهم جعنا ولم أره منقولا له صحيح واعلم ان كلام الخطاب هنا مشكل في الآية (قوله ان لم يكن الخ) اى فيصبر عليه حال الحيض للشك فيها ولو وجد المعلق عليه عقب الحيض بان ولدت ذكرها عقبها فان قلت المعلق على دخول الدار مستكولا في دخوله فلم يصبر عليه فسيب في نظر دخوله والجناب انه لما كان معلقا على فعل المخوف ظاهر ان كان أم لم من تعلقه على ما خلق الله من الغلام والاش (قوله او مسبا فيه ردل بها فلا حاش عليه) ساقى ما يقيد ان المعتد الحاش لان الماء قد يسيق قوله ان كان في هذه الورة قلبان الخ فيصبر عليه فيهما ولو كان فيها قلب في الاولى وقيد ان في الثانية

وظاهر المصنف الحكم بتغيره في ذين ولو غلب على ظنه ما حلف عليه ذكره كما اقرب انه ومعرفة اهل ان فيها قلبه او قلين وكسر هاء في عينه فرأى فيها ما غلب على ظنه حال حلفه وهو محلف بالقول المصنف لا في احوال العامة فينتظر وقد يفرق بان العامة هنالك شرعية وهذه غير شرعية (قوله ان كان فلان من اهل الجنة فانت طالق) الا ان يكون مقطوعا به بان كان له وبس على هذه السبقة ما رواه في المعنى وقوله او ان لم يكن من ذكر من اهل الجنة فانت طالق هذه وما رواه في المعنى التي يأتي فيها تقييد التوضيح

(قوله ابن سلام) بضمف اللام (قوله من شهدة الاجماع الخ) اى والاجماع معوم (قوله على من حلف انه) اى من عبد العزيز (قوله وتوقف فيه مالك) اى فى عبد العزيز وقال رجل صالح ولم يدعى ذلك (قوله ويحذف فى غيره) قال بعض الشيوخ الظاهر انه لخصوصية له بل كذلك كتب العجم كالبخارى ومسلم اى لو حلف ان ما فيها صحيح الاما استثناء العلماء وحكموا بضيقه والمرواد بالصحيح ما كان صحيحاى الظاهر وان لم يقطع بصحته ٦٧ فمن الامر وما فى الموطا فكله صحيح لان ما كان لم يجعل فيه الاما هو صحيح وهذه ولا عبرة بضعف غيره ولو ضعف (قوله ولا فرق عند ابن القاسم فى الحنث) اى بخلاف ابن وهب يقول بعدم الحنث موافقا للثقة وقوله تعالى ولن خاق مقام ربك جنتك (قوله واستظهر ابن رشد الخ) بعد والظاهر ابقاء قول ابن القاسم على الطلاق (قوله فيحذف فيها) اى فى صورتين المتعلقين بالاولى وهما اذا اراد ان لا يدخل النار ولا شقة (قوله والظاهر الخ) هذا كلام الشيخ سالم وقوله انتهى اى كلام الشيخ سالم وان لم يكن نسبه له أولا (قوله ان قوله) اى الخالف (قوله فى هذا نظر) اى فى عدم الحنث فيما اذا كان فى طهر ولم يس فيه او حس ولم ينزل نظر اذا ذهبنا للشهور من ان الحامل تحيض اى لو اذن تكون حاملا ولو حاض وطهرت ولم يس فيه او حس ولم ينزل (قوله لان الله يسبق) فيه ان هذه العلة يقول بها القسسى لان السبق نادر وهو معنى قول القسسى لان الحمل نادر ويحسب بان الله

أهل الجنة كعبد الله بن سلام ومثل ذلك من شهدة الاجماع بعد الله وصلاحه كعمر بن عبد العزيز قال ابن القاسم لاحث على من حلف انه من أهل الجنة وتوقف فيه مالك ويرجع ابن يونس قول ابن القاسم ولا حث على من حلف على صحة جميع ما فى الموطا ويحذف فى غيره ولا فرق عند ابن القاسم فى الحنث بين حلقه انه من أهل الجنة او لم يدخل الجنة واستظهر ابن رشد الحنث فى الاول ان اراد انه لا يدخل النار وعدمه ان اراد انه لا يدخل فيها وان لم تكن لينة حل على الوجه الاول فيحذف فيها والظاهر ان قوله ان لم يكن من أهل الجنة محمول على الاول فيحذف وان لم يدخل الجنة على الثاني فلا يحث انتهى (ص) وان كنت حاملا وان لم تكونى (ش) معطوف على قوله كان كان فى بطنك غلام أى من الفروع التى لا تعلم حالها وتعلم ما لا والمعنى انه يتميز الطلاق على من قال لزوجه ان كنت حاملا فانت طالق وان لم تكونى حاملا فانت طالق هذا ان مساق ذلك الطهر وانزل ولا فرق بين البراءة الحنث قال مالك فان كان فى طهر لم يس فيه او حس فيه ولم ينزل كان حلالا على البراءة من الجمل واليه أشار بقوله (ص) وجعل على البراءة من طهر لم يس فيه واختاره مع العزل (ش) أى وجعل المرأة على البراءة من الجمل فى طهر لم يس فيها فيه وسمي فيه ولم ينزل فاذا قال لها انت طالق ان كنت حاملا لم تطلق وان قال ان لم تكونى حاملا طلقت ابن عرفة فى هذا على المشهور ان الحامل تحيض نظر القسسى وكذلك رأى ان تحسم على البراءة ايضا ان كان ينزل ويعزل لان الجمل على ذلك نادر فلا تعلق فى ان كنت حاملا فانت طالق وتطلق فى ان لم تكونى حاملا فانت طالق لكن ما اختاره القسسى ضعيف لان المعتمد يسبق (ص) اولم يكن اطلاعا عليه كان شاه الله (ش) يعنى انه اذا قال لزوجه انت طالق ان شاء الله أو الا ان يشاء الله فانه يجوز عليه الطلاق اذا لفرق بين المسبقتين لان المشقة لاترفع فى غير الله (ص) او الملائكة او الجن (ش) أى وكذلك يجوز عليه الطلاق اذا علق على مشقة معينة كان شامت الملائكة أو الجن للجهل اننا بذلك فاعصمة مشكوك فيها (ص) او صرف المشقة على معلق عليه (ش) أى وكذلك يجوز عليه الطلاق اذا وجد المعلق عليه اذا صرف المشقة للمعلق عليه كقوله انت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله وانت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله أو ان دخل فلان الدار ان شاء الله فاذا وجد المعلق عليه وهو المخول من المخول على عدم دخوله ايجز عليه ولا يفيد مصرف المشقة على دخول الدار وهو الفعل المعلق عليه الطلاق (ص) بخلاف الا ان يدولى فى المعلق عليه فقط (ش) اى بخلاف ما اذا علق

يسبق كثيرا والعبد ذلك لانه المقتضى وهى المعبرة وان نذر الجمل وتأمل (قوله او صرف المشقة) اى بقا والملائكة والجن قال للعهد انه كرى وقوله على معلق بقوله صرف لضعفه معنى حل ونس على المتوهم اذا تعييرا فاما اذا صرفها المعلق وهو الطلاق أولى لعلم فانه فى غير الله كاندوم وكذا ان لم يكن لينة يصرف فيها شئ اذا وجد المعلق عليه فيها (قوله بخلاف الا ان يدولى الخ) اى الا ان يدولى ان لا يجد له سبيبا للاستقبال فكانه حل ما عتده ت أو الا ان يشاء أو الا ان يرى خيرا

منه او الا ان يفترقهما في خاطري ولا يجوز عليه بل ولا يلزمه شيء ولا عبرة بآرائه (قوله فان شام جعل دخوله الخ) ظاهر العبارة ان هذا حكم مستأنف وانه يقع عليه الطلاق اذا تولى جملته سببا ولا يظهر والظاهر انه لا يقع ولو اراد جعله سببا ويمكن ان يكون تصويرا لقوله لانه جعل الامر موقوفا على بعد كتي هذا رايت القنبي ذكريا بقيد (قوله فانه اذا صرف ال ارادة الله) وكذا ان لم يكن له نصرة فله واحد منهم ما في غير (قوله وان لم تكن مطرط بالشام) لا يخفى انه في هذا على الطلاق على عدم الوقوع فيامضي فالظاهر انه يتقرر ان كانت مطرط بالشام فلا يقع عليه طلاق وان لم تطر طلقت وقوله ولا ينتظر أي سواء مسبعة البروصفة الخفت وقوله ولو مطرط في صبغة الخشت ويكفي عليه التعليق والاولى جذف قوله وان مطرط فله لانه سببا في قوله وهل ينتظر في المباح (قوله وسواءهم) اي في جميع الامكنة او متى بلدا (قوله وكذا لو ضربا جلا) ظاهره وسواءهم جميع الامكنة او متى ٦٨ بلدا او يمتد الفقه ما في عب ونصه ومثل ما اذا دعاه الزمان اذا قيد بمن بعيد

الطلاق على امر نحو انت طالق ان دخلت الدار او ان لم ادخلها او تدخلها الان يدولى فيقيد على ولا يفيده اذا صرف ال ارادة الى الفعل المعلق عليه فقط وهو المدخول لانه جعل الامر موقوفا على ارادته في المستقبل فان شام جعل دخول الدار سببا لوقوع الطلاق وان شام يجعله سببا لوقوعه لان كل سبب موكول الى اعادة المكلف لا يكون سببا الا بتصحيحه ويزعمه على جعله سببا واخرق بالمعلق عليه من المعلق نفسه وهو الطلاق فانه اذا صرف ال ارادة اليه فلا يتعمده لانه لا اختيار فيه فيخير (ص) او كان لم تطر السماع اذا الا ان يتم الزمان (ش) يعني ان من قال لزوجته انت طالق ان لم تطر السماع غدا او الى رأس الشهر التالي او ان مطرط غدا او ان لم تكن مطرط بالشام فانه يجوز عليه الطلاق حينئذ ولا ينتظر الى ذلك الوقت لينظر يصح الطرأ ولو مطرط في ذلك الوقت لم ترد اليه لانه على حديثه وفيه المدونة بان من الغيب اي فهو دائر بين الشك والهمز وكلاهما موجب للعنف وهذا ما لم يتم الزمان فان دعاه كانت طالق ان لم تطر من غير تقديم فانه لا شيء عليه القنبي وسواءهم او متى بلدا لانه لا بد ان تطر في زمن ما وكذا لو ضرب ا جلا كعس سنين اي فلا شيء عليه من غير انتظار (ص) او يحلف اعادة فينتظر (ش) اي وكذا لا يجوز عليه الطلاق في هذه الحالة وهي ما اذا حلف اعادة اعتادها كاذبا رأى حياية والعادة في حثله ان تطر السماع فقال لزوجته ان لم تطر السماع انت طالق فينتظر السجاية هل تطر أم لا لانه حلف على غالب ظنه وتبع المؤلف ما قاله في توضيحه عن عياض في التنبهات والتي لا ين رشد في المقدعات بقضي انه يجوز عليه ولا ينتظر فان غفل عنه حتى جاء ما حلف عليه فقبل عليه وقيل لا وقيل ان حلف الغالب ظنه لاهي

انه متى تط بكلام المقدحات الحاكم بالتخيير وكانه قال فيخير عليه حال اذا اطلع عليه فان غفل عنه فاقوال توجيه ثلاثة ومقاديرهم انها اقوال في أصل المسئلة ثم بين بعد ذلك ان ظاهر جهرا لم يسلم وانه من كلام ابن رشد وحينئذ فانما اصل ان ابن رشد يقول فيخير عليه عند الاطلاع فان غفل ولم يطلع فاقوال ثلاثة فالاول وان الشارح يذكريا كراهي آتري لبيد انه من كلام ابن رشد ولذا اقال القنبي بعد نقله كلام ابن رشد المذكريا من بعض ما ذكره ابن رشد في غفل عنه جعله المستند او موقوفا على عياض والله اعلم واعلم ان قوله كان لم تطر حقه ان يقدمه عند قوله او بجلا لانه من آخر ادما لانه حال او يعلم ما لا وواله المستند او كان لم تطر السماع وقيد بمن قريب كنهه الا ان يحلف لعادة ثم عية فينتظر فان اطلق في الزمان فلا حث وان خصه يلد ان قد شمس سنين او كانت مطرط وقيد بالبعد وان خصه يمكن فان قد يدنا قريبا وحلف اعادة انتظرت والا فقبل كذلك وعليه الاكثر او يجوز تأويلان لو في بالمراد وقوله كانت قد جتمس سنين تشيئة تام كذا قال عجب وظهر من كلام عجب اعتماد كلام عياض في كلام التنبهات والعادة الشريعة ما اشار اليه بقوله في الحديث ان اشأت بحيرة ثم شامت

فقلت عن غيبة قال الخطاب قوله بحرية كذا رأيت مشهورا بالفتح والظاهر انه على الحال من الضمير في نشأت العائد للجماعة  
المهومة من السابق وغيبة بغير جمعة مضبوطة ودال المهملة مفتوحة ثم يا مشنأ تحببها ساكنة ثم قاف مفتوحة اى كثيرة  
الماء هو قصير تعظيم والغدق بفتح الدال المجرى الكارو غدق اسم بقر المذبة فيه وروى رفع بحرية وبشكبه غيبة أفاده  
بعض شيوخنا عن بعض شيوخه وقوله نشأت اى اذا طلعت السحابة من جهة المغرب ومالت الى جهة الشمال فقلت  
السحابة غرة المطر (قوله نومه) اى نومه اى أدركه لعادة يعلم ٦٩ وقوع المطر (قوله بكهانة) هى الاخبار

بالمستقبلات معقدا على اخبار  
الحق الذين يسترقون السمع  
وأرادهم اما يشعل قول المنجم  
(قوله أو قد يرمن بعد) ولا فرق  
في ذلك بين ان يكون له سادة أولا  
أن لو قدر ان هناك عادة (ثم  
أقول) ذكر وان العبد جس  
متم والقريب مادوم الشهر  
ولم يعرفوا ما بينهما والظاهر  
ان السنة من حيز العبد في صيفي  
البر والحلت فيض عن عابه ان قيد  
في صيغة البر ولا يضر عليه ان  
قيد بها في صيغة الحلت لانه بشر  
بل يستحيل بيلدا وهو عادة  
ان تقضى سنة ولا يحصل فيها مطر  
بل يفتنى ان يكون الشهر الى  
لا يتخلف المطر فيها عادة كالقسيد  
بمن بعد ففتن فيهما مسيقة  
السرو والحلت (قوله أو محرم)  
أى يضر عليه بتقريب الحاك  
لا يجرد الحلف الثلاثى شاقص قوله  
الان يتحقق الخ (قوله كان  
أذن) ومثله كان لم يزل يفعل  
فرق بين الحلف على فعله وفعل  
غيره (قوله وانما أعاده الخ) قال

نومه مما يجوز زلفى الشرع لم يطلق عليه وان حلف على ما ظهر له بكهانة او على الشك  
طابق عليه (ص) وهل ينتظر البر وعليه الاكثر أو يضر كالخث أو يلان (ش) يعنى  
انه وقع خلاف فيما اذا كانت عينه على رمو جل بأجل قريب لاجل اعادة كقوله ان مطرت  
السحابة اذ انت طاق هل ينتظر وعليه اكثر الشيوخ من المدونة أو يضر كالخث وعليه  
الاعل أو يلان أو ما لو حلف لعادة فو قرب الزمن كشره مثلا كانت طابق ان مطرت بعد  
شهر لعادة فومها لا تنظر قطعا وان اطلق أو قيد بزمان بعهد خمس سنين فيزنا فاقا  
والدليل على ان محل الخلاف حيث قصد بزمان قريب ولم يتخلف لعادة قوله كالخث فانه  
جعل محل التخيير في صيغة الحث حيث قصد بزمان قريب ولم يتخلف لعادة (ص) أو محرم  
كان لم يزل لان لا يتحقق قبل التخيير (ش) يعنى ان الشخص اذا حلف على فعل محرم  
فانه يضر عليه الطلاق لان يضر أو يفعله فلا يضر عليه قال فيها ومن حلف بطلاق  
أو عتق أو مثنى أو بالله لضر بن فلا نأول بقتله الخ فليكفر وليس أول بطلاق عليه الحاكم  
أو يعتق عليه ان رفع ذلك الله بالمصلحة فان استمر افعول ذلك قبل النظر فيه زالت أعمانه  
فيه وقوله أو محرم أى أو على الطلاق على عدم فعل محرم (ص) أو بما لا يعلم حالوما لا  
(ش) أى وكذا يضر عابه الطلاق اذا علقه على أمر لا نعله حالوما لا كما اذا قال لها  
أنت طالق ان شاء الله أو ان كان فلا من أهل الحنيفة والنادر كاحرف في قوله أو لم يمكن  
اطلاعه عليه وانما اعاده ليرتب عليه قوله (ودين ان أمكن حالوا دعاه) كخلفه انه رأى  
الهلال والسمامة مطبقة بالقيم ليله ثلاثين ليله تسع وعشرين كاسبق اليه قلم بعض  
اذ لا يكون الهلال ليله ثمانية وعشرين يوما (ص) فلو حلف اثنان على النقيض كان كان  
هذا غرابا أو لم يكن فان لم يدع يثينا طلقت (ش) هذا تفرع على قوله ودين ان أمكن  
حالا ودعاه وصورة المسئلة كما قال الخالف رأى رجلا طار حلف أحدهما انه غراب  
وحلف الآخر على النقيض وهو ان الطائر المذكو ليس بغراب وتعدوا التحقيق فان  
ادعيا يثينا أى حلف كل منهما على يقين منه فان ما يدعى أى يوكلان الى دينهما وقبل  
قوله هما ولا حث على واحد منهما وان لم يدعيا يقينا أى اعتقادا جازما لمن ظن أو شك  
كل منهما ولو فى نالى حال فانه يضر عليهما الطلاق وان ادعى أحدهما يقينا على ما حلف

الساكني بينهما فرق وهو ان ما لا يمكن اطلاعه عليه ليس له ساقية يمكن تعاقب علبه كان شاء الله أو الملائكة أو الجن وما لا يعلم  
حالا ولا لا له خارج يمكن ان يعلم من غير خبر كزبد من أهل الحنيفة وماصل جواب الباطنى ان مشقة الله لا تعلى الدنيا  
ولا فى الاخرة وكونه من أهل الحنيفة يعطى الاخرة وهو جواب بعيد (قوله على النقيض) أى جنس النقيض اذ حلف  
اثنين على النقيضين أو التقدير كل على النقيض (قوله ولا حث على واحد منهما) الا ان يتبين خلاف ما يجرى به أحدهما  
أو هما فيحث ايضا من بان خلاف ما يجرى به منهما (قوله بان شك أو ظن) وأولى اذ اؤتمرتين شئ يصدقا أحدهما أو لم يتبين  
لكونه حال العين غير جازم على ما حلف (قوله ولو فى نالى حال) بان كان جازما حين العين ثم شك بعد ذلك

(قوله والتبس الحال) يشبه منه انه لو ظهره شيء عمل عليه وهو كذلك كما اذا دعيه من (قوله فمتنع الخ) أى فى صفة بر لا فى صفة حنث فيخرج كان لما نزل أو أن لم أسر السماء وأن لم أجمع بين الضدين (قوله لاشئ عليه على المشهور) ومقابلها ما يستحسن من الحديث ثم انه هو رضى هذه بل يوم طلاق الهزل ٧٠ كانت طائى ان لم يكن هذا الجرح جرحا واجيب بان المسئلة ذات قولين ففى

علىه دون الآخر فلا حث على من ادعى المقتين وبحث الآخر وقوله فان لم يدع يقبض أطلقت أى طلقت امرأته من لم يدع اليقين سواء كان كلامه نسياناً وأحدهما قوى بعض النسخ فان لم يدع أى معاً وعلى البدل ومعلوم انه لا تطلق الا بوجه من لم يدع اليقين وقد نسيح في اطلاق اليقين على الاعتقاد لا لزوم تبعاً لفظ المدونة لان المقتين العلم بالشيء وعدم الشك ولا يقبل التشكيك الا الاعتقاد ولو كان رجل امرأته فرائى طائراً فقال ان كان هذا طيراً فزنى طائراً وان لم يكن غراباً فزنى طائراً والتبس عليه الامر طلقاً لانه لا يمكنه دعوى التصديق فى الحالين به ولما نفي عن الكلام على ما ينجز فيه شرع فيما لا ينجز فيه أعم لاشئ منه حالاً ولا ملاً إلا رسالاً لا فى الاول قوله (ص) ولا حثان علقه بمسقبل مجتمع كان لتسبب السماء أو أن شاء هذا الجرح (ش) يعنى ان من قال بوجهه أنت طائى ان تسبب السماء وأنت طائى ان شاء هذا الجرح أو أن شاء هذا الجرح فانت طائى فانه لاشئ عليه على المشهور لانه علق الطلاق على شرط مجتمع وجوده والشرط يلزم من عدمه عدم المشرط وقوله مجتمع عقلاً كان بحيث بين الضدين فانت طائى أو إعادة كان لتسبب السماء أو أن حلت الجبل أو أرضاً كان شرطت الجرح (ص) ولم تسبب مشيئة المعلق بمشيئته (ش) ضرورتها حالاً بوجهه أنت طائى ان شاء فلان تحت فلان ولم يعلم هل شاء الطلاق أو لانه لاشئ عليه فان قلت تقدم مسئلة التعليق على مشيئة الله تعالى والملائكة والجن فانه يجوز أن لم يعلم المشيئة في ذلك كله فهذا يرد على ظاهر كلام المؤلف هنا ويجاب بان مراده هنا بقوله ولم يعلم مشيئة المعلق بمشيئته من جنس من تعلم مشيئته وهو الالهى كان حياً أو ميتة احسن التعليق ولم يعلم بوجهه أو علم بوجهه على ظاهر المدونة (فرع) لو علقه على مشيئة صغيرة فلا شئ عليه أى الاثن وتنتظر وهذا فى الصغير الذى لا يملك انظر الشارح عند قوله أى المؤلف فى باب التقويض واعتبر التصريح قبل بلوغها (ص) أو لا يشبه البلوغ اليه (ش) تقدم انه اذا علق طلاقاً على أجل يملغه عمرهما فى ظاهر الحال انه يجوز عليه وأشاهدنا الى انه اذا علق طلاقاً على أجل لا يملغه عمرهما وهو أحداهما فى ظاهر الحال فانه لاشئ عليه وظاهر كلامهم ولو انخرمت العادة وعاشا اليه بخلاف ما اذا علقه على حيض يائسة واحتجوا بهدنت البينة انه دم حيض فانها تطلق عليه (ص) أو طلقتك أو أمضى (ش) المعطوف أيضاً محذوف أى أو قال طلقتك أو أمضى أو يجنون وهذا اذا علم من القائل الاول انه تزوج فى حالة الصبا ومن الثاني انه تقدم له جذون ويحل كونه لاشئ عليه اذا أتى باللفظ نسقاً (ص) أو اذا مت أو ميت أو أن لا يزيد نفسه (ش) تقدم

فى كل موضع على قول وأجيب بجواب آخر انهما كان الجرح مجتمعاً على كونه غير جرح لكلا يلزم قلب الحقائق كان هازلاً فيخرج عليه بخلاف مشيئة الجرح فانما مجتمع على عدمه لا عقلاً ولهذا لم يثبت (قوله من جنس من تعلم مشيئته) وقد وقع الطلاق من بعض الاموات وكان علم من علق الطلاق بمشيئته مع العلم بوجهه ادخل فى الوجود من علم مشيئة الله ومعلمها (قوله على ظاهر المدونة) يراجع لقوله أو علم بوجهه ومقابلها ما نسبى من انه يلزمه الطلاق وما اذا لم يعلم بوجهه فلا شئ عليه باتفاق هذا ما يصادف من بعض الشراح (قوله أو لا يشبه البلوغ اليه) المعتبر لعزم الشرع الا يتقضى فى القصد (قوله بخلاف ما اذا علقه الخ) انظر الفرق بينهما والظاهر وقوعه عند بلوغ فاعلق عليه القول ابن رشد الحشد الذى فيه التجميع من سبعين الى مائة وعشرين كفى المواقف والشيخ سالم وغيرهما وانظر لوعاقه وهو ان سبعين والزوج كذلك على زمن آت هل لا يجوز عليه لانه يمتز ما اذا علقه على

مدة لا يشبه ان يملغه أو احد منهما أو يفصل بين قصر المدونة طولها واعلم ان كون الآية اذا حاضرت يقع الطلاق انه هذا نقله الخطاب عن الواضحة عن ابن الملبثون (أقول) لعل الظاهر انه ضعيف وليس هو (قوله المعطوف أيضاً) الاولى حذف أيضاً (قوله ومن الثاني انه تقدمه ابن جنون) أى وكانت زوجته فى حال الجنون (قوله الا ان يزيد نفسه) أى بان أو اذا تغلبا للشرطية على التارقية والظاهر ان مثلها متى تغلبا للشرطية أيضاً أى يرد انه لا يجوز وكأه قال عليه الطلاق لا يجوز أى

مطلقاً ومن ذلك المرض (قوله أو إذا جلت) ولا يبحث ٧١ الأصح أن ينسب إليه شرعاً وإن لم يرد الجمل

منه فإنه يبحث بخصوص الجمل  
 وإن لم ينسب إليه شرعاً (قوله  
 لم يمسأه) أي أو مسأه ولم  
 ينزل أو أنزل وعزل أو كانت من  
 لا تحمل (قوله إلا أن يطأ امرئ)  
 راجع للمسأين (قوله ولم ينزل)  
 أي وكانت من تحمل احترازاً  
 من الصفة والثالثة (قوله إلى  
 أن تحمل) أي أو تحض (قوله  
 غير غائب) شامل لما سوى  
 وجوده وعدمه ولما إذا كان  
 الغالب عدمه يدل له الأمثلة  
 (قوله كيوم قدوم زيد) وقصد  
 التعليق على نفس قدومه وإن  
 الزمن تسع في حيث كان قدوم  
 ولولا فإن قصد التعليق على  
 الزمن كما هو ظاهر قوله كيوم  
 وإن التسع تسع له أو لقصد له  
 تحيز والحاصل الذي يجب  
 المصير إليه أنه إذا علم الطلاق  
 يوم القدوم ولم يكن له فيه فانه  
 ينجز عليه كما إذا قصد مدلوله  
 وأما أن قصد به نفس القدوم فلا  
 يبحث إلا به ولوليه الأول يتبين  
 الوقوع أوله أن قدم أثناء النهار  
 (قوله أن قدم في نصفه) أي مثلاً  
 (قوله وعليه الخ) وعثرته أيضاً  
 التوارث ورجوعها عليه بما  
 خالفته به أول ذلك الوقت (قوله  
 فيسب هذا اليوم الخ) المناسب  
 الظهور والظاهر أنه أراد اليوم  
 الطهر (قوله وأثر هذه  
 الأحكام هل هي مسألة) كلام  
 الشيخ أحمد يقتضي التسليم

أنه ينجز عليه الطلاق إذا قال لها أنت طالق يوم موثق لانه شبهه بكساح المتعة وأشار هنا  
 إلى أنه لا يلزمه شيء إذا قال لها أنت طالق إذا كنت أو أنت مت أو متى مت أو أنت طالق إذا  
 مت أنت أو أنت مت أنت أو متى مت أنت فانه لا يقع عليه الطلاق بشئ من ذلك إذا  
 يطلق على ميت ولا يطلق ميتة الأهم إلا أن ينفي الموت عند ادعائه فانه يقع عليه الطلاق  
 لانه يشبهه من قال أنت طالق لأموث (ص) أو أن ولدت جارية أو إذا جلت الآن  
 يطأ امرؤ أن يسبل عينه (ش) صورتهما أنه قال لزوجه المحقق برائتها من الحمل بأن  
 قال لها أنت طاهر لم يمسأه أنه أن ولدت جارية أو غلاماً أو إذا جلت فانت طالق فانه لا شيء  
 عليه إلا أن يطأ امرؤ أو ينزل سواء كان الوطء بعد عينه أو قبله ولم يشترط فينجز عليه  
 لحصول الشك في العصة خلافاً لما لا يجوز في أن له وطأها في كل طهر مرة كقوله لانه  
 أن جلت فانت سرأى فله وطأها في كل طهر مرة وقد ذكرنا إلى أن يحمل وقرئ ابن يونس  
 يمنع الكساح لأجل وجواز التعليق (ص) كان جلت ووضعته (ش) أي ولا شيء على من  
 قال لزوجه أنت طالق إذا جلت ووضعته إلا أن يطأ امرؤ بعد عينه أو قبله ولم يشترط  
 وهي من تحمل فهو تشبيه تام وهذا في غير من تحقق جهاه وأما من تحقق جملها فينجز عليه  
 نظراً للغاية الثانية (ص) أو يحمل غير غائب وانتظر أن أقبلت كيوم قدوم زيد وبين  
 الوقوع أوله أن قدم في نصفه (ش) هذه المسألة أيضاً مما لا ينجز فيه الطلاق وهي ما إذا  
 علم الطلاق على أمر يحمل غير غائب الوقوع وكان مثلاً كقوله أنت طالق يوم قدوم زيد  
 فانه يقتصر قدومه فإذا قدم زيد بها رافقه بيقين وقوع ذلك الطلاق من أول ذلك اليوم  
 وعليه لو كانت عند طلوع الفجر طاهر أو ساءت وقت مجيئه لم يكن مطلقة في الجنب  
 وعليه أيضاً فحسب بهذا اليوم من عدتها أن لم يقع الطلاق أثناء اليوم المقتضى  
 للأفهام أو قل هل هذه الأحكام مسألة كما يقتضيه هذا أم لا وسأقي قسم قوله وانتظر  
 أن أثبت في قوله وإن نفي ولم يجعل الانتظار موضع منها وقوله أن قدم أي سبباً وأما أن قدم  
 به متافلاً في عليه (ص) والأول يشاهد بمثله أن شاء (ش) مبسداً وخبراً  
 هذا اللفظ مثل هذا اللفظ في الحكم أو هذا كقوله أنت طالق فانه يتوقف وقوع الطلاق على  
 مشيئته فإن شاء طلقها طلق وإن شاء صدمه لم تطلق وإنما اختلف في الآن يشاهد زيد  
 واتفق في أن شاء زيد أن الأول يقتضي وقوع الطلاق الآن يشاهد زيد رفعه بعد وقوعه  
 وهو بعد وقوعه لا يرتفع وفي الثاني وقوعه مشروط بمشيئته فلا يقع إلا بعد وجودها  
 وأما مشيئته هو فإن قال أنت طالق أن أثبت نفسه بخلاف الآن أشاء والفرق أن  
 الأول معلق على صفة والثاني رفع بعد الوقوع ويرد عليه حينئذ إلا أن يشاهد زيد فانه  
 واقع أيضاً بشرط أن يقع في قوله الآن يشاهد هو الموقع وفي قوله الآن يشاهد زيد غيره  
 فضعفت تسميته برفع ما هو واقع (ص) بخلاف الآن يبدو (ش) أي فلا يشعه  
 حيث رد العين أو أحقر رد لها ولم يعلق عليه فينجز عليه وما مر من أنه يشعه حيث  
 رد له معلق عليه كقوله أنت طالق أن دخلت الدار الآن يبدو في أن أجل دخول  
 الدار ليس سبباً لطلاق لأن كل سبب وكل إلى إرادته لا يكون سبباً لابتصاصه على

(قوله وأما أن قدم به ميتاً) أي لانه لا يصدق عليه قدم وإنما يقال قدومه (قوله أو هذا كقوله) تنويع في العبارة والمعنى واحد

(قوله أو على عتق عبدى الخ) هذه في صيغ التثنية والاحسن عبارة شب ونصه إذا قال على تذا وعبدى حران شامز زيد  
أو إلا أن يشاء زيد متوقف على مشتبه الخ وشارحنا فهم أن المراد بذلك ما صرح فيه بلفظ التثنية (قوله وإن تقي) أى أنى  
بصفة حث صريحاً ومعنى كطائى ٧٢ ليقدم زيد وقوله منع منها أى وقطر غذى من قوله أن أثبت لم يمنع منها ومن

هذا ينتظر فهو شبه الاحتمال  
(قوله لم يؤجل) بأجل معين  
وأما لو بأجل باجل معين كقوله  
أن لم يقدم قبل شهر فلا يمنع منها  
لأنه على رايه قوله كأن لم يقدم  
(زيد) كذا المشتق في شخصية  
الشارح إلا أن ظاهر الشارح  
خلافه (قوله بأن أى بصفة  
الحدث) والقرض أن الفعل غير  
محرم وأما الحرم فينبز كأن تقدم  
في قوله أو محرم كأن لم يؤن ولا  
فرق بين فعله وفعله غيره كأن لم  
يزن زيد على ما يستظهره المصنف  
خلاف تفرقه بين الحجاب (قوله  
وهو الأقرب) أى قول ابن  
القاسم هو الأقرب قال ت  
فيه هو الضواب لأنه لم يحلف على  
ترك الوطء (قوله والأقرب عليه)  
أى وإن لم يتوقع حملها ولم ين  
جهته فخر عليه (قوله وهل يمنع  
مطلقاً) هو الرابع (قوله يمكن  
من فعله) كذا في نسخة والاولى  
لا يمكن (قوله لا يمنع فيه) كذا  
في نسخة والمتناسب قبله هو  
صفة لعين ثم أراد لا يمكن قبله عادة  
أكابر عليه عبارة غيره والأفنهانك  
أمورها وقت معين تفعل فيه  
عادتو يمكن فعله في غير وقت (قوله  
تقديره للمجهول) المتناسب تقدير

جمعه سبياً (ص) كالنذر والعق (ش) يعنى إذا قال على نذر كذا لا لقراء  
أعلى عتق عبدى فلان أن شاء أو إلا أن يشاء زيد متوقف على مشتبه وان شئت  
توقف أيضاً وأما أن قال الآن أن شاء لمه وان قال الآن يسدولى فبعضه تفصيل بين أن  
يرد الى المعاق عليه أو لا فهو تشبيه في جميع ما مر ثم ذكر قسم قوله أن أثبت بقوله (ص)  
وان تقي ولم يؤجل كأن لم أقدم منع منها (ش) أى وان تقي بأن أى بصفة الحدث ولم يؤجل  
بأجل معين كأن طلق أن لم أقدم من كذا فإنه يمنع من زوجته حتى يفعل فان رفضته  
ضرباً بأجل الأيلة أو ابتداء من يوم الرقع والحكم لا يمنعه ليست صريحة في ترك الوطء  
كما يأتى في الأيلة في قوله والأجل من العين أن كانت بمنه صريحة في ترك الوطء والأجل  
الرفع والحكم وقوله كأن لم أقدم كذا في بعض النسخ وعنى أولى من نكسة كأن لم  
يتهم التكرار مع قوله لا تقي وان حلف على فعل غيره في البركة نفسه وهل كذا في  
الحدث الخ مع ما فيه من أفادة الجزم بأحد القولين لا تقيين ويجب على ما وقع في بعض  
النسخ كأن لم يقدم بان الضمير في يقدم عائداً على الخالف فكأنه قال كأن لم أقدم غاية  
الامره ان سكا بصفة القية (ص) إلا أن لم أحبلها أو أن لم أطاها (ش) مستثنى  
من قوله منع منها أى يمنع منها فى كل لفظ فيه تقي ولم يؤجل الا فى هذا اللفظ فإنه لا يمنع  
منها ويسترسل عليها لأن به في وطئها فان وقف عن وطئها كان مولاه عند مالك والثلث  
لا عند ابن القاسم وهو الأقرب وكلام المؤلف فيما إذا كان عن يتوقع منها الحمل والأخير  
عليه (ص) وهل يمنع مطلقاً أو لا فى مكان لأج في هذا العام وليس وقت سفر  
فأوبلان (ش) تقدم من تقي ولم يؤجل عن من وطئ زوجته لكن هل المنع سواء  
كان للهمل المعاق عليه وقت معلوم يمكن من فعله قبله أم لا قال في التوضيح وهو  
المشهور وروى قول ابن القاسم في كتاب الأيلة وألا بد من التفصيل وهو أن ما ليس لزمن معين  
لا يمنع فيه عادة فإنه يمنع منها من وقت حلقه وما له زمن معين لا يقع قبله عادة فلا يمنع منها  
الآن جاء وقته ولم يقبله لانه كل مؤجل بأجل معين وهو قول الغير في المدونة واختلف  
شراسا في كونه تقيداً أو خلافاً وبلان ابن عبد السلام والأخير عندي انه تقيد  
للمشهور لأن الأيمان انما يحصل على المقاصد ولا يقصد أحد السج في غير وقته المعتاد  
وكذلك ان حلف على فعل شئ أو انكروا لبلد ولا يمكنه حينئذ فيهم بما ذكرنا ان المراد  
بقول المؤلف وقت سفر الوقت المعتاد للشرق فمن محل الخالف وذلك يختلف باختلاف  
الامكنة كما هو ظاهر ويوجد في بعض النسخ في هذا العام ولم يقع ذلك في المدونة ولا في  
ابن الحجاب ولا ابن عرفة فالسواب اسقاطه لأن ثبوته يقتضى جريان التأويل فيما

لظاهر المدونة (قوله لأن الأيمان انما يحصل على المقاصد) يخرج من ذلك مسئلة ذكرناها وهو انه اذا جاء  
الوقت المعتاد لم يخرج فلما قدم الحالج أقام منه تبرعاً أنه فعل مع الحج افعال الحج وادعى أن بعض أهل الخطوة بلغه ذلك  
فلا يبر بذلك وإن كان القرض سقط عنه وانما يبر لأن الأيمان منهاها العرف بأجابه بعض الاشياء بأنه لا يجب هذا المحصل  
بما في شرح عيب وقوله وكذلك ان حلف على فعل شئ أى على الوقت



(قوله جعل له بعض) أى تكلف  
 (قوله أى قدوله فى هذا العام) لا يقال أنه منتقد لقائده  
 نفسه لأن من العسائم أن قول  
 كل حالف واقع فى عامه لا يقول  
 هذا جواب بعد الوقوع والتزول  
 ذكره الفيني وكان الاحسن  
 حذفها (قوله أدخلت الكاف  
 أمورا كثيرة) عليه لغة تقدير مثلا  
 (قوله بكسر الهمزة) أى فى حالة  
 كونه مطلقا فى ذلك أى غير مقيد  
 باجل (قوله لاستقلال كل منها)  
 لأن القول الذى هو قوله الان لم  
 احيله الخ وقوله الان لم اطلق  
 الخ مستثنى من قوله ولم يميز  
 (قوله اما بما يقع) توضيح لقوله  
 على كل تقدير (قوله على كل  
 تقدير) هو عين قوله اما لان  
 أو عند رأس الشهر (قوله هو  
 المشهور بالخ) لأنه حكى النحوي  
 فيها الخلاف فقد قال واختلف  
 اذا قال أنت طالق ان لم اطلقك  
 رأس الهلال ثلاثا فليس لأشئ  
 عليه الا أن يتبين حتى يبره فعل  
 الطلاق الذى حالف أنه فعله  
 وقبل يجعل عليه الطلاق الا أن  
 (قوله لان الغد مضى وهى زوجة)  
 الاولى لان اليوم مضى وهى  
 زوجة (قوله لتعلق الطلاق  
 بالايام) أى لا يرتبط الطلاق  
 بالايام أى فى قوله أنت طالق اليوم  
 (قوله ولمضى زمنها) أى زمن  
 أحد قريها الذى هو أول الشهر

أدعيه العلم مع أنه فى تعيينه خلاف فى أنه لا يمنع منها الا اذا جاء وقت الفعل وله لك  
 جعل له بعض بقوله قوله فى هذا العام متعلق بالقول المدخول لحرف لا يوجب أى فى  
 قوله فى هذا العام ان لم اجمع مثلا لان الكاف أدخلت أمورا كثيرة فصارت القول مقيدا  
 والفعل وهو الجمع مثلا لطلق \* ولما ذكر المؤلف ان الحالف على حث مطلقا مع  
 وعلى مؤجل لا يميز عليه الطلاق ولا يمنع منها من الوطئ حتى ينقض عليه بمسائل  
 من ذلك يتميز الطلاق فى مطلقا ومؤجلا فأنجز بها قوله (ص) الان لم اطلقك  
 مطلقا وإلى أجل (ش) يعنى ان من قال لزوجه ان لم اطلقك فانت طالق وأطلق  
 فى عينه ولم يقيد باجل فانه يميز عليه الطلاق ومثله اذا قال لها أنت طالق ان لم اطلقك  
 بعد شهر مثلا لانه محمول على الفور وكأنه قال أنت طالق ان لم اطلقك الساعة وقوله  
 الى أجل هو قسم قوله مطلقا بكسر الهمزة أى غير مقيد باجل ويصح قصه أى قال  
 ذلك قول مطلقا ومقدرا بمن وهو مستثنى من مقدور بعد قوله منع منها أى منع ولم  
 يميز الا فى كذا وقوله فيميز قرينة على هذا المقدور ولعله انما يأتى بالعاطف مع  
 الاستثناء الشائى لاستقلال كل منهما (ص) أو ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فانت  
 طالق رأس الشهر البتة أو الا أن فيميز (ش) وهى وكذلك يميز عليه الطلاق اذا  
 قال لزوجه ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق رأس الشهر البتة لان  
 احدى البتين واقعة رأس الشهر على كل تقدير اما بما يقع ذلك عليها ويعتضى  
 التعليق فهو بمن قال أنت طالق رأس الشهر البتة وكذلك يميز عليه الطلاق اذا قال  
 لزوجه ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الا أن البتة غالبية واقعة اما  
 الا أن أو عند رأس الشهر على كل تقدير وهو المشهور وقوله فيميز راجع الى قوله  
 الان لم اطلقك مطلقا وما بعد بحيث ابن عبد السلام فى الاخير فقال لا يلزم فيها  
 الحالف شئ بوجه لانه اذا حلف على ايقاع البتة عند رأس الشهر بوقوع البتة الا أن فله  
 طلب تصصيل الحلف عليه وهو ايقاع البتة عند رأس الشهر فاذا جاء رأس الشهر فله  
 ترك ذلك الطلب واختيار الحث كالحال حالف فاذا اختار لم يمكن وقوع الحث  
 عليه لانه دام زمان البتة الحلف بها لانه انما التزمه فى زمان الحال الذى عاد ما مضى  
 عند رأس الشهر قال فى توضيحه وما قاله من عدم وقوع الطلاق لمضى زمنه يأتى على  
 ما قاله ابن عبد الحكم فحين قال لزوجه انت طالق اليوم ان كنت فلا ناعدا انه اذا كلف  
 غدا فلا شئ عليه لان الغد مضى وهى زوجة وقد انقضى وقت وقوع الطلاق ومثله لابن  
 القاسم فى الموازنة وما ذكره ابن عبد الحكم خلاف أصل مالك والطلاق يلزمه اذا كلف  
 غدا وليس لتعلق الطلاق بالايام وجه وأشار المؤلف الى هذا بقوله (وقع أى يحكم  
 بوقوع طلاق البتة عاجزا) ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الا أن البتة (ص)  
 ولمضى زمنه (ش) وليس لتعليقه بالايام وجه وليس له ان يقول اطلب بتمه رأس الشهر  
 فاذا جاء رأس الشهر فله ترك بقتة طلب أو لا تقع لان غدا لمضى زمنها ولا يقيد ذلك واذا  
 كان وقوع البتة رأس الشهر بلا دمه ولمضى زمنها الذى هو رأس الشهر صارت حقيقة

(قوله كافي العتية) الاولى أن يقول لما في العتية أي الذي هو قوله كطائي اليوم هذا هو الواقع ويجب أن في العبارة تقديمًا وتأخيرًا والاصل واستظهر على ذلك قوله كطائي كافي العتية المعنى أي أن المصنف نقله بالمعنى ورد اللقائي كونه استظهرها فقال جعله بظنهما أول من جعله قيا ما لا بشرط القياس أن يكون المقتضى عليه متعلقا به بين المصنفين والخمسة من هذا ليسا مشفقين فإن ابن عبد السلام وابن رشد اتفقا في ذلك انتهى الا أنك خبر بان الواقع من المصنف أنه استظهره فكيف الجواب بذلك الا ان يقال الجواب عنه بالنظر لظاهره فقله هنا يقطع النظر عن كلامه في التوضيح فان لم يكن له أصلا أو كنهه بعدد لم يطابق عليه (قوله وكشف الغيب) هو طوع على كان عليها أي لما كشفه فهو فعل ماض وقوله كلامه باطل أي كذا الأمرين الاول الذي هو قوله ما كان عليها عددها ٧٤ باطل بل عليها العدة والثاني لما كشف أي أن عدم كشف الغيب باطل بل

كشفت الغيب ان الطلاق كان في مطلقة واحدة أن عليها العدة والطلاق تعلق بطلقة أي بطلقة بهذا الطلاق ولو قلنا ان العدة من يوم الحلف ومضى الزمن الذي تنقضي فيه العدة لا تنقضي عنها العدة في المستقبل وتبين ان هذا الطلاق لم يتعلق بطلقة به بل يتعلق بأمر ذاتي عتية فتمام والثاني مترتب على الاول (قوله ان لم أطلقك رأس الشهر) فيه إشارة إلى انه أراد بالعددية رأس الشهر وهو الواقع في النص (قوله قال ابن القاسم) إشارة إلى ان المصلحة ذات خلاف ويوضح ذلك عبارة البيان ونصها واختاف في قول القائل أمر أي طلاق ثلاثا ان لم أطلقها عند رأس الهلال على ثلاثة أقوال أو لها ابن القاسم ان يهل الطلقة

الواقع على كذا التقديرين فحصلت خلافا لثلاثة من عبد السلام فيها واستظهر على ذلك كافي العتية في المعنى بقوله (ص) كطائي اليوم ان قلت فلا نغادر كله (ش) ثم انه يقع عليه الطلاق قارن الفير اليوم الذي وقع فيه الحث كذا ذكره الشيخ كرم الدين فانه قال ويصح الكلام فيما اذا كنه في عدو وقع عليه الطلاق فان العدة تحجب من يوم الطلاق وهو يوم كنهه لامن يوم الحلف اذ لو كان كذلك لكان اذا تم زنه الحث عن يوم الحلف بحيث تنقضي فيه العدة لما كان عليها عدة وكشف الغيب أن الطلاق كان في مطلقة وكلاهما باطل وهل بحسب ذلك اليوم من العدة لتبين الوقوع في أوله أم لا انتهى واستظهر بعض الاول (ص) وان قال ان لم أطلقك واحدة بعد شهر فأتى طلاق الا أن السنة فان عليها أجرأت والا قبل له ما جعلت له والا بات (ش) يعني ان من قال لزوجه أن طلاق الا أن ثلاثا ان لم أطلقك رأس الشهر طلقة قال ابن القاسم ان يهل الطلقة التي عند رأس الشهر لم يقع عليه شيء أي لا يقع عليه شيء بعد الشهر لوقوع المعلق عليه وكونه قبل الشهر لا يضر لما عرفت ان المتزوج قد يكون قبل أجله كقوله ان طلاق بعد شهر فينقض عليه الا أن وان أبي ان ينقضها وقت قبل له ما جعلت له الطلقة الا أن والا بات من الثلاث وانما لم يقل والا بات لانها لا تين بغير عدم التجهيل فان غفل عنه حتى جاوز الاجل ولم يفعل الواحدة قبل مجيئه طلقت البتة (ص) وان حلف على فعل غيره ففي البر كنفسه وهل كذلك في الحث أو لا يضرب به أجل الا لا يؤتيمه قولان (ش) يعني ان من حلف على فعل غيره بطلاق وغيره وسواه كان ذلك الغير حاضرا أو غائبا كان ذلك الغير الزوجة أو أختها فان كان بصيغة البرأى الطلاق فهو كنهه هو من كل وجه فلا فرق بين ان دخلت انا الدار فأتى طلاق وبين ان دخلت أنت أو فلان

التي عند رأس الشهر لم يزل غيرها وان أبي وقت قبل له ما جعلت له الطلقة الا أن والا بات من الثلاث وهذا الدار يأتي على مذهبه في المدونة في الذي يقول امرأتي طلاق ان لم أطلقها نه يعمل عليه الطلاق والثاني انه ان يهل الطلقة التي جعل عند رأس الشهر لم يزل غيرها وان أبي ان يجعلها ترك ولم يوقف على الطلاق فان لم يطق حتى هل الشهر بات منه بالثلاث وهو قول أصح ويصحون والثالث انه لا يوقف حتى يأتي الشهر فيبر بالطلاق عند أو يحنث وان يهل الطلقة قبل ان يأتي الشهر لم يضره ذلك عن مجيئه ولكن يكره يدين ان يطلق عند رأس الهلال والا حث وهو قول الغيبة انتهى (قوله والا بات من الثلاث) المتبادر انم بائت الا أن وقول حتى جاوز الاجل أي الذي هو رأس الشهر وقوله قبل مجيئه الاول قبل الجاوزة لاجل ان يشعل العمل في الاجل الذي هو رأس الشهر فانه لا حث الا ان عبارة الشيخ أحمد تقاتله ونصه وانظر لو لم يطالع عليه الا عند الاجل وأوقع اذ ذلك واحدة هل تكفيه أولا لا يكره البتة وهذا الثاني هو الظاهر انتهى وهو الذي يظهر وهو بقيد ان المراد بائت منه الا أن تقدير



(قوله) ولا يجوز الخ (ظاهر) وعلت انه لا يدفع الا بالقتل وظاهره ولو اؤمنت على نفسه القتل لوقته لكن لا تمكنه الا اذا خاف القتل (قوله تحييني أو تفضيني) من باب نصر وفرح أو بفض لغزة رتبة انظر القاموس ٣ (قوله قبل ندا وقبل وجوبا) يمكن الجمع بين من قال ند اذا أجاب بما لا يقتضي الخشوع وجوبا اذا أجاب بما يقتضيه (قوله) أو أن دخلت هذه الدار (رد بان الحكم يختلف بل يقال انه ان صدقها في قولها دخلت جبر على انقراض القضاة من كذبها أمر بالفراق من غير قضاء وسواء فصح ما رجعت لتدعيه أو تكذبه أو لم ترجع والفرق بين هذه ومسئلة المصنف ان الهبة لما كانت قبلة وكذا بغضها ولا يتورع فيها ما لا يتكذبها ٧٦ افتقر حكمها من مسئلة الدخول لاحتمال التوصل فيها الى الواقع من غيرها

طلبه ذلك منها أو لا يجوز له ذلك فيه خلاف وظاهر القول بجواز قتله سواء كان محصنا أم لا وهو ظاهر لشبهه بالمال حيث علم انه لا يدفع الا بالقتل (ص) وأمر بالفراق في ان كنت تحييني أو تفضيني وهل مطلقا والآن تجيب بما يقتضي الخشوع فيجيب قايلا وان فيها ما يبذل لهما (ش) يعني ان الشخص اذا عاقى الطلاق على أمر مضيق لا يبرم صدقه من كذبه فانه يومر بالفراق قبل ندا وقبل وجوبا من غير جرم من جهة الشارع كقوله انت طالق ان كنت تحييني أو تفضيني فراق أو تفضيني أو أن دخلت هذه الدار أو ان كنت دخلتها فقالت لأحبك أو لأبغضك أو قد دخلتها أو لم أدخلها ولا يعلم صدقه من كذبها وهل يحل الأمر مع عدم الجبر سواء أجاب بما يقتضي الخشوع كما اذا قالت في جواب قوله انت طالق ان كنت تحييني نعم أحبك أم لا بان قالت لأحبك نظرا الى ما في نفس الأمر وهو يحل ان يكون مطابقا أو غير مطابق أو يحل عدم الجبر اذا أجاب بما لا يقتضي الخشوع أو ما ان أجاب بما يقتضي الخشوع فانه يجبر على الطلاق أي يجبر عليه جبراً تاماً ويلاين وفي المدونة ما يبذل لهما أو المذهب الاول وهو الذي جزم به ولا (ص) وبالايمان المشكوك فيها (ش) هذا متعلق بأمر على حذف مضاف أي أمر بانفاذ الايمان المشكوك فيها من غير قضاء فن يبرم حلف بطلاق أو عتق أو مشي أو صدقة فليطلق نسامو بعتق رقيقته ويصدق بثلث ماله ويشي الى مكة وتقرر الشارح هنا مخالف للنقل (ص) ولا يؤمر ان شك هل طلق أم لا (ش) يعني ان من شك هل صدقته بطلاق أم لا فانه لا يصير على الطلاق بل ولا يؤمر به فضلا عن جبره بخلاف لو شك هل اعتق أم لا فان العتق يقع لتشوف الشارع للعربة وفيهم من قوله ان شك ان الظن ليس كذلك فمن ظن انه طاق فهو كمن يبين ذلك والفرق بين الشك في الحداث والشك في الطلاق حيث ان الثاني دون الاول هو ان الشك في الحداث راجع الى استيفاء حكم الاصل فان الاصل شغل الذمة بالصلاة فلا يبرأ منها الا بيقين

قاله أو الحسن على المدونة (قوله) بان قالت لأحبك أي وأعلنت لأحبك ولا يبغضك أو سكتت (قوله وهو يحتمل) أي وهو الاحتمال (قوله) أمر بانفاذ الايمان المشكوك فيها ذكر الخطأ في هذه المسئلة قولين بالتدب والوجوب واختار كونه واجبا (قوله مخالف للنقل) لانه قال كتبه بطلانها لا كلم زيدا خشك هل كله أم لا انتهى واعترض بان هذا هو الاصح في قوله وان شك هل طلق أو لا لان وقوع الطلاق امان بان يكون بالتعلق أو غيره والمراد بالثبوت ما استوى طرفاه لمطابق التردد فلو لم لا يؤمر بصدق كلام الشارح وهو انه اذا حلف على فعل نفسه وشك هل حدث أم لا فليطلق عليه على المشهور وروى الشيخ به الفراق وظاهره ان ما يفرق في الحكم بين حلفه على فعل نفسه مع شك في الحداث

أنه يقع وبين حلفه على فعل غيره مع كونه في فعله في انه لا يقع وانظر الفرق هذا ما في شرح عب ولكنه خلاف المستفاد وفي من جزم فان مقاديرهم ان التصور واحد والمخالفة من جهة انه حكم بالتخيرونه يعني وكذلك يفرضه الطلاق بالايمان المشكوك فيه ولذلك قال ابن غازي أي أمر بانفاذ الايمان المشكوك فيها كما في المدونة وكلام الشارح ليس واضحا ونص المدونة ومن يبرم حلف بطلاق أو عتق أو مشي أو قدراً وصدقة فليطلق نسامو بعتق رقيقته ويصدق بثلث ماله (قوله) هل صدقته بطلاق أو لا شك هل قال انت طالق أو لم يقل أو شك هل حلف وحدث أو لم يفعل ولم تبحث وشك في حلفه على فعل غيره هل فعل أم لا الآن يستند وهو سالم الخطأ الخ (قوله راجع الى استيفاء حكم الاصل) أي حكم هو الاصل أي تصديق الاصل وهو شغل الذمة وكانه يقول ان الشك

٣ قول الحنفى وأبغض ابنة تردنية أي يتفق هذه التسلية وضمن الغن مع كون الفعل متدينا لفة الجدية أبغضه بضم الهمزة وكسر الغن مضارع أبغض الرباعي وعبارة القاموس ما بغضه ويعضني بالضم لغزة رتبة (هـ) مصحح

راجع الى تحقيق شغل الذمة بالطلاق لان الحديث يقتضي ان الذمة بالصلاة كالشك فيه كذلك لان من المعلوم ان الصلاة لا يبرأ منها الا يقين الا انه مانع ان يمنع ذلك ويقول لا نسلم انه راجع لتحقيق الذمة بان يقال هذا شك في المانع وهو لا يضر والحاصل ان بعضهم فرق بان الطلاق لا يبرأ منه لكونه شكاً في المانع بخلاف الوضوء فانما هو شك في الشرط ورواياته شك حقيقية في المانع والاحسن الجواب بعلم المشتقة في الطلاق او امره فهو صحيح وبسائر الوضوء (قوله ونسبها) وأما ان قوي معينة ولم ينسها فانه يصدق في الفتوى غير من مطاقا وكذا في القضاء ان نوى بطلاقه الشبهة او الجسلة أو من يعلم منه له او الاقربين انظر عب (قوله وعدم تعيينه اذا علم تحقيق) كالوقال ان فيه ٧٧ الحمد فهي حرة وقوله ويعتق منه بالقرعة

وفي الطلاق راجع الى دفع حكم الاصل فان الاصل في الزوجة النكاح المبيح للوطء وهو لا يرتفع بالشك (ص) الا ان يستند وهو سالم انما ما ذكره في شخص داخله شك في كونه المخلوق عليه وهل يجبر تاويلان (ش) موثرهما شخص حلف وشك هل حثت أم لا لكن خلفه ثلاث لا يدخل عرو وازيد ثم رأى شخصاً داخل الداراً وشك فيهم او شك الحالف وهو سالم انما طهر من الوسوسة هل هو جبر والمخلوف عليه او غيره وختي عليه الامر وتعد التحقيق فهذا يؤمر بالطلاق وهل يجبر عليه اذا انوى ونعز عليه او غيره من غير جبر تاويلان واحذر في قوله وهو سالم انما طهر من غيره كالموسم فانه لا يثني عليه وهل المراد بالموسم من استتبعه الشك وهو الظاهر الموافق لما ذكره في غير موضع كالشك في الحدث ونحوه او ما هو اعم من ذلك (ص) وان شك اهندهي ام غيرها (ش) اي وان وقع الطلاق على زوجة معينة من زوجتين فكثر شك في الموقع عليها اهندهي ام غيرها او سخط بطلاق واحدة فحلفت ولم يدر من هي منها ارم من زمة طلاق من شك في طلاقها تاويلان اذا ذكر في العدة ينبغي ان يصدق بما على المسئلة الاتية (ص) او قال احداً كاطالق (ش) اي او قال لزوجه احد اكا طالق او امراته طالق وله امرأتان او لزوجه احد اكن طالق لم يسم معينة في الجميع أو نوى واحدة ونسبها طلقاً أو طلق على المشهور ولا يختار عند المصيرين بخلاف العتق فانه يختار حيث لا نية وسوى المدثون في الاختيار والفرق المشهور خفة العتق بل وان تبعه وعدم تعيينه اذا علم تحقيق ويعتق منه بالقرعة قال البساطي وهي فرق شعبة والذي يظهر لي ان الطلاق لا يؤمن معهم العود للجمعة بخلاف العتق (ص) أو أنت طالق بل أنت (ش) أي فانهما يطلقان لان اضرابه من الاولى لا يقع عنها طلاقاً فاقوله (طلقاً) جواب عن الثلاث مسائل (ص) وان قال أو أنت خير (ش) يعني أنه لو قال لاسدي زوجتي أنت طالق ثم قال لاسدي أو أنت طالق فهو بالتاويل من شأنه ما طلق الاولى والثانية للغمي الا ان يتحدث بعد تمام قوله أنت طالق فان الاولى تطلق عليه

أن يعتق أحدهما بالقرعة  
خسبة كسر خاطر الذي لم يعتق  
اذا لم يضرب القرعة وتكتب  
في ورقة قر في ورقة قر في خط  
الورقة ان يبعث كل واحدة  
ورقة فمن خرج لها سمعت  
وما ظهر في تصويره وانظر لوقوع  
ذلك في الطلاق فهل تطلق  
المرأتان أو لا تطلق الا ان جاءت  
لها الورقة التي قس طالق وذلك  
لوقوع ذلك في الزوجتين مثلاً  
لصكت في ورقة طالق  
وفي الاخرى لا يخطها معاً  
ثم اعطى كل واحدة ورقة وقضية  
التفرقة وقوع الطلاق في المرأتين  
معاً ويجوز (قوله فرق شعبة)  
وجه ضعف الاول ان قوله لجواز  
تبعه قد ضعفه تشوف  
الشروع للبرية في قياسه عقوما  
عليه لاعتق أحدهما فقط  
كأهو الواقع وقوله وعدم تعيينه  
قد يضعف بان علمه بتعيينه لاطلاقاً يوجب عليه ان يرضى المصنف شبهه بشكاح المتعة وهذا لا يقتضي يعتق أحدهما فقط بل لمانع  
مع هذا ان يعتقهما وقوله لكونه يعتق بالقرعة قد يضعف بان جفته هنا واحدة واختياره فيه كسر لمن لم تعتق فكان اقسام  
عقهما بخلاف عتق القرعة في غير هذه فانها وان كسرت من لم يعتق لكن دون كسرها باختره اثنان عتق غيرهما لان علم المدخول  
في القرعة يوجب رضا كل ما يظهره القعدون اختيار الشخص نفسه كذا في عب الا انك خير بان قوله لجواز اخرج خلفه  
العتق وما كان يصح ذلك الاول والفرق المشهور وجواز التبعض الخ ثم بعد هذا كله فتقول لا ينبغي أنه فرق واحد لا فرق  
وقوله لجواز اخرج على الخلفه فلم يتم ما ذكر (قوله أو أنت خير) والقرع لثلاثة ولا يطلقت من نوى طلاقها وهذا اذا كان نساً  
ولا يطلقت الاولى قطعاً والثانية بإرادته (قوله الا ان يحدث) اي نية التغيير

(قول وانظر لو قال أردت بالاضراب بقاء الاولى) اى مع لئله ايذاءه للتصير وخلاصته انه قال اردت بالاضراب بقاء الاولى ليكون ثبت التصير ابتداء (قوله اوفى الفتوى) ٤٨ اى راعا فى القضاء فلا يبعد بل يشبه لانه لما قال تصدبت بالاضراب

فكان له اعترف بطلانها معا (قوله اطابق) يدل من قوله شك أو عطف بيان (قوله ان ذكرى العدة) وأخرى يفسدها لانه فى العدة صراجهما وليس ذلك بعدها (قوله الا أن بيت الخ) أى حقيقة أو حكما إذا قال اذ لم يكن طلاقا مطلقا فلا ينفك عنك هذه ولا تافق قد وقعت عليك تكملة الثلاث فيقطع الفور (قوله وطلقة اثنتين) أى ثاين مرة فلا يشاق أن ثلاثا الطلقة واحدة وقوله وطلقة ثلاثا أى ثلاث مرة وهكذا وأما فيه هذه المسئلة من مسائل الشك فلا دوران فيها بل تارة لا تحل إلا بعد زوج وتارة لا فلا باق في قوله ثم ان تزوجها وطلقةا فكذلك الخ وبيان ذلك انه اذا شك فى واحدة واثنين فحل قبل زوج فان طلقها جاء الشك فى الثلاث فلا تحل الا بعد زوج فان طلقها فثالثا فكذلك فان طلقها فثالثا حلت قبل زوج ثم اعلم على ذلك وان شك هل طلق واحدة أو ثلاثا لا تحل الا بعد زوج فان طلقها واحدة حلت قبل زوج فان طلقها ثانيا لم تحل الا بعد زوج فان طلقها ثالثا حلت وان طلقها ثالثة لم تحل

خاصة لانه لا يصبر رفع الطلاق عنها بعد وقوعه ولطابق الثانية لانه جعل طلاقها على خبار وهو لا يصح تأويلها بالمطلق الاولى (ص) ولا أنت طلقت الاولى الا ان يريد بالاضراب (ش) يعنى لو قال لاحدى زوجتي أنت طالق وقال لاخرى لا أنت طالقت الاولى فقط الا أن يكون أراد بقوله لا أنت بالاضراب عن الاولى ثم انتقلت الى الثانية وقال أنت فان الثانية تطلق أيضا وبعبارة قوله الا ان يريد بالاضراب راجع للمسئلتين أعنى وأنت ولا أنت اى فيخبر فى قوله أنت طالق وأنت بين الاولى والثانية الا ان يريد بالاضراب فتطلقان معا ولاشئ عليه فى الثانية اذا قال أنت طالق لا أنت الا ان يريد بالاضراب فتطلقان معا وانظر لو قال أردت بالاضراب بقاء الاولى فى عصمتي فهل يعمل بشيئة مطلقا أو فى الفتوى (ص) وان شك أطلق واحدة واثنين أو ثلاثا لم يخل له الا بعد زوج وصديق ان ذكرى العدة ثم ان تزوجها وطلقةا فكذلك الا ان بيت (ش) يعنى أنه اذا تحقق وقوع الطلاق على زوجته ولا يدري هل هو طلة أو اثنتان أو ثلاثا فانها لا تحل له الا بعد زوج لاحتمال كون الطلاق ثلاثا فان ذكر ان طلاقه كان فاصرا من الثلاث فانه يصدق بلايين لكن ان ذكرى العدة فله رجوعها وان ذكرى العدة كان خاطبا من خطبها وان بقي على شكه حتى تزوجها بعد زوج ثم طلقها واحدة فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيها اثنتين ثم ان تزوجها وطلقةا اثنتين فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة ثم ان تزوجها وطلقةا اثنا فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيها ثلاثا واحدة عصمة بعدة ثم ان تزوجها وطلقةا أربعة فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة من الاربع تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية ثم ان تزوجها وطلقةا خمسة فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة فاثنتان تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية ثم ان تزوجها وطلقةا ستا فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة تكملة العصمة الاولى والباقي عصمتان ثم ان تزوجها وطلقةا سبعا فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة تكملة العصمة الاولى والباقي عصمة ثالثة ثم ان تزوجها وطلقةا ثمانية فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة تكملة العصمة الاولى وتبقى ثلاث عصمتان وهكذا فلا يختص من ذلك الا بالية وعلم محققون ان تصديقه لا يتقدم دعواه على العدة ولا على العدة وليس معه ولا ذكر وانما هو معمول له امل مقدراى وارجع فى العدة (ص) وان حلف صانع طعام على غيبه لا بد أن تدخل خلف الاسترخاء دخلت حيث الاول (ش) يعنى أن من صنع طعاما مشلوا ودعا اليه الناس وحلف على شخص معين لا بد أن تدخل دارى

واعمل على هذا النهى من عصى فت (قوله لحلف الاخر) الاولى الواو لصديق حلف مع منع الطعام وبعد دوا له فيه على المتوهم (قول من صنع طعاما مشلا) اشارة الى ان قول الحلف صانع طعام فرض مسئلة

وكذلك لو حلف شخص على آخر أنه ركب أو يلبس أو يقرأ أو يصافر ونحو ذلك وحلف الآخر لافعل ذلك حث الأول (قوله) والافلاحتن على واحد منهما) الآن تكون عينه لادخل طاعتها ولا مكرها فيصحب بالآراء (قوله هذا يسمى تعلين التعليق) ذكر ابن شاسان مسئلة المصنف هي تعلين التعليق وتبعه ابن غازي ونازعه تن بان تعلين التعليق ما خاله ان عرفة تعلين التعليق تعلين على مجوع الامرين كان دخلت هذه الدار فانت طالق ٧٩ ان كانت زيدا ليحنت البخور لها او كونها زيدا ولو على التخصيص بالاقل اعتبارا

مع الناس لحلف الاثر أنه لا يدخل دار صانع الطعام وتنازعها فانه يقضى على صانع الطعام بالتخصيص لانه حلف على شيء لا يملكه والآخر لاحت عليه لانه حلف على امر يملكه أما لو طاع المخلوق عليه بالدخول وحنت نفسه فلا حث على صانع الطعام فزوله حث بضم الحاء وكسر الراء المشددة مينا للجهول أى قضى بتعذيبه عند التنازع لا بقضاه وتختفب النون لانه رهم أنه يحنت ولو طاع الثاني بالدخول تجاوز همه كلام الشارح وليس كذلك ومحل كلام المؤلف ما يدخل الثاني مكرها والافلاحتن على واحد منهما أما الاول فلانه حلف على الدخول وقد حصل أو ما الثاني فلان دخوله مكرها (ص) وان قال ان كلف زيدا ان تدخلت لم تطلق الابهام (ش) هذا يسمى تعلين التعليق وهو صحيح لازم يعنى أنه اذا قال لزوجته ان دخلت هذه الدار فانت طالق ان كلف زيدا وأنت طالق ان دخلت الدار ان كلف زيدا أو ان دخلت هذه الدار ان كلف زيدا فانت طالق لانطلاق الابهام معا لان الدار ذات الدار أو لا تعلق الطلاق على تكليم زيدا وان كلف زيدا أو لا تعلق على دخول الدار فلا يحصل الابهام مع ما ولا يفرق بين أن تفعل الشرطين على ترتيبهما في اللفظ أو على عكسه ولا يضاف هذا ما صر في باب العيّن من التخصيص بالبعض لان المراد بالتخصيص بالبعض ان يكون الفعل صادقا على الكل وعلى البعض كقوله ان أكلت هذا الرغيف فانت طالق فان أكل اكل صادق بكل الرغيف وبعضه وأما الشرطان فكل منهما غير الاثر وغير صادق عليه وهذا يشكل على قوله لها ان دخلت هذين الدارين فانت طالق قد دخلت احدهما فانه يحث به لث مع أن كل دار غير الاخرى وغير صادقة عليها ولأن قول لا اشكال لان قوله ان دخلت هذين الدارين فانت طالق مثير قوله لها ان كلف هذا الرغيف فانت طالق فكأن الاكل في الرغيف صادق بالكل والبعض كما صرح كذلك الدخول في الدارين صادق بالكل والبعض ولا يختصم التعليق على شيئين بل ولو تعدده ولم أنهى الكلام على مسائل التعليق شرعا فها تلقى فيه الشهادة ومالا تلتق من تعلين أو انشاء وحصل كلامه ان التعليق يكون في الاقوال ولو اختلفت وفي الفعل المتعد في المختلف من ولا في القول والفعل كما اشار الى ذلك بقوله (ص) وان شهد شاهد بجرام آخر بينة (ش) يعنى أنه ان شهد عليه شاهد أنه قال لزوجته أنت على حرام وشهد الشاهد الآخر عليه أنه قال لها أنت طالق البتة أو بالاشهاد فان الشهادة تلتق ويلزمه الطلاق الثلاث لاتفاق القولين في المعنى على

من حيث حصول المعنى عليه الاول هو ما أشار اليه بقوله أو بتعليقه على دخول دار في رمضان وفي الجلة والثاني ما أشار به بقوله أو بدخوله فمما أو بكلامه الخ وقوله أو انشاء هو ما اشار به الشرح في قول المصنف وان شهد شاهد بجرام الخ (قوله ولو اختلفت) أى في اللفظ أو والمحال أنها متفقة في المعنى في الجلة كما بينت (قوله بجرام) بالرفع خبرا مبتدأ محذوف وكذا فيما بعد كما يشعره تخيل الشارح بقوله فان قال لزوجته أنت على حرام الخ (قوله يعنى أنه اذا شهد عليه شاهد) لا يعنى أنه يتأنيذ ذلك في الانشاء يتأنيذ في التعليق كما ن يقول ان دخلت الدار فانت حرام ان دخلت الدارين فانت حرام (قوله لاتفاق القولين في المعنى على

البنونة فنه ان البنة لا يتوى فيها وانت حرام يتوى فيها قبل الدخول واجبت بانها هنامنكر فلا يثبت منه فتوى (قوله)  
والاخر بالخلع (الخ) هذا اخص من ٨٦ الاول فهما متفقان معنى في الجلة (قوله او بتعليق الخ) معطوف على جرام

البنونة وان اختلفا في اللفظ ومثله لو شهد احدهما بالاجبان للارزمة والآخر بالخلال  
على حرام (ص) او بتعليقه على دخول دار في رمضان وذى الحجة (ش) يعني لو شهد  
عليه شاهد أنه قال في رمضان ان دخلت دار زيد قاهر أو طلق وشهده عليه آخر أنه قال  
في ذى الحجة ان دخلت دار زيد قاهر أو طلق فان الشهادة تلقى ولا يلزم ما شهد به لانها  
شهادة بقول واحد وهو التعليق وان اختلفا في زمنه والموضوع ان الدخول الدار بعد  
ذى الحجة ورمضان ثابت بهذين الشاهدين وغيرهما (ص) او بدخوله فيهما (ش)  
صورتهما أنه قال ان دخلت دار فلان قاهر أو طلق وشهدت البينة عليه بذلك ثم بعد ذلك  
شهد عليه شاهد انه دخل الدار في شهر رمضان وشهد عليه الشاهد الآخر أنه دخلها في  
ذى الحجة فان الشهادة تلقى لان الدخول فعل واحد وان اختلف زمنه وبارزهما الطلاق  
(ص) او بكلامه في السوق والمسجد (ش) موضوع المسئلة ان تعليق الطلاق  
على حصول الكلام لا يثبت لاثبات لكن شهد شاهد أنه كلف في السوق وآخر أنه كلف في  
المسجد فان الشهادة تلقى لان الكلام قول واحد وان اختلف زمنه وبارزهما الطلاق  
العقن حلف به (ص) أو بأنه طلقها يوم امير وهو ما يجزئ لتفت (ش) يعني لو شهد عليه  
شاهد أنه طلق امرأته بكعة وشهد عليه آخر أنه طلقها بعصر فان الشهادة تلقى اذا كان  
بينهم زمن يمكن فيه ان ينقل من مصر الى مكة والاطلاق لشهادتهما وان وجد الشرط  
المذكور ولتفت سواء كان الزمن تنقضي فيه اعداء أو لان الطلاق انما يقع من يوم  
الحكم بشهادتهما (ص) كشاهد واحد أو آخر يذو حلف على الزائد والاصح حتى  
يحلف (ش) التشبیه في التلقی والمعهى أنه اذا شهد عليه شاهد أنه طلقها طلاقة  
واحدة وشهد عليه الآخر انه طلقها طلقين فانه يبارزه طلاقة واحدة لانها قاهما عليها  
وحلف على نفي الزائد فان حلف أنه ما طلق واحدة ولا كثر حتى سيده وان نكل مجزئ  
حتى يحلف وان ظالم حصة دين أي وكل لديه ولا يلزمه غير الواحدة (ص) لا يفعل ان  
يفعل وقول (ش) قد علمت ان الشهادة في الطلاق لا تلقى في القلعين ولا في الفعل والقول  
وامتثال في القولين فقط فقوله لا يفعل أي يمتثل الجنس كشهادة أحدهما بصلقه  
أنه لا يذبل الدار وأنه دخلها والاخر أنه لا يركب الدابة وأنه ركبها أو ما يعين مقصدي  
الجنس قدسدر ان الشاهدين يلتقي فيحلف في قوله او بدخوله فيهما فان قلت الشهادة  
فما ذكره فعل وقول من كل منهما لا يفعل فقط قلت غلب جانب الفعل لانه المقصود  
وذلك لا تلقى الشهادة اذا شهد احدهما بفعل والاخر بقول (ك) شهادة واحد  
بتعليقه بالادخول (و) ادريد (و) شهادة الآخر بالادخول ولا يلزم المشهود عليه بين كما  
قاله أبو الحسن عن ابن المازود ذكر الشيخ عبد الرحمن في مسئلة القلعين أنه يحلف على  
كذب ما شهد به وظاهره ولو القى الفتوى وأنه ان نكل حبس وان مال الدين وهذا على القول

ولا يلحق ما في المتن حيث قد من  
التسكت لان المعنى حيث شذ أو  
شهد شاهد بتعليقه على دخول  
دار في رمضان وشهد شاهد آخر  
بتعليقه عليه في ذى الحجة (قول)  
المصنف او بدخوله فيهما (هـ)  
شهادة ملققة في فعل محمد ملق  
عليه من حيث حصوله لامن  
حيث التعليق وقوله او بكلامه  
الخ هذا اشارة الى شهادة ملققة  
في قول ملق عليه من حيث  
حصوله لامن حيث التعليق به  
(قوله لان الطلاق انما يقع من  
يوم الحكم) هذا اذا كان عند  
القاضي وأما عند الملحق لما  
تعتقه الوجبة من تاريخ  
الطلاق فان لم تعتقه شافعي  
فمن يوم الحكم كذا في عيب  
والنظر فانه لا حكم حيث  
بواظهار ان يقال انها تعد من  
يوم ثبوت ذلك بالنسبة (قوله)  
وحلف على الزائد أي على نفي  
الزائد أي حلف لاجل نفي الزائد  
(قوله فان حلف أنه ما طلق  
واحدة ولا أكثر) لعله انما يطلب  
بذلك لكونه منكر أصل الطلاق  
والا فقصته الحال أنه يقول  
ما طلق أكثر والظاهر أنه ان  
حلف ما طلق أو يزيد يكفي وورد  
(قوله حتى سيده) أي من حيث  
أنه لا يسجن ولا يضرب فلا شاق

لزوم الواحدة (قوله أي وكل لديه) أي من حيث لا يلزمه الزائد على الواحدة (قوله لا تلقى في القلعين) المرجوع  
أي اختلف في الجنس (قوله لا يفعلين الخ) جعل قوله لا يفعلين ما يلزم أحدهما الآخر والافتق كشاهد برع وشرو آخر  
بشهرهما بعد والحاصل ان شارب حذا ذكر في مسئلة القول والفعل عدم البين وذكر عن الشيخ عبد الرحمن في القلعين البين



(قوله على المشهور الخ) مقابله ما لم ينعى فانه قال ارى ان يحال بينهما حتى يقرأ وتقطع البيعة بالشهادة عليه (ثانية) هذا حكم الزكارة والوصد قوما وادعي الشبان ايضا الطلق كلهن وان عتبه الصدق (قوله فانه يحلف برشدها على كل واحد منهم) أى يحلف بيعة واحدة على تكذيب الجميع كاصح به البدوي شرحه (قوله عند ربيعة) بل وعند غيره كانه يقدم في قوله ولا يباين وصاحبه. انه ان الحكم في التعاليق المختلفة لا يلزمه شيء فيحلف فان نكل فينتق ربيعة مع مالك في قوله المرجوع عنه أنه يلزمه الثلاث ويحلف في المرجوع اليه (قوله من أنه) أى عندهما مالك يجبس فان طال دين فاذ اعلمت ذلك نقوله وهو خلاف قول مالك يلزمه واحدة لا اجتماع اثنين عليها لا يظهر لان ذلك اظهر في التعاليق المتعددة فمما اذا لم يكن تعليق وشهد ثلاثة كل واحد بالبيعة واعلم أنه ليس بينهما اختلاف عند القاضي في أنه يلزمه طاعة لا اجتماع اثنين عليها ويحلف برشدها ثلاثا فان نكل لزمت طاعة ثانية وعليه فهم امتثقان لكن على قول مالك المرجوع ٨١ عنه فيما اذا نكل هكذا يشبهه كلام الخطاب

وعنه ولم أرى كلامهم ما يقصد ان ربيعة قولها فيما اذا نكل ان يجبس فان طال دين كما هو قول مالك المرجوع اليه وما عند غير القاضي فالاختلاف بين ربيعة ومالك جارح بينهما وهو ان ربيعة يقول ان حلف لا يلزمه شيء فيهما وان نكل لزمت الثلاث وأما مالك فيقول يلزمه واحدة لشهادة اثنين ويحلف برشدها الثلاث فان نكل لزمت ثالثة على قوله المرجوع عنه وأما على ما رجع اليه فانه يجبس وان طال دين فالخلاف بين ربيعة ومالك فيما في حاشي الخلف والنكول وعلى هذا قول المصنف وان شهد ثلاثة فهو راعا يجرى في التعاليق المختلفة على قول مالك المرجوع عنه وهو ضعيف

المرجع اليه وهو الموافق لما نسى عابه المؤثر فيما يأتي في الشهادات وأما على القول المرجوع عنه فيلزمه حيث نكل طقة ثان كما ذكره ح (ص) وان شهد اطلاق واحدة ونسبها لم تقبل وحلف ما طلق واحدة (ش) يعني لو شهد عليه شاهدان أنه طلق واحدة معينة من نسائه ثم نساهما والزوج يكذبهما في ذلك فان الشهادة لا تقبل حيث تدعى الشهادة ولم تعد تسمى المشهود بطلاقها لكنه يلزم الزوج العين أنه ما طلق واحدة من نسائه فان حلف برئ وان نكل حجب حتى يحلف وان طال دين ولا شيء عليه وانما يلزم الزوج العين لان البيعة أوجبت التهمة وان بطلت الشهادة (ص) وان شهد ثلاثة بين ونكل فالثلاث (ش) يعني أنه اذا شهد عليه ثلاثة كل عين كما اذا شهد عليه واحدة أنه لا يكلم زيدا وأنه كلف وشهد عليه آخر أنه حلف لا يركب الله اية قوله ركبها وشهد ثالث أنه حلف أن لا يدخل دار زيدا وأنه دخلها فانه يحلف برشدها كل واحد منهما ولم يلزمه طلاق عند ربيعة وهو خلاف قول مالك يلزمه واحدة لا اجتماع اثنين عليها وهو قول أصح ومطرف وعبد الملك فان نكل طلق عليه ثلاثا على أحد قولين ما لا يطبق عليه بالنكول وهو المرجوع عنه والمرجع اليه ما مر من أنه اذا نكل يجبس حتى يحلف وان طال دين (و) ولما نهي الكلام على اركان الطلاق وكان منها الاهل وهو الزوج أصالة شرع في الكلام على نائبه وهو أربعة على ما قال ابن عرفة الثانية فذهبوا كقولهم وقليل وتخبير التوكيل جعل انشاءه ببدل الغير باقيا من الزوج منه فله الزل قبله انة آقا والضمير المضاف الى الانشاء ودعى الطلاق لادالة السابق والخمس وهو جعل منسوب للمسدود وذلك بضم التوكيل والتخبير وقوله باقيا من الزوج منه يخرجها لان له العزل في التوكيل وأخرج الرسالة بقوله جعل لان الرسول لم يجعل له الانشاء وهو على الرسالة يجعل اعلام الزوجية بتوبته لغية ان كان التبريد كى أحدهما فخرج بقوله جعل اعلام الوكالة والقليل والتخبير وقوله ثبتونما يثبت الطلاق أى حصوله من الزوج ثم قال وانما جعل انشاءه مسدودا وبما في الثلاث ينقض عداوتها بنية أحدهما فقله جعل انشاءه بدخل فيه التوكيل فخرج بقوله لهما فخرج التفسير بقوله راجعا في الثلاث وأشار بقوله ينقض عداوتها الخ إلى أن لصنا كرتها فيما زاد على الواحدة بخلاف التفسير فلا بد من التيمم في التوكيل والافلاما كبره بالضمير في دونه ودعى الثلاث وضمير

١١ شى ح من أنه اذا نكل لزمت الثلاث وأما على القول المرجوع اليه وهو العقد فانه اذا نكل سجن فان طال دين (قوله نو كليل) أى ذوق كليل (قوله وقد عرق الخ) عبارة لك ولما نهي الكلام على اركان الطلاق وكان منها الاهل وهو الزوج أصالة شرع في الكلام على نائبه وهو أربعة على ما قال ابن عرفة الثانية فذهبوا كقولهم وقليل وتخبير التوكيل جعل انشاءه ببدل الغير باقيا من الزوج منه فله الزل قبله انة آقا والضمير المضاف الى الانشاء ودعى الطلاق لادالة السابق والخمس وهو جعل منسوب للمسدود وذلك بضم التوكيل والتخبير وقوله باقيا من الزوج منه يخرجها لان له العزل في التوكيل وأخرج الرسالة بقوله جعل لان الرسول لم يجعل له الانشاء وهو على الرسالة يجعل اعلام الزوجية بتوبته لغية ان كان التبريد كى أحدهما فخرج بقوله جعل اعلام الوكالة والقليل والتخبير وقوله ثبتونما يثبت الطلاق أى حصوله من الزوج ثم قال وانما جعل انشاءه مسدودا وبما في الثلاث ينقض عداوتها بنية أحدهما فقله جعل انشاءه بدخل فيه التوكيل فخرج بقوله لهما فخرج التفسير بقوله راجعا في الثلاث وأشار بقوله ينقض عداوتها الخ إلى أن لصنا كرتها فيما زاد على الواحدة بخلاف التفسير فلا بد من التيمم في التوكيل والافلاما كبره بالضمير في دونه ودعى الثلاث وضمير

أحدهما بقوله على الزوجين ثم قال والتفسير جعل الزوج إنشاء الطلاق ثلاثا حكايا وصاعليا أحقانه بغيره بقوله حكايا وأصا  
 أخرج به الفيلسوف والحكم كقولهم خبرتك ومما شبهه والنص ملكتك ثلاثا قال بعض وفي جعل الرسالة داخله في النسيان  
 في الطلاق نظر انما هو نسيان في التبليغ لا في الإيقاع الا ان يريد بقوله النسيان ما هو أهم منها في الإيقاع والتبليغ انتهى  
 (قوله على سبيل التوكيل) هذا يقتضي ان الخافض المتزوج على (قوله وغيره) أي وهو المستوفى فوض (قوله أي فوض  
 الزوج) أي المكلف ولو سكر أو ما وهب الا ان عز الخ (قوله ولو كذا يحتمل أنه منصوب بنزع الخافض الخ) يقتضي أن  
 الخافض في فضاها متقدم (قوله أي بسبب التوكيل) فيه ان التوكيل تفويض فيكون الشيء مبني في نفسه فلو جعل  
 الياء للتصوير ولم يجعلها للسببية كان ٨٢ أحسن ويصح ان يجعل قوله أو كذا مفعولا مطلقا أي تفويض توكيل

(قوله أي فوض التوكيل الخ) لا يظهر ذلك لأنه لم يفوض التوكيل انما فوض الطلاق على سبيل التوكيل فالنكاح فوض التوكيل خاص (قوله ان تزوج عليها) أي قالت له مثلا في أخاف ان تضارني بتزويجك على فقال لها ان تزوجت عليك فأمرني ببدلها وأمر الداخلة بذلك والاولى للتأريح ان يزيد فيقول فأمرها وأمر الداخلة بدها أو كذا كقولها وليس الراد أنه وكما على الطلاق ابتداء ثم قال بعد أمر الداخلة بذلك كآفاده بعض شيوخنا (قوله وكذا على التفسير والتفليك أي لا وكذا في الطلاق أي وكذا على أن يخبرها وتعليكها الا أنه سياتي في الشارح بمقتضى المفسر وسبب ما في (قوله لا تخبرها أو تفليكها) والاشتمال ان شاء الله لقوله في الثلاثة والعزل ليس جدا

انظر في الشرح الكبير (ص) ان فوضه لها أو كذا فله العزل (ش) يعني أن الزوج اذا فوض الطلاق إلى زوجته على سبيل التوكيل فله أن يعزلها قبل إيقاعه بها لكل موكل ذلك والخبر في قوله فوضه البارز للطلاق وغيره الزوج أي فوض الزوج إيقاع الطلاق أو كذا يحتمل أنه منصوب بنزع الخافض أي بالتوكيل أي بسبب التوكيل ويحتمل أن منصوب على التفسير أي فوض التوكيل لها فيكون غير ما عولان المفعول كقولهم غرست الأرض شيئا الا ان هذا النوع من التفسير فيه خلاف بينهم فالاولى أنه منصوب بنزع الخافض (ص) الا ان على حق (ش) أي زانه على التوكيل كما ذكرنا في هامشنا لا ان تزوج عليها فأمرها وأمر الداخلة بيدها فانه حينئذ ليس له ان يعزلها لان الحق وهو دفع الضرر عنها امكن لها وما ذكره هناك من أنه يعزلها حيث وكلها بخلاف قوله فيما يأتي وهل له عزل وكذا قولان واجاب بعضهم بان الراد وكذا فيما يأتي وكذا على التفسير والتفليك (ص) لا تخبرها أو تفليكها (ش) معطوف على أو كذا وهو في الحقيقة يخرج من قوله فله العزل أي فله العزل لا في التفسير والتفليك ولهذا كان في العبارة قلن وصيغة التفسير اختارني واختارني نفسك وروى محمد وأطلق نفسك ثلاثا واختارني امرئك والتفليك مباح كما يأتي دون التفسير وصيغة التفليك كل قلن دل على جعل الطلاق بيدها أو بغيره هادون تخيير كقوله امرئك بذلك وأطلق نفسك وانت طالق ان شئت وطلاقك بذلك وفي الموازنة وغيرها ملكتك وفي العتبة وليتلك امرئك (ص) وحيل بين ما حتى يجيب (ش) يعني ان الزوج اذا فوض زوجته او غيرها لطلاقها فقام الاقول بل يحال بينه وبينها حتى يجيب بما يشق رد او اخذ الما ياتي بخلاف الموكلة فان الامر بيده لم يخبره عنه اليافه عز لها او التفليك من منهاوي في الاطلاق بالتوكيل حتى بان يصير حكمه حكم التفليك والتفسير (ص) ووقفت وان قال

انظر ع (قوله وهو ان الحقيقة يخرج من قوله فله العزل) وذلك لان عطفه على أو كذا لا يبعد ذلك وفي نسخة الى ذلك نحو جاتسح لان الانحراج فرع الادخال والمزج للقول ان يقول ان تخبرها وتعليكها مفعول محذوف والتقدير لان فوضه تخبرها وتعليكها فله العزل (قوله ولهذا) أي ولكن مفعول فاعلى أو كذا وفي الحقيقة يخرج الخ (قوله دون التفسير) أي فليس مباح قطعاً سيما في الخلاف بالكره والجواز (قوله أمرئك بذلك) صيغة كذا أطلق نفسك وكذا أو أنت طالق وكذا وطلاقك بذلك وقوله وفي الموازنة الخ ظاهر العبارة خصوص هذه اللفظة كذا قوله وفي العتبة الخ ولعله أراد ان يخبرها وتخبرها صا ولا دخل فيه العتبة وقوله دون تخبرها يلفظه أو يلفظه ثلاثا (قوله فيما يأتي) أي من كونه اطلاق نفسها ثلاثا واحدة (قوله بخلاف الموكلة) أي فانه لا يحال بينه وبينه أو قوله فان الخ لتعليكها (تتمية) لا تنفقه للمراة من اجل اوله لان المانع من قبلها واذا مات أحدهما قلن ما يتوارثان (قوله ان يصير حكمه الخ) أي في حال بينهما حتى يجيب وقوله والعلم من أي من علمها

فخلصه ان وطه الموكلة عزل له ولو امره ولو اداد الاستماع بما عيّن من قبله اهل قبله ان اوستماعتهم اهل لها وهو الظاهر (قوله يعني أن الزوج اذا قال زوجته امرتك سيدك السنة الخ) أي وشيئك (قوله السنة) أي الذي من يبلغه عمرها ظاهر (قوله في علم) أي متى علم السلطان أو من يقوم مقامه بأنه خيرها إلى سنة (قوله ولو الحال) أي يتابع إلى أن المراد بالحال الإيقاف وسائر رد في العادة الثانية (قوله وان وصلياً) أي زائدة (قوله لا واد النكاح) أي النكاح (قوله ينسأ على أن الحلوقة والوقف بمعنى واحد) أي وليس كذلك (قوله الصريح في الطلاق) أراد به ما يشل النكاح الظاهر وما انقضت فقسمة ما يدها ولو نوت به الطلاق ومعناه ما هو صريح في الطلاق يعمل به ٨٣ في جوابها فلا ينافي أنهما اتفق بغيره

عما ينص عليه من قولها اخترت نفسي مع الله ليس من صريح الطلاق ولا من كتابته الظاهرة وليس المرد أنه لا صريح لها إلا ما هو صريح في الطلاق لما قلنا ما ياتي (قوله ورد) أي الطلاق وقوله تفكيكها طاعة من أي من فوض لها اختياراً أو تفكيكاً (قوله على مقتضاه) أي من وقوع الطلاق أو ما يتبعه من عدة ونحو ذلك (قوله كما اذا طلق هو) فيه إشارة إلى أن قوله كلاً من إضافة المصدر لقاضيه ويصح أن يكون مضافاً لقوله أي بأن طلاقه بان تقول طلق نفسي أو اخترت نفسي والحاصل أن الكاف المالتزمية وعليه فيكون المصدر مضافاً لقاعل أي صريح طلاقها كصريح طلاقه وأما التمسك فيكون المصدر مضافاً للعقول حذف قاعله أي كان نطقه قد شل

السنة متى علم مقتضى الاستماع الحاكم (ش) يعني أن الزوج اذا قال لزوجته امرتك سيدك السنة وقفت متى علم ذلك ولا تتركه عنه وأمرها سيدها حتى توقف مقتضى بردا طلاق الأن بطل وهي طاعة لا يرد ما يدها ولا قضاء لها بعد الإحلال فلا ينافي فان أوقفها الحاكم أو أمرها باق طلاق أو رد ما يدها من التملك فلم تفعل فانه بسقط ما يدها ولا يملكها وان رضى الزوج حاقه تعالى لأن فيه التقاضى على عصمة مشكوك فيها والواو في قوله وان قال السنة أو الحال وان وصلياً لا واد النكاح ولا ولا تكرر ما قبل المباشرة مع قوله وحمل بينهما حتى تجيب وبعبارة لا شأن بمقدار قوله وحمل بينهما غير مقداره وقفت السنة فإذا عاد الأول منع الزوج منها ومنه ما منه ومقدار الثاني طلقها بان تقضى باق طلاق أو رد ما يدها بهذا الوضع جعل الواو في قوله وان قال الخ لله باله خلافاً لهم أنهم العمل يتابع إلى أن الحلوقة والوقف بمعنى واحد (ص) وعمل بجوابها الصريح في الطلاق كذا لاقه وردة تفكيكها طاعة (ش) أي وعلى مقتضى جوابها الصريح يجب أن اجاب بالطلاق على مقتضاه كقولها أنا طلق منك أو طلق نفسي أو أنا طلق أو أنت طلق حتى وان اجاب بردة عمل بمقتضاه كقولها اردت ما لم تكن أو لا اقله منك ونحو ذلك كما اذا طلق هو بلطف صريح فانه يعمل بمقتضاه ومثل ردّها بالقول كما وردا بفعل صريح كما اذا امكنت من نفسيها ولو من المقدمات وهي طاعة علمية بالملك ولو جعلها الحكم ولو لم يفعل فانه يبطل ما يدها وكذا لو ملكها أجنبية أمرها غلبي ينقضونها ومكنه منها زال ما يدها فلو مكنته غير عالمة يبطل ما يدها والقول قولها في عدم العلم وقوله في الإصاية ان علمت الحلوقة في الطوع في الوطء بيته بخلاف القبلة وقولها بينهما أي أن قالت كرهني أو غلبي عليها بخلاف الوطء لأن الوطء يكون على هيئة ومضه فانه أصبح بخلاف القبلة (ص) ومضى يوم فقهرها (ش) يعني أنه اذا قال اختارت اليوم كله نقضى اليوم ولم تختار فلا خيار لها ويبطل

ففيه جوابها باخترت نفسي أو طلق نفسي ولها نصف الصدق ان طلقته قبل البناء بخلاف المعتقة تحت العبد تختار نفسها قوله فلا تفصل لها الشرع ان التفويض من جهة تفكيكها هو الموقوف لطلاق والمعتقة تحت العبد هي الفترة للفرق في امره (قوله ولو جهات الحكم) أي جهات أن التمكن بسقط خيارها (قوله غلبي بينه وبينها) ولو لم ترض بقهرها لم تكن دون رضاه فلا يفسد ما يدها (قوله وقوله في الإصاية ان علمت الحلوقة) أي ولو باهر أن حاصله ان الحلوقة علمت وهي قول ما أصابني وهو يقول أصابتها بالقول قوله وفي عجب خلافه فانه استظهر ان القول قولها وظاهره حلوقة بارة وخلوقة بنسأه أنه ساقى في الرحمة التفصيل لكن ساقى أن المعتدة لا يضمن اقراءهما معاً في حلوقة الزيادة وخلوقة البناء إذا اتفق اقراءهما أو ثبت اقراءه أو ادعى ان تضع الرحمة فهذا مما يحقوى كلام عجب وقوله وفي الطوع الخ حاصله أنها وافقته على الوطء لأنه ادعى الطوع وادعت هي الاكرام فالتقول قوله وقوله بيته الظاهر رجوعه للادول أي ما شوهر وقوله في الإصاية (قوله ومضى يوم فقهرها) أي وأغلبها

(قوله سواء علمت) أي علمت بمعنى اليوم أم لا وانما ظاهر ان مثله علمت التمييز لا يمكن أن يكون هذا مراده أيضا (قوله وانظر هل الحكم كذلك) لا يعني ان هذا التظهير انما هو اذا كان الزمن موجودا لان انقضى كما هو هذه العبارة (قوله لا أم لا) وهو انما ظاهر (قوله لا أم لا) أي بان يفصل بين ٨٤ الاعمال والجنون فيمنظر في الجنون دون الاعمال لان زمنه قريب (قوله

بمضغ أو نبات) أي منه كما يشهد به  
 بهرام ثم ان الموصي بالطلاق في  
 الحقيقة المبنية (قوله أو  
 انتقلت عن زوجها الخ) هذا  
 بقصد أن قول المصنف ونحوه  
 بالرفع عطف على نقل قائلها  
 ويصح الجري نقل غير القائل  
 من الامتعة ونحو القماش لانه  
 الواقع في الرواية (قوله فهو  
 قبلت امرى) أي كاخترت أو  
 اخترت امرى أو تمت ونزعت  
 (قوله أو قبلت نفسي) هذا  
 أسبق قولين ذكرنا لطايباتها  
 مثل اخترت نفسي فطلاق ثلاث  
 (قوله وانما قبل الخ) حاصله ان  
 تفسير القبول بالطلاق والبقاء  
 ظاهر والاشكال انما يجيء اذا  
 فسر القبول بالرد وعبارته بهرام  
 وانما قبل تفسيره لان كل واحد  
 من قبلت أو قبلت امرى أو  
 ماملكتني صالح لان يفسر  
 بالامور الثلاثة الا انه لا شك  
 في تفسيرها بالطلاق والبقاء  
 واما بالرد فعليه لانه ليس من  
 مقتضيات القبول بل داغ فيه (قوله  
 ولان مقتضياته) بكسر الصاد  
 أي ان القبول ليس موضوعا  
 للرد ولا مستلزما له فيكون من  
 باب تفسير الشيء بلازمه (قوله  
 من اطلاق السبب) أي اسم

السبب أي في الجملة والنافي قوله من مقتضياته (ثم أقول) وظاهر هذا الحقيقة في قبول النظر في الأمر  
 فلا خصوصية للرد بل ومثله الطلاق والبقاء (قوله فاطاق السبب) أي في الجملة والآل كان مقتضيا للرد فسناق ما تقدمه (قوله  
 حتى خاضت) أي جميع الحريص والحيضة الثالثة (قوله ونأ كخيرة) وكذا أجنبي جعله ما فيها انظر

(قوله على الواحدة) الاولى ان يقول على ماوى لانه قد تنوى التثنية فينا كرى في الثالثة (قوله هي) انما ابرز الضمير كذا وتوهم ان الضمير عائدي على الطلقات المفهومة من قوله ولم يكرر امرها فانه حينئذ لا يدور منه ٨٥ عن التناقض أى انه اصرح وان كان

سابقا للمصنف في الضمير الموثقة السابقة عليها (قوله فان لم ينو شيئا) أى أو نوى بعده (قوله وهو المراد بالارتجاع) على استعماله في حقيقته ويجازيه بأن يعدوا في المتن فيقال ان دخل وأراد الارتجاع بقوة والأرجح للصورتين ولو عبر المراد به كان أول لان الرجعة انما تكون في طلاق بائن (قوله كما اذا قالت المرأة طلقت نفسي وكرهه) الا أنه يشترط التقى اذا كانت غير مدخول بها وأما المدخول بها فلا يشترط التقى بل الشرط وقوع ما بعد الاولى قبل انقضاء العدة (قوله الا ان تنوى التناكح) فيقبل قبل الانقراض عبارة حسنة لانها عامة فيقبل ما دلت نوى الثالثة والثالثة التناكح دون الثانية كدوني من الشروط ان لا يأتي بأداة التكرار نحو كلما شئت فامرئك سيدك فان في ذلك فلا مشاكهة حيث لم ينو التناكح فانه ابن الحاجب (قوله هل يقع ذلك الشرط) المكتوب وتضمنه بشرط تسمي ولو قال هل وقع ذلك المكتوب وأما ان وقع في العتقة فلا مشاكهة سواء كانت بشرط أم لا خلافا لظاهر المصنف والحاصل أن محل الخلاف اذا كتب الموثق أمرها بدهان تزوج عليها ولم يعد هل وقع ذلك في العقد أو بعده

اليه بقوله لا وألا كرهه ان دخل في تخيير مطلق وأما المصلحة فله ان يتناكحها قبل الدخول وبعده اذا ارتد على طلاقه (ص) ان زاد تعالى الواحدة ونواها وبادر وحاش ان يدخل والافتقار الى الرجوع ولم يكرر أمرها سيدا لأن تنوى التناكح كنهها هي ولم يشترط في العقد (ش) أشار بهذا الشرط صفة المتأخرة الاولى ان يدخل الموضع من الخيرة قبل البناء والمصلحة المطلقة على الواحدة فلا تقيد منها كرهه في الواحدة بان يقول ما أردت طلاقا الثاني ان يصح ونوى الطلاق التي شاك فيها عنه فتقوى من الطلاق فان لم ينو شيئا عنه فلا مشاكهة ولو نوى بعده وبزعم ما وقعت الثالث ان يادر على الفور لما كرهه عند تصاعده الزمان على الواحدة فلم يلزم سداد وأراد المتأخرة وادعى الجهر في ذلك ليدبره روية سقط حقها ليدبره بالجهل الرابع ان يحلف انه ما أراد الاطالة واحدة فان لم يحلف فوقع ما وقعته ولا تدرى عليه العين ومحل عينه وقت المتأخرة ان كان دخل بالمرأة ليحكم له الا ان بالرجعة وتثبت أحكام الزوجية من نفقة وشهرها وان لم يكن دخل بها فانه يحلف عند ارادته وبجها وهو المراد بالارتجاع لا قبله اذ لعله لا يتزوجها انما من ان لا يكرر أمرها بدهان ما كرهه بان قال لها امرئك سيدك امرئك سيدك امرئك سيدك فلا مشاكهة فيما ذكره ويقع ما وقعت الا ان تنوى التناكح باللفظ الثاني والثالث كما اذا قالت المرأة طلقت نفسي وكرهه فهو على التأسيس الا ان تنوى التناكح فيقبل قبل الانقراض السادس ان لا يكون الفلح او التخيير مشروطا لها في عقد نكاحها فان كان مشروطا لها في عقد نكاحها وطلقت نفسها الا قالها فلما كرهته بنى بها لم لا تسكن له الرجعة ان دخل ان اقبلت شيئا من العصمة خلافا للصنفين في انه لا رجعة له في المدخول به لا رجوعه الى الخلع لانها اسقطت من صداقها الشرط فانه ابن عتاب (ص) وفي حله على الشرط ان اطلق قولان (ش) يعني اذا كتب الموثق ان أمرها بدهان تزوج عليها ولم يعد لم يقع ذلك الشرط في عقد النكاح أو بعده فهل يحمل على الشرط فلا مشاكهة أو على الطوع فلما كرهه قولان (ص) وقبل ارادة الواحدة بعد قوله لم ارد طلاقا (ش) موضوع المسئلة انه ملكها وبخبرها قبل البناء فاقوت اكثر من واحدة فقال الزوج لم ارد بالتخيير او الفلح طلاقا أصلا فيقبل له ان لم يرد فانه يلزم ما وقعت من الطلاق فخرج بعد ذلك وقال اردت مما جعلته لها طلاقة واحدة فانه يصدر في ذلك وبزعم العين وانما قبل منه لاحتمال سهوه ثم ذكر كراهه كان قصد طلاقة واحدة وقال اصبح لا يقبل منه ذلك وبعده ما واليه اشار بقوله (ص) والاصح خلافه (ش) أى خلاف قول ابن القاسم (ص) ولا تكرر فله ان يدخل في تخيير مطلق (ش) تقدم ان الخيرة قبل البناء شاكها اذا قضت باكثر من طلاقة وأشارنا الى حكمها بعد الدخول والله ليس لمنا كرهتها في التخيير المطلق العاري عن التقييد بطلقة أو بطلقتين وان اختلفا فاقه يكون ثلاثا سواء توفى هي ذلك لا على التخيير وفاق قضت في التخيير المطلق بدون الثلاث فان اختارها بطل

أى فالمراد بالاطلاق عدم العلم بكون ذلك وقع في عقد النكاح أو بعده (قوله قبل البناء) راجع تخييرها وأما الفلح فطلق (قوله والاصح خلافه) ضعيف (قوله على المشهور الخ) مقابله ما بين الجهم من أنه المتأخرة في الثلاث والطلقة بائنة وظاهر قولهم

ميجوز ان له المسا كذا والعاطفة وجمعية وقال مالك ان اختيارها واحدة بالنية (قوله بخلاف المقيد لفظا بطلقة أو اثنتين الخ) مرتبط بقوله وليس له منكرتم في التغيير المطلق أي بان يقول أردت أقل من الثلاث بخلاف التغيير المقيد فإنه يتقيد بذلك ولا يتأني في قولنا وأنه ليس له منكرتم الخ (قوله وبعده) أي أو بعده (قوله بطلت في التغيير) في نسيته بطل بدون التام ظاهر الإصارة بقضي انما يتوحد بخلاف الثلاث ٨٦ وليس كذلك بل التغيير طل من أصله (قوله وأويلان) الأول مذهب ابن

القاسمي للمدونة قد مضى قوله (قوله والظاهر) هذا ابن رشد فكان المناسب التحيير بالقول (قوله قد يراد به الجنس) أي في جميع أفرادها فإن قالت أردت واحدة أو اثنتين فواضح وان لم ترد شيئا يخرج التأويلان المتقدمان كما في التوضيح (قوله وفي وائر التغيير قولان) الرابع الإباحة وذلك لأن الشأن ان النساء لا يربن (الفرق) قوله لغير المقصود الخ) يراد به ان هذا المقصود انما يتأني بالثلاث فلا يحسن به قلناه من التعليل والجواب ان قصد المبدونة التي قد تكون بواحدة كما انطلق والطلاق قبل الدخول وان كانت بواحدة بحسب ما هنا انما تكون الثلاث تنسب بر (قوله والظاهر الكراهة قطعاً) وجهه أن الموكل داخل على الثلاث بخلاف الغير فلا يلزم من تحييرها أو عليها كونها نوع الطلاق لما تقدم ويكره وجهها قطعاً وقوع الثلاث كما قد يذهب الشيوخ وبعبارة أخرى لأنه لما كراهه المزل في التوكيد صلو كما أنه الموقع لثلاث قلداً كره قطعاً

كما أتى بخلاف المقيد لفظاً بطلقة أو اثنتين فإنه يتقيد بذلك (ص) وان قالت طلقت نفسي سئلت في الجلس وبعده فإن أردت الثلاث لزم في التغيير وناكر في التمسك وان قالت واحدة بطل في التغيير (ش) يعني ان الزوج اذا خير زوجته بعد الدخول بين التحيير مطلقاً أي عارياً عن التقييد بعدد أو ما يصحها امرها بعد الدخول بينا وقيل له فقالت اخترت نفسي فليأت وان قالت طلقت نفسي أو زوجي أو انما مطلقة أو هو مطلق فإنما تستل في الجلس وبعده ما تقر بهما أردت بقوله فإن قالت أردت الطلاق الثلاث فإنه يلزم في التحيير أي بعد الدخول وناكرها في التمسك قبل الدخول أو بعده بشرطه وان قالت أردت بذلك طلقة واحدة فإنما يلزم في التمسك ويصل جميع ما سيده في التحيير بعد الدخول (ص) وهل يعمل على الثلاث أو الواحدة عند عدم الثبوت وأويلان (ش) أي وهل يعمل قول المرأة طلقت نفسي ولأية لها في عدد على الثلاث فلا يلزم في التحيير بعد البناء وناكرها في التمسك مطلقاً وفي التحيير قبل البناء أو يعمل على الواحدة لأنها الأصل فيقبل في الخيرة الدخول به أو بناكر في المصلحة مطلقاً وفي الخيرة التي لا يدخل بها وأويلان (ص) والظاهر هو أنها ان قالت طلقت نفسي ايضاً (ش) سواء اخترت الطلاق فتسلك في التمسك والتغيير لأن هذه الألف واللام قد يراد بها الجنس فيكون ثلاثاً أو يراد بها الهم وهو الطلاق السقي وهو واحدة (ص) وفي جواب التحيير قولان (ش) أي وكراهته وهذا يجري في الدخول بها وغيرها لأن موضوعه الثلاث وأما كونه بناكر غير الدخول بها فهذا شيء آخر فإن قيل حيث كان موضوعه الثلاث فلم يتفقوا على كراهته قلت نظر المقصود اذهو البدنية وفيه جرى الخلاف في التمسك اذا قيد بالثلاث والانهو مباح ونظر التوكيد اذا قيد بالثلاث والظاهر الكراهة قطعاً (ص) وسلف في اختاري في واحدة (ش) يعني انه اذا قال لها اختاري في واحدة فأوقعت ثلاثاً فقال ما أردت الا طلقة واحدة فإنه يلزم ايهو ويقع عليه طلقة واحدة وله الرجعة وانما استلحقه ما استلحقوا من أن يكون انما قال لها اختاري في واحدة أي في مرة واحدة فتكون البتة في ان أريد مرة واحدة فهي للفرقة وان أريد طلقة واحدة فهي للسبية فان نكل فالتصام ما قضت به (ص) أو في أن تطلق نفسك طلقة واحدة (ش) قال في المدونة قلت فان قال لها اختاري في أن تطلق نفسك طلقة واحدة وفي أن تقبلي فتقبلت اخترت نفسي فقال سئل عنها مالك فقال يقال لزبجها

بخلاف التمسك فإنما الموقعة لها (قوله اختاري في مرة) أي وليس لك الخيار في مرة بعد أخرى إلا أن لا خير به أنه اختلف لا يلزم من المرة البتة فكيف هذا التفرع والمحصل أن المعنى ليس لك الخيار إلا مرة واحدة وهذا ما أدق وقوعها ثلاثاً وبأن (قوله فتكون البتة) هذا التفرع لا يلزم انما يحتمل البتة (قوله فهي للسبية) وكأنه قال اختاري المقارنة بسبب مرة واحدة (قوله فان قال) أي قال صحتون أي لابن القاسم وقوله فقال أي ابن القاسم (قوله سئل عنها مالك الخ) ظهر من ذلك أن السؤال في الحقيقة ليس في هذا ما عايناه في الأول وابن القاسم خاص الثانية على الأولى

(قوله احلف بالله ما اردت الخ) فان تكلم لم يماقت به وهو الثلاث ولا يمين عليه وحيث حلفت وقبلنا بزمه طاعة في المسئلة في هي وجبته ان كانت مدخولها (قوله ويكون أملاها) أي ويكون أقوى للمكالم جمع (قوله في صرة واحدة) أي فيكون أراد بالطلقة المرة الواحدة (قوله الدرل) أي المؤخذة (قوله لا اختارى طلبة) أي واختارت أكل كقولك شرح شب خلافا لما في شارحنا (قوله يعني إذا قال لها اختارى في طلبة) إشارة إلى أن أصل المسئلة المتوصفة في المذهب أنه قال لها اختارى في طلبة وهذا هو اللفظ الصادر عنه وقوله ونصب طلبة على نزع النخاض إشارة ٨٧ إلى أنه على تقدير أن يكون هذا اللفظ

صادرا من الزوج فيكون طلبة منصوبا على نزع النخاض (قوله كافي الشرح الصغير) وأما الكبير فيوافق ما في (قوله ولا يبطل على الأصح) أي ماقتت به ومن إعادة الكلف فيهم أن قوله على الأصح راجع لما بعدها (قوله وبطل في المطلق) أي ما جده له من التفسير (قوله المشهور) وقال نهي لا يبطل اختيارها ولها بعد ذلك أن تقضى بالثلاث (قوله أي عاريا عن التفسير بعده) وأن قيد بغيره كان دخلت الدار فاختارى نفسك وفيها ما في غير المقدر زمان أو مكان (قوله فاوقفت طلقة واحدة) أي ولم يكن تقدم لها تمام الثلاث والازمة أي ولم يرش الزوج وما أوقعت والازمة وإن كانت العلة التي هي قوله وبسبب ذلك فبما مضى هنا قوله لانما عدلت عما جده الشارع الانسب عرف الشرع كما أفاده بعض شيوخ شيوخنا (قوله كافي نفسك) أي ولم يقيد بشيء مما في المستقلين ولكن المقاد

احلف بالله ما اردت بقوله اختارى في واحدة أو واحدة ويكون أملاها أو اختارته العين لان المراد محتمل عندهم لامضاء الفراق في صرة واحدة وبطل عليه قوله أو تقبى عبد الحق يحلفن بأدق قوله أو تقبى أملا أو سقط قوله أو تقبى وقال اختارى في طلبة فلا إشكال أن العين ساقطة ومثله لا يمينين ابن هوزلان ضد الأقامة المبنية فعل المؤلف اسقاط قوله أو تقبى الدرل (ص) لا اختارى طلبة (ش) يعني إذا قال اختارى في طلبة فقالت قد اخترت أو اخترت نفسي بزم الأواحدة وله الرجعة ولا يمين على الزوج ونصب طلبة على نزع النخاض (ص) وبطل ان قصت واحدة في اختارى تطلعتين أو في تطلعتين (ش) يعني ان الزوج إذا قال لها اختارى تطلعتين أو قال لها اختارى في تطلعتين فاختارت طلبة واحدة فانه يبطل ماقتت به ويقر ما جده لها بعدها كافي الشرح الصغير وهو مطابق لنقل ومافي ثمت من أنه يبطل ما يدها فيه نظر ولما وقع اللفظ الأول في المدونة والثاني في اختصار أكثرهم جمع بينهم ما المؤلف ومفهوم اختارى أن القليل ليس كذلك قال في الشامل ولها القضاء في واحدة فيمكنك تطلعتين وكذلك ثلاثا ولا يبطل على الأصح (ص) ومن تطلعتين فلا تقضى إلا واحدة (ش) أي وليس لها أن ترفع أكثر من واحدة فان قصت أكثر من واحدة (ص) وبطل في المطلق ان قصت بدون الثلاث (ش) المشهور أنه إذا خبرها بعد ان دخول تفسير مطلقا أي عاريا عن التفسير بعدد فاوقفت طلقة واحدة أو اثنتين فان خبرها يبطل ويصير الزوج معها كما كان قبل القول لها وبسبب ذلك انها عدلت عما جده الشارع لها وهو الثلاث في التفسير المطلق (ص) كافي نفسك ثلاثا (ش) أي كما يبطل ما يدها ولا يزمه شيء حيث قال لها اطلق نفسك ثلاثا فقصت بأقل وظاهره سواء كانت مدخولها أم لا وهو ظاهر لتصين الثلاث وعلى هذا فليس القول المذكور بمثابة التفسير (ص) ووقفت ان اختارت بدخوله على ضربها (ش) يعني أنه إذا خبرها فقالت اخترت نفسي ان دخلت أنت على ضربى أو ان قدم فلان أو نحو من كل محتمل غير غالب فانها توقفت فحق البر الطلاق أو البقاء ولا يقل ولا يلتزم بشرطه على المشهور وورع بجانها بجماع ان كلامهم ما خالفنا واشتد بعض حقهما وهو الواحدة في الأولى وفي وقت دون وقت في هذه وأجيب بان التي قصت

من التلق أن طلق نفسك ثلاثا فاشتمل تطلعتين سواء أي وليس مثل ما إذا قصت بدون الثلاث والنقل في الترميز وغيره (قوله يعني أنه إذا خبرها) أي وأمسكها أو أملا أو وكما أطلقت نفسها ان دخل على ضرب من أفعالها ذلك ولا ترفع أقدام البقاء على عصمة مشكوك فيها لرضى الزوج أو لا قال حج فان قلعت من خلق طلاق زوجته على دخوله على ضرب مما أو على دخول الدار فانه لا يوقف عن طلق نفسه البقاء على عصمة مشكوك فيها فلهذا كذا قلت لان من جهة الزوج أن يقول انما جعلت لها أن ترفع الطلاق نابرا (قوله على المشهور) أي خلافا للحنون فانه أسقط حقهما في هذا وبضاهة هذا كله ما يرش الزوج بتأخير ذلك لدخوله على ضربها أو الامهلت

قوله كعاف عن بعض الغم) كما يأتي في قوله وسقط ان عصارجل كالباقي (قوله اختارت نفسها) أي فلم تسقط من حقها شيئا أي  
فهو جواب بالنفع (قوله أي عاريا عن التقيده بالزمان والمكان) أي فهو غير المطلق السابق (قوله فانت في المجلس قبلت أم لا) أي  
قبلت التي يطلب منها تسبحة ٨٨ (قوله وان وب) أي فأم (قوله يريد قطع ذلك عنها) أي يريد انهم انقطع خيارها ولا تقضي

بدون الثلاث نفعين قضواها بطل ما بقي لها من الثلاث كن ابطال ما لا يتبع فوجب  
بطلانه كعاف عن بعض الدم والثانية اختارت نفسها اهلى وصف فان لم يبر لها فهي على  
حقها ولما اختلف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في سقوط التصدير والقبلك بانقضاء  
المجلس ويقامها هذا أشار المؤلف الى القولين بقوله (ص) ورجع مالك الى بقاء ما بيدها  
في المطلق ما لم توقف أو وطأ كمن شئت وأخذ ابن القاسم بالسقوط (ش) يعني أنه اذا  
ملكها اقبلت كما طلقتا وأخيرها بغيرها مطلقا أي عاريا عن التقيده بالزمان والمكان فلا بد  
رجع اليه مالك أنها بيدها ما لم توقف عندنا كمن وطأ وان عتق من ذلك طاعة قالت في  
المجلس قبلت أم لا بعد أن كان يقول أو لا يتي ذلك بيدها في المجلس فقط وان تقرها بعد  
امكان القضاء فلا شيء لها وان وثب حين ملكها لم يذق قطع ذلك عنها لم ينفعه وحده ذلك اذا  
قصدت ما قد رما يرى الناس أنهم يقتار في مثله ولم يقره اراوان ذهب عامة النصارى وعلم  
أنهم اقدرت كذلك وخرجوا الى غيره فلا خيار لها وأخذ ابن القاسم بهذا القول المرجوع  
عنه المتعطل وفيه العمل وعليه جمهور أصحابنا وقد رجع ما عثر آخر الى هذا القول المرجوع  
عنه واستقر عليه ان مات وكلام المؤلف يقتضي عدم رجوعه لقوله الاول وبقتضى  
أن الرابع هو القول الثاني لانه المرجوع اليه وليس كذلك فكان الواجب الاقتصاد على  
ذلك الرابع ولو قال بدل وطأ فكن طاعة من التمتع عالمة لكان أحسن فيهم منه أخرى  
الوطأ ناقلة وقوله كمن شئت تشبه في القول المرجوع اليه بالاختلاف وهو انهما بيدها  
ما لم توقف أو وطأ (ص) وفي جعل ان شئت أو اذا كمن أو كالمطلق تردد (ش) يعني أنه اذا  
قال لها امر لي بذلك ان شئت أو اذا شئت هل يكون الامر بيدها ولو بعد المجلس ما لم توقف  
أو وطأ باتفاق كمن شئت أو يكون الامر بيدها كالتعليق والتصير المطلق المتقدم ذكرهما  
وباقى الاختلاف بين الشنئين مالك وابن القاسم في ذلك طريقان حكاهما ابن تميم  
للمنازين فالتردد ان واذا معالان اذا وان دلت على الزمان يجوزها فقد دلت ان  
عليه بوضعه وتضعها لانها وان دخلت على ماض صرته للاستقبال ولا يعنى قوله ان  
دخلت الدار فامر ليس بدلت أي في الزمن المستقبل ولا به عن ارادة الماضي فهي: الدعوى  
الاستداد وضعا وكلام الساطي عقلي عن هذا (ص) كما اذا كانت غائبة وبلفها (ش)  
تشبه في مطلق التردد ومرا دته اذا خيرها أو ملكها وهي غائبة عن المجلس وبلغها  
التصير قبل يتي لم يجعل لها بيدها بعد بلوغها ما لم توقف أو وطأ وهي طريقة ابن رشد وحكي  
عليها الاتفاق أو يجري الاختلاف الذي في الحاشية بين مالك وابن القاسم المتقدم وهي

بشيء وقوله وحده ذلك أي وحده  
الزمن الذي لا تقضي بعده (قوله  
وان ذهب عامة النصارى) المدار  
على الخروج من ذلك التصير  
(قوله وفي جعل ان شئت أو اذا  
كمن أو كالمطلق تردد) الرابع  
الاول وهو انه كمن شئت لانه  
لص المدونة انظر مع (قوله  
يجوزها) فيه انه ليس فيها  
نون ٣ أي لم يكن فيه اعادة زمن  
وقوله وتضعها الاولى الاقمار  
عليه وذلك لانها موضوعه  
للتعليق ويلزم منه الزمان (قوله  
فهى الدعوى الاستداد وضعا)  
أي على الاستقبال وضعا تقدم  
بأنه وانما شئت في الحقيقة  
تجده هذه الكلام انما هو  
لقول اصبح فقلنا (قوله وكلام  
الساطي غشيه الخ) اعلم ان  
أصبح قد قال ان قال ان شئت  
بمكان الامر بيدها في المجلس  
ويقطعها الوطأ وان قال اذا  
ثبت كان الامر بيدها حتى توقف  
ولا يقطعها الوطأ ان قال الساطي  
بعد ان حكى قوله ابن القاسم  
ومالك واصبح وهذا الاختلاف  
ليس بجادى على اللغة ولا على  
اصطلاحنا اليوم ولعل على

اصطلاحهم اه والخاصل ان ظاهر شارحنا ان الساطي يقول بالتردد اذا قلنا لان لانها لا تعطل طريقة  
تسكتها والجواب عنه انها مثلها لان اذا وان دلت الخ وتظهر ان مخالفتها ان الساطي لم يقل ذلك والظاهر ان الساطي انما  
أراد ان مجموع الاختلاف لا يأتي على اصطلاح النسخة على اصطلاحنا وهو تفرقة أصبح بين ان واذا اقتدب (قوله تشبيه  
في مطلق التردد) انما قال في مطلق التردد لان التردد في الموضوعين مختلف لان الاول تردد في الحكم وهنا اختلاف طرق (قوله  
أو يجري الاختلاف الذي في الحاشية) ويراد بالمجلس هنا مجلسها ٣ قول الخبيث فيه انه ليس فيه انون هكذا بالنسخ ولينجلي



أقوله أو هذا المكان أو المجلس) ومثله التقييد بالإصطف كقوله ملكك مادمت طاهرة أو طاهرة مثلا (قوله ما روي فيها الحاكم) أعني التي تبيد الزمان أو المكان فإذا انقضى ما عينه سقط حكمه ولا فرق بين أن تكون الصيغة لا تنقضي امتداد الزمان أو المكان أو تنقضيها كمرءة سلمى متى تمت في هذا اليوم أو المجلس وعادة شب ٨٩ لكن تقدم في التقييد بالزمان أنها

طريقة القسمي (ص) وان عين امرأتين (ش) أي وان عين الزوج امرأ كثيرتك أو ملكتك في هذا اليوم أو الجمعة أو العام وهذا المكان أو المجلس عين ذلك ولا يحدده و بعبارة تعيين أي عتد إلى ذلك الأمر ومعناه ما لم يوقعه الحاكم وليس معناه أنه يتيقن بها وان وقتت فيه ارض قوله ووقت وان قال إلى سنة أو سنة فقولته تعين أي لا يسقط ما لم يوقف وبما انتهى الكلام على ماذا أبيات المرأة بمصير أو بمحمل كزنا إذا أبيات بمصير فبين بقوله (ص) وان قالت اخترت نفسي وزوجي أو بياكس فالحكم المقدم (ش) يعني أن من قال زوجته اختارني نفسك فقالت اخترت نفسي وزوجي فان الطلاق يقع عليه لان الحكم لأول القاطنين والثاني يعدلها وان قالت اخترت زوجي ونفسي لم يقع عليها طلاق ما تقدم فلو قالت اخترتما فاطلما هرو وقوع الطلاق ولا ينظر المتقدم في مرجع الضمير الواقع من الزوج فليسما لحاجب التعميم فلو شك في أيهما ما تقدم فانه لا يميز ما بالطلاق كمن شك هل طلق أم لا وليس كمن يتيقن الملقية بالطلاق ان دخل في فلان وشك هل دخل أم لا وكذلك ان تحقق التلق باحدهما وشك في عينه (ص) وهما في التخيير لتعلقهما بمخير وقوله كالطلاق (ش) ضمير التثنية ترجع للتخيير والتمليل والمعنى أن الزوج اذا علقهما بما يخير من الطلاق قائمه ما يخير ان الاثنان علقهما بما لا يخير فنه الطلاق قائم لا يخير ان الاثنان قالوا لها انت مخيرة وعلمك بمخير مثلا أو يوم موفى أو وقت أو ان حقت قائمه ما يخير ان الاثنان كاتى الطلاق المشار اليه بقوله فيما مر ويخيران علق بمحض أو مستقبل محقق أو بما لا يصبر عنه الخوان قال لها امرئ يسيدك ان دخلت الدار فوقف على ذلك كالطلاق فتوقه وغمر معطوف على التخيير أي ضمير التخيير لتعلقه ما يخير مخير تخذف تعليل السابق لدلالة تعليل الاول عليه فكلما لا يخير الطلاق ولا يقع اذا علق بمستقبل مجتمع كان ليست السجدة فانت طلاق كذلك لاثني عايشة في قوله امرئ يسيدك ان است السجدة كما ينظر في أنت طلاق ان قدم زيد كذلك ينظر في امرئ يسيدك ان قدم زيد (ص) وولعله ما يتبعه شهر افتقدم ثم علم وتزوجت فكالولين (ش) المشهور انه اذا خيرها أو ملكها امرئ فسها وقال لها ان غبت عنيك شهر املا فامرئ يسيدك فغاب عنها ثم قدم قبل مضي المدة المذكورة ثم علم وتزوجته بقدمه ثم انما طلقت نفسها بعد ان اثبت غيبته وحلفت العين الشرعية انه لم يقدم اليها المدة المذكورة لانه لا يجهر وانها اختارت نفسها ثم انقضت عدتها وتزوجت فكالولين فان دبتل بها الزوج الثاني أو تلذذ بها غير عام بقدم الاول أي وغير عالته

١٢ حتى ع يقتضى عدم الزوم فيه ما (قوله فقدم) في كلامه حذف الفاعل مع معلقته والتقدير فقدم فاختارت نفسها وأتى بالواو في قوله وزوجت الاشارة الى العلم بتأخير التعرّيج عن الاختيار فلا يقال كان الاولى للمصنف ان يأتي بشئ (قوله) ولم يعلم أو ما لو علمت بقدمه قبل مضي الشهر لمطلقت نفسها وزوجت ثم ثبت بدخول الثاني وهو كذلك اتفاقاً والظاهر حدها ولا تعدو بالعقد الفاسد كما قالوا فيمن طلق زوجته ثلاثاً وتزوج بها قبل زوج ودخل بها فاعيد ولم يعد وبالعقد الفاسد والاولى حذف قوله ولم يعلم من قوله فسكوا الذين ولاجل شهوة لحالفة العلم أيضاً ولا فائدة ان علم ولها كلمها ولو لم يكن في غير

(قوله قبل دخول الثاني) متعلق بعامة المتقدم بحذف والتقدير وغير عامة قبل دخول الثاني بقدم الاول قبل متى  
 التبر (قوله ولو أسقط المؤلف الضمير) أي لأن ظاهره أن الضمير مذهب الزوج مع أنه ليس مراداً (قوله وهو المتعين) أي  
 وهذا المذهب هو المتعين وإنما كان هذا متعينا لتأني قوله ليس بشئ بيدها لما توافقي هذا لا لعل أن المراد حضور الأجنبي  
 (قوله وهل ان ميزت) هو فهم الخطاب ورد الجواب (قوله وليس بشئ) أي فبالا يثبت بقوله وهل فاصرة والاولى أن  
 والثانية للشيخ سالم واعترض صاحب تلك العبارة على المصنف بمقتضى العبارة على ظاهرها (قوله معتبران الخ) أي وإنما القولان  
 في الذي يقتضي به تلك الخبره في حال ٩٠ مقررهما قبل يعتبر بغير تمييزها وقيل لا بد من إتمامها الوطأ أيضا والحاصل أن لنا

بقدم الاول قبل دخول الثاني فتقوت على الاول والا فلا وما يكون علمه بقدم الاول  
 قبل التبر معتبرا إذا حصلت الشهادة على إقرارها بالم قبل عقد الثاني أو قبل تلبذه  
 والاول يلتفت اليه (ص) وبمضوره ولم تحصل فهي على خيارها (ش) يعني أن الزوج إذا  
 خير زوجته أو ملكها وهما ذلك على حضور شخص غائبان قال لها ان حضرت فلان  
 فأمرتك بذلك فحضر ولم تعلم بمضوره ووطئ زوجها فان ما جعله لها باق يدها ولا يسقط  
 حتى يتمكن عالة بقدمه فقوله وبمضوره أي ولو علقها بمضوره شخص كزبد مثلا ولو  
 أسقط المؤلف الضمير لكان أولى لما سبق ما فيها كقوله ابن غازي وهو المتعين (ص) واعتبر  
 الضمير قبل بلوغها وهل ان ميزت أو متى وطأ قولان (ش) يعني أي إذا خيرها أو ملكها  
 أو وكها قبل بلوغها فاختارت تسها فانه يقع الحلاق عليها وهو لازم وهل اعتبار  
 ما ذكر من تمييز ما جعل لها ان ميزت وإن لم تنطق بالوطء أو لا بد من تمييزها وإتمام الوطء  
 قولان فقوله واعتبر الضمير أعظم من التملك والتضيق والتوكيد وفي بعض النسخ التغيير  
 وهي على حذف مضاف أي تمييز الضمير المقابل للتملك وهي فاصرة بعبارة وليس بشئ  
 لأن التغيير والتملك معتبران ميزت أم لا وظنفت أم لا فيضيق مفهوم قوله وهل ان ميزت  
 الخ (ص) وله التقوى يض لغيرها (ش) أي ويجوز للزوج التقوى يض بالوطء الثلاثة لتغير  
 الزوجة أجنبيا منها أو قرىسا ولو امرأة أو صبيسا يعقل أو صبيسا ولو لم يكن من شرعه طلاق  
 النساء وسواهن كها مع ذلك الضمير أم لا على مذهب المدونة وهو المشهور فقوله لتغيرها  
 مجتمعا معها أو منفردا عنها فاشتغل كلامه على مستثنين إلا أن الله برفع قضى به في حالة  
 الانفرد والعبرتها في حالة الاجتماع ولو قال الأب أنا أدري بعصا لحماها (ص) وهل عزل  
 وكيله قولان (ش) ملخص كلام ابن غازي أن ما قاله المؤلف خطأ لأنه لا يوجد المذهب  
 نقل بوقته سوا مجتعا الضمير وكيله للتقوى أو للتملك سوا قلنا له أنه وله وهو كذلك  
 وكلام ح لا يثبت به لأن القولين اللذين ذكرهما في التوضيح عزاهما إلى الضمير وأصلهما

مقدم الاول أن وقوع التغيير  
 والتقليد لا يتوقف على تميز ولا  
 على وطء وإنما التوقف على ذلك  
 التمييز (قوله أي ويجوز للزوج  
 التقوى يض الخ) لا ينافي ما سبق  
 من أن في إباحته وكراهته قولين  
 لأن الجواز لا ينافي الكراهة فهو  
 محتمل وإن كان ظاهره في الإباحة  
 كما هو طاعده أنه أمرها على  
 أحد القولين (قوله وهو المشهور)  
 مقابله ليس له ذلك وإن كان  
 الأجنبي حاضر وهو لا يصح  
 (قوله لأنه لا يوجد في المذهب نقل  
 وافقه) أي وذلك لأن حاصل  
 كلام ابن غازي أن الضمير وكيله  
 للطلاق والمذهب يقتضي جريان  
 قولين مع أنه العزل بانفاق عالم  
 يوقع الطلاق وإن تجوزا بالوكيل  
 عن المملك أي أنه إذا ملك ووطئ  
 أمرها فهذا الاختلاف أنه ليس  
 له العزل وإن صوبنا وقلنا وهل  
 له عزل وكيله أي الطلاق أي عزل

وكيله الذي وكله على الطلاق فيقتضي جريان قولين ولم يثبت الخ (أقول) فإذا علمت كلامه فاقول  
 فيه نظرا لأن المصنف صرح في التوضيح بأنه إذا وكله على الطلاق في عزله قولان سنذكره وقوله سوا مجتعا الضمير وكيله  
 للتقوى يض أي وكسب التقوى يض أي وكفه في ان يرضى الأمر للزوجة أما التغيير أو التملك وقوله والتملك وكيل التملك  
 أي وكله على أن يعلل زوجته وقوله سوا قلنا له أي كما قال المصنف وألها كما إذا عدلتا عن كلام المصنف (ثم أقول) وإن غازی لم  
 يقل ذلك لم يقل سوا مجتعا الخ (قوله وكلام الخطاب لا يفتقر به) أخبرك بنص الخطاب وهو واختلف إذا وكله على أن يعلل  
 زوجته أمرها هل للموكل أن يعزله أو لا قولان وهو عمن مافي التوضيح ونص التوضيح واختلف إذا وكله على أن يعلل زوجته  
 أمرها هل للموكل أن يعزله أو لا الضمير وبعد الحمد وغيرهما أنه ليس له ذلك فالواجب اختلاف أن وكله على أن يطلق زوجته فان  
 فيه قولين ويرى غيرهم أنه يختلف في عزله كالطلاق ١٠ فإذا علمت ذلك لم تعلم عدم صحة قوله عزاهما إلى الضمير لأنه لم يزل للضمير

المستقلة

الاول فقط الذي هو الراجح وقوله من أصلهما أي وأصل مسئلتها المسئلة المذكورة في ابن غازي عن القاضي هذا معناه (أقول) فيه نظر لأن مسئلة التوضيح قد عرفت في المسئلة المذكورة في ابن غازي عن القاضي غير هذا لأن الذي في ابن غازي إذا قلنا له طلق امرأتي هل هو قولك أو وكالة حتى التقى فيه الخلاف قال ابن غازي يستبعد جعل المصنف عليها كما هو الظاهر واصل جميع كلام المصنف يحل آخر فقال معنى المصنف إذا وكل الزوج شخصاً على أن يفوض إليها نفقته أو قلنا كفيل به عزله أو لا قولان ومقتضى التوضيح أن الراجح عدم عزله كذا قاله جميع (أقول) وهو ظاهر فتدبر قال جميع وأما إذا وكله على طلاقها فإنه يعمل بالاول منها إذا وكلها على طلاقها أو ما إذا خيم في عصمتها أو ملكها أياها فليس له ٩١ عزله على الراجح إذا خبرها أو ملكها

والاصل أنه يحل كلام المصنف بكلام التوضيح وقدمته ومقتضاه أن الراجح عدم العزل فتشيدك على هذا والحمد لله (أقول) قوله ومقتضى الخ ظاهر وإن كان كلام التوضيح انما هو فيما إذا وكله على أن يملكها أمرها قوله فلا يراد إذا كان في الرد مسئلة) أي ولا يعنى إلا إذا كان في الانشاء مسئلة والا فام الحكم بمقتضى ما وجدته في كلام بعض على إفادته للثاني (قوله كاليمين) أي مساقطاً فها هنا في ظاهر (قوله قال في الشامل على الاصح) قال بعضي ت وهو صواب وقول الباجي فيه نظر فإن كلام ابن مرفعة والمؤلفه وشرحها يقتضيه أنه لا يسقط ما يسد ما أدخلتم أمكنته ورضي بذلك واستدل به بقولها ان ملك أمرها لا يجزي فان قضى هذا الاجنبي يميناً ويؤيدون ويؤيدون

المسئلة المذكورة في ابن غازي عنه وقد عرفت معناه أنه لا يصح جعل كلام المؤلف عليها (ص) وله النظر (ش) أي وللراي أن في أمر الزوجة فلا يفعل إلا ما فيه مصلحة فلا يراد إذا كان في الرد مسئلة أو الأهم الحكم بمقامه وقوله (وصار كهي) فرع آخر أي وصار كهي في التصبر والتمسك ومنها كراهية تقبل العشول والمصلحة مطلقاً في الجواز والاباحة والتكره فيه ومع ما لا يأخذ ابن القاسم بالسقوط وغير ذلك مما سبق قوله (ان حضراً وكلها ثابته) بتقريبه كاليمينين شرط في قوله التوقيض لغيرها أي انما يكون التوقيض أن هو حاضر أو قريب الغيبة كاليمينين والصلابة كما في صياح عيسى وقوله (لا كثر لها) فسبق قوله كاليمينين لأن بعضه في الغيبه المقوض له أمر زوجته بأكثر من كاليمينين فيقتل لها المتطرق لها أمرها إذا تطلبت بعد الغيبة ضرر عليها ولا موجب لنقله عنها ولا إلى إبطاله وقوله (الان تمكن من قسمها) يرجع لقوله النظر أي فان مكنت من قسمها ما يدها ان نسقطه بيدها وان كان النظر لغيرها سقط واجب دوله مكنته من غير فعله اه قال في الشامل على الاصح (ص) فترتيبنا ضمير ولم يشهد ببقائه (ش) معطوف على تمكن والمعنى أنه يسقط حتى لا يؤول له أمر زوجته إذا كان حاضر احين لا يؤول ثواب بعد ذلك غيبة بعدة أو غيبة كما سدد ان رشد وغيره ولم يشهد أنه باقى حقة فيما جعله الزوج لمن أمر زوجته لأن غيبته مع عدم الانشهاد على بقائه يسقط دليل بقرينة الحال على انه ما حقق من ذلك ولا يقتل اليها (ص) فان شهد في بقائه يسقط أو يقتل الزوجة فقولان (ش) أي فان شهد في بقائه يسقط طالت الغيبة أو قصرت أو يقتل للزوجة في الغيبة وأما القريبه فتقدم أنه يكتب اليها ما ساقط ما يسد ما أدخلتم أمكنته ما جعل اليه قولان في بقائه يسقط أو توفاته للزوجة على عام وإذا كتب إليه ما ساقط ما يسد ما أدخلتم أمكنته فانه لا يقتل للزوجة والنظر لومات من فوض له أمرها ولم يرض به لا حد فقل يقتل لها وهو الظاهر لا أم وأما أن أوصى به لا حد فانه يقتل اليه

منها ما يسد ما أدخلتم أمكنته اه فيه نظر لأنه لا نظر لهذا ولم ينظر لقولها قبله فان قاما من الجنس قبل أن يقضى الاجنبي فلا شيء لهما بذلك في قول مالك الاول وفيه اختلاف القاسم ولهما ذلك في قوله لا تحرم ما يرد قسماً أو طراً للزوجة اه وقد قال في توضيحه قالوا كتبت الزوجة ولم يعلم الاجنبي في المدة يسقط خياره وقال محمد لا يسقط أو تستحسنه التمسك وليذكر ابن عمره ما يدل له قاله اه (قوله أو يفيمر حاضر) أي لا طلاق بغيره (قوله فان شهد في بقائه يسقط) أي وضرب به أجل الا لا يصح تقديمها في نفسها أن يحججه واستسلام ما عنده وطلقت به الأجل وليس للزوج من راجعها أنه يجوز عن وطئها انه يسد غائب فان لم يشهد ومعه فقل كذا يضرب به أجل الا لا وأما يطلق عليه بلا جمل لا يلزم بعد التام والاجتهاد على نحو ما ياتي في الاصل (قوله لا يقتل اليه) لا يقتل (قوله يكتب اليها ساقط ما يسد ما أدخلتم أمكنته) هذا التقرير يقتضي خبراً أو الخبر في ما يشاء على ما في الجواب انه ليس في القرينة الا البقاء يسد مع الكتابة اليه

(قوله الآن يكونان رسولين) لا يثبت كما أفاده بعض الشراح أن حمل الرسالة على ما ذكره له على خلاف حقيقةهما فإن حقيقة جعل الروح اعلام الزوجية بقوت طلاقها الغيرة أن كانا اثنين كفى أحدهما في إعلامها لا في حصوله بالطلاق إذ يحصل بمجرد قوله أعلمها بما في قد طلقتا اه (قوله وبعبارة الآن يكونان رسولين) لا يثبت أن هذا الكلام الذي فيه اختلاف الشيخين بقوله أعلمها مطلقا امرأتي ولم يقل أن شقها كما هو مفاد الشيخ سالم (قوله أي أن تحقق رسالتها) أي بالقرائن التي العمل ذلك (قوله حتى ير يد الرسالة) أي فإن أرادها وقوع الطلاق بقوله وان لم يتغيرها به أي وقال ابن القاسم حر على الرسالة حتى ير يد التخليك ولا يقع الطلاق في الرسالة حتى يبلغها خلاف ما في عب (قوله فكل من المناسبات الخ) أن ثابت يمكن الحل على خلافه قلت أن الأصل أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه والحاصل أن ابن القاسم يقول هو على الرسالة حتى ير يد التخليك ولا يقع الطلاق في الرسالة حتى يبلغها وقال أصبح هو على وجه التخليك حتى ير يد الرسالة فإنه لا يدور على الطلاق بقوله وان لم يتغيرها به قال في الشامل وحل طلقا امرأتي على الرسالة حتى ير يد التخليك وقيل بالعكس ولا ينفخ حتى يبلغها الرسول على الأصح الآن بقول أبلغها إلى طلقها قائما ٩٤ تطلق وان لم يبلغها اه ابن القاسم أن طلقا امرأتي قائما مطلقا

(ص) وان ملك رجلين فليس لاحدهما القضاء الآن يكونان رسولين (ش) يعني أنه إذا ملك امرأته رجلين وأمرهما بطلاقهما فليس لاحدهما أن يستقل بطلاقها دون صاحبه وذلك بأن يقول لهما طلقا ان شقنا كآلو كيلين في البيع والشراء فان أدله أحدهما في واملها زال ما بينهما فان مات أحدهما فليس للذي بقي التخليك الآن يكونان رسولين فكل منهما القضاء وذلك بأن يقول لهما طلقا امرأتي ولم يقل أن شقنا وبعبارة الآن يكونان رسولين أي أن تصح رسالتهما فقاما معهما ولان على التخليك حتى ير يد الرسالة فيكون ما شأنا على مذهب أصبح تارك المذهب ابن القاسم فكل من المناسبات لمذهب ابن القاسم أن يقول وان ملك رسولين فلاحدهما القضاء الآن يكونان رسولين وهذا انتهى الكلام على الطلاق وما يتعلق به وقسمه الى واقع من الزوج ومن مقوض اليه كرماد يكون مقبوضا وهو الرجعة وهي لغة المرفوع الرجوع وشرعا قال ابن عرفة رفع الزوج أو إلحاكم حرمة المنة بالزوجة لطلاقها فتخرج المراجعة وأشار بقوله وإلحاكم لدلالة ما إذا طلق في الحسن وامتنع الزوج من الرجعة فان إلحاكم يرتفع له جبراعليه كما مر وقوله حرمة المنة هذا

جائز لا يخرج ما رسولان وان طلقا بالبسة وقال الزوج لم أرد الا واحدة صدق اه وما ذكره عن ابن القاسم هو في غير المدونة فقد قال عيسى بنت ماضه متفق عيسى ابن القاسم أن قال طلقا امرأتي قائما مطلقا جائز طلاقا وان طلق كل واحد منهما واحدا تجاز ابن رشد إذا قال طلقا امرأتي فهذا لفظ يحصل الرسالة والتخليك فتقبل بحول على الرسالة حتى ير يد التخليك ويوقول ابن القاسم هنا وفي

المدونة إلا أنه في المدونة حمل الرسالة على الإجماع نرى الطلاق واقعا عليه بمجرد الرسالة بلفظها هو الطلاق أولا بعبارة قوله لهما أعلم امرأتي بطلاقها وحل ههنا الرسالة على غير الإجماع فرأى أن الطلاق لا يقع عليه إلا بتبليغ من يبلغها الطلاق من كآلو كل واحد منهما على أن يطلق عليه فان طلق عليه جبراعليه وما لم ينفذ من قبله لم ينفذ من قبله أن يطلق عليه أن شاء بغير خلاف الملك الطلاق وقيل أنه محمول على التخليك حتى ير يد الرسالة وهو قول أصبح وإياه اختار ابن حبيب اه ومعنى الإجماع العزم به تعلم أن اقتضاه من على هذا السماع في قوله إذا جعل على الرسالة فلا يقع الطلاق حتى يبلغها وتبعه المطالب وقول الشامل وحل طلقا امرأتي على الرسالة حتى ير يد التخليك وقيل بالعكس ولا يقع حتى يبلغ الرسول على الأصح اه خلاف قول ابن القاسم في المدونة اه وقول الشارح وكان المناسبات لمذهب ابن القاسم أن يثبت ما في ترجيعه \* (فصل الرجعة) (قوله على الطلاق) أي سائر قوله وما يتعلق به أي من المسائل كقوله وسق فأتى وأى وأى ونحو ذلك (قوله من مقوض اليه) وهو الملكة والخير والموكة (قوله الرجعة) فتح رائها أصبح عند الجور هي وأى أكبر غيره الكثير وكثيرها أكثر عند الأخرى (قوله فتخرج المراجعة) أي التي هي العدة على البائن والحاصل أن كثير من الفقهاء والمؤلفين يستعملون واجبة في البائن لتزويج ذلك على رضا الزوجين معافيه مفاعله ويستعملون لفظ أصبح في غير البائن لأنها بيد الزوج وحده وأما قوله في الحديث في قصة ابن عمر فليأجها فانه أراد بحسب اللغة وهذا أصح إطلاق الفقهاء كذا في شرح شب

(قوله متعلق بالحرمه) أى متى تعلق ارتباطا معنويا فلا يثنى انه متعلق بمحذوف أى الحرمة الكائنه لأجل طلاقه  
 أوجه الأولى بأربعة أشياء (قوله أى يجوز أو ينصح) أى أن المصنف يحتمل ذلك في كل من نكح المرض والحرم والعبد كما قال  
 الشارح ولما أخرج المرض الخ وإذ اختلف ذلك فلا تضع المسألة لأن شرط ما بعد المسألة دخوله فيما قبلها فان قلت يمكن  
 أن يقال ان هذه الاشياء تصبح نكاحا في حد ذاته لولا المنع أى المرض والاحرام والحج قلت يقال ان الجنون كذلك يصح  
 نكاحه لولا المنع لأن يقال مانع الجنون أشد وحديثه قول الشارح أخرج أى توههم اخرجاه لا علاج به بالفعل (قوله)  
 فلا يصح إرجاعه بجنون أى طرأ عليه الجنون بعد طلاقه فلا رجعة له ٩٣ أى بسبب أن امرأته بقوله من ينكح من  
 شأنه عقد النكاح لنفسه ولا شك

هو المرفوع وقوله لطلاقها متعلق بالحرمه واحترزه من رفع الزوج الحرمة بغير الطلاق  
 كما إذا رفع حرمة الطاهر بالفسك فأرقت المراجعة لأنها مفاعلة من الجائز  
 لتوقفه على رضا الزوجين والرجعة من جانب واحد فتركت بقوله رفع الزوج ولما كان  
 البس في الرجعة متعلق بأربعة أوجه المرفوع والمرجعة وسبب الرجعة وأحكام المراجعة  
 قبل الإلحاح أشار المؤلف إلى الأول بقوله  
 (نزل) ٥ يرتفع من ينكح (ش) أى يجوز أو يصح لأن كلامه أهم من ذلك أى من فيه  
 أهلية النكاح فلا يصح إرجاعه بجنون ولا سكران وظاهره ولو سكر بعد الإلحاح لا يصح  
 الإرجاع بخلاف الشارح ومن تبعه لأن الصبي في أهلية النكاح في الجملة لأن نكاحه  
 صحيح متوقف على إجازة وليه وإنما يصح إرجعه طالقاً غير بائن لأن طلاقه أماناً بان  
 بطلان صبيته وليه بعض أوجه لا يصح لأن بطلان هو والظاهر أن حكم الرجعة حكم  
 التمساح من جريان الأحكام الخمسة كما لو جحد بعض الفضلاء ولما أخرج المرض  
 من المرفوع المتعلق بقوله من ينكح نص على دخوله بقوله (ص) وأن يكحولم وعدم إذن  
 سيده (ش) يعني أن الحرم يجوز له أن يراجع زوجته وإن كان نكاحه ممنوعاً عن  
 كائن زوجته سيده أيضاً وكذلك العبد يجوز له أن يراجع زوجته من غير إذن  
 سيده لأن الله بين النكاح إذن في وابعه وكذلك يجوز له مرضاً خوفاً أن يراجع  
 زوجته وإن منع النكاح ابتداءً كما مر لأن في نكاحه ادخال وارث الرجعة وثبت  
 على كل حال فليس في رجعتها ادخال وارث وكذلك يجوز له سيده أن يراجع زوجته  
 ولا يجوز نكاحه وكذلك يجوز له من أسير أن يراجع زوجته ولا يجوز نكاحه وضع الرجعة  
 إذا وضعت أحد التوأمين قبل وضع الآخر وتصح الرجعة إذا أخرج بعض الولد قبل  
 خروج بعض الآخر وكل هذا داخل في كلامه (ص) طالقاً غير بائن (ش) هذا  
 هو الوجه الثاني وهو المرجعة واحترز بقوله طالقاً من الزواج ابتداءً فلا يقال فيه  
 رجعه وقوله غير بائن من الطلاق البائن بطلع أو بطلاق بلغ الغاية وقوله طالقاً معقول  
 يرتفع (قوله صحيح) متعلق بارتجاعه ولا بد أن يكون لازماً كما يدل عليه قوله حل وطهر

ان شأن كل من الحرم والمرضى  
 والعبد جواز النكاح لكن قام  
 به مانع وقال به بعض الشراح  
 ثم انه ان أراد بقوله من ينكح  
 من يصح نكاحه لم تضع المسألة  
 في قوله وان يكحولم أو لا بد أن  
 يكون ما قبلها صادقا عليه أو ان  
 أراد به ومن يلزم نكاحه لم يصح  
 قوله وعدم إذن سيده أيضاً لم يحرمه  
 مما يتوقف على إجازة سيده إلا  
 الصبي فإنه يخرج بقوله طالقاً  
 صبياً بائناً (قوله من ينكح يجوز  
 للمريض الخ) لا يعني أن كلامه  
 المريض والسفيه وان قلنا داخل  
 تحت النكاح (قوله وكل هذا  
 داخل في كلامه) الأولى تأخير  
 بعده قوله طالقاً غير بائن لأن  
 الدخول انما هو في ذلك (قوله)  
 واحترز بقوله طالقاً الخ ليس  
 قصد الاحتراز فالاحسن قول  
 القسبي قوله طالقاً لا يجوز له لأنه  
 لا يرتفع الاطلاق وإنما ذكره  
 بوطئه لقوله غير بائن ولو أقطعه

لكأن أخصر وقوله طالق أى طلقه والمعتبر حقيقة الطلاق ؟ في نفس الامر لا يعتد بالمرجع في إرجعه معتقداً  
 انه وقع عليه الطلاق لأنه شك هل طلق أم لا فان رجعت غير معتقداً به أو إذا تبين له بعد الرجعة وقوع الطلاق فلا بد من رجعة  
 غير الرجعة التي وقعت منه لأنها معتقده لا اعتقاده أنه لمعه الطلاق بالشك وهو غير لازم له وليس معتقده الطلاق الذي تبين  
 انه وقع منه هكذا ينبغي كما في شرح شب (قوله وقوله غير بائن) أى واحترز بقوله غير بائن من الطلاق الخ أى أنه لا يرجع  
 البائن (قوله وقوله طالقاً معقول يرتفع) أى يرتفع امرأته مطلقة (قوله ولا بد أن يكون لازماً) كما يدل عليه محل وطهر  
 ٢ قوله الخ في نفس الامر بهامش الأصل أى في ظاهر الشرع هذا مراده إجماعه

يعني ان هذا يقتضي ان العبد أو السفيه اذا تزوج كل منهما امرأه أو راجعها فان الرجعة لا تنفع والظاهر صحتها هي موقوفة (قوله وخرج بقوله في عدة من انقضت عدتها) قال الشيخ أحد لا ينبغي هذا التصغير يأتى لان من طلق طلاقاً رجعاً وانقضت عدتها لا يقال فيها انها مطلقة طلاقاً تاماً بل يأتى غير ثابت فلذا ذكر هذا التقدير وقوله صحيح الخ يقتضي ان الغلبة اذا طلقت يكون الطلاق رجعياً مع ان الطلاق يأتى فيخرج بقوله غير ثابت فلابد ما قاله الشارح إلا ان يراد بالرجعي في جانب الغلبة أنه طلاق واحد ليست في خلع أى صورية صورية طلاق رجسي في حد ذاته يقطع النظر عن محل والاقهر فصح بدون طلاق فإذا وقع منه طلاق فليس بطلاق حقيقة (قوله لا نقول ليس كذلك) أى الاتى ان المرأة التي مات زوجها تمسك ان لا ينحل بها (قوله من طلق قبل الوطء) يقع عن هذه قوله طالق صغير يأتى (قوله كنى صوم ونحوه الخ) سواء كان يجب فيه الامساك كرمضان والتذرع المعين ولا يجب فيه الامساك كقضاء رمضان والتذرع المضمون وقوله ونحوه كأن كان قانراً أو حيض (قوله كما لا يشع ٩٤) به احلال ولا احسان على المشهور) مقابله ما قاله ابن الماجشون ان الوطء

الحرام يحصل ويحسن النكح  
فعل هذا يكمل فيه الرجعة وتوفى  
النكح الطلاق بعد  
الوطء الحرام يأتى فوراً  
لا رجعة فيه فله النفقة والارث  
(قوله معنية) أى قصد وقوله  
أونية أى الكلام النفس فالتنية  
الثانية غير الاولى (قوله كرحت  
وامسكتها الخ) قال القائل  
ومثل بقوله كرحت وامسكتها  
لانهم صامعتان غير صير محبتين  
خلافاً للتأني لان الصريح  
ايرتجت كما قال ابن عرفة ورجعت  
ليس صير اتصالاً بل محمل رجعت  
محبتها أو بوجوبها للعصمتها  
والاولى حمل كلام المصنف  
على كلام ابن عرفة (قوله

وخرج بقوله في عدة من انقضت عدتها فانها لا ترجع اليه الا بعد جديده وقوله صحيح  
مسفة لم يذف أى نكاح صحيح واحترز به من القاسدير يذالذى لا يقر بال دخول وسواء  
فسخ أو طلق فيه بعد الدخول كسما فانه لا رجعة له (ص) حل وطؤه (ش)  
المراد انه لا بد ان تكون العدة من وطء وان يكون حلالاً لا يقال العدة تستتم الوطء  
لأننا نقول ليس كذلك وخرج بقوله حل وطؤه من طلق قبل الوطء أى بعد مدوطه فاسد  
كنى صوم ونحوه فلا رجعة له كما يقع به احلال ولا احسان على المشهور لان المبدوم  
شروعاً كالعدم حساً وأشار الى البحث الثالث وهو سبب الرجعة بقوله (ص) بقوله مع  
نية كرحت وامسكتها (ش) هذا متعلق بقوله رجعت والمعنى ان الرجعة تكون مع  
النسبة المقارنة للقول المحمل فهو امسكتها ورجعت لانه يحتمل رجعت عن محبتها  
وامسكتها تعذيرها ففوه يقول مع نية أى يقول يحتمل كامل ولو أمما القول الصريح  
فلا يحتاج الى نية كما ثبتت وراجعتها او ردتها النكاحى ابن عرفة الاظهر عدم اقتضار  
الصريح لنية وأشار بقوله (أونية على الاظهر) لقول ابن رشد الصحيح ان الرجعة تنص  
بغير النية لان اللفظ عبارة عما في النفس فإذا قوى في نفسه انه قد راجعها واعتد ذلك  
في ضميره محتمل رجعت فيها فهو بين الله تعالى ابن عبد السلام يعزو جوده هذا القول  
منصوصاً عليه في المذهب انما هو يخرج من ابن الموازية الرجعة بالقلب لا تنفع الامع  
فعل مثل جنة لشهوة أو تظفر فرج وما قبلها فان لم يقل ذلك لم تنفسه النية والية أشار

بقوله  
كأن رجعت الخ) هذه صيغة كراهة (قوله الاظهر عدم اقتضار الصريح لنية) قال بهرام  
واختلف هل يكون القول بمجرد كراهية حصول الرجعة أم لا والمشهور انه كاف في ذلك خلافاً لما ذهب  
(قوله بمجرد النية) قال عجم والمراد بالنية الكلام النفسى كإيدل عليه كلام ابن رشد (قوله ابن عبيد) بلام الخ المتأخر فيها  
تقريباً وعبارته بهرام مصرعاً بما لا يفهم ورواه وأشار بعض الشيوخ الى ان هذا القول يخرج من ابن عبد السلام وهو الاقرب  
لصحة وجوب رجوعه منصوصاً عليه في المذهب (قوله ابن الموازية الخ) أقول وليس يخرج من قوله ولعله لازم الطلاق به واجب البلد  
بان قول ابن رشد في المذهب ان الأصح يدل على أنه منصوص على أن يكون قولاً يقينياً اعتماداً على خبر صار له قدمه المصنف وغير  
بقوله ومع خلافه وعنده الله ثم إذا قدم قولاً ثم قال ومع خلافه يكون الأول أقوى عند المصنف فالظاهر اعتقاده وتضعيف  
كلام ابن عبد السلام (قوله أو تظفر فرج) والظاهر شبهة (قوله وما قبلها) عبارة ابن المواز ولولوى الرجعة عليه  
لم يشقه الامع فعل مثل جنة لشهوة أو تظفر فرجها وما قبلها فإذا علمت ذلك فالقول لا يأتى في السراخنة أن يذأ وضعه  
لرجل أن يظهر أن الصريح في قوله لا يذأ وهو الثلاثة المذكورة

(قوله وصح خلافه) المذهب الاول كما افاده بعض الشيوخ (قوله فلو نوى) أي قصد قوله وان تقدمت النية يسرى القصد وان كان الكلام أولاً في النسبة يعنى الكلام المتقضى فلم يأت الكلام على وتيرة واحدة (قوله فلس برجة) أي لا باطنها ولا ظاهرها (قوله وتظهر فائدة الخ) أي على القول المشار اليه بقوله أو ينعى على الاظهره كان الاولى تقديمه (قوله فان القاضي ينعى منها) أي لما قلنا ان البرجة في الباطن (قوله واذا مات بعد انقضاء العدة) أي وسكن القاضي بالقراق (قوله واذا ماتت بعد انقضاء العدة) أي ماتت بعد انقضاء العدة (قوله وانما هي برجة في الباطن لا الظاهر بل يقول يعمل ارضها بينه وبين الله وان لم يقرب منه (قوله فانه يعمل لها ارضها فيما بينه وبين الله) أي ان آمن فتنة وزديلة كاذكروا تفسيره فيما سألني وهذا وان لم أره وان شاء الله ظاهر أي وأما اذا لم يرفع ٩٥ للقاضي بسبب ذلك واستقر معهما ماتت فذلك اربط ظاهر أو باطنا (قوله

ولو هو لا) المراد البطل العادى عن نية البرجة (قوله في الظاهر) راجع للمخالفة عليه وقوله لا الباطن وقائدة كون الهزل رجعة في الظاهر لا الباطن لزوم الكسوة وغيرها بعد العدة ولا تسفل له فيما يشهه وبين الله بخلاف النكاح فيعمل باطنه وظاهره مع الهزل لانه بل أقبل أحد باسراط النية بخلاف الرجعة فتدقيل بها في الجملة لمخصص ما في عب (قوله لا تكرم الخ) انه نظر لان المسراة بالقول في قوله يقول مع نية القول المحتمل (قوله لا يقول المحتمل) عطف على مقدسرى يقول هزل لا غير محتمل لا يقول محتمل وأما يقول غير محتمل مع نية كسقف المسراة وبالله الرجعة فهل تفصل به وهو ظاهر ان يشهد لاولى من قوله النية وخدها كافية ولا ريبما يقدم به معرفة وهو الظاهر

بقوله (وصح خلافه) وعليه فلو نوى ثم أصاب فان بعد ما بينهما فلس برجة وان تقدمت النية يسرى القولان وتظهر فائدة كون الرجعة فيما يشهه وبين الله فإذا انقضت العدة وعاشرها معاشره الأزواج ورفع القاضي بسبب ذلك فأقام منه على اقراره انه راجعها قبل انقضاء العدة الثانية فان القاضي ينعى منها واذا ماتت بعد انقضاء العدة وأقام منه برجة فسبب نية بالنسبة فانه يعمل لها ارضها فيما بينه وبين الله تعالى فاذا رفع القاضي فانه ينعى منه (ص) أو يقول ولو هو لا في الظاهر لا الباطن (ش) المشهور وهو مذهب المدونة ان القول الصريح المجرد عن النية يكون كافياً في صحة الرجعة ولو كان هازلاً فيه لان هزله جدد بقره في ذلك ظاهر الحال ولا يصدق فيما ادعاه من عدم النية فهو خذنا الثقة وغيرها من الاحكام لا فيما يشهه وبين الله قوله أو يقول أي صريح بدليل قوله لا يقول بحتمل كارتجعتها أو الوافي قوله ولو هو لا ينبغي أن تكون لتعال لا باله والفة ولا تكرمها قبلها مع قوله يقول منية (ص) لا يقول محتمل بلانية كادت الحلأ ورفعت التحريم (ش) تقدم ان القول الصريح العادى عن النية يكون كافياً في صحة الرجعة وأشارنا الى ان القول المحتمل العادى عن النية وعن الدلالة للظاهرة لا يكون كافياً في صحة الرجعة كقوله أعدت الحلأ ورفعت التحريم فانه محتمل للرجعة وغيرها ولما أحصى الكلام على عمل اللسان والقلب شرع في فصل الجوارح فقال (ص) ولا يفعل دونها كوطه (ش) يعنى الرجعة لا تحصل بفعل مجرد عن نية الرجعة ولو باقوى الافعال كوطه أو حرى قبله واس والدخول على من انفسه فاذ نوى به الرجعة كفى حاله بعض الشراح ويستبرئ من الوطه ولا يرتجى في زمن الاستبراء بالوطه بل بغيره وانما يمكن الوطه بغيره حتى شوهاه وكان وطه الميسرة بغير اختيار اولو له شوهاه المتابع جعل له البائع الخياط وأباح له الوطه ففعل مباحا وتم به ملكه

بخلاف الطلاق لان الطلاق يصرم والرجعة تحلل (قوله العادى عن النية) وصف مخصوص وأما قوله وعن الدلالة للظاهر وصفه كائنت (قوله فانه محتمل للرجعة وغيرها) اذا عدت الحلأ محتمل في للناس وقوله ورفعت التحريم عن أرض الناس فلا يصلح به رجعة حدث لائمه ولادلالة ظاهرة بخلاف أعدت حلأها ورفعت تحريمها فلو رجعت لانه لا يظهره على الرجعة وان كان محتمل ان المعنى أعدت حلأها للناس بسبب الطلاق ورفعت تحريمها عن الناس لكن هذا الاحتمال لانه غير ظاهرة بخلاف كلام المصنف فانه محتمل للرجعة للموجين المتقدمين على السواء (قوله كوطه) ظاهره ولو محتمل بلانية محتمل أو غير محتمل (قوله ويستبرئ الخ) فيه إشارة الى ان هذا الوطه حرام (قوله بل بغيره) لكن ليس له رجعة الا بقية الاولى فاذا انقضت العدة الاولى فلا ينكحها وأو غير محتمل يقتضى الاستبراء فاذا عقد عليها قبل انقضائه فصح ولا تحرم عليه ثانية وليس الاستبراء من هذه كالفدية آمن عقد على المحتمل بغيره لا يفسخ عقده بل هو صحيح ويكون رجعة (قوله وتم به ملكه) الظاهر فيه ملكها

فروح الفرق قوله فعسل به بما (قوله ان النية موضوعة الخ) فيه انه لو كانت موضوعا لوقع الخلاف فيها والجواب ان  
 المراد ان مدلولها ذلك لغة والخاص ان النية موضوعة لاشرا (قوله على المشهور) اي وقيل عليه العداق (قوله وانقضت)  
 أي والخاص ان النية انقضت بغيرها لطلقة (قوله حثت فيها بالثلاث) بان علق الطلاق على دخول الدار مثلا ودخلت وقوله وأطلقها  
 أي بدون تعليق (قوله لم تطلق الخ) فيه اشارة الى ان المراد بالنية دخول الخلو وتكني عليها بشهادة امرأتين لان صحة الرجعة  
 تقوم على صحتها وعلى شهادة امرأتين بالخلو سواء كانت خلوته بارة أو خلوته اهدأ وتصاروهما على الوطء ولكن ياتي  
 بالصدقة ان اقرار الزوج فقط بالوطء ٩٦ في خلوته البناء يكتفي في صحة الرجعة (قوله فاذا لم يدخل فلا رجعة) في  
 العبارة حذفي والاصل فلا وطء

والفرق بين النسبة فقط تكون رجعة بخلاف الفعل ان النية موضوعة للرجعة بخلاف  
 الفعل (ص) ولا صدق (ش) يعني انه اذا وطئها في العدة وطأ عاريا بنية الرجعة  
 وقتلنا لا تفصل فيه الرجعة فانه لا صدق عليه لانه ذلك على المشهور (ص) وان  
 استمر وانقضت طلقها لطلقة على الاصح (ش) يعني انه اذا طلقها طلاقا رجعا واستمر على  
 وطئها ولم يرد بذلك الرجعة الى ان انقضت العدة ثم حثت فيها بالثلاث وأطلقها فانه يلزمه  
 الثلاث مرارعة لقول ابن وهب بصحة رجعتيه فهو كمل في نكاح يختلف فيه ابن  
 عبد السلام وهو الصحيح واليه الاشارة بقوله على الاصح وقال ابو محمد لا يلحقها انقضت  
 منه قال في توضيحه الاول أظهر وانظر التلذذ بها من غير وطء اذا حصل بالنية وطئ  
 هل يلحقه الطلاق كما اذا وطئ بالنية أم لا وهو ظاهر كلام الشارح ومن وافقه ثم ان  
 الخلاف اذا جامع يستقيما أو أمان أسرته البينة فانه يلحقه اتفاق (ص) ولان لم يعلم  
 دخول وان تصادقا على الوطء قبل الطلاق (ش) يعني ان الزوج اذا طلق زوجته ولم يعلم  
 الخلو بينهما وما أراد رجعتها فلا يمكن منها ولا تصح لان من شرط صحة الرجعة أن يقع  
 الطلاق بعد الوطء والزوجة فاذا لم يعلم دخول فلا رجعة ولو تصادق كل من الزوجين قبل  
 الطلاق على الوطء وأولى اذا تصادقا بعد على الوطء لاداء الرجعة الى اشد نكاح بلا  
 عقد ولا ولى ولا صدق الآن يظهر بهما جمل ولم يتفق فتصح حينئذ رجعة لان الجمل يثنى  
 التهمة وبعبارة ولان لم يعلم دخول بان علم عدم الدخول أو ظن أو شك أو توهم وليس  
 المراد علم عدم الدخول فقط لانه لم يقل ولان علم عدم الدخول وتعقب الباطني لكلام  
 الشارح فاسد اذا لا يرد دعاه في ان علم الدخول خير علم عدم الدخول (ص) وأذا  
 باقرارهما (ش) يعني اذا قلنا بعدم تصديقهما على الوطء قبل الطلاق أو بعده فان  
 كل واحد منهما ما يؤخذ باقراره فيبطل به ما دامت العدة قائمة بلزم الزوج الثقة  
 والسكنى وكامل الصدق ولا يزوج باختها ما دامت في العدة ولا يتعاضد به يوم عليه  
 أموالها ونفوسها ويلزم الزوجة العدة وعدم تزويج الغير ما دامت في العدة (ص)  
 كدعوا لها بعد ان غادى على التصديق على الاصول (ش) تشبيه في الحكمين وهما

والذي ذهب اليه الشيخ عبد الرحمن والشيخ خضر وغيرهما انهما يؤخذان باقرارهما في العدة  
 وبعدمها في غيره تزويجها بالغير ليس مقبدا ابا العدة بل قد يكون فيها وبعدمها أي مع اقرار الرجعة واقعة عتشي تت كلام  
 بت وبعض الشارحين وجعل مذهب اليه الشيخ خضر ومن وافقه غير مساعدته النقل فتدبر (قوله ان غادى على  
 التصديق) قال عتشي تت فمن رجع لا يؤخذ باقراره كما يهمل من تت وصرح به س وزعم ج انه غير ظاهر  
 فالتاذا رجع أحدهما سقطت مؤاخنة كل منهما وهو غير ظاهر في ابن عرفة مقتضى منع تزويج أحدهما لا يقبل رجوعه  
 عن قوله رجعتا ومقتضى قوله لم يجز غيرهما لانه اذا أعطاهما رجع دنا قبل رجوعه عان تصديق وقيل عداق ع



بعض القرويين قبول رجوعهما عن قولهما كن ادعت ان زوجها طلقها ثلاثا فكذبها ثم خالعهما ثم اودت من اجتمعته  
 وأكذبت نفسها انه يقبل رجوعها واختره وعن بعضهم لا يقبل رجوعها افتأمله (قوله واحل ان الطلوق قد فعل الخ) انه  
 نظر لانه لا تكني الخلو في المراجعة وان مكثت في العدة بل لا بد من الاقرار بالوطء وسألت الكلام قرياعلى خلوته لزينة  
 وغيرها (قوله فحبب لاسماعيل ما يجب الزوجة) يقتضى وجوب النقة ولو لم تصدق وبره قوله المصنف وللمصدق النقة  
 (قوله متاع يدعوه) أى ادعى بعد العدة انه راجعها في العدة (قوله لا ياله من لها) أى اذن كل منعتا بالها من لها لكن  
 المعنى الرجعة بعد البناء أى ادعى بعد العدة انه راجعها بعد العدة ولا يصح (قوله سقطت وأخذ المراجع) مراده انه في الاولى  
 اذا رجعت لعدة عليها ولا نقة (قوله وان كذبت ثلاثي لها) أى من النقة والكسوة وقوله ولا علم أى لا عدة عليها في  
 الاولى (قوله شبه تكرار الخ) انما قال شبه ولم يقل تكرار لانه قال اذ ٩٧ التحدى على التصديق مستلزم ولم يقل هو

عدم صحة الرجعة والاخذ باقرارهما والمعنى ان الزوج اذا ادعى بعد انقضاء العدة انه كان  
 راجع زوجته في العدة من غير نية أو صدق بما يافى فانه لا يصدق في ذلك أى وقد بات  
 منه والحال ان الطلوق قد فعلت بينهما في هذه لكن يؤخذ بمقتضى دعواه وهي انها  
 زوجته على الدوام فيجب عليه لها ما يجب للزوجة وكذا هي ان صدقته ولا يمكن واحد  
 منهما من صاحبه ما مانا كانت له نية بذلك أو بانه رأت عندها في العدة فانه يصدق وتصح  
 رجعة وان كذبت كأيان بقوله بعدها أى العدة متعلق بدعواه لا ياله من لها وقوله  
 ان تقادى راجع للمستثنين وهما التصديق على الوطء من غير علم دخول ودعوى الرجعة  
 بعد العدة أما لو رجعا أو أحدهما وكذب نفسه سقطت وأخذت المراجع منه قوله  
 بعض القرويين وانظر بسط المسئلة في الشرح الكبير (ص) وللمصدق النقة (ش)  
 أى والمصدق في المستثنين النقة والكسوة وعليها المصنف في الاولى وتنتج من نكاح غيره  
 أبدا في الثانية وان كذبت ثلاثي لها ولا عليها من ذلك وفي هذا شبه تكرار مع قوله ان  
 تقادى على التصديق اذ التقادى على التصديق مستلزم لتصديقها وانما تكبها ليرتب  
 عليه قوله (ولا تطلق) عليه في الثانية ان قامت (لحقها في الوطء) لان لم يقصد ضررها ولا  
 هي زوجة في الحكم ولا يدها ان ترجع فيسقط عنها ما كان لازما لها باقرارها وهذا  
 يقتضى ان قوله ولا تطلق الخ في الثانية وفي الاولى ايضا لكن بعد العدة (ص) وله جبرها  
 على تجديد عقد بغير ديار (ش) أى والزواج أن يجبر المصدقة على تجديد عقد عليها بغير  
 ديار بل يحضر وليا ويدفع له ذلك وتجب على أخذها ويعد مالها بعدة جديدة لانها  
 في صفة متها وانما كان دعوا عنها في النقة ابتداء نكاح بغير شرطه وذلك بطل بوجوب  
 العقد الجديد فان في الولي فان السلطان بعهده عليها وان أبت هي (ص) ولا ان أقرب

تصدقها أى ولما كان مستلزما  
 لذلك لا يمكن عنه التكرار (قوله)  
 ولا هي زوجة في الحكم أى  
 حكم المشرع (قوله وفي الاولى)  
 أيضا لكن بعد العدة (الخ) هذا  
 لا يناسب الحل المتقدم له النسي  
 متى فيه على كلام تمت من ان  
 قوله وأخذ باقرارهما مادامت  
 العدة باقية فلذا انقضت العدة  
 فلا يؤخذ بالقرار وتزوج  
 بالغير وتلك الرجعة كالعهد فهذا  
 الكلام مناسب كلام الشيخ عبد  
 الرحمن والشيخ خضر وقد علمت  
 ردو الحاصل ان شارحنا ذهب  
 أولا الى قول المصنف ان  
 تقادى الخ راجع للمستثنين فيكون  
 حاصله ان المرأة في المسئلة  
 الاولى اذا نكرت في العدة  
 يقتضى اقرارها ثم ارجعت  
 فلا يلزمها انما علمت

١٣ شى ح فرجعه لثانية فقط قالوا أما الاولى لا فرق بين أن يتأذى على التصديق أم لا ان اسقرت العدة  
 ان انقضت فلا بد ان تقادى والاعمال برجوعهما أو أحدهما كسلة دعواه لها به دها ولا يزمان بشئ بقوله ان تقادى بشرط  
 فيما بعد الكفاي وكذا فيما قبلها ان انقضت عتدتها قال لم تنتهض أخذ باقرارها متادى على التصديق أم لا فعلا انقضت  
 رجعت وقنع من نكاح غيره قبلها ولو رجعت أيضا والى كلام عجم هذا ما شارحنا آخر حيث يقول وفي الاولى أيضا الخ والحاصل  
 ان شارحنا حيث يقول ان قوله تقادى راجع للمستثنين وكذا قوله والمصدق النقة في المستثنين فهو ماش على كلام الشيخ  
 سالم وقول شارحنا آخر حيث يقول وهذا يقتضى الخ فهو ماش على كلام عجم (قوله وله جبر الخ) هذا حيث لم ترجع قبل  
 جبره حيث كان يعمل برجوعها وذلك في الثانية أبدا وفي الاولى بعد انقضاء العدة وقام في الاولى فيجبرها ولو رجعت لا رجوعها  
 لا يعمل به هذا على كلام عجم الذى مشى عليه شارحنا آخر (قوله فان أي الولي فان السلطان بعهده) أى ان كانت سورة

وان كانت أمة فلهجر سندها حيث اعترف السيد بارتجاع الزوج فان أبي عقد السلطان (قوله بخلاف البناء) المذهب كما أعاده ابن عرفة لا الفرق بين خلوة الزبارة. ٩٨ وخلاوة البناء انه لا يفي صحة الرجعة من اقرارهما معا على الوطء ينزل منزلة

اقرارهما اذا أتت بقول لم ينشف بلعان لكن ذكر صاحب الشامل ان المشهور يكتفي باقراره فقط في خلوة البناء كما ذكره المصنف فظهر من جميع من القولين والنقص اصيل ما قاله ابن عرفة (قوله سواء زانه أو زارها) كذا قاله أبو الحسن وقوله وبعبارة اخذ هذه العبارة مخالفة لأبي الحسن واقصر بعضهم عليها فيفيد ترجمته (قوله الى اجتماع الشئين) أي الملاحظة الشئين كونه حقا للزوج وكونه فيما يترتب من النكاح ويحتاج الى ثمة فأخذ القولين بالاحظ أحد الشئين والثاني بالاحظ الآخر (قوله والآن فقط المخرج) يفي أن يكون هذا هو الرابع كما عند ابن عمر وغيره واسد لانها حق للزوج فله ثمة بغيره وتبينه وصرادهم بقوله يطل الآن أنها لا تثبت الآن لانها حاصله الآن ولا تصح فليس المراد بالبطان نزع الحصول الآن (قوله وعلى الاول) وكذا على الثاني لو طلق قبل غدره ويرى أن رجعته صحيحة قوله وفي كلام الشارح بمرام نظر وذلك انه صور المصنف بقوله لم يلقه الر جعته فان دخلت المارقدة ارجعته فان ذلك لا ينفعه ويستغنى عن ذلك بقوله في

فقط في زيارة بخلاف البناء (ش) يعني ان الزوج اذا خلا من زوجته في خلوة بارة فادعى أنه اصحابا فانه لا يصدق اذا كذبت فليس له رجعتها اولها كل الصدق لا يرد وعليها العدة الخلوة وان خلا من خلوة المتامر أقر بالوطء فقط فانه يعمل باقراره الرجعة وعليها العدة ولها جميع الصدق فقله ولا ان اقر الخ معطوف على قوله ولان لم يعلم دخول أي ولا تثبت له رجعة عليها ان أقر بالوطء فقط وكذبته هي في خلوة بارة سواء تزهر أو زارها وبعبارة وكلام المؤلف فها اذا كان هو الزائر أو مالو كانت هي الزائرة تصح في دعواه الوطء وصحته رجعته ولما كانت الرجعة حقا للزوج وفيها ضرب من النكاح ويحتاج الى ثمة مقارنة أشار الى اجتماع الشئين فيها بقوله (ص) وفي ابطالها ان لم تقم كذا والآن فقط تأويلان (ش) يعني أنه اختلاف في الرجعة اذا كانت معلقة بغيره بخبره كقوله اذا كان في غدر فقد راجعته كل تبطل حالوما لا ولا تصح وأما ان الرجعة ضرب من النكاح وهو لا يصح مؤجلا ولا حياجا لثمة مقارنة أو تبطل الآن فقط. تبكون صحة غدره لانها حق للزوج فله ثمة عليها وعليه فلا بطؤها ولا يستقيم ما قبل يفي عند أي انها قبل مجتمعه حكمها حكم من لم تراجع فان انقضت. عند ما قبل يفي عند موضع أحصين أو تم زمانها ان كانت بالاشهر فلا تصح رجعتها يفي غدره على الاول لو طلق وهو يرى ان رجعته صحيحة كان وطؤه رجعة أو لا نه فعل قارته الثمة (ص) ولان قال من يقبل ان دخلت فقد ارجعته (ش) هو اشارة لقول مصنفين قال رجعته ان دخلت المارقدة طلق فأراد ان يسافر وخاف أن تحبسه فقال بغيره يشبه ان دخلت المارقدة ارجعته فقال لا ينفع بذلك ولا تم له رجعة وعلى هذا كلام المؤلف محمول على انه خاف وقوع الطلاق عليه فعلى الرجعة على تقدير وقوعه وفي كلام الشارح بمرام نظروا اشرح الكبير (ص) كاختيار الأمة نفسها أو زوجها بتقدير عتقها (ش) التشبه في ابطالان والمعنى ان الأمة المتزوجة بعبد اذا أشهدت على نفسها انها ان تم عتقها وهي تحت زوجها المذكور فقد اختارت فرقة أو اختارته فلا يلزمها الأخذ ولا اسقاط ولها اذا عتقت أن تختار خلاف ما أشهدت به أو لان ذلك لم يكن وجب لها ولا نه طلاق لأجل مشكوك فيه بخلاف عمل المصنف (ص) بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجي فقد فارقت (ش) يعني ان الزوجة تخالف الأمة في الشرط والمعنى ان الزوجة سواء أمة أو أجنبية لها زوجها انه اذا تزوج أو تسرى عليها مثلا فأمرها بدها فقلت في مجلس العقد اشد دعوى أنني ان فعل زوجي شيئا من ذلك فقد فارقت أو اخترته فانه يلزمها الأخذ والاسقاط والفرق ان خيار الأمة انما يجب بعقدها فاختارها ساقط كالثمة في اسقاطها قبل الشراء والمملوك جعل لها زوجها ما كان له ايقاعه معلقا على أمره فكذلك الزوجة ولما

ابطال الخ لآن التعلق على الفعل المستقبل كالتعلق على الزمن المستقبل ولا يخفى ان المصنف ذكر قال من يقبل أي من يريد الغيبة ويخاف وقوع الطلاق (قوله لأجل مشكوك فيه) أي وهو زمان تمام العتق وفيه ان ذلك موجود في ان دخلت المارقدة طلق (قوله فقلت في مجلس العقد) لا مفهوم فذلك اذ لا فرق بين أن يكون ذلك في العقد أو بعده

(قوله وادى انه وطئ ليلة الرجعة) هذه زيادة ملحقة وليست في نسخة والذي في نسخة ويصدق الجواب بقوله في العدة الخ وينبغي ان قامت على اقرارها بالتدخّل كذلك وحينئذ قد دخل على مطلقته وبات عندها ما ثبت بعد العدة ولما ذكر انه ارتجعها فلا تثبت بذلك الرجعة ولا ترمه ولا عوقا (قوله احتمل ان الخ) او اهما وصحت رجعة ان قامت بينة على اقراره بوطئها قبل الطلاق فانه قال بالخ كران الرجعة لان تكون الاعم المدخول ٩٩ وانه اذا لم يعلم دخول لا تصح ولو تصدقا

على الوطئ قبل الطلاق فيمضي على ان هذه المسئلة بخلاف ذلك وان الزوج اذا قام بينة على اقراره بالوطئ قبل الطلاق انه الرجعة هكذا حال اشهب الثاني اقام بينة بعد العدة وان رجعت قبل انقضاء العدة والحكم في الاولى لا يشوب والثانية تنها بعضهم للمدونة وليس كذلك بل الذي فيها ماصوره الشارح قوله بالبينة شهدت على معاشة الخ) وأما الشهود على الاقرار بذلك من غير معاشة فلا يعمل به (قوله قالوا وعلى حالها) لا يفتى انه على هذه الشخصية تقتضي عدم الاكتفاء بالمبيت وحده الا أن يقال هو تفصيل في مدة يوم الوصف على نسخة الواو وتبين ان نسخة واحسن لانه لا تكلف ثمة (قوله فاقام بينة) الرجال فيما يظهر لا النساء لان الشهاده على اقرارها بعدم الحيض لا على رؤية أثر الحيض فان لم يقمها لم تصح رجعة ولو رجعت لتصدق به فانه لا يشوب (قوله لم يقمها) صادق بصورتين بوجود بينة لم يقمها وبعد مدية أصلا وهو

ذكر الاماكن التي لا تصح فيها الرجعة شرعا فيما تصح فيه قبل (ص) وصحت رجعة ان قامت بينة على اقراره (ش) موضوع هذه المسئلة ان المدخول قد علم بين الزوجين فيها ومعناها أن الزوج اقام بينة بعد العدة تشهد على اقراره بالوطئ في العدة وادى انه وطئ ليلة الرجعة فانه يصدق انه ادا به الرجعة وفي الشارح احتمل ان غير هذا فيما نظر (ص) أو تصرفه ومبنيته فيها (ش) ضميرها للعدة وهو راجع لمستلحق الاقرار والتصرف والمبيت والمعنى ان الزوج اذا اقام بينة بعد العدة تشهد به انه كان يتصرف في مصالحها وانه كان يبيت عندها في العدة وادى مع ذلك انه راجعها في العدة فانه يصدق ولو كذبته المرأة فالبينه شهدت على معاشة التصرف والمبيت مع الاعملى اقرارهم ما فيه او المراءاة التصرف في حوائجها واصلها لا لا دخول عليها لانه لازم للمبيت وعلى هذا فلو اوعى حالها وهو الموافقة في المدونة وعلى ما لا يخ الحاسب وابن تيمية عطف المبيت على التصرف بما يجعل التصرف على تصرف لا يحصل الامن الزوج يقتضي العادة كذوله عليها وظن الباب عليها ونحو ذلك (ض) أو قالت حذفت ثالثة فاقام بينة على قولها بانه بما يكذبها (ش) هذا معطوف على ما تصح فيه الرجعة والمعنى ان الرجل اذا راجع زوجته فقالت دخلت في الحصة الثالثة وذلك انقضت عدتي فلا يرجع لاني لا اقام بينة تشهد على قولها انها قالت قبل ذلك لم اهن او قد حذفت حصة وبعض زمن من حين فواء بما يحتمل أن تقضي فيه بقية الثلاث حصة فان الرجعة مفعلة ولا يحسم قولها فانه بما يكذبها معطوف فواء ما وافهم قوله اقام بينة انه لو لم يفتهالم يصدق ولا تصح رجعة (ص) أو شهد برجعة انقضت ثم قالت كانت انقضت (ش) يعني ان الزوج اذا طلق زوجته طلاقا رجعا ثم راجعها فعمدت عند ذلك فلما انتهى زمن المراجعة قالت بعد يوم أو أقل عدتي كانت انقضت قبل المراجعة فان ذلك لا يقبل منها ولا يصح رجعة لان حصة كانت انقضت معاشة ما ادلى على صحة الرجعة ومفهوم صحت انها لو أنكرت لا تصح رجعة بشرط أن تقضي مدة يمكن فيها الانقضاء (ص) أو لو مدت ثلث سنين ثم رجعت ولم تقصر على الثاني (ش) يعني ان الزوج اذا ادعى بعد انقضاء العدة انه كان قد راجع زوجته في العدة وكذبته وعلم بينهما دخول ووطئ فانه لا يصدق في ذلك وقد بان منه فكذلك من التزويج ثم رجعت بغيره ووضع عنده ولدا كاملا دون ستة أشهر من يوم وطئ الثاني قالوا لا يلحق بالاول وينسخ نكاح

غيره اذ بل المراد الثانية (قوله ثم قالت الخ) اثباته بتبريد شعرها ثم ارجعت بعد صلاتها كما يفيد قول الشارح فلما انتهى من المراجعة قالت بعد يوم الخ احترق ذلك لئلا يقال انقضت ثالثة فاقام تصديق من غيره (قوله أو لو مدت الخ) المعطوف على صحت محذوف اى أو قالت انقضت ثم رجعت وولدت وحذف المعطوف لغيره فيجب انظر التقدير أو أنه شهد برجعة انقضت ثم رجعت وولدت الخ (قوله ووضع عنده ولدا كاملا) أى وتبين انها حاضت مع الحمل لان الحمل يخصص أو كانت تعمدت الكذب في قولها انقضت عدتي بالحيض (قوله دون ستة أشهر) أى بان كانت ستة أشهر الاستقياام وأما الخمسة والاربعة فكالسنة

(قوله بوطه أو تلذذ الزوج الثاني به - أو السعد داخ) فإن لم يحصل العقد الثاني لم تنفث على الأول لأن يكون الأول عالما بتزويج الثاني فإنها تقوت بتزويج الثاني ولو كان عالما وإن لم يدخل (قوله إلا في قصر المصيرم الاستمتاع) الأولى أن يقول إلا في الاستمتاع لأنه المناسب للاستئناس ١٠٠ (قوله بنظره الخ) أي ولو لوجه الكفة بلغة (قوله واختلاهما) تفسير للدخول

أي فالمراد بالدخول الخلوة لكن  
سيعول ولا يدخل عليها ولو كان  
معهم من يحفظها (قوله ولا يشاء  
للضد) أي لا أثر لصدقه (قوله ولا  
يكمل معها) ولو كان معهم من  
يحفظها (قوله والوضع) سواء  
كان الوضع مسقطا أولا (قوله  
ما يمكن) أي عدة أو ما يمكن  
تصديقها أي غالبا أو مساويا  
وقوله ويحل النساء وهل يحلفن  
مع تصديقهن أو لا قولان والراجح  
الأول كما هو مشاهد به من قوله  
كالشهر ونحوه) فإن قلت كيف  
يصح حلفها إن لاقى في شهر  
حق يستل النساء مع أن أقل  
الطهور نصف شهر قلت يتصور بأن  
يعاقبها أول ليلة من شهر قبل  
طالع عقره وهي طاهرة فتعقب  
ويقطع عنها بسبل الفجر أيضا  
فكفت خمسة عشر يوما طاهر ثم  
يأتيها في الليلة السادسة عشر  
ويقطع عنها قبل الفجر ويستمر  
كذلك ثم يأتيها الحيض عقب  
غروب آخر يوم من الشهر لأن  
العبرة في الطهر بالإيام فلا يضر  
إيمان الحيض أول ليلة من الشهر  
وانقطاعه قبل فجرها أو كذا في  
سادسة عشر ليلة منه وانقطاعه  
قبل فجرها هذا على المشهور ومن

أن أقل الطهر نصف شهر وما على القول الضعيف من أن أقل الطهر عشرة أيام أو ثمانية فصوره  
فإن  
ظاهروا يجب أيضا بأن ما هذه شهورة حتى على ضعف (قوله وأشكل الأمر) بأن لم تعلم المدة لكن إذا لم تعلم المدة كيف تعلم  
النسوة الطريق فلا بد من إسقاط ذلك والحاصل أن لنا حالتين حالة إمكان وحالة وقوع فاما حالة الإمكان فهي معروفة لنسائنا بها  
في أنهر وما حالة الوقوع فتعلم من النساء عدسوا الهن فإين الاشكال الذي يرجع عنه لسؤال النساء لتحقق الأمر الواقعي

(قوله ولا روية النساء الخ)

الفرق بين هذه والتي قبلها ان هذه صرح بتكذيب نفسه ولم يتسلسل ما يعتذر به بخلاف التي قبلها ولو ذكره عقب قوله ولا يقيد تكذيبها بنفسه بقوله وان رأتها انفسه كان احسن لان هذه كانت متعاهلا (قوله والمذهب كاه) اي قاله النفقة والكسوف وكذا الرجعة وقال الشيخ احمد لاثباته الرجعة ويحمل ابن عرفة على ما عده (أقول) وهو يبعد عن كلام ابن عرفة (قوله بعد كسنة) بخلاف لثقل والصواب بعد سنة (قوله فان كانت غير مرضع ولا حريضة) وأما المرضع والمرضة فيصدا فان بلايين مدة الرضاع والمرضى وتصدق المرضع والمرضة مرضا شأه منسج الحيف في عدم انقضاء ما عده النظام بالفعل ولو تأخر عن مدته الشرعية وبعد المرض بين أي قبل العام ولا تصدق بعده عام ولو حلفت حيث لا يظهر عدم الانقضاء والاصدق ما بين (قوله الا ان كانت تلهم) قصدت بين ولو في أكثر من عامين (قوله وحلفت في كالسنة) أي الى تمام العام (قوله وعشر) أي لبال عشر الاولى حسدها لانه مما دخل تحت الكفاح ولا فرق في ذلك كله بين ان يتخلف عادتيا أم لا وقال بعض الشيوخ يحمل عدم قصدها بعد السنة عند عدم

فان شهد بها بذلك أي شهد ان النساء يحضن مثل هذا فان تصدق فليس قوله وسئل النساء هل يطابق قوله ما يمكن لانها اذا ادعت في زمن يمكن فيه الانقضاء صدقت ولا حاجة لسؤال النساء بل هو معتق راجع لما اذا ادعت ما لا يمكن فيه الانقضاء الا نادرا أو اشكل الامر وفهم منه ان ادعاءها في مدة لا تنقض فيها بحال لا تصدق فالانقسام ثلاثة (ص) ولا يقيد بها تكذيبها نفسها ولا ان رأت أول الدم وانقطع ولا روية النساءها (ش) يعني ان المرأه اذا عالت أو لادعت انقضت عتق فليست من اقراء أو وضع حمل فقامت هي مصدقة في الوقت قد بان منه وتقولها بعد ذلك كنت كاذبة وان عتقني لم تنقض فانه بعد ذلك منها دائما ولا يتصل بالطلاق رجعتها الا بعد جديد لانها ادعت النكاح بلا روية وسدق وشهود وكذلك لا يقيد بها بعد قولها دخلت في الحيضة الثالثة ان رأت أول الدم وانقطع وكنت أظن دوامه الدوام المعتبر في المدة وهو يوم أو بضعة وقد بان بقولها الاول وتبع المؤلف في هذا ابن الحبيب وقال ابن عسرة والمذهب كاه على قبول قولها ان رأت أول الدم وانقطع وكذلك لا يقيد بها صدق قولها حضرت فالثانية روية النساء لها فصدقتها وان لم يرضحض ولا ينفق القولين وبات حين ثالث ذلك ان كان في مقدار نصف فيه النساء وظاهره كان الحبيب مودع في الفتر أو الوضع بان تقول وضعت ثم تقول كذبت ورأيتها فليصدق أن روضه وقال في وضعية الظاهر لا فرق بينهما اه (ص) ولو مات زوجها بعد كسنة فقاتل الحاض الا واحدة فان كانت غير مرضع ولا حريضة لم تصدق الا ان كانت تظهره وسقطت في كالسنة في كالاربعة وعشر (ش) يعني انه اذا طلقها طلاقا رجعا مات بعد سنة وشوها من يوم الطلاق فقاتل زوجته لم أحض من يوم طلاق الى الآن أصلا أول أحض الا واحدا أو اثنين ولم أدخل في الناشئة فلا يحلو حالها من أمرين تاريخ ظهورها احتباس دمها وتكرار ذلك حتى يظهر من قولها في حاشة مطلقها فانه يقبل قولها في ذلك وترثه نصف التهمة حسنة ولو باكثر من العام والعامين وتارة لم تكن تظهره في حاشة مطلقها فانها لا تصدق في ذلك ولا ترث منه شيئا لدعواها اخر انادرا فانتم حسنة ذوقية وهذا كما اذا كانت غير مرضعة ولا حريضة فان كانت مرضعة أو حريضة فانها تصدق في ذلك وترثه لان المرضع والرضاع يمتنعان الحيف غالبا فلا تهمه حسنة وان مات بعد سنة أشهر من يوم الطلاق وقالت لم أحض أصلا أو لم أحض الواحدة أو اثنين ولم أدخل في الناشئة فانها تصدق في ذلك وترثه وان مات بعد أربعة أشهر من يوم الطلاق صدقت من غير بين ومفهوم ما أنها لو ادعت طول عدتها وهو سي لا يكرن الحكم كذلك وهو كذلك والحكم انها ان كانت بائنا تصدق لانها معترفة على نفسها وان كانت وجعية لم يمكن من رجعتها مطلقا لكن ان صدقها فظهور عليه النفقة وغيرها مما للرجعية وان كذبها فلا شيء لها (ص) ونسب الاشهاد (ش) المشهور ان الاناث ادعى الرجعة مستحب لا واجب كقيل (ص) وأصحاب من منع له (ش) يعني ان من طلق زوجته طلاقا رجعا ثم راجعها أو أراد ان يجامعها لم ينعته من ذلك الا

الظهار ما لم يوافق عادتيا وهو مغفول المعنى

(قوله ولا تكون بذلك عامية) أي ولا تسقط نفقتها (قوله ويؤخذ كراهة الخ) وجهه اختلاف الأولى من قبيل الجائر فكثير ما يبرهن بالجواز من أداه خلاف الأولى فان قيل هذا صواب يكون المعنى ان عدمه خلاف الصواب ولا يقال في خلاف الأولى اختلاف الصواب لما تقدم انه من قبيل الجائر بل يقال في المكروه وذلك متبر (قوله أي وشهادة الولى) أي قلا مفهوما السيد لا فرق في الولى ١٠٢ بين ان يكون مجبرا أم لا (قوله فلا يكون آتيا بالمستحب) أي ولا يصح الرجعة

بجاءه ولا يغلاصته ان قول المصنف وشهادة السيد كالمع في جميع مسائل الباب (قوله على قدر حاله) لوقال وعلى قدر حاله لكان أحسن لا فادناه منسوب آخر ولا نسرق في الزوج بين ان يكون من رضاه ضارفا أو لا لانه لما أمر به في مقابلة كسر المطلقة لم يكن تبرعا وسراعاة القول بوجوب (قوله وانما روى قدر حاله فقط) فلو كان فنيا مقروبا فقط مرة فلوروى حالها بنائها عيشة أو نصفها وان روى حاله عشر مرة دينار وان روى حالها مائة مائة مائة متلازمى حاله فقط عشر مرة (قوله والاصل في الامر الجواب) أي المأخوذ من حقا وعلى وبذل عليه العبارة الثانية وعدم ذكره قوله ومتعوهن والا كان المنادى ذكره في الاستدلال (قوله لان الواجبات لا تنقدبها) ورد أيضا بأن الاحسان والتقوى من باب التهييج لا من باب تنقيح الحكم بالوصف أي لا يأتى ان يكون من المحسنين والمتقين الاراجيل سوء وقد يقال

بعد الاشهاد فان ذلك من حقها وهو دليل على رشدها ولا تكون بذلك عامية بل وجها بل تؤجر على المتع وكما ينسب للمطلق الاشهاد على الرجعة كذلك ينسب له اعلامها أيضا ويؤخذ كراهة عدم الاشهاد من قوله وأصابت (ص) وشهادة السيد كالمع (ش) يعنى انه اذا طلق زوجته الامنة طلاقا رجعيا ثم ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجعيا في العدة فانه لا يصدق ذلك ولا تصح رجعة ولو صدقته الزوجة على ذلك فلو شهد سيدا ان زوجها كان راجعيا في العدة فان شهادته كالمع لانه يتهم على ذلك ولزوجه جبرها على تجديد عقد بربع دينار فان أدى سيدا أن يعيد له فان السلطان يعيد له علم سالن السيد معترف بانها باقية في عصمة زوجها وقوله السيد أى وشهادة الولى مع غيره كالمع فلا يكون آتيا بالمستحب الا اذا شهد رجلين غيره (ص) والمتعة على قدر حاله (ش) المتعوهن من المذهب المتعوهن وهى ما يعطيه الزوج لمطلقة لغير ذلك الالم الذى حصل لها بسبب القراق مستقيمة وتكون على قدر حال الزوج فقط ولو كان عبدا لان الاذن له في النكاح اذن في زواجه لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وانما روى قدر حاله فقط لان كسرهما من قبله فقط ندمى جبرهما منه وبظهور الفرق بينهما وبين النفقة المرائى فتم اوسع وسالها فقره والمتعة عطف على الاشهاد من قوله ونسب الاشهاد وهذا هو المشهور وقيل بالوجوب لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متساويا بالمعروف حقا على المحسنين وقال أيضا على المتقين والاصل في الامر الوجوب قلنا صرفة منه هنا قوله على المحسنين والمتقين لان الواجبات لا تنقدبها وبعبارة وما قبل من ان حقا وعلى من الفاظ الوجوب أجيب عن الاول بان المراد باطلاق الثابت المقابل للباطل والمنسوب ثابت وعن الثانى بان الامر هنا للندب تنقيده بالمحسنين والمتقين لكن المتعة تكون للمطلقة طلاقا بانها انحطاطا لحصول الوحدة بالم القراق والمطلقة طلاقا رجعيا بعد العدة لانها ما دامت في العدة جوار رجعة فلا كسر عند هاولا لو دعها اليها قبل الرجعة ثم ارجعها لم يرجع اليها كونه مقبوضة فان ماتت قبل ان تتمع فان المتعة تدفع الى ورثتها بانسأا ورجعية والى ذلك أشار بقوله (بعد العدة للرجعية أو ورثتها) فلو مات الزوج قبل ان يتبعها أو وردها الى عصمة قبل دفعها له اسقط بانسأا ورجعية (ص) ككل مطلقة في نكاح لازم (ش) التشبيه تام وهوان المتعة تدفع لهما ان كانت حية أو لو ورثتها ان كانت ميتة واحتمر بالمطلقة

والمندوب لا تنقدبها واعلم انه سكت عن قوله ومتعوهن مع انه أمر صريحا (قوله بعدد العدة للرجعية الخ) محل كون المتعة تدفع للورثة في الرجعى اذا ماتت بعد انقضاء العدة من الطلاق الرجعى وأما اذا ماتت قبل انقضاء العدة للرجعى فلا تنفذ لقوله ككل مطلقة (أى مرة وأمة مسلمة أو كنية مسلمة) اعن مشاورة أم لا يأتى لان ما قبله فمروص في الرجعية أى طلقها زوجها ثم جرت من ارثت قلا متعة لها وانظر لورثته ولو اراد بمن حكم الشروع بطلاقها فيستثنى الميرثنة

(قوله من فسخ نكاحها) أي الإرضاع فيسبب فيه المنة مكان لها نصف الصداق كما إذا ادعاء فأنكرت أو لا (قوله فلها ان تزوج ما في يده) وأيضاً حصل لها الجبر على أن تقدر على عتقه في تزوجها (قوله استغنا بمثل) أي في الغالب لان المختارة للعيب لا طلاق معها (قوله كان الطلاق منه) أي في المختلعة والتي ١٠٣ فرض لها وقوله أرمتها أي كالنوضة

والمملكة وقوله أو من سببه كالخبرة والمملكة وقوله أو من سبها كذات العيب والمختلعة (قوله برضاها) تقيد في الغير وأما من غيرها فيغير رضاها فتقع كما إذا طلقها بلفظ الطلع وأعاد المصنف ذلك بقوله اختلعت دون خواتم منذ العجول (قوله لمن زوجت تقو برضا) فاسرل كلام المصنف شامل لمن فرض لها ابتداء وبعد العقد (قوله كمن نكحت الخ) أي والفرض أنه بعد البناء وإن كان يتوهم أنه قبل البناء وحيداً فمن طلقت قبل البناء نكاح التسمية لامتنعها (قوله لاجل عيبه) وأما إذا كان العيب به ما فتكذلك إذا اختارت هي الفراق أو ما لو اختارها أو شراق فينتعها وأولى في عدم التمتع لو فارقه لاجل عيبها فأصرو أربع (قوله التقى وهو الصحيح) والمصنف لم يعقده فلا يعول الأعلى كلام المصنف

• (باب الأيلاء) •

(قوله أم لا) الظاهر لم يكن طلاقاً أصلاً لا بتاتوا ولا رجعاً (قوله فلماذا جهمها) المؤلف أي لاجل اختلاف في كونها مطلقة أو جهمها المؤلف أي أي جهمها

من فسخ نكاحها فإنه لا منة لها واليه أشار بقوله (لا فيفسخ كاهان) لان الملائمة قد حصل لها غاية الضرر وما لا يتصوره المنة وقوله في نكاح لان المصلحة لا تكون الا في نكاح لكنه مصرح به لاجل قوله لازم والزوج في كل شيء يحسبه فها بقوت بال دخول أو الطول أو ولادة أو لا ولا لازم واستدريجه من غير اللازم كنكاح ذات العيب فانما اذا رتب له المنة لها لانها مختارة بغيرها أو مختارة لفرقة لغيره (ص) ومثل أحد الزوجين (ش) يعني ان أحد الزوجين اذا ملك جميع لا تسرقانه لا يمتنع لان المالكات كان هو الزوج فأن الزوج لم يحصل عنده ما وحده لانه يملك العين أو ما لملك أحدهما بعض الاسترقاق فالتمة لحصول الأمل لان ملك البعض يمتنع الوطء (ص) الامن اختلعت أو فرض لها وطلقت قبل البناء مختارة لعنفها أو لغيره ومختارة وعلمك (ش) هذا مستثنى من قوله ككل مطلقه وهو استثناء متصل لان المختارة لعنفها الخ يصدق انها مطلقه لان قوله مطلقه يشمل ما ذكر أي سواء كان الطلاق منه أو منها أو من سببه أو من سبها والمعنى ان من خالعت زوجها بعرض منها أو غيرهما برضاها فإنه لا منة لها الا لو حصة لها ولذلك قال اختلعت للأشارة إلى انها هي المختلعة وانها مختارة ولم يقل خالعت وكذلك لامتنع من زوجت تقو برضاها وقد فرض الزوج لها صداقاً وطلقت قبل البناء لبقاء سلمتها أو أخذها نصفه أو ما لو طلقت قبل البناء وقيل الفرض فانها تقع ومفهوم قبل البناء ان المصلحة بعده لها المنة وهو كذلك كمن نكحت بصدق سعى ابتداء وكذلك لامتنع من عقت واختارت فراق زوجها العبد واختارت فراقه لاجل عيبه لان الفراق انما يلحق من قبلها وهما تان الصور تان مفهومة قوله فيفسخ لازم وحوى أو فارقه لاجل عيبها لانها مختارة أو ما المختارة لتزويج امة عليها أو ثمانية أو عاها أو احدتها فالت أكثر فانها المنة لان الطلاق يمسبه الزوج كما قاله ابن بونس وليست كالمثقة تحت العبد فقتل نفسه لان هذا أمر لا يدخل في الزوجية وكذلك لامتنع لفترة وعلمك لان علم الطلاق منها وان كان بسببه ومن الزوج وقيل اكل منها المنة التقى وهو الصحيح ولما نهي الكلام على الرجعة أعقبه بالكلام على الأيلاء لتسبب الطلاق الرجعي عنه فقال

• (باب الأيلاء) •

كذا قيل وفيه بحث اذ تسبب الطلاق الرجعي عنه يقتضي تقديمه على الرجعة وقد يقال في وجبه ما ذكره المؤلف ان كلاً من الأيلاء والظهار في الجاهلية كان طلاقاً بتاتوا واختلف هل كان كذلك أول الاسلام أم لا وهو الصحيح فلذا جهمها معا أو أي جهمها عيب الطلاق ومن المعلوم ان الرجعة من زوج الطلاق والأيلاء لغة الامتناع قال الله تعالى ولا يأتى

الطلاق الشامل للبيان وغيره فحينئذ لم يكن ذلك مقيداً بتوجيه ما ذكره المصنف من جعل الأيلاء عقيب ما تقدم انما غاية فائدة جمع الامر بين الأيلاء وعقب الطلاق وقد يقال يحط القائلة على قوله ومن المعلوم ان الرجعة الخ (قوله ومن المعلوم ان الرجعة) جواب عما يقال ولا يفي شيء تقدم الرجعة فأجاب بقوله لانها من زوج الطلاق قد يقال قضية ذلك أن تزوج من الأيلاء

والظاهر الآن يقال ان المعنى من وابع الطلاق المحقق على انه طلاق (قوله ثم استعمل) الظاهر انه استعمال في عرف اللغة  
 وبصيرة الخطاب واختلاف في مدلول الایلاء لغة فقال عياض أصل الایلاء الامتناع قال الله تعالى ولا تأتوا أولوا القربى منكم  
 ثم استعمل فيما كان الامتناع منه بين وقال الباقى الایلاء في اللغة العين وقوله وجب خيارها الخ صفة لحلف الزوج فان  
 قلت صكيف وجب خيارها والموجب لخيارها هو الموقوف المفاضى في الوطع فاذا امتنع حرت قلت ما كان التام مسيبا  
 عن الحلف في ذلك لان سبب السبب فانه صحيح وانظر قوله ثم استعمل فيما كان الامتناع ظاهرا انه استعمل في نفس  
 الوطع وليس كذلك بل المراد ثم استعمل في الامتناع من الوطع بالعين (قوله وجب خيارها في طلاق) بأن يكون الحلف على  
 أكثر من أربعة أشهر الى آخر ما سأتى مما اعتبر في حقيقة الایلاء (قوله أو صفة من صفاته النسبية) نفسه انه لا يمكن عندنا من  
 الصفات النفسية الا الوجود وقوله والمعنوية أراد بها ما يشمل المعاني (قوله أو ما فيه التزام عتق) كأن يقول ان وطئت  
 زوجتي فبعد ما روي عتق زوجة وقوله ١٠٤ أو طلاق كأن يقول ان وطئت زوجتي فبني طالق أو فبعد ما روي طاعة

زوجته أخرى طالق وهو محطوف  
 على قوله اسم الله (قوله أو قصر  
 ذلك) كأن يقول على نذر ان  
 وامتنك أو لا طورك (قوله غير  
 الصلاة) انظر عندهم ما وجه  
 استثناء الصلاة (قوله ولا يجوزون)  
 أى ايد الاحلال جنونه فان أى  
 حاقلا ممن وكل الامان من ينظر  
 لقائه رأى أن لا ينفى طلق عامه  
 وان رأى أن ينفى قصر عنه أو  
 اعتق ان كانت جنبه بعق قوله  
 أصبح وان وطئت حال جنونه  
 فهل هو حقيقة ويتعسر بكثرة  
 عنه نظر الحال العين وهو قول  
 أصبح ولا يجنس وبسطة قطعها  
 في الوقت ويستأنف له اجل  
 الایلاء ان عقل وهو قول الشيخ

أولو الفضل منكم ثم استعمل فيما كان الامتناع منه بين وشرا عرفة ابن عرفة بقوله  
 حلف زوج على ترك الوطع زوجته وجب خيارها في طلاق ورعه الخ الحلف بقرب من رسم  
 ابن الحامج فقال (ص) عين من مكلف (ش) يعنى ان الایلاء حلف المسلم المكلف ولو  
 عبد امام الله أو صفة من صفاته النفسية أو المعنوية أو ما فيه التزام عتق أو طلاق أو  
 صوم أو صدقة أو غير ذلك ونحوه أحد بالعين بالقدرة بعدد أى حصة بكل ما فيه التزام  
 غير الصلاة فلا يتقدم صى ولا يجوزون بخلاف الشبهة والسكران بصرام والآخر  
 اذا فهم منه بشارته ونحوها ولا يصح لسانه ولا ينعقد من كافر خلافا للشافعى لعموم  
 الآية وجوابه ان قوله فان فأوان الله عقور رسم منه لعدم حصولها للكافر بالفتنة  
 (ص) يتصور وقاعه (ش) يتصور بضم المثناة التحتية أى يتعقل أى عكن ان العقل  
 يتصور وقاعه أى جماعه بغيره عن الجبوب وانطوى والشيخ القافى والعين والشاب  
 اذا قطع ذكره فلا ينعقد منهم ايداء وقوله يتصور وقاعه ولو في المستقبل ليشمل قوة (وان  
 مريضا) أى وان كان الزوج الموصوف بمأذى كمرضا فهو كالصحيح على ظاهر المذهب  
 عندنا بن عبد السلام وهذا اذا أطلق أما لو قيد بغيره فلا يلام عليه ولو طلق المرض  
 الآن يتصور الضرر فطلق عليه لاجل الضرر (ص) يمنع وطع زوجته (ش) يعنى ان  
 حقيقة الایلاء هى العين يمنع وطع الزوجة اما صريحا كونه والله لا طورك أكثر من  
 أربعة أشهر أو تضمننا كنهه ان لا يتبقى معها ولا يغتسل من جنابة منها كما بان في كلام

المؤلف  
 فقرر الحال الحش ولو لم يما لم يكن لها عقده لان ذلك عذر كل مرض والمعتمد كلام الشيخ (قوله لعدم  
 حصوله للمالك الكافر بالفتنة) قد يقال ان الكافر يصيب عذاب الكفر وعذاب المعصية والمؤمن عقابه عذاب الكفر  
 لا عذاب المعصية (قوله يتصور وقاعه) أى من جهةه فيشمل ما اذا كانت الزوجة غير مبطنة أو غير مذخولة كما بان في قوله  
 أى يمكن (القول ان يقول أو بالبناء للفاعل أى يمكن والحاصل انه ان قرئ بالبناء للمفعول يفسر بقوله وقيل وان فسر بالبناء  
 للفاعل يفسر بقوله يمكن وأما من جهةه فيقع الایلاء ولو كانت زوجه أو عتلا ولا يشترط امكان وطئها كما بان في قوله بغيره  
 الخ) فبأن العقل يتصور وقاعه الشيخ القافى الآن يقال المراد بالامكان العقل منظور ونسبة للعادى فاذن كان الفضل ان  
 يقول يمكن عاده (قوله الجبوب) أى بان كان أو لا غير محبوب ثم يجب التأمل المدعى ومحبوبه (قوله والشاب اذا قطع ذكره  
 الخ) يشترط ان المراد بقوله يتصور وقاعه لا لا من يتصور منه الوطع حال الاما لا لكن حلف على ترك الوطع ثم قطع  
 ذكره وهو ما اشار اليه بقوله والشاب اذا قطع ذكره الخ (قوله اذا أطلق) أى والفرض انه لا يمكن منه الوطع متخالفا لع (قوله  
 لاجل الضرر) أى لاجل قصد الضرر (قوله أو تضمننا) أى استلزاما وقوله كنهه الخ أى والفرض انه استعمل الالتقاء في معناه



الحق في كذا الاعتقال وأما الاستعمال في الوط فكان من الصريح (قوله والباية هي على) يقال لأحاجة ذلك بل الباء للملابسة (قوله أحسن) أي لأن نخصة تنبع بالباء فيه تكلف ما عرفت مما تقدم من التكلف ولأن منع صفة فلها مفعولهم بخلاف منع فانه مفعول لقتب (قوله إلا أنه يمنع من الضرر الخ) مفاد أن أم الولد والسترة إذا حصل لهما الضرر من ترك الوط أنه يصعب عليه الوط وصار به برأى قالوا إلا أنه يمنع عن ذلك الضرر ولا سيما أم الولد وقوله وحلقه بضرها أذهرهم فيمنع لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار وبعد هذا ضعيه في المعقده ١٠٥ لا يجب عليه الوط كما يعلم مما تقدم من قوله

وجبر المالك الخ (قوله قد عرفت ان التعاليق) أي في حل قول المصنفين مسلم مكلف (قوله) لأن باب الالتزام الذي لا يلزم به إيلاء كما إذا قال التزمت عدم وطئك وصحت في بعض الشروح وصار ادب العين ما ينشأ من الالتزامات والنفوذ لا يخرج أكثر مما قل الباب كان وطئها فعبسدى حرا وعلى نذر لا طوك اه ولاتنا في لأن الالتزامات الداخلة التزامات مخصوصة لا مطلقة (قوله) ومعلقا الخ فيه نظير إلى العين منجزة أيضا (قوله) كوالله لا طوك الخ لا يعني أن المراد يكون العين معلقة أن لزومها لا يكون إلا عند دخول الدار (قوله) كوالله لا طوك حتى تستليني لا يعني أن عدم الوط ليس معلقا بل المعلق على السؤال الوط (قوله) أو وان كانت الزوجة معلقة الخ) فيه شيء لأن الزوجة ليست معلقة بل معلقة عليها (قوله) لا طوها حتى تقطم ولدها) أي أو مادامت تزوجه أو مدة الرضاع أو حولين

المؤلف وقوله يمنع جار مجرور متعلق بمن لنخصه معنى الحلف والباء بمعنى على أي الحلف على ترك الوط ونحوه وإنما جعلت الباء بمعنى على لأن منع الوط محالوف عليه لا محالوف به ونخصة يمنع بالفتح والمنشاء التهمة أو القوقية بناء على أن العين مؤتمنة أو مذكرة لأنما بمعنى الحلف أحسن يحذف عنها إذا كانت العين لا تمنع مثل وأقله لا طأنا لأن برأى الوط ومفهوم الوط أنه لو حلف على حجب رانته أمثلا وهو مع ذلك يصح إقامته لا يلزمه إيلاء بذلك ومفهوم الزوجة أنه لو حلف على ترك وط عبيرته وأم ولده أكثر من أربعة أشهر فانه لا يلزمه بذلك إيلاء إلا أنه يمنع من الضرر ولا سيما أم الولد إذ ليس له فيها منفعة إلا الوط وحلقه بضرها أو مثل كلامه الزوجة الصغيرة التي تطيق الوط ولا يضرب لأجل فين لا تطيقه حتى تطيق وفيه لم يدخل يمين من يوم الدعاء ومضى مدة التجهيز وقوله زوجته أي الكائنة حين الحلف أو المتجددة به عند الحلف على عدم وطئها (ص) وان تعليقا (ش) قد عرفت أن التعاليق من باب الأيمان على الصحيح لأن باب الالتزام فهو مبالغ في صحة الإيلاء والمعنى أنه لا فرق في لزوم الإيلاء بين أن يكون منجزا كقوله والله لا طوك لمضي خمسة أشهر مثلا أو معلقا كقوله والله لا طوك حتى أدخل الدار أمثلا وبعبارة أوضح أن يكون مبالغة في عین وفي منع الوط وفي زوجته لأن العین تكون منجزة ومعلقة ومنع الوط كذلك يكون في الحال ويكون معلقا وكذلك الزوجة أي وان كانت العین بمنع الوط متعلقا أي ذات تعلیق كوالله لا طوك ان دخلت الدار أو ان كان عدم الوط تعليقا أي معلقا كوالله لا طوك حتى تسألني أو تاتيني أو وان كانت الزوجة أي الزوجة تعليقا أي معلقة كان تزوجت فلانة فوالله لا طوكها ثم وصف الزوجة المولى منها بقوله (غير المرضة ولدها بنفسها) فلا إيلاء في الحلف على عدم الوط لأمريض كوالله لا طوكها حتى تقطم ولدها فلا يكون مولى فانه مالك في الموطأ والمدة فان مات الولد حل له وطؤها وان كانت يمينه استصلاح الولد وان كان نوى يمينه حولين فهو مولد ان بقي أكثر من أربعة أشهر (ص) وان رجعية (ش) يعني أنه لا فرق في لزوم الإيلاء من الزوجة بين من هي في العصمة ومن طلقت طلاقا رجعا حين حلف على ترك وطها رجعية فهو ملزم بضره إلى الأجل ويؤمر بعد انقضاءها بالقبضه فيرجع عليه ليصيب أو يطاق عليه أخرى لاحتمال أن يكون الرجعية وكتم وهذا ان لم تنقض العدة

١٤ شئ ح (قوله) ان كانت يمينه استصلاح الولد) أي ولم ينو استصلاحه فيباعد الأخير عن الصور وقوله وان نوى يمينه الخ مقابل ما قد مر تأملى وان نوى يمينه المولى أي فيباعد الأخير أي أريد بالمولى ونهى الأخيرة وهو قوله ان بقي المولى قبل قصد استصلاح الولد اذ لم يقصد شيئا وأما اذا قصد الاستمتاع من وطئها المضارة فانه يكون موبايا بمجرد الحلف في الصور كلها واعلم أنه اذا راضع الولد على غيره أثناء المدة فانه يجري فيه التفصيل الذي جرى في موهنة أثناء المدة (قوله) لا إحلال أن يكون الرجعية وكتم) لتعليل لقوله فانه يكون مولى في الرجعية وهو جواب عما يقال الرجعية لاحق لها في الوط والوقت

انما يكون ان لها حق فيه ولا خلاف ان الرجعة حتى لا عليه فكيف يصح علم الصبي أو تطلق عليه طقة أخرى ونوش  
هذا الجواب بأنه كان يلزمه قبل تزوجها غيره بعد انقضاء العدة ان تحلف أنه لم يراجعها ولو تدعى ذلك علمه المراد وهو باطل  
وأجيب أيضاً بأن هذا معنى ان الرجعة لا يحرم الاستمتاع بها هذا ما يدل عليه بعض التراحيص ان يكون ثمة لا لقوله  
أو تطلق عليه أخرى جواباً لما يقال لا يحتاج لطلقة أخرى وقوله وهذا ان لم تنقض العدة أى محل كون الرجعة فيها الايلاء  
اذ لم تنقض العدة (قوله طرف للمع أوليين) ١٠٦ المتعين هو الاول وأما قوله أوليين فلا يظهر (قوله زيادة وثمة) أى

معتبرة لم يسن قدوها والظاهر ما  
قوى العشرة وكلام عبد الوهاب  
ضعيف (قوله أو بالاربعة) هو  
عين ما قبله فهو اختلاف عبارة  
(قوله فعلى المشهور الخ) المتاسب  
فالمشهور مسمى على ان القسمة  
بعد الاربعة أشهر ولا يطالب بها  
الا بعد الاربعة والحاصل ان  
من يقول لا يطالب بالقسمة الا  
بعد الاربعة يقول لا يكون  
موالاً الا اذا حلف أو بد من أربعة  
ومن يقول يطالب بالقسمة في  
الاربعة يقول يكون موالاً بجماعه  
على أن لا يطأها أربعة أشهر  
(قوله هل ما كان عليه بعد  
دخولها) كذا في نسخة والمغالب  
قبل دخولها (قوله بل الغالب  
عليه المقارنة) حركة الاصبع  
فانها سبب في حركة الظاهر مع  
المقارنة (قوله ورأى أيضاً أنه  
حذف كان الخ) أى الدالة على  
تحقق المضى (قوله كما يؤول منله)  
مراده لم يقتصر على قلته في شيء  
قوله تعالى ان كنت قلته بل تريد  
كنت للدلالة على تحقق القول  
وليس المراد انه قد شئ في الآية

والا فلا شيء عليه (ص) أكثر من أربعة أشهر أو شهرين للعبد (ش) المشهور ان  
أجل الايلاء لا يلزم الا ان يكون أكثر من أربعة أشهر للحر أو أكثر من شهرين للعبد فلو  
حلف على ترك الوطء في مدة أقل من ذلك فلا يكون موالاً لقوله أكثر ظرف للمنع واليمين  
وظاهر ان الأكثر معتبر ولو قلت كموم وهو ظاهر والمدونة مع نص أى عمران وصريح  
به في الموازية وهو ظاهر كلام ابن الحجاب وقال عبد الوهاب لا يكون موالاً الا بزيادة  
مؤثرة وروى عبد الملك انه مول في الاربعة أو بالاربعة وهو مذهب أبي حنيفة ومثلاً  
القولين الاختلاف في فهم قوله تعالى للذين يؤمن من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاءوا  
فان الله غفور رحيم وهما يمان على ان القسمة هل هي مطلوبة خارج الاربعة أشهر أو فيها  
وهل يقع الطلاق بمضى الاربعة أشهر أم لا فعمل المشهور لا يطالب بالقسمة الا بعد الاربعة  
الشهر ولا يقع عليه الطلاق بمجرد ما روى أشهر عن مالك وقوع الطلاق بمجرد  
صررها وحسب من قال بالمشهور بما تعطيه القام من قوله تعالى فان فاءوا فاقسمنا بينهم  
تأخيراً بعدها عما قبلها فتكون القسمة مطلوبة بعد الاربعة ولان الشريعة تصير  
الماضى بعد ما سبقت له ان كان مطلوبة في الاربعة بل في معنى الماضى بعدها على  
ما كان عليه بعد دخولها وهو باطل ورأى في القول الآخر ان الغالب ليست الا مجرد  
السبب ولا يلزم تأخير المسبب عن سببه في الزمان بل الغالب عليه المقارنة ورأى أيضاً  
انه حذف كان بعد عرف الشرط والتقدير فان كانوا فاءوا كما يؤول منله في قوله تعالى  
ان كنت قلته فقد علمته والقربة المعيشة لذلك ما دلت عليه الا من قوله للذين  
يؤمنون من نسائهم تربص أربعة أشهر فالتربص اذن مقصور عليها لا غير انتهى (ص) ولا  
يشة لا يعتقه بعده (ش) أى اذا حلف العبد على أكثر من شهرين ثم عتق بعد تقرر  
أجل الايلاء وهو في الصريح ينقر بالحلف وفي غير ما حكم فانه لا ينتقل لاجل الحرف وهو  
أكثر من أربعة أشهر وأما لو عتق بعد الايلاء وقبل الحكم في الجمل فانه ينتقل لاجل  
الحرف قوله بعده أى بعد الايلاء أى بعد تقرر أجل الايلاء (ص) كواقه لا أراجعه  
أولاً طوكت حتى تسأني أو تاتيني (ش) هذا شروع منه في بيان المثل التي لا يلزم فيها  
الايلاء التي يلزم فيها أو بد أمنها بغامضها وهو ما اطلق زوجة مشهورة طلاقاً جاعها ثم حلف انه  
لا يراجعها فهو مول ان مضت أربعة أشهر من يوم حنائه وهي في العدة فان لم يتجسس طلق

وبعضهم فهم ان التقدير في قوله فقد علمته أى فقد كنت علمته (أقول) لاساحة عليه لتقدير كان  
وذلك لانه لا يؤتى بكان الا للدلالة على معنى المضى ومعنى المضى تحقيق من ترتبه على كنت قلته فتدبر (قوله والقرينة المعينة  
لذلك) أى لحذف كان (قوله فالتربص اذن الخ) وجه الدلالة ان التربص اذا كان أربعة أشهر فنكون الحلف عليها لا يزيد  
وإجواب ان مدة التربص غير مدة الحلف وهو لا يجعل مدة التربص الاربعة فلا تكون القسمة في الأربعة بعد بل خارج الاربعة  
فأذن الحلف لا يكون الا على أكثر من الاربعة وبعد هذا كله فقال المستفاد من الآية ان تربص الاربعة مقصور على الذين  
لا ان تربص مقصور على الاربعة (قوله فهو مول ان مضت الخ) لم يقل ان بقى أكثر من أربعة أشهر لان ذلك لا يلزم

(قوله حتى تأتي الخ) منصوبان بأن مضرة ونصبهما بحذف نون الرفع لانهما من الافعال الخمسة والنون الموجودة نون الواقعة واخطأ من نصبهما بفتح الياء لان ما قبله انما يتبعه في الغائية نحو لا أطوها حتى تأتي وتأتي والغائية ليست من الافعال الخمسة التي تنصب بحذف النون ثم يقول انه يكون موبلياً على كل حال سواء سألته أو أنته في الاجل ولم يفي أو بعد الاجل أو لم تسأله أصلاً وهو كذلك (قوله أو حتى تأتي إذا دعوتك) يحمل ذلك على دعاء مجتهد من يستحي منه والا فلا يلزم قوله لمسة ذلك على التمام أي الشان ذلك ولو فرض ان السؤال والاثنين لا يرضى به ولا تنكشف ذلك (قوله أو لا تأتي الخ) ان قصد بالالتقاء الوط أو قصد الالتقاء الحلق أو هما فلا شك انه مولى اذا بقدر على الوط معيته فلا الآن قول الشارح يعني اذا حبس على ما يلزم منه الخ يقتضي ابتداء ما ذكر على معناه الحقيقي (قوله ١٠٧) سواء أطلق في عينه أو بعده أي ولم يصد نفسه بكان معين والا فليس بملزمين في التقبلا في القضاء (قوله أو لا اعتقل منها من جنابة) ظاهره ولو كان فاسقاً ابتكر الصلاة ويبحث فيه ابن عرفة بأنه حيث لم يكن فاسقاً بتركها وبالإخلا بزمه الايلاء وهل حلقه المذكور ركزية عن ترك الجماع فيبحث بالوط موجب له من يوم اليقين أو في ظاهره ويكون مراده مني الفسئل الا انما استأنشزم عانتي في الجماع لزمه الايلاء فيبحث بالفسئل وأجله من الرفع وهو ظاهر شارحنا ومحمل ذلك اذا لم يشأ بهنه فان نوى به لا طاً أو استعمله في مدلوله عمل بذلك (قوله يقال له طاً ان كنت صادقاً) أي كقراو أخرج وطاً ان كنت صادقاً (قوله ان كنت صادقاً) أي طاً بعد خروجه ان كنت صادقاً في أنك است بول أي لم تكن

عليه أخرى وثبتت على عدمها وحلت بتمامها ولو قل ما بقي ثم اكساعة وكذلك يكون موبلياً اذا حل وقاله لا طاً حتى تأتي الخ الوط أو حتى تأتي اذا دعوتك لمسة ذلك على التمام ولعله قائم بالعمد من معرفة عظيمة ولا يكون زعمها السلطان سؤالاً به وليس عليهما ان تأتية وعليه أن تأتية لانه عليه الصلاة والسلام كان يدور على نسائه (ص) أو لا تأتي معها أو لا اعتقل منها من جنابة (ش) يعني أنه اذا حلف على ما يلزم منه نفي الوط معقلاً أو تبرأ فاته يكون موبلياً فالاول كقوله لا تأتي معي سواء أطلق في عينه أو بعده بابل زانه على أربعة أشهر والثاني كقوله لا اعتقل منها من جنابة لانه لا يقدر على الجماع الا بالاكفارة (ص) أو لا طاً حتى أخرج من البلد اذا تكلفه (ش) يعني أنه اذا حلف انه لا يطوها حتى يخرج من البلد وكان عليه في خروجه منها لمسة بالنسبة لماله وكثيره ماله فانه يكون موبلياً بذلك ويضرب به الاجل من يوم الحلف لان عينه صريحة في ترك الوط والضرع في تركه عاندي في الخروج فان كان لا مودة عليه فيه فليس بول الا أنه لا يترك وبالله طان كنت صادقاً انك ليست بول وظاهر قوله اذا تكلفه أنه يكون موبلياً ولو حصل رضاه بتكليف ذلك (ص) أو في هذه الدار اذا لم يحسن خروجه (ش) يعني أنه اذا حلف لا يظفرها في هذه الدار فانه يكون موبلياً بذلك ويضرب به الاجل من يوم الحلف وهذا اذا لم يحسن الخروج من الدار لاجل الوط بالنسبة لماله وحاله المعروف ذلك فمضمره راسع الوط وظاهره ولو قال من تلحقه المصربة منهما أنا أخرج ولا تأتي بالمعروفة فهو انه لو حسن الخروج كل لبان كان لا معة للخروج للوط على واحد منهما انه لا يكون موبلياً وظاهره ولو امتنع من الخروج لانه بمنزلة من لم يحلف على ترك الوط (ص) أو ان لم أطأ فانت طالق (ش) أي وكذا يكون موبلياً اذا قال لزوجه ان لم أطأ فانت طالق ووقف عن وطئها والا فلا يمنع منها لان برف وطئها كما مر في قوله الا ان لم أحبها أو ان لم أطأها فلا بد من تقييده بان يقف عن وطئها على

قاصدا الامتناع من وطئها كما هو شأن المولى فان لم يعتل ذلك فهل يضرب به أجل الايلاء هو الظاهر (قوله ولو حصل رضاه بتكليف ذلك) أي انه مولى ولو خرج بالثقل وتكلف الخروج كما في شرح شب وظاهر ما ذكره من تراص هذا الظاهر (قوله اذا لم يحسن خروجه) أي ان الخروج منه وقوله لا تتعمل أي لاجله (قوله بالنسبة لماله وحاله) الوط يعني أو فكني أحدهما وأولى معاً (قوله وظاهره) أي ولو خرج بالثقل وظاهره ولو امتنع الخروج المناسب لتقدم ان بول الا انه لا يترك ويقال له طاً بعد خروجه ان كنت صادقاً انك ليست بول وعجابه وبشب مثل شاربنا وذاهم واحد (قوله أو ان لم أطأ الخ) وانظر اذا انقضى الاجل ما الذي يفعل اذا مضى الاجل فان مطالبتا بالتيقن وهو لم يحلف على ترك الوط لا تاتى نعم تطلق عليه عندئذ معة على الضد وبين الضرر

(قوله) أو أن وطنه ذلك فأتى طالق) : فظهر أنه أراد أبوطمغيب كل الحشقة وحشقتها وهو مبنى على أن الحشقة لا يحيط بالانقباض الحشقة. وقبله هذا فهو مبنى على ضعف هذا ادعى مقبب الحشقة بنويبه الرحمة ولا يتخصص ذلك التزعم فقط بقوله فالنزع أمر أي وكذا الاستمرار لأنه مقبب الحشقة تصير مظهر أو مازاد عليها وط في مظهر من أقوال الكشاف وهو حرام (قوله) أن بنوي يقيمة وطنه الرحمة) أي أو التزعم (قوله) أن ادفع الخ) صادق بصورتين أن الباطل أصلاً وأبطالاً لا بنوي يقيمة وطنه الرحمة (قوله) بأول الملاحاة) ١٠٨ أي مقبب الحشقة كلها (قوله) إلا فلا تعلق من (الوط) لأنه لا فائدة فيه.

حَتْمًا (قوله فيها) أي فيه دفعا لما  
 يتوهم أنه لا يقع فيها قولان  
 مختلفان في مسألة واحدة وحيدة  
 فقولها متعلق بما قبله وهو  
 المتبادر من كلامه (قوله يجعل  
 علمه الخ) أي الثالث لا طلاق  
 الأيلاء كالشيخ خضر وتوهم  
 يوم حلقه في نظر لسان القول  
 بالاختصاص هو التعليل للثالث  
 أنك بعد الرق واستكمل هذا  
 القول فإنه عاقله على شرط ولم  
 يحصل وأجب بأنه كالمعنى على  
 أمره على ما قبله رضاها بقر  
 الوطائد (قوله نفس) أي وهو  
 التزع أي أو الأسير أو النسا  
 هذا التزع هنا طلاق الرجعة  
 باب تنوع فلذا جعل التزع مقبعا  
 وأما في الصوم فلا فمما أدركه  
 الفجر صارقا لا طلاق شهونه  
 فلم يعدوا التزع وطأ (قوله فانه  
 لا يقربها حتى يكفر) أي كفارة  
 الظهار وفيه أن كفارة الظهار لا  
 تقع إلا بعد العزم وأولى لأصح قبل  
 لزوم الظهار والظهار يلزم ولعل  
 في الصلاة سقطوا التمتع فإن

تجزأ ويطى سقط الاوله وزمه القطار ولم يقرب حتى يكفر (قوله تقسيمه فانه  
لا يمكن منها وضرب الخ) فان تجزأ ويطى سقط الاوله وزمه القطار ولم يقرب حتى يكفر فان لم يدا قطله بالقبضه روى  
من المظاهر الكفر لان الكفره انما تجزئ اذا وقعت بعد العود وهو العزم على الوطء اومع الاسماء وانما يكون هذا  
بعد انعقاد الظاهر وهو في حقه قبل الوطء فلنفس اها مطالبة بشئ لا يجزئ وانما اهل الطلب بالاطلاق وتبقى معه بلاوطه قال  
المصنف بما ذكرناه لا يمكن منها وانظر لو كان عبد حاضر وقال انا اوطأ وعقته عن غلبه اذ اوطأ هل يتحقق على تركه  
من الوطء يستظهر الظاهر أم لا انتهى (قوله انه وقع على مسلم) ومسلم مجرور بظن افعاء نوع محمله لانه فاعل عن لانه تعالى

حلف أي ان يحلف منكم ثم ارد أنه لا يلزم من كون عيّن يعني حلف أن يعطى حكمه في المصدرة (قوله فاني منكم من التفصيل)  
 أي بين الصالح وغيره فيه أنه لم يلزم الا المقهور الشرط فقط (قوله هل يمتنعهم تستلزم منع الوط) أي أو صريح في منع الوط  
 (قوله ولما كانت الزوجه هي المطالبة) المصير ليس مراد اولو قال ولما كانت الزوجه تطلبه وهو حلف عبر بايغ مناسبي  
 انه ما فوق الواحد (قوله لا يجبرنها) هو عدم الكلام (قوله وهو مع ذلك عساه) ووجهه أنه اذا كان عساه كان ذلك دليل على  
 انه أراد بعينه غير الوط (قوله كما قد عساه) التقى الخ لا يخفى أن هذا شافى قوله أو لا زاد في المدققة فانه يقتضي ان الزيادة  
 من أصل المدققة لأن المقيد التقى كما هو مع ذلك كما لم يبدو شارحنا تابع في ذلك الكلام بهر ما وكلام الشيخ سالم وعبارة صحيح  
 تخالف ذلك فان مفادها أن التقيد للمدققة فانه في الثانية والاشياء الأولى أيضا كونها تقول زادي المدققة أي فيما  
 كتب عليها لاجل بقية العبارة بعيد من اللفظ صباين لما يقتضيه كلام عجب (قوله واجتهد) بالبناء المقعول أو الفاعل أي  
 الامام أو نائبه (قوله أو لا يتن) فيطلق عليه بلا أجل لما عليه من الوحشة وخالفه العادتين كون غيرهما من صوابهما  
 ما يرى اليهن أفرادا جهن هكذا قالوا فافهم أنه ليس في هذا الاجتهاد بل يجوز بهذا الحكم ابتداء الظاهر إمكان الاجتهاد لان  
 كبريائهم التسوية القوة على البيات وحدها قال ابن غازي الصواب لا يثبت ١٠٩ مجزعا عن التوكيد له جواب قسم معنى  
 وجواب القسم اذا كان فعلا

مسلم وانما صرح به وهو لاجل ما منه من التفصيل والمعنى ان شرط صحة الابدان ان  
 يصدر من زوج مسلم فلا يصح من زوج كافر ولو أسلم بعد الحلف الآن يتراجعوا الدنيا فانما  
 تخكم بينهم بحكم الاسلام فتنتظر هل عيّنهم تستلزم منع الوط فيلزمه الا بلزوم لا فلا يلزمه  
 ولما كانت الزوجه هي المطالبة عبر المؤلف بصيغة الجمع (ص) ولا لا يجبرنها أو لا تكلها  
 (ش) أي أو يلزمه ايلاف في حلقه بما ذكر في المدققة وهو مع ذلك عساه التقى لكنه  
 من انقصر الذي لها القيام به وفتن عليه بلا أجل فيجب أن يشهد كلام المؤلف بذلك كما  
 قد عساه التقى وغيره واما ان وقف عن مسأله ومول (ص) أو لا وطئت الدلائل أو تم ارا  
 (ش) يعني ان من حلف أنه لا يوطئ زوجته لا يوطئها أو حلف أنه لا يوطئها فانها لا يكون  
 مؤبدا بذلك لانه لم يعم بعينه الا زمنا (ص) واجتهد وطلق في الاعزل أو لا يتن أو ترك  
 الوطئ ضررا وان تابا أو صرح بالعبادة بلا أجل على الاصح (ش) المشهور انه اذا  
 حلف ليعزل عن زوجته زمانا يحصل منه ضرر الزوجه أو حلف لا يغت عندها أو ترك  
 وطأها ضررا أو أدام العباد فانه يطلق عليه بلا ضرب أجل الا لا وسواه كان التارك  
 للوطئ ضررا حاضرا أو غائبا فقد كتب عمر بن عبد العزيز أقوم غابوا بغير اسان اما أن

أو كما ذكره في حق الحاضر واما الغائب فالسنة والثلاث ليست بطول عند القرأني وابن عرفة بل لا يلزم من زيادة وعند أبي  
 الحسن وهو ظاهر المدققة السنة فأكثر طول (قوله ضررا) حل شارحنا يقيد انه على ترك الوطئ ورد بأنه معقول لاجله يطلق  
 المتقدم أي اجتهد وطلق على من ترك الوطئ زوجته ويطبق عليه لاجل ضرر هاتيك الثلاث لا لترك الاقضية وأنه لا يتعلق عليه الا  
 اذا كان تركه لاجل ضررها فان كان تركه لم تغرم لم تطلق عليه ولو تضررت وليس كذلك بل يجتهد ويطبق عليه لاجل ضررها كن  
 أو اذا استعدا فتركت له المسمى حتى قطعت ذكره كافي توضيحه وأجيب بان هذا الإيهام يدفعه قوله أو سمر الخ من بدل على انه  
 ليس الضرر على تركه تقضية عمر بن عبيد العزيز كذا أفاده عب وبره مما قاله للثلاث فانه قال قوله أو ترك الوطئ ضررا رأى  
 لا يكاد يعارض ما لم يكن من سببه كشره ما يطل شهوته فان لها أن تطلق بذلك وما قاله ابن غلبه فانه قال اما لو تركه غير ضررا فلا  
 شيء عليه ويصدق في ذلك ان ظهور وجهه والام يصدق فانه بعض شوخنا انتهى والحق ما أفاده شارحنا وغيره كما يقيد به  
 التوضيح وما ذكره عب لا يشهد التوضيح كما يعلم بالمرابحة والحكم يؤخذ من يحام قول المصنف لا يكاد يعارض بقى شيء  
 وهو قوله فقد كتب عمر الخ لا يصدق المدعي من أن المراد ترك الوطئ ضررا ويمكن الجواب ان غيبتهم تلك المدة والارسال لهم مع  
 عدم التدوم والترحيل والطلاق نزلت منزلة ترك الوطئ ضررا أو تأمل (قوله فقد كتب عمر الخ) طلاق امرأه الغائب عليه

المعلوم وموضعها ليس بجرح وشو وتم الجماع بل حتى تطول غيبته جدا أي سنة فأكثر على مال أبي الحسن أو أكثر من ثلاث سنين على ما نقله الرائي وابن عرفة فيكتب له ١١٠ ان كانت تبلغه المكتابة اما قدم أو ترحل امرأته اليها ويطبق عليه ولا يجوز

ان يطلق على أحد قبل الكتب  
 المسه فاذا امتنع من التذوم  
 والتطبيق تلوم الحاكم له حسب  
 احتجاده ثم ان شاطط عليه  
 حناذ واعصت فان سافه  
 الحكامة طلق عليه لضررها  
 بتركها او طوى مصدق هذه  
 وفي رايغ المكاتبه السوفى  
 دعوها الضر بتركها او طوى  
 خوف الزلاله امر لا يعلم الا  
 منها وهذا كله اذا امتنعت  
 والاطلق عليه لعدم الثقة  
 وسب ذكر المصنف حكيم امرأه  
 المفقود (قوله ان يعده قطعه)  
 أى لو لم يعده ضر المرأة (قوله  
 قبل ذلك كتبها) متعلق بمحذوف  
 أى فلا تترك عليه قبل ذلك منها  
 ومفهوم به عدم ملكه فان لم يقدم  
 له طره بعد العن قبل الملك  
 ضربه أجل الا لاوان تقدم  
 له وطى حتى عليه كل من يملكه  
 وأما ما كان نال كاله حال  
 التعلق فلا يلزمه شيء (قوله  
 لانه بتركها الخ) لاجبة  
 لاعتبار ذلك حسب رده ما سقى  
 بيا وثيق المدة للمستلكن  
 (قوله وان لم يطلق) كذا  
 في نسخة والناس وان لم يعا  
 (قوله المعينة) عفة للاربعة  
 ولا يستغن عن ذلك بقوله صام  
 لما عيشه لاحتمال التبعض في  
 قول من الشهور الاربعة (قوله  
 ان كانت عيشه صر بحة الخ)

ولو حكا كواله لا أطول أو أطق فان هذه طعنة الصريح في المدخول بها طعنة وأما غير الطعنة فالاجل فيها من يوم الاطاعة  
قال بعضي تمت مراد المؤلف ان الاجل من الجين بشرطين ان تكون مبنية على ترك الوطء اما صريحاً أو التزاماً وان تكون  
صريحة في المدة المذكورة وهي أكثر من أربعة أشهر ولكن عبارته غموضاً فيه هذا الاعتبار (قوله لان احتملت مدة معينة أقل)  
فالصراحة ليست منسبة لترك الوطء كما قلنا وانما هي منسبة للمدة المذكورة بل قوله لان احتملت مدة معينة أقل وان كانت  
على غير ترك الوطء فقد أشار به بقوله وكانت على حشمت والمراد به الحلف على غير الوطء كان لم يدخل دائرة لان فانت طالق  
وهذا الذي تقدم في الطلاق وان في ولم يوجب منع منه هذا التحريم كلامه وهو المطابق للنقل وذكره فاذا علمت ذلك فكل يوم  
شارحنا ما في قوله فلو صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة الصراحة منسبة ١١١ على المدة وترك الوطء اما صريحاً أو

التزاماً وقوله بل احتملت محتمز  
الصراحة المدة المذكورة كقوله  
أو كانت على حشمت محتمز ترك  
الوطء بعده كما قاله في شرط  
الساكن غير صحيح فالاجل في قوله  
كواله لا أطول حتى يقدم زيد  
من يوم الجين فبعد قال بعضي  
ت بعد كلام فقل بان ان  
الحلف في كل على ترك الوطء  
فلا اجل من حين البين ولو  
احتملت مبنية أقل فالشرط الثاني  
في كلام المصنف غير صحيح تبع  
فيه ابن الحاجب وحاصل ما في  
المقام ان الجين متى كانت على  
ترك الوطء ولو احتملت مدة معينة  
أقل من يوم الجين وان لم تكن  
على ترك الوطء من يوم النفر  
ان تلك الجين القلتان الاجل  
فيها من يوم الجين كقوله  
بجيب الحال ونارة يظهر بجيب  
المالك فلو قال والله لا أطول حتى  
يقدم زيد وعلم تأخر قدمه أكثر  
من أربعة أشهر فان الاجل من

في ترك الوطء لان احتملت مدة معينة أقل أو حلف على حشمت في الرفع والحكم (ش)  
أي والاجل الذي اياه القسام بعد منسبه وهو أربعة أشهر للرا وشهرين للعبد مبدؤه  
للرا والعبد من الجين ولو لم يحصل رفع واحكم ان كانت مبنية صريحة في ترك الوطء  
المدة المذكورة كواله لا أطول خمسة أشهر مثلاً أو لا أطول وأطلق أو حتى أموت  
أو حتى لان مبنية تناوات بقسمه أو عمره فان كانت على لا أطول وأطلق وان كانت  
عنه ليست صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة بل احتملت القله والكثرة فمن الحكم  
كقوله لا أطول حتى يقدم زيد وكانت على حشمت كان لم يدخل الدائرة فانت طالق  
وقالته كون الاجل في الصريح من الجين انما اذا رفعته بعد منسبه وهو أربعة أشهر  
للرا وشهرين للعبد لا يستأنف الاجل وان رفعته قبل منسبه ذلك حسب ما يقي من  
الاجل ثم طلق عليه ان لم يعد بالوطء والاختصاص به بعد منسبه فقولاً أي المعتبر  
في الابله الذي يكون بعده الطلاق فاجل الابله أي الاجل الذي يكون فيه مولد  
غير اجل الضرب أي غير الاجل الذي يضرب في كلام المؤلف هنا في الاجل  
الذي يضرب وفيما صريح الاجل الذي يكون فيه مولد (ص) وهل المظاهر  
ان قدر على التكفير وامتنع كالاول وعليه اختصرت أو كالتساوي وهو الأرجح أو من  
تين الضرر وعلمه ثبوت أقوال (ش) يعني ان من قال لزوجه أنت على كظهر أي  
فانه يحرم عليه ان يقر بها قبل أن يكفر عن ظهاره فاذا كان قادراً على اخراج كفاة  
الظهار وامتنع عن اخراجها فانه يلزمه الابله محتمل فاذا قلتم يلزم الابله محتمل يكون  
ابتداء الاجل في حق من يوم الظهار لكن مبنية صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة  
وعليه اختصرت المدونة البرادي وغيره واستحسنه القسبي أو يكون ابتداء في حق من  
يوم الرفع والحكم كما اذا كانت مبنية محتمل لاجل الابله ولا قل منه وهو لئلا أيضاً  
والارجح عند ابن يونس لانه لم يصف على ترك الوطء صريحاً انما هو لازم شرعاً ويكون  
ابتداء الاجل من يوم تبين الضرر وهو يوم الامتناع من التكفير وعليه ثبوت المدونة

يوم الجين بجيب الحال وإذا قال والله لا أطول حتى يدخل زيد الدار أو يموت زيد ومضى  
لوطء فانه يقيم عليه بالابله ويعتبر الاجل من يوم الحلف فالاجل من يوم الجين لكن بجيب الحال (قوله يعني ان من قال  
لزوجه أنت على كظهر أي) أي فعمل الاقوال اذا كان الظهار في معلق على الوطء كقوله أنت على كظهر أي وما اذا  
كان معلقاً عليه كقوله ان وعملت فانت على كظهر أي لم يطلب القسبة لان وطءها ممنوع بل اما ان يطلب الطلاق أو  
تمسك مع من غير وطء فان ارتكب الحرمة لم يحل عنه الابله وصار مظاهراً اليه (قوله لانه لم يصف على ترك الوطء صريحاً)  
لا يخفى ان هذا التعليق ظاهر لفظة المصنف المتقدم وقد علمت انه ممول

(قوله ولم يعتبر ما رجع منها) وهو ما أشار به بقوله وهو الراجح وقوله ولا قوله نسوب معطوف على ما قبله وقوله الاول والثالث مقول قول الباكي كما يعلم من بهرام (قوله ثم يختلف) أي يقع الاختلاف ظاهرا من هذا مرئيب على دخول الایلاء وإذا كان كذلك فلا يظهر قوله هل يطلق عليه ١١٢ الآن (قوله ريبا أن يحدث لها رأى في ترك القيام) أي أو يحدث له

أقوال ثلاثة متساوية عند المؤلف ولم يعتبر ما رجع منها ولا قول الباكي الاول والثالث في المدققة لكن ظاهر كلامهم ترجيح الاول ومعهم الشرط ان المظاهر اذا كان عابرا عن كفارة الظهار انه لا يدخل عليه اجل الایلاء وهو كذلك انقسام عذره وقده النسي بما اذا طرأ عليه العسر والمجزع من الصيام بعد عقد الظهار وأما ان عقده على نفسه مع علمه بالمجزع من حله فانه يدخل عليه لانه قصد الضرب بالظهار ثم يختلف هل يطلق عليه الآت أو يؤخر الى انقضاء أجل الایلاء رجا أن يحدث لها رأى في ترك القيام (ص) كالعبد لا يريد القسمة أو يمنع الصوم بوجه جائز (ش) القسمة الرجوع والمراد بها في باب الایلاء رجوعه الى ما كان ممنوعا عنه بسبب اليمين وهو الجماع والتشبيه في جريان الاقوال الثلاثة في ابتداء الاجل حتى العبد كما في مسئلة الحر المتقدمة وحينئذ فهو تشبيه في المطلق فاذا حال العبد بوجبه أنه على كل طهر أي وهو لا يريد القسمة بالقسمة كما في الصوم مع قدرته فانه يدخل عليه الایلاء أو أراد القسمة بالتكفير بالصوم فغلب منه سببه بوجه جائز لا ضراره بخلافه سببه أو رجا دخوله عليه الایلاء وهل يكون ابتداء أجله من يوم حلقه أو من يوم رفعه لها كم وحكمه عليه أو من يوم تين منه الضرر أو قال ثلاثة هكذا اقرره ابن غازي لكن يحتاج في جريان الاقوال لنقل فعل المؤلف اطلع عليه وقرره الشارح بأنه تشبيه في مفهوم قوله ان قدره على التكفير وتقديره فان لم يقدر على التكفير لم يلزمه الایلاء كالعبد ادع وعندهم لزوم في الوجهين هو قول مالك في الموطأ وعليه درج ابن الحاجب ودرج عليه المواقف كما هو ظاهر كلامه ووجه من يرى لزوم الایلاء للعبد ادع الصوم بوجه جائز انه مضار باعتبار انه أدخله على نفسه فهو أدخل على ذلك ومقهور بوجه جائز انه لو منع الصوم لا يوجه جائز فلا يمكن من ذلك ويمنعه الحاكم عنه ولما انتهى الكلام على ما منع به الایلاء وما لا يشقه به شرعا في بيان ما يضل به بعد انعقاده فقال (ص) وانحل الایلاء من مال من حلف بعقده الآن يعود بغير ائثر (ش) يعني انه اذا قال زوجه ان وطنتك فعمدي هذا مر فانه يدخل عليه الایلاء من يوم حلقه فاذا مات العبد أو باعه سببه أو أعتقه أو خرج عن ملكه بوجه من وجوه المالك فان الایلاء يضل عنه مستند فان ترك وطنة زوجته بعد زوال ملك العبد فانه يصير مضرا لها فان يطلق عليه بلا أجل وسواء خرج العبد عن ملكه سببه ما يختاره أو بغيره كبيع السلطان له في غلب فلو عاد العبد كالا أو بعضا تابعا الى ملك الخالف وجه من وجوه المالك في ثلاث فان الایلاء يعود عليه بربا اذا كانت عينه مطلقه أو مقيدة بزمان وقدي من الزمان أكثر من أربعة أشهر اما ان عاد اليه العبد كالمسبب الارث فانه لا يعود عليه الایلاء لان الارث جبري يدخل

خال لم يكن في علمه ذلك فيؤمر بالتكفير (قوله وقرره الشارح) ارتضى عجم تقرير الشارح وروى تقرير ابن غازي أي فهو بمنزلة المظاهر العابر كالإلحاق والحق والابن الحاجب والموطأ والمرأة القسام بالضرر حينئذ فترفعه الحاكم أمافاه أو طلق واعترض عجمي ثم كلام عجم قائلا وأما تقرير الشارح فيعيد من كلام المؤلف جدا وان كان تابع لابن الحاجب التابع لمالك في الموطأ من عدم لزوم الایلاء للعبد المظاهر مطلقا فقد قال الباكي في المتن ظاهره وان أذن له السيد في الصوم ولكن لا يوجد هذا المالك ولا لا يجد من أصحبه على هذا التفسير ثم قال لصيانة الموطأ انتهى (قوله وعدم الزوم في الوجهين) أي المشار به بقوله كالعبد لا يريد القسمة أو يمنع الصوم بوجه جائز (قوله الآن يعود بغير ائثر) ليس المراد أن يعود فلا يفصل وانما المراد يعود عليه والعود غير الانحلال وأما ما يستثنى من يوم الرد سواء كانت يمينه صريحة أو محتملة هي المذهب وأما على كلام المصنف السابق فمن العود في الصبر بجهة ومن الحكم في غيرها

وهذا العلم أن الاستثناء منقطع ومثل العود بارت ما اذا عاد بشره بعد ان عتقه ورده القرماء وفرق له في الحرب وانظر الفرق في الحرب قبل عتقه ثم استتره بعد حلقه بدارهم لم يعود عليه أم لا وعلى وجهه انه بمجرد العتق انحل عنه الایلاء ومطابقا بعد ذلك لا يضر ثم اذا عاد بشره لم يعتق عليه بالعق السابق كما يقيد ابن رشد خلافا للشيخ أحمد فانه قال يعتق



عليه بالعق السابق (قوله في الخلو فيهما) في شرح شب وما قاله المصنف خلاف في المدونة والذي فيها ان الخلو فيهما  
 كالخلو فيهما وهو المقعد (قوله اللام فيهما بمعنى على) على حد قوله تعالى يصرون الا ذاك ان أي عليها (قوله اذا الخلو فيهما) أي  
 كقوله لامرأته التي في عصمته كل امرأت تزوجها عليك طالق فلا يصور تعلق ١١٣ الايلا بها (قوله ان تزوجها عاندا مولا  
 في عزة) أشار بذلك الى أنه لا يلزمه

الايلا الا عند الزواج وأما في  
 حالة اليتيم فلا يلزمه أي كان  
 الطلاق الذي بان قاصرا عن  
 الغاية أو مكره لاهل (قوله طلاقا  
 ثلاثا) كذا في نسخته بدون  
 قطعها والمدار على كونه باننا  
 (قوله وأصل الشهر) فيه نظر  
 وذلك لانه اذا كان غيبا لم يعلم  
 يتبعه الصوم وإذا كان معينا  
 فدفقات بواطن زمنه (قوله  
 الذي علق وطرف وجهه عليه)  
 في العبارة قلب (قوله وبعبارة  
 وبشبه الخشاخ) وعلى كل  
 حال هو عن قوله والمحل الايلا  
 الخ والاحسن ابقاء المصنف على  
 ظاهره والمراد بتجديد نفس الحدث  
 بان يطأها بعد الوقت أو قبله  
 (قوله والنذر الذي لا يخرج له)  
 بان يقول ان طئت فتلحق  
 (قوله صغيرة) ولا كلام لولي  
 الصغيرة وبغني أن يجري فيها  
 ما جرى في التوفيق وهو انه  
 هل يكتفي بتقدمها أو لا بد من  
 كونهن أوطأ وهذا الثاني  
 يقده كلام ابن عرفة والشارح  
 (قوله وأبجينية) والمراد طلب  
 المحنة بعد فعلها الخال جنونها  
 لا يثبت لها طلب والمغنى عليها  
 مثله وليس أولها كلامه سال

في ملك الانسان قهر عليه ويعد بعض العبد بارث وبعضه بشره ونحوه كعوده كانه يغير  
 ارث وإذا عاده بغير اذن وطول بالافيشة فوطئ عتق عليه ما ملكه منه وقوم باقيه  
 (ص) كما طلاق القاصر عن الغاية في الخلو فيهما الا لها (ش) اللام فيهما بمعنى على  
 أي عليها اذا الخلو فيهما الا يصور تعلق الايلا بها ان التشبيه انه يعود الايلا يعود  
 الخلو فيهما الى أن يبلغ الطلاق غايته وأما الخلو فيهما عليه اتم عوده في اول طلاق ما شاء الله  
 مادام طلاق الخلو فيهما يبلغ غايته فإذا قال في غيب طالق واحدة مثلا ان رطت عزة  
 فطالق في غيب واحدة وانقضت عتقها فله وطء عزة ثم ان تزوجها عاندا لم يأنف عتق  
 لم يزوج لرجل أو رجل وبقي من الاجل أجل الايلا فان وطئ عزة بعد ذلك أو في عتق في غيب  
 حدث وقوع الطلاق عليه في غيب ولو طلق في غيب ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج لم يعد عليه  
 في عزة الايلا بل وقع الطلاق في الخلو فيهما الغاية ولو طلق عزة ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج  
 وزوج بعد عاندا لم يأنف من طلاق في غيب شي (ص) وبشبه الخشاخ (ش) أي  
 وكذلك ينزل وينزل حكم اللام عن المولى اذا اهل الخش فبما يمكن فسه ذلك كما  
 اذا قال ان وطئت فزوجني فلا طلاق طلاقا ثلاثا وأخر طلاقا وأعتق العبد الخلو في  
 بعته وأصل الشهر الذي علق وطرف وجهه عليه كما مثله الشارح وقت وقته نظر اذا  
 ليس فبما ذكرنا ان الحدث فعل ما حلف على تركه وترك ما حلف على فعله وما قاله انما  
 هو مثال لقوله والمحل الايلا من مال ملك من حلف بعته الى آخره وبعبارة وبشبه  
 الحدث أي وبشبه مقتضى الحدث كعتق العبد الخلو في غيبه لان لا بد ان الحدث في  
 باب الجز مخالفة الخلو فيهما المراد به انما هو الحنف وهو العتق في مثلنا وما  
 أنقضت فهو وطؤها بالفعل (ص) وبشبهه بما يكفر (ش) أي ومن الامور التي ينقض  
 بها الايلا ويؤزل حكمه ما اذا قال في زوجته والله لا أطول للحض ستة أشهر ثم كفر عن  
 عيمته فان الايلا ينقض بقوله ما يكفر أي ما يقبل التكفير قبل الحدث وهو الجين بالله والنذر  
 الذي لا يخرج له (ص) والاغلا واسيدها ان لم يتعم وطؤها المطالبة بعد الاجل بالافيشة  
 (ش) أي وان لم يحصل الخلل الايلا ويؤزل حكمه من الوجوه السابقة بان لم يحصل عتق  
 العبد المعلن الخلو في غيبه ولا بتجديد الحدث ولا بتكفير ما يكفر فلزوجة حينئذ الحرة  
 دون ولها صغرى طهقة أو كبريتة ولو سقيها أو مجنونة ولو سدها ان كانت أمه ولو  
 رضيت هي لحقه في الولد حيث يرضي منها الولد المطالبة بعد الاجل بالافيشة الا في  
 نفس برها هذا ان لم يتعم وطؤها الزوجة عتقا كرتقاء أو عادة كبريتة أو شرعا ككافض  
 ومحرمه والاغلا مطالبة لها الا بالسيد ها وتبع المراف في هذا القيد ابن الحاجب وابن  
 شاس وأنكر ذلك ابن عرفة وابن المطالبة المذكورة مطلقا وهو المول عليه  
 (ص) وهي تعقيب الحنفية في القبل (ش) يعني الافيشة في اصطلاح الشرع انغير

١٥ شح الجنون والاعماخ فما ينظر بل ينتظر افاقتهما (قوله واسيدها) أي التي له حق  
 في الولد لان عتق عليه أو كان بها بالزوج عقم (قوله وأنكر ذلك ابن عرفة الخ) والجواب بان قول المصنف المطالبة  
 أي بالوطء وأما اذا امتنع الولد فالمطالبة بالوطء (قوله في القبل) يصح بدق تعقيبها في محيل البول وهذا كتفيتها في الدبر

فلا يخل به الأيلاء كما في شرح شت (قوله واقتضاض البكر) فلا يكتفى بتعيينها مع ضعفه في كالتزواها لصغر الحشفة (قوله وغيره من أهل الأعدار الوعد) وكذا الممتنع وطوله ما شرعاً كحيز (قوله تغيب الحشفة) ولا يشرط انتشار وقال ودض شوخ عجم ينبغي اشتراطه كالتحليل لعدم مقصودها وإزالة الضرر بدونه والظاهر جنة إذا اكتفاهما شت وهو دلو اخل الفرج وعدم الاكتفاء بتعيينها مع الفرج فقع الذنأ وبكالمها وقدرا لحشفة كهي (قوله لا يخل الأيلاء) أي المطالبة بالفتنة (قوله لا يخلها سببه) أي لان العين سبب التحلل الأيلاء (قوله فاجواب لان لم الخ) فيه انه اذا اتى السبب فتى المسبب والجواب ان اتفق باتفاق السبب أو لم وجوده لاستقراره فتدبر (قوله مستلزم لا يخلل الأيلاء مطلقاً) أي في كل المهور (قوله مستلزم لعدم المطالبة بالفتنة) أي فالمراد بالايلاء المطالبة بالفتنة (قوله فالظاهر عاقل) الحاصل أنه قال أنت على كلظهر أي ثم حين أي فإنه يضرب له أجل الأيلاء فإذا طلعت ١١٤ المرأة الفتنة وقام حال جنونه سقطت مطالباتها إلا ان قوله والعين باقية

المظاهر والمريض والمحبوس والعائبة ومن عتق وطو ما شرعاً مغيب الحشفة في القبل فلو غيب في درها فلا يخل الأيلاء عتقه ولما يلزم من تعيينها اقتضاض البكر وكان الوطء المعتبر فيها اقتضاضها قال (واقتضاض البكر) فلا يخل فيها بدونه وان حشاً وأما الفتنة لما عاينها تركه في كماله وغيره من أهل الأعدار الوعد كما في ما في شرط في تعيين الحشفة إلا بالاحتياط (ان حل) لا في حيز ونحوه فان قيل لاشك أن الوطء الحرام يثبت به وجبت المحلل العين التحلل الأيلاء لأنها سببه فاجواب أن لا نسلم ان التحلل العين مستلزم لا يخلل الأيلاء مطلقاً كما في الوطء بين النفسدين حيث لم ينو الفرج وبعبارة لا نسلم ان التحلل العين مستلزم لعدم المطالبة بالفتنة (ص) ولومع جنون (ش) هو مبالغة في التحلل الأيلاء والمعنى انه اذا وطئ في حال جنونه فإنه يخل الأيلاء بذلك الوطء لتبليها بوطئه ما تنال في حشته فالظاهر عاقلان حين وطلبت الفتنة وفاء حال جنونه سقطت مطالباتها والعين باقية عليه فإذا أصبح يستأنف له أجل ومعه بعض الشراح على جنون الرجل والمرأة وذكر في التعليل ما تنقسم وهو يقيد باختصاصه بجنون الرجل ابن عرفة وطه المصكر لقولانه لا تصل به العين ويبحث المؤلف في التوضيح ضعيف (ص) لا يوطء بين النفسدين وحش إلا أن ينوي الفرج (ش) يعني ان المولى اذا وطئ زوجته بين نخدها لم يشلها فان الأيلاء لا يخل عنه بذلك أي المطالبة ويبحث أي تازمه الكفاءة إلا أن يكون نوى عند حاشه انه لا يوطئها في فرجها فإنه حينئذ لا يخلل الوطء دون الفرج ولا تلزمه كفارة والأيلاء باق على كل حال (ص) وطلق ان قال لا يطأ بلانوم والاختيار مرة ومرة (ش) يعني ان المولى اذا طلعت منه زوجته الحرة المحبسة للوطء الفتنة وهي الوطء وطلب ذلك منه السيد بعد أجل الأيلاء فقل

ويعايد على ان الأولى أن يقول الشارح فالو كمال حال جنونه فظاهر ولذا قال بعض شيوخنا الانسب أن يقول فالو أي لان المقام مقام الأيلاء وكذا صوب العبارة بسدي محمد الزرقاني ويمكن محله كلام الشارح بما قلنا وتقول قوله والعين باقية أي حكايته لو أفاق من جنونه وامتنع من التكرار فالايلاء بطلت (قوله وهو يقيد باختصاصه بجنون الرجل) وهو الظاهر (قوله ووطء المكره لغو) أي فلا يخل به الأيلاء لانه لا يفسد به العين مقاده أنه لو كانت تصل به العين لا يلحق به الايلاء وليس كذلك والحاصل ان عدم التحلل العين مستلزم لعدم التحلل الأيلاء أي ولا يلزم من التحلل العين

التحلل الأيلاء (قوله ويبحث المؤلف في التوضيح ضعيف) لانه قال وقياس قول أهل المذهب في الجنون بأن وطء عند المكره فتنة بل أولى لانه اختلف في حده ولم يثبت في سقوط حد الجنون وقد قيل ان الإكراه انما يتبع في الاقوال لا الافعال انتهى (قوله إلا أن ينوي الفرج) فلا حش عليه فيما بين الفخذين لمطابقة ذمة لظاهر لفظه ولومع قياس البيئة أي فلا يلزمه كفارة والأيلاء باق عليه على كل حال إلا ان تقوم البيئة أنه أراد الاجتناب فلا تقبل فتنة حينئذ قاله ت (قوله والاختيار الخ) أي وان لم يمتنع من الوطء ولكن وعده وكلام المصنف شامل لما اذا مكث الأول هو المتصوص (قوله مرة ومرة) هذه الواو زائدة بعض الشراح على التزادها في المزج اما بمعنى وقتا فتراها فيكون نظراً واختياراً مرة ومرة فيكون مقعولا مطلقاً أو حالة كون الاختيار مرة مرة تكون حالاً كذا في عب والظاهر انه مقعول مطلقاً كارة وطورا ولا بد من مرة ثلاثة بكافاده شارحاً ولو لم يقطر او مرة ثانية وصار على حصة صاحبها كما فيهم شبهة بعين ادعى الثلاث مع انها في النقل

(قوله فان الحماكم يقع الخ) أى يقول المصنف وطلق أى وطلق الخ كما هو الحال بالبدان لم يكن حاكم وهذا بعد أن يؤمر بالطلاق فينتفع والظاهر ان القولين المتقدمين جريان أيضا هنا فيقال هل يطلق الحماكم أو يأمره به ثم يحكم عب والحاصل ان هذا شارحان بقرا قول المصنف وطلق مينا للفقهاء والمراد بطلاق الحماكم أو صالحو البلدان لم يؤمر بحماكم اذا امتنع الزوج من الوطء من الطلاق كما أفاده شرح شب وفي عب ما يفسد قراءته بالبناء للفاعل لانه قال ومن طوبى بالفتنة بعد الاجل وأمرها بطلاق ان قال لا طأ بعد تلوم فان لم يطلق طلق عليه الحماكم أو صالحو البلدان لم يكن حاكم قاله في الشامل (قوله الى ثلاث مرار) والمتبادران الثلاث في يوم واحد (قوله وصدق) عيونه ١١٥ فان نكل حلقه وتوبت على حقها

والا يثبت (قوله وظاهر كلام المصنف) فيه انه ليس بظاهر المصنف انه يختلف هو أيضا ويوجب بان القاعدة متى عسير المستصحب صدق مراد مع العيين بخلاف التعبير بقيل (قوله أن يسقط عنها العيين) أى ويطلق عليا الا أن وأما البائع فختلف ولو سقطة (قوله يعنى وان لم يدع الزوج الوطء أى وأدعاه وأنى الخلف وحلف ولا يدخل هنا اذا قال لا طأ لانه قدمه في قوله وطلق ان قال لا طأ بلا تلوم (قوله ولا وعد بها) بل سكت وقوله ومضى زمن أى أو وعد ومضى زمن الاختيار بينهما هذا الحل استقام الكلام الا انه خلاف ظاهر المصنف قال تركه في كلام المصنف (قوله يعنى ان المرض) أى الذى لا يقدر على الوطء وأما المرض القادر على الوطء والمحبوس القادر على الخلاص بما لا يجحف نفسته (قوله كلفيب الحشفة) (قوله

عند ذلك لأنى أى امتنع من الوطء من الطلاق فان الحماكم يقع عليه طاعة عيال المولى قبل الرجم من غير تلوم وان لم يتمتع من الوطء بل قال عند ذلك أنا أنى ولم يفعل فان الحماكم يعتبره المرء بعد المرة الى ثلاث مرار فان لم يفعل طلق عليه (ص) وصدق ان ادعاه (ش) يعنى ان المولى اذا ادعى انه جامع المولى منها فى أجل الابلاء وكذشه فانه يصدق في ذلك مع عيونه ولا فرق بين البكر والشب وظاهر كلام المؤلف انه لا يختلف ولما ولو صغيرة أو سقيمة أى حيث نكل الزوج وقوت العيين على الزوجة فليس هذا كما مر في العيوب في قوله وحلفته أى أو بوها ان كانت سقيمة لان هذا لا يطم الامتناع يعنى اذا كانت صغيرة أى أو مجتونة ان يسقط عنها العيين (ص) والا أمر بالطلاق والاطلاق عليه (ش) يعنى وان لم يدع الزوج الوطء وهو السقيمة ولا وعد بها ومضى زمن الاختيار فان الحماكم حينئذ يأمره بالطلاق لزوجه ان اطلبته الزوجة أو سبدها فان طلقها فلا كلام وان امتنع طلق عليه الحماكم بلا تلوم فان لم يكن حاكم فصالحو البلدة ومن مقام الحماكم ويجرى هنا فى امره الى العتص من قول المؤلف فهل يطلق الحماكم أو يأمره به ثم يحكم بقولان ولو رخصت باسقاط حقه اقلها القيدام متى شامت وقيل تخلف ما أسقطته لا بد (ص) وفيئة المرض والمحبوس بما يفعله (ش) يعنى أن المرض والمحبوس الذى لا يقدر على الخلاص بما لا يجحف بحاله والغائب الغيبة البعيدة ومن في معناهم من كل ذى عذره نه أو ميتها كالخائض اذا حل أجل الابلاء وهم ثلاث المصقة فان القسمة في حقهم بما ينص الابلاء من عتق عبدين حلف بعتقه أو بتجديد حنت أو بتكفير ما يكفر قبل الحنت كالحلف بالله أو طلاق بائن في غير المولى أو قيمه أو لا تكون النفقة في حق هؤلاء بالوطء لعدم قدرتهم عليه في هذه الحالة (ص) وان لم تكن عيونه مما تكفر قبله كطلاق فيه رجعة ثم أوفى في غير ما وصوم لم يأت وعتق غير معين فالوعد (ش) يعنى ان المولى اذا كانت عيونه مما لا يمكن تكفيره قبل الحنت كقوله ان وطئت فزوجته فلا نه طلاق أو فأت طالق أو فعتق عتق غير معينة أو فعتق صدقة معينة أو فعتق مشى أو على صيام أيام لم يأت زوج ما ذكر لا يمكن تكفيره عنى منه قبل الحنت لانه اذا طلقها طلقه رجعية

والغائب الغيبة البعيدة) وقول المصنف لا يتنافه لانه اذا ثبت يعنى بما يفعله (قوله وان لم تكن عيونه مما تكفر) أى لا يتنع فيها التكفير ولا يمكن تكفيره قبل الحنت (قوله كطلاق فيه رجعة الخ) حاصلة انه اذا قال ان وطئت فزوجة طاق فطلق فزوجة طلق رجعية وهى المشار اليها بقوله فان وطئت فزوجة طاق فطلق فزوجة طلق رجعية وهى المشار اليها بقوله فان وطئت فزوجة طاق فطلق فزوجة طلق رجعية فان طلق واحدة أو اثنتين أو غيرها كان بقول لاحدى زوجته ان وطئت ففلا نه طلاق كذلك (قوله يعنى ان المولى الخ) ليس المراد مطلق مولى بل المراد من المرض والمحبوس وأمر الضمير مع رجوعه لهما لان الواجب أو أو بتأويله يذكر (قوله فعلى صدقة معينة) الاولى غير معينة

(قوله أي والحكم في الاول لا يصوم حتى يطأ) هذا شافى قوله وظاهر قوله وصوم لم يأت أنه لو قال فعل يوم شر لم يكن الحكم كذلك لان ظاهر تسليم هذا الظاهر والحاصل أنه لو قال ان وطئت ففعل صوم شر فهو ما الكلام فيه من أنه لم تكن العين فيه مما تنكر (قوله وبث الغائب الخ) أي المولى في غيبته أو كان حاضرا فغاب ولم يعلم به وحل أجله فشره وسند في ثبوت بعد الاجل لان قوله ليس لها كلام قوله وان شهرين أي وان كان الغائب ملتبسا بشهرين أي مع الاسن أو بساعة شهرين أي مع الادن فيما يظهر وثنا عشر ومائة الخوف لان كل يومين معه يقاوم عشرة مع الامن أو بأس قال ول علم الانه المطالبة (قوله غيبة بعدة) حاصله انه اذا كان على مسافة شهرين فأقل فانه يبعث اليه هذا مع الامن وامع الخوف ثاثة اشهر وما فأقل فان كان أكثر طلق عليه (أقول) ١١٦ اذا كان الحال ما ذكر فالو ان يجعل الشهرين مع الامن غيبة قسرية ومثله

الاشاعير مع الخوف غيبة قسرية ويكون البعيد ما كان أزيد من ذلك مما يطلق عليه فيه (قوله لكن بعد مضي الاجل) الاول حنفية لان الفرض انه بعد الاجل (قوله ونحو) أي كضرب لوط (قوله لان الايلاء مع القصد ساقط فلا يضرب أجل الايلاء أصلا (قوله ولها البدو الخ) أي ان لم يقصد الاستباحة والازنها الصبر لها ثم تقوم بالاجل ولا وقع لها كم ومن غير تلحم كما رأه المعتز كما تقدم في قوله ولها فراقه به الرضا بلا أجل (قوله لانه أمر الخ) وهذا يدل على ان الضرر بترك لوط أسلم من الضرر بترك النفقة ألا ترى انها اذا أسقطت نفقة زوجها اسقاطا مطلقا مان أسقطت حقها في النفقة لم يلزمها (قوله وباني مثله في أمرأة المعسر) عبارة التوضيح يعني اذا رضيت باسقاط

قائمين منعقدة عليه لم تقبل فإذا وطئها وقع عليه طلاقه الثانية فلا قاعدة في تعجيل الطلاق قبل الخنث وكذلك ان طلق ضرته او كذلك ان أعنت عبدا فانه اذا وطئ الزمة عتق عبدا آخر وكذلك لو صدق بصدقة فانه يلزمه عند الخنث ان يتردد في ايصال العين منعقدة عليه في ذلك كله فان اشبه في ذلك تكون بالو عبالو اذا زال المانع بالو لانه بعدة بالمرض والسجن ولان الطلاق والعتق والصوم وما ذكره من الالقاء لانه مرة أخرى فلا قاعدة في فعله كما مر ومفهوم قوله فيه مرة انه ان لم يترك فيه مرة بان كان قبل البناء أو ابلغ الغاية فان الايلاء يخل عليه وظاهر قوله وسير لم يأت أنه لو قال فعل صوم شر لم يكن الحكم كذلك وظاهره انه اذا لم يكن الحكم كذلك أي والحكم في الاول لا يصوم حتى يطأ وفي الثاني اذا اقتضى قبل وطئه لاشي عليه لانه عين فانت (ص) وبث للغائب وان شهرين (ش) يعني أنه اذا ضرب بالخصم المرافع أجل الايلاء ثم اقتضى فوجد حذو ثاثة اشهر بعدة مسافت شهران فانه يبعث اليه ليعلم ما عنده فان كانت غيبته أكثر من ذلك طلق عليه لكن بعد مضي الاجل رجاء ان يقدم في الاجل رفهم من قوله بعت انه معلوم الموضع والافهم مقود فيطلق عليه لغير الايلاء لانه نفقة وشهوة لان الايلاء مع القصد ساقط وكلام المواقف قيد بما اذا لم ترفعها لئلا تمنعهم من السفر حيث أرادوا قبل الاجل والا فانه يمنعهم من السفر فان أي أخبره انه يطلق عليه اذا حل الاجل فحاشا اخبار الحاكم أنه لا يبعث له اذا جاء الاجل وطلب النفقة (ص) ولها البدو وان رضيت (ش) يعني ان المهر المولى منها اذا حل أجل الايلاء فرضت بالمقام معه بالوطء واسقطت حقها من النفقة ثم انها رجعت عن ذلك الرضا وطلبت الفرق فلها ان توقفه عن غير ضرب أجل فاما أقاموا لا يطلق عليه لانه أمر لا يصبر للنساء عليه لشدة الضرر ودوامه فكانها أسقطت ما لم تعلم قدره ومن نظير هذا في أمرأة المعترض عند قوله ولها فراقه به الرضا بلا أجل وباني مثله في أمرأة المعسر بالنفقة بخلاف أمرأة العن أي ذى الذكر الصغير (ص) وتتم رجعت ان الخلل والالغ (ش) يعني ان المولى اذا طلق الحاكم عليه

حقها في النفقة ثم ارادت الايقاف فلهذا من غير ما تنافي أجل كالتى ترضى بالمعسر أو المعسر زوجته لانها تقول رجعت ثم تزول اعترضه وعسر بخلاف ما اذا رضت بالعن أي ذى الذكر الصغير انهم المراد منه نفه يلزم في أمرأة المعسر بالنفقة أي فلو كانت عند انقضاء التلوم في نفقة الاطلاق ترضى عسى الله ان يرفع ثم تقبل بعد أيام طلقوني عليه ليس ذلك لانه تقوم ثانية ابن رشد الفرق بين هذه وبين أمرأة المعترض والمولى ان الاجل فيه ماسة متبعة لاجتماعها فاذ حكم الحاكم لها انما لم تنقض حكمه لها بخلافه والتلوم للعالمين بالنفقة انما هو بالاجتهاد فاذا رضيت بالتلوم معه بعد تلومه بطل ذلك التلوم وجوب أن لا يطلق عليه الا يتلوم آخر انتهى قال عجم ان قلت ما ذكره من ان لها الرجوع

أدركت بالعلم مخالفتها بأن من أن اسقاط النفقة قبل وجوبه لازم فلو فرقت بين الاسقاط وبين الرضا بالعلم رتبة  
أن هو وعلم من هذا أن التصريح بترك الوطء أشد من التصريح بترك النفقة لأن في أنها إذا سقطت سقطت معها الرضا اسقاطها  
وإذا سقطت سقطت معها النفقة يلزمها (قوله خلافًا للصنعون) فإنه يقول إن رجعته باطلا مع الرضا والحاصل أن صنعوا  
يقول لانه مع الرضا لا يخلو من العيب ولو ردت المرأة الباقى في غير الوطء كما أقامه بعض شيوخنا (قوله بعد انقضائها أجل  
الايلاء) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وإن أبي القيسية أي بعد متى الأجبل ١١٧ المضروب (قوله يجوز على طلاق

زوجته التي دخل بها قبل أن يراجعها مادامت العدة باقية بشرط التحلل العين عنه في  
العدة والتحلال لا يكون ما بالوطء في العدة وما شككنا به في العدة كما إذا كانت  
عنه باقية وما بهيجل الحنفية في العدة كمتى وطلاق بائن وما أشبه ذلك ومثل التحلل  
الايلاء وضار الزوجة المولى منها كما هو قول ابن القاسم والأشوين خلافًا للصنعون فإن لم  
يفعل عنه الايلاء وجب من هذه الجوه حتى انقضت عدتها يدخلها في الحصة الثالثة  
فإن رجعتها تكون ما خلفت أي باطلا لأن أثرها وحلت للأزواج وله راجعته بعد قد جدد  
بشرط وطء وكذا أتت في رجعة من طلق عليه عسر والنفقة حيث لم يجد يسارا يقوم  
بواجب مثلها ما لم تر من ذلك وهذا يخص عموم قوله في باب الرجعة بقوله مع نية الخ  
(ص) وإن أبي القيسية في أن وطئت أحدا كما قالنا في طلاق الحاكم أحداهما  
(ش) يعني أن من له زوجتان قال أحدهما إن وطئت أحدا كما قالنا في طلاق فتي وطئ  
أحداهما طلقت الأخرى فإن أبي أن يدا أحداهما بعد انقضائها أجل الايلاء فإن الحاكم  
يطلق عليه واحدة قال في توضيحه ينبغي أن يفهم على أن القاسمي يجوز على طلاق  
واحدة أو يطلق واحدة بالعرف أو بالطلاق واحدة غيره عينة لا يمكن إذا الحكم يستدعي  
تعيين محل في طلاق واحدة وتصنع منها زوج جميع بالبرج ومن قامت بحققها من هاتين  
المرأتين كان الحكم كما ذكره المؤلف ولا يشترط قيامهما معا ابن عبد السلام وذكر  
بعضهم في نظيره هذه المسئلة قولين هل يكون مولى منهما أو لا يكون مولى لها لأن  
أحدهما انتهى لفظ التوضيح ومراة ابن عبد السلام بعض الشيوخ ابن عمرز كما قاله  
ابن عرفة وكلام المؤلف فيه أنه مولى منها إذ قوله وإن أبي القيسية ظاهر في أنها متعلقة  
بكل منهما الأدهى أنما تكون في المولى منها وبعبارة المؤلف تبع ابن الحاجب وابن شامس  
والمذهب ما استظهره ابن عرفة من أنه مولى منهما فإن رفته واحدة منهما اضرب له  
أجل الايلاء من يوم الرجع وإن رفتهما جميعا اضرب له في أجل الايلاء من يوم الرجع ثم  
وقف عند انقضاء الأجل فإن قام في واحدة منهما احتج في الأخرى وإن لم يبق في واحدة  
منهما طلقا عليه جميعا (ص) وفيه ما في حلق باق لا يدا واحدة في أن مولى وحلت على  
ما ذكره ونفع لم تصدقه وأوردوا كقصة بنتها أولم تصدقه وقرق شدة المال وبأن الاحتشاش  
يحتمل غير الخ (ش) يعني أن من قلل زوجته والله لا أطول إلا أن يشاء الله قال مالك

ما استظهره ابن عرفة من أنه مولى منهما والذي أقامه بعض شيوخنا خلافه ونصه وبعبارة المؤلف تبع ابن الحاجب وابن  
شامس من أن ليس بمولى منهما بل من أحدهما وهما تابعان لو جاز الفزالي وقال بعض شيوخنا لعل المراد أنه تبع في توضيحه  
فلا يثنى أن كلامه في محتمره ظاهر في أنه مولى منهما انتهى (قوله وإن لم يبق في واحدة ولا تصور شرعا أن يفي منهما الذي طه  
أحدهما لا يتجزأ طلاق الأخرى فلا يجوز وطؤها) (قوله طلقا عليه جميعا) أي حيث رفتهما أو ما لو لم ترع إلا واحدة فلا تطلق  
عليه بعد الأجل إلا في ما أتت في رفع كاذ كرمض الشيوخ والحاصل أن قوله طلقا أي يطلق الحاكم

(قوله واستشكلت المسئلة الخ) وأيضا كيف يكون مولدا وبطأن غير كفارة (قوله على ما إذا رقصته) فلهذا الذي يناقض فيه  
 الناقض المقتضى إذا أتى على خلاف الظاهر وهنالك بات وجب أن امتناعه من وطئها جمل تلك المسئلة مخالفة للظاهر (قوله  
 وانما أراد التبرك والتأكد) لأن امتناعه من الوطء يدل على أنه لم يقصد حل العین (قوله فلا شيء صدق) فكان الواجب  
 التسوية بينهم ما يحكم هذه وهذه التفرقة من غير فرق (قوله وفرق الخ) هو بتحديد الرافعي الاحتسام  
 وتخصيصه في المعاني كما في قوله تعالى وإن تقر قلوبكم وتنقض بقوله تعالى أن الذين فرقوا دينهم (قوله واحتمل كون الكفارة الخ)  
 أي لأن الأصل عدم مصرف الكفارة عن عین الإيلاء لأن الأصل عدم فالأصل عدمه من ثمة (قوله وفي الفرق الأول نظر الخ)  
 فيه أنه قال لا كفارة فلا شدة ملزمة وبصحت أيضا بأنه إذا حصل الكلام على الرفع كان قصده الكسار ونظر الظاهر مع أنه قال  
 لا كفارة (قوله وكان اطلافا في صدر الاسلام) ١١٨ معلوف على عین والتقدير في كلامه ما عین وفي كلامها كان

طلافا في صدر الاسلام أي  
 والجاهلية وعجالة الخطاب  
 وكان الإيلاء والظهار طلاقا  
 باثني الجاهلية فغير السامع  
 حكمهما واختلاف العلماء  
 على مسألتين أول الاسلام أولا  
 وجميع بعضهم أنه لم يعمل بها  
 ولعله أعلم (قوله وإن تفرقا في  
 بعض الأحكام) فتصية ما قبله  
 وإن تفرقا فليأخذ بذلك (قوله  
 أعقبه بالإيلاء) أي للإيلاء  
 (باب الظهار) \*

(قوله رسم الظهار) أقول ليدكر  
 المصنف الظهار ما مصرعها  
 بل ضمنا (قوله لأن الوطء ركوب  
 الخ) وعادة كثير من العرب  
 وغيرهم اتیان التسام من قبل  
 ظهروا ومن لم تكن الانتصار ففعل  
 غيره استعفاء للعباس طابا للستر  
 وكراهة اجتماع الوجوه والأطالع  
 على العورات وأما المأجرون

أنه مولد له الوطء ولا كفارة عليه واستشكلت المسئلة بأن قوله أنه يكون مولدا وقد  
 استثنى الاستثناء على العین أو رافع للكفارة وحل قول الامام أنه العزل اشكالها  
 على ما إذا رقصته زوجته إلى الحاکم ولم تصدق على أنه أراد الاستثناء على العین وانما أراد  
 التبرك والتأكد وأورد على هذا الجواب لو حلف أن لا يطأكم كفر عن عین الإيلاء ولم  
 يطأ بعد الكفارة ولم تصدق زوجته أنه كفر عن عین الإيلاء وانما كفر عن عین أخرى أن  
 العین ترفع عنه وهو صدق في أن الكفارة عن عین الإيلاء فلا شيء صدق في الكفارة  
 ولم يتم كما تتم في الأولى وفرق بأن المكفر في أشد الأمور على النفس وهو إخراج المال  
 فكان أقوى في رفع التهمة ومثله في الشدة الصوم فكان ذلك أقوى في رفع التهمة وأما  
 الاستثناء فليس بتحديد على النفس بل مجرد لفظ لا كلمة فسه وفرق أيضا بأن الاستثناء  
 يحتمل حل العین ويحتمل أنه أراد به التبرك والتأكد فلا بد أن يصدق في إرادته حل العین  
 وأما الكفارة التي هي إخراج المال لا يحتمل غير حل العین بلا شك واحتمل كون الكفارة  
 لعين أخرى بعيدا للتهمة في الكفارة بعد صدق الفرق الأول نظرا لأنه يلزم من عدم تصديقها  
 في إرادة الحل لزوم الكفارة فيرجع لشدة المال فيبطل أن الاستثناء مجرد لفظ لا كلمة فيه  
 بإقبال المرافعة خاصة بالطلاق والعق لا نافع في العین هنا وإن كانت بالله لکنها آيلة  
 إلى الطلاق \* ولما كان الظهار شبيها بالإيلاء في أن كلامهما عین فتنع الوطء ورفع ذلك  
 الكفارة وكان اطلافا في صدر الاسلام وإن تفرقا في بعض الأحكام أعقبه بالإيلاء فقال

(باب) ليدكر فيه رسم الظهار وأركانه وكفارته وما يتعلق بذلك \*

والظهار ما خوذ من الظهار لأن الوطء ركوب والركوب غالبا ما يكون على الظهور  
 وكان في الجاهلية إذا كره أحدكم امرأته ولم يرد أن يتزوج بغيره أتى منها أو ظاهرها فتصير  
 لأزواج ولا خلية تشكك غيره وكان طلاقا في الجاهلية وأول الاسلام حتى ظهر

فكانوا يؤمنون من قبل الوجهة فتزوج مهاجري أنصارية وراودها على الاتيان من قبل وجهها فامتنعت لخلاف أوس  
 عاتدا فأنزل الله ناسواكم حرث لكم فأتوا حرثكم أن شئتم على أحد القولين تزويها (أقول) بقي شيء آخر وهو أن العبرة  
 حدة أو سمي هذا الامتناع من الوطء ظاهرا لأن الوطء ركوب وهو في الغالب الخ (قوله أتى منها أو ظاهرها فتصير الخ) لا يخفى أن  
 هذا يشهد أن كلامهم يكن طلاقا باثني الجاهلية فتنافى ما تقدم للخطاب وهو باع في هذه العبرة تمت ونصرت  
 وكان في الجاهلية إذا كره أحدكم امرأته ولم يرد أن يتزوج بغيره أتى منها أو ظاهرها فتصير لأزواج ولا خلية تشكك غيره  
 وكان طلاقا في الجاهلية فانت ترمي ما في عبارة تمت من التنافي وقد تبعه شارحنا (قوله وكان طلاقا في الجاهلية) هذا  
 هو الذي يناسب المثل قوله فيه وكان طلاقا في صدر الاسلام أي مع ما قبله من وزن الجاهلية ويمكن الجواب بأن المراد  
 بقوله وكان في الجاهلية أي الأولى فلا ينافي أنه تغير الحال في صدر الاسلام وما قبله في الجاهلية الأخرى (قوله حتى ظهر)

أى واستقر ذلك إلى أن يظهر الخ (قوله أنه أكل) أى (كناية عن ذهاب قوته) عند قوله وفرت له بطنى (كناية عن حسن عشرتها معه (قوله فلما كبر سن) فى الصباح كبرا الصغر وغيره يكبر من باب ذهب كبروا وان عنب ومكبر مثل معصم قال وكبر الشئ كبر من باب قرب عظم فهو كبير انتهى (له يقول لها فى الله) أى الأولى لك أن ١١٩ لا تشكبه فان التقوى تنتضى ذلك

(قوله فما برحت) أى فخلوات  
(قوله ما به من صيام) من زائدة  
للتأكيد وكذا قوله ما عنده من  
شئ (قوله ما ساعينيه) هذا  
يقضى ان عنده شئ يكمل به  
الكفارة فقولها ما عنده من شئ  
بصدق أى به يجرى عن الكفارة  
(قوله يفرق) بفتح الراء كاهو  
الرواية (قوله اياها) تنازع فيه  
تشبيه ووط (قوله فى فتحة جها)  
مدخول فى راجع للمشبه به كما  
ذكره بعضهم وان كانت العبارة  
تقتضى رجوعه للمشبه (قوله  
والجزء كالأكل) كان يقول يملك  
كأطعم أى وقوله والمطعم  
كالحاصل أى ان دخلت الدار  
فأنت على كظهر أى (قوة  
كالحاصل) أى كقوله أنت على  
كظهر أى (قوله ما تجميع)  
متعلق بمتعة ونوله اياها ممدول  
تشبيه ولم يقل به كلها وان كان  
أخصر لانها لا تباشر العوامل  
اللفظية وقوله بمن سرم أبدا  
أشمل من قوله فى التعريف الأول  
محرم منه اصدقه على الموطأة  
فى العدة والملاعة وشوهم  
قوله نظير متعلق بتشبيه قوله  
فى الحرمة متعلق بتشبيه قوله  
لأنه تصديق أى ادراكه

أوس بن الصامت من امرأته خولة بنت ذكيلة ونزلت سورة المجادلة حين جادلته عليه  
السلام واختلفت الأحاديث فى قص مجادلته فى بعض ما أكل شئاً وفرت له بطنى  
فلما كبر سنى ظاهره منى ولى صبية صفاداً فضعفتم اليه ضاعوا وان ضعفتم إلى جاورا  
وهو عليه السلام يقول لها اتقى الله فأنه ابن عمك فما برحت حتى نزل قوله تعالى قد سمع الله  
قول الذى تجادل فى زوجها وتشكى الى الله والله يسمع تحاوركما ترى ارجع كما فقال عليه  
السلام والى الله الرجوع قالت لا يجحد قال فمضى شهرين متتابعين قالت يا رسول الله  
انه لشج كبير ما به من صيام قال عظم سنين مسكنا قالت ما عنده من شئ تصدق به قال  
فأتى ساعينيه بقر من قمر فأتى رسول الله وأساسعنيه بقرى آخر قال قد أحسنت  
فأذبحى وأطعمى سنين مسكنا وأرجى ابن عمك والفرق بالتحريك ستة عشر وطلا  
وبالتسكين سبع مائة وعشرون وطلا وحده ابن عرفة بقوله الظاهر تشبيه زوج زوجته  
أولى أمة حل وطوا اياها محرم منه وأظهر أجنبية فى متعة بهما والجزء كالكل والمطعم  
كالحاصل وأصوب منه تشبيهه حل متعة حاصله أو مقدراً تجميعاً اياها وجرى مجازاً  
بظهر أجنبية أو بمن حرم أبداً أو بمن فى الحرمة وقوله محرم بفتح الميم وسكون الحاء  
والراء المتوحدة كيدل عليه قوله منه أكلو كان يضم الميم وشد الراء المفتوحة لقال عليه  
وسمى بذلك يقتضى ان التشبيه بالملاعة مثلاً لا يكون ظاهراً مع انه ظاهراً ولا شك ان هذا  
التعريف غير شامل للتشبيه بين الجزأين وبين الجزء والكل ولا يقال هذا داخل فى قوله  
والجزء كالكل لأننا نقول ليس هذا من تمام التعريف لأنه تصديق والتعريف تصور  
وقوله وأصوب منه الخ كلامه يقتضى ان الأول صواب وليس كذلك اذ هو غير جامع  
لعدم شموله لما إذا تشبه من قبل بالملاعة مثلاً وما إذا تشبه من بعد من قبل بمن حرم أو  
يجزئها الآن يقال من اده بأصوب أنه صواب ثم قال ابن عرفة وقول ابن الحارث تشبه  
من يجوز وطواها بمن يحرم بطول طرده بقولها قال مالك ان قال لها أنت على كفسلة  
الأجنبية فهى البات وعكسه بتشبيه الجزء انتهى ولم رأى المؤلف ان يجد ابن  
الحارث مدخول عدل عنه الى ما يشغل على ذكر كانه الأربعة وهى المشبه والمشبه  
والمشبه بها وأداة التشبيه مع الجمع والنوع فقال (ص) تشبه المسلم (ش) أى زوج أو  
سيد لا الكافر فلا يلزمه ولو لمحا كوا السلا لا يحكم بينهم بخلاف الأيلاء فأنما يحكم بينهم  
لأن الخ لهما فى الأيلاء من جملة قطعه عند الترافع فيسقط فتقوله تشبه المسلم من إضافة  
المصدر لقاعله أى مالك العصة المسلم كان زوجاً أو سيداً أو والى رجل المسلم ولا يقدر الشخص

تصدق لانه فحسب من متشدد وخبر (قوله والتعريف تصور) أى ادراكه كتصور قوله فى البتات أى الإطلاق السلاط  
ولم يكن ذلك ظاهراً لانه لم يأت الظاهر (قوله عكسه) أى عطل عكسه أى كونه جامعاً والطرد كونه مانعاً (قوله تشبيه  
الجزء) أى بآلية تشبيهه فان الجزء يقع تشبه به يقع مشبه به (قوله مدخول) أى معترض (قوله الى ما يشغل) أى تعريف هذا  
ظاهراً وليس كذلك بل مستلزم للتعريف (قوله تشبه الخ) كقول ابن عبد السلام لا بد من أداة التشبيه كمثل والكاف فان  
حذفها يخرج عن الظاهر ويرجع الى كليات الإطلاق (قوله ولا يقدر الشخص الخ) ولذا جعل اليم هائبة فاقفالت انها عايلة

يظهر أم لا يلزمهظهار كافي فيصالح أي زيد لانه انما جعل المراقا والبقاء لا عزم فان قلت فباسبه الطلاق لم يعمل بينهما كما في الشيخ سالم ولا تطلق لان صريح باب لا ينصرف لا تخرويط لما يدها كما ذكره عجم عند قوله وعمل بجهابها قوله وأنى بالوصف مذكرة الخ) هذا ابراهيم قوله سابقا ولا يقدر الشخص المسب (قوله لم يجر) ١٠٧ وعنه ابن القاسم (أي لا نه موسر ومنع الوطء لمصلحة والله يقول فين لا يحد الخ أي ويجوز عند غيره (قوله فان أي أي متمتع المسفة كما اخذ به بعض شيوخنا وقوله كان مضار أي ينطلق عليه لاجل ١٢٠ الضرر ويحفل فان أي الولى فترفعه لها كما عتبه من ذلك قد بر

والظاهر اما ما ظهر الفضي والى  
بامضه الزوج كما قاله الخطاب  
(قوله من قبل) زوجة أو أمة  
حلالا أصليا فيصح في حائض  
ونفسا ومحرمة وقوله تعالى  
والذين يظهرون من نسائهم  
خرج مخرج الغالب فلا يقال  
انه لا يشمل الامه (قوله أو بترها)  
حسبا كالأد وعرفيا كانه  
والربق والكل والاحسن أو  
حكما وقوله يظهر أي لا يكون  
صريحا ولا قاطرا لاجل لا يخفى  
دخوله في بتره وقيل كان الأولى  
أن يقول يجرم أو بتره ليكون  
شاملا للاقسام الاربعة تشبيه  
كل كل وتشبيهه بغيره ويؤيد  
يكل وكل يجزئه (قوله ويحرم ان  
ضبط بضم الميم) لا يخفى انه اذا  
ضبط بضم الميم يكون شاملا لما  
اذا قال الزوج انه أنت على كظهر  
أمتي البهضة أو المكاتبه أو  
المعتقة لاجل أو المشر كآو  
المتروكة (قوله اني اعتبار  
الطلاق الرجعي في جانب المشبه)  
أي قلتم ان العاطفة طلاقا رجعيا

المسلم لانه يشمل الزوجة اذا ظهرت من زوجها مع انه ليس بظاهر ولا يلزمها  
كشافه بظاهر ولا كشافه عين خلا فالزهرى في الأولى ولا حتى في الثاني (ص) المكلف  
(ش) أي وان عبدا أو سكرانا فلا يصح الظهار من غيره المكلف كالعبد والجنون  
وانما نه بالوصف مذكرة الخ) خرج التمساة فلا يصح ظهار المرأة كما مر ولا يدين الطوع فلا يلزم  
ظهار المكروه وشمل المسبة وولييه التكميم عنه العتق ان كان موسرا فان لم يعتق عنه  
لا يجاهله بماله اولانه لا يأمن من عوده الظهار لمصلحة ما لا يجوز الصوم عند ابن  
القاسم وللزوجة الطلاق من غير ضرب الاجل وان لم يكن له مال صام من غيره منع وليه  
فان أي فهو مضار وقاله النخعي وسأى حكم العبد (ص) من قبل ارجزاها بظهر محرم  
أو بتره (ش) هذا هو الركن الثاني والثالث وهو المشبه والمشبه به كانت على أو  
رأسك أو ريقك أو كلامك على كظهر أي أو كالأجنبية ويحرم ان ضبط بضم الميم ونفخ  
الحاء وتشديد الراء المفتوحة لا يدين قسيده بالاصالة فلا يلزم الظهار بقوله لاحدى  
زوجته أنت على كظهر زوجتي الحائض ونحوه لروى عن قسيم المشبه بهامضه ما اذا  
شبهه زوجته التي في عصمته عن طلقها طلاقا رجعيا كما يشهد قول ابن عرفة في التعريف  
الثاني بظهر أجنبية أو بن محرم أي وجهه ابن عبيد السلام محل تردد وعلى انه ظهار  
فما سلم أن في اعتبار الطلاق الرجعي في جانب المشبه واعتبر في جانب المشبه به وله  
احتياط للجهمة وان ضبط بفتح الميم وسكون الحاء وتخفيف الراء المفتوحة لا يحتاج  
الى التنبه بالاصالة لان المحرم لا يكون غير أصلي والمهرم من حرم نكاحه على التأييد  
لحرمة أي لشرفه ومن جملة المحرم عليه الدابة فاذا قال بن يحمله وطؤها أنت على كظهر  
الدابة كان مظاهرا تأمل وقوله (ظهار) خير المبتدأ الذي هو تشبيه المسلم (ص) وتوقف  
ان تعلق بكمشية أم (ش) يعني ان الظهار اذا وقع مع لقمان الزوج باءا فقلبي من ان  
اواذا أو مهما أومتي كانت على كظهر أي ان شئت اواذا أومتي شئت فانه يتوقف  
وقوعه على مشيئة أم ومشيئة غيرها كزيد كادت عليه الكافي فلا يقع حتى يشاء من  
على مشيئته فان رده أو لم يعط له مشيئة لم يلزم فقوله وتوقف حذف متعلقه أي على  
مشيئتها (ص) وهو يدها (ش) أي ان شأمت أو لقمته وان شأما بطلت ما جعل لها فقوله

يصح الظهار منها اذا شبهها بغيره ومقتضاه انه لو شبهه من كانت في العصة  
بمن طلقها رجعيا يلزمه الظهار والحاصل ان مقتضى كل شأني مقتضى الآخر ويمثل أيضا باذا شبهه بطلقة رجعة بما صرنا  
وجعية وقوله ومن جملة المحرم عليه الدابة هذا يأتي على نسخة معمر بالقد يذهب في المناسبة بخلاف نسخة محرم بفتح الميم فماصرة  
(قوله تأمل) انه أي بالتأمل ذهبا يقال المراءى محرم عليه المشبه به ما كان من الجنس فاذا كان هذا لا يصح لشعور العبارة  
ذلك ولا مانع منه (قوله وتوقف) أي وقوع الظهار (قوله ان شئت) أي أو اذا شئت بل يظهر فانه يتوقف وقوعه الخ  
(قوله كادت عليه الكافي) وتدخل الكافي بأضارها وإرادتها أو اختيارها والمادة على التميز ان تنطق الوطء فيها بظهور



(قوله وهو ما يفيد النقل) لا يخفى أنه الرابع والمسئلة ذات قولين فإما القسم يقول ما لم يوقف أو وطأ طائفة أو أصبح يقول ولو وطئت (قوله أي وقضى) يقيم أو ورد (قوله أو وسطه الحاكم) أي إذا لم تقض وخلصته ان المعنى ان الأمر يدها ما لم يحصل شيء من ذلك فمتعين فلا يكون حينئذ الأمر يدها فبما ترده (قوله ويحقق تخيّر) والظاهر انه يجري هنا قوله أو بما لا يصبر عنه كان قات أو غالب كان حذفت أو محتمل واجب كان صليت ١٢٦ وكذا أو بعزم كان لا تزن إلى غير ذلك (قوله

والباس يحصل الخ) الأولى أن يقول عوت الخلوفا بها إذا قال ان لم تزوج عليك ثلاثة فانت طالق فالباس يحصل عوت ثلاثة لا بتزويجها ولا بغيرها (قوله والايباء العزم على الضد) لا يخفى ان العزم على الضد يتحقق فيما اذا سككت معينة فبها اذا لم تكن معينة ولا يحصل الباس بتزويجها بغيره ولا بغيرها أي بكان لا يسلم خبرها فيما يظهر بناء على انه لا يلقى الباس من التحقيق ولا يكفي فيه الظن وكما يحصل الباس بعوت المصروف عليها يحصل بإقتضاء المقتضى عنها الزوج وبهرسه المانع للوطء ما لم ينعمه ما لم يكن التزويج لأجل الخدمة فقط بان نوى ذلك أو وجد بساط عليه فلا يكون الهرم موجبا للظهار (قوله وينع منها) أي من وقت الظهار أي من قوله ان لم تزوج فانت على كظهر أي والمحال ان قول الشارح وينع منها الخ راجع لاصل المسئل لأنه راجع لقوله ويقع الحث هذا هو الصواب كما عيّن التوضيح وعب

يدها أي قدرتها وحوزها بالباس وبعد ما لم يوقف كذا في الدعوة وظاهره ان الوطء غير معتبر وهو ما يفيد النقل وقوله (ما لم يوقف) أي وقضى أو وسطه الحاكم خلافا لظاهره من انه بمجرد الانفاف يطل ما يدها (ص) ويحقق تخيّر وبوقت تأيد (ش) يعني انه اذا علق الظهار على أمر يحقق الوقوع فانه يتخير عليه الا ان كقوله أنت على كظهر أي بعد ستة كانت طالق بعد ستة وان حددته وقت كانت على كظهر أي في هذا الشهر أو شهر أو تأييد لوجود سبب الكفارة فلا يخل بها كالاتفاق في ذلك (ص) أو بعدم زواج فتعد الباس من أم العزعة (ش) يعني انه اذا قال لها ان لم تزوج عليك فانت على كظهر أي فانه لا يكون مظاهرا الا عند الباس من التزويج وعليه والباس يحصل بعوت الخلوفا عليها ان كانت معينة والافعال عزم على الضد فيلزمه الظهار حينئذ لانه على حث وبالعزم على الضد يقع الحث ويتعين عنها ويدخل عليه الأيلاء وبضرب له الاجل من يوم الحكم كما قاله الباجي (ص) ولم يصح في الملق تقديم كفارة قبل لزومه (ش) يعني ان الظهار المعلق على صيغة يراد به أنه يخرج كفارته قبل لزومه كقوله ان دخلت الدار أو ان كنت فلا نامت سلا فانت على كظهر أي أو كذا أي لان الظهار لا يلزمه قبل دخول الدار أو الكلام فلان الذي هو سبب في لزوم الظهار بل لو أخرج الكفارة بعد لزومه وقبل العود الا في بيانه لا تصح أيضا فكلام المؤلفات في نظر من وجهين أحدهما انه يقتضى صحة الاخراج بعد الزوم وقبل العود الثاني يقتضى أن غير المعلق يصح فيه تقديم الكفارة وليس كذلك مع ان هذا المفهوم يدل على ان غير الملق يكون لازما وغير لازم فيلزم وبعبارة المراد بالزوم هنا الزوم التصحي وذلك بان يعودتم بطاوسيا في هذه المؤلفات في قوله وتجب بالعود وتضمن بالوطء وتجب بالعود ولا تجزئ قبله وهذا يمنع الاعتراض هنا وفي مفهوم الملق وهو الملق يرجع فيه لقوله وتجب بالعود الخ فاحذف الملق وما يأتي في الملق فاما هنا حكمين واحدا بانص وهو الملق وواحد بالمفهوم وهو الملق فيجب دجا يأتي من قوله وتجب الخ هذه المفهوم يقيد بالانطوق الا في ظرف عليه اعتراض وكلام المؤلفات في غير البر كما هو وأما عين الحث فيصع تقديم كفارته قبل لزومه كما مر في التولية التي قبل هذه (ص) ووجه من رجعة (ش) أي ان الظهار يصح من الرجعة كما يصح من حي في العصة لانهم عدوا وتخريجهما كانه لعارض لما كان زوال استقامته سيده ابن عبد السلام ولو قيل ان ظهارة من اقر بنية ارتجاعه المابعد (ص) ومدة

(قوله وليس كذلك) هذا ما سار فيه ظاهر العبارة وان المعلق يكون غير لازم وبعبارة اخرى وقوله نعم ان هذا المفهوم الخ لا يخفى أن المفهوم المتأمل على ان الذي ليس معلقا يكون غير لازم ثم يلزم ولا يخفى ان غير المعلق لا يكون الا لازما (قوله وبعبارة الخ) فمسه نظرا لانه يقتضى انه اذا أخرج بعد العزم وقبل الوطء لا يجزئ وليس كذلك بل يجزئ بتحقيقا (قوله وفي مفهوم المعلق) لا يسجد الجواب عن قوله مع ان هذا المفهوم يدل الخ (قوله كما مر في القوة) لم تقدمه له لانه لم يقدّمه

(قوله ويجوسى أسلم) وكذا يصح

من أمة كائسبة حقت وأمة

مجوسية أسلمت وهل أن عقل أو

مطلقاً تأويلان أى فلا يلزم

عندهما ظاهراً فى هؤلاء (قوله

ورثناه) وأولى قرأه وعفلاء

وبقراءه وباقى العيوب (قوله

وكلامه هنا يرد) أى فنبت

وتبين أن كلامه هنا يرد كلامه

السابق فغير انه يرد أن الأيلاء

لا يصح الأعمى يصح وقاعه فلا

يصح من يجوب نفل على أنه

منوط بالوطاء فقط بخلاف

الظهار فخطو جميعه مع أنواع

الاستمتاع فلا يرد ما في أحد البابين

على الآخر (قوله وهو خلاف ما

في المواق) ونفسه الجلاب لا يلزم

الظهار فى المكاتبه التى لا

أن نبوى ولو هجرت بآزمه كقوله

لا حنسية أنت على كظهر أى أن

تزوجته أنك استمى فظاهر المواق

اعتقاده وهو المعتقد كما ذكره

شيخنا عبد الله بن بعض شيوخه

(قوله وقد نص أبو الحسن على

أن الخدمة الخ) بقيد اعتقاده

فتكون الحنسية أولى (قوله وفى

محمته الخ) الأول هو المذهب

وقوله تأويلان مقيان على

ما يصح على المظاهر هو الوطء

والاستمتاع معاً وهو المذهب

أو الوطء فقط كما ذكرنا الآن

محمى تت أفاد أن الثانى هو

المنصوص فكان الأنسب

الاقتصاص لعلمه (قوله أقوى

الخ) أى حالة كون الاستمتاع

المذكور أقوى من استمتاع الجبوب بزوجته الخ

ومحرمة (ش) يعنى أن الظهار من المدة يصح لانه يجعل له وطؤها ولا يصح من المعتق

بعضها ولا من المعتقة لأجل ولا من الأمة المشتركة لأجله وطؤها وكذا لا يصح من

كل محرمة لعارض كحرمه بجمع أو محرمة بأشخاص وما أشبه ذلك لأن وطئها جائز وأما

حرم من عارض ما لم يقيد بحد الحضيض والاحرام فإن قيد فلا (ص) ويجوسى أسلم ثم

أسلمت (ش) يعنى أن الزوج المجوسى إذا أسلم ثم ظاهراً من زوجته المجوسية أسلمت وطئها

أسلمت بعد إسلام زوجها ولم يعد ما بين إسلامها من إسلامه كالتشريفاته فيقولها من غير

تجديد عقد وهي بعد إسلامه وقبل إسلامها فى حكم الزوجية فيلزم الظهار والطلاق

وكان الأولى أن يقول وعن أسلم لأن ظاهر كلامه يؤهم أنه ظاهر وهو مجوسى لكن هذا

الاجتهاد يرد قوله سابقاً تشبيه المسلم والمراد بتاريخ المردول عليه ثم المدعى حتى يقرها

عليها أن أسلم وهو الشهر لا مطلق التاريخ ولو بعد (ص) ورثناه (ش) يعنى أن الرقبة يصح

الظهار من قبلها لأنها وان تعد استمتاعاً بمنع خاص لا يتعدى واستمتاعاً بها بغير

جسد فافدل على أن الظهار يتعلق بغير أنواع المسيس وعليه لزوم ظهار الشيخ القانى

والجبوب والمعتز وهو قول ابن القاسم خلافاً لأصبع ومعتزون وبعبارة قوله ورثناه

هنا يرد قوله فى الأيلاء أن يعتنق وطؤها لانه لو يكن لها المطالبة لم يشغدها بظهار وقد

قال لها المطالبة أن يعتنق وطؤها أى عقلاً أو عادة أو شرعاً ويرد على بهذه فإن وطئها

يمنع عادة والظهار يشغدها فله المطالبة بأفصة والايعة قد تميزا بظهار وكلامه هنا

يرد كلامه السابق (ص) لا كائسبة ولو هجرت على الأصح (ش) قد علمت أن المكاتبه

أحرزت نفسها وما لها فإذا قال لها السيد أنت على كظهر أى فإن أدت وعقبت فلا كلام

انه لا يلزمه الظهار وان هجرت ورجعت إلى الرق فحقها القولان مشهورهما أنه لا يلزمه فيها

ظهاراً لأنها عادت إليه بعد الهجره لا تجديد عند ابن القاسم وإليه أشار بالأصح ومقابل

اللزوم إذا هجرت أسست بها حال ملكها الذى كثر فيه عجزها وقوله لا مكاتبه عطف على

رجعة وظاهر كلامه ولو حصل عجزها بالقرب وحديثه بطلب الفرق بينهما وبين المجوسية

تأمل بالقرب والفرق أن المجوسية حيث أسلمت بالقرب لم تخرج عن عصمتها بخلاف

المكاتبه فانها كالأجنبية منه فلا يلزم فيها الظهار المتقدم على عجزها وظاهر كلام المؤلف

ولو نبوى ولو هجرت وهو خلاف ما فى المواق وأما المجوسية والخدمة فعلى حرمة وطئهما

لا نظرهم من موافق نص أبو الحسن على أن الخدمة لا يجوز وطئها (ص) وفى محمته من

كجبوب تأويلان (ش) أى وفى محمته الظهار من عاجز عن الوطء قادر على مقدماته

كجبوب وخصى وشغف فإن وهو قول ابن القاسم والعراقيين وعدم محمته وهو قول أصيب

ومعتزون وابن زياد تأويلان وأصل الفرق بين المجبوب ونحوه والرقبة حيث جرى فى

الأول خلاف وجهه الظهار فى الثانى أن الرقبة ونحوها يمكن الاستمتاع والوطء بين

شفرهما أقوى من استمتاع المجبوب بزوجته وأتمه وإن أنزل ولما كانت ألقاظ الظهار

صريحاً وكائسبة أشار إلى ذلك بقوله (ص) وصريحه يظهر مؤيداً بتحررها (ش) يعنى أن

صريح الظهار ما فيه ظاهراً مؤيداً بالتحرير بنسب أو رضاع أو عصراً ولما كان كظهر أى أو

(قوله من قهره) أي من أجل قهره أي عندهم (قوله على الشهور والمخ) أي لا يصرف الإطلاق على الشهور ومقالها بالعنف من أنه يصرف للإطلاق أنأوه ولودون الثلاث وهو قول حصون وقيل يصرف أن نوى الإطلاق الثلاث لا دوتها وهو قول ابن القاسم (قوله بخلاف الكتاب) أي ظاهراً وخفية (قوله ولو أجل المخ) أي قول إذا كان كذلك فيكون حاصل المسئلة أنه عليه الحق لا يؤخذ بالإطلاق وعند القاضي فيه الاتفاق المذكور تكراراً ١٢٣ ومعناه قد ورد الذي يختلف فيه النقي

والقاضى ان يدعى شىءاً بالقاضى  
تظهر لفظه قوفاً هذا القاضى  
نظراً للظاهر ولا يؤخذ المقتضى  
على ما هو عليه بل ما هو معلوم وبعد  
التوقف المذكور وبات  
معنى تمت أقادان لطلاق  
ليس على الصورة التى ذكرها  
المصنف وطاعه ان أحد  
التأويلين وهو المشهور يقول  
لا ينصرف عند القاضى ولا  
عند المقتضى والتأويل الثانى  
يقول ينصرف للطلاق عند  
المقتضى وأما عند القاضى فيؤخذ  
بمعناها وهو الظاهر (قوله)  
فالتشبيه الخ) فسيبى وثلاث  
أنه إذا قى الطلاق فقط يلزمه  
الظهار والطلاق معاً على  
التأويل الاول فى المسئلة  
الاولى وقد قلنا هنا يلزمه  
الطلاق فقط (قوله وهذا)  
تقريباً (آخر) ذكره ع. هو ما  
أشار إليه بقوة وذكرى وتوضيحه  
بما يفيد ان التشبيه فى التأويلين  
أحاطاً بقصد قيام أيضاً وبوجه  
معنى تمت وأما وقد صرح  
ابن رشد بغير بان التأويلين فيما  
وان كان فى المدة لم يذكر أنت

أم زوجتي أو مالا حق لا أخت زوجتي وعمي (ص) أو عوضها أو طهره (ش) كون  
هذا من المهر مع شكل من قصصه على ذكر كظهره مؤبدية التبرير بكلمه ولذا قبل صوابه  
لا عوضها أو كظهره ذكر بالنفي فلا يكون من المهر مع نحو أنت على كيد أي أو كظهره أي  
أو أي أو غلاي أو فلان الأجنبية من غير معرفة المهر مع من الكتابة بقوله (ص) ولا  
ينصرف المطلق (ش) أي ولا ينصرف مخرج الظهار المطلق بحيث يكون طلاقا فقط  
فإذا قال لها أنت على كظهره أي أو أداه المطلق وجامته متينة فإنه لا ينصرف إليه  
ويزعم الظهار على المشهور أن كل من صرف في باب الإصالح أن يكون كتابية غير مطلق  
الكتابة فإنه إذا نوى المطلق (مهر المطلق في القضاء والقضاء (ص) وهل يؤخذ بالمطلق  
معها إذا نوى قيام البينة أو لا (ش) الضمير مع الظهار أو في نوا المطلق والمضى  
أنه إذا قال نوت بصريح الظهار المطلق وشهدت البينة على الراريد بقوله فهل يؤخذ  
بالمطلق لبته ولا يتو فادون الثلاث وبالظهار لفظه فلا سيل عليه إذا تزوجها بعد  
زوج حقيق بكفر وهي رواية عيسى عن ابن القاسم وتقول ابن رشد المدونة عليه أو ناعا  
بأن أخذ بالظهار فقط رواه أشيب عن مالك وهو أحق بقول ابن القاسم وتأول ولو أبدل  
قوله مع قيام البينة في القضاء لمكان أخصروا أشيب لا لقاره (ص) كانت حوام كظهره أي  
أو كأي (ش) أي فلا يزعم الظهار المطلق حيث نواهما معان نوى أحدهما زعم ما  
نوا فقط وان لم تكن له زعمه الظهار وظاهر كلامه أنه إذا نواهما في القضاء والقضاء  
وضوءه لا من الحجاب وابن شماس وعليه فالتقسيم في التأويل الأول لا يقصد اقيام  
هنا لتقرر برأسه انظره في الكبير فان قلت ما وجه لزوم الظهار مع عدم أنت حرام  
وسبق قول المؤلف وسط أي الظهاران تعلق ولم يتصور بالمطلق الثلاث أو تأخر كانت  
طابق ثلاثا وأنت على كظهره أي تنهيه الشهادة قوله وتأخر قلت الفرق بينهما أنه  
فما يأتي لماعط الظهار على المطلق لم يعبر لبيته ونهيا بالاول وأمامها قاله فهل قوله  
كظهره أي أو كأي كالحال عما قبله فهو عديم كابد عليه قول المدونة لأنه جعل للحرام  
مخرج بحيث قال مثل أي (ص) وكتابته كأي وأنت أي القصد الكرامة أو كظهره  
أجنبية (ش) يعني أن الرجل إذا قال لزوجته أنت على كظهره فلا أجنبية كان كتابية  
لأنه لم يذكر فيه من يتأد بصريحهما وكذلك إذا قال أنت كأي كان هذا كتابية لأنه لم يذكر فيه  
لفظ الظهار وزعمه الظهار لأن يكون قصد ذلك الكرامة لزوجته من انتمائها أمه

جرام كظهور أى لأنها كأعمال الخطايا تؤخذ بالآرى وكلام المؤلف التوسيع يدل على جريان التأويلين فيما ذكرنا انتهى  
(قوله لأنه جعل للحرمان غرضاً إلخ) أى صرف الحرمان عن أصله من الطلاق وسبل مراد منه الظاهر فإن قلت فبئس انه  
لا يؤخذ بالطلاق لأن الكلام القيد بقيدته سبب الأتيان والتقي على ذلك التضييع انه أخذ به قلت أخذه بليته وقوله كأعمال  
إلخ بقيدته ليس محال وذلك لأن المعنى أن جرام أنت كظهور أى أنه كأعمال أصيب الظاهر (قوله بركتية) مبتدأ خبره  
مخذوف وكأى خبر مبتدأ مخذوف والجملة قول القول والتقدير بركتية فأنه بقوله أنت أى بالخاص إن أن الكلام بمقتضى مع

أحد الاثنان الظاهر واللام (قوله ومثل الكرامة الالهية) أي اذا كان بين أمه فقال لها أنت كأمي أي في الالهية (قوله خلاف  
بما حكاه) أي فالعقد المصنوع وقوله بناء الخلف ونشر مرتب وقوله وهو ظاهر أي والصرح بظاهر أي الصريح الحقيقي  
وأما الرجعية فهي وان كانت بصرح وطولها الا انه لما كان يفتي بالرجعة كان كالتصريح (قوله وقوله في الطلاق بدل اشغال)  
لا يخفى ان قوله في الطلاق سابق في المصنف ١٢٤ على قوله بالنبات (قوله تشبيه الخ) الحاصل ان قوله كفلاثة الاجنبية

في الشبهة والكرامة فانه لا يلزمه ذلك ظاهر ومثل الكرامة الالهية ولو وقع الظاهر  
معلقا فلم يفعل حتى تزوجه فقال مصنون من قال تزوجه ان فعلت كذا فانت على  
كظهر فلالثة الاجنبية ثم تزوج فلانة ثم فعل الخلو فليس عليه فلانة في عمله خلاف ما حكاه  
المصنف في امي اعتبار يوم الحنث أو يوم العين وعكسه لو قال ان فعلت كذا فانت على  
كظهر فلانة تزوجه ثم طلقها ثم فعل (ص) ونوى فيها (ش) الضعيف في امر جمع للكناية  
الظاهرة والمعنى انه اذا نوى بالكناية الظاهرة الطلاق فانه يصدق فيما ادعاه في الفتوى  
والقضاء فاذا نوى الطلاق بقوله تزوجه أنت على صحتها أي كظهر فلانة الاجنبية وما  
أشبه ذلك صدق واذا ادعى انه نوى الطلاق فاللازم له البتات في المدخول بها ولا تقبل  
فيته فعدا دون الثلاث خلافا لمصنوع اذا جامع بين الطلاق والظهار بالتصريح وهو ظاهر  
في البتات ونوى في غير المدخول بها (ص) قال البتات (ش) جواب شرطه قد ركا  
فرنا وقوله (في الطلاق) بدل استبدال من الضعيف في فيما لان الضعيف يفعل المطلق وغيره  
(ص) كانت كفلاثة الاجنبية الآن يزوجه مستقت (ش) تشبيه في قوله بالنبات والمعنى  
ان من قال تزوجه أنت كفلاثة الاجنبية أو أنت فلانة الاجنبية من غير خبر كظهر ولا  
مؤبد التصريح فانه يلزمه البتات ولا يتوق فيمدخولها في المدخول بها الآن يتوق به  
الظهار فانه يؤخذ به فقط في الفتوى واماني القضاء فالزمره الطلاق على ما مر و الظاهر  
معافا اذا تزوجه بعد تزوج لا يقر بها حتى يكثر (ص) أو كافي أو غلاهي أو ككل حتى يحرره  
الكتاب (ش) معطوف على ما يلزمه في البتات فاذا حال لها أنت على كافي أو غلاهي أو  
أنت على مثل كل شيء يحرمه الكتاب فانه يلزمه البتات ويتوق في غير المدخول بها (ص)  
ولزمه بأي كلام نواهيه (ش) قد علمت ان كتابات الظهار مع ما هو ظاهر وقدمه ومنها ما هو  
خفي والكلام الآن في نفسه فاذا قال تزوجه كلى أو شرعى أو شرعى واسقى الماء وما  
أشبه ذلك وقال أدبت به الظاهر فانه يلزمه والمراد الكلام الصوت فيشعل كنعق الغراب  
ونهي الجماري الفعل الذي يدل عرفا على الظاهر كالتقول المأل عليه كافي الطلاق وأما  
الفعل الذي لا يدل عليه فلا يحصل به الظاهر ولو نواهيه (ص) لا يان وطئت وطئت أي  
أولاً أو دلت حتى أمس أي أولاً أو أراجع حتى أراجع أي (ش) يعني انه اذا قال  
تزوجته ان وطئت وطئت أي ولم يزوجها أولاً ولا طلقا فلا شيء عليه كما قاله ابن  
عبد السلام التابع لابن أبي زيد في الزاود و بهذا يسقط قول ابن عرفة انه لم يجده لغير

عنه خلاف في الكناية الفاخرة فان  
الكتابة الظاهرة يلزمه فيها  
الظهار لأن يتوق بها الطلاق  
فلزومه الثلاث على ما مر وأما  
أنت كفلاثة الاجنبية فلزومه  
البتات الآن يتوق الظاهر  
فلزومه فقط في الفتوى ومع  
الطلاق في القضاء فقدر بر قوله  
فانه يلزمه البتات ولا يتوق الخ)  
هذا المسار موافق لما في شب  
وهو خلاف ما في عيب وماني  
عيب بمعدن بظاهر المصنف  
(قوله أو كافي) بظاهر المصنف  
لزوم البتات فيها ذكر ولو نوى  
الظهار وهو مستقت مع فومه  
انما قال كظهر أي أو غلاهي  
فظهر وهو الصواب (قوله ككل  
شيء يحرمه الكتاب) لان الكتاب  
حرم المسنة والقدم والخنزير فهو  
بمنزلة قوله أنت كلمته قاله الشيخ  
سالم (قوله ولزمه بأي كلام نواهيه)  
شامس لما اذا اراده بصرح  
الطلاق أو كتابه الظاهر وقال  
بعض من تكلم على المدونة انه  
لا يلزمه بالكتابة المذكورة  
انتهى واذا لم يلزمه بها بصرح  
أولى كما انه لا يلزمه الطلاق  
بصرح الظاهر (قوله هو الفعل

الذي يدل عرفا الخ) كما اذا جرى عرفهم باسمه اعمال الحق في الظاهر (قوله انه لم يجده الخ) حاصله ان ابن  
عبد السلام ذكره ولم يذكره لاحد وابن تيمية الذي هو الصافي نقله عن مصنوع فبردت كون الشيخ لم يذكره في نوادره لا يقتضي  
الاعتراض على ابن تيمية بل لانه وقع قدره منه ان ينقل شأنا لا له وكون الشيخ لم يذكره ليس فيه حجة لان من حفظ حجة  
عن من لم يحفظ على ان الشيخ لم يفت وجوده هذا ما أتاهه الخطاب ويمكن الجواب عن ابن عرفة بان نسخة النوادر التي بيده  
لم يكن فيها هذا كاذر كشيخنا عبد الله عن بعض شيوخه

(قوله وكونه ظاهرا الخ) من كلام ابن عرفة (قوله فهو لغو) أي لا يلزم فيه شيء فهو كالعيب وذلك لأنه في المعنى قد علق وطه زوجته على وطه أمفكانه قال لأطرحها أبدا ومن المعلوم أنه لا يلزم فيه شيء (قوله وكذا) لأن في عليه إذا قال الخ) يعني كما قال ابن عرفة في الأولى في هذه (قوله يخرج من قوله وكذا) أي من محذوف مرتبط بذلك والتقدير وكذا في ثابته بقوله أنت كاهي لا بان وطنتك (قوله) فهذا ليس بظاهر (أي ظاهرة فلا ينافي أنه كناية خفية يلزم بها الظاهر إذا نواف) (قوله فلا يفي عليه) أي لا يطلق عليه لا يفي أن هذا أحد خلاف المتبادر لأن المتبادر أنه لا شيء عليه من الظاهر (قوله لأم من قوله ولزم الخ) لأنه يلزم به الظاهر إذا نواف ولا يفي ما في ذلك من التكلف (قوله فيجب التأسيس) مقاد هذا التأسيس واجب الكفارة الأخرى وسبب ما يضافه (قوله ثم أنه تزوجهن) أي سواء كان في عقد واحد أو عقود (قوله وأظاهرن من نساءه) فإن صام عن أحدها من جهلا منه حيث كانت كفارة بالصوم أجرا من جمعهن اتفاقا (قوله يخرج بالكفارة الخ) أي يخرج بالكفارة أو يخرج مصور بالكفارة

ابن عبد السلام وفي النفس من نقل الصلح شيء أعدم قتله الشيخ في نوادره وكونه ظاهرا أقرب من لغوه لأنه إن كان معنى قوله أن وطنتك وطنت أي لا أطول حتى أطا أي فهو لغو وإن كان معناه وطئ المالك كوطئ أي فهو ظاهر وهذا أقرب لقوله سبحانه وتعالى إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل ليس معناه لا يسرق حتى يسرق أخ له من قبل وإنما أنكر عليهم يوسف عليه السلام بل معناه سرقته كسرقة أخيه من قبل ولذا أنكر عليهم وكذلك لأن في عليه إذا قال زوجته لا أعود لسك حتى أمس أي لأنه كمن قال لا أمس امرأتي أبدا وألا راجع حتى أراجع أي قال ابن مؤنس عن مالك وحذف فلا شيء عليه من الأولى لأنه لا ثالث وهذا مع عدم التعلق بالزمن من طلاق أوظهار وليس شيء من هذه الانطاف في المدونة خلافا لبعضهم فقوله لأن وطنتك الخ يخرج من قوله كذا أي فهذا ليس بظاهر فلا يلزمه ظاهرا ولا يلزم من نفي الظاهر نفي الطلاق فلذلك قال (فلا شيء عليه) لأم من قوله ولزم بأي كلام نوافيه (ص) وتعددت الكفارة أن عادت مظاهر (ش) يعني أن الكفارة تتعدد على المظاهر إذا أظهر بعد أن وطئ أو كثر في مظاهر أولا إذا قال أنت على كلهم أي اندخلت الدار فدخلت وزمته الظاهر ووطئ أو كثر من قال إياه اندخلت الدار فأتيت على كلهم أي فدخلت الدار فدخلت وزمته الظاهر ووطئ أيضا لأن الأولى بالقرينة وبالطبع صارا المظاهر الثاني مخافة الأول وأمنع التاكيد فيجب التأسيس فقوله إن عادت صوابه أن وطئ أو كثر ويجوز العود لا يمكن في التمهيد فلو قال أن كفروا بتي بسم الله أو وطئ ثم ظاهر لوفى بالمقصد وسلم من الاعتراض بأن كلامه يقتضي أنه إذا عادت لم يكفر ولم ينافم مظاهرها ثم تعددت عليه وليس كذلك على المعتقد ومحل كلام المؤلف فعاد أن كان المظاهر منها واحدة ولم تعلق الظاهر بتعدد الذم تعدد المظاهر منها أو تعدد المعلق عليه المختلف بتعدد الكفارة وإن لم يحصل بين البينين وجوب تعدد (ص) أو قال لا يربح من دخلت أو كل من دخلت أو يتكفن (ش) وكذلك تعددت الكفارة إذا قال لا يربح زوجات من دخلت منكن الدار فهي على كلهم أي أو كل من دخلت الدار فهي على كلهم أي أو يتكفن دخلت الدار فهي على كلهم أي أي وحصل منهن دخول الدار المعلق الظاهر على دخولها لتعلق الحكم بكل فرد من الأفراد لأنه حكم على عام والحكم على العام كلمة أي محكوم فيها على كل فرد فرد فكانه قال اندخلت فلانة فهي على كلهم أي وإن دخلت فلانة فهي على كلهم أي وهكذا (ص) لأن تزوجت منكن (ش) يعني أن من قال لا يربح نسوة أن تزوجت منكن فأتيت على كلهم أي ثم أنه تزوجهن فانه يلزمه كفارة واحدة لكن لا يقرب الأولى حتى يكفر ثم أن تزوج البواقي فلا شيء عليه بخلاف ما لو قال من تزوجت منكن فهي على كلهم أي فانه يلزمه بكل من تزوجها منهن كفارة لا يام عيب وخطاب كل واحدة ومستقلة المؤات أوقع فيها الظاهر على جميع النساء فأجر أنه كفارة واحدة (ص) أو كل امرأة أو ظاهر من نساءه أو كره (ش) أي إذا قال كل امرأة تزوجها فهي على كلهم أي فلا تعدد عليه الكفارة وإنما يلزمه كفارة واحدة في أول من تزوجها ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق لأن في عليه والفرق أن الظاهر أنه يخرج بالكفارة بخلاف الطلاق

(قوله عن الجميع) أي جمع الأيمان هذا ما يتبادر إلى الأيمان المتعدد ضمنا فلا تعلى حكم الصريحه وانما قلنا أنه متعدده ضمنا لأنه في قوله تعدد كثرة رأي وفلافة كظهر رأي وعكسها أو أرا جميع الناس (قوله في كل واحد) أي ولا بد من هذا القدر (قوله أو التأسيس) أي ظاهره راسخا فلا دخلت ان هذا ما في مقدمه ومقتضى التأيس أنه تعدد عليه الكفارة لأن يقال لهم أظنوا التعددية لكفارة لا التأسيس فبيح وان كان مقصده التعدد (قوله ولم يرد كل واحد بخطاب) وأما قوله منه وسواء كان في مجلس أو مجالس ولكنه ١٢٦ أفرد كل واحد بخطاب تعددت كذا في الدعوة (قوله أو علقه بصله)

من وطنها لا مفهوم له لان مثله الاستماع

(قوله بغيره) أي بغير فصلته وان لم توجد (قوله وأما أطرافها) أي لا صدورها أي ولو بغير صدفة قال في الشامل رلة  
النظر لوجهها وأما أطرافها بغيره لانه لا صدورها وتم أو لا شعرها وقبل يجوز زائمتي وفيهم عنه أن النظر للصدور الشعر  
حر أم مطلقا وأما الوجه والرأس والأطراف فيجوز بغيره لانه لا ألتك ١٢٧ خبر بأن النظر للرأس قطر شعره فانه  
تشاف فالأحسن أن يقال إن

وظهار يؤيده أن أراد ذلك ولم يرها صدقه قبل أن يكفر بشرط الاستواء أما كونه  
معها في بيت جحازن آمن عليها رلة النظر لوجهها وأما أطرافها بغيره وأما الوجه والرأس  
بقوله (وجاز كونه معهما آمن) ومفهوم أن آمن عدم جواز الكيفية معهما في بيت  
واحد خشية الوقوع في المحذور وأما الرجعية فانه لا يكون معهما في بيت واحد وأن آمن  
والفرق أن الرجعية لمخلج التشكاح والمظاهر منها ثمانية العصة عصبة التشكاح (ص)  
وسقط أن تعلق ولم يتخير بالطلاق الثلاث (ش) يعني أن الرجل إذا علق ظهرها وزوجه  
على دخول الدار مثلا بأن قال إله ان دخلت الدار فانت على كظهر أي ثم انه طلقها ثلاثا  
أو طلقه مكرهة للعصة قبل دخول الدار فإن التظهار يفعل عنه وفادته أنه الوعاظ المسه  
بعد زوج لم يلزمه طهار لانها عادت اليه بعصبة جديدة فلو طلقها طلاقا قاصرا من الغابة  
فانه إذا أعادها الى عصمته بعد زوج وأقبله فان التظهار يعود له ما بقي من العصبة  
الاولى شيء واحتقر بقوله ولم يتخير عما اذا تميز بأن دخلت الدار ثم طلقها فالحق بالقصة  
عليه فليزيمه كفارة الظهار إذا تزوج بها بعد زوج ثم إن اطلاق السقوط فيه فهو زلن  
الظهار لم يلزم حتى يقال سقط الآن ويقال بسقوط حكمه واعتباره أو وسقط تعلق  
الظهار (ص) أو تأخر كما كانت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي كقوله انفسه مدخول بها  
أنت طالق وأنت على كظهر أي (ش) يعني أن الزوج إذا قال لرأسته ابتداء أنت طالق  
ثلاثا وأنت على كظهر أي فان الظهار لا يلزمه سقوط تعليقه لعدم وجود مجله وهي  
العصبة لان الزوجة انقطعت معهما بالطلاق الثلاث وصارت أجنبية وكذلك لا يلزمه  
الظهار إذا تأخر عن الطلاق البائن كقوله لغير المدخول بها أنت طالق وأنت على كظهر أي  
لان الزوجة الغير المدخول بها بابت بأول وقوع الطلاق عليها وصارت أجنبية إذا لعدة  
عليها فلا يلزمه طهار لانه ليس من جنس الطلاق بخلاف ما إذا أرف على التلغع طلاقا  
فيلزم حيث كان نسقا لانه جنس واحد ولا معه قوم لوله ثلاثا إذا الواحدة البائنة كذلك  
(ص) لان تقدم أو صاحب كان تزوجت فانت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي (ش)  
يعني أن الظهار إذا تقدم على الطلاق فانه لا يسقط كقوله أنت على كظهر أي وأنت  
طالق ثلاثا فإذا تزوجها بعد زوج فانه لا يقر به حتى يكفر كفارة الظهار أو قوله تعالى

من قبل أن يتزوا وكذلك لا يسقط الظهار إذا صاحبه الطلاق كقوله لاهرا أم أجنبية  
ان تزوجت فانت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي فانه إذا تزوجها يلزمه الظهار إذا  
عانت أن المعلق والمعلق عليه يقعدان في آن واحد عند وجود سببهما لا اتفاقا القريب فها  
وسواه وقع التعليق المذكور في مجلس أو مجلسين فانهما يقعدان بالعدة فانت على مجرد  
العقد لا إذا تزوجها بعد زوج فانه لا يقر بها حتى يكفر كفارة الظهار وبعبارة

فانت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي وأولى بعدم وأنت على كظهر أي على أنت طالق ثلاثا وقوله أو مجلسين أي بأن  
قال أنت تزوجت فانت طالق ثلاثا ثم قال في مجلس آخر أن تزوجت فانت على كظهر أي كإدله عليه التوضيح وان كان  
خلاف المبدأ من العبارة

المسئلة ذات خلاف في غير  
بالتظن للرأس أي يجوز النظر  
لها يحكم يجوز النظر لشعر  
ومن يحكم بعدم جواز النظر  
لشعر يحكم بعدم جواز النظر  
لرأس فان قلت النظر للرأس  
أي إذا كانت خافية من شعر  
وشعرها إذا كانت فيها شعر رؤية  
الشعر أشد من رؤية الجلد لانه  
يلتصق به فهو داعية لا وطلا  
تفاني (قلت) هو قريب فيصير  
قوله انه الوعاظ اليه بعد  
زوج أي ودخلت الدار  
حيث تذكروا اعتبار عطف  
تفسير المراد من حيث التعلق  
فرجع في المعنى لقوله أو وسقط  
تعليق ظهار (قوله وتأخر)  
عطف على تعلق لا على لم يتخير  
لانه ليس هنا تعليق (قوله كانت  
طالق ثلاثا) أو معهما واحدة  
بائنة (قوله بسقوط تعليقه) أي  
لعدم تعليقه (قوله لماعات  
المعاني وتعلق عليه) الاولى ان  
يقول الماعان ان المعلقين على  
شي يقعدان معا عند وجود سببهما  
الذي هو ذلك الشيء أو قوسوا  
وقع التعليق المذكور في  
مجلس هو قوله أنت تزوجت

فانت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي وأولى بعدم وأنت على كظهر أي على أنت طالق ثلاثا وقوله أو مجلسين أي بأن  
قال أنت تزوجت فانت طالق ثلاثا ثم قال في مجلس آخر أن تزوجت فانت على كظهر أي كإدله عليه التوضيح وان كان  
خلاف المبدأ من العبارة

(قوله المراد بالتقدم الفظي) أي والزمن واحد كقوله أنت على كظهر أي وأنت طالق ثلاثا (قوله لا الزماني) أي بأن يقول في يوم الخميس مثلا أنت على كظهر أي ثم يقول يوم الجمعة أنت طالق ثلاثا وقوله ولا المسكاني بأن يكون الملاقاة متقدمة كما كان على مكان الظهار وقوله ولا الزماني أي لتقول ان الظهار متقدم على الطلاق من حيث الرتبة كتقدم العلة على المسؤل وان كانت معقاة في الزمان والمسكان بحركة الاصبع فانها علة في حركة الفم المتحرك وككتقدم الميتداع إلى الظاهر وقولك في الله أو زيدوان كان مؤثرا (قوله وإذا وقعها) أي المعلق والمعلق عليه وقوله وجدا الظهارية محلا أي لان المعاني مجموع الأمرين في معان ١٢٨ معان وجود المعلق عليه وقوله أو الواو الخ أي بآيتين على ذلك أو بآيتين

على أن الواو لا ترتب (قوله) أو الواو لا ترتب ينتقض ذلك بأن طالق وأنت على كظهر أي وكذا قوله أو وان وقوع أحدهما الخ (قوله بقرينة التعلق) أي ان التعلق قرينة دالة على أنه لا فرق في العطف بتم أو بغيرها ردا على ابن محرز فانه فرق فقال ولو أنه قال ان ترتبها فهي طالق ثلاثا ثم هي على كظهر أي أو قال زوجته أنت طالق ان دخلت الدار ثم أنت على كظهر أي لم يلزمه الظهار لانه حينئذ وقع على غير زوجة مما وقع مرتباً بصلى الطلاق انتهى (قوله وفي كلام المسطى نظر) كان المسطى يقول يقول ابن محرز (قوله) وان عرض عليه نكاح امرأته الخ حاصل ما أفاده مع أنه لا مفهوم لقوله عرض بل الأجنبية يصح الظهاريتها وان لم يعرض عليه نكاحها وما سلبت عن التبصرة من عدم لزوم الظهار

المراد بالتقدم الفظي لا الزماني ولا المسكاني ولا الزماني وقوله أو صاحب أي في الوقوع لاقط اما ما على ان المعلق والمعلق عليه يقعان معا والمعلق بمجرعها يشتر كان في الوقوع وإذا وقع معا وجدا الظهارية محلا أو الواو لا ترتب أو وان وقوع أحدهما دون الآخر ترجيح بالإمرح وقول تت بأن لم يسبق أحدهما لا آخر أي في الوقوع كان يعطف أولا كان العطف بتم أو بغيرها بقرينة التعلق كانت طالق ثلاثا أنت على كظهر أي وفي كلام المسطى نظر (ص) وان عرض عليه نكاح امرأته قال أي في الظهار (ش) يعني ان الإنسان اذا عرض عليه نكاح امرأته فترجىها فقال عند ذلك هي أي فانه يلزمه الظهار اذا تزوجها لان قوله ذلك خرج يخرج جوابا يعني أنت قوله هي أي قرينة على ارادة التعلق فكانه قال ان فعلت فهي أي فاذا تزوجها كان مظاهرا منها الآن بقصد وصفها بالكبر أو الكرامة أو الاطاعة فلا يلزمه شي وان قال لا امرأته لم يعرض عليه نكاحها أنت على كظهر أي مع قوله والله لا طول ثم تزوجها فانه لا يلزمه الظهار ويلزمه الايلاء كما في التبصرة (ص) وتجب بالعدو وتصح بالوطء وتجب بالعدو ولا تجزئ قبله (ش) يعني ان كفارة الظهار تجب بالعدو الا في كفارة فلو كفر قبل العدو لم تجزه لانه كفر قبل الوجوب وهذا الوجوب محله ما دامت المرأة في عصمته فان طلقها أو ماتت عند مسقط الكفارة عنه وتصح الكفارة على المظاهر بوطئه للمظاهر منه ولو كان ناسيا وسواء بقيت في عصمته أو طلقها وسواء قامت بعصمتها في الوطء أم لا لانه حتى لله تعالى وانما أعاد قوله وتجب بالعدو لرب عليه قوله ولا تجزئ قبله اذ لو حذفه لادهم عود الضمير الى الوطء وليس كذلك لكن لو قدم قوله ولا تجزئ قبله على قوله وتصح بالوطء لاختصا عن التكرار قال بعض وهو فيما ينال من النسخ كذلك ونصها وتجب بالعدو ولا تجزئ قبله وتصح بالوطء وعليها فلا يلبس والمراد بالوجوب نوحه الخطاب عليه وفادته سقوط الكفارة اذا طلقها أو ماتت بعد العدو وقبل الوطء فلم يكن بين قوله وتجب وتصح لزوم ولا أن أحدهما يغني عن الآخر ولا ان الثاني تأكيد للاول بل الاول من قبيل الواجب الخفيف ولو سكت عن قوله وتصح لقهر منه انها لا تسقط عنه حتى عاد وليس كذلك ولو اقتصر

في الأجنبية اذا تقدمه ايلاء فان لم تقدم عليه ايلاء فان الظهار يصح (أقول) وهذا لا يتم بل لا يصح الظهار منها مطلقا لان مظاهرها هي عرقه بجمعة حاصلة أو مقدرة أي كصورة التعلق والفرض لا غير (قوله لانه حتى الله أي لان تصم الكفارة حتى قلله أي لان الكفارة لا تصم حتى قلله (قوله نوحه الخطاب) الاول ان يقول أراد بالوجوب والوجوب الخفيف (قوله) وفادته أي فادته كون المراد بالوجوب مطلق نوحه الخطاب لا تصم (قوله لم يكن الخ) لا يقتضي ان هذا لا يتفرع على ما قبله (قوله الخ) أي الموسع ولو عبره كان أحسن

على



(قوله أغنى عنه بلاشك) أي لان التعيين بالتعظيم شديد سبق توجهه لطلب الانك خير بأنه لا يلزم توجه ذلك الخطاب بل بالعود  
 أو بالتأثير فقول يفتي عنه لا يظهر (قوله أغنى عنه الخ) وذلك لان قوله وتخص الخ معناه يجب وجوباً ماضية فبقضى سبق  
 وجوب موعود وذلك قوله ويجب بالعود (قوله كنه الخ) لا يظهر ذلك الاستدراك وذلك أن قوله احتاج الخ بقصد ان المقام في  
 خفية منها لانه ما قاله الا قوله ويجب بالعود مع انه بعد ان المستغنى عنه ويجب بالعود ونحشى نت هنا كلام لم أنهم (قوله)  
 أوع الامساك لانه اذا لم يوال امساك لا فائدة في العزم على العود اذا كان يعقبه الطلاق (قوله قال في المدونة الخ) لا يخفى ان  
 صريح هذا جاز على أحد القولين لما عرفت كون المدونة أولت عليها والجواب ان المراد قال في المدونة أي باعتبار ارفهم القسمي  
 وهذا الجواب يشيده كلامه في توضيحه وبعد كني هذا رأيت محشى ثم ١٢٩ ذكر ما يرد عليه قال وهو فهم القسمي لقول

المدونة العودة هنا ارادة الوطء  
 والاجماع عليه (قوله والاجماع  
 عليه) أي والجميع والعزم عليه  
 وهو يرجع لقوله ارادة (قوله)  
 ولوسة) كذا عرفت البالي واطلعه  
 هل هو مثل نكاحها كذا في أو  
 هو أقل ما يكفي في الامساك فانه  
 تن في صغره وقال عجب ولو قل  
 زمن امساك لم يدعه ينقل  
 والحاصل ان المبالغة على السنة  
 تقتضي ان مادونها ليس كذلك  
 وهو الظاهر وقوله ان يسكنها  
 مدة تنافي القور طرقة أخرى  
 فهم ما اشار له أولاً بقوله ولوسة  
 (قوله عندهم ما لك) وعند الشافعي  
 ترك الفراق باثر الظاهر (قوله)  
 اذا عزم عليه) أي على العود هذا  
 مقاده وهو غير ظاهر فالاولى ان  
 يقول اذا عزم على الوطء (قوله)  
 وليس المراد الخ) بهذا اتم ان  
 لا مخالفة بين ما هنا وبين قوله  
 لان تقدم المقيد أنه مطالب بها

على قوله وتخصم اغنى عنه بلاشك وكان أحسن واخصر لـ كنه لما قال ويجب بالعود  
 احتاج إلى قوله وتخصم (ص) وهل هو العزم على الوطء أو مع الامساك تأويلان وخلاف  
 (ش) الضمير في قوله وهل هو يعود إلى العود قال في المدونة والعود ارادة الوطء  
 والاجماع عليه وروى من ماله أيضاً ان العود هو العزم على الوطء مع ارادة امساك  
 العصمة معافاهـ ماروا بتان واختلف الاشياخ بعد ذلك فيما تقتضيه المدونة من ذلك  
 فالشعبي فهم المدونة على أن معنى العود هو ارادة الوطء فقط ونهها القاضي عياض  
 وابن رشد على ان معنى العود هو ارادة الوطء مع ارادة العصمة معاً ولو شئت تأويلان على  
 المدونة وشذلاف في التفسير وبعبارة العود عند مالك في الآية على حقيقته أي ثم  
 يعودون لتقصص ما قالوا أي قولهم وقولهم التحريم ونقصه التحليل أي بالعزم على  
 الوطء ومع الامساك لزومهما لأن لفظة العزم على القور أي يحكمه تنافي القور (ص)  
 وسقط ان لم يبطأ بطلاقها وموتها (ش) الواو بمعنى أو كما هو في بعض النسخ كذلك  
 أي وسقطت الكفارة المترتبة على العود اذا عزم عليه ولم يبطأ حتى طلقت ثلاثاً  
 أو ماتت أو ما اراد المرحي فانه لا يسطعها فيسقط الخطاب في العدة وبس المراد بسقوط  
 الكفارة عن المطالبة بها وان عادت لعصمة وانما المراد لا يحتاج لمطالبها قبل عودها  
 لعصمة وانما بعد فلا يقر بها حتى يكفر ويدل على هذا قوله وهل تجزئ ان أعها  
 تأويلان فان فائدة القول بالجزاء أنه اذا أعادها لعصمة فانه يقر بها من غير تكفير  
 (ص) وهل تجزئ ان أعها تأويلان (ش) صورة المسئلة ان المظاهر عزم على العود  
 ولم يبطأ وترجع في الكفارة فاحر يجمعها ثم انه في ثناء الكفارة طلقها ثلاثاً  
 أو طلاقاً رجماً وافقت العدة ثم اكمل الكفارة بعد الطلاق والعدة فهل تجزئ هذه  
 الكفارة ولا تجزئ هو فائدة الخلاف تظهر فيما اذا عزم عليها عقد جديد اهل تسقط  
 عنه الكفارة لانه أعها ولا يقر بها حتى يكفر كفارة الظاهر وظاهر كلام المؤلف

بعدها (قوله فان فائدة القول بالجزاء الخ) وفائدة القول بعدم الجزاء انه اذا أعادها لعصمة لا بد من التكفير فالدلالة في كلام  
 القولين لاني أعدها فقط كما هو ظاهر (قوله وهل الخ) اعلم انه لو شرع في الكفارة فقبل بعضها ثم طلق قبل ان يفتي المدونة  
 لم يلزمه اتمها ما بين نافع ان أعها أجزاء واختلف هل هو خلاف لمذهبها انه على مذهبها ان أعها بقية واليه ذهب صاحب  
 تهذيب الطالب والبيان ووافقا لانه اعانني في المدونة لزوم واليه ذهب الشعبي وأشار الى صف الوقت بقوله الخ والمقدم من  
 التأويلين عدم الجزاء ان أعها وهل التأويلان ولو أعها بعد ما أحتمها بعد اقتضاء عزمها بعدة جديد او لم يحتمل العدة  
 عليها وهو ظاهر كلامهم (قوله وانقضت العدة) أي أو لم تنقض ولم ينو الرجعة وأما اذا نوى الرجعة رأيتها قائم تجزئ بانفاق

(قوله سواء هل أقل الكفارة أو أكثرها) أي وقيل بالتفصيل (قوله والخلاف جازي الصيام والأطعام) رده معج وارتضى أن التأويلين في الأطعمة لآخيه وفي الصيام خلافا لهرام أي وأما الصيام فيتفق فيه على عدم الجزاء أو لعل وجهه أن الطلاق لما كان مسقطا للكفارة أو وجبت خلافا للصوم (قوله وعلم بمعلق رنا الخ) يخالفه ما في التوضيح ونصه قال في البيان وأما أن لم يتم كفارته حتى تزوجها فاتفق على أنه لا يبنى على الصيام واختلف هل يبنى على الأطعمة على أربعة أقوال أحدها أنه لا يبنى بعد انقضاء العدة وإن تزوجها وهو قول ١٢٠ أشبه والثاني أنه يبنى وإن لم يتزوجها وهو قول ابن عبد الحكم وابن نافع

والثالث أنه لا يبنى إلا أن يتزوجها وهو قول أصبغ والربيع الفرق بين أن يبنى منه أقله أو أكثره وهو قول ابن الماجشون انتهى والظاهر بل المتعين أن هذه الأقوال إنما إذا شرع في الكفارة قبل الطلاق ويكون المصنف اقتصر على قولين من الأربعة ومعنى الثالث أنه لا يبنى على خامس منها قبل الطلاق إلا إذا أتتها بعد أن تزوجها أما لا قبل في حال البتة وحرر (قوله ولا مدخل للكموة ثم أعلى المذهب) انظر على مثال المذهب ما رتبها (قوله الهذا) أي فلاجل أن الزواني أت بها على هذا الترتيب بدأ بالعتق (قوله لحذف المضاف) قصد الجنس الصادق بالجنس (قوله لأنما جنس نفسه) فيه أن الظاهر ليس نفس أصناف بل اعتاق وما عطف عليه (قوله) وهي جواب عن سؤال مقدر (الأنه مقترن بالوار) (قوله) أي حكمه لا يعتق بعد وضعه أي لتشرع الحرية

سواء هل أقل الكفارة أو أكثرها واختلف جازي الصيام والأطعام أمالوا ثم في عدة الرجعي لا يجرأ انقضاها أي إذا نوى رجعتها وعزم على الوطء لأن الكفارة لا تنصح إلا بعد العردوان لم ينوها كان كالبائن وعلم بمعلق رنا الخ محل التأويلين إذا فعل بعضها وهي في العصة أمالوا ساءلها بعد الطلاق فلا يجزئ اتفاقا عند المؤلف وهو قول من أقوال أربعة (ص) وهي اعتاق رقبة (ش) قد علمت أن كفارة الظهار على الترتيب وهي اعتاق ثم صيام ثم أطعام والمؤلف أتى بها على هذا الترتيب وذلك أمر مجمع عليه لنص التنزيل ولا مدخل للكموة ثم أعلى المذهب فلها هذا المؤلف بالعتق فالضغير في وهي يرجع للكفارة أي أحدها أنواعها اعتاق رقبة فاعتاق خير منه إذا حذف والجله خير من البتة وهو هي وأن هي على حذف مضاف فاصلا أحدها أنواعها اعتاق رقبة لحذف المضاف فافصل المضاف اليه معني به ضمير المقتضى لا لأن الكفارة ليست نفس الاعتاق لأنها جنس تحته ثلاثة أنواع وهي باعتاق الذي هو مصدر الراجعي للاشارة إلى أنه لا بد من إيقاع العتق عليها فلا يجزئ بدونه كما إذا هلط عتقه على دخول أو مثلا ولو عبر بعتق الذي هو مصدر الدلائل لفهم منه الجزاء أصبحت عتق كان باقاع أم لا وهو من إضافة المصدر لقوله أي اعتاق الظاهر حقيقة أو كجارية وانما قلنا وحكم الدخول عتق الغير عنه كما يأتي (ص) لاجئين وعتق بعد وضعه (ش) عطف على مقدر أي فيجزئ عتق كل ما يصدق عليه رقبة لاجئين إذا لم يصدق عليه وان وقع عتق بعد وضعه أي ولا يجزئ وبعبارة المراد بالرقبة المحقة والجنين ومنقطع الخبر ليس رقبته لمحقة وحده وعتق بعد وضعه مستأنة استئنافا بآية البيان الحكم وهي جواب عن سؤال مقدر وكان قال الإقالة ما حكم الجنين إذا عتق عن الظهار ولم يجز فقال وقتي بعد وضعه أي حكمه أنه يعتق بعد وضعه أي تحذفه العتق السابق لأنه يصحاح إلى استئناف عتق لأن (ص) ومنقطع خبره (ش) صورة المسئلة لك عبد غائب في تجارة أو أرق وغير ذلك وانقطع خبره عتق فاعتقه عن ظهاره فإنه لا يجزئ ذلك إذا لم يملكه حاته وعلى تقدير حياته لا تعلم سلامته فلو كشف الأمر عن سلامته أجزأه وهذا بخلاف الجنين فإنه حين العتق لا يسمى رقبة كما مر (ص) مؤمنة وفي الأجمعي تأويلان وفي الوقت

(قوله فلو كشف الأمر عن سلامته أجزأه) لأنه كشف الغيب أنه حين العتق كان من يجزئ ويسمي رقبة (قوله كما مر) أي في العبارة الأولى أي في قوله أي فيجزئ عتق كل ما يصدق عليه رقبة والحاصل أن الجنين لا يجزئ ولو علم أنها وضعت بعد العتق بصفة من يجزئ لأنه حين العتق لا يسمى رقبة ويبقى على هذا أنه لو أعتق حلا أمته عن ظهارها ناعلم وضعا ثم إن ما وضعت قبل العتق أن يجزئته ولو لم يصفها له هرام ويبقى على هذا أيضا أنه لو أعتقه معتقدا أنها موضوعة ثم تبين أنها حين العتق لم تضعه لا يجزئ (قوله مؤمنة) لا يصح أن تكون صفة لرقبة لأن فيه الفصل بين الصفة والموصوف بآجنبي وهو لا يجوز فالأولى أعز ما يبدل من رقبة والبديل يجوز الفصل بينهما وبين البديل منه

(قوله والایمان متفق علیه) أى الايمان حقيقة أو حكماً دخول الایهمى على أحد القولین خاصه ان من يقول بكون الایهمى یجزئ يقول المراد بالایمان حقيقة أو حكماً ومن يقول لا یجزئ يقول ان المراد بالایمان حقيقة (قوله ومتفق کلام الحنابلة ان الخلاف جارى الایهمى مطلقاً) أى لانه قال قوله وفى الایهمى أى الکافر اذا كان یجوز على الاسلام کالجوسى صغيراً أو کبیراً ومن لا یعقل دینه من أهل الکتاب فى امرائه خلاف النظر التمسى انتهى فإذا علمت ذلك فقولنا مطلقاً أى یجوز سبها مطلقاً أو کما یأیدیهما فظاهر منه ان المراد بالایهمى الجوسى مطلقاً والصغير ١٢١ الکتابى (قوله ان التأویلین فى الجوسى)

أى فالمراد بالایهمى خصوص الجوسى الکبیر (قوله ویجزئ عتق الصغیر الکتابى الخ) أى وأما الکتابى الکبیر فلا یجزئ اتفاقاً بحصر حواجه (قوله ینبئ على قول ابن الفاسم) أى الذى یقول بأجزاء الایهمى (قوله لانه على هذا القول) أى القول بعتق الایهمى (قوله ولما کان الخ) فى قوة التعلیل لما قبله (وأقول) وکلام ابن یونس هو الوجیهه فینبئ ان یتکون هو المول علیه (قوله ولما کان یجوز الخ) أى وخصوصاً کونه یفسل ویسئل علیه (قوله سقط مطلقاً) أى وقف أولاً (قوله فهى محرر عن هذا وأحسن) کذا قبل وقیه قائل عب ولعل وجهه ما أنه لا یسئل أنم محررة وذلك لان المعنى وعلى القول بالایزاه هل یسقط الظهار أم لا مع انه اذا لم یسقط الظهار فلا یزاه فلا یسقط ان یرجع على القول بالایزاه عدم سقوط الظهار فان قلت وعلى کلام المؤلف فامعنى الایزاه مع

حتى یسلم قولان (ش) یعنى أنه یستلزم فى کفارة الظهار ان تكون رقبة مؤمنة لان الله تعالى وصف الرقبة فى کفارة القتل بالایمان وأطلقها فى کفارة الظهار والمطلق یحمل على المقید لان المقصود الرقبة بها والکفر منافیه والایمان متفق علیه فى رقبة الظهار وفى کل رقبة واجبة لکن لو اعتق کافر وهو المراد بالایهمى فهل یجزئ عتقه عن الظهار أو لا فیه تأویلان ومتفق کلام ح ان الخلاف جارى الایهمى مطلقاً ومتفق تقریر ان التأویلین فى الجوسى الکبیر وأما الصغیر فیزئ اتفاقاً ویجزئ عتق الصغیر الکتابى على الأصح والمراد بالصغیر الذى لا یعقل دینه وعلى القول بالایزاه فقول ینع الظاهر من وطه الظاهر منها حتى یسلم الایهمى بالهمل احتیاطاً للقروح وان مات قبل الاسلام لم یجزه بکراه ابن یونس عن بعض أصحابه بل یبغى على قول ابن القاسم أنه یوقف عن امرائه حتى یسلم ابن یونس وقلت تأویل طه زوجه ولومات قبل ان یسلم أجزاء لانه على هذا القول على من من اشتره ولما کان یجوز على الاسلام ولا یأباه فى غالب الأمر یحمل على الغالب نفسه فکأنه مسلم وهذا ما أراد به بقوله قولان وظاهر کلام المؤلف ان الوقت واجب وکأنه فهمه وینبئ على الوجوب وبعبارة المؤلف تعنى ان الظهار یسقط مطلقاً وانما الخلاف فى الوقت وعدمه وبعبارة الشامل بخلافها وهو انه هل یسقط الظهار أو لا فهى محررة عن هذه وأحسن منها (ص) سلیمة عن قطع اصبع (ش) یعنى ان الرقبة التى یجزئ فى عتق الظهار شرطها ان تكون سالمة عن العیوب الایتمیه التى منها قطع اصبع واحدة ولو انقص المراد بالقطع الذهاب ولو خلقت المراد بالاصبع التى هی من الأصله ثم ان کلامه ینبئ ان قطع مادن الاصبع لا ینع الایزاه مولو أعتلت وبعض أعتله لا یضر وقوله بعد ذلك فیما لا ینع الایزاه أو أعتله ینبئ ان قطع أعتله وبعض أعتله یضر وانظر للمول علیه مفهوم أنهم سألوا کلام ح یقصد ان المول علیه مفهوم اصبع فانه قال وانظر ما اذا ذهب أعتلتان والظاهر الایزاه لان الخلاف فى الاصبع (ص) وحی ویکم وجوئن وان قبل وهرض مشرف وقطع اذین ووصم وهرم وعرص شیدین وجدام ویرص وفلج (ش) أى ویستلزم فى الرقبة ان تكون سالمة من هذه الامور منها العی وحکذا الغشاة التى لا یضر معها الا بعسر واما

کونه یستلزم الوقت حتى یسلم وانه لومات قبل الاسلام لا یجزئ على أحد القولین قلت معناه انه لا یشرط صفة اعتقاد بعد اسلامه بخلافه على القول بعدم الایزاه رأساً فانه یحتاج الى صفة اعتقاد بعد اسلامه ومثله الشامل والاعتماد ذهاب الانسان کلها ویجزئ ذهاب بعض الانسان (قوله والمراد بالقطع الذهاب ولو خلقت) کذا اللقائى ونظر فيه السامی لکون المصنف یقطع الظاهر فى حقیقته (قوله انى هی من الأصله) کذا اللقائى وبى ولو زانها ان أحسن وسارى غیره فى الاحساس کذا ینبئ انتهى والظاهر ما ذهب الیه اللقائى (قوله وانظر ما اذا ذهب أعتلتان) ومثلها أعتلتان وبعض أعتله بقوله بعد لان الخلاف فى الاصبع (قوله مشرف) أى صاحبه یحذف المضاف فاقصم الضمیر المضاف الیه

(قوله والاعتى) هو الذي لا يصير ليا وقوله والاجهر هو الذي لا يصير في الشئ (قوله وهو عدم فصاحة النطق بالكلام) المراد لا ينطق كما يجزئ شب كان معه صم أم لا (قوله خلافا لاشتب) أي فانه يقول ان كان يأتي في كل شهر مرة فلا يمنع من الاجزاء (قوله وسأني الواحدة الخ) حاصله أنه لا يقتصر قطع الاذن الواحدة ووقع في كلام عب اضطراب له قال هنا وقطع أشرف الاذنين ثم قال وكذا الاذن الواحدة مظهروهم وكذا قطع أشرف الاذن الواحدة ثم قال فغاسا في ان قطع الاذن الواحدة لا يضر وصرح المدونة ان قطع الاذن ١٢٢ (قوله ويس الشئ ليس شرطا) أي وان كانت فسرته المدونة

به والمراد ليس عدم القدوة على تحركه والتصرف (قوله والذين الخ) أي الذين منع من العبء لنفسه بل يسعى لاجل أن يصرف في قضاء دينه وثان الرقة التي تعق في الظهار ونحوه ان لا ساقط عليها لاحد وفي هذه الصورة قد مشغولة بالدين الذي عليه والمحال ان المعنى ان يعتقه السيد عن ظهاره ثم يتبين ان عاده يتأخر ساقطه سيد عنه قبل فان ذلك يكون عيبا في العبد منع ابراءه عن الظهار كظهوره وعيب يتبين به بعد عتقه كمنى ولا يجوز سواء كان سده علم به قبل عتقه ولم يقطعه أو لم يعلم به حتى عتقه (قوله بلاشوب هو ض) اسم عتق فسر ظهروا اعرابهم فعا بعد ما والاشوب انخلط أي لا يخالطه عوض وان قل ولو اسقط شوب لتوهم انه لا يضر الا العوض الكامل مع ان المراد السلامة من مخالط أي عوض وان قل (قوله بشرط ان يكون للسيد الخ) وأما ما في يده

الخصف والاعتى والاجهر فانه يجزئ وسأني أن الاعور ويجزئ ومنه البكم وهو عدم فصاحة النطق بالكلام ومنه الجنون ولو قلنا لا كرامة في الشئ عند مالك وابن القاسم خلافا لاشتب ومنه المرض المشرف وهو الذي يبلغ صاحبه الترع وغيره ويجزئ ومنها قطع أشرف الاذنين فتقوله وقطع اذنين أي أشرفه ما لا ان المراد قطعهما من أصلهما كما هو ظاهر كلامه وسأني الواحدة في قوله وجده في اذن ومفهوم في اذنه لو عها البدع لا يجزئ كما يأتي بانه ومنها الصم ان فسرناه بعدم السمع لبيان التقيد بالتفصيل وان فسرناه بثقل السمع يأتي تفصيله بان لا يكون حقيقا ومنها الهرم الشديد بان لا يمكن معه الكسب بصنعة تليق بهرمه وكبر سنه وانما منع الهرم بخلاف الصغير لان منافع الصغير مستقلة ومنها العرج الشديد فتقوله الشديدان وصف لهم والعرج يأتي بمعنى موهمة في كلامه ومنها الجذام وان قل ومنها البرص وان قل ومنها الفج والمراد به هنا ليس بعض الاعضاء ويس الشئ ليس شرطا ولو اطاع المشتري على عيب بعد عتقه لا يجزئ به رجوع الارض واستعانة به في رقية وارش عيب لا يمنع ابراءه فعليه ما شاء والذين المانع معمله لنفسه لصرفه في قضاء دينه منع ابراءه عيب (ص) بلاشوب عوض (ش) يعني أنه يشترط في رقية الظهار ان تكون سالمة عن ثواب العوضه فلما عتقه عن ظهاره بشرط ان يكون للسيد في خدمة العبد مال قليل أو كثير فان ذلك لا يصح ولا يجزئ به عن ظهاره (ص) لا يشتري العتق (ش) عطف على مقدوى فيجوز عتق مالاشوب عوض فنه لا عتق مشتري بشرط العتق لانها رقية ليست كاملة لان السائق قد وضع من قيمته لاجل العتق (ص) محررة لان من يعتق عليه (ش) الضمير في الرجوع للظهار والمعنى أنه يشترط في الرقية المذكورة ان تكون محررة لاجل الظهار بيجزئ به عمالوا اشتري من يعتق عليه بسبب قرابة أو عتق قبل ان اشتريته فهو حرة لا يجزئ له لانه يعتق عليه بمجرد الشراء بسبب القرابة أو التعلق لاسبب الظهار وقوله لامن يعتق عليه بسبب قرابة أو عتق وسواء احتاج لحكم أو لا لعدم استقرار الملك عليه (ص) وفي ان اشتريته فهو حر عن ظهاره تأويلان (ش) التأويلان وثعا في قول المدونة وان قال ان اشتريته فهو حرة وان اشتراه واعتقه عن ظهاره لم يجز وفي

فيجزي لانها انقراعه (قوله لا عتق مشتري الخ) أي فان فيه شائبة العوضه وقوله بشرط العتق أي ان البائع قول بشرط على المشتري ان يعتقه (قوله لامن يعتق عليه) فان اعتقه عن ظهاره غير عالم به حين العتق فلا يجزئ (قوله بيجزئ به حبا لو اشتري الخ) أي ما لم يكن للفرع ما يمنعه من شراء من يعتق عليه أو رده فاذا فوله في الشراء أو في العتق بعد الشراء فيجزي عن ظهاره في هاتين صورتين (قوله وسواء احتاج لحكم) أي بناء على ان العتق لا يكون بنفس الملك وهو خلاف المشهور وقوله أو لا بناء على انه يعتق بنفس الملك وهو المقهور ودخل الخلاف المذ كويرا في التعلق (قوله وفي ان اشتريته الخ) بقرير الشايع يعلم ان الاول المصنف ان يقول وان علق ضمير مباشراته فاشترى لم يجز به عن ظهاره بيجزئ وهل وثعا في تأويلان

(قوله وجهه عدم الاجزاء) أي وجهه الاجزاء انه لما كان قائما على الظهار وحاصلا له باله في صرف ذلك الشراء الى الظهار فقولته عن ظهاره لا ينضرب (قوله ان تعليق عتق الظهار) أي ان التعليق لا ينفصل في عتق الظهار وهذه امتعة في عليه لانه تقدم انه اذا قال ان اشترت به فهو صحيح فلا يجوز له اتفاقا فيقول بعد عدم الاجزاء يقول للقاتل بالاجزاء أنت توافق على تلك القاعدة فاذن قوله بعد ذلك عن ظهاره بعد ذلك ١٢٣ وقوله فلكه أي لان ملكه (قوله لا يجوز اتفاقا)

في عب ووجهه الاجزاء  
تعليق الحرة المتعلقة على  
الشراء على شرط وهو ظهاره  
ان يملكه منه والشرط تأنيدي  
المشروط أقوى من التمسك  
مقدمه (قوله للمكاتب) هذا من  
كلام المصنف الا في قوله تعين  
يجزئه الخ وهو الاظهر (قوله  
فقومه عليه الحماكم الخ) هذا  
تصوير للاول وقال الشيخ أحمد  
فكامل عليه أي وسامكان  
الصف الذي كمل له وانفسه  
انتهى (قوله على المشهور)  
ومقابل ما قاله ابن القاسم من  
الاجزاء ومقابل بمرام ان الخلاف  
في الصورتين (قوله ولو اعتق  
واحدة معينة من اثنتين) هذه  
عبارة الفقيه بالحرف وليس  
فيها عن امرأه وكذلك خطه  
ليس فيه عن امرأه فاذا احلت  
ذلك فقوله واحدة منصوب على  
نزع الخافض أي واذا اعتق  
عن واحدة معينة من امرأتين  
حاصله انه اعتق رقتين عن  
ظهاره فاعتق واحدة عن امرأه  
معينة وسكت عن الأخرى  
فقوله وأبهم الأخرى معناها أبهم  
المسألة الأخرى التي اعتق عنها

قول الموازية عن ابن القاسم الاجزاء فبين قال ان اشترت فلان فهو حرة عن ظهاره هل  
ما في الكتابين خلاف يحمل قول المدونة بعدم الاجزاء فيها اذا قال ان اشترت فهو حرة  
على ظاهره أي من ثبوتها اذا قال عن ظهاره أو اقتصر على قوله فهو حرة أو وافق يحمل  
ما في المدونة على ما اذا اقتصر على قولها ان اشترت فهو حرة ولم يذكر مع ذلك قوله عن  
ظهاره فان ذكر معه فالاجزاء ان يكون موافقا لما في الموازية ووجه عدم الاجزاء على  
القول بالخلاف فيها اذا قال ان اشترت فهو حرة عن ظهاره ان قوله عن ظهاره بعد ذلك  
بعد قوله ان اشترت فهو حرة لان القاعدة ان تعليق عتق الظهار لا ينفصل فبذلك بالظهار  
بعد قوله حرة لا ينفصل فلكه لم يبق عليه أي لم يبق له عتق بغيره من الشراء ومحل التأويلين  
فما اذا تقدم الظهار على قوله ان اشترت فهو حرة أو فهو حرة عن ظهاره وأما ان لم يكن  
ظهاره في ذلك لاجزاء اتفاقا وكان قال ان اشترت بك فانت حرة عن ظهاره ان وقع معنى  
وفوت العود وان لم يتولد له عتق عليه (ص) والعقل لا يمكن ومديره فقولهما  
(ش) عطف على عوض أي وبلاشوب العتق ووقع في نسخة بعضهم وعتق بتذكيره  
وهو عطف على قوله بلاشوب يعرض أي وبلاشوب عتق أي خالصة عن شائبة عوض  
وعتق وهو غير معين لنصف عتق المعروفة على النكاح فعلى هذا لا يجوز عتق مكاتب  
ومديره فقولهما كام ولو لم يعتق لاجل ومبعضه ولو لم يؤد المسكاتب شيئا من مجموع هذا  
اذا اعتق المكاتب والمدير بهما أو امان اشترى واحدا منهما وأعتقه عن ظهاره وقلنا  
بإعضاء البسم كإعضاء المؤلف في باب التدبير حيث قال وفتح بعه ان لم ينفقه كالمكاتب  
فقبل يجزئه عن ظهاره وقبل لا يجزئه (ص) أو اعتق نصفًا فكامل عليه أو أعتقه  
(ش) يعني أنه اذا اعتق نصف عبده والعبد شركته فهو بين آخر فقومه عليه الحماكم فان  
ذلك لا يجزئه عن ظهاره على المشهور وكذلك لو كان العبد له فاعتق نصفه أو أكثر  
أعتق نصفه الآخر فانه لا يجزئه عن ظهاره لان شرط الرقبة في كفاية الظهار ان يخرج  
دفعة واحدة وهذا بعضه وان لم يكن له مكان وجب عليه التميم في الباقي صار ملكه غير  
تام (ص) أو اعتق ثلاثا أو أربع (ش) أي وكذلك لا يجزئه شيء اذا اعتق ثلاثا  
عن أربع نسوة فظاهره من وشركته في التسلا لانه ناب كل واحد ثلاثا أربع  
رقبة والعقل لا يقبلش كما لو اعتق أربع عن أربع شركته في كل رقبة وان عين  
لكل واحدة رقبة حلل أو أطلق حلل أيضا عند ابن القاسم لا عند أشهب ولو اعتق  
واحدة معينة من اثنتين وأبهم الأخرى حلت الأخرى مطلقا كالأخرى ان تعينت والأفلا

الرقب الثاني (قوله كالأخرى ان تعينت) أي بان لم يكن عنده إلا امرأتان قد ظاهرنهما اعتق رقتين عن ظهاره وعن  
احد الرقتين واحدة من الرأيتين تعين الأخرى (قوله والأفلا) بان كان عنده ثلاث نسوة وأربع فاعتق رقتين عن  
ظهاره وعن واحدة من الرقتين واحدة من النسوة وسكت عن الرقب الاخرى فانه لا يغير المعينة الا اذا أخرج كراهية  
بالثلاثة أو أكثر من

(قوله ولو نسي التي اعتق عنها) هذا يصدق فيمن عنده امرأتان وأكفر واعتق عن واحدة معينة ونسيها بأن يراد من قوله كقرعن  
الآخرى أي جنس الآخرى المحقق في واحدة ١٣٤ وأكفر (قوله الذي خرجت عنه) أي قلت لانه حيث جازاه لا قطع

(قوله لكنه يشترط في جواز الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف  
أن اقتداء ليس شرطاً في الإجزاء  
بل اقتفاء بشرط في الجواز أي وأما  
الإجزاء فيقتصر وإن لم يتخصص وقد  
تبع غيره وهو صحيح واعتزضه محشي  
تبعه وقال ج ومن سمعه هذا  
شرط في الجواز أما الإجزاء فيقتصر  
وإن لم يقتضها قال لا يثبت عليه  
صنيع المواق وما قاله غيره صحيح لأن  
مراد الأصحمة بالإقتداء أنفذ  
العتق خلاص من الرهن والجنابة  
فإن لم يقتض بأن أخذوا والجنابة أو  
الدين وبطل العتق فكيف يصح  
إثبات أن يقول الآخر أن يظهر أن  
الشرط في الإجزاء كما في الجواهر  
وإن الجانبين وغيرهما لم يثبت  
في كلام المواق ما يدل لما قاله  
وصورة المسئلة أن المرهون  
والجاني عتقاهن الظاهر قبل  
اقتدائهما فيجزئ أن اقتديا به  
ذلك والانسلافان أرادوه هذا  
فهو خروج عن فرضهم فتأمله  
(قوله ومرض وعسر) الواو  
بمعنى أو وانظر لوجه اقتدائه  
خفيفين هل يجزئ أم لا وهو  
٣ معطوف على عسر (قوله  
والغلة) قال اللقاني بتلخيص الميم  
واقصر في الصحاح على الفتح  
وهي رأس الأصبع العليا (قوله  
وأص المدونة) أي لانه قد نص  
الخ (قوله ولو لم ياذن) أي خلافاً

ولو نسي التي اعتق عنها كقرعن الآخرى وأجزأه ومنع حتى يكفر عن الآخرى ولو اعتق  
ثلاثاً من ثلاث من أربع لم يبطأ واحدة حتى يصرح بالربعة (ص) ويجزئ أعور (ش)  
يعني أن من اعتق عن ظهاره عبداً أعور فإنه يجوز منه على المشهور ولأن العين الواحدة  
تقوم مقام الاثنين ويرى بها ما يرى به ما ودون ما به العينين جميعاً أفيد سائر الاختلاف  
في الاقتداء التي خرجت عنه وأما غيره فيجزئ بآثاره والظهار أجزأه من تقديم كل  
عين بعض نظرها (ص) ومغضوب ومرهون وجان أن اقتديا (ش) يعني أنه  
إذا اعتق عن ظهاره عبداً لمغضوب منه فإنه يجوز منه ويجوز زواجه قدر على تخليصه أولاً  
لأنه باق على ملكه وكذلك يجوز عتق عبده المرهون والجاني عن ظهاره لبقاء كل على  
ملك صاحبه لكن يشترط في جواز العتق ابتداءه أن يقتل الرهن بدفع الدين أو إسقاط  
منه الحق وأن يدفع أوش الجنابة أو يسقط الجاني عليه حقه من ذلك وما ذكرنا من  
أن المقصوب يجوز مطلقاً وأما المرهون والجاني لا يجوز عتق كل ابتداءه إلا أن اقتداه  
ظاهر بصنيع المواق (ص) ومرض وعسر خفيفين (ش) فيه حذف مضاف أي  
ذو مرض وذلك لأن الكلام في صلح العيب دون العيب نفسه ثم إن خففه في أمثال  
أو نهت مقطوع وذلك على أن مرض وعسر جازع بالرغم وإن كانا الجسر فهو صفة لهما ولازم  
على الوجه الأول مجيء الحال من التكررة أو قطع نعم التكررة وكلاهما قليل وعلى الثاني  
حذف المضاف وإبقاء المضاف الميعلى يوم من غير شرط وهو قليل أيضاً بشرط التقيد  
هو المشار إليه بقول ابن مالك

وربما عر والذى أبقوا كما \* قد كان قبل حذف مائة لما

لكن بشرط أن يكون ما حذف \* مما لا ماعليه قد عطف

(ص) والغلة وجدع في أذن (ش) يعني أنه إذا اعتق عن ظهاره عبداً مقطوع الأذنة  
فإنه يجوز ولو كانت الأذنة من الإبهام والأغلتان غزلة الأذنة فالعبرة بفهم أصبع فيها  
وكذا يجوز عتق العبد المبدوع أي المقطوع الأذن والأذن حيث لم يعم سواها  
المدونة على أن مقطوع الأذن لا يجوز أن يمتد إلى الجذع بالذال الملهمة (ص) وعتق الغير  
عنه ولو لم ياذن أن عاود ربه (ش) يعني أن من اعتق عبداً عن ظهاره لا يلزم لرجل فإنه  
يجوز له سواه أن الظاهر لهذا الرجل في عتق عبده عنه أم لا بشرط أن يكون المظاهر  
قد نزلته الكفاية بأن حصل منه العود أي نوى وطأ المظاهر ثم أو وطأها بالعتق وبشرط  
أن يرضى المظاهر بالعتق المذكور فإن لم يحصل منه عوداً لم يرض بالعتق فإن ذلك  
لا يجوز إلا أن يكون عن مست فالعود كاف لتعذر رضائمه وقوله أن عاود أي أن كان  
عاود قبل العتق ورضى ولو بعد العتق وقوله أن عاود بشرط فيقال للمبالغة وما بعدها  
وقوله ورهه بشرط فيما بعدها إلا فيما قبلها (ص) وكذا النصي وذهب أن يصوم  
(ش) أي وكره عتق النصي مع الأجزاء واعتق ناقصة لأنه مائة منه وهذا جازي باقي

الكفايات

لا يناسبون (قوله لانه قد نصت) كذا قال ت قال ع وبانظر زيادته فيما ذالم

٣ قوله الجنب معطوف على عرج الصواب على أعور ٨١ صحيح

يذكر واذلت الاقصى الخصعة فالهراهم وانظر هل حكم الجيوب والعين كذلك ولا وقوله اولاً انظر هل معناه ولا يكره بل  
يبيز من غير كراهة وتوقف فيه سببنا بأنه كتب يكره فاذا حدى الالين ولا يكره فاذا عمماه ومعناه لا يبيز حتى  
يشرح عب (وقولاً) الظاهر الجيوب كانت على بل المتعين والظاهر ان متعقة الخصى من الانسان ليست شرعية (قوله  
ويستحب الخ) يقدمه ان عتق من يبيع هذا السن يبيز وان رضى عما كان يبيع (الصفقات فان عتقه كذلك فكيف  
اخرى او اصره) رضى عنه او لم يطقن اصبغ ليس عليه بذلك وكذلك ايشاعه على مثل هذا الورد لاحتقال حذونه  
(قوله وقت اداء الكفارة) اى اخرجها الوقت الوجوب وهو العود ١٢٥ ولا وقت الظهار (قوله لكم من) واقع  
اوسم (قوله ولا لاسل منصب) اوسم (قوله ولا لاسل منصب)

الكفارات ويدل عليه تشبيهها بكفارة الظهار ويستحب في الرقبة ان تكون من عرف الاسلام وعقل الصلوات الصوم أى عقل ان ذلك من انقرب بأن بلغ حد التغيير وان يبلغ حد الاستسلام لانه حينئذ يقدر على الكسب والعمل وقيل لانه يكون حينئذ مسلماً حقيقة وذلك أنه انما هو مسلم قبل التغيير باسلام أبيه (ص) ثم لمصر عنه وقت الاداء (ش) هذا شرع منه في الكلام على الثاني من أنواع كفارة الظهار وهو الصيام والضمير في قوله عنه يرجع للعقل المتقدم ذكره والمعنى ان الظهار اذا عجز عن الكفارة بالعق وقت اداء الكفارة أى وقت اخراجها فانه يصوم حينئذ شهر من متتابعين اقله تعالى لمن لم يجد صيام شهر من متتابعين من قبل ان يغسله وانما أتى بقوله (لا قادر) وان فهم من قوله لم يسر لاجل قوله (وان ملك يحتاج اليه لكرض أو منصب) والمعنى ان الظهار اذا كان قادراً وقت الاداء على عقوبة الرقة بأن كان عنه دفعها أو ما يساوي عن رقبته فقط من دابة أو دار أو غير ذلك وهو يحتاج الى ذلك لاجل مرض أو لاجل منصب أو سكنى مسكن لا فضل فيه فانه يلزمه العتق ولا يجوز له الصوم حينئذ فضع مفسر معنى عاجز رقة لا بقوله لا قادر (ص) أو بملك رقة تعقل ظاهرها (ش) يعنى ان من ظاهرها أمته وهو لا يملك غيرها وقدر ماله كفارة الظهار فانه لا يجوز له الصوم ويلزمه دفعها عن ظاهرها فاذا تزوجها بعد الحرة بنحلت من غير كفارة فان قلت قد تقدم ان الكفارة لا يجوز قبل العود والمواد العزم على الوطأ أرفع الامسالك وطأ هذه قبل الكفارة تمتع لانهما سارت حرة قلت يجاب بان العزم على الوطأ وان كان حراما عود ونحوه لا يبرح ان قيل كيف أجروا هذه قالوا هو يحرم عليه وطؤها لانه عوده على الوطأ وجب كفارته وانما يضاف هذا من لا يعلم ما السلف له وبه يجاب عن أخذه الضمى منها ان اليهود ليس بشرط في وجوب الكفارة (ص) صوم شهر من بالهلال (ش) مبتدأ شبيه لمفسر يعنى انه اذا أصر عن عتق الرقبة وقت اداء مما فانه يلزمه ان يصوم شهر من بالهلال اذا بدأ من أول الشهر وسواء كان ناقصاً أو كاملاً (ص) منوى التسابع والكفارة (ش) يعنى انه اذا كفر عن ظهار

عليه وطوعها) رعبان هذا الكلام بعيدان الأولى ان يقال ووطع هذه بعد الكفاة مجتمع أي فالعزم مجتمع وقوة عودته لوطعه  
 أي وان كان جرمًا وقوله به بحسب الخ من أخذ السبيل أي الخ أي فالعقدان العود شرط وهذا الأخذ مردود (قوله مبتدأ الخ)  
 فيه ان قوله صوم معطوف على اتفاق الذي هو خبره أي الواقع مبتدأ أي فمعين ان يكون خبرا لان المعطوف على الخبر خبرا لا  
 ان هذا الذي لا يفتني على ما قدر في قوله وهي اتفاق والظاهر عدم التقدير والمعنى والكفاة أنواع مرتبة فكذلك قوله ثم  
 صوم معطوف على اتفاق وقوله بحسب مرتبة به وعلى كلام شارح: افيكون من عطف الجمل (قوله تنويع التتابع) حال من  
 الضمير الخبر على كلامه والتقدير برصوم شهرين كائن لعسر في حال كونه تنويع التتابع الخ ٣ قول المصنف  
 وقوله بحسب الخ من أخذ السبالي الخ كذا في النسخ فايد بن داود في نسخ النسخ فايد بن داود كذا السبالي يتأمل اء معص

(وقوله وكذا المرض الخ) أي بان مام الأول بقضائه ثم مرض الثاني فيكون المنكسر هو الثاني فقط فهذا الإشارة إلى ان قول الأصم: سقوط الأول ان انكسر لامفهومه والحاصل انه لا فرق في الكسر بين ان يكون في الأول أو في الثاني أو فيهما فاقان قلت ان في رمضان اذا أظطر بقضي بالعدمع ان في كل من آتي الظهار رمضان فقط فهو هو كما في النعوتبع وعشرون أو ثلاثون قلنا ان الشهر من في الظهار لم يقدرنا من ١٣٦ معن فخلا على الشهرين الكاملين حيث لم يرد بالآلال وان رمضان شهر

مقد بزمن معدن فاقصر على ما يظهره الله في العدد (قوله وتعين الذي الرق) الأولى تقدمه على قوة والسيد المنع لأنه إذا حكمنا لتعين يتوقف على كون السيد له المنع أم لا فهو كملتصر عليه (قوله أي بالنظر للعق وان أدن) أي لرقني لا يصح منه العق ولو أدن أدلا ولا له ولازم العق الولد وإذا اتفق إلا من اتفق مزونه إذ لا ولا له في الحال فلا يراد بالكتاب وأم الولد والمسد إذا مرض السيد والعق لأجل إذا قرب الأجل لهم ولا ما أعقوه لأن الولد لهم أمخا إذا أعقوا (قوله إن أدن له السيد) أي مع الهز عن الصيام (ثنية) السقية المظاهر العابر عن غير الصوم كالعبد وكذا القادر على شجرة يضربه في حاله لا يضر (قوله وقد التزم) أي والحال أنه قد التزم أي قبل الظهار وأما بعد الظهار فيعتق لا حسنئذ الظهار مستغنى وفي الشيخ أحمد سواء كان الالتزام قبل الظهار أم لا (قوله كالثلاث) حاصل ما فيجب أنه إذا أسرى أثناء اليوم الرابع تمادى وجوبا وسند



(قوله الان بقسده) الاولى الان فسد لا يحل كلامه قصر على المتعمد (قوله وفي الصوم باتفاق) أى تبدله الرجوع  
بالحاقه فى عب وشب وقوله بخلاف العين أى فلا يستحب له الرجوع ١٢٧ وقوله لفظ أمرهما أى فذلك قلنا لا يندب

الرجوع فى الظاهر والقسط  
دون العين (قوله أو واحدة خارج)  
فان قلت الواحدة من الجماعة  
مظاهرها فلا حاجة لذكره  
والجواب انه لما كان فيه غرض  
قد لا يندى اليه أو متنازع فيه ذكره  
(قوله كبطان الاطعام) لا يعنى انه  
اذا وطى قبل الكفارة ثم أخرجه  
لا يطل فكان أولى أو لو أخرج  
بعضه ثم وطى أو لا يطل وأوجب  
بأن الوطى قبيل الاخراج محض  
عدا بعد اخراج البعض محض  
عدا مع المناقاة كالفعل البطل  
للمناقاة وإخراجها مع وقتها  
(قوله من فحين كفارة)  
استدركه من وطى واحدة من  
فحين كفارة متعديتان للافق  
الصوم لغير الصائم عنها فلا  
ينقطع الوطى ما لم يغير الصائم  
عنها وطى غير المظاهر منها  
(قوله لمناسبة وجوب تنابه)  
لان الانقطاع بشاله التتابع  
(قوله أو عرض حاجه) الصفة  
جرت على غير من هى له بقوى على  
مذهب الكونيين لان النفس  
مأمون (قوله حركة السقر) أى  
ولو وهما فتقوله لان لم يجبه أى  
تحققا (قوله على المشهور)  
الافضل ان يصدق قوله على  
المشهور على قوله وأما الخ لانه  
الذى فيه الخلاف ومقاله ما قاله  
صحتون من انه يجوز له لينهار وان  
(قوله بان حاج بنفسه) أى بان

الايوم واحدا لما تقدم ان الاعتبار بحال المظاهر وقت أداء الكفارة وهو لما أبطل صومه  
بخطوب نادا ثم وهو الا لا موسر فلا يجوز له الصوم والى هذا أشار بقوله (الأن بقسده)  
(ص) ونوب العتق فى كاليومين (ش) يعنى ان ما قدمه من انه اذا أسبر فى أثناء الصوم  
جأدى مشروطا بان يكون قد صام ما باله فان كان قد صام اليومين ونحوهما فانه يستحب  
له الرجوع الى العتق كفى المدفوع وهو الصحيح وفى اليوم يستحب باتفاق ومثله كفارة  
القتل بخلاف العين لفظ أمرها (ص) ولو تسكفه المعسر جاز (ش) يعنى ان المظاهر  
المعسر اذا تكلف العتق بان تدان واشترى رقبة فانه يجوز له عن ظلمه وتظهير من فرضه  
التيمن فتسكت الفسل أو من فرضه الجلوس فى الصلاة فتسكت الفيلام فيها ومعنى جاز معنى  
لانه قد يكون سوا ما اذا كان لا يقدر على وقا له من أو لا يعلم أو يراه بالهجز عنه وقد  
يكون مكروها كما اذا كان يسؤال لان السؤال المكروه كان من عاده السؤال أم لا كان اذا  
سأل بطل أم لا (ص) وانقطع تنابعه بوط المظاهر منها أو واحدة من فحين كفارة وان  
للا تأسيا (ش) تقدم ان الصوم يجب تنابعه وذكره أمورا تنقطع تنابع الصوم  
والصلى ان المظاهر اذا وطى المظاهر منها فان ذلك يقطع تنابع صومه ويتقدم من أوله  
وسواء وطى المظاهر أو غيرها أو ناسيا جاهلا أو غافلا أو ما اذا وطى غير المظاهر منها فانه  
لا يطل صومه ليل أو لعالم أو نائم أو ناسيا أو يأتى بيانه عند قوله وفيها ونسيان ومثله وطى  
المظاهر منها قطع الصوم وجوب استدانها اذا كان لا يرجز وجباته لا يظهر من  
فى كلمة واحدة وقد مر انه يجوز له كفارة واحدة لان فى حكم المرأة الواحدة فاذا وطى  
واحدة منهن ليل أو نهارا أو ناطقا أو نسيانها فان ذلك يقطع تنابع صومه ومثله الوطى  
مقدماته على المشهور (ص) كبطان الاطعام (ش) التشبه فى قطع تنابع الصوم به  
انه اذا وطى المظاهر منها أو وطى واحدة من فحين كفارة فى أثناء الاطعام فان ذلك يطل  
اطعامه ولو لم يق منه الا اطعام مسكين واحد أو ما وطى غير المظاهر منها فانه لا يطل اطعامه  
سواء كان الوطى ليل أو نهارا أو عيبا لا تنقطع فى الصوم لمناسبة وجوب تنابعه وفى الاطعام  
بالبطان لعدم وجوبه فيه لا فتنا (ص) ويقطر السقر (ش) يعنى ان المظاهر اذا  
كفر بالصوم ثم أتى سافر فى أثناء صومه سفرة نصرفه الصلاة فافطر فيه فان ذلك يقطع  
تنابعه لانه فعل ذلك باختياره فتساقط الصوم من قوله والاضافة يعنى فى لان المضاف  
الى ظرف للمضاف (ص) أو عرض حاجه لان لم يجبه (ش) يعنى ان تنابع الصوم  
ينقطع بسبب المرض الذى حركه السقر أو فطر فيه لانه فعل ذلك باختياره وأما ان حصل  
له المرض بغير سبب السقر فان ذلك لا يقطع تنابعه ويبنى على صومه اذا صرح على المشهور  
فقوله أو عرض أى أو فطر مرض واحد أى حركة السقر لان تحقق انه لم يجبه بان حاج  
بنفسه أو لم يحصل هيجان أصلا بان قال الاطباء ان هذا الهياج ليس من السقر ويجه  
بفتح حرف المضارعة وضمه لانه يقال حاجه بجهيه وأجابه بجهيه (ص) كخص

١٨  
تقوله المرض بنفسه وقوله أو لم يحصل هيجان أصلا أى بان يكون مرضا قبل السقر مرضا يجوزنا الظاهر  
ح  
تى  
١٨  
حاجه السقر لان السقر مباح (قوله بان حاج بنفسه) أى بان

(قوله وفيها ونسيان) أي بغير جماع أو به ١٣٨ نهاري في غير المظاهر منها أو ما منها أنه يقطع به تنابهه وإليه لطلب (قوله

فهذا يسمى بالعطف التلقيني) كان الخطاب لقن المتكلم ذلك المعطوف (قوله وهل ان صام العبد) هذا ضيق (قوله أو يقطر من) ظاهره ما يطلب بالتطهر وليس كذلك بل ما مور بصومه على طريق التندب فيما يظهر ثم على القول الأول وهو صوم الجميع بقضى ما لا يصح صومه وهو يوم العيد الأول فقط صلى الراجح (قوله جاهل الخ) الفرق بينه وبين قوله وأخاف أن الأول ليس عنه فقلة عن العيد بل عدا لا يجهل بان اعتدائه في أول شوال وما الثاني فهو عالم بأن الذي شرع فيه القعدة إلا أنه غفل عن كون العيد يأتي في الصيام (قوله وأنه قضاه) متعله قد علمت أن الراجح أنه لا يقضي إلا الأول فقط (قوله بل بين قضاة) أي بل بين في حال كونه قد قضاها من متصلا (قوله لا يجهل حكمه) الحكم هو كون العيد يقطع التتابع (قوله والمراد بيوم التشريق الخ) أشارت إلى أنه تقسيم يوم ادوا لايام التشريق تشمل الراجح (قوله ويجهل رمضان كالعيد الخ) هل المراد أنه جهل ذات الشهر كالو اعتقد أن شعبان واجب أو جهل الحكم (قوله على الراجح) ومقابلته أن يجهل رمضان ليس كالعيد فلا يميزه لأنه تقرير كثير (قوله فيمن صلى الخ) وجوبه لو صلى الخمس كلابوض ثم نسي مسح رأسه من واحد فذهب يمسح الرأس

ونفاس (ش) يعني أن المرأة إذا نزلها صوم يجب تنابهه ككفارة القتل ثم حصل لها حبس في أثناء الصوم قال ذلك (ش) يسهل تتابع الصوم بل يقطر وتبقى (ص) واكره وظن غروب (ش) يعني أن الفطر بكل منهما لا يقطع التتابع وأخرى الفطر لقن به الليل وشمله من صام تسعة وخمسين ثم أصبح فطر الفقه الكلال وأما لو أظفر شاك في العروب فإنه كن أن فطر متعمدا (ص) وفيها ونسيان (ش) أي وفي المدونة لا يقطع بسبب فطر نسيان يأكل أو شرب أو وطأ في المظاهر منها أو ما لو وطأ المظاهر منها فقد مر أنه يسهل ولو ناسا لما ذكرناه وأما قوله ونسيان في وضه لما لا يقطع به تتابع النسيان فانه عطف يسهل بالعطف التلقيني (ص) وبالعددان تعدد لوجهه وهل ان صام العبد وأيام التشريق والأاستأنف أو يفطر من وتبقى تأويلات (ش) يعني لو صام ذات القعدة وذات الحجة أظهر علمه متعمدا الصوم يوم العيد في الكفارة فان ذلك يسهل صومه لعدم تنابهه وقد أمر الله بتتابع الصوم وأما لو صادف العيد في شهرى فظاهر جهال العدد أو غافلا عن أن في زمن صوم كفارة فظاهر يوم عيد فان ذلك لا يقطع تنابهه ويجزئه وإذا قلتم بالإجماع الجهل هل معناه أنه صام العيد واليومين بعده وأنه قضاه متصلا بصيامه وعليه أن لم يصم ذلك فإنه لا يجزئه وإستأنف شهرى فظاهر وهذا من القاسم أو الاجزاء المذ كولا يتصدق بصوم أيام الصبر الثلاثة بل بين قضاة من متصلا من عن الفطر أن لا م وهذا فهم أي مجربين أي زيد وإلى هذا أشار التأويلين والمراد بالجهل جهل كون العيد يأتي في الكفارة ولا يجهل حكمه فإنه يسهل التتابع ومشي أبو الحسن على أن المراد بالجهل جهل الحكم وهو أظهر قاله الشيخ عبد الرحمن وعلى ما ذكره أبو الحسن يكون جهل العيد أولى بهذا الحكم والمراد بالصوم القوي وهو الامساك بظاهر لأن صومه هذه الأيام حرام والمحرم لا يشعده والمراد بيوم التشريق في اليومان اللذان بعده يوم الصبر لانهما يحمل الخلاف وأما يوم الرابع فلا خلاف أنه يصوم ويجزئه فان فطره بقطع التتابع اقتضا (ص) ويجهل رمضان كالعبد على الراجح (ش) أي وحكم جهل رمضان كما إذا ظن أن شعبان واجب ورمضان شعبان كالجهل بالعيد فإنه يميزه شعبان ورمضان على فرضهما وبصوم شوال المتصلة ويأتي يوم العيد لان صومه لا يكتفي ويقضه بين لأن الجهل عذر على ما روي عن ابن عباس ولا يأتي فيه وهل ان صامه والأاستأنف لأنه نهاية صومه عن فرضه قطعاً أما لو علمه لم يميزه صوامه من فطره أو شرب فيه فرضه فظاهر (ص) وبمثل القضاء (ش) يعني أنه إذا لم يصل ما وجب عليه قضاءه بصيامه فان ذلك يكون خاطعا لتتابعه وسوا فضله عامدا أو ناسيا يشد الصوم من أوله قال أبو الحسن ولم يعذروه بالنسيان الثاني كما رفعت نسي شي من فروض الوضوء أو الغسل ثم ذكره بقوله يسهل ذكره فإنه يشد الطهارة فنسي ذلك أو نهمه بخلاف ناسي النجاسة ثم راقب الصلاة ثم نسي غسلها حتى دخل فيها لم يذكرها حتى صلى أي أنه صلا بغير صلاة أو أنه لم يغسل ثم ذكره بحسب أن التباخلاف الموالاتة تقدم ما يؤخذ منه اعتقار النسيان الثاني في الموالاتة أيضا فيمن صلى الخمس كلابوض ثم ذكر من وضوءه ناسيا وقوله وبمثل القضاء أي

فمن وصل إلى الخمس فإني أفتي أنه قد قطع ويصلي العشاء وذلك أنه إذا استكان الخلل في واحد من وضوءات غيره العشاء وضوء العشاء صحيح ففصلها بالأياب وضوء العشاء الصحيح وإن كان الخلل في وضوء العشاء فقد منع الرأس فيه وصلاؤه فظهر اعتقاده بالنسيان الثاني بالنظر للعشاء ولو لم يقترع لما سأل له أن يذهب لمص رأسه فقط ويصلي العشاء بل يتوشأ ويصلي الجميع (قوله تقدم المخرج) أجيب بأن قول المصنف وشهره بأشياء متصل بالقبلة من قوله وبصل القضاء وهو معطوف على محذوف قبله تقدره وبصل القضاء غير نسيان وشهره أيضا القطع بالنسيان ويكون أيضا متصفاً بالقطع لا بفصل لا قضاؤه هنا حق لا شهره بأن فصل القضاء ناسياً لا يقطع وليس كذلك (قوله وليس هذا المخرج) بل منه فإن التشهير الأول هو المعتد والتشهير الثاني ضعيف (قوله صاهمه ما يقضي شهرين) لعل هذا فيما ينوي على ليلة والأصابع الأربعة الأشهر لأن نسيانه انقطع على هذا القول وقد ذكر جد معج عنه قوله لأن انقطع تنبيهه بكم من نسيانه أي المتتابع ١٣٤ كذلك (قوله هذا تقرير على القول المخرج) المناسب هذا تقرير على القول

بأن النسيان لا يقطع المتتابع لانه لا يقطع المتتابع وذلك لأن صيام اليومين أغاها وتقيم الثانية قطعاً وتطاهر به وبوجهه كان احتيل كون اليومين من أولها أو آخرها أو أثنائها وهذا مما يتناقض على القول بأنه لا يقطع المتتابع بخلافه لا يكون قضاء الشهرين إلا من الأول على احتمال أن لا يكون النقص من الثانية بل من الأولى والحاصل أنه حق كان اليمينان تقيم الثانية على الإطلاق لا يصح كون صوم الشهرين المتأخرين الأولى وغيرهما قلنا انما يتأخر على أن لا يقطع المتتابع لانه لا يغيره لانه هل تقديران يكون اليمينان من أثنائه الثانية أو آخرها لا يكفي اليمينان أن يكونا جميعين للثانية

ما يجوز أداء الصوم فيه وأقصر عدداً فإنه يقع المتتابع وأما فاصل ما لا يجوز إلا دأبه وأقصر عدداً فإنه لا يقطع المتتابع كيوم العيد (ص) وشهره أيضاً القطع بالنسيان (ش) تقدم قول مالك في المدونة أن النسيان لا يقطع المتتابع عند قوله وفيه نسيان وهو الذي اعتمد المؤلف هذا وأما الذي ذكره هنا قول مالك أيضاً في الموازية وقد عانت قول مالك في المدونة مقدمة على قوله في غيرها فاشهره ابن رشد هو قوله ما قبل المشهور وليس هذا محال قوله في عارفي المتابع وشهره أيضاً لا كقضاء نصف الحلقوم والودجين (ص) فإن لم يدر بعد صوم أو أربعة عن طهارين موضع يومين صاهمه ما يقضي شهرين (ش) هذا تقرير على القول بأن النسيان يقطع المتتابع والمحقق أنه إذا صام أربعة أشهر عن كفاري طهارين ثم قرئ فزاعجه من ذلك أنه أفرط في أثنائه ذلك يومين ناسياً ولم يدر موضعهما هل هما من الأولى أو من الثانية أو أحدهما من آخر الأولى والآخر من أول الثانية مع أنه باجتماعهما فإنه يصومهما الآن لاحتمال كونهما من أول الثانية ولا يجوز له أن ينقل عنها مع قدرته على اكملها ويؤزمه أيضاً قضاء شهرين لاحتمال كون اليومين المسذومين من الأولى أو من الثانية (ص) وإن لم يدر اجتماعهما صاهمه ما يقضي أربعة أشهر (ش) أي وإن لم يدر بعد صوم الأربعة أشهر اجتماع اليومين اللذين أفرطهما في أثنائه صومه المذومين أو من افتراهما فإنه يؤزمه صومهما الآن لاحتمال أن يكونا من الكفارة الثانية ولا يفتقر عن احتياجه يكملها لانه قادر على ذلك ويؤزمه أيضاً صوم أربعة أشهر لاحتمال افتراق اليومين المذومين والآخرين ويقطع المتتابع وتزلة المؤلف التفرير على القول بعدم قطع النسيان وهو أنه يصوم يومين في جميع الصور لاحتمال كونهما من الثانية مفتقرين أو مجتمعين ويقضي شهرين لاحتمال كونهما من الأولى وقد بطلت

(قوله لاحتمال كونهما من أول الثانية) أي أو من أثنائها أو آخرها لما قلنا من أنه مفرغ على الأول وهو عدم القطع بالقطر ناسياً بغيره كشي هذا وجدحت عيب يدل على ما قلنا حيث قال وهذه المسئلة تعرضها المصنف على قوله وفيه نسيان أي القطر فيه ناسياً لا يقطع فذا صام اليومين وعلى قوله وبصل القضاء فلذا قضى الشهرين (قوله ٣) يصوم شهرين أي وذلك لانه يطل بصل القضاء ولو ناسياً (قوله لاحتمال أن يكونا من الكفارة الثانية) أي من أولها (قوله لاحتمال افتراق اليومين) أي أن يكون أحدهما من أثنائه الأولى وآخرها من أثنائه الثانية أو آخرها فظهر أن صام الأربعة أشهر يظهر على القول بأن القطر ناسياً يقطع المتتابع إلا أنه ضعيف مع أنه لا حاجة صوم اليومين مع كونه يصوم الأربعة فظهرت الركافة كلام المصنف من حيث أن قوله فإن لم يدر اجتماعها يتفرع على أن القطر ناسياً لا يقطع المتتابع كما بينا وقوله وإن لم يدر اجتماعهما صاهمه ما يقضي أربعة أشهر يتفرع على القول بأن القطر ناسياً يقطع المتتابع وهو ضعيف والراجح أنه يصوم يومين في جميع الصور ويقضي شهرين فقط فيأجل (قوله بعدم قطع النسيان) أي بعدم قطع القطر ناسياً تماماً المتتابع

(قوله قايك) غيره اشارة الى ان الاعطام في الآية غيره مقصود بل الواجب القليل قد اساعى الكسوة فلو عارهم النياب لم يجر (قوله مسكنا) أراد به ما به الفقير لانها اذا افتقرنا اجتماعا واذا اجتمعنا افتقرنا (قوله لان المقصود سد الخلق) يشتر الخاء أي الحاجة لا بسبل بل المقصود كما يفهم من الآية سد خلته مستين انساها مسكنا (قوله ان كانوا كثر من ستين) أي لا احتمال ان يتجاوزوا في الاخذ فلا يكتفي واحد كما لا (قوله والابن على واحد وكذا) لانه يصح ان مع واحد مددا كاملا (قوله) على الاتفاق الظاهر ان هذا مع قوله أو البع أي فمن ليس فيه شاة حوية وقوله أو تبديل أي تبخير (قوله أحرارا) بالجر صفة مستين وبالنصب صفة مسكنا لانه بمعنى مسكين (قوله وان افتقرنا افتقرنا) أي أهل بلد المكفر وأهلهم أقرنا افتقرنا دفع توهم انه لما كان هو الاصل الذي ورد في الحديث فلا يدفع عدل البر وقوله وأخرجنا من عطف العام على الخاص وهو ما تكرر كعكسه على ما في الدماميني وجمتمع على ١٤٠ ما في خالد على التوضيح وعليه فيقال وأخرجنا في التطوير (قوله وما أشبهه

ذلك) وهو البراءة حرث لا يتخفى انه حيث أردناه ان القرو البر يكون هذا تقسيم المخرج في القلم مطلقا بدون نظر لقول الشارح أو غير ذلك فلواقبت غيره كالعمر والقطاني أجزا الأخراج منه قاله ت وظاهره انه لا يراهي في المخرج من هذه السبعة ما يغلب اقتضاه وظاهره أيضا انه اذا اقتضى غيرها يخرج منه ولو مع وجود شيء من السبعة وهو خلافه كما في الطرقي هذين الاخيرين (قوله أي بعدل سبع) أي لا يكتفينا خلافا لباي (قوله) مد هشام) هو هشام بن اسمعيل الخزوي كان أمرا على المدينة من قبل هشام بن عبد الملك قاله في معين الحكام نقله محشي ت وفي عب هشام بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة كان عاملا على

بالدخول في النائية للفصل (ص) ثم تخليق ستين مسكنا (ش) هذا هو النوع الثالث من أنواع الكفارة وهو الاعطام بشرطه المخرج عن الصيام يأس أو شك على ما يأتي بقوله تعالى فمن لم يستطع فاعطام ستين مسكنا يدفع الظاهر لكل مسكين مد أو ثلثي مد بعد النبي عليه الصلاة والسلام فلو دفع الكفارة لأقل من هذا العدد فلا تجزئ هذا مذهبا ومذهب الشافعي خلافا لابي حنيفة فانه يقول اذا أطعم مسكنا واحد استين يوما أجزأ ذلك عن كفارة الظاهر لان المقصود سد الخلة وقد سد خلته ستين وقد يمنع بان حاجة ستين محققة عند الأخراج ولا كذلك الواحد في ستين يوما ولما توقع في الجمع الكثير من اجابة الدعاء ومصادفة وفي ولواتها المساكين أشدها ان كانوا أكثر من ستين والابن على واحد وكذا ويشترط في المساكين ان يكونوا أحرارا لا عبيدا لانهم اغتدوا بآدابهم بليرهم على الاتفاق أو البيع أو تبديل عتق من فيه شاة بقر ية لمصر من أهلها مسلمين جملا على الزكاة والى هذا أشار بقوله (ص) أحرارا مسلمين لكل مدون لثان براوان اتفاقا أو أخرجنا في القمار فقله (ش) البر هو المخرج منه بالأصالة فان كان قوتهم غيره أو غيره مما يخرج في زكاة النطر وهو الشعر والسب والزيب والاقط والذر وقالوا زوا والذين وما أشبهه ذلك فانه يخرج منه بعدل مد هشام أي بعدل سبع مد هشام قال عباس معناه ان يقال اذا شمع الرجل من مد حنطة كم يشبعه من غيره فقال كذا فخرج ذلك ابن عبد السلام وابن عرفة عن بعض الاشياخ المعبر الشمع زاد على مد هشام ونقص نقله عنهم حاولوا في شرحه لهذا الكتاب وقال ابياي الاظهر عندى انه لم يكن التمتع زكاة النطر ولا يجوز عرض ولا يمن فيه وقاء القيمة ونحوه بعضهم على اجزاء القيمة في الزكاة بن عرفة ورد بنظروهم التعبد في الكفارة بقدر ما اعطى وعددا أخذ به انتهى وان اعطى الدين بن ربعه أجزأه

المدينة لعبد الملك نقله عن القراني على المدونة وشرح شب هو ابن زيد بن عبد الملك ومده هشام مدوننا مقدم على القيمة وسلم (قوله كم يشبعه من غيرها) والدمية ذلك يجعل الأخراج فاذا اطهر شخص بالمدينة وكثر بصير مثلا يفسد برو كان ما بعدل البر ما أخرجه بصير يزيد على ما بعده لوأخرج بالمدية فانه يعتبر بحمل الأخراج (قوله ابن عبد السلام الخ) لا يخالف ما قبله (قوله وقال الباقي) مقابل لاعتبار الشبع وهو ضعيف (قوله فمن نفسه وقاء القيمة) الاولى ولا القيمة وذلك لان ظاهره ان هناك قيمة وغنائم الطائفة وقاؤها وليس كذلك (قوله على اجزاء القيمة في الزكاة) وهي لا يقرئ شيئا القيمة على المعتد على ما تقدم من التفصيل (قوله ويرد) أي القصر (قوله بقدر المظن) أي باعتبار تقديره المظن بكونه مد أو ثلثين لأن يدوكون الاخذ بن ستين أي مجموع الاخيرين والا فقدر المظن بمقدري الزكاة (قوله بقره) الربيع هو الربيع طبعه أي بربيع أصله

(قولنا شاء الله) الشان لعدم الحزم بالحكم المأكور (قوله كنفدية الاذى) أى كالأحب الغدا والمشاء في فدية الاذى (قوله بخلاف العين) أى فيجزئ الغدا والغدا (قوله كقوله فيها ولا يجوز في غدا وعشاء) أى في فدية الاذى (قوله لا يظن مبلغ هذا الخ) ابن ناجي فيه مسامحة لانه لا يشترط على غلبة الظن وانما يشترط على العلم انتهى فلو تحقق عدم بلوغهما المدونين لم يجزى يا فيجوز حل لأحب على الحرص وعدم الإلحاح حيث تحقق عدم بلوغهما ١٤١ الدين كذا في عب والظاهر ان هذا ليس مراد ابن ناجي لان ظاهر عبارة

عب الله عند الشك يجزئ والظاهر انه لا يجزئ وان مراد ابن ناجي ان ظاهر اللفظ ان ظن بلوغ المدين يكفي وليس كذلك بل لا بد من تحقق المدين وقوله بالهاشمي صوابه الهامشي لانه منسوب لهامش الهامشي (قوله الا ان أبس) المراد به غلبة الظن وهو الظاهر (قوله وان شك) لان زعمه وأولى من الشك اذا ظن عدم القدرة وأبس لان ظن (قوله وتؤزل أيضا) أى كما تؤزل بالخلاف وتؤزل بالوافق وان الاول قد دخل في الصوم ولو غيره لكان أحسن والتأويل بالوافق ضعف والمقدار الاول (قوله أو ينتقل ان شك) أى ويكفي في اتساعه ان شك في القدرة في المستقبل وهو عاجز في الحال وأولى ان ظن عدم القدرة أو أبس لان ظنا (قوله فهو عطف على لا ينتقل) ولا يصح عطف قوله وان شك على قوله ان أبس لفساد المعنى (تنبيه) ظاهر المصنف ان العطف لا يشترط فيه الاماس في المستقبل (قوله

كأقوله ابن حبيب قال بعضهم ولا يخالف في هذا ان القاسم ان شاء الله (ص) ولا أحب الغدا والعشاء (ش) يعنى هذا ان أطم السنين في كفارة الظاهر ارضا وعشاء فان ذلك لا يجزئ الا ان يبلغ مداه بالهاشمي وأقاده بقوله (كنفدية الاذى) بخلاف العين ان لأحب معناه لا يجزئ كقوله فيها ولا يجوز في غدا وعشاء ان لم يبلغ مدين فدى لأحب لا يجزئ بدليل قول الامام لاني لا أظنه يبلغ مداه بالهاشمي (ص) وهل لا ينتقل الا ان أبس من قدرته على الصيام أو ان شك قولنا فيها وتؤزل أيضا على ان الاول قد دخل في الكفارة (ش) يعنى ان أسباغ المذهب اختلفوا في حكم المظاهر اذا أراد أن يكفر عن ظهره بالاطعام هل من شرط ذلك انه لا يطعم حتى يماس من قدرته على الصوم حين العودة التي وجب الكفارة بأن كان المظاهر حينئذ مريضاً متلاً وغلب على ظنه انه لا يقدر على الصيام الا ان وفى المستقبل ولا يكفي في ذلك مجرد ان شك وهذا قول ابن القاسم أو يكفي في الاتقال من الصوم الى الاطعام بمجرد الشك ولا يشترط الاياس وهذا القول في المدونة أيضا ذهب ابن شيبان الى بقاء كل من القولين على ظاهره من غير دلائل فيق بينهما وذهب القرويين الى رد أحدهما الى الآخر والتوفيق بينهما هو ان الذى أبس من الصوم قد دخل في الكفارة بالصوم وتلبس بالعمل وان الشافعي وهو الذى يكتفى بالشك لا يدخل في الكفارة بالصوم ولا تلبس به أو حينئذ فلا خلاف بين القولين وقوله أو ان شك أى أو ينتقل ان شك فهو عطف على لا ينتقل فهو من عطف الجمل (ص) وان أطم مائة وعشرين فيسكالين (ش) فعدلت ان العدد في كفارة الظاهر ومعتبر في الشروع وهو ستون مسكينا لكل مدون ثلثان كما مر فاذا أطم طعام السنين لمائة وعشرين مسكينا بان أعمل لكل واحد نصف الواجب فان ذلك لا يجزئ الا ان يكمل السنين منهم ويتزعم من السابقين بالقرعة ان يبين لهم ان المدفوع كفارة وتبنى كما مر في البين بالله أنه اذا أطم طعام القرعة المساكين لعشرين مسكينا ان ذلك لا يجزئ فيه حيث قال ومكسر يسكين ناقص كعشرين لكل نصف الا ان يكمل وهل ان بقى تأويلان وله زعمه ان بين القرعة ولا يشترط ان يبين نوع الكفارة من ظاهرها ويبين بل يكفي ان يقول هذا من كفارة (ص) ولعبدنا راجع ان أذن لسيده (ش) أى له أى وللعبد العاجز عن الصوم في الحال الاطعام اذا نذر لسيده فيه ولو لم يكتف حتى يتمكن من الصوم في المستقبل اما يفرغ على سيده أو يباديه نرجسه أو ياذن سيده فيه والضعيف في آخر ارجحه الله والسابق من الاطعام

وان أطم مائة وعشرين) والظاهر انه لا يجزئ هنا ونسب نفسه الى المدة زيادة فقلته الخ أى قلت الهامشي أو نسبه (قوله ولا يشترط ان يبين نوع الكفارة) الظاهر ان هذا مرسل بقوله ان يبين وكأنه يقول ولا يشترط في السابق الخ ويحتمل ان يكون حكما مستأنفاً بما حكمه آخر تحقيق بطلان الكفارة (قوله بل يكفي) ظاهره انه لو لم يقل لذلك لا يكفي بان أعطاه سكا كما وقد تقدم في الزكاة القولان فيمكن جريانها هنا (قوله أى له) يعنى لا يتعين واحد فلا يثنى ان الاول له الصبر كما يأتى (قوله وبان) الاولى حذفه

(قوله وهذا التقرير لا يحتاج إلخ) أي حيث كان المعنى أنه عاجز عن الصوم في الحال ويرجو القدرة عليه في المستقبل ولما إذا كان عاجزاً في الحال والافتقار لقتين الإخراج وعليه فالإمام يجمع على أن الشارح يقول بجعله على ما قرئت لك تكون التغيير (قوله وإن أذن) أو أو الحال (قوله وقال إلخ) الظاهر أن قوله فاجب ينسب حكايته إلى الإمام لا إلى الشارح الذي تقدم حكايته باللفظ (قوله أي لكون الإمام ظناً أن السائل سأل إلخ) هذا يشهد بقرينة وهم بالسكون وأما ما نقله فهو الغلط الساقط وهو اللائق بالآداب لأن الغلط الساقط أخضع ١٤٣ الغلط القلبي (قوله على ما إذا منعه من الصيام) حاصله أنه يقول إن ابن

الحاجب ذكر هذا عقب التي قبلها كالدليل على صحة تأويل القاضي عياض أن الأحبة ترجع للعبد أي أنه يتبدل أن يصير لصوم ويصدق قول الشيخ سالم في حل التأويل الرابع ما فيه أو كما قال القاضي عياض أن الأحبة ترجع للعبد فالحاجة أن لا يطعم إن أذن السيد فإنه يصير للعبد السيد الصوم لأن له يأذن في الصوم بعد ذلك وهو قول محمد أن أذن السيد في الطعام ومنعه من الصوم أجزاء والاصوب أن يصح للصوم وهو نحو قوله في المين إذا أذن في الطعام أو الكسوة أجزاء وفي غلق منه وفي الصيام أي عنده قبل بر ملكه كالأطعم والكسوة ملكاً منقراً انتهى وهذه العبارة أي التي ذكرها شاحنا وفيها أن أذن هبة الشيخ سالم بالحرف وقيل من أجل الأولى وهي أوضح من أن يحل الأولى (قوله لأنه لا يشك إلخ)

وهذا التقرير لا يحتاج إلى جعل الإمام يجمع على (ص) وفيها أحب إلى أن يصوم وإن أذن في الطعام وعلى هو هو لأنه الواجب وأحب الوجوب وأحب السيد عدم المنع أولئح السيد الصوم وعلى العاجز حيث فقط تأويلات (ش) قال ثالث المدونة وإذا أظهر العبد من أمر أنه ليس عليه إلا الصوم ولا يطعم وإن أذن له السيد الصوم أحب إلى قال ابن القاسم بل الصوم هو الواجب عليه ولا يطعم من قدر انتهى وقال ابن عبد السلام وظاهر هذا أن ابن القاسم حل جواب مالك على الوجه بقوله ما أدى ما هذا ولا يرى جواب مالك فيها إلا وهما أي السيد كون الإمام ظناً أن السائل سأل عن كفارة المين بقائه فاجب ينبغي لا يجب والضمير في قوله لأنه الصوم أي لأن الصوم هو الواجب على العبد المظاهر وإن أذن في الطعام أو أن أحب محمول على الوجوب وللقاضي إسماعيل أن الأحبة ترجع للسيد أي أن أذن السيد في الصوم أحب إلى من أذنه في الطعام وهذا التأويل حيث كان السيد كلاماً في منعه من الصوم بأن أخبره في خدمته أو نراه وهو واضح والأقرب على السيد عدم المنع والقاضي عياض أن الأحبة ترجع للعبد أي يتبدل العبد إذا أذن له السيد في الطعام ومنعه من الصوم أن يصير له أن يأذن في الصوم بعد ذلك وهذا أيضاً حيث كان السيد كلاماً أو الأقرب على العبد الصوم وللا يرى أن الأحبة على أبيها وهي محمولة على السيد العاجز عن الصوم إلا أن كمرض يرجو القدرة عليه في المستقبل واعتراه ابن عمر فإنه كان من مستطيعاً للصوم في المستقبل لزمه التأخير والأقرب أن يؤخر ابن بشر وفي ابن عمر واعتراه على قول ابن القاسم أن القادر على الصوم في المستقبل يلزمه التأخير ما على قول غيره لا يلزمه فيض الاعتذار بذلك وإلى الأفهام الخمسة أشار بقوله تأويلات ولا ين عرفه فيها بحيث وعمر في عزوها (ص) وفيها أن أذن له أن يطعم في المين أجزاء وفي غلق منه (ش) أي نقل الصوم أي عنده ابن عبد السلام ذكره في المدونة كذا ابن الحاجب أثر التي قبلها كالدليل على صحة تأويل من حل الأول على ما إذا منعه من الصيام لأنه لا يشك أن الشيء الذي في قلب الإمام من جهة الطعام إنما هو عدم صحة ملك العبد والشك في ذلك

أي وهو موجود في مسئلة الظاهر حاصله أنه يقال حل الأحبة على ما إذا منعه من الصوم لا يظهر لأنه إذا منعه من الصوم صار الصوم غير مطلوب منه أصلاً فكيف تقع الأحبة حيث قد وحاصل الجواب أن الصوم إنما استحب في تلك الحالة لأن العبد لا يملك أو ينسك في ملكه وقوله على حقه أي على كونه في نفسه صحيحاً إلا أن المراد فساد غير من التأويلات (أقول) بل ويدل على صحة الثالث والخامس قوله إنما هو عدم صحة ملك العبد أي إنما يلزم بعدم صحة ملك العبد أو للشك لا يفتي أنه كيف يتأق بزم وشك في ذلك في آن وأبدلاً لأن يقال أو ملكه كناية عن الخلاف أي العزم على قول أو الشك على قول يعنى أن بعض الاعتجزم وبهم ترد ولم يلزم بزم وبني وظاهر هذا أنه ليس هناك قول بأنه يملك مع أنه المذهب وقد يقال هذا التردد يرجع إلى وجوب الصوم لإحبيتهم

(ص)

فقد نزل بعد كفي هذا رأيت محشى تت نفل كلام ابن عبد السلام وما قال بقوله انما سئى الصوم وان كان الاطعام باذنة  
 اعدم تقربك الى العبد حقيقة وعبرة عب لا يخالف قوله هذا اجزاء قوله في التي قلها احب الى ان يصوم يشاء على احد  
 التاويلين انه في كفارة اليمين بالله تعالى لان اجزاء لاطعام مع اذنته فيه لا ينافي ان يكون الصوم احب اليه (قوله فيكمل  
 لكل واحد مدا) أى يكمل للشئين كل واحد مداو يستترع من الباقي بالقرعة فيعطى نصف مقدم كفارة والنصف الثاني  
 تمام لكفارة الثانية (قوله لان التسابع فيه شرط معتبر) فيه ان ١٤٣ التسابع موجود (قوله فانه لا يجزئ ما وقع فيه  
 التشرى بك) أى فيكمل المصنف

على الصورتين وان كان  
 المتبادر منه صورة واحدة  
 (قوله وليس تصوير مت)  
 فان مت صور المسئلة بان  
 يعطى كل مسكين مدين مدين  
 وانما كان كلامه غير ظاهر  
 لاجزاء هذه وعبرة بهرام  
 يريد ان من عليه كفارتين من  
 ظهارين فلا يجزئ ان يعطى  
 منهما مسكينا واحدا اطعام  
 مسكين انتهى (قوله وبني  
 الخ) ظاهر هذا ان قول المصنف  
 وبني مفرع على الاول وليس  
 كذلك بل مفرع على الاخرين  
 معا واعلم ان هاتين الصورتين  
 خاصتان بالاطعام واما الصوم  
 فلا ينافي فيه ذلك لانه يشترط فيه  
 نية التسابع فشرعه في الثانية  
 مبطل لمصاحبه عن الاولى فلا  
 يكمل لما قبل الاخرة التي هو  
 فيها واما الحق فقد كرهه في حق  
 نسي من عنت له في الصورة  
 الثانية فانه يكمل فبما سألني  
 قوله او عن الجميع كدل (قوله  
 فانت واحد متهم) حاصله

(ص) ولا يجزئ تشرى بك كفارتين في مسكين (ش) بان يعطى مائة وعشرين ناولا تشرى بك  
 الكفارتين فعليه كماله لكل مسكين الا ان يعرف أعان المسكين فيكمل لكل من وجده  
 مداو على يشترط بقا ذلك بسلام لا على ما مر قوله تشرى بك أى بان يجعل حظ كل مسكين  
 مأخوذا عن كفارتين وظاهر كلامه ان التشرى بك وقع في الاطعام والصيام أولى بهذا  
 الحكم لان التسابع فيه شرط معتبر بخلاف الاطعام وظاهره ايضا ان التشرى بك وقع في  
 جميع امداد الكفارة لانه تنكره في ساقى النقي وكذا جعل الشيخ عبد الرحمن وأما لو وقع  
 التشرى بك في بعض امداد الكفارتين كان أو اعطى مائة وعشرين مداكل مدي مسكين الا انه  
 نوى في مدينين. نعم ان كل واحد منهما عن كفارتين فانه لا يجزئ ما وقع فيه التشرى بك فقط  
 وليس تصوير مت التابع للشاوخ بحسن (ص) ولا تريب مصنفين (ش) يعنى انه  
 اذا اعتق نصف رقعة لا علق غيرها وصام ثلاثين يوما وصام ثلاثين وأطعم ثلاثين مسكينا  
 عن كفارة الظهار فان ذلك لا يجزئ وليس من التامق اطعام ثلاثين مسكينا بأم  
 ثلاثين نرا أو شعير الضيق أو ناول وجهه بل ذلك عيشهم وليس منه أيضا ان يعشى  
 ويغذى ثلاثين مسكينا ويعطى ثلاثين مسكينا مدا كما يظهر (ص) ولو نوى لكل عددا  
 أو عن الجميع كدل (ش) يعنى انه لو أطعم عن كفارتين فأكثر ونوى لكل كفارة عددا  
 دون الواجب كالأطعام ثمانين ونوى لكل أربعين أو لولا أحد تسعة وعشرين والأخرى ثلاثين  
 وعين صاحبة كل عددا وأخرج الجلاله عن الجميع من غير تشرى بك فماتى كل مسكين  
 فانه يصح وبني على ما نوى لكل واحدة من المساكين ويكمل او امانق منها فيكمل  
 لصاحبة الاخرين بعشرين ولصاحبة الثلاثين ثلاثين ولصاحبة التسعة وعشرين عشرة ولا  
 يضمر شرعه في أخرى قبل كمال ما قبله لان الاطعام لا يشترط فيه التسابعة بخلاف  
 الصيام (ص) وسقط حظم من مات (ش) يعنى انه اذا نوى عن كل عددا مائة قار أو  
 مختلفا لمغات واحد متهم أو أكثر فان حظم من مات منهم يسقط وليس تقبل حظها  
 لمن بقي حيا فانوى لكل من ثلاثة تسعين وللمائة ثلاثين يسقط حظها واكمل الثلاث  
 عشرة عشرة ولو نوى للمائة تسعين والبقوا في أربعين أربعين يسقط مناب الميتة  
 وكمل الثلاث عشرة وعشرين وهكذا (ص) ولو اعتق ثلاثين ثلاثين من أربع لينا  
 واحدة حتى يخرج الرابعة وان مات واحدة أو طلق (ش) يعنى ان المظاهرة الزم

ان عتقه مائة أو أربع ظاهرا من كل منها وزم عن كل واحدة كفارة (قوله سقط) أى الباقي الذي لم يجز جهه والذي أخرجه  
 لا يحسبه عن بقى حيا (قوله سقط مناب الميتة) يعنى انه لا يقتل حظها لمن بقي حيا لا باقى ان يقال وسقط عنه الباقي لان  
 لانى ومثل الموت من طلقه اطلاقا فماتوا ومثل السقوط ان لم يبقا فماتوا قبل موتها وأطلقها والالم يسقط حظها فيكمل لها  
 حظها ولو عين ندوا واحدة ونسبها ومات واحدة قبل وطئه اهل محل مناسبه لها خبت كان أكثر على غيرها (قوله ولو اعتق  
 الخ) لا مقهوره

(قوله فانه لا يجوز الخ) لا يعارض هذا قوله قبل وسع طاعت ان لم يطا بطلاقها وموتهم الان ما هنا فيه احتمال ان يكون بعض الكفار ان القى آخر جهان طاعت او ماتت والحياة التي يريد وطاها ليست كمال كذا رتبها (قوله حتى يكفر الخ) وربما افاد هذا ما قلناه لانه لا موقوفه لا يعتقد ذكر تت عن ابن عرفة ان من هجر عن كثرة الظهار ليس له الوطء وان طال أمده هجره ويندخل عليه اجل الايلاء (باب اللعان) (قوله لمعلقا) أي على عدم إخراج الكفارة والتنظيف لمعلق النحر (قوله تعقيب) أي الظهار باللعان أي ناسبه لاصقة التحقيق في التعقيب والافعال لا تنبع التعقيب (قوله وما يتعلق به) أي كقوله وورث المستطوع الخ (قوله لغة البعد) المناسب لقوله أي بعده ان يقول الابعاد لان البعد ناشئ من الابعاد (قوله وكانت العرب الخ) الشاهد في قوله ١٤٤ وتسميه ابعنا الخ (قوله لشر) أي الذي تذكر زمته الشر وقوله المقر الذي

الذي اشتد شره (قوله وتسميه ابعنا) أي لمعونا أي مبهدا (قوله واشتق منه اللعنة) الأولى واشتق من اللعنة كافي لـ (قوله ولم يسم غضبا) المناسب لما قبله ولم يسم غضبا لاشتقاقا من خامسة المرأة (قوله لانه قادر) لتعديل لقوله ومن جاتبه أقوى الخ وذلك لان بدفعه وتركه (قوله خلف الزوج) أي أربعا وأطلق في ذلك انكلا على ما هو معلوم ثم يرد على التعريف انه ضمير جامع تلويح خلفه فقط اذا كانت صغيرة أو كبيرة وماتت أو كان نكاحا وهي مسألة وأيضا يخرج اللعان في العدة فانه غير زوج لكن اختلف في الجواز المشهور هل يسوغ وقوعه في التعاريف ولا ينبغي ان الوصف نسيقة في الحال قطعاً بما جاز

أربع كفارات لكل امرأة كفارة ثم انه اعتق ثلاث رقاب عن ثلاث منهن ولم يشرك فيهن ولم يشوعن كل واحد تشيأ بمعنا فانه لا يجوز له شئ من ذلك يطا واحدة منهن حتى يكفر عن الرابعة بما يجوز ان يكفر به ما يتعلق أو بصيام شهرين ان هجر عن العتق أو باطعام اربعة عن الصوم ولوعين العتق أو غيره عن واحدة حل له وطء من عين عنها ولما كان يشاعن اللعان تحريم للاعتق مؤبدا كما يشاعن الظهار معلقا ناسب تعقبه به فقال (باب) ذكر فيه اللعان وما يتعلق به وهو لغة البعد يقال لعنه الله أي بعده من رجمه وكانت العرب تمارد الشر بالمقر ذلك لاؤخذ بغير اثره وتسميه ابعنا واشتق منه اللعنة في خامسة الرجل ولم يسم غضبا لخامسة المرأة فغلبا لذلك ولو سبق لعانه ولكونه سببا لعانها ومن جاتبه أقوى من جاتبها لانه قادر على الاثالة في دنياه واصطلاحا عرفه ابن عرفة بقوله خلف الزوج هي زنا زوجته أو في فعلها الا لزومه وسلفها على تكذيبه ان أوجب نكولها أحد ما يحكم قاض وتخرج بقوله الا لزومه الجمل غير الا لزومه فانه لللعان فيه كما اذا انتبه لاقول من سنة أشهر من يوم العقد وكذا اذا كان الزوج خصما وتخرج بقوله وخلفها الخ ما اذا احلف ونكحت ولم يوجب النكول حدها كما اذا غضبت فأنكر ولها وثبت الغضب فلا لعان عليها واللعان عليه وحده وتخرج بقوله يحكم قاض لعان الزوجة والزوج من غير حكم فانه ليس باللعان شرعي واعتق المؤلف بأركانه فاما الزوج فقال (ص) انما يلاعن زوج (ش) أي لا سيد وسواء كان الزوج حرا أو عبدا دخل بالزوجة أم لا ويسلك على الحصر ما وقع لا يغير ان اللعان يكون من شبهة النكاح وان لم تثبت الزوجية الا ان يقال لما كان الولد لاحقا به ودرأ الحد عنه كان في حكم الزوج وانما عن شرط التكليف قوله فيما يأتي أو هو صبي حين الحمل ويدخل

الاستنبال قطعاً وأما الخاص فهو حقيقة عند الأكثر كافي السعد في الطول

واقصر في التوضيح والايدي انه مجاز فيه (قوله كما اذا اقصبت) لا ينبغي انما اذا غضبت فلا لعان عليها أصلا فلا يظهر قوله ونكحت لان معناه المتبادر منه انما اطاعت بالخلف في تخاف مع انها لا تطالب بذلك فأنى يظهر حذف قوله وخرج الخ في قوله يده وقول ابن عرفة ان وجب شرط في خلفه أي انما تطالب بالخلف اذا كان نكولها واجب حدها وما اذا كان نكولها لا واجب حدها فلا تطالب باللعان (قوله يحكم الخ) أي بسبب حكم الخ أي أن اللعان لا يكون الا اذا حكم به قاض أو ما قام مقامه فلو وقع من غير حكم فليس باللعان وقضيه أنه لو تم افعالا لقاض وصدر منهما اللعان بدون ان يحكم به لا يكون لعانا فاقام (قوله واعتني المؤلف بأركانه) أي لم يمتنع بترقبه (قوله انما يلاعن زوج) لا سيد فالحصر بالنسبة هو الاقارن ووجه كازوج (قوله ان اللعان يكون من شبهة النكاح) أي بالنظر لتقني الجمل والولف

في



(قوله وما في الجمل) سياتي ان هاتين الطريقتين من جهة طرق (قوله وان قصد) اي كاذبا عند علي بن اخته من لا غير عالم بانها اخته وقوله وان قصد اخلاقا لا في حقيقة او بخاصة من انه لا يلاعن العبد ولا المخدوق في القذف لان المراد بالايمن تجوز زهادته من الاذواج لان الله استأنهم من الشهاد ببقوله ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فصار شهداء هذا اذا المستثنى من جهة المستثنى منه وقال شهادتهم اربعة شهادات فدل على ان اللعان شهادة العبد والمخدوق ليسان من اهلها واجب بان الاستثناء منقطع والمعنى فيه ولم يكن لهم شهداء اغيره بقوله لم يكن لهم شهداء الصبر حيلة من لاجله لم يلجئوا من لازمه (قوله الذي لا يقر الزوجان عليه بجال) كالجمع على فساد (قوله حكمنا بينهم الخ) اي في وجوب اللعان وبعد فان نكحت زوجت على قول عيسى وهو ضعيف وانما قال عيسى بالرجوع لوجود الاحصان لان انكبتهم صحيحة عنده ١٤٥ والحاصل ان كون نكاحهم صحيحا ضعيف وقوله بالرجوع جمع ضعيف وحدث

عند البغداديين فساد انكبتهم (قوله لا للري) اي ان لعان المسلم للنصر ائمة والى ودية لا يكون الا لنفي الجمل او الولد دون الري اي لا يلزم بل يجوز كما قال الخطاب الا ان يرسم اسقاط الجمل فليزم لعانه ولو كان كافر اوى مسألة كما اذا اعلنت قبحه او غيرها ثم زوجها على القول بغيرنا كما قال النحوي فثبت لعان فان نكح هو وحده وان حلف الايمان ونكحت فلاحدها لان الايمان كافر وهي فاقعة مقسم الشهادة ولا شهادة لكافر على مسلم (قوله اسباب او شروط ثلاثة) الاول ما اشار به بقوله ان قذفها بئنا الثاني ما اشار به بقوله وبقي حل الثالث المشاهدة بقوله وفي حده يجوز القذف الخ على اسد القولين وبعبارة لا تردد في كونها اسبابا او شروطا والظاهر الاول

في كلامه العنبن والهزم والاخرس والمجبوب والنحوي بضمه وهو كذلك في الجبيع في الرتبة والقذف وما في الجمل فلا لعان في المجبوب كما في الخطاب وايضا في كلام المؤلف ذلك وما للنحوي في المدونة حاله على اهل المعرفة كما في في العدة ولا قرافي بلاعن المجبوب والنحوي اذا انزل كفره ما فيمتل ان المؤلف اراد (ص) وان فسد نكاحه او فسد او رافلا كثيرا (ش) يعني ان اللعان يكون في النكاح الفاسد الذي لا يقر الزوجان عليه بجال كالجمع لشبوت التنب فيه و يكون ايضا بين الزوجين المتأسقين أو الرقيقين واما الزوجان الكافران فانه لا يصح منهما اللعان ثم اتجاوا النوا وضوا باحكامنا حكمنا بينهم بحكم المسلمين ومنه فهم كفرا ان المسلم بلاعن اليهودية والنصرانية قال في الخطاب نكح لعانه لنفي الجمل او الولد لا للري ولما كان لعان اسباب او شروط ثلاثة اشار الى اولها بقوله (ص) ان قذفها بئنا صريح (ش) لا تهر يضحي طائفة منه في قبل او دير ورفقه لانه من حقها والا فلا لعان ولعل المؤلف لم يقصد بالصريح والطوع لذكر حكمه ما بعد بقوله وتلاعن ان رماها بنفسه الخ وبقوله كقولها وجدها مع رجل في خلاف وقوله في نكاحه) متعلق بقذف اي يجب ان يكون قذفها في نكاحه بريدو تابع النكاح من السدة كالنكاح كما في رواية كان حصول الزنا بها في نكاحه وقوله كمال قال ابارك فيك ثم في قبل ان اتزوجك او قذفها قبل نكاحه فبعد حتى تزوجهما فقفها بصحة زعمالوتر جئت من العدة فقفها او قذفها ثم تزوجهما ولم يقذفها بعد ان تزوجهما بقوله (والاحد) اي بان قذفها قبل نكاحه او بعد نحو جهان العدة سد (ص) بيقته اعمى ورا غير (ش) حصة لنا اي زنا متبين لا يحى بطريق من الطرق من جس أو وس بكسر الحاء واخبار بنفسه ذلك ولفظ غير مقبول الشهادة حرفي انفسه لا المعنى وهو البصير فلا يعتمد على شك ولا ظن والمراد

١٩ شيء حقيقة السبب غير حقيقة الشرط لان السبب ما يلزم من وجوده وجوده يلزم من عدمه العدم والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم (قوله لا تعريض) ولكن فيه الادب على الرجاء للمخدوق على هذا فستفي هذه من قاعدة ان التعريض بالقذف كالنكاح في وجوب الحد (قوله لانه من حقه) اي قذفه لانه من حقه (قوله لذكره حكمهما) اي حكم ضدهما اي الحكم المرتبط بضمهما وهو التعريض والغضب اي فلذا ذكر الحكم المتعلق بضمهما فيمساك دل على ان الكلام هنا ليس في ضدهما بل فيهما وهو الصريح والطوع قتال ثم تد (قوله اي يجب ان يكون قذفها لها في نكاحه) بريدو تابع النكاح ولو كانت المرأة قانت الابهة ان يات منه تزوجت غيره (قوله لم يجز حتى تزوجهما فقفها) اي وانقرض مثل الاول فان لم يلاعن للثاني جحد واحد الهما وان لم يكن مثل الاول حد الاول ولا عن الثاني وان نكح واحد (قوله او رخص) بكسر الميم اخلاقا لا في انفسا القاتل بان لا يعي انما يلاعن اذا وضع يده على القرح مقابلا

(قوله لانه معنى من المعاني) لانه ادخل المذ كوفي القويج واراد الفعل الهيمه الظاهر عند سلاسله المذ كوفي القويج (قوله ولا يشترط الخ) عبارة الا لا في شرع مسلم وهل من شرط دعوى الرؤية ان تصف كالهيئة فيقول كلور وفي المسئلة او يقول رأيت ما ترى والا اول المشهور انتهى وليد كراين عرفه مشهورا وانما قال في شرط الرؤية يكشفه كالهيئة والا كتناسلها فيما ترى صناع القرئين والشيوخ من ابن القاسم ١٤٦ مع ابن رشد عن نافع فقط انتهى (أقول) ومن عادات ابن عرفه ترى جميع

فما تقدم فيكون الرابع مختلفا  
فأذكره شارحا فتشدر (قوله ولو بصيرا) اي خلافا لمن يقول ان البصر يشترط فيه الرؤية (قوله لقوله من مالك) اي لما قيل من مالك اي انه اذا لاع للرؤية وادى الوطء قبلها وعدم الاستبراء فقل ابن القاسم من مالك أقوالا ثلاثة هل الولد لازم له أو امره موقوف او ينقضي عنه فثبت ذلك ابن القاسم بقوله ما يظهر يوم الرؤية وقوله وفي حكم السنة كلام مستأنف وانما كان حكم السنة ما نقص عنها لانه لا يرد الى أربعة أشهر على النقص فيمكن ان تنوالت ثلاثة ناقصة والشهران الباقيان بعد الرابع التسام ناقصان أيضا وأما ان كان النقص ستة أيام فالذي عليه الاكثر وهو الصحيح انه لا يكون حكمه حكم السنة (قوله وينتفي باللعان الاول) اي فلا يصحناج في فيه لعان ثان عند أشهر ويقهر منه انه يحتاج للعان ثان عند غيره (قوله أو مافي حكمها) هي ستة أشهر الاخسة وقوله اما ان كان اقل من ستة

بالبينة الحزم وقوله رآي الفعل الدال على الزنا لا الزنا لانه لا يرى لانه معنى من المعاني بأن يرى وجهه في فرجها ولا يشترط وصفه كالشهوداى بان يقول رأيت فرجها كالمورد في المسئلة بل يكفي ان يقول رأيت ما ترى وبعبارة المشهور وكافي التوضيح انه اذا تحقق البصر زنا هالاع وان لم يرها هو مذهب المدونة وعلمه لو قال يتفنه ولو بصيرا لحسن (ص) واتى به ما ولد ستة أشهر والاطح به (ش) الضعيف به يرجع لعان الرؤية وقوله ماى ولد والمعنى انه اذا لم يولد سبب رؤية الزنا مافي معناه من العلم فانه يفتى عنه بذلك ما ولدته من ولد كامل لسنة أشهر فصاعدا من يوم الرؤية وقوله كانه باخبر برية الرحم يوم اللعان وان أنت ولد غيره سقط لدون ستة أشهر لحق به لان لعانه انما كان لرؤية الزنا لان في الولد وهذا هو قول ابن القاسم فيما باقى ويحق ان يظهر به هالان المراد بظهوره وضعه لدون ستة أشهر وهو تفسير لقوله من مالك وفي حكم السنة ما نقص عنها يسير كاربعة وأخسة أيام (ص) الا ان يدعى الاستبراء (ش) اي ان ما ذكره من انه يطبق من لاع للرؤية اذا ولده لاقل من ستة أشهر من الرؤية بقية بما اذا لم يجدع استبراء قبل الرؤية فان ادعى ذلك فانه لا يطبق به وينقضي باللعان الاول عند أشهر وهذا اذا كان بين استبراءه ووضعه هاستة أشهر أو مافي حكمها فاذا كان اقل من ستة أشهر فانه يحصل على انه موجود في بطنها حال استبراء (ص) وينقضي جمل (ش) يعني انه بلا عن اذا روى زوجته ينقضي جمل ظاهر بتمهاده امرأته من غير تاخير للوضع كما سأتى عند قوله باللعان مجمل ولو قال المولوب وقطع نسب لكان اشغل للعمل وغيره ولكن ما قاله هو الغالب (ص) وان مات أو تعدد الوضع أو التوأم (ش) اي لا بد من لعان الزوج وان تكمل حد لصدقه وان مات الولد الذى رماها به أو الجمل الذى رماها به وفائدة اللعان حينئذ سقوط الحد عنه وكذلك يكفي لعان واحد وان تعدد الوضع كالو وضعت أكثر من واحد في بطنه وكان الابن غائبا لم تقدم وعلم بذلك في الجسد لانه حقيق بغيره من قدف زوجته بالانصاف ارامتعدة فانه يكفي في ذلك لعان واحد وكذلك يكفي لعان واحد وان تعدد التوأم كما اذا ولدت توأمين في بطن لانه مافي حكم الولد الواحد وما قبله ينقضه وقوله (لعان مجمل) متعلق بمذوف أى ينتفى الجمل في جميع الصور بلعان مجمل بلا تاخير ولو مريضين أو أحدهما الا الحاضر والتفاسير مؤخران (ص) كانا والولد (ش) تشبيه في الاستبراء بلعان واحد كقوله انهم بدانق رأيت ما ترى وما هذا الولد معنى أو ليس هذا الولد معنى

أشهر اى مافي حكمها (قوله أو تعدد الوضع) ابن رشد هذا ان امكن تباعه  
لهامرا كدهوا قبل البناء وهذا الصلقة في كونه بلعان واحد (قوله بلعان مجمل متعلق بمذوف اى وينقضي الجمل بلعان مجمل) ولا يضر تعلقه ببقى الذى المصنف لان المعنى عليه انما يلاع زوج في نفي جمل بلعان مجمل لا مؤخر اى فلا يصح اللعان بحث بآخر وظاهره الاطلاق مع انه لا بد فيه من التمسيل الا في الآه اذا كان في المفهوم تمصيل فلا يعترض به (قوله وليس الخ) اشارة للصورة ثمانية وقامها قوله وزيت وقوله قبل الخ مستأنف اى سوا موقعه عند ذلك وزنت

(قوله فهو معطوف على المنى) الاولى على التثنية (قوله فان كان بينهما سنة) هكذا في بعض النسخ اي فان كان من الوطء الحاصل بعد الوضع والوضع الثاني سنة أشهر فانه يعتقد ويلاعن مع انه لا يلاعن ويطلق الولد فيه فالاحسن ما في بعض النسخ فان بينهما سنة وشي غلاظه (قوله ثم انا ترى) في شب وان لم يدع رؤية فهو ظاهر بل الاولى فرضه في عدم الرؤية لان موضوع الكلام ان اللعان انفي الجمل ومقتضى كلام المصنف كغيره انه لا يعتقد في عقبه (قوله ولو تصادقاه في نفسه) أي فلا بد من لعا ان الزوج والا لحق به ولا حد عليه به لانه قد ف غير عقبة لأنها ١٤٧ اعترفت بالزنا وتحد الزوجة على كل حال لاقرارها على نفسه انما باننا وواحد اصدافا

وزنت قبل الولادة وبعد (ص) ان لم يطأها به بعد وضع (ش) يعني ان ما مر من ان الرجل يلاعن ثلثي الولد أو الجمل مقيد بان يعتقد في لعانه على أحد هذه الامور الاول ان يقول انا ما وطئت بها من حين وضعت الجمل الاول الذي قيل هذا الجمل المنى وبين الوضعين ما يقطع الثاني عن الاول وهو سنة أشهر فأكثرافه حيث ذلعا عن فاما لو كان بينهما أقل من سنة أشهر لمكان الثاني من ثمة الاول الثاني اشارة اليه بقوله (أولدة) فهو معطوف على المنى تقديره أو وطئت ما بعد وضع الاول أشهر مثلا وأمسكت عنها لكن وضعت الثاني لمدة (لا يلاعن الولد فيها) بالزواج اما (القلة) بان أنت به ثمة أشهر من يوم الاصابة فانه يعتقد في ذلك على نفسه ويلاعن فيه لان الولد ليس هو الوطء الثاني لنفسه من سنة ولا من بقية الاول اقطع السنة عنه فان كان بينهما سنة (أو) وطئت ما بعد وضع الاول وأمسكت عنها ثم أنت بولد لمدة لا يلاعن فيها الولد (لكثرة) كخص سنين فأكثرافه يعتقد في ذلك على نفسه ويلاعن فيه الثالث اشارة اليه بقوله (أو استبراء بعضه) فهو معطوف على قوله وضع ومعناه انه استبرأ المصيبة بعد وطئه اياها أو لم يطأها به واستبرأه ثم رآها تزي نولدت ولدا وبين الاستبراء وضع الجمل المنى ستة أشهر فأكثرافه يعتقد في نفسه على ذلك ويلاعن والحصة في ذلك تجزئ و اشارة بقوله (ولو تصادقاه في نفسه) الى ان الجمل لا يفتق عنه بالتصادق من الزوجين على نفسه فهو مما افقه مقدرا ويلاعن في الجمل الا يفتق عنه فمقطولو تصادقاه في نفسه (ص) الا ان تاتي به بدون ستة أشهر (ش) هذا مستلزم من قوله ولو تصادقاه اي لا يفتق الولد الا باللعان ولو تصادقاه في نفسه الا ان تاتي به بدون ستة أشهر من يوم العقد ينسب له بالكلية أيام فبقتي حيث تدفع لعان اقيام المانع الشرعي على نفسه (ص) أو هو صبي حين الجمل أو يجوب أو ادعته مغيرة على مشرق (ش) اي وكذلك يفتق الولد بغير لعان اذا كان الزوج حين الجمل صبيا أو مجبوا بالقيام المانع العقلي على نفسه وظاهره سواء على الجوب ام لا أو نزل ام لا وهو ما في كلام عبد الجسد وكذلك يفتق عنه بغير لعان اذا عقد مشرق على مغيرة وفي القعد بينهما في ذلك وليما وعاء بقاءه كل منهما في محل الى ان يظهر الجمل اقيام المانع اما على نفسه ولا مغيرهم لقوله على مشرق بل المراد ان تدعبه على من هو على مد لا يمكن بحجبه اليها مع خفاها وانظر الحكم في

بشعبه بولد فلا لعان عليه اذا يفتق به ومضى عليه في الجلاب وخلافه لا يفتق من ان انصبي والجوب اذا كانا لا يفتقن لم يفتق بهما الولدان أو نزل لا لعنا كغيرهما وان عقدا الشامل انه يفتق بغير لعان اذا كان مجبوا أو مقطوع الانتين فقط أو مقطوع البينة اليسرى كان الذي كرقاعا أم لا أو نزل لا مقطوع الذي كرقاعا الانتين أو قائم اليسرى فقط وأولى قائم الذكر واليسرى حيث أنزل وحاصلا انه مق وجبت البينة اليسرى وأنزل لا بد من اللعان مطلقا أو اذا انفقت فبقتي بلا لعان مطلقا ولم يصنف في العدة انه يرجع لتساقط المظنوع ذكره او اقامه بل بولد ولو لم يكن اعترض بانه انما يرجع فيه لاجل المعرفة كما في الحديث فان قالوا انه بولد لا لعان والا فلا ومضى على كلام التاميل

انصبي بقبضه بولد فلا لعان عليه اذا يفتق به ومضى عليه في الجلاب وخلافه لا يفتق من ان انصبي والجوب اذا كانا لا يفتقن لم يفتق بهما الولدان أو نزل لا لعنا كغيرهما وان عقدا الشامل انه يفتق بغير لعان اذا كان مجبوا أو مقطوع الانتين فقط أو مقطوع البينة اليسرى كان الذي كرقاعا أم لا أو نزل لا مقطوع الذي كرقاعا الانتين أو قائم اليسرى فقط وأولى قائم الذكر واليسرى حيث أنزل وحاصلا انه مق وجبت البينة اليسرى وأنزل لا بد من اللعان مطلقا أو اذا انفقت فبقتي بلا لعان مطلقا ولم يصنف في العدة انه يرجع لتساقط المظنوع ذكره او اقامه بل بولد ولو لم يكن اعترض بانه انما يرجع فيه لاجل المعرفة كما في الحديث فان قالوا انه بولد لا لعان والا فلا ومضى على كلام التاميل

(قوله وفي حده مجرد القذف) هذا قول أكثر الرواة لا يحدوا ببلان (أقول) فلذلك قدمه المصنف فتدبر (قوله مجرد القذف) أي القذف المجرد عن دعوى رؤية ونفى ولد (قوله يوجب الأمر في الولد وقولاً) هكذا في التوضيح واعترضه غيره وقال السواب أنه على القول الثاني ١٤٨ يكون لاسقاطه الآن تنبيه بلان ثان وجهه ظاهر لأن الأصل الصواب إلا أن

تنبيهه (قوله ونفى الولد من الزوج الخ) قال بعض الأشياخ ينبغي أن يكون هذا هو الأرجح دليل ما تقدم من قوله واتبى به ما ولد لسته فان موضوع المسئلة انها ولدت لسته أشهر فأكثر من يوم الرؤية والاطوبى به قولاً واحداً وقوله وبعبارة اقصر عليها بعض فيقيد ترجمته بل في كلام محضى تمت ما يقيد أنه الرابع (قوله تغليب الجانب للتعريم) أي الطوط ما لم يجر حتى جعل هذا الولد منه (قوله وليس المراد الخ) فيه نظر بل في هذا النقل ان المراد حقيقة قال في المدونة وان قال رأيت امرأة تزني اليوم ولم أجد معها بعد ذلك إلا أن كنت وطئتها قبل الرؤية في اليوم أو قبله ولم استبرئ فانه يلاعن قال ما لا ولا يلزمه ما أنت به من ولد قال ابن القاسم إلا أن تأخيه لآخر من ستة أشهر من يوم الرؤية فيلزمه وقد اختلف في ذلك قول ما لا يلزمه لأنه الزمه الولد ومصرته يلزمه الولد ومصرته قال بنقويه وان كانت حاملاً قال ابن القاسم وأحب ما فيه إلى الله إذا كان جهل يوم الرؤية جعل ظاهراً لاشك فيه ان الولد يثبت به إذا نكح على الرؤية (قوله بخلاف باب النكاح)

مفهوم محبوب وهو الخصى ومقطوع البضة اليسرى في الشرح الكبير (ص) وفي حده مجرد القذف وأولاه خلاف (ش) يعني أنه إذا قال زوجه أنت زنت فقط وأقل لها بأربعة فقط ولم يقيد ذلك برؤية زنا ولا نفي حمل هل يحد ولا يحد من العان أو يلاعن ولا حد عليه للقذف لعموم آية العان وهي قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهاده إلا أن يفتعن فليدكر فيهما روية زنا ولا نفي حمل ولا رد قال ابن نافع وبعض كبار المتأخرين والقولان في المدونة (ص) وان لا عن رؤية ودعى الوطأ قبلها وعدم الاستبراء فلما لا في الزامه به وعدمه وتنبيه أقوال (ش) الضعيف قبلها يرجع لرؤية الزنا والمعنى ان الزوج إذا لعن زوجته لم يبرأ الزنا وقال وطئت قبل الرؤية في يوم الرؤية أو قبله ولم استبرأ بعد ذلك ثم أنها أتت بولد يمكن أن يكون من زنا الرؤية فلما لا في الزام الزوج بالولادة ثم إن كان ان نفاه بلان ثمان أسبوعاً لان العان الأول ما كان الارتفاع استدلالاً في الولد سواء أتت به لسته أشهر من يوم الرؤية أو أتت به لا أكثر من ذلك وعدم الزامه به أي فلا يتوارثان لاشك في الأمر في الولد وقولاً لا يثبت عنه باللعان الأول بل ان نفاه بلان ثمان أسبوعاً وان استقطعه فحق به ونفى الولد من الزوج باللعان الأول تغليب الجانب للتعريم لان العان الأول موضوع لنفي الحد والولد ما كان ادعاء بعد ذلك لحقه به وحده وبعبارة ونفى لابي الحسن ان القول الأول يقول ان الولد لا يلزمه أي لا يثبت عنه أصلاً بل على ان العان موضوع لنفي الحد فقط وعدمه عن دعوى الاستبراء وضاع به باستطاع الولد وإذا استقطعه فليس له ان يتنبيه بعد ذلك ويحمل الأقوال الثلاثة ما لم تكن ظاهرة الجمل يوم الرؤية واليه أشار بقوله (ابن القاسم) ويلحق ان ظهر يومها) لكن كلامه هوهم أنه لا بن القاسم لما لا وليس كذلك بل هو لما لا أيضاً وأما لا بن القاسم فيه الاختيار فلعله قال واختار ابن القاسم أنه يلحق ان ظهر يومها كان أحسن وليس المراد بظهوره انضاحه بل بحقيقته وثبوت وجوده بأن يأتي به لأقل من ستة أشهر من يوم الرؤية أقلية سنة (ص) ولا يحد فيه على عزل ولا مشاهة لغيره وان بسواد (ش) يعني أنه إذا كان يظن زوجه ويعزل عنها ثم ظهر بها حمل أو كان يظن زواها ويعزل لانها ولدت ولد الإيشية بأبوفليس للزوج ان يقول ما هذا الحمل معنى معتداً في نفسه ولعانه على العزل لان المساعد يسقطه أو يخرج منه وهو لا يشهره أو يقول ما هذا ولدى معتداً في نفسه على عدم المشاهة لان الشارع لم يعزل عنك على هذا الباب ولو كان الولد أحض وأبواه أسودا وبالعكس بخلاف باب القافة (ص) ولاوط بين القذفين ان أنزل ولاوطاً بغير انزال ان أنزل قبله ولم يلد (ش) يعني ان الزوج إذا كان يظن زوجه بين تخفيها وينزل مع ذلك ثم أتت بولد فليس له ان يتنبيه ولا عن يلاعن فيه معتداً في ذلك على الوطأ

خو لنسحاب القافة لأن بابها فيه أثبات أصل مشبهه وهنا لا يعتد به على عدم مشبهه بل لاحتمال شبهه باجداً والحد يدراً بالشبهة ونبه أنه يقتضي ان البياض والأسودية قد علمت في باب القافة وليس كذلك (تنبيه) • يطبق الولد في المسائل الأربع ولا حد عليه لعذبه وظاهره ولو علمت بالمشاهة

(قوله ومثله الوطء في الغير) أي لان المساقفة سبق فيدخل التزويج الا ان الباحي استبعد ذلك بأنه لو صح ما حدث امرأة  
بجها لها ولزوج لها الجواز كونه من وطئ غير التزويج (قوله كانت حية ١٤٩ أوسمة) لا يفتي ان احسان المنة لا يكون

الائق الولد لا يفتي الجمل (قوله)  
وهنا ليست في العصة هذا  
يعارض قوة في العصة أو  
مطلقة والجواب ان قوة وهما  
ليست في العصة اشارة الى ان  
الجواب باعتبار بعض الاطلاق  
وهي ما اذا كانت مطلقة (قوله)  
انه رأى فيها) وأولى انه رأى  
قبل الطلاق (قوله كاستحقاق  
الولد) أي المثل في بلان له والروية  
قانه يجد ولو استحق واحد بعد  
واحد فقد واحد الجميع الا ان  
يمسك واحد بعد واحد لمن  
استحققه قبله فيستبعد فيها يظهر  
(قوله يعني الخ) بقادته مستثنى  
مما قبل الكفاف وما بعدها  
والجاري على القاعدة انه  
مستثنى مما بعد الكفاف (قوله)  
الا ان ترى بعد اللعان) أي وقبل  
الاستحقاق (قوله بعد ان لاعن فيه  
كفائف عفيف) هذا بما عي  
رجوعه لقوله كاستحقاق الولد  
فقط فلا يظهر قوة قبل بعد  
العدة واستحقاق المفسدة  
راجع لما قبل الكفاف وما بعدها  
(قوله او اعرجه) أي عوجب  
حده (قوله اما لو اوجدا الخ)  
أي اذا حدث لثان ولا وكذا لو اوجدا  
لزوجته فانه يسقط عنه حده  
للرجل قام أول يقيم (قوله يدخل  
فيه) أي في حدم وقوله ثبت قبله

بين التقدير لان المساقفة سبق فيدخل التزويج فحصل منه ومثله الوطء في الغير وكذلك  
اذ وطئ زوجته او لباغ وأخته وأزول ثم وطئ زوجته الأخرى ولم يزل فيها والحال انه  
لم يحصل منه بل بين الزوال والوطء الثاني الذي لم يزل فيه فحصلت زوجته الثانية فليس  
له ان يقول ما هذا الجمل او ما هذا الولد في معتد في ذلك على عدم الزوال في الزوجية  
الثانية لاحفال ان يفتي من مائه في فتاة كره فيخرج مع الوطء اما ان كان حصل منه  
بول بين الزوال والوطء الثاني الذي لم يزل فيه فحصلت زوجته من الوطء الثاني فان له ان  
يفتي الولد ويلاعن فيه معتد في ذلك على عدم الزوال لان البول لا يفي مع مائه من الماء  
(ص) ولا عن في الجمل مطلقا (ش) هذا شروع منه في بيان الزمن الذي يمكن فيه اللعان  
لثاني أو روية والمعن اللعان ان في الجمل لا يتقيد زمنه بكون المرأة في العصة أو مطلقة  
كان الطلاق بائنا أو رجعيًا بغير حجب من العدة أو لا كانت حية أو ميتة اللهم الا ان  
يجازوا قضى أمدا للجمل فان الولد لا يلحق به حينئذ ولا يعارض قوله فيعبر أوله ولا يلحق  
فيها الولد لقوله أو كره من انه يلاعن لانها لا تزوج بعد وهذا ليست في العصة (ص)  
وفي الروية في العدة وان يفتي (ش) يعني ان من طلق زوجته ثم ادعى انه رآها تفتي  
فان كانت الروية ودعواها في العدة سواء كانت من طلاق بائنا أو رجعيًا فانه يلاعن ولو  
انقضت العدة لان عدة الطلاق البائنا من زواج العصة وأخرى لورى من في العصة  
وان كانت الدعوة بعد هاهنا رأى فيها فانه لا يلاعن فقوله وفي الروية أي لاعن بسبب  
أول الجدل دعوى الروية بالزنا وقوله في العدة صفة للروية متعلقة بكون خاص أي الروية  
المطاعة في العدة أي اغما يلاعن اذا ادعى في العدة انه رأى فالمساكن ثلاث احداها ان  
يدعى في زمن العدة انه رأى فيها وهذا يلاعن فيها وبعد هذا الثانية ان يدعى بعدها انه رأى  
بعدها وهذا لا يلاعن فيها الثالثة ان يدعى بعدها انه رأى فيها وهذا لا يلاعن فيها أيضا  
(ص) وبعد هذا كاستحقاق الولد (ش) يعني ان من طلق زوجته طلاقا بائنا أو رجعيًا  
وانقضت عدها ثم قال رآها تفتي فانه يجد وكذلك يجد اذا استحق من فتاة بلعان  
لانه كذب نفسه فيعبر ما داهيه ويحلفه وقوله (الا ان ترى بعد اللعان) مخرج مما قبله  
يعني ان المرأة اذا زالت عنها بان زنت بعد اللعان فلا حدى للزوج اذا رماها من بعد  
العدة واستحق الولد بعد ان لاعن فيه كفائف عفيف فلم يحده حتى زنى المذدوف (ص)  
وتسمية الزاني بها واعلم بعده (ش) أي وحده لا يفتي مع اللعان للزوجة في تسمية الزاني  
بها كقولها رأيت فلانا تزني بك ولا يخلص من الحد لثان لانه اذا تقدم اما لو اوجدا ولا  
سقط عنه احسان لان من حد نفسه يدخل فيه كل حدث قبله من قام وعن لم يقيم ولو لم  
ييمه لاحد وكما اللعان كقولها رأيت فلانا تزني بها أو علم من سجده بعده بان يقال فلان  
فذلك باهر انه لانه قد يعرف أو يعقولا رادة السر ولو بلغ الامام على المشهور وحكم

أي موجب قبل الحد وقوله من قام وعن لم يقيم أي قام كل رجل المذدوف والذي لم يقيم  
الامام على المشهور) يعني ان الشخص ان يدعو ان أراد السر ولو بلغ الامام على المشهور وخلافه فيقول ان أراد السر فلا  
عقوبه بلوغ الامام بهذا الحل لا يفتي قوله أي يجب على الحاكم (قوله وحكم)

الاعلام الوجوب) كذا في نص فانه قال وظاهره ق أن اعلامه واجب وان الوجوب متعلق بالحق وهو ظاهر ان علم بذلك يصري فيه فهو بعد ان أراد استراخان علم به عدلان فالظاهر وجوب اعلامهما المذوق أيضا انتهى (قوله لان كر قدفها به) انظر هل يحصل المقابلة للاضافة لشخص غير من أضيفه الزنا به قبل الحد كزيت بن دم قال بعمر وهو الظاهر بديل انه لو قدفها بعمر أي بعد اختلاص فانه يحدو كذا الاختلاف المكان كزيت بشر جلد بعد لعنه في كزيت بديل أو حكمه (قوله قبل الفرق ما قاله ابن الكتاب الخ) ١٥٠ في هذا الفرق شيء كان أحد المتلاعنين كاذب كذا واحد من القاذف والمقدوف له فإذا قال بعد الحد

الاعلام الوجوب أي يجب على الحاكم ان يعلم من محله على القول بأنه حق لا دمي وهو المشهور وقيل نديا (ص) لان كر قدفها به (ش) يعني ان من لا عن زوجته ثم بعده رماها بجوارحها به أو لا فانه لا يصحها فان قيل ما الفرق على هذين ما قالوه في حد القذف اذا قذف شخص شخصا لحد ثم قدفنه ثانيا فانه يصح له في الاصح قبل الفرق ما قاله ابن الكتاب ان أحد المتلاعنين كاذب الا لا الاخرى من هو منهما فإذا حال الزوج ما كنت الا صادقا قال لا تحده اذ لعنه كان صادقا والقاذف انما حده تكذيبه فاذا قال كنت صادقا فهو كالقذف المستوفى بوجوب ان يعد ثارة أخرى وقيل ان الملاحض أي لعله كاربعة شهود أو عامها على قدف بظلال الاجنبى واحترق بقوله به عما اذا قدفها بأمر آخر أو بما هو أعمر فانه بعد الاول كان يقدفها ثانيا بغير النسب بعد ان قدفها بالزنا والثاني كقوله أنت تزني مع كل الناس بعد ان قال لها زنت مع فلان أو شخص ولا يدان بغير زنى قول المؤلف به فنقول بعينه كما قال ابن المحجب لان كلامه مقصود في ما اذا قدفها به مع غيره لانه يصدق عليه انه قدفها بما قدفها به أولا اذا اخص داخل في الاصح فذلك قولنا ابن غازي عليه (ص) وورث المستطيق الميت ان كان فهو مرسلا أو لم يكن وقيل المال (ش) يعني ان الاب اذا نفي ولده لانه فيه مات الوالد من ماله استطقه أو لم يات الاب بحد ويطلق الوالد بغيره بشرط ان يكون للولد الميت ولده مرسلا أو نفي يشارك الاب في سدس المال ولم يكن فهو له كذلك بان عدم رأس أو وجد لا على الصفة بل عبدا أو نصراني ولكن قل المال الذي يهوز المستطيق أو الباقي بالتعصيب بعرض أيضا اضعف التهمة كاذر كمالوا ابراهيم الا حرج ومن يده اخذ ما بين عرقه قال المؤلف الذي ينبغي ان تتبع التهمة فقد يكون السدس كثيرا فينبغي ان لا يره ولو كان للعت ولد وقد يكون المال كله يسيرا فينبغي ان يرش وان لم يكن فهو لا تنهى فتقوله وورث المستطيق بكسر الحاء المستطيق يفتح الحاء الميت ان كان له أي للمستطيق بالفتح ولد أو ولده ولو يتساعلى ظاهرها وقد نزع المؤلف في القيد بالحرة والاسلام فالظرف في ابن غازي وانظر مره وما زيد عليه في الشرح الكبير ٥ ولما قدم أنه لا بد من تعجيل الثمان في النحل ولا يؤخر الوضع خوف اتقشاشه بقوله بلان مجمل تكمل على ما ينسج اللعان في الرؤية ونفي

بما كنت الا صادقا فلا يصح اذ لعنه كان صادقا والقاذف انما حده تكذيبه فاذا قال كنت صادقا فهو كالقذف المستوفى بوجوب ان يعد ثارة أخرى وقيل ان الملاحض أي لعله كاربعة شهود أو عامها على قدف بظلال الاجنبى واحترق بقوله به عما اذا قدفها بأمر آخر أو بما هو أعمر فانه بعد الاول كان يقدفها ثانيا بغير النسب بعد ان قدفها بالزنا والثاني كقوله أنت تزني مع كل الناس بعد ان قال لها زنت مع فلان أو شخص ولا يدان بغير زنى قول المؤلف به فنقول بعينه كما قال ابن المحجب لان كلامه مقصود في ما اذا قدفها به مع غيره لانه يصدق عليه انه قدفها بما قدفها به أولا اذا اخص داخل في الاصح فذلك قولنا ابن غازي عليه (ص) وورث المستطيق الميت ان كان فهو مرسلا أو لم يكن وقيل المال (ش) يعني ان الاب اذا نفي ولده لانه فيه مات الوالد من ماله استطقه أو لم يات الاب بحد ويطلق الوالد بغيره بشرط ان يكون للولد الميت ولده مرسلا أو نفي يشارك الاب في سدس المال ولم يكن فهو له كذلك بان عدم رأس أو وجد لا على الصفة بل عبدا أو نصراني ولكن قل المال الذي يهوز المستطيق أو الباقي بالتعصيب بعرض أيضا اضعف التهمة كاذر كمالوا ابراهيم الا حرج ومن يده اخذ ما بين عرقه قال المؤلف الذي ينبغي ان تتبع التهمة فقد يكون السدس كثيرا فينبغي ان لا يره ولو كان للعت ولد وقد يكون المال كله يسيرا فينبغي ان يرش وان لم يكن فهو لا تنهى فتقوله وورث المستطيق بكسر الحاء المستطيق يفتح الحاء الميت ان كان له أي للمستطيق بالفتح ولد أو ولده ولو يتساعلى ظاهرها وقد نزع المؤلف في القيد بالحرة والاسلام فالظرف في ابن غازي وانظر مره وما زيد عليه في الشرح الكبير ٥ ولما قدم أنه لا بد من تعجيل الثمان في النحل ولا يؤخر الوضع خوف اتقشاشه بقوله بلان مجمل تكمل على ما ينسج اللعان في الرؤية ونفي

بشاركتها الاب بأخذ سدس المال فرضا قوله ومن يده اخذته أي سلمه له ابن عرفة ما اعتمدته (قوله حال المرافق والذي ينبغي الخ) لا يصح ان اعتماد الاطلاق يقرب ان لا يلتفت للتممة (قوله وانظر مره وما زيد عليه في الشرح الكبير) حاصل كلام ابن غازي ان القول بمصرحة بالتعميم قال الشيخ سالم يمكن أن تكون ثالث الانتقال في الاطلاق لاني الارث التي كلاسما فيه انتهى قال عجم وفيه جهات والمحال ان الحطاب ان يرضى بعتق ابن غازي ونقل في باب الاستحقاق عن نوازلي معتون ما ينسج به لكن قد يقال وجود ما ذكر كالعهد لان اسلام الكافر وعق العبد بعد الموت لا يوجب له ميراثا (قوله بخوفه نقشاشه) فليقل المعنى أي ان القول بالتأخير لا يحتمل لا يقول به

وإذا لاك بعد من العذر تأخير لاحتمال كونه زحافاً فنفش ولا يؤخر أي لا يؤخر لوضع رعا انفسه الجمل (قوله وان  
 وطئ الخ) لا يخفى أن المصنف احتوى على أربع صور وطئ بعد علمه بوضع أو جمل وهاتان صورتان آخر  
 جمل وهاتان صورتان والأربع ليست في اللعان لقروية المسابقة آخر العبرة وزاد الشارح واحد وهو الخاصصة المتأخر  
 إليها بقوله إذا أقر بأنه وطئ بعد رؤيته أي ويكون اللعان في ذلك لقروية تقوله الشارح في الصور الخمس الأولى أربع  
 متعلقة باللعان لتفي الجمل وهي التي في المتن والتي زادها الشارح في اللعان لقروية والمحصل أنه يهتكم من قوله بوضع أو جمل  
 أنه في نفي الأول أو ما في الرؤى فأن وطئ بعد دعواه امتنع لعانه وإن لم يطأ فلا يضر وقوله القسام وإن طال ولو قال المصنف وإن  
 أخر صرح عليه بوضع أو جمل بلا عذر امتنع كوطئه وإن برؤيته لمكان أحسن فتسدر بقوله والمنافع في الرؤى بوطئه (قوله  
 اليوم واليومين) كذا في المدونة وقال بهرام يريداً أو كثر (قوله ١٥١ في الصور الخمس) هي قوله إذا أقر بأنه وطئ  
 اليوم واليومين) كذا في المدونة وقال بهرام يريداً أو كثر (قوله ١٥١ في الصور الخمس) هي قوله إذا أقر بأنه وطئ

بعد رؤيته أو علمه بوضع أو جمل  
 هذه لقروية وقوله وأقر لعانه  
 صورتان (قوله حكم الملاعن  
 الخ) أي الأحكام المتعلقة  
 بالملاعن والملاعنة (قوله أن يعا)  
 الأولى تأخر بعد قوله لا يها  
 تفي لم يكون التكرار أربعا  
 للصفة بقلعه إلا لا تشهد بالله  
 فقط (قوله أي تز يده هذا الخ)  
 المشاركة بقوة الذي لا اله الا هو  
 وكلام ابن الموازي ضعيف والمعتمد  
 عدم الزيادة (قوله وصدر بعض  
 الشراح) وهو المعتمد (تبيينه)  
 يقول الامهي لعلمه أو يفتقنها  
 وكلا لا يشرط على المعتمد الذي  
 لا اله الا هو لا يشرط زيادة عالم  
 القسب والشهادة ولا زيادة البصير  
 كالرؤية في المكسفة ولا يدين  
 مولانا الخمسة فبسلدياتها  
 وظاهره انه لا يزيد والفان

الجمل فقال (ص) وإن وطئ أو أخر بعد علمه بوضع أو جمل بلا عذر امتنع (ش) يعني ان  
 الزوج إذا أقر بأنه وطئ بعد رؤيته أو علمه بوضع أو جمل أو أقر لعانه بعد علمه بوضع أو جمل  
 اليوم واليومين بلا عذر في التأخير امتنع لعانه في الصور الخمس ووطئه قوله الأول وبقت  
 زوجة مسلمة أو كفاية وحدها لمصلحة وليس من العذر تأخير لاحتمال كونه  
 زحافاً فنفش خلافًا لابن القصار والمنافع في الرؤى بوطئه لا تأخير ولما أنهى الكلام  
 على حكم الملاعن والملاعنة وعلى ما عطف عليه الملاعن في لعانه شرع يتكلم على صفة  
 اللعان فقال (ص) وشهد بالله أربعاً برعاً لا يها تفي (ش) اعلم أنه نارة بلاعن في الرؤى الزنا  
 ونارة بلاعن لتفي الجمل والكلام لا الأول والمعنى ان الزوج إذا لاعن لرؤية الزنا  
 بأن قال لا يها تفي فانه يقول أربع مرات أشهد بالله الذي لا اله الا هو لا يها تفي  
 ويقول ذلك في كل عين فانه الموازي يزيد هذا في كل مرة على قوله أشهد بالله وحكمه  
 ابن شاس والمنسعي وصدر بعض الشراح بأنه يقتصر على لفظ أشهد بالله فقط وحكمه  
 قول ابن الموازي بعده وانظر الكلام في هذه المسئلة في الشرح الكبير (ص) أو ما  
 هذا الجمل حتى (ش) يعني ان اللعان إذا كان لاجل نفي الجمل فانه يقول أربع مرات  
 أشهد بالله الذي لا اله الا هو ما هذا الجمل حتى عند ابن الموازي وهو خلاف مذهب المدونة  
 من أنه يقول لانت وهو المشهور قال في التوضيح انظر فانه لا يلزم من قوله لانت كون  
 الجمل من غيره انتهى ولا يلزم من كونه من غيره زنا لأنه يحتمل أنه من وطئ شبهة أو غضب  
 لكن وجه ما ذهبنا إليه انما هو انفسه عليه بأن يحلف لانت لاحتمال أن يشكل فيتقرر بالنسب  
 والشارح مشتوق (ص) ووصل خامسة بلعنة الله عليه ان كان من الكاذبين أو ان  
 كتمت كذبها (ش) يعني ان الرجل يقول في خامسة لعنة الله عليه ان كان من

الصادقين وفي الإرشاد يزيد في كل مرة وهو قول ابن القاسم وهو أقعد بظاهر الآية (قوله وهو المشهور)  
 المشهور لو قال ما هذا الجمل حتى هل بعد الإيمان أو يكفى به بعد الوقوع (قوله فانه لا يلزم من قوله لانت كون الجمل من  
 غيره) أي وقصده كون الجمل من غيره ولا يلزم من كونه من غيره زنا أي فكيف يقول لانت مع أن دعواه انما هي كون الجمل  
 من غيره (قوله أنا نشد) المحصل ان غرضه نفي الجمل الجامع كونه من وطئ شبهة فلا تحتمل نفسه الا كونه يحلف على نفي  
 الجمل لاجل الزنا فلا تحتمل به نفسه لكونه يسكر ذلك فتطلمح منه العين بأنما زنت فتشكل فيثبت النسب لان الشارح  
 مشتوقه وهذا ظاهر في الطرف الثاني الذي هو قوله ولا يلزم من كونه من غيره زنا وأما في الطرف الأول الذي هو قوله ولا  
 يلزم من قوله زنت الخ أي لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره أي مع أن قصده انما هو كون الجمل من غيره ولا يلزم من  
 الزنا ذلك فلا وجه لكونه يقول لانت وحاصل الجواب انه وان لم يلزم ذلك لكن نفسه تعذب بالي كونه يقول ما هذا الجمل

بقي الجامع بوط الشهية ولا تغيب لكونه يقول لانت فطلب منه أن يحلف لانت لاجل أن يتكلم فيثبت انساب وظهور ان قوله  
 وجماعهم ما راجع للامرين (قوله من اعتقل لسانه) أي بعد الرى وقبل اللعان (قوله متعلقه محذوف) كذا في  
 نسخة أي المتعلق به محذوف سقر متعلق بفتح اللام ٣ (قوله هي صفة كاشفة أي أو الباطن في قوله بلغته الله زائدة أي صفة  
 كاشفة للخامسة أي مينة لها أي الخامسة الموصوفة بأنها لعنة الله والمراد المينة (قوله لا متعلق بوصول) لانه لو كان متعلقا  
 بوصول لادغم أن يزيد ذلك مع كذا الصفة المتقدمة في خامسة أيضا مع انه لا يزيد على المذهب (قوله أو حال الخ) معطوف  
 على قوله صفة (قوله أي خلصة كاشفة بلغته الله) ١٥٢ أي ثابتة ببلغته الله أي خامسة في حال كونها ثابتة في هذا

الظن ثبوت العام في الخاص  
 والمختلولة ذلك الخصاص  
 والاقرب من هذا كله جمل  
 الباء للتصوير (تنبيه) ه انما  
 كان لعنة الله عليه ان كان من  
 الكاذبين يعني لان التعالق من  
 الايمان على المذهب (قوله أو  
 لانت) لا يخفى أن المصنف لم يقل  
 لانت فلا تناسب هذا الجدل بل  
 المناسب ما ساقى آخر العبارة  
 فاقسم (قوله وتصل خامستها  
 بغضب الله أي المسورة بغضب  
 الله الخ لا يخفى أن أن التأكيد  
 تدخل على الاسم الذي هو  
 المصدر وأما الفعل فلا تكون  
 أن فيه المحضفة من التثنية  
 وظاهر هذا إذا أتى بأن يأتي  
 به مقنوعة حكاية لما في الآية  
 (قوله بغير لفظ أن كافي الجلاب)  
 أي ليس شرطاً بل أولى كذا  
 بقوله شرح ص (قوله ويصح  
 الخ) هذا هو المناسب كما تقدم  
 وقول المصنف فيهما متعلق

الكاذبين أو أن كنت كاذباً أي كذبت عليها يعني انه مخبر والاحب لفظ القرآن ومن  
 اعتقل لسانه قبل اللعان ويرى زواله عن قرب انتظار ثم ان قوله ووصل الخ متعلقه محذوف  
 أي يشهد انه الرابع وقوله ببلغته الله عليه صفة خامسة وهي صفة كاشفة أي عينه  
 الخامسة التي هي لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين لا متعلق بوصول أو حال منها أي خامسة  
 كاشفة ببلغته الله عليه الخ وبهذا وفق المذهب الرسالة وعتبار الجلاب والمحققين من أنه لا  
 يأتي بالشهادة في الخامسة وهو المذهب (ص) وأشار الاخرس أو كسب (ش) فيها بلا عن  
 الاخرس بما يفهم منه من إشارة أو كلبه وكذلك يعلم فقهه انتهى وكذا يقال في باقي آياته  
 وما يتعلق بها من تكول أو غير وتكرار الإشارة أو الكتابة كاللفظ كما هو الظاهر ولو انطلق  
 لسانه فقال لم أرد ذلك لم يقبل منه (ص) وشهدت ما رأيت أو ما ثبتت (ش) تقدم  
 الكلام على صفة لعان الزوج والكلام الآن على صفة لعان المرأة لاجل ابطال لعان  
 الرجل وتقدم أن الرجل اذا الاعن لرؤية الزنا يقول أشهد بالله لا يفتقر في غيره ذلك  
 بأن تقول أشهد بالله الذي لا اله الا هو على ما مر ما رأيت أو أني تقول ذلك كمررة أو تقول  
 أشهدت في ردها الايمان فيني الجمل وما هنا متعلق بالمذهب المدونة من أنه يقول في  
 اللعان في الجمل لانت وهو خلاف ما مشى عليه المؤلف من أنه يقول فيه ما هذا الجمل  
 متى كافر والمطابق له أن تقول هذا الجمل منه (ص) أو لقد كذب فيها (ش) ضمير التثنية  
 يرجع الى قوله لا يمتزى أو لانت فتدعي ذلك بقولها في كل مرة أشهد بالله الذي لا اله  
 الا هو لقد كذب وتصل خامستها بغضب الله عليها ان كان من الصادقين ويصح في ضمير  
 التثنية أن يرجع الى لعان رؤية الزنا وإلى لعان في الجمل (ص) وفي الخامسة غضب الله  
 عليها ان كان من الصادقين (ش) يعني أن المرأة اذا التفت تقول في خامستها غضب الله  
 عليها ان كان زوجها من الصادقين فيما عاها به بغير لفظ أن كافي الجلاب وفي المدونة ان  
 ويصح قراءتها بغضب الفعل والمصدر فان قيل ليس لخواص التامدة في امين هنا وفي  
 القسامة لان الزوج وأوليا المقتول مدعون والقاعدة انهما يحلفان ولا المدعى عليه

قيل

محذوف جرماعلى هذا المعنى الأخير والتقدير يقول

فيهما وأما على الوجه المتقدم فظاهر شارحنا انه كذلك لانه اقتصر أي الشارح على قوله لقد كذب ولم يقل في قوله  
 وإيتها تفرق الخ ولما لم ين من تعلقه عليه ككذب تأمل (ثم أقول) ان الاقرب الاول أي اقرب مرجع الضمير والتصريح  
 به على ما تقدم من البحث (تنبيه) ه هل الصيغة الاولى التي هي قول ما رأيت أو أني أو ما ثبتت أفضل كما شرع به الجلاب  
 أو الثانية التي هي قوله لقد كذب أو افقة القرآن (قوله انما يحلف أو لا المدعى عليه) أي ثم يحلف المدعى ان نكل المدعى  
 عليه كما هو في دعوى التحقير

٣ قول الحق في فتح اللام فيهما من الاصل له بكسر



(قوله فانه مدع) وتكون الرامة مدعى عليها وقوله ومدى عليه وتكون المرأة متبعة فالخالف أن كل واحد منهما مدع  
ومدعى عليه (قوله ولذلك يخلفه الخ) انه ونشر مشوش وقوله يخلفه هو ناظر لقوله ومدى عليه وقوله المرأة ناظر لقوله  
ومدعى أى وذلك الخالف من حيث انه مدعى عليه كما المتبين ان كل واحد مدع ومدعى عليه وقوله ويبنى بالبين جواب  
عما يقال اذا كان كل منهما مدعى عليه يطالب بالخلف فيدعى بالبين وهذا الوجه لا ينظر لانه لا يقيد الا بوجه الامين  
عليه لانه لا يتهمهم ان كلامه في لغة التبدية فتدبر (قوله فهم مدعى عليهم حكما) الاولى أن يقول حقيقة (قوله يهود)  
كدهوى شخص على أسر وديعة أو عارية فسد مدعى ردها له مدعى الردها المدعى عليه لمساء في الشرع ان الراد لا يحتاج الى  
اقامة بينة وقوله وأصل أى يذكر من انزاده اللوث الذي ذكره ١٥٣ الشارح بقوله ترج قولهم باللوث ويساق  
ان من جعله أمثلة اللوث ان

يشهد شاهد واحد على القتل  
(قوله وجب أن يمدح الخ) كل  
من أشهد واللن والغضب  
واجب بشرط (قوله لانه مبدء  
لاهل) أى الذى هو الزوجة  
(قوله ولولد) أى الذى فناه  
(قوله وبأن يرف البسده) وهو  
الخالع فلا يفسد بفسادها أو  
أحدهما بدونه وهو واجب  
شروط (قوله مقطع للعن) أى  
مشتبه أى على انه من أقطع  
أرجل قطع الحق أى إثباته فهو  
اسم فاعل أو اسم مكان على انه  
من قطع (قوله ولان المقصود من  
اللعان) هذا التعامل فى المعنى  
تبيين للعقيل الذى قبله قدس  
(قوله وهو موضع حفظ) أى نصب  
من ذلك أى له دخل فى ذلك (قوله  
أقفاها أربعة) أى من اشرف  
الناس (قوله تسعة) أى خضلة

فيل ما الملتن فانه مدع ومدعى عليه ولذلك يخلف هو والمرأة ويبنى بالبين لانه لما قد نهى  
طالب بمحققها فاحتاج لذلك أن يخلف اذ صار مدعى عليه الحد أو ألباء المقتول فهم  
مدعى عليهم حكما وان كانوا مدعين فى الصورة فان المدعى عليه من ترج قوله يهود  
أو أصل وهم كذلك اذ ترج قولهم باللوث (ص) وجب أن يمدح واللن والغضب  
(ش) يعنى انه يجب على كل واحد من المتلاعنين أن يقول لى كل عين أن يمدح بالله فلا بد له  
بأخلف أو أقسم ويحرم لم يره وكذلك يعين لفظ اللعن فى خمسة الرجل لانه مبدء  
لاهل وولوله فنهى بذلك لان اللعن معناه البعد ويعين لفظ الغضب فى خمسة المرأة  
لانها مغسبة لزوجها ولاهلها ولربها فانها بذلك ولا يجرى لو أبدل الرجل للغة  
بالغضب والمرأة بالغضب باللعنة (ص) وبأن يرف البسده (ش) يعنى وما يجب أن يكون  
لعنه ما فى أشرف البسده لان ذلك مقطع للعن ولان المقصود من اللعان الضعيف  
والنقطة على اللعان وهو موضع حفظ ولذا كان لعان القسيمة فى كتبها اليهودية فى  
بعضها فالمرأة لا تشرع بالنظر للعالم (ص) ويجوز وجعاعة أقفاها أربعة (ش) يعنى  
وكذلك يجب أن يكون لعنه ما بحضور وجعاعة أقفاها أربعة لتظهر شعرة الاسلام لان  
هذه شعرة من شعائر الاسلام وأقل ما تظهر به تلك الشعرة أربعة لا احتمال فيكون  
أو أقرا ولان ذلك ثبت باتين (ص) ونسب اثر صلاة (ش) أى يضاعف اللعان اثر صلاة  
وروى ابن وهب وبعد العصر أحب الى (ص) ونحوه نسبا وخصوصا عند  
الخامسة والقول بأنهم موجهة العذاب (ش) يعنى وما يندب الامام أن يخوف  
المتلاعنين بأن يقول لكل منهما ما يندب الى الله تعالى ويذكرهما ان عذاب الدنيا  
أخرون عذاب الآخرة فان أحدهما كاذب بلا شك وخصوصا عند الخامسة  
ونسب القول لكل منهما بأن الخامسة موجهة للعذاب أى هى محل نزوله بمعنى ان الله

من خصال الاسلام (قوله لان ذلك) أى الكول والاقراء  
هذا ما روي عنه الثقات ومقايده النكول والاقراء لا يثبت الابارعة كالرؤية (قوله وبعد العصر أحب الى) يحثون وبعد هذا  
سنة لان ذلك الوقت يجمع فيه ملائكة الليل وملائكة النهار لانه عليه الصلاة والسلام كان يعظمه (فان قلت) هذا القدر  
موجود فى صلاة الصبح (قلت) صلاة الصبح وقت نوم وليس وقت صرف (قوله وقتو يفهما) أى اشد اعقب الشرع فى اللعان  
عند الاولى وعند التبروع فى الثانية وعند التبروع فى الثالثة وعند الشرع فى الرابعة والمراد عطا (قوله ان عذاب  
الدنيا) وهو عذاب القذف بالنسبة للرجل وحده الزنا بالنسبة للمرأة (قوله ومخصوصا) أى وأخص الوصف عند الخامسة خصوصا  
كذا قال ابن الحاجب قال ابن عرفة لا أعرف كونه عند الخامسة وعزاه عياض لسانى (قوله بمعنى ان الله الخ) أى لا يعنى  
انها الموجهة لان الموجه هو الله تعالى

(قوله وبعثي انما عمة الخ) لا يخالف الذي قبله وذلك لان يتقيم الايمان بحصول العذاب (قوله والمراد بالعذاب الخ) أي  
 قد تكون خامسة الرجل مو جهة ذلك العذاب على المرأة ثم لا يخفى ان الرجل في المحنة والجلد في غيرها (قوله وعلى الرجل  
 الخ) لا يخفى ان الذي يـكـوـن على الرجل انما هو الجلد فقط الذي هو حد الله شذو ومن المعلوم ان حد القذف انما يكون  
 عند تنكوله (قوله على القول) وأما على القول بالاعادة فالجواب لعدم تنكوله لان لا يخالف \* في شيء وهو ان مقتضى  
 قوله وتقرؤه هـ ما على ما فسره بأن يكون ذلك العذاب عذاب لا يتكرر لا عذاب الدنيا كما ان المعنى المحفوظ هناك  
 ما قاله الشارع في ان المراد بالعذاب عذاب الدنيا انه اذا كانت الخامسة أو جب عذاب الدنيا فالاولى تركها لما فيها من  
 المشقة على صاحبها فنعقها بالعقاب الاعظم على تقدير عدم صدقها (قوله واختلفت المرأة كما يخالف الرجل) أي من  
 كونه لم يخالف على التكذيب أو حلفت كما تخلف هي أي من كونها تخلف على تكذيبه ألا ترى الى قول الشارع وأحلت  
 كما تخلف هي فقالت أشهد بالله انه ان الكاذبين فقد صرحت بتكذيبه بخلاف الاول وليس صريحاً في التكذيب وان استلزمه  
 وعبارة التوضيح تدل على ذلك وأنه ١٥٤ قال في البيان والخلاف انما هو اذا كانت المرأة أو لا كما يخالف الرجل لاعلى

تعالى يقتضى اختياره رب العذاب عليها أو بمعنى انما عمة للايمان والمراد بالعذاب  
 الرجم أو الجلد على المرأة ان لم تخلف وعلى الرجل ان بدأت قبله على القول بعدم  
 اعادتها (ص) وفي عاداتها ابتدأت خلاف (ش) أي وفي جواب اعادة المرأة ابتدأت  
 بأيمان اللعان تقع بعد ايمان الرجل وهو المذهب وهو قول أنسب كالوجه الطاب  
 قبل تكول المطلوب فلا تجزئ واختبر صحيح وعدم اعادتها وهو قول ابن القاسم  
 خلاف وظاهره ان الخلاف سواء حلفت المرأة أو لا كما يخالف الرجل فقالت أشهد بالله  
 اني ان الصادقين ما زينت أو ان حلفت في الخامسة غضب الله على ان كنت من  
 الكاذبين أو حلفت كما تخلف هي فقالت أشهد بالله انه ان الكاذبين وقالت في الخامسة  
 غضب الله على ان كان من الصادقين خلافاً للتقدمين وقد حصل الخلاف بالاولى وأما  
 الثانية فلا خلاف في اعادتها انما حلفت على تكذيبه وهو لم تقدم له يمين ثم انه على  
 القول بالاعادة يتوقف تأييد صحتها على الاعادة وعلى القول بعدمها يتأيد بغيرها  
 بلعان الرجل بعدها (ص) ولاعت الذميمة بكنيستها (ش) أي ولاعت الذميمة بالمكان  
 الذي عظمه ولو قال بوضع عظمه لكان أولى فتسلا عن الذميمة بكنيستها واليهودية  
 ببعثها والجوسية ببيت نازهم ولزوج الحضور معهم ولا تدخل هي معه المسجد  
 (ص) ولم تجز (ش) أي الذميمة على الاتعان بكنيستها هكذا قرر بعض

على ان كنت من الكاذبين الذي ثبت وغرمة الله على ان كنت من الكاذبين قال عجم قلت وقرره  
 ولا يخفى ان الذي يخالف فيه الرجل أو يتخالفه انما هو الخامسة فقط وأما ما قبلها فهي ما وافقه في الرجل قطعاً وما بعدت قبله  
 أم لا لكن تقدم انه لا يلزم الرجل ان يقول اني ان الصادقين كما يفسره كلام المدونة وكذلك لا يلزمها ايضاً بل ظاهر المدونة أنه  
 لا يطلب منها ذلك (قوله خلافاً الخ) عبارة عجب بعد هذه العبارة كذا لعجم والشيخ سالم وانظر كيف يقال خلافاً لا يقدم  
 ظاهر المصنف على تقديم امام المذهب ابن رشد (أي قوله ولاعت الذميمة) زوجة المسلم والكافر وتراً فعلا البناء وكذا الجوسية  
 زوجة الجوسى ترافعا البناء وعبارة أخرى وصورة ملاعنة الجوسية أن يكون أسلم زوجها وظهرت حاملاً فلاه سلاعتها أو لو  
 بعد الفارقة لان الملاعنة لتفي الحمل لا لتتقيد بكون المرأة في العصمة ولا في العدة (قوله لكات أوى) أي لكونه أشمل بما هو ظاهر  
 لان الكنيسة ليست لكل ذميمة (قوله ولا زوج الحضور معهم) كذا في عجم وفي عبارة ويحرم الزوج المسلم في الحضور  
 مع الذميمة بلعانها ينقطع تركها (قوله أي الذميمة على الاتعان بكنيستها) فيه انه قد تقدم ان كونه بأشرف البلد واجب  
 شرط فاعلى هذا ضعيف (قوله هكذا قرر بعض) فيه انه قد تقدم ان اللعان في أشرف البلد واجب فقضية انها تجزى لأن

بقوله هذا يجعل الشرف على خصوص الجامع أو وجوده لا يقتضي الجبر وحر (قوله وقوله بعض على أنها التخصيص على الاتمان) أي لانها الوقت بالزمان المتحد (قوله نوع تكرار) انما كان فيه نوع تكرار وان مدلوله ظاهر الادب مع اياتها لكن يتضمن عدم الجبر (قوله لاحتمال الخ) فلابد من نوعين من وجهها ان كانوا في وقت (قوله والله الخ) حاصله ان الاحكام من حيث انها شرعية الله تعالى يقال لها شريعة ومن حيث انها تعبدية يقال لها دين ومن حيث انها تقى وتكتب يقال لها عملة (قوله وله له ثلاثيهم انما تجبر على الزوج) لامعنى لثلاث الحقة (فان قلت) انها اذا لاغت فقد ادلهس ابن زينا فكون قوله بمد الاستعانة ووجهه نسبه (تقول) استعانة ووجهه نسبه باستعانة له اعنت أم لا وحر (قوله وسيأتي في أول القذف الخ) قال عجم ولكن ما هنا هو الراجح لانه نص المدونة ولا ين عرفه فانه خلاف المعروف وعلى هذا ١٥٥ ففي المدونة قولان باللعان في التعريض وهو الموافق لما ذكره الشارح

عند قوله ان قذفه بتر الخ ان في  
 اللعان بالتعريض قولين في  
 المدونة وغيرهما انتهى وتقدم  
 عن الشيخ احمد الزرقاني ان  
 التعريض منه ما به اللعان  
 وهو القرب من الصريح ومنه  
 ما لا لعان فيه وهو الوجه المندس  
 وان في كلامه عياض ما يدل على  
 ذلك وعليه فليس في المدونة  
 خلاف في التعريض انتهى عجم  
 (قوله ولا لعان الخ) ويحذف  
 الزوج في الغضب لقد غصبت  
 وفي الاستبانه لقد غلبت أو  
 وطئت بشبهة ولا لعان لقد زنت  
 لانه دعي انما غصبت أو وطئت  
 بشبهة ولم يثبت وثرة هاته في  
 الولد عنه وثرة لعانها في الحد  
 عم (قوله ولم يظهر) هو أم لان  
 الثبوت بالينة والظهور ولو

وقرره بعض على أنها التجبر على الاتمان لكن فيه نوع تكرار مع قوله (ص) وان أبت  
 ادبت وردت منها (ش) أي وان أبت الغضب فمن الله ان أدبت لأذيتها الزوجها  
 وأذاتها التلبس في نسبه وهذا الفرق بينهما وبين الصغيرة التي وطأها فان الاتمان بل  
 يلان الزوج فقط ولا تؤدبان أبت والجامع بينهما أن كلا لا يعدل لقراره وقوله ووردت  
 لملها أي ردت بعد تأديبها لجامعها الاحتمال تعلق حرها عنهم بشكونها أو قرارها  
 والله الدين والشريعة فان قيل على الاحتمال الثاني أن تقول اللعان لا يجبر أحد عليه  
 بخافاته التعريض له في الذمة وله ثلاثيهم ان الذمة تجبر على الزوج (ص) كقوله  
 وجدتها مع رجل في خلاف (ش) يعني ان الرجل اذا قال في حق زوجته وجدتها مع  
 رجل مصاحبة أو تجردت معه في خلاف ولا يمينه فانه يؤدب ولا حد عليه ولا يلان  
 فاشتهى في الادب لو قاله لا جنة طعن فيه وعليه فمعايبها يقال قذف لأجنبية لا يحد  
 فيه الزوج واللعان بعبارته ذكره المراف هنا يشهد ان تعريض الزوج بالقذف ليس  
 كعصمته وسيأتي في أول القذف ما يفيد خلافه (ص) وتلاعنان رماها بصب  
 أو وطئت بشبهة أو أنكرته أو صدقته ولم يثبت ولم يظهر وثرة قول ما زنت ولقد غلبت (ش)  
 يعني ان الزوج اذا قال لزوجته أنت زنت غصبا أو قال لها وطئت بشبهة مع زيد وسكت له  
 لثلاثه أي اياه ولم تصدق زوجته على ذلك أو أنكرت الوطء بجله في صورتين أو صدقته  
 على انما وطئت غصبا أو وطئت بشبهة ولم يثبت الغضب بالينة ولم يظهر للبعير ان فانه ما  
 يتلاعنان وتقول الزوج في لعانها أنت بداهة الذي لا اله الا هو ما زنت ولا أظمت ولكن  
 غلبت وانى ان الصادق وتقول في خاصتها غضب الله عليا ان كانت من الكاذبين قال  
 محمد بن يرق فيهم أو ان نكحت رجلا (فرع) اذا نكل الزوج عن اللعان مع ثبوت

بالاشاعة او انكرته فالاولى الاقتصار على الثاني (قوله ما زنت ولقد غلبت) هذا وتقول في لعانها اذا صدقته في دعوى ربه  
 الشبهة ما زنت ولقد غلبت وأما في دعوى الغضب فتقول ما زنت بصل وأما ان كذبه فتقول ما زنت بجهال فيه ما فان نكلت  
 عن اللعان رجعت فعلا اصدقته انتهى (قلت) ولا يظهر فرق بين دعوى الغضب والشبهة فعبارته أحب وأصح وأصدقته  
 على انما وطئت غصبا أو شبهة ولم تثبت ما ذكر من غصبا أو شبهة ما يمينه ولم يظهر للبعير ان فانه يتلاعنان وتقول ان صدقته  
 ما زنت ولقد غلبت وأما ان أنكرته فانه تقول ما زنت ويقرق فيهم أو ان نكلت رجعت (قوله وتقول الزوجة) أي فيما  
 اذا صدقته في دعوى الغضب أو الشبهة وأما ان أنكرت الوطء فانه تقول ما زنت ويقرق فيهم أو ان نكلت رجعت (قوله قال  
 محمد بن يرق فيهم أو ان نكلت رجعت) عبارة عجم فان نكلت عن اللعان رجعت فعلا اصدقته نأخرى اذا كذبه الله في  
 الصواب أن لا لعان عليها اذا لعنن لانه انما أثبت عليها بآيائه غصبا أو وطئت بشبهة وجه الباطل رجاها حيث تلاعن بانها  
 اعترف بالوطء غصبا أو شبهة فتركها اللعان يوجب عليها الحد لان من اعترف بالزنا على وجه الغضب أو الغلط لا يرتفع عنه الحد

(قوله حمل النجاسة) وكأنه يقول أنا أنتم وأنتك معذورة في وطئك غصصا (قوله والاثنين فقط) أي وإن لم يكن حمل خفيف ظهروه ولا يفرق بينهما إلا بالانحصار بينهما بقام أمانهما (قوله لانهما قول الخ) فيه أن هذا موجود فيما إذا صدقته ولم يثبت فالأولان يقولون لانهما غصصا ثابت فعدم حملها لا يوجب شيئا بخلاف ما إذا لم يثبت فعدم لانهما يوجب رجعا (قوله فان نكحل الزوج الخ) الحاصل انه إذا نكحل الزوج في ثبوت الميعة أو التصديق فلا حد وهو ظاهر وأما إذا أكرهه ولم يثبت ونكحل فلا بد لان قوله وطئت غصصا أو شبهه مراده الشهادة لها بالعدول لا بدقذف لانه يتسامح فيما بين الزوجين مالا يتسامح في الاجاب (قوله فان حملت فلا يلحق به) حاصله ان الموضوع انه البست في سن من تحمل والحاصل انها إذا كانت في سن من لا تحمل فالحكم ما قاله من أنه يلعن وحده فان حملت فلا يلحق به وبقي له زوجا أما إذا كانت في سن من تحمل فله الملازمة اتفاقا ان ادعى رؤية ١٥٦ وهل يجب قولان ووقت فان ظهر حمل لم يلحق به ولاعت هي أيضا فان نكحت

حدث حد البكر ولولم تقم بحقه حتى ظهر حملها وجب لعانها اتفاقا فان نكحل حد لوط به وان نكحت حدثت كالبكر والظاهر أنه يكفي بالأول فيما لو لاعت قبل ظهور الحمل ثم ظهر بحيث يعلم انها حين الماعة كانت بالغا ولا يحتاجان للعان آخر اني الحمل أعاد ذلك مع الأول ذلك مشكل بأنهم إذا لم يتمكن في سن من تحمل كيف يعقل حملها (قوله على ما في التوضيح) راجع لقوله أو بعده (قوله ثم تلتن المرأة بعده) هذا على تقدير أن يكون بعد اقامة الحد فلا يكون إلا بالحد فقط (قوله ينكولها) أي بسبب نكولها وقوله راجع لحد عليها معطوف على قوله ينكولها وهذا لا يكون الا في إذا كان حدها الجلد (قوله وان كان

الغصب بالدية أو تصادف عليه لم يحد وكذلك إذا ادعاه وأبكرته لان محمل قول الزوج محمل الشهادة لا يحل التعريض فانه محذور غير (ص) والاثنين فقط (ش) أي وإن ثبت غصصا أو ظهر بأمر من الأمور فانه يلعن فقط دونهم ان تقول يمكن أن يكون من الغاصب وإن نكحل الزوج لم يحد (ص) كمنه فتنوطا (ش) ان يشبهه في أنه يلعن وحده ولا تلتن من زوجته والمعنى انه إذا زوى زوجته الصغيرة بالنابان قال رأيتها زنى والحاصل ان مثلها لو طافا به يلعن وحده فان حملت فلا يلحق به بمعنون وبقي له زوجة لانه لا عن انثى الحد من نفسه واحترز بقوله وطأها إذا كانت لاوطا فان زوجها لا حد عليه ولا لعان لعدم لحوق المعرفة (ص) وان شهد مع ثلاثة التلتن ثم التعتف وحد الثلاثة لان نكحت أو لم يعلم من زوجته حتى رجعت (ش) يعني لو شهد على امرأة بالنار أربعة رجال أحدهم زوجها وثلثا زوجته بينهما قبل اقامة الحد على المرأة أو بعده على ما في التوضيح فان زوجها يلعن أو لا تلتن المرأة بعده ثم يحد الشهود ذلك وان نكحت فانه يحد فقط الحد من الثلاثة لانه قد حقق عليهم ما شهدوا به ينكولها والجلد عليها وبقي زوجته ان كان حدها الجلد وان كان حدها الرجم بقيت على حكم الزوجية ويرثها إلا أن يعلم انه تعدد الزوج وولدتها أو يقر بذلك فلا يرثها وكذلك لحد على أحد من الشهود حيث لم يعلم بأن أحدهم زوج الأبعد أن رجعا الإمام وتلاع الزوجين فان نكحل حد فقط ويرثها على ما مر وانما لم يحد الثلاثة في حاله تنكولها لانه كرجوعه وهو بعد الحكم بوجوب حد الرابع فقط ولابد على الإمام لانه مختلف فيه فليس يخطأ صريح ويجري مثل هذا التوجيه في عدم حد الثلاثة حيث نكحت فان قلت فما الفائدة لعانها بعد جلدها قلت ما يسدح من الواجب الحد على الثلاثة الشهود (ص) وان

حدثا راجع) أي وبلاعن وحده (قوله على ما في أي قرينة) (قوله وهو بعد الحكم بوجوب حد الرابع فقط) فان قلت قد تقدم انه إذا كان حدها الجلد ولاعت بعد لعانها انه يحد الشهود فقط مع انه بعد الحكم والحجاب ما تقدم وان كان بعد الحكم إلا أن المرأة لاعت بعد لعانها فليس فيها رجوع ولا تنكول (قوله ولابد على الإمام) أي في رجعه ثلثا المرأة (قوله لانه مختلف فيه) كان بعض الأئمة يكتفي في شهود الزنا بأربعة ولو كان أحدهم الزوج (قوله ويجري مثل هذا التوجيه حيث نكحت) أي مع تنكولها أي في صورة الجلد وأما إذا حلف ونكحت فعدم حده لانه قد حقق عليهم ما شهدوا به ينكولها والجلد عليها والحاصل انه بدون ذلك يتشكل كلامه فيقتل لاجر بان أملا ثم رد أن يقال إذا حلفت وحلف بعد جلدها قد أقاد به يحد الثلاثة مع انه بعد الحكم فتنصبة كونه بعد الحكم انهم لا يحدون غير ان تمام (قوله بعد جلدها) لا يتحقق انه يتصور ان يكون حدها الجلد وكلا وقع في القاسد

اشترى

(قوله ولو استبرأها الخ) ظاهر الشارح انه البست ذاخله في منطوق المصنف وليس كذلك بل يمكن دخولها في منطوقه وحاصل ذلك انك تقول قوله فكلامه في كونه لا يفتي وللعان عند اجتماع الصيد الاربعة و يفتي بغير لعان اذا وطئها بعد الشراء واستبرأها بعد وقول الشارح وأن ولد الامه يفتي بغير لعان انما يأتي ١٥٧ على هذه الثانية المشار اليها بقوله اتنى الخ

ولذلك اقتصر بعضهم في حمل المقت عليها (قوله) وكانت ظاهرة الجمل الخ أي ولو ولدت لاقصى أمدا للجمل (قوله) ويجعل على المرأة الخ) هذا اذا كان الزوج مسلما وأما لو كان كافرا والمرأة مسلمة ولاعن ولم تسلم عن فلا يجب عليها الحد اذا يجب بأن الكافر ويجب بأيمان العبد والفاسق (قوله) وبلغها أي وقام لعانها أي وقبضت تكاسحا بلا خلاف قبل البناء وبعده لكن لم يانصف المصدق ان حصل قبل لانتماءه بالعان على اسقاطه وهذا يستفنى من قوله وسقط بالقبض قبله (قوله) وأما حكمه في نفسه الخ) هذه عبارة الفقيه وهي غير ظاهرة بل المقاد أنه للرؤية جائز والشرأولى الا أن يحتج الحد فيجب كما يجب لئلا الجمل حش تحرق أو تظهر (قوله) ادخلها أسقطته وكتبته) كذا على في المدونة ونظيره انه لو يتحقق ان شانه بحيث لا يشك فيه كان تلازمه بینه ولا تفارقها لانقضه أمدا الجمل لوجب أن ترد اليه لان الغيب كسقط من حدقه ما جيعا وكذا نص عليه ابن عبد

اشترى زوجته ثم وادت اسعة فكلامه لا تفتي في ذلكا لوجه (ش) لمذا كان ولد الحرة يفتي بلعان وان ولد الامه يفتي بغير لعان ذ كره هذه المسئلة مركبة من الحرق والامه والمعنى ان الشخص المتزوج بأمة اذا اشتراها وادت ظاهرة الجمل يوم الشراء ووطئها بعد الشراء ولم يسبر وادت اسعة أشهر فأكرم من الوطء الحاصل من الشراء فلا يفتي ولا لعان وهو ما اشار به بقوله فكلامه ولو استبرأها من وطئ بعد الشراء وادت اسعة من يوم الاستبراء انتهى باللعان ولاعن وان ولدت لاقول أو كانت ظاهرة الجمل يوم الشراء أو لم يطأها بعد الشراء فلا يفتي عنه الابعان وهو ما أشار اليه بقوله فكلامه وان اعتقد على شيء بحمار اعتقده عليه ويتع منه ما مر من تأخير أو وطئ بعد العلم به (ص) وحكمه رفع الحد أو الادب في الامه والذمة واجبة على المرأة المسلمة ان لم تلعن وقطع نسيه وبلغها تأييد من ميتها (ش) اعلم أن غرة العان ستة اشياء ثلاثة مرسعة على لعان الزوج أو لها وقع الحد عنه في الزوجة الحرة المساة أو الادب في الزوجة الامه والذمة ثانيا الجواب الحد على المرأة المسلمة ولو أم أو الادب على الذمة ان لم تلعن لانها حبيثة كالمصدق فانها تقاطع نسيه من حل حاصل أو سظهر وثلاثة مرسعة على لعان الزوج أو لها رفع الحد عنها فانها فسخت نكاحها الا لازم فانها تأييد من ميتها (قوله) وحكمه أي فادته وشدة وأما حكمه في نفسه فلما الجواز وأما الوجوب وأما الصكر اه فليس المراد بالحكم الذي هو وصفه فقوله وبلغها أي وقام لعانها ويقسم من التأييد النفس وبنهم رفع الحد عنها من قوله واجبة على المرأة ان لم تلعن فذكر الاحكام الثلاثة المترتبة على لعانها بعضها انصر بها وبعضها تلويحا (ص) وان ملكت أو أنش حلها (ش) هو ما لغة في تأييد من ميتها والمعنى ان الزوج اذا لعن زوجته الامه وقعت الفرقة بينهما ثم اشتراها زوجه من سدها فانها تحرم عليه الى الابد وكذلك اذا انقض حلها بعد العان وشي أن لاجل ادخلها أسقطته وكتبته (ص) ولوعاد اليه قبل كالمراة على الاظهر (ش) يعني ان الزوج اذا نسك عن العان ثم عاد اليه فانه يقبل منه اتفاقا على طريقة غير ابن رشد وعنده لا يقبل وأما المرأة اذا عادت اليه بعد نكاحها فاقبل منها عنه ابن رشد فالمراتب لفق كلامه من طريقتين فشي في الرجل على طريقة غير ابن رشد وهي الحاكمة للاتفاق وعلى طريقة ابن رشد في المرأة ولو مضى على طريقة ابن رشد لقال ولوعاد اليه يقبل بخلاف المرأة على الاظهر ولو مضى على الاخرى لقال وهل يقبل منه رجوعه اليه قولان والمذهب طريقة ابن رشد والفرق عنده ان نكاحها كالاقرار منها على نفسها بالزنا وانما أن ترجع عنه وتكول الرجل عن العان كالاقرار بالانقض منه

الحكم وليس هذان الحال المعادى مطلقا بل في بعض أحواله ودعى ان تحقق الانقاش انما يكون بعد اقصى مدة الحمل بمشوعة خلافا لابن عرفة (قوله ولوعاد الزوج اليه) أي الى العان بعد نكاحه عنه وقيل حده له بعد فبانه يظهر قاله الشيخ أحمد (قوله) وهل يقبل رجوعه اليه قولان) الاولى أن يقول يقبل منه رجوعه اتفاقا بخلاف المرأة فلا يقبل منها بعد نكاحها واعلم أن المسئلة ذات طريق الاولى اصحاب الجواهر وابن الحاجب وجميعهم المصنفان وجميعهم متقول اتفاقا

والطلاق في المرأة الثانية لابن زبنيس الخلاف فيما الثالثة لابن رشد الخلاف في المرأة والرجل متفق على عدم قبول رجوعه  
(قوله التوأمين) تنبئة توأم في الذكور وتوامة في المؤنث وهو ما استغنى فيه بتنبئة المذكور تنبئة المؤنث (قوله الأناة قال)  
أي الامام أي له قال ما يحتاج ذلك ويشكل عليه أن أقر بالثاني أي والفرض أنه استطلق الأول وأما الثاني الأول وأما الثاني  
وقال لم أعلم بعد الأول فالظاهر أنه بعد ١٥٨ ولا يسأل النساء لأن الولد الثاني قد أقر به بعد أن نكحها فصدق كل حال كذا

في شرح شب وقل ع ب عن  
عج خلافه فقال أي والنقض  
أنه استطلق الأول وأما نكاحه  
وأما الثاني وقال لم أعلم بعد  
الأول وبينهما سنة فبطلت النساء  
أيضا فان قال بآخره كذا أخذ  
لأن إقراره بالثاني استطلاق  
للاول بعد أن نكحها فبطلت  
وان قل لا يتأخر لا يحد لان  
الأول استمر متفاداه وإقراره  
بالثاني باقي لأنه بمنزلة رجل مستقل  
ولا يطل بغير قوله لم أعلم بعد  
الأول وإما يطل به لأن بشرطه  
قاله ع ومقوم قول المصنف  
أقر بالثاني أنه أنكر الأول  
وقال لم أعلم بعد الأول وأما  
بالثاني استعدا كذا فإنه يفتي  
الثاني بلعان لأنه ما بطلان ولا  
ينظر في قول النساء في هذه الصورة  
وتنظر لو شكك النساء عن تأخره  
وعدمه والأظهر أنه لا يحد (قوله  
لم يحد) لأنه بطل واحد وليس  
قوله لم أعلم بعد الأول ففما الثاني  
صريح بجواز كونه بالوطء الذي  
كان عنه الأول فلا يحد لان  
يتأخر قاله ابن عرفة وان قل ان  
لا يتأخر لانه لما أقر بالثاني رطلق به

على نفسه وليس له الرجوع عن الإقرار به وجه من قال بعدم قبول رجوع المرأة تعاق  
حق الزوج بنكولها فلا يسألها أن ترجع (ص) وان استطلق أحد التوأمين لحقوا  
كان بينهما سنة فبطلت (ش) يعني ان النكاح اذا استطلق أحد التوأمين وهما من  
وضع أمعا وليس بينهما سنة أشهر فان التوأم الآخر يلحق به لأنه في حكم الولد الواحد  
فلا يمكن إلحاق أحدهما دون الآخر ولهذا اذا لعن في أحدهما فإنه ينبت الآخر  
بذلك العان كما مر عند قوله وان تعدد الوضع أو التوأم وتوارثا على أنها أشقاء كما في  
توأم السبية والمسنة بخلاف توأم الزانية والمفتصة فان أشهر وفيما ما أنما  
أخوان لام فان كان بينهما سنة أشهر فأكبرهما بطلان فله أن يستطعها وأن ينكحها  
أو يستطع أحدهما وينتفي الآخر فله وان كان بينهما أي بين التوأمين يعني الولدين  
لا يحد كون بين ولديهما أقل من سنة أشهر وفيه استغناء (ص) لأنه قال ان أقر  
بالثاني وقال لم أعلم بعد الأول سئل النساء فان قل أنه قد نكحها فبطلت (ش) هذا  
كالاستدلال على ما تضمنه قوله فبطلت من أن كل واحد جعل مستقل فلو علم أنه  
لا يفتق أقول النساء بعبارة تقرير الاشكال ان السنة ان كانت قاطعة فلا يرجع للنساء  
ويحد وان لم تكن قاطعة فيرجع لهن ولا يحد وهو قد قال في قول انما قاطعة لا يحد وفي  
الثاني يرجع للنساء ولا يحد فاشكل القرع الثاني على الأول والجواب بان السنة قاطعة  
فالمعارض الأصل وهو ما قد عارضها ادروا الحد وبالشبهات وسؤالهن شبهة ولما أنهى  
الكلام على النكاح وعلى محالانه من طلاق وفسخ شرع في الكلام على نكاحه من  
عدة واستبيرا ونفقة وسكنى وغيرها وبذلك الكلام على العدة المأخوذة من العدد بشرع  
العين لانها آكد نواحي النكاح وأسبابها حدوث أو طلاق وأنواعها قرع وشهر وجعل  
وأصنافها معتادة وأيسرة وصغيرة وعمر تالية به يربأ أو به من رضاع أو مرض  
أو استحاضة ففصل

• (باب في بيان ما ذكره ما يتعلق به من أحد أو غيره) •

وعرف ابن عرفة العدة بقوله مدقنح النكاح فبطلت أموت  
الزوج أو طلاقه فيدخل مدقنح من طلق رابعة نكاح غيرها

ان

وقال لا يتأخر صراحة لم أعلم بعد وضع الأول قد قاله (قوله هذا) كالاستدلال بهذا الجدل دفع به الاشكال من أمسه  
(قوله وقد قال في الأول انما قاطعة) أي قال يلحق لان حاصل قوله فبطلت ان السنة قاطعة ويحد • (باب العدة) •  
(قوله وعلى محالانه) أي لان الطلاق يجلل النكاح أي يزيل به (قوله وأصنافها) المناسب على العدة وأصنافها (قوله مدقنح من  
طلق رابعة نكاح غيرها) كذا في نسخة وموقله نكاح غيرها منصوب بنزع الخافض أي من نكاح غيره فانما ان اقتضاه على  
دخول هذه فيه فصوره ان تدخل بقية المسائل التي قبل ان الرجل يتبع فيها كآنها أو عجم أو خالها أو قال وشقوا لسان أو في

قال الخطاب ويظهر ان في هذه العدة دور الاثم معرفة مدته منع النكاح فيوقف على معرفة العدة فانه قد تقدم ان من موافق النكاح كون المرأة معتدة فالاولى تعريها بانها المدة التي جعلت دليلا على برائة الرحم نقسخ النكاح او بلوت لزوج واطلاقه وانما تسمى مدة منع الزوج من النكاح اطلاقا لرابعة واخت زوجته ومن يحرّم الجمع بينهم مائة فلا شك انه يجب ان لا ينفي ادخاله في حقيقة العدة الشرعية (قوله ان قبل هو عدة) والراجح ان اطلاق العدة ١٥٩ على ذلك مجاز (قوله بالسبب الاول)

المناصب الثاني (قوله تعدد سبب) اي يخصص بقدر ينقسم سببا في تعدد سبب طلاق محقق او مقدر كما ياتي في باب النفقة (قوله ولكن لا يطلق على ترص الكافرة اي الذي هو احد الدين الداخلين تحت قوله وان كانت كاسية قوله على المنصور) ومقاله انه لاعدة على من لا يمكن حملها ولا على الكمية التي لا يضمن منها الحمل (قوله بخلافه) اي خلاف زيادة او خلوها فاشتهد او لم يرضها مطلقا او ناقضا ونفسا او وصفا (قوله وان كان يقوى على الجماع الخ) والفرق بين وجوب العدة على المطلقة دون وطء الصغير بالغة هو القطع بعدم الحمل من وطئه دون وطئه فقد ذكر بعض اهل العلم انه رأى جثة بنت احدى وعشرين سنة وذكر ذلك عن اهل مكة واليمن والحاصل ان الصغير الذي لم يبلغ غير ممكن عقلا وعادة الحمل منه بخلاف الصغير المطلقة للوطء فعدم حملها عاذا لا يقل وهذا الفرق مع الترتيل والافادة في اثباته

ان قيل هو عدة وان اريد اخراج الرجل قبل مدة منع المرأة وبدا الحرف بالسبب الاول وهو الطلاق والزوج الاول وهو اللفظ فقال (ص) تعدد سبب وان كانت (ش) انما ذكر المرأة لقوله بعد بدلالة اقراء ولا فرق على المذهب بين المسئلة والكافرة اي اذا طلقها مسلم او اراد المسلم ان يتزوجها من طلاق ذي واما لو اراد ان يتزوجها كافرا لا يرضي لهم الا ان يتحاكم السوا ولكن لا يطلق على ترص الكافرة الا الاستبراء اذا كان طلاق ذي لان استبعثهم فاسدة وانما اقر عليها اذا سلم تغيبا في الاسلام (ص) اطلقت الوطء (ش) يعني ان المرأة المطلقة للوطء اذا دخل بها زوجها ثم طلقها فانه يجب عليها العدة وان كان لا يمكن حملها على المشهور وبطلت اطلاق الوطء لانه لا يقطع بعدم برائة زوجها لان لم تطفه فلا تخاطب بها وان وطئها اذ زوجها اقطع بعدم حملها لان وطئها كالجماع (ص) بخلافه بالغ غير مجبوب (ش) هذا متعلق بقوله تعدد سبب والمعنى ان البالغ غير المجبوب اذا دخل زوجته خلوة يمكن فيها الجماع ثم طلقها فانه يجب عليها العدة تنزيلا للخلوة منزلة المدخول بها لانها مظنة فان اختل البالغ برؤيته خلوة لا يمكن وطئها فانه لاعدة عليها كما ياتي واحترز بالبالغ من غيره اذا دخل عنه وليه فان وطئها لا يوجب عدة على زوجته وان كان يقوى على الجماع واحترز بقوله غير المجبوب من المجبوب البالغ المقطوع ذكر كروا آتياه مطلقا لا يوجب على زوجته عدة تنزيلا منزلة الصغير الذي لا يولد نسلا واما النسخ المذكور المقطوع الاثني فالمشهور ان وطئها يوجب العدة على زوجته اذا طلقها قاله ابن عبد السلام وهو ظاهر المذهب (ص) أمكن شغلها منه وان نشأ (ش) يعني ان الزوجة اذا خلت مع زوجها خلوة يمكن ان يصيد فيها ما كانت خلوة اعتدأ واخلوة براءة فانه اذا طلقها يجب عليها العدة وان تصادقا على نفي الوطء في ثلث الخلو فحق الله تعالى اي أمكن شغل المرائن من الزوج فلما قبل وانصرف بمحض نساءه او امرأة واحدة عدلة فلا عدة علم اذا كن من اهل العفة لاثن شرار النساء والواجب العدة (ص) واخذنا بقرارهما (ش) يعني ان الزوجين اذا تصادقا على نفي الوطء مع الخلو فحق الله تعالى يمكن شغلها منه ثم طلقها فان العدة لا تسقط بذلك لحق الله كاهل لكن وبأخذنا بقرارهما في الوطء فنسقط حق المرائن النفقة وتكمل المصدق لانها مقررت في الوطء وبأخذ الرجل بقرارها فنسقط حق من رجعتها لانه مقررت في الوطء وقد باتت منه فقوله واخذ الخ مقصر على قوله وان نشأه والفرص

تعد كما هو صريحه (قوله واما النسخ القائم ذكر الخ) وسكت عن مقطوع الذي كراهتم الاثني ومفهوم قوله مجبوب مع مفهوم قوله واما النسخ معارض وساقى سانه عند قول المصنف وفي ان المقطوع ذكر كروا آتياه بولي له الخ قوله أمكن شغلها منه) يضم الشين وقصه مع اتباع ثابته وتسكنه أعاد في العاص وهو مصطفاة وخلوة مع تقدير العادة اي يمكن شغلها فيها وهو اما مصدر عاقل لافعال اي تشغل منه والمفعول واثمه مصدر المني للمفعول على القول ببناء المصدر منه ومنه نائب الفاعل اي يمكن كونهم مشغولة منه (قوله بمحض نساءه) اي متصفاته بالغة (قوله واخذنا بقرارهما) المعية ليست شرطى كل من اقر بما اخذ به اي اقرارهما اجتماعا وتقرارا (قوله مقصر الخ) لا بولي بان يقبل استدلاله

(قوله أحسن من تقرير الشارح) عبادة الشارح يعني فان لم يعلم دخول ولا خلو فخذ كل من الزوجين باقراره فان أقرت المرأة بالدخول وجب عليها العدة لانه اقرارها على نفسها فلم يمسها كسائر الاقراءات بخلاف ما لو أقر به هو فقط فانه دعوى عليه بانغير دليل فلا تقبل كثير من الدعاوى نعم يؤخذ بلاؤز مهامن تكميل الصداق والثقة والسكنى وغير ذلك وهذا معني قوله وأخذاً باقرارهما وقال أنت وان ادعى أحدهما الوطء أنكره الآخر وانما كان أحسن أى للاستغناء عنه بما بعده ومقاد تمت ان المراد بالدخول الوطء تأمل (قوله الآن تقر الزوجة الوطء) وهذا غير قوله وأخذاً باقرارها فان اقرار بعدم الوطء (قوله ولا خلوة) عطف مرادى وأما غير بان يراد بالدخول الوطء (قوله لكن مع نفيه) وأما مع عدم نفيه فيقرب عليها أحكام المعتدة من التوارث والرجعة وأنت خير بان كلام ١٦٠ المصنف في العدة فله مضمون هذا الاعتبار (قوله بثلاثة الخ) ولو في مجمع على فساده يدرأ وطء الحسد والاداء

بجمله أن الخلوة علم بينهما وهذا اقراره ابن غازي وهو أحسن من تقرير الشارح وت (ص) لا يفترها الآن تقر به أو يظهر حمل ولم ينقه (ش) أى ولا عدة بنفسه الخلوة الموصوفة بما ذكر بان عدمت وطلقت قبل البناء وعدمت وأما فيما بان يكون الزوج صدياً أو مجبوراً أو لم يمكن شغلها منه فيها الآن تقر الزوجة بالوطء فانه يجب عليها العدة نقوله به أى بوطء البالغ الذي لم يعلم بدخول ولا خلوة وكذلك يجب عليها العدة نكحت لم تعلم خلوة بينهما إذا ظهر بها حمل ولم ينقه أو بوطء كان وقتها غير كالمدخل بها إذا طلقها أو زوجها أو ألتوا فداء لغيره واستمرت بوضع الحمل فلا مضمون أقوله ولم ينقه إلا بدمن وضع الحمل لكن مع نفيه يسمى استبراء ولا يقرب عليه أحكام المعتدة من التوارث والرجعة وغير ذلك (ص) بثلاثة أقراء أطهار (ش) متعلق بتعدته يعني أن عدة الحرة المسالة والسكينة إذا طلقها أو زوجها بعد المدخول لهما الأربعة أطهار ولو كانت ملاحنة وهذا مذهب الاثنية الثلاثة خلافاً لأبي حنيفة وموافقة ان الاقرار هي المصطفى وأكل دليل فافهم ان شئت والقرب بمعنى الطهر يجمع على قربة كثيراً وعلى أقراء قليلاً وقوله أطهار يدل من اقراره لا نعت لان الأصل في النعت الغيبة حص قبوهم ان لنا أقراء أطهاراً وأقراء غير أطهار وليس كذلك وكونه صفة كالصفة خلاف الأصل في النعت ولا يصح قراءته بالإضافة لثلاث يلزم إضافة النفي الى نفسه (ص) وذى الرق قرآن (ش) يعني أن عدة الزوجة الامه اذا طلقها أو زوجها قرآن لانه الترتيب كالطلاق وسواء كانت قنناً أو فم شائبة حرة كسكينة ومرددة أو ما أشبه ذلك وسواء كان الزوج حراً أو قنناً (ص) والجميع للاستبراء لأن الأول فقط على الأربع (ش) يعني أن الاقرار الثلاثة في حق الحرة وأقراءهن في حق الامه للاستبراء لأن الأول منه فقط والباقي تعبد بدليل سقوط العدة عن غير المدخول بها

فزانوساقى انهما نكحت فيه قدر عدتها وكذا يقال في قوله وذو الرق قرآن (قوله لكل دليل) فاستدل الأول بان العرب تؤثت المذكري العدة وذكرا المؤنث وهو في الاية مؤنث والطهر مذكروا والحصة مؤنثة وأيضا لو كان المراد الحيض لما حرم الطلاق فيه لانها اعتد به ابن الاثيري والحصة تجمع على اقرارها والطهر على قربة وهو الوارد في الآية وفيه أي حقيقة ان براءة الرحم يستدل عليها بالحض لا بالاطهار (قوله لا تقر) ينقح القاع في الافصح (قوله بمعنى الطهر) الحاصل انه بمعنى الطهر يجمع غالباً على قربة ومعنى الحيض على أقراءها وهذا هو المأثور وحاصل ما في ذلك ان كلام

المصباح يفيدانه بكل معنى يجمع على قربة وعلى أقراءها أما كلام القاموس فيشده في معنى الطهر يجمع على قربة لتيقن ومعنى الحيض على اقرارها وظاهره لا غير فمتنا في مع الصباح والجواب ان كلام القاموس يعمل على الغلبة وأما كلام المصباح فيصل على الأصل أى أن الأصل ان القرينة بمعنى يجمع على كل من الامر بن (قوله فهوهم) أى يوقفي الوهم وقوله وليس كذلك أى ان الاقرار انما تكون اطهار الاخر هذا يقتضي ان المخص لا يكون الا كلياً أى لا مشتركاً وانه لا يصح ان يكون المشترك مخصوصاً ولو قال لان النعت لا يكون الا مشقة السكان اوضح (فان قلت) يقتضى قفراً الاقراء لا طهاراً عدم حملها بنراً غير بعض قريم انما ان طافت في شاطئها فانه اعتد به ولو لحظة فالجواب ان الجمع يطلق على ما زاد على الاثنين ولو كان الزائد بعض واحد نحو الخيل أشهر معلومات مع ان المراد شهران وعشرة ايام ذكر بعض شراح الرسالة (قوله لثلاث يلزم إضافة الخ) المعقد الجواز اذا اختلف اللفظ والحاصل أن المعقداته يجوز إضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظ وهو مذهب الكوفي (قوله ولو ذوى الرق قرآن) أى وعدة الشخص ذى الرق قرآن والا كان الواجب وذات الرق مع مراعاة ما تقدم في قوله بخلوته الخ (قوله يدل سقوط الخ) أدلوا كما تبين بالوجوب في غير المدخول بها قرآن



قوله لان الكفار الخ) الاول ان يقول لان الكفار غير مخاطبين بشروع الشر بعد متعديهم او معلة والمعتد ان الكفار  
مخاطبون بشروع الشر بعد معلة او متعديهم وقوله شبه استخدام لانه ١٦١ لم يكن ضروريا ان يسمي الظاهر اقول ويرد  
بالوجه خلاف طائوس) فيه ان

طائوسا يجهل ولو رديها على  
خلاف مذهبه وجوب ان ذلك  
اغنى (قوله ومثل السنة العشر)  
كذا قال الشيخ اجد الذي نقله  
الشيخ كرم الدين والناصر  
القشاني وابو الحسن على المدونة  
عن أبي عمر ان المعتد ينقص  
سنتين فقط وامام عن ادائها ان  
ياتيها الحيف في كل عشر سنة  
من السنة فاطر هل تعد بسنة  
بضاعة اسهل من ياتيها في عمرها  
مرة او بضاعة اشهر لان التي  
تعد بسنة بضاعة محصورة في  
مسائل ان التي ليست هذه منها قاله  
هم واستقر هم على ما نقل  
عنه انه لو كانت عاداتهم اكثر من  
خمس على ما قاله ابو الحسن او  
اكثر من عشرة على ما قاله الشيخ  
اجد اعادتها وانظروا ان المعتد  
بسنة بضاعة لا بثلاثة اشهر ٨١  
والظاهر من عزهم اعادة كلام  
أبي الحسن بل اعاد بعض شيوينا  
عن بعض شيوينا انه المعتد بجزء  
(فان قلت) نقصد بالاقراء من  
يتأخر حينئذ انقضى العشر مع  
القطع بغير رجوعها بعد خمسة  
لان الجمل لا يتأخر فوق الخمس  
سنتين فضلا عن العشر فضلا  
عن العشر من فضلا عن الثلاثين

لتمقن البراءة وقائمة الخلاف تظهر في النسيئة فيلزمها الثلاث على الاول وعلى الثاني  
يكتفي بشره الطلاق فقط لان الكفار غير مخاطبين بالتعبد وتظهر ايضا في المتوق عنهما التي  
تعتمد كسدة في الطلاق فساد نكاحها فعلمنا احد فيما زاد على الاول على القول الاول  
ولا يلزمها اجداد الا في الاول فقط على الثاني فقوله على الارجح راجع لما قبل لا وقوله  
والجميع أي جميع الاقارب يعني الحيف لا بمعنى الاطهار لان الذي لا يستبرأ انما هو  
الحيف فقيمه شبه استخدام (ص) ولو اعادته في كالسنة (ش) يعني ان المرأ اذا كانت  
عادتها ان اقترع لا ياتيها الا في كل سنة او اكثر منها مرة واحدة فانها لا تعد الا بالاقراء ولا  
يخرج بذلك من كونها من أهل الاقراء فتنتظر الباءة على عادتها القضاء عمر رضى الله عنه  
بذلك ورد بالوجه خلاف طائوس القائل بانكثام بثلاثة اشهر ولا تنتظر الحيف والظهير  
في اعادته الحيف ومثل السنة العشر عن عادتها ان ياتيها الحيف في كل عشر سنتين مرة  
فانما تنتظر فان جاء وقت مجيئه وهو اشهر سنتين ولم يجي حلت فان جاء انتظرت وقت  
يجي الثالثة فان جاء وقت المجي ولم يجي حلت وان جاء انتظرت وقت يجي الثالثة فان لم  
يجي اوجبات حلت (ص) أو أرضعت (ش) يعني ان المرضعة تعد بدلا لاقراء فان اناها  
الحيف في زمن الرضاع فلا كلام والا فانها تستقبل الالة اقراء بعد ذهاب زمن الرضاع  
فان الرضاع يرفع عنها الحيف فان مضت لها سنة بعد الرضاع ولم تحض فيها فقد حلت  
للارواح لانها نعتان الرضاع هو الذي رفع حيفها فتمت حيل تحت الايادت فقوله أو  
أرضعت معطوف على ما في حديثه ولو دلل على التوهيم والامة كالمرقة نقله ح عن ابن عبد  
السلام (ص) أو استحضت وميزت (ش) المشهور ان المستحاضة اذا ميزت بين الدمين  
أي دم الحيف ودم الاستحاضة بالرائحة أو اللون أو الكثرة فانها لا تعد الا بالاقراء  
لأن السنة فان لم يميز بين الدمين فان عدمها سنة كما يأتي ولا فرق في ذلك بين الحرة والامة وقوله  
أو استحضت الخ عطف على مذكور ولو جاز لم يميزت جله حاله فتقدر قد (ص) وللزواج  
انتزاع ولد المرضع فرا من أن ثمة ولو تزوج أختها أو ابنة اذ لم يضر بالولد (ش) يعني  
ان من طلق زوجته المرضع طلاقا رجعا فكثت سنة لم تحض لاجل الرضاع فانه يجوز  
له ان ينتزع منها ولده واما من أن عيون تفرقه ان لم يضر بالولد فكونه يقبل خبره  
والا فلا يجوز له ان ينتزع منها وكذلك يجوز له ان ينتزع منها الاجل ان يزوج أختها أو  
من لا يجل جمعها أو شامسة بالثمة وانما لم يقدح المؤث كون العلق رجعا  
للعمل يكون الارث انما يكون من رجعة وليكون الاخت انما تفرم حيث طلق أختها  
طلاقا رجعا أو مائلا كان مائلا ففصل ولو لم تفرج من العدة كما هي في قوله وحلت الاخت  
سينوته السابقة واذا كاله الانتزاع رجعا بطريق غير من الورقة فارى خلق نفسه بان ينتزع

٢١ نى ح  
الان يقال اوجب ذلك مع ما في العدة من التعبد (قوله لدفع التوهيم)  
أي لارد خلاف لانه متفق على ذلك الحكم (قوله المشهور الخ) ومقاله لا يوجب من انها تعد بالسنة وقول ابن القمام هو  
المشهور الذي ذهب اليه المصنف (قوله أو الكثرة) قال بهرام قدم الحيف كثيرا والاستحاضة قبل (قوله وللزواج) انتزاع الخ  
أي حيث بين صدق قوله وان لم يكن حرم ايضا لان الموت قد يأتي بغتة

قوله وكذلك الزوجة طرحة لبعض أي ان قبل غيرها وكان الالب مال وهذا يحتمل على عدة القدر لان غيرها يلزمه الارضاع فان قلت عدة القدر لها رده وان لم يكن لها امصلحة في رده فلا يلزم هذا الجمل قلت بل يقع في القدر تصديده بعلمها فليست كالزوج وقوله المرضع يفتح الضاد وكسرهما اما الكسر فظاهر واما الفتح فيصير يجعل الاضافة للبيان أو يقرأ أو لا يتنوين فان قلت يلزم وصف النكوة بالمرءة قلت ليس المراد المرضع الوصف الحقيقي حتى تكون ال موصولة بل حرف تعريف ويراد الجنس فهو في المعنى نكرة قوله وأخرى ولد غيرها أي التي ترضعه ما لم يكن علم بآبائهم أو أقرها قبل الطلاق (تنبيه) عورضت مسئلة الصنفين بما في من قوله ولو وجدين ترضعه عندهما معاً واحب بان هذه خرجت عن المشهور من أن الحضانة حتى للام بل مبنية على خلافه ١٦٢ وهو أن الحضانة حتى للولد ولا غراية في ما مشهور على ضعفه وان هذا من الاعذار الماسقة للضرورة عليه

ليتعجل حيضها لاجل سقوط نفقة امثلا وقوله وللزوج وكذا الزوجة طرحة لبعض وقوله المرضع يفتح الضاد وكسرهما وصف للولدة والمطابقة وقوله ولد المرضع وأخرى ولد غيرها (ص) وان لم يقرأ وتأخر بلا سبب أو مرضت برت بصت تسعة أشهر ثم اعتدت بثلاثة (ش) يعني أن الزوجة اذا استحصت ولم تعجزم الحوض من دم الاستحاضة أو تأخر حيضها بلا سبب بان كانت غير مريضة ولا مرضعة بل تأخر حيضها من غير علة أو تأخر لاجل مرض فانما اعتكث تسعة أشهر استبرأ لاجل زوال الريبة وثلاثة أشهر للعدة والافرق بين الحرة والامة فقوله تربص تسعة ايام راجع للمسائل الثلاث وهل تعتبر التسعة من يوم الطلاق أو من يوم ارتفعت حيضه فتقولان (ص) كعدته من لم تر الحوض والباشة (ش) التشبيه في ان العدة بثلاثة أشهر يعني ان عدة الحرة الصغيرة التي لم تر الحوض والشابة التي لم تحض في عمرها ثلاثة أشهر اما من حاضت في عمرها ثم انقطع عنها فلا بد لها من الاقراء أو سنة مضى ولا تنكح في الثلاثة الأشهر لان لم تر الحوض في عمرها والباشة التي قد عدت عن الحوض فعدت بها التي يحصلان بها ثلاثة أشهر والحرة والامة في انتظار الاقراء والسنة والأشهر مستويان فقوله (ولو برق) راجع للباب كانه تغليب ما فيه من الخلاف على غيره (ص) وقدم من الرابع في العكس (ش) يعني أن الحافة التي تعتد بالاشهر ان وقع طلاقها في أول شهر فانما تعتد بالاشهر بالاله سواء كانت الأشهر كاملة أو

فلا يعود اليها بعد حيضها (قوله) أو تأخر بلا سبب أي من رضاع أو مرض كن حاضت مرض في عمرها ثم انقطع عنها سنين كثيرة ولدت أو لم تلد ثم طلقت ولم تر حيضاً وقوله أو مرضت قبل الطلاق أو بعده ولو بلا سبب فانقطع حيضها (قوله تسعة أشهر استبرأ ايام) وقيل ان التسعة عدة أيضاً وانظر هل قائمة بالخلاف ان تزوجها في السنة بمنزلة الزواجر في العدة فتأخذ على الثاني تحريرها عليه ان دخل ويجب لها النفقة أي على الطلاق ويجوز ذلك أو لا

يحصل شيء من ذلك بتزوجه بانما على أم البست عدة كذا في عب والمناقب ولا يحصل بالاول ولا يخالف ناقصة قوله سابقاً كسبها من زمان لان ما قدم استبرأ لم يقبه بعد بخلاف ما هنا أي ما قدم استبرأ محض بخلاف ما هنا أفاده بعض الشيوخ (تنبيه) وقال في التخيير الحوض غسله الحسد ينبت عن العروق الفرج اذا كثرت الحسد فاذا حصل الحمل انفق عليه الرحم فلا ينجس منه شيء غالباً وينقسم ثلاثة أقسام فتولد من أعده سلم الجنين لان الاضغطة تنول من التي بخلاف العلم وما يليه من الاعتدال تولد منه بل ينجس الرضيع ويحتمل كدوره فيخرج بعد الولادة فالصغيرة والباشة يولد منه ما يغتصب حرامتهم فلا توجد لها ما غاصلة تتدفع واعبر الشارع فيما الأشهر وانما كانت الدة ثلاثة أشهر لان الولد ينعزل للمثل ما يخلط ويوضع المثل ما ينعزل لثلاثة ايام أو خمسة وثلاثون أو خمسة وأربعون فالولد ينعزل في شهرين ووضع اسنة والثاني ينعزل في شهرين وثلاثين ويوضع لبعة والثالث ينعزل في ثلاثة أشهر ويوضع تسعة فذلك ثلاث عاشر ابن سبعة دون ابن ثمانية لان تأخر عن السبعة اعطاه وتقدمه على التسعة له فيقول انه مولودا وابن التسعة يعش بعشه من غير علة فالله في الأخيرة (قوله) التشبيه في ان (ثلاثة أشهر) أي ولا تغلب بالاربعين ثلاثة وامل هذا حكمه قول المصنف كعدته ولو قبل كن لم ترجع كونه أخصراً لاتباعهم له تشبيه تام في التسعة والاثلاثة مع ان المراد بالاثلاثة فقط لازيادة (قوله والباشة) أي التي تحض في باشها وسيأتي محترز (قوله ولو برق) راجع للباب كانه أي قوله والجميع للاستبرأ الى هذا (قوله تغليب ما يقدم من الخلاف) أي كقوله كعدته من لم تر الحاض فان بعضهم ذهب الى أن الامة الأشهر ونصف الذي ليس فيها الخلفا السبعين التي هي مبرزة فان الحرة مساوية لامة في الخلاف المذكور فيها كما هو كلامهم

(قوله نعم ان طائفة قبل بغيره) ومثله مع الفجر (قوله نعم ان مات قبل بغيره) أي ومثله ما اذا مات مع طلوع غرو ما حصل ان مع الفجر كذلك قبل الفجر في جميع الصور (قوله والثالثة) الحاصل ان قوله في السنة متحقق في الأولى وفي الثانية فقوله ان نظرت الثانية راجع للأولى وقوله والثالثة راجع للثانية أو في العبارة حذف والتقدير وان حاصت في السنة الأولى انتظرت الحصة الثانية أو تمام سنة ضامون حاصت في السنة الثانية أي كما حاصت في الأولى انتظرت الحصة الثالثة أي أو تمام سنة يضاف لا يحنى ان هذا في الحرة وأما الامة فتنتظر الثانية أو تمام سنة يضاف (قوله أقصى الاجل) ١٦٣

الاصوب اقرب الاجل ان قوله (قوله لا يحنى) ياتها الدم في السنة البضاء الأولى (قوله الا ان يصادها الحبل من) أي بعد ان اعتدت بثلاثة أشهر بزيادة على الاستبراء كما عاده بعض (قوله وقوله لا يحنى) ياتها البياض (قوله لا يحنى) أي في السنة البضاء الأولى وقوله احترزا عما اذا تأخرا فها دم الحبل الحاجة لذلك هذا لان هذا المعنى هو محصل قوله سابقا وان حاصت في السنة الخ (قوله ثم ان احتاجت لعدة ذوات) يحمل هذا على ما اذا كان حبلها في العدة الأولى بالحبل البياض لا بالبياض

ناقصة وان وقع طلاقه في اشتها فانه اعتد ايضا بالاهلة في الشهر الثاني والثالث وأما الشهر الذي وقع فيه الطلاق فانه تسككه ثلاثين يوما من الشهر الرابع ولما يوم الطلاق (ش) يعني ان المرأة اذا طلقت في أثناء اليوم فانه يات في بعض ذلك اليوم ولا يحسب به يوم ان طلقه قبل بغيره فانه يحسب به وكذلك المعتدة من وفاة فانه يات في يوم الموت ثم ان مات قبل بغيره اعتدت به لان الله المأخضة قد ادر كنهها اذار الشهر معها وتظير ذلك في الاعتدال اذ ايام بوالد ما قبل الفجر خمسة المسافر اقامة أو بسة أيام والاعتدال يوم الولاد قبل الفجر ودخول الحسنة قبل الفجر ونحو ذلك وقوله ولغا أي عده وما حكمه فمعتدة فلا تحط ولا يعقد منه عليها (ص) وان حاصت في السنة انتظرت الثانية والثالثة (ش) هذا تيمم لحكم المرأة التي مقدمة فافاد هذا ان شرط حليتها بالسنة ان لا يحنى فيها فان حاصت في تلك السنة ولو في آخر يوم منها فانه تصير من اصحاب الاقراء فتنتظر الحصة الثانية أو تمام سنة يضاف لادم فيها فان عصفت لها السنة البضاء حلت وان حاصت فيها ألفتها واعتدت بقرآن وان نظرت الحصة الثالثة كانعت قبيالها أو تمام سنة يضاف فالحاصل انما تنتظر أقصى الاجل من الحبل من البياض وتقام السنة ولا يزيد الخوف انما تنتظر الحصة ولو مضت لها سنة يضاف لا تحل كما ترجمه الشارح (ص) ثم ان احتاجت لعدة فالثلاثة (ش) الضمير في احتاجت راجع الى من تزوج تسعة أشهر وقته تد بش لا تقوله ياتها الدم فاذا تزوجت ثم طلقت فمعتدة ثلاثة أشهر في الطلاق ولو كانت أمة لانها المأخضة بالدم وروايت كائنة الا ان يعادها الحبل مرة فترجع لحكمه وقوله لا يحنى ياتها فانه ادم أحترزا عما اذا تأخرا فها دم فانه انتظرت الثانية أو تمام سنة يضاف الثالثة كذلك ثم اذا احتاجت لعدة بعد ذلك فلا تعد بثلاثة أشهر وانما تعتد بسنة يضاف فان تأخرا فها دم فيها انتظرت الثانية أو تمام سنة يضاف وكذا يقال في الثالثة (ص) ووجب ان وطئت بزنا أو شبهة ولا يبطأ الزوج ولا بعد أو غلب غاصب أو ساب أو مشعر ولا يرجع له اقدرها (ش) الضمير في وطئت عائد على الحرة المقدمة أو أول الباب عند قوله اعتد من قوله المعنى ان الحرة اذا وطئت بزنا أو وطئت بشبهة ما غلب أو سكب فاسد جميع عليه كهرم نسب أو رضع أو لا

زوجها والحاصل ان الزوجة والامة اذا عصبت أو تزوجت بها أو وطئا وطئتها وكذا طاهر في الجمل من زوجها وسد فاعل يجوز للزوج والسد الوطء في زمن الاستبراء من ذلك أو يكره أو يستحب تركه اقوال ثلاثة (قوله قد دهر) فاعل واجب وفائدة الاستبراء في الحرة المتزوجة مع ان الولد يقرش عدم حدم من رمي ما ولدته بعد ستة أشهر وانه ابن شبهة وحذر من رمي ولده لاقول من ستة أشهر وقد استغنوا من ذلك استبراءها أي الحرة المتزوجة لا طامة الحدة عليها في الزنا أو الرذوة استبراءها الذي يعتد عليه الملاحين فانه يحصى في هذه الثلاثة ونظما عجم بقوله والحرة استبراءها كالعده • لاقول ان وزا وروده فانما في كل ذلك استبراء • بحيث فقط وقت الضرا فان حاصت واقم عليها غير الحريم لم تعد شرطه بل لزوج وطئها حتى تمضي حضانة (قوله أولا) أي أو لم يكن يجمعا على فساد بل مختلف فيه كهرم وفي عب الاقتصار على الجمع عليه وبأن ما يدل عليه في قول الجسدية ولا يملك المأخضة ان يصدق يمكن ان يرجع كلام شارحنا بان يقال قوله لا يحنى لا يمكن نسب لا يحنى على بصهارا

(قوله المشتري اياه جهلا) اي جهول انه حرة ١٦٤ وقوله أو نسبع اي كان يعلم انه حرة ثم نسى ذلك (قوله وما الزوجة الامنة

الح) حاصل ما عده عجم ان كلام المصنف في الحرة وما لامة فيجب عليها في ذلك كله الاستبراء بخصه ولو مترجحه ويأتي بالمصنف في باب الاستبراء وتقدم انه تقدم بقرآن في الطلاق وقال القاضي ان وطئت اي المرأة حرة او امه وهو نص المدونة (قوله الذي فسخ نكاحها منه) يتصور ذلك في المنكحة النكاح القامد المجمع على فساد وقوله وسواء كان العاقد زوجها كافي هذه الصورة (قوله يعني ان المحصور عليه) وهو السبقه والعبد ومثل ذلك الشريعة اذا تزوجت بالولاة العادة مع خاص لا يفسد ودخل بها الزوج ولم يوطئ وفسخ الولي النكاح او امه انظر حب الرابع وجوب الاستبراء في اجازة الولي ومن باب الولي اذا حصل فسخ وعقد عليا بعد ذلك كذا في حب ولكن الرابع صدم الوجوب لانه ما لمت وابن القاسم والوجوب اعمد المالك ومختون كما فاده بعض المحققين (قوله ففعل باول الحصة الخ) اي حصول الاقرار بالثلاثة بلفظه (قوله او تقاسمها) فيه اشارة الى ان المصنف ادخل تحت المكاف التقاسم فتكون الحصة الرابعة بالنسبة للتقاسم فيكون التقاسم بمنزلة الحصة واما الاستظهار من ايام الحيض (قوله وذلك لان محل ذلك حيث انقطع وهما حيث استقر) لا يعني ان الاستبراء استيقاني

لا اطلاع لانه هو قد حكم بانها تفضل باول الحصة فالتناسب ان يقول فما هنا منظور فيه ما هو الاصل من فلا الاستبراء وما ساقى في منظوريه لم اوقع وحيث فاذا حكمنا بالحلية وتزويج ولم يحض يوم أو بعضه فيكون كمن نكح في العدة

(قوله وهو طرية كثر الشيوخ) وينبغي التعميل عليها (قوله وأحب الخ) حكاية بالمعنى (قوله لتعليل أشبه بقوله أذ قد  
 يقطع) هـ. حكاية أيضا بالمعنى وذلك أنه قد تقدم التعليل بقوله لاحتمال انقطاع الخ (قوله فأنما علة تقتضي الوجوب)  
 لا يبر (قوله عند الجهور) ومقابلته أنما تزوج من غير عدة فيه قال ابن رشد ١٦٥ وأبو عران وغيرهما (قوله بعض بهال) هو

ما زاد على الساعة الفلكية  
 (قوله لاختلاف النساء الخ)  
 أي فسد تعدد العارقات اليوم  
 حضبا باعتبار بلدهن وقد تعدد  
 عارقات آخر أقل منه حضبا  
 باعتبار بلدهن أيضا (قوله وفي  
 ان المقطوع ذكره الخ) أي أو  
 بعضه ثم ان هذين ضعيفات  
 والراجح في الاول سؤال اهل  
 المعرفة لا النساء الان يجعل  
 ذلك على النساء العارقات والراجح  
 في الثاني انها تعدد من غير سؤال  
 احد أو في مقطوع احدا هما  
 كذا في شب وهو المعين كما يعلم  
 من النقل خلافا لما في عب وما  
 ذكره من الراجح يخالف  
 ما تقدم اعتماده لعب من ترجيح  
 كلام الشامل المولى على وجود  
 البينة اليسرى غير ان محض  
 ثبوت أقادان العتد كلام المصنف  
 وان حاصله انه يرجع في المشتكين  
 لاهل المعرفة من النساء فانه قال  
 وعبر المؤلف بسؤال القاسم دون  
 اهل المعرفة لان اهل المعرفة  
 ترجع لهم لان هذا شأنهم اه  
 والمصنف في هذا يجمع بين  
 الحاحب ومثله لعارض خلاف  
 ما قاله صاحب الشك فانه قال

فلا تفسد به وفاقا لقول ابن القاسم وهو ما ينبغي كثر الشيوخ حلا لقوله ينبغي على  
 الاحتجاب ورج عليه ابن الحاحب وأخلاف واليه ذهب غير واحد وهو مذهب  
 معنوت لقوله هو ختم من رواية ابن القاسم وهو مثل رواية ابن وهب انما لا يصلح للزواج  
 ولاتين من زوجهما حتى يقيم انما حضبة مستقلة وهو مذهب ابن المواز وابن حبيب  
 وعلى هذا فيكون قول أشبه وأحب محمول على الوجوب وبين ذلك لتعليل أشبه بقوله  
 اذ قد يقطع عاجلا فأنما علة تقتضي الوجوب واليه أشار بقوله تأويلان لا كثر وغيرهم  
 ولو قال بدل قوله وهل ينبغي الخ انما علة أشبه ينبغي أن لا يجعل برويه وهل خلاف  
 تأويلان لكان أظهر في افادة المراد أي وهل في قول أشبه ينبغي الخ خلاف قول ابن  
 القاسم انما يصلح بالول الحضبة الثالثة أو الرابعة بناء على حمل قوله ينبغي على الوجوب أو  
 وفاقا لما على حمل قوله ينبغي على الاحتجاب فان جهلت برويه وانقطع قبل يوم أو بعضه  
 فكمن تزوج في العتد عند الجهور وكما في ح (ص) ورجع في قدر الحيض هذا هل هو يوم  
 أو به (ش) يعني انه يرجع النساء العارقات في قدر الحيض في باب العتد والاستبراء اهل  
 هو يوم هـ. ل لا بد ان يتبادر إلى الذم يوما أو يكتفي ببعض يوم ولعل المراد بعض بهال  
 وظاهر كلامه أن المومنين لا يرجع فيهما النساء الذي في المدونة أن اليومين كاليوم فثبتهما  
 اذا رأتهن الدم يوما أو بعض يوم أو يومين ثم انقطع فان حال النساء مثل ذلك حضبة  
 أجراهما اه وانما يرجع في قدر الحيض للنساء لاختلاف الحيض فحين بالنظر إلى البلدان  
 واحترق بقوله هنا عن باب العادة فان أقله فيه دفعة (ص) وفي ان المقطوع ذكره أو  
 أنما يولد له تعدد زوجته أو لا (ش) أي وكذلك يرجع لقول النساء العارقات في حكم  
 الشخص المقطوع ذكره أو بعضه أو انما قطع انقضاء فقط هل يولد له فتعذر زوجته  
 أو لا يولد له فلا تعذر وجته وظاهر انه يرجع في هذا النساء والمتصوص انه يرجع فيه  
 لاهل المعرفة ولعل المؤلف لاهل المعرفة على النساء بدليل الاساطعة لهن في السابقة  
 واللاحقة والمذهب أنه من باب الخبر لاهل من باب الشهادة فيمكن في الواحدة فالجوع في كلام  
 المؤلف غير مقصود (ص) وماترأ الايسة هل هو حيض النساء (ش) أي وكذلك يرجع  
 لقول النسا في حكم الدم الذي تراه المرأة الايسة هل هو حيض أم لا والمراد بالاييسة  
 من شئت في أيها كتبت حسين لا يفت سبعين ودم من لم يبلغ حسين حيض قطعا (ص)  
 بخلاف الصغيرة ان يمكن حيضها وانتقلت للاقرا (ش) تقدم ان عدة الصغيرة ثلاثة  
 أشهر فاذا طلقها زوجها وأخذت تعدد بالاشهر فترأ الدم ولو في آخر يوم من أشهرها

إذا كان محبوب الذكر والخصى هذا لا يلزم ولد ولا تعدد امرأته وان كان محبوب انخصى ففي المرأة العتد لانه يطلد كره  
 وان كان محبوب الذكر قائم انخصى فهذه ان كان يولد له فعلى العتد والافادة وهذا معنى ما في المدونة ونحوه حفظت عن  
 بعض شيوخنا القرويين اه وقوله فيمكن في الواحدة قد يقال لامانع من كونهم من باب الشهادة وهذا ما يقبل فيه شهادة المرأة  
 الواحدة قوله نعمتير الواحدة) لكن بشرط أن تكون سالمة من رجسة الكذب (قوله لا يفت سبعين) أي الموفية لها لا الداخلة  
 فيها قايما على ما في قوله في النية وبلغت عشرا فان شكك في فهو حيض

(قوله مع البائنة الخ) في البقعة تناف وان قلت ان معناها مع الشك في الاباس قلت بردها بعد فالاولى ان يقول والجواب ان المراد من شك في أزواج الخ (قوله غلبة ظن) الاحسن ان يقول توقع من جهال (قوله فافله خسة عشر يوما على المشهور) وقيل عشرة وقيل خسة (قوله لا دون اقصى امد الجمل) مثله وضعها عقب تمام الاقصى خلاف ظاهر مفهوم المصنف وانما هذه هي وضعه بعد لا عقبه (قوله قبل خسة) لا ينبغي كون ذلك الا في المقدمة من وقاوة ثلاثين كانت الاربعة أشهر وعشر قبل قبل زمن خيضا فانها تحمل للزوج (قوله او بعد ما) اي بعد خسة المرات بالنسب الصادق بأكثر من خسة (قوله زمانى حكمها) تقدم انه خسة أيام (قوله وزادت الرتبة) مفهومه ان المتزنا حلت أى مع وجود الحائض لانه يحتمل ان تكون حركة تزويجها ان تحقق أم حركة حمل فتحمل أبدأ فاده شرح شب (قوله لا أقصى امد الجمل) قضيه انه لو أتته بدون أقصى امد الجمل لا يلقوا بواحد منه يلقوا بالاول (قوله استعظم بعض النسخ) الذي في عبد الحق عن بعض النسخ استعظم أبو الحسن فبعض النسخ ناقلا عن أبي الحسن فهو أبو الحسن القابسي كما صرح به يحيى ت

فانما ينتقل الى العقد قبل الاقراء وتلقى ما تقدم لها من الأشهر لان الحيض هو الاصل في الدلالة على برائة الرحم ولا يرجع في دمه بالنسبة هذا اذا كان ثلثا ينجس أهل من لا ينجس خيضا كبت سبع سنين ختم ادم عليه وفساد فلا يعتبر فان قلت ما الفرق بين الصغير قوال البائنة وقد جرح الله في القرآن بينهما في الأشهر بل قدم البائنة والجواب قطع الاباس نشك في كونها بائنة أم لا على حد سواء فناسبا فالرجوع فيه لسؤال النساء ليرجع أحد التساوين فتعمل به ومع الصغيرة عقد نافله نظر من خيضا فتعمل على غلبة الظن وتحمي به فلا ترجع للنساء لان الفرض ان خيضا يمكن كما هو قول المؤلف ان أمكن خيضا وسماها صغيرة مع امكان الحيض فيجوز باعتبارها كمن لان الحيض علامة للبوارح والمالم تفتقر العبادة والعدة الا بقدر الخيضا يه على استوائهما في الطهر قوله (والطهر هنا كانه عبادة) فافله خسة عشر يوما على المشهور وارجعوا وها دم قبل انما لم تحسبه وضمنه الى ما قبل الطهر من آدم (ص) وان اتى بعد ما ولد دون اقصى امد الجمل لحق الان في نفسه بلعان (ش) يعني ان المرأة المعقودة من طلاق أو وفاة اذا انقضت عنها بالاقراء أو بالاشهر ثم أتت ولد دون اقصى امد الجمل من يوم انقطاع وطئها عنها ولم تكن تزوجت بنفسه صاحب الجمل أو تزوجت قبل خسة أو بعدها وان أتت ولد دون ستة أشهر وما في حكمها من عقد الثاني فان الولد يلقى بصاحب العدة حيا أو ميتا الان يقبضه الحلي بلعان ولا يضربها اقراءها بانقضاء عتقها لان دلالة الاقراء على البرائة أكثرية والحاصل يقبض ويقبض نكاح الثاني ويحكمه بحكم النكاح في العدة وما لو أتت به ستة أشهر وما في حكمها فأكفر من عقد الثاني لحقه ولدون ستة أشهر وأقصى امد الجمل يلقى بواحد منهما وحدت كما يأتي بعد كما في شرح ص (ص) وتزويجت ان ارقابت به وهل خسا أو أربعا بخلاف (ش) يعني ان المتوفى عنها أو المطلقة اذا ارقابت في الجمل بحس في بطنها فانها لا تحمل للزوج الا بعد مضي اقصى امد الجمل وهل خمس من السنين فهو اقضاء أو أربعا بخلاف في التثنية فان مضت المدة وزادت الرتبة مكنت حتى ترقع الرتبة من أصلها كما لو مات الولد في بطنها (ص) وفيها لو تزوجت قبل التمس بأربعة أشهر فولدت خسة لم يلق بواحد منهما وحدت واستشكنت (ش) يعني لو تزوجت المعقودة من طلاق أو من وفاة قبيل مضي خمس سنين من يوم الطلاق أو من يوم الوفاة بأربعة أشهر فولدت خسة أشهر من يوم النكاح الثاني فان هذا الولد لا يلقى بواحد منهما ويضرب نكاح الثاني لانه نكح حاملا أما عدم سقوطه بالاول فانه ما وزنه لا أقصى امد الجمل وهو خمس سنين بشهر وأما عدم سقوطه بالثاني فلانه صاه عن أقل امد الجمل وهو ستة أشهر بشهر وحيث لم يلق بواحد منهما فان المرأة معقودة عبد الحق استعظم بعض النسخ الشيوخ ان شئ الولد من الزوج الاول ونكح المرأة ان ياد بها على الخمس سنين بشهر كان الخمس سنين فرض من الله ورسوله انظر ابن فارس فانه عزا استعمال ذلك لابن القاسم والاشكال مفرع على القول بان أقصى امد الجمل خمس سنين أما على

(قوله وضع جملها كله) فان طلقت أو مات عنها بعد خروج بعضه حلت بغيره بوجوبه ولو قلنا لانه على براءة الرحم بخلاف خروج ثلثه في مسئلة المصنف أي فلا يكون دال على براءة الرحم أو ما خروجه البعض الباقي ولو قلنا يكون دال على براءة الرحم فان شاك على وقع الطلاق أو الموت قبل خروج بقية أو بعده فالظاهر الاستثناء للاحتياط (قوله أو كافر) تسمية بالنسبة للكفاية بظاهر وأما الحرقة المسئلة أو الأمة المسئلة كيف يتصور ذلك قلت يتصور إذا أسلمت الكفاية تحت زوجها الكافر أو أسلمت أمته أو على القول بأن نكاح الكفاي للمسئلة ليس بربا وجعلت منه أقايد بعض شيوخنا (قوله قبل خروج باقية أو الأخرى للمشهور) ومقابلها ما نقل عن ابن وهب من أنه ان خرج من المحدث ثلثه خرجت من العدة (قوله ولو احتمال) أي كائن الالاعة ولو لم يستلحقه كما إذا لاعنها ولم تلاحه ومات أو طلقتها ١٦٧ (قوله كما إذا أنت به حاصله) وان جاز تزوج امرأة ثلث أو طلقتها

فانت بولد دون ستة أشهر أو كان زوجها صبيا وأدعته مغربة على مشرق فأنتم لا تحمل للزوج بوضع الحمل وبعد فان كانت العدة عدة وقاد فصل باقى الأجلين وضع الحمل أو الأربعة الأشهر وان كانت العدة عدة طلاق فلا يقين ثلاثة اقراء وتعد النفاس قرأ قال ابن هرة الحامل عندهم وضع جملها لا بول وأم وعلمه قبلها ترجع بعده قبل آخر فأنتم انتم جملها مطلقا وموضع استحقاقه والدفور ونفسا حيضة (قوله هذا مستفى الخ) فيه تسامح لان هذا ليس استحقاقا تقدم انه اذا مات في بطنها لا يخرج من العدة وتقبل تنقضي بجنه ولو بقي في بطنها عضوا من أعضاء الحمل كالزوائد بعد أن خرج بعضه وقطع هل عنتم باقية حتى يخرج ما بقي أم لا

القول الآخر ان أقصاه أربع فلا تشكل (ص) وعدة الحامل في طلاق أو وفاة وضع جملها كله (ش) يعني ان الحامل من مسلم أو كافرة أو أمة مسئلة أو كفاية معتدة من طلاق أو وفاة تنقضي عندها بوضع جملها كله بعد الموت أو الطلاق ولو بلحظة لبعضه واحدا كان أو متعددا أو تزوج رجعا قبل خروج باقية أو الأخرى على المشهور بشرط كون وضع الحمل تنقضي به العدة أن يكون لاحقا بصاحب العدة ولو احتملوا لا فلا تنقضي به العدة ولا يضمن أربعة أشهر وعشر للوفاة والاقراء في الطلاق كما إذا أتت بولدون ستة أشهر أو كان صليبا حين الحمل أو أدعته مغربة على مشرق وبغض ذلك (ص) وان دما جتمع (ش) المراد بالدم المجمع الذي لا يذوب بصب الماء الحار عليه (ص) والافكا المطلقة انفسد (ش) هذا مستفى عما قبلها وان لم تكن المتوفى عنها حاملا والحال ان زوجها قد مات عنها ونكاحها فاسد جميع عليه حكمها حكم المطلقة فعدها ثلاثة اقراء ان كانت حرة وقرآن ان كانت أمة وهذا اذا كانت مدخولا بها أو افلا عدة عليها وان كانت صغيرة أو يائسة استبرأت بالاشهر وان كان مختلفا في فساد كالريض اعتدت عدة الوفاة بالاشهر دخل بها أم لا على أظهر القولين وفيه الارث لان حكم المختلف فيه كالصحيح (ص) كالذمية تحت ذى (ش) تشبيه في حكم المطلقة يعني ان الذمية الحرة غير الحامل تحت ذى مات أو طلق وأراد مسلم أن يتزوجها أو نكحها كوا المني فان كان دخل بها حلت للمسلم بثلاثة اقراء وان لم يكن دخل بها حلت مكانها من غيرتي إجماع النكاح الكفار عجزى المتزوج على فساد واستبرأ بقوله تحت ذى عالو كانت تحت مسلم فانها تحب على أربعة أشهر وعشرين وفاته دخل بها أم لا وعلى ثلاثة اقراء من طلاقه ان دخل بها الماعوم قوله تعالى والذين يتوفون منكم وأما لا حكم بين مسلم وكافر وما هذا شأنه يغلب فيه المسلم (ص) والأربعة أشهر وعشر (ش) أي والابان كان نكاح المتوفى عنها صحيحا

قال بعض الشيوخ لا عبرة بذلك وقد خرجت من العدة (قوله كالريض) في شرح شب فساد جميعا عليه أو مختلفا فيه حيث لا وث كنعك الحريص دخل بها فلا عدة وان دخل فقبل الاستبراء خاصة على المشهور ان كانت من ذوات الحيض وان كانت صغيرة أو يائسة اعتدت بالاشهر لان المطلقة حكمها كذلك وأما المختلف فيه الذي فيه الارث حكمه حكم الصحيح فيدخل تحت قوله والأفاربعة الخ لان المذهب ان حكمه حكم الصحيح فتعقد بأربعة أشهر وعشر دخل أم لا وهو مختلف في التوضيح فلا يقول عليه (قوله على أظهر القولين) ومقابلها بقيد ذات عا إذا دخل بها وقوله وفيه الارث دخل بها أم لا (قوله اجراء الخ) انما قال اجراء لان هناك من يقول بصفة نكاحهم (قوله عا) لو كانت تحت مسلم فانها تبعد الخ) أو ادخلها أخذها أولا (قوله وعشر) بالرفع عطفا على أربعة

(قوله حسبما للباب) أي سدا الذرائع (قوله أو تغليبا للباب على الأيام) أي فأطلق الليل على ما شغل الليل والنهار (قوله فمخ) على هذين القولين (لعله الوجهين المذكورين) ١٦٨ هـ قوله أما لان المراد الخ أو تغليبا (قوله لانه قد تنقص الشهر) لا يضيئ الله

لا يتوالى أربعة على النقص على حاقيل وإن كان المعقد انه لا يلتفت لذلك وعلى تقدير اذا فوالى أربعة على النقص فغاية ما تنقص أو بعبارة أيام فكان يكتفي بأربعة أشهر وأربعة أيام فالأحسن الوجه الثاني الذي هو قوله أو يطغى حركة الحنين (قوله وقال النساء) أي أولم يقان شيئا (قوله لا رية) أي لا رية حمل بها وليس المراد رية تأخير الحيض لان الفرض ان زمن العدة يتم قبل مجي زمن الحيض وهذا على حصول الوالوعى بها وأما ان جعلت بمعنى أو فمضج كل من العنين (قوله ومثله لو تأخر لرضاع) أي أو كانت عقيمة (قوله أو استحيضت لم تقبض) هذا واضح اذا لم تكن عاتما قبل الاستحاضة اثنان حيضها بعد مضي زمن العدة والافتقار بأربعة أشهر وعشر كالمظهر كلامهم لاجتماع ما عادت تأخر زمن حيضها عن زمن العدة فتعد بأربعة أشهر وعشر وظاهره سواء كانت مستحاضة بجمرة أم لا وغير مستحاضة (قوله وقال النساء رية مثل) أي أو أوتيت هي من نفسها (قوله ثم زمن استطاعة) وقائدة ذلك الاحداد (قوله ان زالت الرية) واقفه عبارة شب

أو ما يحكمه من مختلف فيه فعدتها في الوفاة أربعة أشهر وعشر كان الزوج حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا دخل بها أو لا صغيرة أو كبيرة مسلمة أو ذميمة حسبما للباب كالمواضع الآتية والمراد اللباني بأياها وانما أشعر أما لان المراد عشر مدد كل مدة يوم وليلة أو تغليبا للباسي على الأيام لسبقها عليها فلترجى بعد عشر ليل فمخ على هذين القولين واليه ذهب الشافعي ومالك والكوفيون وجعلت العدة بأربعة أشهر لانها بضره الحمل وزيدت العدة لانه قد تنقص الأشهر أو يطغى حركة الحنين وقيل انما أنت العدة لان المراد اللباني دون الأيام فعليه لا يشفع العقد عليها اذا وقع بعد أربعة أشهر وعشر ليل واليه ذهب الأوزاعي من الفقهاء وأبو بكر الأعمش من المتكلمين وروى ابن عباس قرأ أربعة أشهر وعشر ليل (ص) وان وجعته (ض) مبالغة في وجوب العدة يعني ان المطلقة طلاقا رجعا اذا مات زوجها علم قبل انقضاء العدة من الطلاق المذكور فانها تنتقل من عدة الطلاق الى عدة الوفاة وتتم مدة العدة الاولى لما علمت ان العدة هنا للعدول لا لستره فتعد الحرة بأربعة أشهر وعشر أيام والامة بشهرين وخمسة أيام واحتزالي رجعة من التي طافت طلاقا ثانيا مات زوجها قبل انقضاء العدة فانها لا تنتقل الى عدة الوفاة وتسرع الى عدة الطلاق بالاقرء (ص) ان تمت قبل زمن حيضها وقال النساء لا رية بها (ش) يعني ان المدة الحرة المتقدمة تعد بأربعة أشهر وعشر أيام بشرطين حيث كانت مدخلها قبل موداة تمت ثلاث المدة قبل زمن حيضها بأن كانت تحيض في كل خمسة أشهر وتوفي عنها عقب طهرها ومثله لو تأخر لرضاع وأحضت فيها والشرط الثاني أن تقول النساء عند ذوقهن لها لا رية بها (ص) والا استطرم (ش) أي وان لم تتم الا بأربعة أشهر وعشر قبل زمن حيضها بأن تمت بعد مجي حيضها كالمواضع التي كانت تحيض في كل أربعة أشهر فتأخرت حيضها اما لعدم سبب أو مرض أو استحيض ولم تقرب أو تمت قبل زمن حيضها لمكن قال النساء بها رية من حسن بطن انتظرت الحيضة لان تأخيرها عن وقتها ولولرض أو استحاضة وقول النساء ذلك أو جب الشك في برائة رجوعها فلا تحل الا بالحيضة يريد ويقام بقعة أشهر فان لم تزد الرية حلت وان زادت ارتفعت الى أقصى أمدا الحمل وقوله (ان دخل بها) شرط في قوله ان تمت الخ أي ان هذا التفصيل كله ان دخل بها قبل موته والاحتمال بمعنى أربعة أشهر وعشرين غير تفصيل لانها انما كانت تنتظر الحيضة ان دخل خشيته الحمل ورجوعه للنية بعد طول الفصل وأيضا تشبهها بالاطلاق فيغي عنه ثم زمن استطاعة وقوله لا تنظرتم الى الحيضة أي حيضة واحدة فان زالت الرية والحاصل ان غير المدخول بها تعد على الوفاة بأربعة أشهر وعشرين غير نظر لتأخير حيض أو مجيئه وكذا المدخول به التي يؤمن جملها ما من جانبها كالصغير من لا يولد له وأما من جانبها كالناتية والصغيرة وكذا ان لا يؤمن جملها وتتم الأربعة أشهر وعشر قبل مجي

وعب وعبارة شب فان زالت الرية حلت والانتظرت أقصى أمدا قبل الآن تزول الرية حيضتها ومثله في عب ولا يضيئ ان هذا ينافي قوله فان لم تزد الرية سحاح والحق في عيج الاول وهو الظاهر



(قوله الآن ترتب انقضاءه) من الشهر ان لم تحض قبلها فان حاضت اثناءه حلت فان لم تحض وقت التسعة حلت ان رأت  
الريشة فان بقيت استقرت زوالها وأقصى الحمل فان مضى انقضاءه حلت ١٦٩ الآن تتحقق وجوده بطنها على ما يفهم

من التوضيح في الحرة بامتناعه

الطن ويقسم من غيره انها  
تنتظر زوالها أو انقضاءه فقط

(قوله ولا) أي بنت بعد زمن

حضيضها ولم تحض فان كان تأخير

لرضاع أو مرض فانها عكست

ثلاثة أشهر لكن عكسها فيها

شهران وخمس ليال وليس الباقي

عدة وفائدة ذلك سقوط الاحداد

عنها وحفظها في السكنى وان كان

التأخير لغرض فعدتها ثلاثة أشهر

وقال ابن عرفة المشهور انها

عكست تسعة الا ان يأتيها

الحيض قبيل ذلك فقوله فان لم

تحض فثلاثة يحل من دخل

بها وعادتها بعد مضى شهرين

وخمس ليال وعلى من عادتها ان

يأتيها الحيض فيها وتأخر لغير

رضاع أو مرض على ما ذكر ابن

عروة انه المشهور وأما من تأخر

لرضاع أو مرض فان حل قوله

ثلاثة أشهر على ان معناه قد عدتها

ثلاثة كما هو مقتضى السياق

فانما لا يدخل في قوله وان لم

تحض فثلاثة ويدخل في قوله

وتنصفت بالرق وان حصل على

ان معناه فبكت ثلاثة كانت

داخل فيها والعقد كلام ابن

عروقه انها عكست تسعة فيها

اذ تأخر له رضاع أو مرض

(قوله ولا ان القاسم) ضعيف

فانما كان مدخولاً في أم لا تمت قبل زمن حضيضها أم لا حاضت فيها

أم لا (قوله والا فلا ثلاثة أشهر)

ولا تقل يدونها مطلقاً تمت قبل زمن حضيضها أم لا حاضت فيها أم لا صغيرة أم لا يائسة واعلم ان

مع عدم الدخول يحل بالشهرين وخمس ليال بلا شك كما فاده بعض شيوخنا

حضيضها ولا تتم قبل حيضه وانما فاتها وتأخر لرضاع وأما تأخر لمرض أو لغيره فله أن يمت  
بغيره فتنتظرها وأعمال تسعة أشهر (ش) يعني ان عدة الوفاة تنصف بالرق كذا في بعضا في شهران وخمس  
ليال سواء كانت مدخولاً بها أم لا صغيرة أو كبيرة كان الزوج حراً أو عبداً لكن انما  
يكتفي بالشهرين وخمس ليال ان كانت غير مدخولاً بها أو صغيرة أو يائسة أو من ذوات  
الحيض وحاضت فيها فان لم تحض فيها وهي مدخولاً بها أو من ذوات الحيض سواء تمت  
قبل زمن حيضها أم لا فلا ثلاثة أشهر على ما في كتاب محمد التميمي وهو أحسنه ولا ين  
القاسم في العدة يقول بعض الشهرين وخمس ليال مطلقاً والمالئان كانت غير مدخولاً بها  
اكتفت والا فلا ثلاثة أشهر ولا تقل يدونها مطلقاً وهو مذهب الرضا وهو ضعيف وهذا  
كلامه ان لم ترتب فان ارتب عدة الحيض خمس بطن فبكت تسعة أشهر وانما فرغت  
الامة لثلاثة أشهر ولو تمت عدتها قبل زمن حضيضها بخلاف الحرة لقصر أمدها فلا  
يظهر الحمل فيها قاله بعض (ص) ولن وضعت غسل زوجها ولو تزوجت (ش) يعني  
ان المرأة اذا وضعت بعد موت زوجها ولو لم تحظ فانه يجوز لها ان تغسله ويقضي لها  
بذلك ولو تزوجت غيره ولكن يجوز ان تزوجت بمقابل الحرة فلا ينافي انه مكروه  
وتقدم في الجنازة ان الاحب نفعه ان تزوج اخوها وتزوجت غيره (ص) ولا ينقل  
العق لعدة الطرة (ش) يعني ان الزوج اذا طلق زوجته الامة طلاقاً رجعيّاً أو مائتاً  
فيها ثم انما عكفت في اثناء العدة فانها لا تنتقل من عدة الطلاق التي هي قرآن ولا من عدة  
الوفاة التي هي شهران وخمس ليال الى عدة الحرة التي هي ثلاثة اقراء في الطلاق وأربعة  
أشهر وعشر في الوفاة لان الناقل عند ما لا هو ما وجب عدة أخرى والعق لا يوجب عدة  
أخرى ولهذا الزوات زوج المطلقة طلاقاً رجعيّاً اثناء عدتها انتقلت الى عدة الوفاة  
مرة أو مرة كما مر لان الموت وجب عدة وكذا لو طلق الامة رجعيّاً ثم اعتقها بعد ما  
تم مات الزوج قبل انقضاء عدتها انتقلت لعدة الحرة أربعة أشهر وعشر لان الموجب  
هو الموت لما لم يصادف حرة فتعد عدة الحرة الوفاة بعد ان كانت عدتها افرأين  
وسواء تقدمت لها حرة أو لا ولو كان الزوج مات قبل عدتها فانها تعد عدة الامة لان  
الموت لما تقاهم لم يصادف حرة وانما صادفها أمة لكنها تنتقل عن حضيضين الشهرين  
وخمس ليال (ص) ولا موت زوج ذمية أملت (ش) أي ولا ينقل لعدة الوفاة عن  
الاستبراء موت زوج ذمية أملت وقلنا يكون أحق بها ان أسلم في عدتها مات قبل ان  
يسلم قبل تمام عدة الاستبراء فستعبر عن استبراءها بثلاثة اقراء فان كان أحق بها ويتر  
عليها أو أسلم في عدتها تر قبضاً في الاسلام فيبوهه انه كوت زوج مطلقاً رجعية قبل انقضاء  
عدتها فانتقل الى عدة الوفاة فذم ذلك التوهم لانهم في حكم الباقي ولو أسلم ثم مات

٢٢. شي ح (قوله مطلقاً أي سواء كان مدخولاً في أم لا تمت قبل زمن حضيضها أم لا حاضت فيها

أم لا (قوله والا فلا ثلاثة أشهر)

ولا تقل يدونها مطلقاً تمت قبل زمن حضيضها أم لا حاضت فيها أم لا صغيرة أم لا يائسة واعلم ان

مع عدم الدخول يحل بالشهرين وخمس ليال بلا شك كما فاده بعض شيوخنا

(قوله وأما لو كان منكرا الخ) لا يخفى ان شهادتها عليه في حالة الانكار كشهادته في حالة الاقرار في أن العدة تحسب من يوم الطلاق على الرجح كما يظهر من كلام ابن عرفة وقيل من يوم الحكم (قوله فقد صرف في باب الخلع الخ) قد علمت ان الحكم واحد (قائدة هـ) من بلفها موت زوجها بعد مدة تنقضي فيها عدتها فلا تستأنف العدة (قوله فقد صرف في باب الخلع) والمحصل انه اذا حصل من الشخص ١٧٠ اقرار مجرد أو يحصل منه اقرار وشهد المنة بما أقر به أو شهد عليه

البينة به وهو منكر له أو شهد عليه البينة بعد موته بطلاقه فإذا حصل من الشخص الاقرار الجرد فالعدة من الاقرار سواء كان المقر صحتها أمريضا وأما الارث فان كان المقر صحتها فاما يتوارثان حيث كان الطلاق رجعي ما دامت العدة على دعواه باقية فان انقضت لم ير بها وتره هي ان كانت العدة المستأنفة باقية ما لم تدر على مادامه فان صدقته فلا يرث لها والعدة من الاقرار وأما ان كان الطلاق بائنا فلا يرث وان كان المقر صحتها فاما ترثه العدة وبعدها ولو كان الطلاق بائنا وأما ان انضم الى الاقرار الشهادة فانه يعمل بالشهادة وتكون العدة من يوم أو شهد وهو ما أقر به لا من يوم الشهادة ولا فرق بين المريض والصحيح وأما ان شهدت على شخص بینه بالطلاق وهو منكر فهل تعتد من اليوم الذي شهدت البينة بوقوع الطلاق فيه كما اذا شهدت البينة وهو الرابح كما يظهر من كلام ابن عرفة أو من يوم الحكم كما ذكره ابن عجز

استأنفت عدة وفاة (ص) وان أقر بطلاق متقدم استأنفت العدة من اقراره (ش) يعني ان الشخص اذا أقر في صحته انه وقع منه طلاق على زوجته ولا يئنه بذلك فانه يؤخذ باقراره في الطلاق نكاحه ما أقر به من أمر الطلاق ولا يقبل منه في تاريخ اطلاق المتقدم لانه يتم على اسقاط العدة وعلى حق الله تعالى فاستأنفت المرأة العدة من يوم أقر بالطلاق أما ان كانت له بينة تشهد باقراره فالعدة من الوقت الذي ذكرت فيه بينة انه طلق فيه ففعال أقر وهو الصحيح دليل قوله وورثته فيها والالسان ارثها لا يتيقن بدينها كما صرف في الخلع والاقرار به فيه كأنشأه (ص) ولم يرش ان انقضت على دعواه (ش) يعني انه اذا أقر في صحته بطلاق متقدم وقدمت رارا العدة قبل اقراره فانه لا يرث احد شذذ اعترافه انما اصارت منه اجنبية ولا رجعة له عليه ان كان الطلاق وجهه لانها قد خرجت من العدة (ص) وورثته فيها (ش) يعني ان المرأة ترث المقر بالطلاق الرجعي في العدة التي استأنفتها من يوم اقراره بالطلاق الرجعي وان كان الطلاق بائنا لم يتوارثا حال وانما لم يرش ان انقضت على دعواه وورثته فيها لأن المكلف يسرى اقراره على نفسه ولا يتعداه الى غيره فلو انقضت العدة المستأنفة فلا يرث بينهما ولا تعارض بين هذا وبين قوله في باب الخلع والاقرار به فيه كأنشأه والعدة من الاقرار أي ولها الارث فيها وبعدها لان هذا المقر صحيح وذالمريض (ص) الآن تشهد بدينه (ش) هذا الاستثناء راجع لقوله استأنفت وقوله وورثته فيها فتكون العدة هنا من يوم الطلاق أي من اليوم الذي حالت البينة انه وقع الطلاق فيه ولا يرث ان انقضت العدة على ما أرخت البينة والمريض كالصحيح في هذا واذا صدقته فلا يرث لها أيضا ولكن تكون العدة من يوم الاقرار بخلاف التواطى على اسقاط العدة وقوله الآن تشهد بالخ إذا كان مقره يدل عليه قوله وأما لو كان منكرا وشهدت عليه البينة فقد صرف في باب الخلع (ص) ولا يرجع بما أنقضت المطلقة وبغيرها تسقط (ش) يعني ان الانسان اذا طلق زوجته وبعده طلاقه وقبل عليها هي انقضت من ماله شيئا فانه لا يرجع عليها به بعذر عدم علمها بالطلاق وهو مقرر اذ لم يعلمها بالطلاق فان كانت تسقط شيئا وانقضت قبل علمها بالطلاق فانما ترجع عليه به ومثل قوله ويرغم ما تسقط ما انقضت من ماله وكلام المؤلف قد بما ذالمصبرها من ثبت بغيرها الطلاق محمد بن لقودم علم ارجل واحد يشهد بطلاقها فاعلمها أو رجسها وأما ان لم يمس ذلك بشئ حتى يشهد عدسها من يحكمه السلطان في الطلاق (ص) بخلاف المتوفى عنها الوراث (ش) يعني ان الشخص اذا مات فانقضت

البينة به وهو منكر له أو شهد عليه البينة بعد موته بطلاقه فإذا حصل من الشخص الاقرار الجرد فالعدة من الاقرار سواء كان المقر صحتها أمريضا وأما الارث فان كان المقر صحتها فاما يتوارثان حيث كان الطلاق رجعي ما دامت العدة على دعواه باقية فان انقضت لم ير بها وتره هي ان كانت العدة المستأنفة باقية ما لم تدر على مادامه فان صدقته فلا يرث لها والعدة من الاقرار وأما ان كان الطلاق بائنا فلا يرث وان كان المقر صحتها فاما ترثه العدة وبعدها ولو كان الطلاق بائنا وأما ان انضم الى الاقرار الشهادة فانه يعمل بالشهادة وتكون العدة من يوم أو شهد وهو ما أقر به لا من يوم الشهادة ولا فرق بين المريض والصحيح وأما ان شهدت على شخص بینه بالطلاق وهو منكر فهل تعتد من اليوم الذي شهدت البينة بوقوع الطلاق فيه كما اذا شهدت البينة وهو الرابح كما يظهر من كلام ابن عرفة أو من يوم الحكم كما ذكره ابن عجز

وانتصر عليه أو (ن) انه ولا ير سبعا انقضت المطلقة ولو أقام عليه تشهد بعد دعواه زوجته وكذا ما أنقضت من ماله اخلاقا قول ابن نافع لا يرغم له ما أنقضت من عندها ولا ابن مفلح اتفاقا كما أنقضت ما ير يدعي نفقا (قوله حتى يشهد عدسها الخ) وهو الشاهدان العادلان كما أقامه بعض الشيوخ (قوله بخلاف المتوفى عنها الوراث) أي الكبير وأما الصغير فلا لأن يكون له مال معام

(قوله عدة المستترية) فيه فسخ لان عدة النكاح هي الثلاثة أشهر الأخيرة وأما التسعة الأولى فهي استبراء ولذلك قال فان اشترت بعد تسعة وذلك لانها اذا اشترت قبل تسعة لا يقال لها اشترت بعد تسعة طلاق (قوله من ارذفت حضيضها الرضا فاتها لا يخرج من عدة الاقربين) وتدرج استبراءها فيه لانه لا تسعة وتاخر استبراءها عن عدتها وأما المستحاضة ان ميرت بين الدمين فأمرها واضع كالتي لم تكن مستحاضة خلافا لعاب وإن لم تغيرت بصت تسعة لانه في عدة عتدت بثلاثة أشهر واستبراء بثلاثة أشهر من يوم الشراء فان اشترت أثناء التسعة لا يقال اشترت بعد تسعة طلاق وبعد هذا قد يتوهم بان وقد بناخر استبراءها عن عدتها وبقي ما اذا كانت لا تحيض لصغر أو يابس أو طلفت لذلك فعدة طلاقها ثلاثة أشهر كاستبراءها ولا تسعة وفي هذا تأخرها عنه بل تساويها أو تأخر زمن الاستبراء عن زمن العدة (قوله وهما الشهران وخمس ليل) لا يعني ان الشهرين وخمس ليل انما تكون في التي لم يدخل بها والتي دخل بها وكانت مائة أو صغيرة أو لم تكن ولكن حاضت فيهما وأما اذا دخل بها فثلاثة أشهر ان كانت تحيض قبل زمن حيضها أو قضى بعد زمن حيضها وتأخر ١٧١ لغير مرض أو رضاع عند غير ابن عرفة وأما عدتان عرفه فمكتبت تسعة أشهر ما لم تحيض قبلها أو ما لم مرض أو رضاع فثلاثة أشهر لكن شهران وخمس ليل عدة (قوله ان لم تسترب) ظاهره انه راجع لمصلحة الاستبراء أي تنظر

زوجه من مالها شيئا بعد موته وقبل علمها بالموت فان الوفاة ترجع عليها وكذا لو ارثت اذ انفق شيئا من مال مورثه بعد موته وقبل علمه بالموت فانه لا يخص به وترجع الوفاة عليه بل ان مال الميت صار ليعتد به الوفاة لا يخص به واحد دون غيره ولما كانت عدة المستترية سنة واحدة وأما واستبراءها في انتقال الملك ثلاثة أشهر فقد يجتمع الموجبان بين ما يبرهن منها بقوله (وان اشترت أمة بعد تسعة من طلاق) ولم تسترب حلت ان مضى قرآن للطلاق وحضت للشراء فان اشترت قبل ان تحيض شيئا من عدة الطلاق حلت منها بقرآن عدة الطلاق أو بعد قرعة منها حلت منها بالقرعة الباقي أو بعد مضى القرآن حلت من الشراء ببيعة الثلثة (فان) ارثت بعد حيضها بعد الشراء (حلت) بأقصى الاجلين وهو قوله (ان مضى) لهما (سنة الطلاق) عدة طلاق المستترية (وثلاثة) من الاشهر (لشراء) استبراءها فان اشترت بعد تسعة أشهر حلت بضى سنة من يوم الطلاق وبعد تسعة أشهر فبعض سنة وشهر وبعد أحد عشر شهرا فبعض سنة وشهرين من يوم الطلاق وبعد سنة فبعض ثلاثة أشهر من يوم الشراء ويستغنى من كلامه من ارثت بعد حيضها الرضا فانما لا يخرج من العدة الاقربين (ص) أو معدة من وفاة فأقصى الاجلين (س) يعني ان الامة المتوفى عنها زوجها اذا اشترت اها فبعض في عدة الوفاة فانه يجب علمها ان فمكتت أقصى الاجلين وهما الشهران وخمس ليل عدة الوفاة وحصة استبراءها في انتقال الملك ان لم تستربا وثلاثة أشهر ان استربت فتتظر الحصة ان مضى الشهران وخمس قبلها ويقامها ان حاضت قبل تمامها ولما انتهى الكلام على أقسام العدة السنة معتادة

تخل ولا توضع على تمام الاشهر الثلاثة والحاصل انما اذا كانت غير مدخول بها فعدتها شهران وخمس ليل فان حاضت فيها انتظرت تمام الشهرين والخمس ليل فان لم تحيض فعدتها انتظرت الحصة فان تأخرت الحصة عن وقتها انتظرت تمام ثلاثة أشهر من يوم الشراء ما لم تحيض بشئ في بطنها والارث بصت تسعة أشهر فان زالت الرية حلت وأما ان تدخل بها وحاضت بعد الشراء قبل مضى الشهرين وخمس ليل حلت بغيرها وان لم تحيض لكون الشهرين وخمس ليل باتيانا قبلها بان كان الحيض باتيانا بعد أربعة أشهر ومات زوجها عقب الطهر فاتها تسعة أشهر فاذا عقب ذلك الموت ان الشراء فلا تكون الحصة هنا الا ما خرو عن العدة فتتظرها فان كانت الحصة تأتيا عقب شهرين في القرض المذكور وتأخرت فبعض بضى ثلاثة أشهر من يوم الشراء ولا يكون الا بعد مضى ثلاثة العدة فان استربت بخص البطن في القرض المذكور فلا يقمن تسعة من يوم الشراء ولا يكون الا بعد التسعة التي هي للوفاة فان زالت الرية حلت (قوله ولما انتهى الكلام على أقسام العدة) الأولى ان يقول أقسام صاحب العدة

(قوله الاحداد ماخوذ) من أخذ الصبر والمزيد من الصبر والجهد وقوله ويقال حدث الخ أي يقال من بدأ ويجرد (قوله ترك ما حوزة) هذا غير مانع لشبهة من ترك ما حوزة وهي غير متقدسة كانت ذات زوج أم لا مع انه اسم من الاحداد ولو قال ترك ما حوزة فهو لمع غيره (زوجات زوجة السلم من ذلك) (قوله قالوا) ليس التصديق دليل قوله وهو صحيح (قوله وترك الخ) الدوام كالاستداء ١٧٢ فيجب عليها أو على ولها تزوج ما يأتي ويدخل في المتوفى عنهما من تعدد الانثاء

وذلك في المنكحة فإدائها عليه (قوله وهو حرام) لا يخفى ان الحرمة انما تتعلق بالانفعال واختلاط الانساب ليس فعلا فالحرمة انما هي متعلقة بسببه وهو الوطء والعقد أي واختلاط الانساب يؤدى لعدم تعاهد الابناء والاولاد وذلك يؤدى الى هلكة النسل (قوله يدي) بدال مهلة في نفسه والناسيب تطهر أي يدفع كالبسة فتدفع من اللامة (قوله كافي زوجة الخ) تمثيل لقوله حكما (قوله في المشهور) أي تركت المنكحة وزوجها على المشهور وقوله الما بين المباحين من انه لا احداد عليها (قوله ما لم تكن الابسة ناصعة البياض) أي خالصة البياض أي وغير قوم هوز غيم (قوله والتحريم) وان لم يكن لها صفة غيره اذا كانت تباشر بنفسها فان كانت يثرغها لها باهرها كعدم لم تنقح (قوله سلقت اقلن ما بر) فاما ان الملة حرام فكيف يبيحها لذلك ويمكن الجواب بأن الملة من حيث انهم المدة فلا ينفق ابواقر بعد ذلك الحاصل من الامر واتى كونه مثله (قوله

ومرثاة يتأخر الحدص وصغيرة وباتنة وحامل ومرثاة بالحل وكان من متعلق عدة الوفاة الاحداد ماخوذ من الحد وهو المنع يقال حدثت الرجل من كذا اذا منعه ومنه الحدود الشريعة لانهم اتفقوا وقال للرباب حداد ويقال حدثت وأحدث وهو كما قال ابن عرفة ترك ما حوزة ولو لمع غيره قد دخل ترك الخاتم فقط للمبة فلا قوله ولو لمع غيره أي ان ترك ما حوزة وحده أي ما يترين به كسواب الزينة وحده واجب وكذا ما يترين به مع غيره قد دخل في ذلك من كان لها خاتم فقط وهي مبتدلة ولازئها فيجب عليها طرح الخاتم كآدم الشيخ قالوا ولو حدها وهو صحيح أشار اليه بقوله (ص) وترك المتوفى عنها فقط وان صغرت ولو كانت مقيمة وزوجها (ص) انه يجب على المرأة الكبيرة في عدة الوفاة دون الطلاق ترك التزين وأما الصغيرة فيجب حل ولباسا بجنبها ما يتجسبه الكبيرة وعلى الامة والذمية يتوفى عنها زوجها المسار والتمسار الاحداد لانه يقع تشويق الرجل اليها لانها اذا تزفت يتوفى الى التشويق وهو يؤدى الى العقد عليها في العدة وهو يؤدى الى الوطء وهو يؤدى الى اختلاط الانساب وهو حرام وما أدى الى الحرام حرام وأما المعلقة فلا احداد عليها رجعية كانت أو باتنة بالبتان أو دونها لان الزوج باقي يدب عن نفسه ان ظهر حرجل وقوله المتوفى عنها حقيقة أو حكما كافي زوجة المنكحة وقد تعدد عدة الوفاة بعد ضرب الاجل على المشهور وقوله (التزين بالمسبوغ) هو مفعول ترك أي الجميل بالمسبوغ (ص) ولو أذكر ان وجد غيره (ش) الا ذكر ما فوق لون الحرة ودون السواد وهو باله المعلقة وهو المسمى بالمساحي وظاهر قوله ان وجد غيره ولو يبيعهم واستخلاف غيره (ص) الا الاسود (ش) أي فيصير زله البسة ما لم يكن زينة قوم وما لم تكن الابسة ناصعة البياض (ص) والعتل والتطبيب وعمله والتحريم (ش) أي ويجب عليها ترك لبس الخلى ولو خافا فرطوا وأخذ من هذا جواز ثقب آذن المرأة لبس القروط ويؤيده ان سارة حلفت اقلن ما بر غرضها وثبتت آذنها بأمر الخليل وكذا يجب عليها ان تترك التطيب فلا تعلقه ولا تعبر فيه لا في ذلك أي في التطيب والعتل والزينة داعية الى التكاثر وتيسير الشهوة فنهت عن ذلك (ص) والتزين فلا تقتطع عنها أو كتم (ش) ما تنهت من التزين المراد به اللبس وأما التزين هنا فالمراد به التزين في البدن فلا تقتطع عنها بالمدون بشئ فيه دهن ولا يكتن وهو شئ أسود يصيب به الشعر نذهب حمرته ولا يسوده (ص) بخلاف نحو لبت واسدر واستحداها (ش) يعني انه يجوز زله ان تدهن بالزيت والشير والادهان غير المطيب

فلا تقتطع الخ أي فلا تقتطع امتشاطه لاسا ومصاحبا بجناء أو كتم (قوله لا يثنى فيه دهن) والشير كدهن الباميين (قوله يذهب حمرته) أي الأصلية فلا ينفى وجود حمرته أخرى في القاموس والكتن مفرق كتبت يخط بالحناء ويغضب الشعر فيسحق لونه وأمله (قوله والشير) عتنة تحتية بعد الشين في نفسه والير في عب بكسر الشين المعجمة فام موحدة ساء كنهفراء مهملة مكسورة ففان وتبدل جيمها وهو دهن السجسم الذي يقال له عندنا سرج

(قوله مما لا يتعمد في رأسها) أي تنوح راحته بأن يجعل شيء من الطيب في الدهن ويجعل في الرأس فتفوح رائحته فيها (قوله زاد غيرة) أي غم ماله وقوله التقي عن أشهب أي نقل التلخيص ذلك عن أشهب وفيهم نقل ذلك عن العنيدة وعبارته تخلة لأن يكون الذي زاد المأثراً وإن القاسم فراجع (قوله الضرورة) انظر هل هي ظاهراً أو مطلقاً للحاجة (قوله فائدة) لا بأس بكمال الرجل للضرورة دواء ولغيرها قولان عن مالك ١٧٣ بعدم الجواز الجواز والخلاف في الآحاد وغيره جاز قطعاً والا ككمال

سنة عند الشافعية لا مالاً للملكة ويجوز للرجل لبس معصفر ومن عثر قاله البدر (قوله يجوز الطبخي) وهو الطاهر واقتصر عليه الثاني ويدل له قول أي الحسن ودين الله يسر وجهه بعضهم بقوله وينبغي رجوعه للكمال والمنشاء (قوله والذى عثره الأفي) تقتصر عليه عب فيشر بقرجه

#### «(فصل المفقود)»

(قوله وهي عدة امرأة المفقود) بعض موهبة) وهو القسم الأول أي من حيث أنه يقدّر له عدة عدة وفاة ومن حيث أنه يقدّر طلاقه عدة عدة طلاق الأمان المهور وتعد عدة وفاة ومقابلته بالزنا أقصى الاجلين ومنهم من أجاز ذلك على لزوم الاحتداد لها (قوله ومقتلها) أي وما يتعلق به من الاحكام (قوله بالكسر) أي كسر الفاء وكذا قوله بالضم (قوله نفى) قد بلاها) لأنه ليس المقصود الحدوث كأي حاض (قوله مطلقاً) أي سواء كان مفقوداً ببلاد الاسلام أو مفقوداً في غيرهما من المقاتل

والشهرى بكسر الشين المعجمة وآخره قاف وبقال بالجم وهو دهن السمسم وكذلك لها أن تقتطع بالسدر ونحوه مما لا يتعمد في رأسها وكذلك لها أن تحاقق إيمانها وهو المراد بالاستعداد وأن كانت نية لكنه لم يظهر (ص) ولا تدخل الحمام ولا تطل جسدتها (ش) يعني أن المتوفى عنها زوجها لا يجوز لها أن تدخل الحمام في زمن عذمتها ولا تطل جسدتها بالضرورة قال مالك لا بأس أن تضر العرس ولا تنهيه بما لا يلبس مما لا بد ولا تنبت الأبي في زمانها غيره لا بأس أن تنظر في المرآة وتشمخ وتعلم أظفارها وتنفذ أظفارها (ص) لا تكتحل الا للضرورة وإن طيب وتصبه ثم (ش) يعني أنه لا يجوز للمرأة المتوفى عنها زوجها أن تكتحل الا إذا دعت الضرورة الى ذلك فلا بأس به ليل وأن طيب وتصبه ثم (ش) فقله وإن طيب راجع لمهوم قوله الا للضرورة فهو مباينة في الجواز وقوله الا للضرورة يرجع لمسألة الا كمال كما هو مقتضى مبيع التوضيح لانه أفرد مسئلة الحمام وطلى الجسد وجعله مقولة واحدة وليس من مباحها الضرورة وأفرد مسئلة الا كمال بقوله أخرى واستثنى منها الضرورة وجوز الطبخي رجوعه بقوله لا تدخل الحمام وما عطف عليه وظاهر قوله وتصبه ثم (ش) كمال مطلقاً سواء كان طيباً أم لا والذى عثره الأفي أن يحمل هذا حيث كان طيباً (ش) بل أنهى الكلام على العدة وكان سيم المهرين طلاقاً وفاتة شرع فيما يتعلقها وما هي عدة امرأة المفقود في بعض موهبها وأخرها من الجانب عن الاستبراء والتدخل وشعبان عرفه فقال

«(فصل)» لذكر المفقود وأقسامه الأربعة ومقتلها (ص) ولزوجة المفقود الرجوع للقاء والى والى الماء (ش) المفقود من فقد بالفتح يفقد بالكسر فقداً وفقداناً بالكسر وفقداناً بالضم يقال فقدت المرأة زوجها نفى فأفادها قاله النووي والمفقود هو الذي يغيب غيبته طوعاً أو نهيلاً لا يشعروا المراد به هنا المفقود في بلاد الاسلام وعرفه ابن عرفة مطلقاً بقوله من انقطع خبره يمكن الكشف عنه فيخرج الاسير ابن عات والنجوس الذي لا يستطاع الكشف عنه ومعنى كلام المؤلف أن لزوجة المفقود في بلاد الاسلام بدليل ما يأتي حراً كان أو عبداً صغيراً كان أو كبيراً كانت مدخولها أم لا صغيرة كانت أو كبيرة حرة كانت أو أمهات أن ترفع أمرها الى القاضي أو الى الوالى وهو قاضى الشرطة أى السياسة والى ولاية المياه وهم الذين يأخذون الزكاة ليشعروا عن أمر زوجها الذي اخطق لها ولها أن لا ترفع وترضى بأقلها في عصمتها حتى يشع أمره وظاهر كلامه أن الشافعية في مرتبة واحدة وهو كذلك لكن القاضى

الاشعية (قوله فيخرج الاسير) قضته ان الاسير لا يمكن الكشف عنه والمفقود في بلادهم يمكن الكشف عنه وذلك لان الاسير يصح عده وغيب من الابواب والذهاب الا أنه يشك على ذلك أنه سبأ في فقد استواء الحكم في مفقود أرض الشرك والاسير في البقاء أى مدق التعمير (قوله ابن عات والنجوس) أى ويخرج النجوس (قوله أى قاضى السياسة) أى حكم السياسة كالمكانة الذي ينزل يحكم في البلاد وأقام مقام الذي ينزل في القرى (قوله وهو كذلك) هذه التساميم

وقوله أضبط أي أولى ونحوه ووقى عب ان الذي يقبضه الذئب انه احب ان ارادت الرفع ووجدت الثلاثة وجب القاضى  
 فان رعت مع وجوده لوالى ووالى المصلحة ذلك وان رعت المسكين مع وجوده بطل كايؤخذ من ابن عرفة واما ان لم  
 يكن خائض فقتصر بما قال: رعت جماعة المسكين مع وجودهم ما قلنا ظاهر العصة ولا فرق في القاضي بين ان يكون قاضي  
 انكسبة أو غيره والظاهر ما قاله الاتفاق (قوله كقولنا غبت عنك نأنت طالق) الاولى حذف ذلك ويقتصر على ما بعده  
 من قوله وأمره يسد ذلك لانه في الاول نطق بعقد الغيبة (قوله وعلمس قوله ان دامت تقفم الزوجية والبقاء)  
 لا يقتضي ان الزوجية ما عوذة من قوله ولزوجة المفقود (قوله والواحد منهم كاف) فيه نظران المصنف قال لجماعة  
 والجماعة اقلها ثلاثة قاله بعض شيوخنا ١٧٤ (قوله كما صرحوا به في باب الغيبين) أي عند قوله وبران غاب الخ

أضبط وقوله المفقود أي الذي له مال بدليل قوله ان دامت تقفم ولا تشرط لزوجته  
 واما التي لا تشرط كقوله ان غبت عنك فانت طالق وأمره يسد فخذها بالشرط  
 احسن كان له مال أم لا أما الذي لا مال ولا شرط لها اقلها ان تطلق لعدم النفقة وعلم من  
 قوله المفقود الغيبة وعلم من قوله ان دامت تقفم الزوجية والبقاء في العصة فانفصل  
 الثلاثة التي تقيها ما عوذة من كلامه (ص) والانظمة جماعة المسكين (ش) أي  
 فان لم تجد المرأة أحدا ممن ذكر فانها ترفع أمرها الى جماعة المسكين والواحد منهم  
 كاف كما صرحوا به في باب الغيبين وأخرج المؤلف بالزوجية أم الولد وما في حكمها (ص)  
 فتقول أربع سنين ان دامت تقفمها والعبد تنقضها من الهجر عن غيره (ش) يعني  
 ان المرأة المفقودة زوجها في بلاد الاسلام وساق حكم غيره ان أرعت أمرها القاضى  
 أو لم يذكر معه فانه بكافة أن تثبت الزوجية وأن زوجها غائب وأن باقية في عصمة الى  
 غيبته ثم بعد ذلك يسأل الخاكم من معارف زوجها أو من جيرانه وأهل وقته ثم يرسل الى  
 البلد الذي يظن به انه خرج اليه ويكتب في كتابه صفته زوجها وحقه واسمه واسم أبيه  
 فإذا عاد اليه اخبر بعدم معرفة موضعه فحضرها بالاجل وهو أربعة أعوام والاربع ان  
 هذه المدة تعبد لفعل عرو واجعت العصاية عليه وقيل لان اغاية أمه الجدل ولأنها أقصى  
 ما ترجع فيه المكاتبات في بلاد الاسلام ذهبا وابا وهذا حق الزوج الحر وأما العبد  
 فيوجب له نصف الحر وهو المشهور وكفى بالإيلاء الاعتراض ويحل التائب قبل المذكور ومع  
 دوام النفقة بان يكون المفقود مال متيق منه على امرأته في الاجل واما ان لم يكن له مال  
 طلقت عليه من الاث كالمفسر وكذلك لو كان له مال لا يكتفي في الاجل فانما انطلق علمه  
 قبل الاجل بعد فراغ ماله وسواء المدخول بها ومن فرض لها قبل ذلك وغيرها (ص) ثم  
 اعتدت كالوفاة (ش) أي ثم بعد أن كشف الخاكم عن أمره ولم يعلم خبره ولا موضعه فان  
 زوجته تعدد حسبنا كعدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام ولا نفقة لها فيها لانه متوفى

أي حيث ذكر المصنف جماعة  
 المسكين • (تنبيه) • انظر  
 هل جرة البعث على الزوج أو  
 الزوجة أو بيت المال لم تقف  
 فيه على نص ابن ناجي المصواب  
 على المرأة لانها طالبة للفرق  
 لاسيما اذا ادعى منع عدوله  
 عن الأيمان لبلده واخذنا شيخنا  
 الفهر في أنهن بيت المال  
 انتهى ويمكن الجمع بين القولين  
 كما قال بعضهم بأنهما عليا اذا  
 كان لهما مال فان لم يكن له مال  
 فن بيت المال انتهى (قوله  
 وما في حكمها) كالمدبرة (قوله  
 ان دامت تقفم) أي من ماله  
 ولو غير مدخول بها وغير اعدة  
 له قبل غيبته ومثلها في فرض  
 نفقتها في ماله مطقة لغائب غير  
 مفقود ولم يكن دخل به أو لم تدع  
 بل الغيبة حيث حللتها الا  
 قربت الغيبة أو بعدت وما يأتي  
 في النفقات من اشتراط الدعاء

اليه في الحاضر فقط (قوله فعل عرو الخ) لا يظهر أن يكون تعديلا لقوله والاربع الخ  
 (قوله وقيل لانها غاية المدخل) يرده قول مالك لو أقامت عشرين سنة ثم رفعت استوفى الاجل لها وبأنه انضرب لامرأة  
 الصغيرة والصغيرة والنيسة وحيث لا يقتضى حل (قوله ولأنها أقصى الخ) يرد ذلك قول مالك ان الاربع تستأنف بعد المأس  
 وبأيضارده على القول الاخير وهو ان الاربع من يوم الرفع أنه لو رجع الكسوف بعد سنة تنتظر عوام الاربع فلو كانت  
 العلة كونه أمه الكسوف تنتظر عوام الاربع (قوله وهو المشهور الخ) ومقابلته أنه أربع كالحرف واستظهره ابن عبد السلام  
 والمصنف وزاد في تصديق الاجل هنا الاعتراض والايلاء مشكل اذ السبب مستوفيهما لغير العبد (قوله فان لم يكن له مال  
 نطق عليه) وبأنى هذا ولم يطلق الخاكم أي يأمرها به ثم يحكم بهذا البلاغ رضى وعده بعدة طلاق

(قوله دخل بها أم لا) ولا ينافيه قوله بعد وقد يطلق يتحقق الخ لأن قضيته أنه إذا لم يدخل بها لا عدلة عليها وقد حكم بان علمها  
العدلة لأنه قد سبق فقط لاجل حملها الأول أن جاء ركاع قد طلقها قبل العدة لطلعتين وانما قال كالوفاء لأن هذا أقرب لما صحت  
حقيقة وليكون هو متاخر عدم تحصيل ما أجل ويكمل لغیر المدخول بها ١٧٥ الصادق على ما به القضاء وقيل لا يظهر

عنها بخلاف الاجل كما هو وسواء دخل بها أم لا فإن تبين تقدم موته بدت ما تنقضت بعد  
الوفاء وكذلك الوثنية (ص) وسقطت بها النفقة (ش) الضمير المجرور بالجرم  
عائد على العدة والباطل محتمل أن تكون السببية وتحتمل أن تكون معنى مع أى وسقطت  
النفقة بسبب اعتدادها ويحتمل أن تكون للظرفية وهو الأقرب أى وسقطت النفقة في  
زمن الاعتداد لأن المتوفى عنها لا نفقة لها وهذا إنما يعتد به لو طلقها ولو حاملا (ص)  
ولا يحتاج فيها الأدن (ش) يعني أن المرأة لا تحتاج بعد انتهاء الاجل إلى إذن الإمام في  
العدة وكذلك لا يحتاج بعد العدة إلى إذن في التزوج لأن أدنه حصل بضرب الاجل أولا  
(ص) وليس لها البقاء بعده (ش) أى وليس لها ما للفقهاء أن ترجع إلى العصة بعد  
النزوح في العدة لأنه لما مضى بعض العدة وجبت على العدة الواحدة فليس لها أن  
تسقط ما وجب عليها باختيارها وأما في الأربع سنين فلها ذلك لأنها لم تحجب علمها وصحت  
رفع بعد ذلك استدعى لها الاجل وقوله بها أى لمن قامت لأن ضربها لها الاجل لأنه  
سبب أن الضرب لواحدة ضرب لبقيتين وإن أبين ويحتمل أن يريد المؤلف بقوله بعده  
أى به تقسام العدة كما ذكره الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن قال لأن ما يصبغ لغيره ولا يتحقق  
أنه إن قدم كان أحق بهم لأنها على حكم الترافق حتى تظهر حياته اذ لو ماتت به بعد العدة  
ليرثها منهن ما ارثتهن وظاهر كلام الشارح في شمله ترجيح هذا الاحتمال وإن  
كلام أبي عمران قابل (ص) وقد روي لا يتحقق بدخول الثاني (ش) يعني أنه  
لا بد من تقدير وقوع طلاق من المقتود عند ابتداء العدة بضمها عليه ويصح وقوع  
ذلك الطلاق المتدور في أول العدة عند دخول الثاني حكاه في الثاني في الوفاء الأول  
قبل دخول الثاني كما في الأول أحق بها فإذا دخل الثاني فقد بانت من الأول وتأخذ من  
المقتود جميع المداق وإن لم يكن دخلها كالتبعض وكلمة تعرض بعد التلوم لأنه قد وقع  
ومضى (ص) فعلى الأول أن طلقها اثنتين (ش) يعني أن المقتود لو كان طلقها  
قبل هذه طلعتين ثم دخل بها الثاني ثم مات عنها وأطلقها فإنها تحمل للأول بعصمة جديدة  
لأن الطائفة الثالثة التي يثبت من عصمة المقتود قد روي وقوعها عند ابتداء العدة  
وبحقيقتها ادخلوا الثاني بالمرأة فإذا طلقها الثاني حلت للأول بعصمة جديدة وانما تحصل  
للاول إذا حصل من الثاني ومما يجعل المبتوتة بان يكون لا ذكره فيه ولا بد من اعتبار كونه  
من بالغ ويضرب ذلك عما هو مذكور في محله كما هو ظاهر كلامهم فمن يحمل المبتوتة اذ لم  
يشقوا بين من أبها المقتود وبين غيره مذهب صريح بعض الشراح (ص) فإن جاء أو تبين

أى أن المداق محققة ويقرره (قوله يعني الخ) حاصله أن إطلاق رافع حين الاختلاف في العدة وانما ادخول الثاني يحقق وقوعه  
أى يظهر وقوعه والمراد بالدخول خلوه بها وإن أنكر التلوم فيها لأن الخلوة طائفة وانما يقع هذا الإشكال بعض بان هذا ليس  
جاء بالاصل وقوعه في عصمة الثاني وإن العدة قبل وقوعه ولا تظهره (قوله حكاه الخ) راجع لقوله وقوع أى الوقوع  
حكاه لحقيقة هذا ما يستفاد من الإرشاد أى وقوع حكمه بالشرع لا بإيقاع موقع (قوله لأنه قد وقع ومضى) على حذف أى  
ولا يراد بذلك أن قدم لأنه قد وقع ومضى أى في صورته علم المدخول

(قوله) وبعد الدخول الخ) أي وبعد الدخول مع علي بن أبي حمزة الأول أو بعد مجيء الأول وتلذذ بلا علم لكن في فاسقة ففسخ بغير ظلاق فتكون الأول في خمس صور تكون ١٧٦ للثاني في صورتين دخوله غير عالم في صحيح أو فاسد فيفسخ بطلاق (قوله

ان قضى له بها) أي نفي أي بطلان الحال لا يثبت انه اذا عقد بعد عدة المفقود فهي للثاني دخيل عالمات الأول واثبات عدة أولاً ولم يدخل في الأول في هذه الصور الثلاث فهي واردة على قوله وورثت الأول ان قضى له بها ويجوز بان في مفهوم الشرط قد صلب (قوله النسخ الخ) بفتح الميم وكسر العين وتشديد الباء (قوله اخبرت بموت زوجها) عبارة عب وهي لعج وأما ان نفي أي اخبرت من غير دليلين بونه وسئل المني لها من شدة منة بونه فتزوجت ثم قدم فلا تقوت بدخوله أيضا وهذه لا تنفي بالنسخ لها زوجها قاله عجم الا ان يقال تسمى بها لفظ المانين من حياته والظاهر انه لا حاجة لثبته بغير دليلين بل ولو عدلان وقد تبين خطوهما (قوله وقيل تقوت الخ) وهذا قول ثالث فان حكمه بحاكم فانت بدخول الثاني والرافعة وأما ان لم يدخل بها الثاني فهي لأول اتفاقا قال ابن رشد (قوله) فان مات القاصم فعدة وفاة) و ينظر حقيقتا أقصى الاجلين الاربعة أشهر وعشرة أيام بالنظر للقادم وثلاثة أفرامنا بالانسية لمن كانت تحته فان كانت حاملا من الثاني فعملها أقصى الاجلين الاربعة أشهر وعشرة أيام (قوله وان لم يكن موته فاشيا) فلا أي هذا اذا كان موته فاشيا صاد في جوهرية شرعية تشبه بذلك وأبلا وان لم يكن موته فاشيا قال الله في أي بان ادعت ذلك أي وأشاعت ذلك فقد افاض ظانان التهم ودعا في الموت والافلا عن أن تزوج بدعوا الموت

من الثاني فعملها أقصى الاجلين الاربعة أشهر وعشرة أيام (قوله وان لم يكن موته فاشيا) فلا أي هذا اذا كان موته فاشيا صاد في جوهرية شرعية تشبه بذلك وأبلا وان لم يكن موته فاشيا قال الله في أي بان ادعت ذلك أي وأشاعت ذلك فقد افاض ظانان التهم ودعا في الموت والافلا عن أن تزوج بدعوا الموت



(قوله ولا يكتفى بالوضع) أي بل تعده حفصة وتنتظر حفصة (قوله لا بدق لمن الحكم) أي الحكم بضرب الأجل وصيانة  
 عبان امرأته المقفود لما احتاجت أربع سنين ونصفه احتاجت لحكم ولا كذلك هذه والمراد بالحكم فيما يظهر ضرب  
 الحاكم الأجل فالمراد به المحكوم به وقوله لا مرقى وهو النقص عنه ١٧٧ والبعث إلى أي والفرق على القول المشهور

من أنها تزوج لزوجها الأول  
 ولا يشترط الدخول (قوله ثم أنه  
 أثبت حسن حفظه) الأولى أن  
 يؤخر قوله حين حفظه فيقول  
 ثم أثبت بعد أن تزوج حين  
 حفظه والمراد أنه ثبت وحفاظ  
 أنه مقصد الالغاء فالحال  
 متأخر عن الإثبات كما هو ظاهر  
 (قوله ثم أثبت زوجها الخ) هذا  
 يقتضي أن اسقاط المرأة نفقتها  
 عن زوجها في المستقبل لازم  
 لها وصرح بذلك عبد الحفيظ  
 تهذيبه ونقل عنه أبو الحسن  
 وليد كرسلافه وهو خلاف  
 ما يوجب القرافي في قوله من  
 أنها اسقطت وأما الرجوع فيها  
 وقبله ابن الساط وأما لظاهر  
 اسقاطها بسبب علمها حين  
 تزوجته أنه تفسير أو أنه من  
 السؤال فإن هذه لا تنوب بدخوله  
 أيضا ولو على ما ذكره القرافي  
 (قوله أو تزوجت بدعواها الموت  
 لزوجها المقفود) هذه لا تختص  
 بالمقفود بل تأني في التي زوجها  
 غائب مطلقا (قوله ثم أنها اعتدت  
 وتزوجت) أي بظهور موته  
 (قوله غير عدلين) في شرح شب  
 ومعهوم غير عدلين أنهم أفي

فلا بد من الاستبراء ولا يكتفى بالوضع من جهلها من الشافعي لا بالوضع ليس من المطلق  
 والفرق على المشهور بينهما وبين امرأة المقفود أن امرأة المقفود لا بدقها من الحكم  
 والحكم فيها مستند لا مرقى ولا كذلك هذه ثانيا من لزوجة تسمى عمة ولا يعرف  
 له غير ما يقال عمة طالق وادعى أنه انحاطه بذلك امرأة غائبة تسمى عمة فان ذلك  
 لا يقبل منه فإذا طلقت عليه هذه الحاضرة واعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها الثاني  
 ثم أنه أثبت حين حفظه أنه تزوجة غائبة بقوله تسمى عمة فان هذه لا تقوت عليه بدخول  
 الثاني وتزوجه ثانيا شخص في عهده ثلاث زوجات ثم أنه وكل وكيلان تزوجا  
 فزوجه كل منهما امرأة وسبق عقد أحدهما عقد الآخر ففسخا بعد الأولى منها  
 فلما أتتها الثانية فاعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم تبين بالبينه أنها الرابعة وهي  
 صاحبة العقد الأولى فأنها لا تزوج على من فسخ نكاحها منه بدخول الثاني ومعلوم أن  
 التي كان أباها وتبين أنها الخامسة لا بدق فسخ نكاحها ولو دخل بها وليس كلام  
 المؤقت فيها رابعها من طلقت نفسها للأجل عدم النفقة بان كان زوجها غائبا مثلاً  
 اعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم أثبت زوجها أن تقع اسقاطه ما ثبت أنه أرسل  
 بها إليها وأما اسقاطها عنه في المستقبل فسلمت إحدى الثلاث المذكورة وقوله  
 وذات الزوج المقفود تزوج في عدتها منه المقررة لها من وفاة زوجها المقفود وهي  
 الأربعة أشهر وعشرة أيام وأخرى لتزوجت في الأجل ففسخ نكاحها ثم استبرأت  
 من الوطء الفاسد وتزوجت بثلاث ثم ثبت أن عدتها كانت انقضت بموت المقفود قبل  
 نكاح الثاني فأن ترد إلى الزوج الثاني ولا تقوت عليه بدخول الزوج الثالث وتزوجت  
 بدعواها الموت لزوجها المقفود ولم يمهله الموت إلا بقولها فاعتدت وتزوجت ودخل بها  
 زوجها ففسخنا نكاحها ثم أنها اعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها ثم ظهر أن نكاح  
 الثاني كان على الصحة لثبوت موت الأول وانقضاء عدتها منه قبل فأنه لا تقوت بدخول  
 الثالث وترد إلى الثاني لظهور صحة في نفس الأمر ولا حد عليها لأن دعواها الموت شبهة  
 تبدأ عنها الحد أو تزوجت امرأة شخص غائب بشهادة شخصين غير عدلين على موته  
 فيفسخ لهما بعد الشهادة الموت ثم تزوجت ثلثا بشهادة عدلين ودخل بها الثالث ثم ظهر  
 أن نكاح الزوج بشهادة العدلين كان على الصحة لكون العدول أرشوا موته  
 بشارحة فتمت فتضى فيسهل عدتها قبل نكاحه فقد البسه ولا يشترط دخول الثالث بها  
 فقوله فلا تقوت بدخول جواب أما وقول الشارح خبر مرادها بل بما يتم به الثالثة

تزوجت بشهادة عدلين لم تكن هذه من المسائل  
 ٢٤ في ح  
 إذا تصور في تزوجها ثالثا لان نكاح الثاني لا يفسخ بل يسفر له زوجة انتهى وهو لا يخالف ما في شرح عب فأنه قال  
 ومثل المنى لهما من شهدت بينة موته فتزوجت ثم قدم فلا تقوت بدخوله أيضا كما يفيد بقوله في الاستئذان كشهود  
 بموته الخ وصوابه في الاستئذان وقوله في التمسادات ونقض أن ثبت كذبه وهذا لا يسي بالتي لها تزوجها فأنه عجم إلا أن  
 يقال بسمي نظرا لما بين من حياته اه

(قوله وهناك مستثنان) الاول اذا استزوجة النصراني وتزوجت ثم اثبت انه اسلم قبلها وبعد في العدة كان  
 حقيقيا وان ولدت الاولامن الثاني قاله ابن ابي زيد عن ابن الماجشون ولكنه خلاف ما صرح به في التجارة لارض الحرب  
 الثانية الاسير يقتصر ولا يدري كان طائعا او مكراه ثم زوجت امرأته ثم يقدم ويثبت انه كان مكراه فان لم يتزوج وان دخل بها  
 الا ان الرابع خلاله قوله المصنف لهاتين المستثنتين في المسائل التي لا تقوت فيها بالدخول موافق لما به الفتوى (قوله وان  
 ابن) أي من كون الضرب بان قامت ضرب بالهن وطلبن القيام وضربا آخر فليحتاج من طلب الا ان لضرب حتى انه  
 ان قامت بعدمضي الاصل وانقضا العدة فلا قضاء لعدة في تزوج ان اُجبت وان كانت امتنعت حين ضرب الاجل  
 الاول والحاصل ان الكسوف والضرب للاجل والعدة الواحدة كسوف وضرب وعدة تليقتهن (قوله في ذكر كلام المتطعي)  
 ونص المتطعي ولو كان قد نكحها وانقضت ١٧٨ في خلال الاجل أو بعد انقضا فطعن ما طعن منه من الزنا فقبل

يستأنف الامام النخعي عنه  
 لهن واعدة ضرب بالاجل من  
 بعد الناس اجماع ثم اقدم  
 من فعله الاول فذكر ان العطار  
 في وثائقه من ابن القنار انه  
 رأى لما لئلت الامام لا يستأنف  
 لهن ضربا وقاله بعض شيوخ  
 القزوين قال وكذلك ان ابن  
 بعلد مضى الاجل وانقضت العدة  
 فانه يجوزهن وضرب الامام  
 لواحدة من نسائه كضربه  
 لجميعة كان ثقله لهديان  
 لاسد الغمراء ثقله لجميعة  
 قوله وبقيت ام ولد) فتبقى  
 بغير حق للتعلم ان كان له مال  
 تنفق منه ولا يخرج عنها وحلت  
 بحضرة بعلها ان تبت امومة  
 الولد وقصة السيد وعدم  
 امكان الاعتذار عنها وعدم

الشحنان

أي بعد بلوغ سن التعمير (قوله لا يوم فقدته) عالم تبتخونه يوم فقدته أو بعده وقبل مدة التعمير فإن ثبت قسمه حين  
ثبوتها فإن جاء بعد قسمه تركه فإن القسم لا يضي ويرجع لمناعه (قوله ومفقوداً أرض الشرك) لا يضي إن لم يحصل البقاء  
للازوجة في التعمير في الأسير ومفقود أرض الشرك إن دامت فقته سماوا والطلاق ونسبه الزنا أولى لأن النفقة يمكن  
تحصيلها بأسلف أو سؤل ولا كذلك الوطأ فإن جاء كل بعد قسمه تركه لم يضي القسم ورجع لمناعه فإن شك في فقدته بمرض  
الاسلام أو الكفر فينبغي كالكفر احتياطاً في زوجته وما له (قوله للتعمير) أي الحكم بالتعمير بدل عليه قوله وإن اختلفت  
الشهود في سنة فالأقل لأن الشئ ادلة لا تكون الاعتداح والمخلص إن مضى قرنه وأرضه يوم الحكم بقوته لا يوم بلوغه من  
تكوينه عند الحاكم (قوله وهو سبعون) هذا هو العقد (قائدة) الأخوان مطرف وأبن الماحشون أخوان في العلم  
والترسان أشبه وأبن نافع والحسدان محمد بن عبد الحكم وابن المور والامام لما زوى والصقلبان ابن نونس وعبد الحق

والقاضان عبد الوهاب واسماعيل والشيخ ابن ابي زيد هذه طريقة ابن عرفة في اصطلاحه وأما هرام فيقول الشيخ فراميه  
المصنف لأنه شيخه وأما اصطلاح المصنف في وضعه فيشير به لابن عبد السلام (هـ) لابن هرون و ر لابن راشد و خ  
لنفسه (قوله ابن السليم) فيفتح السين بضبط بعض شيوخنا (قوله دقاقة الاعناق) ١٧٩ كتابه من صف الحلال (قوله وسنة

الشيخان غائبين وحكم خمس وسبعين (ش) الضمير في وهو عائد على التعمير أي مدته  
أي أن ثمانية سبعون عاماً وهو قول مالك وابن القاسم وأشب وما لا ك وابن النسيم قول  
أيضاً أنه ثمانون واختاره الشيخان أبو محمد بن أبي زيد وأبو الحسن القاسمي وبه كان يفتي  
القاضي ابن السليم وابن زريق وغيره كانوا يحكمون بأن مدة التعمير خمسة وسبعون عاماً  
والعرب تسمى السبعين دقاقة الاعناق ولعل الرابع عند المؤلف الأول ولهذا لم يحكمها  
أبو الجربا على عائدته (ص) فإن اختلف الشهود في سنة فالأقل (ش) يعني أن  
البيعة إذا اختلفت شهادتها في قدر سن المفقودين فقد قالات سنة فقد وسنة كذا  
وقالت البيعة الأخرى بل فقد وسنة بازيد فإنه يعمل بقول البيعة التي شهدت  
بالأقل لأنه أحوط بجبهة المفقود كما قالوا في الأسياد انصرو شهدت بيعة أنه تنصر طاعاً  
وشهدت أخرى أنه تنصر مكرهاً بيعة الأكرام مقسمة للاحتياط في إخراج ماله عنه  
ولأن بيعة الأكرام قد علمت ما تعلمه الأخرى (ص) ويجوز شهادتهم على التقدير (ش)  
يعني أن شهادة الشهود على سن المفقود يجوز أن تكون على التقدير أي على ما يقدرونه  
بغلبة ظنهم أي أنهم سبعة وسبعون على ما يقبل على ظنهم واعتقد ذلك للتعذر (ص)  
وحلف الوارث حينئذ (ش) أي وإذا شهدت الشهود على سن المفقود على التقدير  
من غير قطع فإن الوارث الذي يقن به علم ذلك يحلف على طبق شهادتهم على القطع فقوله  
حينئذ أي حين شهدت البيعة على التقدير أما لو شهدت بتاريخ الولادة فلا بين (ص)  
وان تنصر أمير في الطوع (ش) يعني أن الأسياد انصرو أو هم ودعاه يعمل أمره  
على أنه فعل ذلك طاعاً لأنه الأصل في أفعال المكافئين وأقوالهم عند جمل الحال فينفرد  
بینه وبين زوجته ووقف ماله فإن مات مرتداً كان للمسلمين وإن أسلم كان له قال بعض  
الفرق بين فإن فرق بينه وبين زوجته مع جهل الحال على المشهور ثم ثبت أكرامه فله  
كمال المفقود في زوجته فتقرب دخول الثاني وقيل لا تقرب بالدخول كحال المتنيها  
زوجها (ص) واعتدت في مقعود المعركة بين المسلمين وهذا انفصال الصفيين (ش) يعني  
أن من فقد بسبب القتال الحاصل لأجل القتلى بين المسلمين بعضهم بعضاً قريت الدار أو  
بعدت إذا شهدت البيعة العادلة أنه حضر المعركة فإن زوجته تعد من حين فراغ القتال  
ويحصل أمر من فقد في ذلك القتال على الموت أما لو شهدت البيعة أنه خرج مع الجيش  
فقط فتكون زوجته كلفه في بلاد المسلمين ويجري فيه ما مر وما مشى عليه المؤلف  
خلاف ما نقله ابن عرفة عن مالك وابن القاسم أنها تمتد من يوم التقاتل الصفيين قاله ح

القطع معقد على شهادتهما وأما ظاهره أنه لا بد من حلقه وإن اختلفت الشهود في سنة لكن بل الظاهر كافي الشيخ سالم أنه لا يحلف  
إذا لم يحلفوا في سنة (قوله فعلى الطوع) مقيد بما إذا لم يكن أمر من اشترعته ماتم يكرهون الأسير المسلم على الكفر والأجل  
على الأكرام وأمر من مسئلة المصنف ما إذا علم على الطوع فإن علم أكرامه فكالمسلمين بقي زوجته ونفق عليها من ماله  
(قوله فإن مات مرتداً الخ) هذا ظاهر عند علما بحال موته فإذا أسهلنا فيحصل على ارتداده (قوله على المشهور) أي أن  
الشرع ينفق في حالة الجهل كأنه في المشهور (قوله وقيل لا تقرب بالدخول) ضعيف كأما هذه بعض الشيوخ خرجوه الله تعالى

(قوله واعذروني المؤلف الناصر اللقاني) أي في حاشية التوضيح (قوله تفسيران) لم يقل تأويلان لأنهم ليسوا على كلام لدونة (قوله هل يتلوم بالاجتهاد) فيه إشارة إلى أن عطف الاجتهاد مع غير وهو الحق (قوله فاطق التلوم الخ) هذا يقيدان العطف في كلام أصبح مع غير وليس كذلك بل هو مرادف وما في كلام المصنف فيمكن أن يكون مع غير انعقاد الرقابة المراد بالتلوم انتظار مدة تعدد بعد ما هو بالاجتهاد الاجتهاد في تلك المدة (قوله هاجبني واحد) أي التلوم والاجتهاد والاحسن انهما متغايران بئى ان قوله تفسيران فيه تغليب لان التفسير انما يصح على التقييد ٣ (قوله وغيره) أي من موت الناس به (قوله بئى) أي خارج (قوله حية) نسألهم كانه يشير ١٨٠ الى الآية التي يطعن بها فيه اسم وكان فيها ما هو اظهر (قوله من

واعذروني المؤلف الناصر اللقاني بقوله امالان يوم الالتقاء هو يوم الانفصال واما لان المراد انهم اتسرع في العدة بعد الانفصال وتقصيها من يوم الالتقاء (ص) وهل يتلوم ويحجم تفسيران (ش) أي وهل يتلوم بالاجتهاد ثم تعدد زوجته وهذا على ان قول أصبح تفسيره وما على انه خلاف فانه لا يتلوم له أصلا فتعددت زوجته مماثر الانفصال وهو تفسير آخر وبعبارة اعلم ان المكافاة ان زوجته تعددت من يوم التقاء الصقين وقال أصبح بضرب لاسمائه قد رما يستصير أمره ويستمر أخبره وليس ذلك حله معلوم فظاهر هذا أن قول أصبح مخالف لقول مالك وهو رأى بعضهم ومنهم من جعله تفسيراً وهو الأقرب وقد أشار إلى هذا الاختلاف بقوله وهل الخ فاطق التلوم على الاستقصاء والاجتهاد على الاستبراء الوارد في كلام أصبح فانه المشارخ وزاد بعضهم هاجبني واحد فاطق التفسيرين على حل ابن عبد السلام لكلام أصبح على الوفاق وحل ابن الحارث على اختلاف (ص) وروى ما لا يحسنه (ش) أي حين الشروع في العدة وهذا أصادف بقوله بعد انفصال الصقين وحين انقضاء التلوم على القول به وأشار بقوله (كالتنصع) أي المرتحل المترجم من بلد (بلد الطاعون) فقد قد (أو) فقد في بلد من غير اجتماع لكن (في زمنه) أي في زمن الطاعون فتعددت زوجته بعد هاب الطاعون الى قول النعمي وغيره يحتمل من فقد في بلد من زمن الطاعون أو في بلد قومه اله وفيه طاعون على الموت الخ ولا مفهوم للطاعون بل وما في حكمه مما يكثره الموت كسعال ونحوه ولوعب بالو بالهمل ذلك كله والطاعون بثرة من مادة حجمة مع الهب واسوداد حوله من ونز الجنب يحدث معه او رم في الغالب وفي وخفقان في القلب يحدث غالباً في المواضع الرخوة والمقابر كحش الأبط وخفق الأذن والوبا كل مرض عام وقال بعض هو مرض الصكثير من الناس في جهة من الارض دون سائر الجهات ويكون مخالفاً للمعتاد من الامر أض في الكثرة وغيره ما يكون نوعاً واحداً (ص) وفي التقديس المسلمين والكفار

ونز الجنب أي طعن الجنب الحاصل ان الطاعون قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم ونز أعدائكم وقد واية ونز اخوانكم ولم تصح وعلى تقدير صحته او روده فاجتمع من وجهين الوجه الاول ان الاخوة في الدين لا تنافي العداوة لان عداوة الجنب للانس بالطبع وان كانوا مؤمنين فاعداوة موجودة لان أصل الانس آدم وسواء أصل الجنب ابليس والحاصل ان الجنب يوصفون بكونهم أعداء للانس سواء كانوا مؤمنين أو كافرين الوجه الثاني انه يحتمل اختلاف اللفظ على انه من تصرف الرواة لاختلاف خرج الحديث بناء على ان كلام من اللفظين يفيد ما يفيد الآخر من القعود بحيث جبه اتفاقاً أعدائكم فهو على عومه لا يقع الحسن الا في عدو لعدوه ويكون انطباع لجميع الانس بان الطعن يكون من كافر

الجن في مؤفة الانس ومن مؤفة الجن في كافر الانس وحيث جاء بلفظ اخوانكم فهو على عومه بعد أيضا لكن المعنى باخوة التقابل كما يقال للميل والنهار اخوان واشمس والقمر اخوان واخوة التكليف كذا أفاده العلامة ابن حجر في شئ آخر وهو ان الطعن بارادته لا باذنه وحاصله انه اذا اراد الله هذه الامور لكثرة الزنا يترك الجن لحصول تلك المعنى كما يترك العدو معاد على عدو وفي بعض الاساين دون بعض لا وادع تعالى الان الله لا يتركهم من ذلك في بعض الناس ويتركهم من ذلك في بعض الناس لبعد الملك عنه (قوله وخفقان) أي اضطراب (قوله والمقابر) أي الامور الخفية (قوله كل مرض) أي فيعمل الطاعون (قوله مرض الكثرة) هو معنى قوله من عام (قوله دون سائر الجهات) أي جرت العادة بكونه في جهة دون اخرى والبالا بقصر المدة (قوله وغيرها) أي كان يغلب الموت عنه (قوله ويكون نوعاً واحداً) أي هذا الموصوف بالكثر نوعاً واحداً أي يكون نوعاً واحداً وان جاز كونه أكثر من نوع واحد ٣ لعل نسخة المحشي كسعال وغيره

(قوله بعد النظر) صفة لسنة أي سنة كاملة بعد النظر (قوله عاذاً) أي فيما ذكر (قوله) كاتبة تلك السنة بعد النظر (حاصله) أنه لا بد من أمرين النظر والاجتهاد والسنة بعده ولكن المعلق للثقل خلافه روي أشهب وابن نافع عن مالك أنه يضرب لأمراءه أجل سنة من وقت النظر لها ثم يوثق عند انقضائها وتصح زوجته ١٨١ بعد العدة وقال ابن رشد يتلوم لسنة من

يوم أربع أو خمس للسلطان (قوله رجعي) إلا أن الرجعية حكمها حكم من في العصمة فبأن فيها التقصير من المسد كور في قوله والمتوفى عنها إن دخل وأما الباقي فيستقر لها المسكن (قوله كالزنى بها) أي التي وطئها وهو عالم إلا أنها تفتقروا ما للعامة فلا صدق لها ولا سكنى (قوله أذبحها لاستمرار حملها) في اعتبار الفصول لتفي الحمل نظراً لأنه قد يكون في غير المخدول كما كذا طرقة له لا فكيف يكون لاحقاً ولا يتنى عنه إلا بإعلان وإذا استقطعت بعد العدة الحلق ولا يستبرأ وضعه بل الذي يظهر أن أفعال الرؤية المتضمن لتفي الولاد إذا ثبت بة ستة أشهر فما كرم من الرؤية الاستبراء وأن لم يدخل بها حج رقه متعلق بالعبوسة) إلا حسن متعلقه بقدر أي اطلع على موجب الفسخ أو فسخ أو فرق بينهما في حياته فيجب لها السكنى ولو مات بعده ذلك واحتقر بقوله في حياته عما اطلع على موجب بعد موته أو قبله ولم يحصل فسخ حينئذ فلا سكنى لها مدة الاستبراء (قوله من مطلقة) بيان لسر (قوله وهو عبوسة) ضمير هو راجع للثاني والتقدير هو قوله في حياته (قوله بل) إذا نظرت لفهوم هذا الخ لا يعني أنه إذا نظرت ذلك

بعد سنة بعد النظر (ش) معطوف على في متغدد ومعلق بما علق هو به وهو اعتدت أو اعتدت في التقديرات الفعل الواقع بين المسلمين والكفار بعد سنة متعلق باعتدت أيضاً أي تأخذي في الاعتدال كما ذكر من التقديرات معنى سنة كاملة تلك السنة بعد النظر في أمر المفقود من السلطان وبما تنهى الكلام على أحكام تلك المفاصل الأربعة شرع في الكلام على ما يتعلق بالسكنى المعتدات ومن في حكمهن فقال (ص) ولله عتدة المطلقة أو المحبوسة بسببه في حياته السكنى (ش) يعني أن السكنى واجبة للمعدة المطلقة متى سواء كان الطلاق رجعياً أو باتناً والمحبوسة بسببه بغير طلاق كالزنى بها ومن فسخ نكاحها الفساد أو فراقه أو رضاع أو صهر أو لعان وهي مخدولة بما أذبحها لاستمراره علم أفلا يتأنيق لها السكنى لكن انما تجب السكنى إن حبست تحت اطلع على موجب قبل موت من الحبس بسببه كان يطعم على نساد النكاح في حياته وقرق بينهما فجب لها السكنى ولو مات بعد ذلك كما يأتي في قوله ولو احتقر من مات أي واستمر المسكن إن مات من الحبس بسببه واحتقر بذلك على الوفاة قبل العترة على موجب الحبس كالأوصف نكاحها بعد موته فلا سكنى لها مدة الاستبراء (قوله في حياته متعلق بالمحبوسة أو ما المطلقة قلها السكنى مطلقاً أي سواء ثبت الطلاق قبل موته أو بعده ونسوة أو كان حياً ومات وعطف المحبوسة على المطلقة من عطف العام على الخاص لشعوره سابق وغيره أحكاماً ولا من مطلقة أو مرنى بها أو من يتخلفها أو مفسورة أو من فسخ نكاحها لفساد بقرائه أو رضاع أو صهر أو لعان بناء على أنه فسخ لأن باب عطف الغاير كإفيل نظر القيد في الثاني وهو محبوسة والتقدير لا طلاق في المطلقة وفيه نظر بل النظر المطلقة أو محبوسة بسببه فإذا نظرت لفهوم هذا ومعهوم هذا كان كافلاً واعترض على تقييد الموقوف السكنى بقوله في حياته بأن ظاهر المدونة أن السكنى لا تنقيد بذلك نظر نصها في الشرح الكبير (ص) والمتوفى عنها إن دخل من أو المسكن لها أو قد كراه (ش) يعني أن المتوفى عنها يقضى لها المسكن مدة عدتها بشرطين الأول أن يكون الزوج قد دخل بها الثاني أن يكون المسكن الذي هي ساكنة فيه مرقوم الموت للميت بذلك أو منفعة موقوفة أو جارية وقد ذكرنا ما قبل موته ولو نفذ البعض فلها السكنى بشدة ردها وحكمها في الباقي حكم من لم يردده وهذا كله إذا مات وهي في عصمته وأمان مات وهي مطلقة ثلثة مستحقة السكنى فهي ثابتة لها على كل حال سواء كان المسكن له أو قد كراه أم لا لأنها مطلقة فالسكنى لها بالشرط وسببه الموقوف على هذا في قوله واستمر إن مات أي المطلق (ص) إلا بالنقد وحل مطلقاً أو لا الرجعية تأويلان (ش) هذا عطف على ما مر أي والمسكن له جلاً أو قد كراه إلا بالنقد والمعلق أن الزوج إذا مات والمسكن لغيره ولم يردده كراه فأنها لا سكنى لها أو تدفع بيرة المسكن من

يكون مقار (قوله لا تنقيد بذلك) أي فالمعتدات لها السكنى في استبرائها من النكاح والفساد واطلع على فساد بعد موته وسواء فسخ ما يحتاج للفسخ في حياته أولاً (قوله إن دخل بها) أطلق الوطء ولا سكن معها إلا رقة والمسكن له ولو منعة بخلاف (قوله وهل مطلقاً الخ) أي وحل لا مطلقاً وهو الرابع كما يشهد الخطاب (قوله وتدفع بيرة المسكن من ماله) أي ولا تنزع

الآن يحضر جواب الله أو يطلب من المكرام لا يشبه (قوله أي مدته معينة) أي كسنة أو شهراً أو سنتين أو شهراً من (قوله ككل شهر يكذا) أو كل يوم يكذا والحاصل أن المشاهدة ما صرح فيها بلفظ كل ولو بلفظ الأيام ككل يوم أو بلفظ السن ككل سنة فإن قلت إذا كان وجبة ولم يتقدم فلا يفسخ المكرام بموت المستأجر بل يبقى على ورثته فلم يتحقق على سكناها قلت أنتقال التركة للورثة مع عدم تقدم الميت المكرام نصف لفظها بالسكنى (قوله وإنما أسكنها زوجها) أي فلا تسكنى السكنى بدون المصروف ولكن لا بد من انضم (قوله جاني التوضيح) هذا على بعض نسخته والآخر نسخته منه كإن عرفة (قوله والذي حكاه ابن عرفة) أي وهو الصواب لأن التي لا تطبق الوطأ لا تأتي فيها السكنى وإنما تأتي في السكنة والخالف أن المشرح ذكر تقريرين فعلى الأول يكون الاستثناء الثاني متصلاً لأن ما قبل الاستثناء في المطقة وغيرهما وما بعده في غيرها وأما على التقرير الثاني فلا يستلزم منقطع لأن ما قبل الاستثناء ١٨٢ في المطقة وما بعده في غيرها (قوله وأنه قد كراه) قال عجم وظاهر كلامهم في غير

المذكور بل إن الوجبة ليست مثل التقدرة اتفاقاً فليست كذلك بل هي في ذلك (قوله وهي غير مطقة) فلو كانت غير مطقة ولم يقصد الكف فلها السكنى فتسبر (قوله فتسبر) التفسير على قوله وهي غير مطقة أي لأن مثلها لا يقال فيه أسكنها (قوله هي الصواب) حاصل أن الكف إنما هو ظاهر في التي تطبق والتي تطبق لها السكنى مطلقاً قصد الكف أم لا فالنائب نصفه لسكنها أي لبعضها والمضادة تكون في الصغيرة التي لا تطبق الوطأ وذلك انفساً في الذي كراه بعضن الاتي لا يصلح له نكاحه إلا في مدته عدم الطاعة (قوله أنه محل الخلاف) نص ابن عرفة قلت

مأله أهل مطلقاً سواء كان المكرام وجبة أي مدته معينة أو كان مشاهدة ككل شهر يكذا وهو ظاهر قولها إن كلف الدار بكر أو هو موصراً فلا سكنى لها في ما هو عليه ساجها الباجي وغيره وألا سكنى لها في المشاهدة ولها السكنى في الوجبة وإن لم يتقدم الزوج المكرام لأن الوجبة تقوم مقام التقدرة فله عبد الحق في النكاح وعليه جهله بعض القرويين تأويلان (ص) ولأن لا يدخل بها إلا أن يسكنها إلا لكفها (ش) تقدم أن المتوفي عنها الأسكنى لها إلا أن لا يدخل بها زوجها فلو مات قبل الدخول فلا سكنى لها في مال الميت إلا أن يكون أسكنها معه وضماها له ولو صغيرة لا يجامع مثلها إلا أن تكون صغيرة لا يدخل مثلها وإنما أسكنها وضماها إليه ليكفها فقطعاً بغيره فلا سكنى لها أو يكفها بغيره ثم بعد الفاء جاني التوضيح عن ابن عبد الرحمن والذي حكاه ابن عرفة عن الصفي عنه ليكفها من باب السكنة والحضاة وبما رآه إلا أن يسكنها أو المسئلة بمجالها وهي أن السكنى لها أو تذكر أو قوله إلا أن يسكنها وهي مطقة الوطأ أسكنها لكفها أم لا وقوله لا ليكفها أي وهي غير مطقة لقوله فتسبره ليكفها من السكنة التي هي الحضاة هي الصواب لأن المسئلة مفروضة في الصغيرة التي لا تطبق الوطأ أي محل الخلاف فيقصد كلامهما وفي كلام ت والساطي فقرر (ص) وسكنت على ما كانت تسكن (ش) أي وسكنت المفترضة من ملاقاة أو وفاة على حسب ما كانت تسكن مع الزوج فتلزم المكان الذي كان مشتاتها ومصنفها في شتمها وصنفها (ص) ورجعت له أن نقلها واتهم (ش) يعني لو نقلها زوجها إلى غير المنزل الذي كانت تعرف بالسكنى فيه لم ينقلها أو مات فأنزلت إلى المنزل الأول فتعذر فيه وبهم الزوج على أنه إنما أراد إسقاط حقها من السكنى في العدة في المنزل

ففي كون الصغيرة المفجوعة أحق تأليها أن ضمها للإجمار كذا لهما ابن الحرث عن ابن القاسم وابن عبدوس الأول مع معن وابن عبد الرحمن مع محمد انتهى قال عجم قلت ومن هذا يقع على المصنف أن يقال لم تزل قول ابن القاسم الموافق لمافي المدونة ودخ على ما لابن عبد الرحمن مع محمد انتهى ونص المدونة وإن دخل بم أو هي لا يجامع مثلها الصغر فلا تعد عليها ولا سكنى لها في الطلاق وليس لها إلا نصف الصدق وعليها في الوفاة الصدق ولها السكنى إن كان ضمها إليه والمزول لها وقد كراهه وإن لم يكن قد تقدم كراهه فتعذر عند أهلها قال الشيخ عبد الرحمن فتقوله ولها السكنى هو فرع المصنف فيجب ما قبله به فيم انتهى قال عجم فيقصد كلام المصنف عيا إذا كانت صغيرة لا تطبق الوطأ وضماها إليه إذ قوله إلا أن يسكنها لا يقصد ضمها إليه وما إذا كان المسكنة أو فقد كراهه لكن لا يضي أنه إذا جعل كلام المصنف على مافي المدونة وجب حذف الاستثناء الثاني وقدمت في الشامل على مافي المدونة ولم يزد الاستثناء الثاني فلذا قال عجم لو قال المصنف بطل قوله ولأن لم يدخل الخ كان لا يدخل بها ومثلها يجامع إن ضمها إليه كأن دخل بمن لا يجامع مثلها الطابق مافي المدونة وما يجامع به القنوي

(أقول) مفاد هذا أنه إذا لم يجمع مثلهما بشرط الدخول عليا ولا يكفي الضم مع ان ظاهر ان معرفة ان الضم يكفي فكيف يكون ابن عرفة قوما فقال المدونة على أنه إذا دخل بها فلا معنى للضم والظاهر ان الدخول في غير المدة عدم والمدار على الضم كما هو مفاد ابن عرفة (قوله وادواتهم وأحوال الخ) لا يفتي ان مؤدى المعنيين واحد فمدته لابد من قرينة تدل على ذلك وهو يناق معتنى قوله ويهم الزوج الخ لانه يفيد انه يحصل على الاتهام من اوله الا صرف لولا توقف على القرينة والموافق للنقل ما أفاده بقوله ويهم الزوج قال في كتاب محمد في رجل أكرى منزلا وانتقل ١٨٣ اليه فلبس كنبه مطلق زوجته قال ترجع الى المسكن الذي كانت فيه أولا ويحصل الزوج على النكاح أنه قصد بالكره ان يضربهما من المسكن الاول ولا تعقد فيه انهي (قوله وان لشرط في اجارة) أي لاجل شرط (قوله وانتمضت) أي صارت معرضة للفسخ لا لزمه الفسخ وظاهر الشارح أنه جعله على حقيقته وجعل في الفارة حذوا والتقدير وانتمضت ان لم يرض أهل الخ (قوله ان يرضي من العدة) أي من أهله (قوله) خرجت صرورة أي وان مدونة (قوله ونحوها) هل يدخل الرابع والخامس أو خصوص الرابع فقط كذا انظروا (قوله ولو بما واحدا) قصة المالبة أنه اذا كان أقل من يوم لا ترجع ويجب بان المراد نكحها ثم مات أو طلقها كما أفاده الشارح بقوله ثم ظهر الخ بعبارة ع وبظاهر قوله ثم كملتونه ولو بما قاله تمته ولكن يفيد المعنى بما لا بد والا اعتدت بموضعها ان كان مستتبعا والا فلا موضع الذي

الاول والعدة حتى لله وادواتهم وأحوال أو والوطء على ثقلها (ص) أو كانت بغيره وان لشرط في اجارة وضاع وانفسخت (ش) يعني ان الزوجة اذا كانت في غير المنزل الاول الذي عرفت بالسكنى فيه بان كانت شاذجة عنه بسبب استئجار لاجل ارضاع شخص وشروطها ان ترث منه في دارها له فطلقها زوجها أو مات عنها فانها ترجع الى منزلها الاول وتنفق الابناء لاجل حتى الله ان لم يرض أهل العقل ارضاعها للماعزل في مسكنها فله كانت قابله قوله غيرها وأما طه فلا يجوز لها ان تبيت عندهم ولو محتاجة كما يروى من قوله في الاحداد والمطيب ومحمد ولو محتاجة (ص) ومع ثقة ان يرضي من العدة ان خرجت صرورة نكحت أو طلقها في كالسنة الايام (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت مع زوجها الى حجة الاسلام وهي المراد بالصرور فقلت زوجها أو طلقها ما باتنا ورجعنا في أثناء الطريق فانها ترجع الى منزلها لاجل العدة محبة شخص ثقة محرم وغير محرم أو ناس لا بأس بهم ان كانت سارت شيئا قليلا كالسنة الايام ونحوها هذا ان يرضي من عدها بعد وصولها الى منزلها ولو بما واحدا كما هو ظاهر المدونة اما ان لم يرض من عدها شيئا فانها لا ترجع ويحصل الرجوع ما لم تكن تابست بالاحرام أو ما لم تسكن سارت كثيرا فانها لا ترجع وتنفق في ذهابها الى جنتها فنقله ان يرضي من العدة بعد وجوعها الى مسكنها لاجل الملاقاة والموت وهذا الشرط يقتضي رجوعه بجميع المسائل التي فيها الرجوع السابق واللاحقة ولذا لو أخر عن جميعها كان أحسن واستشكل قوله ان يرضي من عدها المسئلة أنه مات أو طلق بعد ثلاثة أيام فلا يتصور أن تقضى عدها فيها ضرورة والحال هذه وأجيب بأنه يصور في الحامل اذا حصل لها ما يدل على قرب وضع الحمل ويمكن أن يتصور فيما اذا خرجت عن مسكنها تلك المدة ثم ظهر أنه طلقها سابقا يرضي من العدة مسافة الطريق فقط فلا ترجع لانه لا فائدة في الرجوع حينئذ (ص) وفي الطالع أو غيره ان خرج لسكر باط للمقام وان وصلت والاحسن ولو أقامت نحو الستة أشهر واختار خلافه (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت مع زوجها ملجئ طوع أو رباط أو بهاد أو زياراة ونحو ذلك فطلقها زوجها أو مات عنها فانها ترجع الى منزلها لاجل عدها فيه ولو وصلت الى المكان الذي قصدته فلو وصلت اليه

خرجت اليه اه فظاهر ان اليوم ليس بماله له وهو ظاهر كلامهم أيضا (قوله ويمكن ان يتصور) يمنع ذلك القول المصنف ثبات أو طلقها (قوله ولو أقامت نحو الستة) الأولى حذف نحو ان القول المستحسن انها ترجع بعد الستة أشهر والصواب ستة أشهر على مذهب البصريين تعريف الجزء الثاني أو الستة أشهر على مذهب الكوفيين بشرطهما قال الفقهاء وقوله واختار خلافه ضعف ولذلك قيل والنقل على القول المستحسن وبعبارة مختصة فت قوله نحو الستة أشهر لم يكن في الرواية التقيد بالستة لان الذي في المدونة وقد وصلت في كلام ابن الصق التواني ولو أقامت ستة أشهر وكذا في عبارة النجاشي وابن عرفة قد نقل في توضيحه ذلك على الصواب فلعل أصله نحو الستة أشهر مصنف الناسخ

(قوله باقرهم أو ابعدهما) أي وحيث شئت كافي المدونة ولو عجزت عنه حيث شئت لشمعل غير لا يمكنه الثلاثة رقوة والمطلقة (الخ) أي في التعليل المذكور وقوله وبعبارة هذه عبارة الثاني فلنراجع ابن عرفة (أقول) حيث كان ظاهر المدونة التضييق فلا اعتراض بكلام ابن عرفة (قوله وعليه الكراء ارجأ) أي فعلية الكراء عنها في مسئلة سفر الرجوع لدخاله الطلاق على نفسه حال كونه راجعا لانه ترجع لاجله وكذا ان لم يرجع معهما ولو رجع الرجوع وعليه كراء المنزل الذي يرجع فان اعتدت بمجمله اعتدت لم يلزمه كراء رجوعها ١٨٤ كما أنه في حقه لا كراء اهل الرجوعها للسكن الا لازم لها الانتقال التركة النورية

وكما لا يجب عليه اذا كانت تعتد وأقامت به السنة أشهر فهل ترجع الى منزلها الاول لتعدي فيه ولا ترجع فيه خلاف قال ابن عبد السلام ترجع وهو الأحسن عند ابن عبد الحكم وقال القسبي لا ترجع فقوله وفي التطوع متعلق برجعت وقوله أو غيره أي غيره تطوع المخرج من أسفار النوافل والاباحة المشار اليه بقوله ان خرج لكرباط فهو راجع لقوله أو غيره ولو قال ان خرجت كقوله وصلت سكن أحسن اذهب هذا الحكم ثابت ولو خرجت وحدها وقوله لا مقام أي انتقال فانها حينئذ لا يجب عليها الرجوع وسبب أنتم اغيرة في المكان الذي تعتد فيه (ص) وفي الانتقال تعتد باقرهم أو ابعدهما أو بمكانها (ش) هذا مفهوم قوله لا مقام يعني أنه اذا سافرهم سافرتة فمات أو طلقها في أثناء الطريق فانها بمنزلة ماتت فان شئت اعتدت في اقرب المكاين اليها أي المكان الذي خرجت منه والمكان الذي خرجت اليه وان شئت اعتدت في ابعدهما وان شئت اعتدت في المكان الذي مات زوجها أو طلقها فيه وعلى في الموت بان الرجوع مات ولا قرار اهل الرجوع قرارها ولم ينص الى قراره بعد والمطلقة طلاقا باتسار أو رجعا كذلك وبعبارة قرر شرابه على التضييق وظاهر كلام ابن عرفة ان هذه أقوال فانه ذكر في المسئلة ستة أقوال (ص) وعليه الكراء راجعا (ش) أي حيث لزمها الرجوع وكانت معتدة من طلاق لانه ادخله على نفسه اما لو كان الرجوع جائزا كما اذا كانت تعتد باقرهم أو ابعدهما أو بمكانها فلا تنافي عليه قال بعض الجاردي على الاصول في المتوفى عنها ان عليه الكراء في الرجوع أو التنازلي ان كان نقد وفيما اذا اعتدت بمكان الموت نظر انتهى ولما كان قوة فصارم رجعت في كل الاقسام مقيدا بمن طرأ عليها موجب العدة قبل تلبسها بهي الله كافتدائه على ذلك بقوله (ص) ودعت الحرمة والمعتكة (ش) يعني ان المرأة اذا أحرمت بالعدة أو المخرج أو اعتكفت ثم مات زوجها أو طلقها فماتت على احوالها وعلى اعتكافها ولا ترجع لمسكنها وبسقط حقه امنه (ص) أو أحرمت وصمت (ش) أي وكذا غشى في احوالها اذا أحرمت المعتدة بعد موجب العدة من طلاق أو موت وصمت هذه بإدخال الاسرار على العدة لغير وجهان حسن عدتها قال ابو الحسن بخلاف المعتكة

وكما لا يجب عليه اذا كانت تعتد حيث شئت (قوله أي حيث لزمها الرجوع (الخ) قال عني نت قوله وعليه الكراء راجعا المسئلة مفروضة فمن طلق وزمها الرجوع كما في ابن عرفة وغيره عن أبي هران وهو الذي اعتد في توضيحه الا أنه لم ينقله بقامه ولص ابن عرفة أبو هران ان طلقها في سفره فلزمها الرجوع الى وطنه ان عليه كراء رجوعها اه (قوله ان عليه الكراء) أي كراء الجمال لأن النقد انما يأتي في التواخي لولة المسكن الذي تعتد فيه فانه عليها قطعا (قوله وفيما اذا اعتدت بمكان الموت نظر) أي تردد هل عليه الكراء راجعا لانه لما نسبه نفوى حقه فلها الكراء راجعا ولو انقضت عدتها بوضع موته وليس عليه الكراء راجعا ويحتمل ان المراد اذا اعتدت بمكان الموت هل تؤخذ بقيمة الاجرة من الجمال

فقد نفي مكان العدة والا لا اقرب الاول ولا يخفى ان ما قاله ذلك البعض انما يكون في التي خرجت للانتقال فانها المشار به بقوله في الانتقال (الخ) قوله فيه على ذلك) أي على مفهومه وهو ما اذا طرأ موجب العدة بتلبسها بهي الله فقام كلامه صحيح في قوله أو أحرمت وصمت (قوله أو أحرمت وصمت) (الصور ستة وذلك ان عدتها ثلاثة احوام اعتكاف وعدة وطرا أعلى وكل واحد غيره فتمت السابق في خمس وهي ما اذا كانت معتكة وطرا أو أحرمت أو عدتها كانت محرمة وطرا أو اعتكاف أو عدة أو كانت معتدة وطرا عليها اعتكاف فان طرأ عليها احوام مضت على احوالها وما ذكرناه من كونها تتم الاعتكاف السابق على الاحرام ينبغي تقديمه بما اذا التفتت فوات الحج وما ذكرناه من أنها تتم العدة على الاعتكاف أي وتنفعل الصوم الذي تنهه في الاعتكاف وكذا يقال فيما اذا طرأ الاعتكاف على الاحرام



(قوله أي التي كانت أحرمت) هذا تقدير لقوله ولا الحرة والعسكنة وأما تفسيراً وأحرمت وصوت وفوقه والتي أحرمت الخ (قوله وليس أحرمت معطوفاً على كان المقدرة) الاحسن وليس أحرمت ١٨٥ معطوفاً على صلة آل التي هي محرمات (قوله ولها

الانتقال) وكذلك الالاءة انتقال مع ساداتها في مصنف زوجها المقول المصنف والسيد المفسرين لم يربوا (قوله كبدوية أو تحلل أهلها) وأما الحضرة ولو سكا كاهل الاخصاص فلا ترحل مع أهلها بل تعتد بمحلها ومثل ابن عرفة عن ماتت وأراد زوجها دنائها بقدره وأرادت عصمتها فتعتد بهم فاجاب بان القول قول عصمتها أخذاً من قوله كبدوية ارتحل الخ (قوله وبعبارة) هذه مغايرة للعبارة الأولى وهذه الأخيرة عبارة عجم الأولى فالواجب المعتبر النقل مع الأولى فالواجب المعتبر إليها (قوله وفي الثاني ترحل معهم) زاد عجم فقال والنظر اذا كانت تعتد مع أهل زوجها هل يجري فيها ركن على ما كانت تسكن أم لا وهذا كله في الرضا أهلها أو أهل زوجها في حال عدتها وأما في حال العصمة فتترحل مع زوجها حيث ارتحل بما ذكره في مسألة سفر الزوج بزوجته ولم يخصوا ذلك بحضرة ولا بدوية اهـ (قوله وأخوف جارا الخ) هو مقيد بما إذا كانت لا تقدر على رفع ضررها أو حقه فان قدرت على رفعه بالرفع للحاكم فانه يرتفع اليه (قوله أما سقوطه) أي خوف سقوطه وأخرى سقوطه بالفعل (قوله من قبيل القصر الخ) إذا كان

فانها لا تنتفد اذا أحرمت وتبقى على اعتكافها حتى تنقته اذ لو قيل انها تخرج للبح الذي أحرمت به لبطل اعتكافها لانه لا يكون الا في المصلحة فلا حرام يحل بجملة الاعتكاف ولا يتحل بجملة العدة وانما يتحل بميمتها فقوله وأحرمت الخ أي التي كانت أحرمت والتي كانت اعتكفت والتي أحرمت وصوت فاعلمه طوف في قوله وأحرمت محذوف وليس أحرمت معطوفاً على كان المقدرة لان صلة آل لا تكون نهلاً ماضياً وحذف الموصول وابقاء صلتها جائز كقوله من جبر وعده سواء (ص) ولا يكفي لامة لم يربوا (ش) يعني أن الامة اذا طلقتها زوجها وأمرت عنها فان كانت قد بوئت يتنامع زوجها قبل الطلاق والموت فاما السكنى والا فلا وعاد هذه المسئلة مع نهما من قولنا سابقا وسكتت على ما كانت تسكن ليرتب عليه قوله (ص) ولها حينئذ الانتقال مع ساداتها (ش) يعني أن الامة اذا طلقتها زوجها طلاقاً رجعياً أو باتناً أو مأمراً عنها لم تسكن قد بوئت مع زوجها يثابروا وهو معنى قوله حينئذ أي حين لم يربوا فانه يقضى لها بالانتقال مع ساداتها اذا انتقلوا ولا كلام لزوجها لان حق الخدمة لم ينقطع بالتزويج وما أن بوئت مع زوجها يثابروا فليس لساداتها أن ينقلوها معهم (ص) كبدوية أو ترحل أهلها فقط (ش) تشبيهه في جواز الانتقال أي بغيره بدوية أي سكة العبدان تنتقل مع أهلها فقط وأخرى لو ارتحل أهلها وأهل زوجها معها اجتمعوا وانفردوا لكن ان اجتمعوا اعتدت مع أهل زوجها وان افتردوا اعتدت مع أهلها ومفهوم أهلها فقط أنهم لو ارتحل أهل زوجها انقط لارتحل معهم وهذا اذا كان لكل أهل فان لم يكن لها أهل اعتدت حيث كانت مع أهل زوجها وبعبارة المصنف رابع لانه اذا ارتحل أهلها فاما أن يكون عليها اذا بقيت مع أهل زوجها مشقة في حياقتها بأهلها بعد العدة أم لا ففي الأولى ترحل مع أهلها وفي الثاني لا ترحل معهم وإذا ارتحل أهل زوجها فقط فاما أن يكون عليها اذا رتحت معهم مشقة في مودعها لأهلها بعد العدة أم لا ففي الأولى لا ترحل معهم وفي الثاني ترحل معهم • ولما ذكرنا بيع خروج البدوية ذكرنا بيعه للحضرة وغيرها بقوله (ص) أو لعذر لا يمكن المقام معه بسكنها كسقوطه وأخوف جارسو وزمت الثاني والثالث (ش) يعني أنه لو طلقتها أو مات عنها فاخذت في العدة ثم حصل لها ضرر في المكان الذي هي فيه لم يمكنها المقام معه فانه يتنقل الى غيره وهذا ما سقطه أو خوفها على نفسها أو ماله أو لأجل الجار السوء أو لأجل انتقال جيرانها من حولها ووجدت وسقوتاً اذا انتقلت لعذر الى المكان الثاني صار حكمه كالأول في لزومه كما مر فان حصل عذر كما مر فانه ينتقل الى غيره وهكذا وإذا انتقلت لغير عذر وردت بالقضاء ولو أذن لها المطلق (ص) والغروج في سوانجها طرقي النهار (ش) يعني ان المعتدة من وفاة أو طلاقاً يزوجها ان تخرج في قضاء حوائجها طرقي النهار أي المحكوم لها في التصرف بتكليفها ولو دما من قبيل القبر بقليل ومن الغروب للعشاء وأخرى ثم ارا

٢٤ شئ ح كذلك فجعلها طرقي النهار بماز علاقتها بالمجاورة ولم يعم بطرقي الليل لانه لا بدوهم أن أحد طرقي النهار بعد العشاء ولا يصح ان ينعين عليها الرجوع بين الغروب والشام وهذا كله اذا كان الزمن مأموراً وأما حكم عاد ولا والا فلا تخرج الانهारा

(قوله وعليه يكون خواتم المدونة الخ) قال في المدونة وله التصرف فيها وان خرج صهر اقرب الفهر ٢ وترجع اليه  
 فياينها وبين العشاء الأخيرة اه والحاصل انه اذا نظر لظاهر المصنف يكون مخالفا للمدونة واذا اقول بما قال من ان  
 المراد بالطرفين ما قبل القبر وما بعد المغرب وانقضا قوله قربة في ذات قربة أو ذات مدنة (قوله في كان ظاهرا كنه) فان لم  
 ينزجر اخرجيه والحاصل انه اذا ظهر له ظلم أحدهما جزوه فان امتثل والأخر حقه فان ثبت مدنة ظلم أحدهما اخرج الحاكم  
 الظالم وهذا كله فيما اذا كان هنالك مشجرة ١٨٦ بينهم وبينه وقوله فيهما أو خوف جار أو أي على نفسها أو أنه فبين يمكنها

الرفع وهذه فبين عنكم الزرع (قوله)

وان أشكل عليه الأمر الخ) أي  
 بادعاء كل منهما بدون مرجح أو  
 بأقامة كل مدنة بالضرر لم ترجح  
 أحدهما (قوله اخرج غير  
 المعتدة) أي لان إقامة المعتدة  
 حقة تعالى وهو مقدم على  
 حق الأدنى وقوله وما رده عليه  
 وذلك لان ورد عليه جوارا خارج  
 المعتدة اشهرها من حديث  
 فاطمة بنت قيس الا في ذلك  
 نظر لان كلام المصنف التابع  
 للفقهي ٣ قد أشكل الامر فيها  
 ومسألة فاطمة بنت قيس ثبت  
 فيها شرها (قوله في يلزمه  
 الخ) محل ذلك عند الاطلاق  
 فان طاعتها بالسكنى في العصة  
 ونوبها فلا سكنى لها قولا  
 واحدا وان طاعت مدة العصة  
 فقط قلها بالسكنى قولا واحدا  
 (قوله وعادة المؤلف) أي ولا  
 اعترض على المصنف لانه قال  
 وبالتردد لكذا لان المراد أنهم  
 متى ترددوا عبرت بتردد حتى يأتي

الاعتراض (قوله وبسط الشرط) فإذا طلقها فعليه السكنى وشه أيضا اذا كثرت المسكن قبل العقد نفقة  
 أو كان مسكنا قبله وأما لو كثرت أولئك بعد العقد فعليه قولا واحدا (تنبيه) يدخل في الخلاف ما اذا تزوجها وهي  
 غائبة منقعة يتوان بكر او حبيبة ولم تلم حين العقد وحين الدخول ان عليه الكراه (تنبيه آخر) اذا لم يثبت غائبة الزوجة  
 للميت الذي سكنت فيه مع زوجه الا بعد طلاقها فان على الزوج الكراه (قوله ولو رجعا) ولو طلق عودا المطلقة طلاقا  
 رجعا لم يزل الذي كانت تعدد فيه وامتنعت فلا تسقط نفقتها فان رجعا وامتنعت من العود سقطت نفقتها وان افرق  
 بينهم انما قبل ارتجاعه لانه منقعة فيها فلا يسقط امتناعها يمكن نفقتها بأية الحسن حال وظاهر الكتاب خلافه (قوله  
 عما كثري) كذا في نسخة ويقر بالبناء للمعقول وذلك لان الزوج مكر ٣ له سقط قبل لفظ في التي اه محصح

(قوله هكذا قال غيره) أى غير المصنف (قوله وأما هو إذا كان من مسئلة المروءة) قال نعم وإذا انتقلت به بعد زواجه  
 الإمام بالانتقال إلى منزلها حتى تم عدتها فيه ولا كراهة لها فيما قالت ١٨٧ في غيره (قوله وقيد غيره) أى غير الغير  
 المذكور وهو قيد مفسر

نقطة من تلك المدة من هي عليه هكذا قال غيره وأما هو إذا كان من مسئلة المدونة وقيد  
 غيره ذلك بأن تكون هو بنت الولد بوضع لابعاله الزوج وأما أن كان عالماً بوضعه فلا لأنه  
 رضى بالاتفاق على ولده كذلك كلام الشيخ لا يذهب منه هذا التمسك ولعل كلام  
 الغير مقيد بأضباعها إذا كان مع العلم بوضعه قادر على ردها وأما إذا لم يكن قادراً فهو  
 كغير العالم بوضعه قاله الشارح ولما كان سكنى المعتدة حادثة لعاقب عين فهي أحق به من  
 الغرما مقدمة على الدين كما ساقى في قوله يخرج من تركه المبتدئ لعاقب عين ثم تفضي  
 دونه أشار إلى ذلك بقوله (ص) وللغرماء يسع الدار في المتوفى عنها (ش) يعنى  
 أن المعتدة يجوز لغرماء زوجها المبتدئ يسع الدار التي تعتد فيها المراء من وفاة  
 زوجها ابتداءً لم يكن بشرط أن يستأنسوا مدة السكنى للمدة وهي أربعة أشهر وعشرة أيام  
 أو يبينوا أن الدار تعتد فيها أو يرضى بذلك المستمري فإن لم يستأنسوا ذلك ولا يبينوا فإن  
 المبيع صحيح ولا يجوز ابتداءً من باع داره وثيرة ولم يبين ذلك للمستري وثبت للمستري  
 الخدم (ص) فإن ارتابت فهي أحق وللمستري الخدم (ش) تقدم أن غرماء المبتدئ يجوز  
 لهم ابتداءً أن يبيعوا داره ويستأنسوا مدة العدة أو يبينوا على ما مر فإن ارتابت  
 المرأة بمس يطن أو تأخير الحضي في أحق بالسكنى إلى الزوال إلى سنة وثبت للمستري  
 الخدم في بعض المبيع عن نفسه والتمسك به للضرر (ص) وللازوج في الأشهر (ش)  
 يعنى أن الزوج إذا طلق زوجته التي عدتها بالأشهر كالصغيرة والساسة كبت السبعين  
 فإنه يجوز له ابتداءً أن يبيع الدار التي تعتد فيها مائة بشرط أن يستأنس مدة العدة أما  
 أن كانت عدتها بالاقراء أو بالجل فإنه لا يجوز له أن يبيعها كما في الجواهر لعدم العلم  
 بأمرها وهذا بخلاف الغرماء كما مر قوله في الأشهر أى في عدة من تعدتها لأشهر أى من  
 تحقق تعددها بالأشهر بدليل قوله (ص) ومع وقوع الحضي قولان (ش) يعنى أن  
 المعتدة إذا كانت ممن يتوقع منها الحيض كبت ثلاث عشرة سنة وكبت خمس  
 ونحوها هل يجوز للازوج ابتداءً أن يبيع الدار التي تعتد فيها المرأة ولا يجوز فنظر إلى  
 الطوارئ منع المبيع ثم على القول بالجواز إذا حصل له الحيض وانتقلت للاقراء فلا  
 كلام للمستري لأنه دخل بمجوز ذلك وعلى القول بعدمه يفسخ المبيع (ص) ولو  
 باع من زالت الرية فقد (ش) يعنى لو باع الغرماء في وفاة أو الزوج في متوقع  
 الحيض بشرط أن زالت الرية بأن لم تحصل أصلاً وصحلت وثالت قبل انقضاء العدة  
 فالمبيع لازم وإن استقر فهو مردود وقدس المبيع للجهل بزوالها على المشهود (ص)  
 وأيدت في التهم والمعار والساجر المنقضى المدة (ش) يعنى أن المعتدة في مكان  
 جارية ملكه طلقها إذا التهم فإنه يلزمه أن يبدلها مكاناً غيره فكذلك في حاله  
 وكذلك إذا كانت تعدد في مكان ذلك المطلق منقضىه ما باعها وانقضت مدتها أو  
 بعارية وانقضت مدتها فإنه يلزمه أن يبدلها غيره إلى تمام العدة بقوله المنقضى المدة

يجب (قوله بأن لم تحصل أصله) أى فإراد بزوالها عدمها (قوله على الجمهور) ومقابلها ما رواه أبو زيد عن ابن  
 القاسم في العتية لا يخفى عليه

(قوله وأما العارفة فيه تفصيل) الحسن أن يكون قوله لمقتضى المدة مقرصة لاحدهما محذوف مثله من الاسترواحاة في الخارية إما حقيقة أو سبكا (قوله فان مضى ما يماره) الجواب محذوف أى فكالمستاجر (قوله وإذا انهدم انهدم كونه) إلا أن تكون الدار انهدمت ١٨٨ مة صورته ان تبدل بمصورة أخرى من مقاصد دار الميث فكالمالك الشارح

إذا انهدمت الدار بقيلها (قوله) يرجع للمستاجر وأما العارفة فيه تفصيل فان كان مقيدا بعد قوله انهدمت فكالمستاجر والا فان مضى ما يماره وكلام المؤلف في المدة دهن من طلاق وأمان وقافة انه إنما يكون لها السكنى ان كان المسكن له أو فقد كراهه أو كان الكراهية على أحد التأو يدين وإذا انهدم انهدم كونه له وانفسخت الاجارة وحيدة فسد حقهما من المسكن وظاهر ما هنا لا تبدل في هذه الوفاة حيث حصل الهدم ولو كان له موضع آخر عليه عند الموت وهو ظاهر لان الحق حينئذ فيه لغيره فان لم يبق المدة فلهما ان يخرجهما حتى أحب ولهما في الطلاق البدل (ص) وان اختلفا في مكانين أحببت (ش) مفرج على صورة الإبدال فكان ينبغي أن يبدل الواو بالفاء أى وان اختلفت المدة والطلاق بعد تقدير السكنى في ذلك المسكن الثلاثة بما ذكر في مكانين تدعى كل مائة مال بدل بغير البدل الذي دعى اليه الاسترخاء ولا ضرر على واحد منهما ما أحببت لسكناها فيأبطله الآن تدعى الى ما يضر به لكن كراهه أو تدعى الى موضع تبعده منه أو فيه قوم سوء لان له الحق في التمسك به في مثل هذا (ص) وأمرأة الأمير ونحوه لا يخرجها وان اختلفت (ش) يعنى ان الأمير والفاضى أو الأمير اذا طلق زوجته أو مات عنها وهى في دار الأمارة أو القضاء أو المعمرى فانه لا يجوز أن يقدم ان يخرجها حتى تتم عدتها من طلاق أو وفاة ولو اختلفت بحسب بين أو تأخر حيز الى خمس سنين ولم يجعلوا ما يصدقهم الاميرين السكنى كالاجرة حقيقة والتم بدم حتى ما زاد على قدر الولاية (ص) كل حبس حياته (ش) تشبه في عدم الإخراج أى وكذلك لمن حبست عليه دار على آخر بعده فذلك الاول وقتله زوجته أو طلقها فلا يخرجها من صارت اليه الدار حتى تتم عدتها ولو خمس سنين وأفهم قوله حياته لو حبس عليه سنين معلومة لم يكن الامر كذلك فانه لا تكون احق بالسكنى الا في المدة المعينة ومثل كلام المؤلف ما اذا جعل الدار وقفا على ذرية بعده فانه يستحق السكنى وذلك لان هذه الوقفة خارجة تخرج الوصية والسكنى من توابع الملك (ص) بخلاف حبس معبر بده (ش) يعنى ان حبس المصعد ليس كل حبس عليه حياته أى فلا مالام الثانى اخرج زوجة الامام الاول اذا مات أو طلق زوجته في دار الامامة وهذا قول ابن المطار وعليه أكثر الشيوخ بخلاف امرأة الامير لان لها حق في بيت المال ودار الامارة من بيت المال بخلاف بيت المسجد قال ابن زروق الذى قال ابن العطارمة صور على ما اذا كانت الدار مخصصة على المسجد حسب امطلة او امان كانت مخصصة على أئمة المسجد فلا يخرجها القادم اذا لفرق بينه وبين دار الامارة ودار الامامة وقبله ابن عبد السلام ونظر فيه ابن عرفة ونظر فيه وما قيل عليه في الشرح الكبير

اذ انهدمت الدار بقيلها (قوله) فخرجها اخرجها (الخ) يجعل على ما اذا مضى ما يماره (قوله فلهما) اخرجها متى اخرجها (قوله) فان ارادت البقاء بها باجرة منها في الموت فليس له الامتناع الا لوجه (قوله أو تدعى الى موضع تبعده منه) أى يجعل لغيره أى معتدة يجب (قوله أو المهر) بفتح الميم أى حياته في مدة الوفاة أو ياتى في الطلاق بان يبايعها ثلاثا ثم يزوج منها حالا (قوله الى خمس سنين) هذا لا يأتى الا فى المرتبة بحسب بطن وأما المرتبة بآخر الحبس فسنة وبالع على الخمس سنين لانها أغنى امدا لها على أحد القوتين وعبارته فى ذلك ولو اختلفت بحسب بطن أو تأخر حبس الى خمس سنين فانه ابن يونس على مسئلة الحبس ومثل الحبس مالم يصفقوا ان في بطنها حسلا ولا تأخر فيها ينظر (قوله لا تكون احق بالسكنى) أى في الحبس وبزاده فيها ينظر السكنى جعل آخر بقية عدة طلاقه وانظر لو أسقط الحبس حياته ولم يقصد مدة معينة شرح يجب (قوله وذلك لان هذه الوقفة خارجة تخرج الوصية) أى من حيث انها باقية على ملك صاحبها

للموت خارجة من الثالث فقوله الشارح في السكنى الخ لم يربط معنى بذلك الذى قلناه (قوله أو طلق زوجته) أى (ص) وعزل أو نزع من وطءه بعد طلاقه (قوله اذا لفرق الخ) فيه أنه قال وداد الامارة من بيت المال بخلاف بيت المسجد وهذا موجود مطلقا (قوله ونظر فيه ابن عرفة الخ) فقال لان كونها حبسا على المصعد حسب امطلة او امان أو حبسها على الامام أو لا فان كان الاول فملا فرق بين كونه حبسا على المصعد حسب امطلة أو على امارة وان كان الثانى لم يجز لامارة أن يسكنه الا

الابلاجارة مؤجلة فلا يخرج منها زوجها بالانقسام أجله ككثره من اجنبي اه قلت ويصح فيه ما خذوا الاول ويصرف بعضه  
حقه فيما اذا كان حبسا مطلقا وقوته في الحبس على الامام ومثل الحبس على الامام الحبس على المؤمن ونحوه (قوله المشهور وهو  
مذهب المدونة) ومقابله ما في كتاب محمد لاسكني لام ولولا عليها (قوله وكذا اذا اعتقه الخ) أي وليس لها ولا لسيدها حتى أو  
ورثته ان مات استقطاعه (قوله يعني أن المرتدة اذا كانت حاملًا الخ) تعقب بانها تسجن في مدة حتى تنوب أو تقتل كانت  
حاملًا أم لا وأجيب بحمل ذلك على ما اذا اعتقل من حبسها أو تعذر أو كان لموضع ١٨٩ السجين أجز (قوله لم تفر واستمرت)  
أي لم تفر كاشعر الحامل فلا

(ص) وللام يدعون عنها السكنى (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن أم الولد اذا مات  
عنها سيدها أنه يجب لها السكنى في مدة حبسها لانها في حبسها كالعدو وكذا ان قلنا هي  
محض استبراء لانها محبوسة بسببه أي ولا نفقة لجلها وبعبارة وكذا اذا اعتقهها ثم ان  
الظاهر أنه لا يكون لها السكنى حيث مات الا اذا كان المسكن له أو فقد كراهه أو كان  
السكره وجبته على أحد التأويلين السابقين ولا يانها ان ثبتت من زناها زين انتظار  
الحضرة وليست كالمرتدة (ص) وزيد مع العتيق نفقة الحمل (ش) أي وزيد لام الولد بغير  
سيدها حقها وهي حامل مع السكنى النفقة بخلاف ما اذا توفي عنها فان لها السكنى  
في زمن حبسها ولا نفقة للعمل لانه وارث (ص) كالمتردة (ش) يعني أن المتردة  
اذا كانت حاملًا يجب لها السكنى والنفقة للرحمن وضعا فان لم تكن حاملًا لم تفر  
واستمرت فاما ان تقتل أو ترجع الى الاسلام (ص) والمشتبهة (ش) يعني أن المرأة  
اذا وطئت بشبهة فحملت فانه يجب لها النفقة والسكنى الى حين الوضع كن تكلم ذات  
محرم جهلا فحملت منه فلو تكلمها عالمًا بالتحرير دونها فحملت فلها السكنى دون النفقة  
لان الولد غير لاقح به اذ لا نسب لولد الزنا (قوله ان جعلت راجع للمتردة والمشتبهة وأورد  
الذهبي لاعادته على ما ذكره أو ان الواوحي (ش) أي وهل نفقة ذات الزوج ان لم  
تعمل عليها أي على الواوحي قولان (ش) مؤخره اعطى بذات زوج غير مدخول بها  
فوعاها بظنم زوجها أو أمته ولم تدخل من الغالط فهل نفقة امدة ام تبرأها ابتلا حبيص  
للبرة وحبيصة للامة عليها نفسها أو على وطئها فلو ان كافي توضيحه وأما ان حملت منه  
نفقة لها وسكناها الى حين الوضع على واعاها بطلاق ولو بوطئ بها زوجها كانت النفقة  
والسكنى على زوجها الا على الغالط الا ان يأتي الزوج عينا يفي عنه ذلك الحمل واعترض  
ابن غازي كلام المؤلف التابع لابن الحارث بسا حمله لم يقل أحد بان نفقة في هذه  
الحالة على الواوحي وانما الخلاف هل نفقة في هذه الحالة على أو على الزوج ونحوه لابن  
عرفه وهو ما أتى الكلام على المدة من طلاق ووفاء ونوايهما اتبعها بالكلام على  
شبهها وهو الاستبراء المستق من التعبير وهو التخص وهو وفاة الاستقصاء والبحث  
والكشف عن الامر الغامض وشرا قال في توضيحه الكشف عن حال الارحام عند

حملت من الغالط فنفقة وسكناها على الغالط وان لم تحمّل فسكناها على الغالط والنفقة عليها لانه زوجها على الارجح  
لوبيجها زوجها فنفقة وسكناها على زوجها حملت ام لا لان نفقة الزوج بلعان فلا نفقة لها عليه ولها السكنى والنفقة  
عليها الا ان تلقى بالثاني فان عاها نفقة وسكناها لم ينق الثاني ايضا بلعان فان نفقة فلا نفقة عليه ايضا ولها السكنى  
عليه فينظروا ما اذا كان لا يلحق الولد بالثاني لا لكونه نكاحا بل لاجل قهر المدونة ونحو ذلك فان سكناها على الاول قطعوا ولا  
نفقة لها على واحد منهما فان قلت كيف يتأق العنان من الشافعي حيث لا نكاح قلت يأتي في بوط الشبهة (قوله المستق من  
التبري) من اخذ المصدر الزيد من الجرد (قوله والبحث) عطف تفسيره وكذا قوله الكشف عطف تفسيره على البحث لا يعني

ان المعنى على الطلب وتوفيه الكشف اي طاهر الكشف (قوله مله ابل) اي مة نهي اي - يضر ثم مذاصر يضر في ان المراد  
بالاستبراء نفس مله الخاضع والطاهر انه نفس الخاضع في مكان العدة نفس الطاهر يكون الاستبراء نفس الخاضع ثم ان  
الاستبراء اذا كان بالاشهر فيكون نفس الاشهر فيكون اضافة مدة لمباعدة للبيان واذا كان بالخض فبالاضافة حقيقة وقوله  
لا لرفع اي واما لو كان لرفع عصمة بان مات الزوج فبالذلك عدة وكذا ان كان لطلاق ثم لا ينفق ان من جهة رفع العصمة  
الطلاق فيكون قوله او طلاق من عطف انخاض على العام الا ان يخص الاول بمعد الطلاق (فصل الاستبراء) هـ  
(قوله لا ذات الموت) اي لا ذات الحي الموت فالاضافة للسان والقرق بين الاستبراء وبين من وجهين أحدهما انه بمحضة واحدة  
والآخر ان المستبراء لا يبرزها الاحداد ١٩٠ في الوفاة ولا ملازمة المتزل بخلاف المعتد فيها (قوله تجبض المودعة) اي

المودعة التي كانت عند من  
استبرأها وقد حاصرت عندها أو  
استبرأها بغيرها وكانت عنده في أيام  
الخيار أي وكسبح المشتري لها  
قبل غيبته علمها أو بعد ما لم يكن  
شكها في علمها المدة أو معها من  
لا يطأ بمحضته (قوله ولم يكن  
وطؤها مباحا) المراد مباحا  
نفس الامر استحترزا عما لو  
كشف الغيب ان وطأها جرم  
فقد سئل ابن ابي زيد عن كان يطأ  
أمته فاستحققت منه فاستبرأها

من مستحقها هل يستقر على  
وطئها أو يستبرأ فجاب  
لا يطؤها الا بعد الاستبراء أي  
لان الوطء الاول كان فاسدا  
ويجبرى هذا فيمن استبرأ  
زوجته ثم استحققت (قوله او  
اعتق وتزوج) المناسبات استقامه  
(قوله ليسهل الخ) اي ولو عبر بشئ  
لما شغل الخ الطاهر لا يفرق بين  
التبشير من فراق بالثقل او  
حصول الملك انشاء او تمامه والحاصل ان قوله يحصل الملك معناه الملك بالحاصل أصالة او تمامه وكذا  
قوله ينقل الملك اي يجب الاستبراء بالملك المنقول انشاء او تمامه (قوله على المذهب) وقيل غلط (قوله ولا يذاهب بقوله أو رجعت  
من سبي) أي الذي هو ما عتقها من الكفار وقد كانوا اغتفروا منها بقاء ولاجل أن قوله يحصل الملك شامل لما اذا أخذ  
بالغنية من أبدي الكفار مما أخذوه من أموال الخ (قوله وبه ينضج الفرق بينهما وبين قوله أو غنفت) لان معنى قوله أو غنفت أي  
عقبها من الكفار مما كان لهم بحسب الاصل وغنفتا منهم (قوله فليس يستغنى عنه) أي عن ثقت كاذب لان لا بعضهم جعل  
قوله أو غنفت مستغنى عنه بقوله أو سبي لان الذي أخذ بالغنية رجع من سبي أيضا وتامه (قوله لاصفة) اقتصر عيج على  
الصفة فقال عدة لها ما أتى به مطابقا مع أن العطف باعلى والفصح ان كان الافصح الانفراد (أقول) ولا مانع من تعدد  
الصفة وخرج النادرة كنبات كبروتها مة فاستبرأوا وهم محقق لا يبالغ عليه

انتقال الاملاك من امة لحفظ الانساب وقال ابن عسرة مدة دليل برادة الرحم لا لرفع  
عصمة أو طلاق فتخرج العدة ويدخل استبراء المودة ولو لم يكن للموت والموثوق له الملك لا ذات  
الموت وأشار المؤلف الى حكمه بقوله  
(فصل يجب الاستبراء يحصل الملك ان لم تكن المرأة ولم يكن وطؤها مباحا ولم  
يحرم في المستقبل (ش) أشار به الى حكمه والى شرطه فاحترز بحصول الملك عن  
تزوج امة فلا استبراء عليه واحترز بقوله ان لم تكن المرأة عما اذا عتقت أي غلب على  
الظن أو اعتقد ذلك فانه لا استبراء الخبض المودعة بالمعة بانها لم تحت بدله ولم يفرج ولم  
يلج عليها سببها حتى استبرأها كما باقي واحترز بقوله ولم يكن وطؤها قبل الملك مباحا عن  
اشترى زوجته أو أعنت وتزوج كما باقي واحترز بقوله ولم يحرر الخ عن يحرر في المستقبل  
كشترى ذات حرم أو تزوجة بغيره فلا استبراء موسا حصل الملك بدو سبي أو بغيره ولو  
بانتوا من سبي أو استبرأ منه ولم يسبق له المالك ليشمل ما أخذ بالغنية من أيدي  
الكفار مما أخذوه من أموال المسلمين بالقر فأنهم اغما لهم في شبهة الملك على المذهب  
وبهذا وجه هذه العبارة في توضيحه بهما لا ينسب هذا السلام ولا يذاهب بقوله أو رجعت من سبي  
مضطرطا على ذلك الاغيا وبه ينضج الفرق بينهما وبين قوله أو غنفت فليس يستغنى عنه كما  
قبل (ص) وان صغيرة أطاقت الوطء وكبيرة لا تحمّلان عادة (ش) يعني ان من حصل في  
ذلك مة صغيرة تطيق الوطء ولا يحمل مثله في العادة كنبت سبع سنين أو كبيرة قد عتقت  
عن الخاضع كنبت السنين فافرق فانه يجب عليه استبراء كل بذلة أشهر ركاسيات  
وان كانت الصغيرة لا تطيق الوطء فلا استبراء اعلم الخبض المبالغة قوله لا تحمّلان عادة  
لا لقوله أطاقت الوطء لانه يصير التقدير ان لم تطق الوطء بل وان أطاقت وهو فاسد لانه  
لا استبراء ان لم تطق الوطء كما ساقى ووجه لا تحمّلان عادة نال لاصفة أو ما عجي الحال من  
صغيرة فلو صفها بجملة أطاقت الوطء وأما من كبيرة فلعطفها على ماله وسوغ (ص)

حصول الملك انشاء او تمامه والحاصل ان قوله يحصل الملك معناه الملك بالحاصل أصالة او تمامه وكذا  
قوله ينقل الملك اي يجب الاستبراء بالملك المنقول انشاء او تمامه (قوله على المذهب) وقيل غلط (قوله ولا يذاهب بقوله أو رجعت  
من سبي) أي الذي هو ما عتقها من الكفار وقد كانوا اغتفروا منها بقاء ولاجل أن قوله يحصل الملك شامل لما اذا أخذ  
بالغنية من أبدي الكفار مما أخذوه من أموال الخ (قوله وبه ينضج الفرق بينهما وبين قوله أو غنفت) لان معنى قوله أو غنفت أي  
عقبها من الكفار مما كان لهم بحسب الاصل وغنفتا منهم (قوله فليس يستغنى عنه) أي عن ثقت كاذب لان لا بعضهم جعل  
قوله أو غنفت مستغنى عنه بقوله أو سبي لان الذي أخذ بالغنية رجع من سبي أيضا وتامه (قوله لاصفة) اقتصر عيج على  
الصفة فقال عدة لها ما أتى به مطابقا مع أن العطف باعلى والفصح ان كان الافصح الانفراد (أقول) ولا مانع من تعدد  
الصفة وخرج النادرة كنبات كبروتها مة فاستبرأوا وهم محقق لا يبالغ عليه

(قوله ولو خش الرذل) أي، إن الناس هذا هو الظاهر نكوت أخص من الذي قبله (قوله على المشهور الخ) ومقابلها محكي  
 المازري وغيره أنه لا يجب الاستبراء في الوخش (قوله يعني أن الأمة إذا غصبها شخص) أي بالغ وغاب عليها غيبة يمكن شغلها منه  
 فان غصبت أو ساءها صبي وغاب عليها لم يجب استبرؤها وانما كان عليها الاستبراء لأنه تعدى بالغصب فتعدى بالفساد أيضا بخلاف  
 المشتري بخلاف الأمة فان غاب عدم المس ثم إن قوله أو رجعت من غصب أو سبى شامل للمتزوجة وغيره فاستبراء الأمة  
 المتزوجة من الغصب والزنا بغيره وليس كذلك (قوله منها) كذا في نسخة ١٩١ أي شيئا (قوله لأن الملك لم يقتل) يقال  
 اتقتل كقوله كانه حصل كاله  
 (قوله وان زنت الحامل الخ)  
 أي على جهة الكراهة وخلاف  
 الأولى والمراد حامل جلت من  
 زويتها وأمامن حصل لها حصل  
 من الغصاب أو غيره فانه يحرم  
 وطؤها (قوله وهذا مستثنى  
 عنه الخ) أي ما كان مذكورا  
 في حيز المبالغة في شيء لا يقال أنه  
 مستثنى عنه بذلك الشيء فالأحسن  
 أن يقول الله مستثنى عن ذكره  
 لأنه الذي قبل المبالغة والمبالغة  
 لا تكون إلا في شيء فلهذا (قوله  
 ولو متزوجة) لو سدت ولو كان  
 انحصرا لأن قوله واشترت في شيء  
 المبالغة (قوله خلافا للصنوين)  
 أي فقد قال ليس عليه فيها استبراء  
 وتقول له قد في الأمر يجب تحريمه  
 إلى استبراءه لأن الفرجين أيضا غير  
 المتزوجين بها وقول ابن القاسم  
 أظهر لما ذكره الشارح (قوله وبأن  
 الزوج انما الخ) الفرق بينهما  
 تعبدى والبالة بمعنى اللام عطف  
 على لأنها (قوله وطلقت) البالة  
 حالمة أي وقد طلقت (قوله

أو وشأ أو كرا (ش) الوخش يكون انشاء الحفر من كل شيء والوخش الرذل والمعنى  
 أن من ملك جاريا بمن وخش الرقيق وهو الذي لا يراد له وطء غالبا وانما يراد للخدمة فانه  
 يجب عليه استبرؤها على المشهور وكذلك من ملك أمة بكر أو جهم من وجوه الملك فانه  
 يجب عليه استبرؤها يري إذا كانت تطيق الوطء كأمه لاحتمال إصابته بالخروج الفرج  
 ويطء مع بقائه البكر (ص) أو رجعت من غصب (ش) يعني أن الأمة إذا غصبها شخص  
 وغاب عليها غيبة يمكن شغلها منها فإذا رجعت إلى سيدها فانه يجب عليه استبرؤها  
 بجمعة وسواء كانت على الرقيق أو وحشة ولا تصدق هي ولا هو إذا أنكرت أو أنكر  
 الوطء فالمراد بالملك في قوله أو يحصل ملك إنشاء وانما ما تطيق على الرجعة من غصب  
 أوسى لأن الملك لم يقتل وانما حصل فيه خلل بعدم التصرف فإذا رجعت فقد تم ذلك  
 (ص) أوسى (ص) أي وكذلك يجب الاستبراء على الأمة إذا غاب عليها السابى ثم  
 قدر نكاحا وأرجعها مالها كمالها قال فيها إذا سبى العدو أمة أو حرة لم يوطأ الحرة إلا بعد  
 ثلاث حصص والأمة إلا بعد خمسة ولا يصدق في نفي الوطء وإن زنت الحامل فلا  
 يوطأ ما زوجها حتى تضع (ص) أو تحب (ش) صورتها غنم المسلمون أمة من أمة  
 العدو أحرره فانه يجب استبرؤها بجمعة وهذا مستثنى عنه بقوله يحصل الملك وكذا  
 قوله (أو اشترت) وانما ذكره ليرتب عليه قوله (ص) ولو متزوجة وطلقت قبل البناء  
 (ش) يعني أن من اشترى أمة متزوجة قبل تمام البيع طلقها زوجها قبل البناء فانه  
 يجب على المشتري أن لا يوطأ حتى يستبرئ بعنده ابن القاسم خلافا للصنفين لأنهم  
 أتمت بولد أمة أشهر من يوم عقد النكاح فانه يلحق بالزوج وبأن الزوج انما يجب وطؤها  
 بأخبار السيد والمشتري لا يعتمد عليه اتفاقا قوله ولو متزوجة أي بغير المشتري وباقي حكم  
 ما إذا اشترى الزوج زوجته وقوله وطلقت قبل البناء أو ما لو طلقت بعد البناء ففيها  
 العدة ولا استبراء عليها (ص) كالوطء أن يبيت أو زوجت (ش) تشبيهه في قوله يجب  
 الاستبراء يحصل للملك يعني أن السيد إذا أراد أن يبيع أو يزوجه أمته الموطوءة فلا بد  
 من استبرائها قبل صدورها أحدهما عنها وهذا ما لم يقطع باتفاقه لها كما يشهد قوله  
 في اللعان أو ادعى معقبة على مشرق أنظر (ص) وقبل قول سيدنا جاز للمشتري

كالوطء) مفهومة أنه إن لم يكن وطئها لم يجب عليه استبرائها عليه إلا أن زنت عنه أو اشترتها من بين وطئها فاني  
 مفهوم موطوءة تفصيل وما ذكره هنا في إخراج الملك حقيقة كبيعها أو حكا متزوجها أو ما في أول الباب في حصوله  
 وأراد المصنف بالوطء أن من أقر بوطئها ومن سكت عنه وعن عدمه والسكوت داخل على المسببه وذلك لأن الأول منصوص  
 (قوله وهذا ما لم يقطع الخ) لا يخفى أن هذا لا يعمي لأن المصنف قال كالوطء الخ وهذه غير موطوءة (قوله أنظر) نظراته  
 وقد حصل بما كتب ما يعني عن نقل عبارته (قوله وجاز للمشتري الخ) هذه يفهم منها قوله وقبل سيدنا جاز في ذلك أنه إذا جاز  
 للزوج وطؤها اعتمادا على قول المشتري اشترى من يدي استبرأها وإن لم يقطع على قوله استبرأها

(قوله قبل عقد الشراء أو بعده) فان قلت ان وضعت قبل الشراء فقد فعل البائع ما يجب عليه قبل البيع دون المشتري وان وضعت بعد الشراء فقد فعل المشتري ما يجب عليه دون البائع قلت كان هذا المسئلة مستثنى من القاعدةين ولا يخفى ان الاطلاق على تقدير صحة قول الشراء او بعده يحتاج (قوله وانما اعدا كاف التشبيه لبعده الفصل) والاحسن انه انما اعدا كاف التشبيه لان هذا مما يجب الاستبراء ١٩٢ لايحصل الملك ولا ينز الوالو العتق واختلفت الكاف والزنا والعقب والاسر

من مدعيه تزويجها قبله (ش) أى وقبل في جواز الوطء للزوج قول سيد هاشم انه استبراءها اذا لا يعلم الأمن بجهته كما قبل قول المرأه في انقضائها عنها ويجوز الاقدام على تزويجها أما وطء المشتري فلا يصح في فيه قول السيد ولا بد من المواضعة لمطيق الله فقهاء بان قوله وقيل الخ خاص بقوله أو تزوجت وفيه من قوله وجاز لامدعى من مدعيه تزويجها قبله أن وطءه ولا يجوز اعتماده فيه على دعوى البائع كما قلنا (ص) واتفاق البائع والمشتري على واحد (ش) يعني انه يجوز ان ينق البائع للامة والمشتري لها على استبراء واحد لان البائع للموطأ ولا بد من استبراء المشتري منه لا يعتمد في وطنه على قوله في فصل غرض كل منهما بما عاوضت تحت يده من قبل عقد الشراء او بعده حتى ترى الدم (ص) وكالموطأ اذا اشتبه (ش) معطوف على ما يجب فيه الاستبراء وهو قوله كالموطأ وان بيعت وانما اعدا كاف التشبيه لبعده الفصل والمعنى انه لا اختلاف في وجوب استبراء الامة اذا وطئت باشتباه كلفظ كما مر في الحرة لكن استبراء الامة بخصه لا يعتمد ارعدها وفائدة الاستبراء في هذا مع ان يكون الولد على تقدير وجوده لاحقا به تظهر فين رماه بانه ابن شبهة فان كان بطن الشبهة فلا حرج من رماؤه والحد كما مر في قوله ووجب ان وطئت بنات الخ (ص) أو سواء الظن كمن عهده فتخرج (ش) يعني ان الاستبراء يجب لاجل حصول ظن الوطء كما اذا اشترى امة عنده ودعة او حره عنه مثلا وهي تدخل وتخرج في قضاء الموطأ لا يحق له ان تكون قد دخلت من زنا أو من اعتصاب ولا يعترض على هذا بانه التي عنده تدخل وتخرج في قضاء الموطأ لا لان ذلك يشق في اتمه (ص) أو لكف غائب ومحبوب أو مكاتب تجزى (ش) هذا من جملة استبراء سوء الظن والمعنى ان من اشترى امة لشخص غائب لا يمكنه الوصول اليها أو لشخص محبوب أو وصي أو امرأه أو محرر فانه لا يجوز وطؤها الا بعد استبراءها بخصه وكذلك الامة المكاتبه اذا كانت تنصرف ثم تجزى ورجعت على ما كانت عليه قبل الكفاية فانه لا يجوز زنا سيدها وطؤها الا بعد استبراءها بخصه لان الكفاية كالبيع فجزاها ككاتبه الملك أو أمان كانت لا تنصرف ولا تدخل ولا تخرج فلا يستبراء على سيدها (ص) أو أضع فيها وأرسلها مع غيره (ش) صورتها شخص أرسل مالا مع شخص ليشترى به جارية فاشترها وأرسلها مع غيره فاضت الطريق فانه لا يجوز لمرسل المان بطاها الا بعد ان يستبرئ بخصه على المشهور ولا تجزى تلك الحيرة في الطريق ابن بونس

والسبي فيجب استبراءها قبل ان يطأها أو يبيعه أو يزوجها بخصه (قوله وفائدة الاستبراء) فان لم يستبرئها وأنت بوطء رماه بانه ابن شبهة فانه يصح كاهن المفهوم من المعنى (قوله مع ان يكون الولد الخ) حاصله حيث كان السيد مرسلا عليها لا فائدة للاستبراء اذا الولد لاسق به وأجيب أيضا بجملة على ما ذكرنا يطأها أو وطئها واستبراء قبل الوطء المذكور (قوله فان كان يعلق بالشبهة) أي بان أنت بامته أشهر من وطء النسبه وقوله والاحد بان أنت بامته أشهر من طء النسبه فتدبر (قوله كمن عهده فتخرج) أي او يدخل عليها (قوله كما اذا اشترى امة عنده بدعة) هذا الحل يكون مفهوم قوله الاتي كبدعة أو يحصل على ما اذا كانت ملكا له يطأها وأراد بيعها طء امة الظن بها فيجب عليه استبراءها ويكون تفصيلا في مفهوم قوله السابق كالموطأ وان بيعت أى فان لم وطئا فيجب عليه استبراء ان أراد بيعها الا ان ساء الظن وسه

بعض آخر على انه في المأوكه التي يراد وطؤها فيجب استبراءها وان ساء ظنه بها وانما يقع المأمورة وأما المأمورة معناه فلا كما قال الاقنيسي لمسة ذلك عليه وفي الجبهة قولان أفاده عجم (قوله لان ذلك يشق في اتمه) أفاد بعض ان هذا في المأمورة لا غيرها وفي الجبهة قولان (قوله أو لكف غائب ومحبوب) معطوف على مدخول الكاف ويدل عليه قول الشارح هذا من جملة الاستبراء بسوء الظن فالاستبراء في هذه واجب وان لم يخرج كما هو ظاهره كما أفاده بعض (قوله على المشهور) ومقابلها قاله الشيبيني انه تجزى به بغيرها في الطريق حتى يستبرئ لنفسه أو عند الكيل ولا تستبرأ من سوء الظن



(قوله معناه ان المبيع معه تعدى بالرسالة) أى وامان اذن له فى ارسالها مع غيره فلا استبراء كما اذا جاءهم المبيع معه (قوله أمينه) أى أمين المرسول وقوله ألا ترى الخ من كلام التوفسى أى أى احقق التوفسى ونصه فيه نظرا فى اى المشهور والذى يـ قول ابن القاسم نظرا لان المرسول أمينه واستبراءه يجوز له ألا ترى لولم يـ مشيها ١٩٣ واستبراءه للكان لا يحرم ان يـ انكذلك

معناه ان المبيع معه تعدى بالرسالة وبه يجب عن اعتراض التوفسى بان الرسول أمينه ويده كيد لا ترى انه لو لم يـ مشيها كان لا مرووطا بتلك الحصة والظاهر ان علم المبيع بان المبيع معه لا يأتى بهما والاعمال سلها مع غيره بمنزلة اذنه فى ارسالها وهما كان موجب الاستبراء على ضربين حصول الملك وتقدم وزواله أشار اليه بقوله (ص) وبموت سيد وان استبرئت (ش) يعنى ان الامة اذا مات عنها سيدها فانه يجب على الورث استبراءها وبهيجضة وسواء كان سيدها حاضرا أو غائبا بكونه الأصول لها وسواء أقر بوطنها أو لا ولو كان قد استبرأها قبل موته وسواء كانت قد أم وأم ولد وليس هذا تكبرا بالانحسبة لأم الولد مع قوله واستأنفت الخ لان ما يأتى محمول على ما اذا اعتقه فى حياته (ص) أو انقضت عدتها (ش) يعنى ان الامة اذا مات زوجها وأوطعها فاعتدت وانقضت عدتها ثم مات سيدها فانه يجب استبراءها على من ملكتها بهيجضة لانها قد حلت للمدونة ما خلا بالاستبراء لسوء الظن اذ لا مانع لهم وماتوا بعد ذلك وكذلك يجب الاستبراء اذا انقضت عدتها ثم باعها سيدها ما لم يـ تنقض العدة قبل موت السيد فلا استبراء وأخرى لو كانت ذات زوج لآتم بالحل لسيدها زمانا (ص) وبالعق (ش) يعنى ان من أسباب الاستبراء العتق مطلقا سواء كان تغييرا أو تعلقا فاذ أعتق السيد الامة قبل ان يـ تبرئها فانه لا بد من استبراءها بهيجضة وأما لو استبرأها ثم أعتقها فقد حلت مكانها وبعبارة وبالعق أى ويجب العتق لأم ولأبغرها فليس لغیر السيد ان يـ تبرئها قبل استبراءها وأما قوله ذلك كما يأتى من قوله وأعتق وتزوج وبعبارة وبالعق ما لم يكن السيد قد استبرأها أو انقضت عدتها وغاب السيد غيبة علم انه لم يقدم منها فأنقضت في غيبته قبل العتق فلا تحتاج الى استبراء وهذا كله غير أم الولد وأما هي فلا بد ان تستأنف الاستبراء بعد عتقها ولتعدد سبب زوال الملك أعاد العامل فى قوله وبالعق الذابرا انشاء وتعلقا اذا حصل سببه وأيضا لتخالف بين الموت والعتق بعدم الاكتفاء فى الموت بالاستبراء وألعدة السابقين والاكتفاء بماتى العتق الا فى أم الولد والى التصانف المذكور وأشار بقوله (ص) واستأنفت ان استبرئت وغاب غيبة علم انه لم يقدم أم الولد فقط (ش) يعنى ان أم الولد اذا استبرأها سيدها بهيجضة ولم يـ تبرئها وانقضت عدتها ان كانت يـ تبرئة ثم أعتقها وغاب سيدها غيبة علم انه لم يقدم منها ولا يمكنه الوصول اليها خصة ثم أعتقها فانه لا بد من استبراءها بهيجضة ولا يكتفى بالاستبراء والعدة السابقين على عتقها ولا بغيبة السيد الغيبة المذكورة لأن أم الولد قد فرش لسيدها غائبة خصة في حقها كالعدة فى الحرة فكانت الحرة تستأنف عدة بعد الموت أو الطلاق ولا تكتفى بذلك فكذلك أم الولد

٢٥ شى ح الموجب في مسألة التعليق هو الحنفى (قوله اذا حصل سببه) أى العتق وهو المعلق عليه وبه تعلم صحة ما قلناه سابقا (قوله وأيضا الخ) أى كانه أعاد العامل لتعدد سبب زوال الملك أعاد العامل لتخالف الخ (قوله أشار بقوله) أى بجهوم قوله الخ (قوله وانقضت عدتها) به يعلم ان فى كلام المصنف احتياقا فحذف الغيبة فى الموت وحذف فى العتق انقضاء العدة فهو من النوع السببي بالاحتياط (قوله ولا يمكنه) الصواب اسقاطه لانه اذا لم يمكنه الوصول لاستبراءها فأفاد بعض

(قوله وبخلاف الموت) أي وهذا بخلاف الموت السابق وقوله أيضاً أي كان أم الولد لا تكني (قوله فمدخل الخ) فمدعى  
 لأن نرض الكلام في أم الولد وأم الولد بعد موت سيدها لا يحصل ملك فيها (فائدة) المعقدان الإنسان إذا اشترى أمة  
 أو أهدبته إليه ثم اعتقه قبل الاستبراء فلا يزوجه حتى تستبراء بجمعة ولا تصدق أنها حلت قبل العتق (قوله بجمعة)  
 ويرجع في قدره على ما هو يوم أو بعضه للنساء فالصنف مشي على المشهور وهو أن الاستبراء حضيضة ومقابله أن لها طهر (قوله إذا  
 تأخرت حضيضها عن عادتها) أي وأما من عادتها أن لا يأتيها الحيض إلا بعد ثلاثة أشهر ولو بعد تسعة فإن استبراءها ثلاثة أشهر  
 على المعقد إلا أن تأتياها الحضيضة قبل ذلك ١٩٤ ما لم ترتب بحسب بطن فإن ارتابت سكنت تسعة أشهر كما يفيد كلام ابن عرفة

(قوله وتنتظر النساء) أي بعد تمام الأشهر الثلاثة وظاهره حتى  
 فما إذا تأخرت لرضاع أو مرض لا تحمل بعض الثلاثة إلا إذا نظر  
 النساء وهو مقتضى التوضيح وهو مشكل لتصريحهم بأن  
 التأخير لمرض أو رضاع في غير هذه المدة بمنزلة الآ في وقته  
 المعتاد وعليه فحل بعض الثلاثة الأشهر وإن ينظرها النساء وهو  
 ظاهر ابن عرفة وماتله المواق من ابن رشد الذي هو المعقد  
 (قوله فإن لم ترتب) أي النساء أي تشكك لا يخفى أنه ظهران باب الاستبراء أيضاً باب العدة وذلك لأنها في العدة تتراب سنة تسعة أشهر استبراء ثلاثة أشهر وهو مشكل لأن شغل الرحم واحد فلم يطل بسنة في العدة وتسعة أشهر في الاستبراء (قوله فإن لم ترتب الخ) بخلافه حتى عب فإن زالت الرية حلت والا سكنت أقصى أمه الجمل أن لم تزل  
 وبخلاف الموت السابق فلا تكني فيه القن بذلك أيضاً لا حصول ملك الواوئ له لقوله أو غاب الخ أي وأرسل لها العتق وأما لو لم تزل في قوله حصول الملك ولا فرق بين أم الولد وغيرها وقوله (بجمعة) راجع لقوله أول الجلباب يجب الاستبراء الخ (ص) وإن تأخرت أو أوضعت أو مرضت أو استحيضت ولم يفرق ثلاثة أشهر (ش) يعني أن الأمة القن أو أم الولد إذا تأخرت حضيضها عن عادتها بالاسب أو بسبب رضاع أو مرض أو استحيضت ولم يفرق الحيض من دم الاستحاضة فإنها تمكث ثلاثة أشهر من يوم التزواج ينظر النساء إليها فإن لم ترتب حلت وإن ارتابت بحسب بطن فحكمت تمام تسعة أشهر فإن لم تزل الرية أو ذهبت حلت وإن زادت تربت تمام أقصى أمه الجمل والماله أشار بقوله (ص) وتنتظر النساء فإن ارتبت فقسمة (ش) أي تمامها وتقدم أن المراد النساء العارفات وتقدم أن الجميع ليس بشرط وقوله (كالصغيرة والنائسة) تشبيهه فإن استبراء كل منهما ثلاثة أشهر (ص) وبالوضع كالعدة (ش) التشبيه في قوله وضع حملها كله وإن دما جاعق وفي قوله وتربت أن ارتابت به وهل أربها أو خساخسا خلاف وأما كونه لا بد أن يكون لا عقبه أو يصح استطلاقة فلا يعتبر هنا (ص) وحرمن زمنه الاستدعاء (ش) يعني أن من كان أمة بوجه من الوجوه فإنه يحرم عليه أن يستمتع بها في مدة استبراءها من الحضيضة بشئ من الجماع ومقدماته وسواء كان شاباً وشيخاً لأنها في ضمان غيره ما دامت في الاستبراء وسواء كانت حامل أم لا إلا أن تكون في ملك سيدها وهي بنته الحمل منه واستبراءها من زنا أو غضب أو اشتباه لا يحرم وطؤها ولا الاستدعاء بهالة ولما نهى الكلام فيما يجب الاستبراء شرع في مضاهيم قيوده وإن لم تكن على الترتيب فإمارة هم قوله وإن صغيرة أطاقت الوطء بقوله (ص) والاستبراء أن لم تلحق الوطء (ش) وظهور أن لم يوفق البراءة بقوله (ص) أو حاضت بحد يده كدعة (ش) والمعنى أن من كانت عنده أمة مودعة أو مرضية أو لمحو ذلك فحاضت بحد يده ثم استبراءها من سيدها أو حال أن لم تخرج ولم يعل عليها سيدها كما يأتي فإنه يجوز له وطؤها من غير استبراء لأن البراءة متيقنة (ص)

قوله وشارحنا وافق جميع فائدة تقدم (قوله كالصغيرة والنائسة) ذكرهما قبل في أصل وجوب الاستبراء وهنا ومبينة في أنه ليس بجمعة (قوله وبالوضع كالعدة) أي واستبراء الحمل بالوضع كالعدة (قوله يحرم عليه أن يستمتع بها في مدة استبراءها) أي مواضعه لا بدليل قوله لأنها في ضمان غيره الخ (قوله لأنها في ضمان غيره الخ) لا يخفى أن هذا التعليل إنما يكون في الحاربية الموضوعة وهي النائقة وغيرها والوشى التي أقر البائع بوطئها في الاستبراء لأنها في ضمان المشتري مع أن الحكم عام (قوله واستبراءها) فعل حاضر وقوله فلا يحرم وطؤها أي لأن هذا الاستبراء ليس على طريق الوجوب بل على طريق الندب فالعبرة بهذا المعنى تنص (قوله والمعنى أن من كانت عنده أمة مودعة الخ) به يعلم أن الكافي في قول المصنف كدعة لا تقتل ويجوز أن تكون للتشبيهة أي فلا استبراء فيها إذا عادت لودعها أو أربها

(قوله ومبيعة بالنهار) كان الخبر حقيقياً وحكمياً كسائرهم من تفويض وأجازهم بعده ان حاصت عنه المشتري (قوله من غير اشتراء على المشهور) قال المصنف ومعت من ان في ان المشتري قولاً آخر بالاشتراء له لأنه لا ان وهو الظاهر في الفرق بين ولدهم وطء المالك فانه يفتي بجبر دعواه من غير عين على المشهور وبين ولده ١٩٥ من وطء المكاح فانه لا يفتي بجبر

دعواه بل لابد من لعانه (قوله وسواء اشتراها الخ) قال في المدونة ومن اشترى زوجته قبل البناء وطئها ببلائه عنه ولا اشتراء عليها عياض وقال ابن كثة يستبرئها قال المصنف وهل معناه وان كان بعد المدونة لم يصح لاشتراء وانما يحتاج اليه بعد البناء وانما ينسب اليه بالاب او قد شبهه بالاختصاص في الاشد وهو الظاهر لان الولد اذا حدث بعد المالك كانت به أم ولد فصاح بالاشتراء ليحصل العلم هل هي أم ولد أم لا اه اذا عت ذلك فقول الشارح على المشهور راجع اسمعني قبل البناء ويعد (قوله وفي المبالغة نظرا الخ) وعيانه في له مفهوم قول ابن كثة انه لا يستبرئ المدخول بها وحديثه فلا تقتصر المبالغة في كلام المصنف المشار اليها بقوله وان بعد البناء وانما تحسن على ما استظهره المصنف في التوضيح من ان الاشتراء بعد البناء امرى عند ابن كثة وقال اللسان المبالغة تحسن على ما استظهره المصنف في التوضيح وهو الصواب (تفسيره) قوله او اشترى زوجته يقيد بشرائها قبل بما اذا لم يتصدى له فقد علمنا

ومبيعة بالنهار ولم يخرج ولم يعل عليه اسمها (ش) يعني ان الشخص اذا اشترى امه بالنهار ولا ساع أو افترقها وقبضها المشتري فحاصت في أيام الخيار فامضى من لها الخيار البيع فان المشتري لا يحتاج الى اشتراء بمبيعة ثانية وحل له وطؤها بشرط اذا كانت الامه لا تخرج لتصرف ولم يدخل عليها سيدها في أيام الخيار والا فلا بد من اشتريتها لاجل سوء الظن واذا رد من له الخيار البيع جاز لبايعها ان يطأها من غير اشتراء بمبيعة ثانية لانهم لم يخرج عن ملكه الا انه اشترى له الاشتراء كاسيا في وقوله ولم يخرج الخ يرجع للازمة التي حاصت من مودة وعهره ومبيعة بالنهار (ص) أو اعتق وزوج (ش) يعني ان من اعتق امه عند بطؤها بالمالك فانه يجوز له ان يتزوجها في الحال من غير اشتراء على المشهور لان المأثورة وطء الاول صحيح والاشتراء انما يكون من الوطء الفاسد (ص) أو اشترى زوجته وان بعد البناء (ش) هذا عكس ما قبله لان التي قبلها كان يطؤها بالمالك وصار يطؤها بالنكاح وهذه كان يطؤها بالنكاح ثم صار يطؤها بالمالك والمعنى ان الانسان اذا اشترى زوجته فقد ملكها وانفسخ نكاحه كما هو عند قوله وفسخ وان طرأ بلا طلاق وحديثه يجوز له ان يطأها من غير اشتراء وسواء اشترى قبل البناء أو بعده على المشهور لان المأثورة وطء صحيح وعبر عن وجهه مدون وطءاته وتخرج الامه المستحقة فانه يستبرئها اذا اشترى من مسخطة او في المبالغة نظر الظاهر في الشرح الكبير (ص) فان باع المشترة وقد دخل أو عتق أو مات او هجر المكاتب قبل وطء المالك لم يخل لسيده ولا الزوج الاقربان عدة ففسخ النكاح (ش) يعني ان الزوج الحر أو العبد اذا اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء وهي زوجة ثم باعها قبل ان يطأها بالمالك أو اعتهقها قبل ان يطأها بالمالك أو مات قبل ان يطأها بالمالك أو كان الزوج مكاتباً أو اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء ثم هجر بعد الشراء أو مات قبل ان يطأها بالمالك فبرعت لسيدها فاما لا تحل واحدة من لسيده وهذا يتصور في امه المكاتب التي رجعت الى السيد وفي حق من اشترى ولا زوج بريد نكاحا في الاربع الاقربان أي طهرين عدة ففسخ النكاح الناشئ عن شراء الزوج لزوجته لان عدة ففسخ نكاح الامه قرآن كعدة طلاقها لماعلمت ان عدة ففسخ النكاح تجري مجرى عدة الطلاق في حق الحرية والامة فتقوله قبل وطء المالك يرجع للاربع مسائل (ص) وبعده بمبيعة (ش) هذا مفهوم قوله فقام قرول وطء المالك والمعنى ان اذا اشترى الامه التي دخل بها ثم باعها بعد ان وطئها بالمالك أو اعتهقها بعد ان وطئها بالمالك أو مات عنها بعد ان وطئها بالمالك فاما لا تحل لسيده ولا الزوج الا بمبيعة واحدة للاشتراء لان وطءها لها ففسخ لعدته منها (ص) بخصوله بعد حبيسة

اسقاط الاشتراء وتزوجهم العدم الطول (قوله عدة ففسخ الخ) يدل من قرأين ونص المصنف والرفع كما هو معلوم (قوله وهذا يتصور الخ) بل يتصور في الشكل الاقوله أو اعتق فقط (قوله وبعده بمبيعة) هذا واضح في العتق والموت وكذا في هجر المكاتب على ما يظهر وفي البيع يجري على كل من البائع والمشتري حبيسة ويجوز انفاقه ما عدا واحدة (قوله أو اعتهقها بعد وطء المالك) أي هجر المكاتب بعد وطء المالك

(قوله راجع لثالث المالك) فيه ان انتقال الملك لم يتقدم فالاول ان يقول كصوله أى ما ذكر من البيع أو العتق الخ أو ان العتق باو (قوله الواقع على بيع المدخول به الخ) أى الواقع لاجل بيع المدخول به الخ (قوله واحصلت) هكذا فى بعض النسخ بالائه وقد قدم الشارح الماعلى وهو اسباب الاستبراء وفى بعض النسخ أو حصل أى موجب الاستبراء (تفسيره) سكت المصنف كالمدة عما اذا استأوى ابن عرفة ولا نض ان تساوى ومثلهوم المدونة فيه معارضان والأظهر لغوه اه أى فلا يكتفى بذلك وانتم خمسة بعد ذلك قوله عطف على قوله ولا استبراء) فيه نسخ بل معطوف على قوله ان تطيق الوطء قوله من غير أم الولد) أى ان أم الولد لم تعتقت ١٩٦ أو مات السيد فلا بد من استبراء أمه وأواسيتها وأبنت عتبتها كما تقدم

(قوله وهو يوم أو بعضه الخ) فى شرح شب حل آخر وهو ان المراد بحصة الاستبراء على الاول أكثر أيام الدم فمن كانت عادتها ستة أيام مثلاً وملكها بعد يوم أو يومين من طريق الدم أجراً مع أنه مضى لها حصة استبراء ولا يتأنيسه قوله حصل فى أول الحوض لأن المراد الاول حقيقة أو حكماً بان يحصل المالك فى شأنه وقوله أو أكثرها بمعنى عده على الحصة بمعنى ذمه الامعى زمنها أى أكثرها مداما وقواها الدفاعا وهو اليومان الاولان من أيام الحوض التى اعتادتها لان الدم فيه ما يكون أكثرها دفاعا يجزى وسيلانا وهذا الحل الذى حل به شب حل يصلح به كلام المصنف وان لم يكن متبادرا بل خلاف الظاهر وحاصل ما هنالك انه اعترض على المصنف بان قوله الان تقضى حصة استبراء قد لا ينال الموانى خارج عن التأويلين والمراد الآن تقضى أربعة أيام والتاويلان هما ان تقضى أكثرها أياما أو أكثرها دفاعا وهو اليومان الاولان على الاول لا يلزم بغير من عبد الرحمن والثانى منه الشارح فاذا عادت ذلك فقول شارحنا وهو يوم أو بعضه واليه ذهب ابن المواز لا يظهر قال ابن شماس قال محمد المصنف فى ذلك ان لا يكون الذاهب من زمن الحوض مقداره حصة يصحح الاستبراء اه وقد صرح ابن عبد السلام بتبعه فى توضيحه تقرر بعامل هذا القيد اذ مضى قدر حصة استبراء لا يجزى الباقي ولو كان أكثر كالمالك كانت عادتها اثني عشر يوماً أو خمسة عشر يوماً فملكها بعد خمسة أيام أو أربعة أيام فلا يستغنى بقية هذا الدم لتقدم حصة استبراء اه (قوله عن ابن حنبل العطار) هو صاحب أحد التأويلين (قوله ففعل ملكها) أى الأب وقوله ياول وضع الأب عليها كذا فى نسخة فيكون أظهر فى موضع الضمير وقوله ويجعلوه كذا فى نسخة وهو متعلق بقوله حرمت بعدد

أو حصتين (ش) تشبه فى حلها بحصة والضحية المجزوء يرجع لانتقال الملك الواقع على بيع المدخول به أو على عتقها أو على موت زوجها الذى اشتراها وعلى عجز المكاتب والمعنى انه اذا اشترى زوجته التى دخل بها ثم حاضت عنده حصة واحدة أو حاضت عنده حصتين ثم باعها أو اعقها أو مات عنها أو عجز المكاتب ورجعت الى السيد فانها اكتسقت حصة واحدة كذا كان انتقال المذكور بعدد المالك لان الانتقال المذكور اذا حصل بعد حصة واحدة كانت الحصة الثانية المطلوبة ممكنة للعدة ومقضية عن الاستبراء وان حصل انتقال الملك المذكور بعد حصتين كانت الحصة المطلوبة بمجرد الاستبراء لان عدة فسخ النكاح تمت برمته وقوله وقد دخل انه ان لم يدخل فملها فى الجميع استبراء بحصة (ص) أو حصل فى أول الحصة وهل الان تقضى حصة استبراء أو أكثرها تأويلان (ش) عطف على قوله ولا استبراء ان تطيق الوطء والمعنى ان أسباب الاستبراء من ملك وما عطف عليه اذا حصل فى أول حصة فمقتضى يكتفى بها فى غير أم الولد ولا يحتاج فى استبراءها الى حصة ثانية وهل الاكثر أم هذه الحصة مقيدان لا يعضى منها مقدار حصة استبراء أى مقدار حصة كافية فى الاستبراء المتقدمة فى العدة وهو يوم أو بعضه واليه ذهب ابن المواز أو مقيدان لا يعضى أكثر الحصة لكن لا بالمعنى السابق المشار اليه بقوله حصة استبراء انما المراد بأكثرها أقواها الدفاعا وهو اليومان الاولان من الحصة التى اعتادتها لان الدم فيه ما يكون أكثرها دفاعا كما شهد ابن عبد السلام عن أبي حفص العطار عن أبي موسى بن مناس تأويلان وتفسير الاكثر يومين ظاهر فحين يخص أكثرهما وأما من حصة ياول يومين فأقل فالظاهر انه يعمل بقول أهل المعرفة فى أكثرهما الدفاعا (ص) أو استبراء أب جارية بشبهه وطعها (ش) يعنى الأب اذا عزل جارية ابنه الصغير والكبير عنه حتى استبراء أى من غير ما منه ثم وطئها الأب فقد ملكها بالقيمة ولا يحتاج بعد ذلك الى استبراء وكذلك استبراء الابن ثم وطئ الأب فقد ملكها بأب تول وضع يد الأب عليه وجعلوه بين خذمه حرمت على الابن وجبت له قيمته

والمراد الآن تقضى أربعة أيام والتاويلان هما ان تقضى أكثرها أياما أو أكثرها دفاعا وهو اليومان الاولان على الاول لا يلزم بغير من عبد الرحمن والثانى منه الشارح فاذا عادت ذلك فقول شارحنا وهو يوم أو بعضه واليه ذهب ابن المواز لا يظهر قال ابن شماس قال محمد المصنف فى ذلك ان لا يكون الذاهب من زمن الحوض مقداره حصة يصحح الاستبراء اه وقد صرح ابن عبد السلام بتبعه فى توضيحه تقرر بعامل هذا القيد اذ مضى قدر حصة استبراء لا يجزى الباقي ولو كان أكثر كالمالك كانت عادتها اثني عشر يوماً أو خمسة عشر يوماً فملكها بعد خمسة أيام أو أربعة أيام فلا يستغنى بقية هذا الدم لتقدم حصة استبراء اه (قوله عن ابن حنبل العطار) هو صاحب أحد التأويلين (قوله ففعل ملكها) أى الأب وقوله ياول وضع الأب عليها كذا فى نسخة فيكون أظهر فى موضع الضمير وقوله ويجعلوه كذا فى نسخة وهو متعلق بقوله حرمت بعدد

(قوله بانه على ان الخ) فيه شيء بل قوله لقصاده محقق ولو قلنا الاب يضمن قيمتها (قوله اما لو وطئها الاب ابتداء) واما لو وطئها الابن قبل ابيه لم تقوم عليه وطئته ولو استبرأ حاملا منه ابتداء لقول المصنف وحرمت عليهما ان وطئها كذا في عيب وقدمنا نظر بل تقوم عليه ولو وطئها الابن قبل (قوله خاصة) زاد شب فقال لا للباسع ولا لاجنبى ولا لهما فلا يجب الاستبراء ولا يستحب اه (قوله) واذا اختار الرذم له الرد هو الكلام الاول بذاته (قوله وان كان منها عته) تقدم قرا سانه بسو غ للمشتري ان يباطا البسعة فانما راجع حيث خاضت عنده ولم يلج عليها سبعا فانها هي اذ لم تحض عنده ١٩٧ (قوله وتوكلت على الوجوب ايضا) وهذا كلام المصنف ولا يخفى انه خاص

على انه فصار وطء الاب في حمله كونه بعد الاستبراء وقولنا من غير ما ابتداء احتراز عما اذا وطئها الابن فانما يحرم على الاب (ص) وتوكلت على وجوبه وعليه الاذل (ش) أى وتوكلت المدونة على وجوب الاستبراء على الاب ثانياً وطئه الذى جعل منه بعد الاستبراء الاول لقصاده لانه قبل ملكها بئنا على ان الاب لا يضمن قيمتها بل يذمه ولو بالوطء بل يكون للابن التماس بما في عسر الاب ويسره وتناول الاول هو تناول الاكثر ومحل الخلاف اذا استبرأها الاب ابتداء اما لو وطئها الاب ابتداء من غير استبراء فانه يجب عليه استبراءها ومن وطئها افتاقا (ص) ويستحسن اذا اغتاب عليها مشترضا له وتوكلت على الوجوب ايضا (ش) أى يستحب الاستبراء اذا ردت البسعة بالخيار وقضيت عنها المشتري بخلافه خاصة واذا اختار الرذم له الرد فلا استبرأ على البائع لان البيع لم يتم فان أحب البائع أن يستبرئ التي غاب عليها المشتري وكان الخيار له خاصة فذلك حسن اذ لو وطئها البائع لمكان ذلك مختارا وان كان منها عته كما يجب استبراء من غاب عليها الغاصب وتوكلت على الوجوب ايضا وتوكلت على الوجوب في الغاصب فحصل بذلك ثلاثة تناويلات الوجوب في المشتري والغاصب والاستحباب فيهما والاستحباب في المشتري والوجوب في الغاصب وهو الذى يظهر من كلام المؤلف ولا مفهوم لقوله بخلافه أى المشتري بل ومثله اذا كان الخيار للبائع أو لهما وهو صريح المفسر وهو ظاهر كلامه في توضيحه لاسيما اذا كان الخيار للمشتري ولما كانت المواضعة نوعا من الاستبراء وان خالفته في بعض الاحكام كالنفقة والضمان فان النفقة في زمن المواضعة على البائع والنفقة في زمن شرط العقد بقصد رها بخلاف الاستبراء فتردت بالكلام لسان تلك الاحكام وهي كما قال ابن عرفة المواضعة جعل الامتدة استبراء في حوز مقبول خبره عن حبيضا ولو قال ابن عرفة بدله عن حبيضا عن رابتهما بالشغل الصغيرة والبالغة فان مواضعة كل ثلاثة أشهر ولما كانت المواضعة لا يجب كما في الضر ير لابن بشر الا في اثنين في التي تنقص الحبل من غها وفي التي وطئها البائع والى الاثر أشار بقوله (ص) وتواضع العلية (ش) أى الرأفة الجسلة التي تراد للفرش لا للزمنه والى الشاية بقوله (أو ورض) بسكون الخاء المجهمة أى شديدة صغيرة (أقر البائع بوطئها) فان لم يقر به فلامواضعة وانما يستبرئها المشتري وانما عطف الوضن بأولها بان يكاب

على انه فصار وطء الاب في حمله كونه بعد الاستبراء وقولنا من غير ما ابتداء احتراز عما اذا وطئها الابن فانما يحرم على الاب (ص) وتوكلت على وجوبه وعليه الاذل (ش) أى وتوكلت المدونة على وجوب الاستبراء على الاب ثانياً وطئه الذى جعل منه بعد الاستبراء الاول لقصاده لانه قبل ملكها بئنا على ان الاب لا يضمن قيمتها بل يذمه ولو بالوطء بل يكون للابن التماس بما في عسر الاب ويسره وتناول الاول هو تناول الاكثر ومحل الخلاف اذا استبرأها الاب ابتداء اما لو وطئها الاب ابتداء من غير استبراء فانه يجب عليه استبراءها ومن وطئها افتاقا (ص) ويستحسن اذا اغتاب عليها مشترضا له وتوكلت على الوجوب ايضا (ش) أى يستحب الاستبراء اذا ردت البسعة بالخيار وقضيت عنها المشتري بخلافه خاصة واذا اختار الرذم له الرد فلا استبرأ على البائع لان البيع لم يتم فان أحب البائع أن يستبرئ التي غاب عليها المشتري وكان الخيار له خاصة فذلك حسن اذ لو وطئها البائع لمكان ذلك مختارا وان كان منها عته كما يجب استبراء من غاب عليها الغاصب وتوكلت على الوجوب ايضا وتوكلت على الوجوب في الغاصب فحصل بذلك ثلاثة تناويلات الوجوب في المشتري والغاصب والاستحباب فيهما والاستحباب في المشتري والوجوب في الغاصب وهو الذى يظهر من كلام المؤلف ولا مفهوم لقوله بخلافه أى المشتري بل ومثله اذا كان الخيار للبائع أو لهما وهو صريح المفسر وهو ظاهر كلامه في توضيحه لاسيما اذا كان الخيار للمشتري ولما كانت المواضعة نوعا من الاستبراء وان خالفته في بعض الاحكام كالنفقة والضمان فان النفقة في زمن المواضعة على البائع والنفقة في زمن شرط العقد بقصد رها بخلاف الاستبراء فتردت بالكلام لسان تلك الاحكام وهي كما قال ابن عرفة المواضعة جعل الامتدة استبراء في حوز مقبول خبره عن حبيضا ولو قال ابن عرفة بدله عن حبيضا عن رابتهما بالشغل الصغيرة والبالغة فان مواضعة كل ثلاثة أشهر ولما كانت المواضعة لا يجب كما في الضر ير لابن بشر الا في اثنين في التي تنقص الحبل من غها وفي التي وطئها البائع والى الاثر أشار بقوله (ص) وتواضع العلية (ش) أى الرأفة الجسلة التي تراد للفرش لا للزمنه والى الشاية بقوله (أو ورض) بسكون الخاء المجهمة أى شديدة صغيرة (أقر البائع بوطئها) فان لم يقر به فلامواضعة وانما يستبرئها المشتري وانما عطف الوضن بأولها بان يكاب

الاستبراء لان المعنى المتقدم بل بمعنى آخر وهو الاخص (قوله لشغل الصغيرة بالائة) أجيب عنه بانه اقتصر على البعض لانه الاصل والغالب ويجعل من باب الكناية عما يقتضى به تواضعها (قوله في التي تنقص الحبل) أى وهي الرائعة (قوله وتواضع) خبر معناه الطلب والاصل وليراضع المتبايعان والمفاعلة على غير ما عاقل اذ أصل الفعل وهو الوضع أى يجب وضعه عند أمين وتواضع ولو استأطفت المشتري حقته من الرد بالهيب لاحتمال الحبل وقوله أو وضن وهل يراعى في كونها وضنا أو علمية حالي ملكها أو ما عاقل عند الناس وهو الظاهر عند بعض

(قوله عند من يؤمن) صادق بالواحدة وحينئذ فهو الشاؤفة الى اختياره وهو الرابع قاله البدر (قوله وهو ما حكاها النعمي) ولا يازمن كونه غرضي أهل خلاصه من كلام واجاربه فلا ينافي ذلك قولهم لا يجوز فتحلوا شيئا باجبي كذا بعض شيوخنا (قوله ومن شرطه ان يكون مترجما) ينبغي ان يكون هذا هو المعقد ثم بعد كنهى هذا رايت بعض شيوخنا جعله الاصول فالجدة (قوله عند غيرهم) أي لو كان له أهل (قوله لو وضعت عند غيرهم) أي لو آمنوا ولا أهل له أي القول بالنع والحاضن (قوله الذي يرى أهل المذهب انهم) أي السنة أي الطريقة وقوله على جهة الاستصحاب أي جهة هي الاستصحاب والمراد التي يرى أهل المذهب انهم استصحبوا فعلى ذلك تظهر ان قوله ١٩٨ او السنة الخ تنوع في العبارة والمعنى واحد (قوله واذا رضى باحدهما) أي جمع

الاشبه لثلاثتهم رجوع قوله عند من يؤمن للوخش خاصة مع انه متعلق بتقاضع أي تقاضع العلية مطلقا والوخش الذي أقره البايع بوطنه اياها (عند من يؤمن) ولورجل لا أهل له وهو ما حكاها النعمي وقال في الذخيرة ومن شرطه أن يكون مترجما وبعبارة الوضعت عند غيرهم أي قبل خبره عن حيثما فعلى هذا الوضع عند من شرط في الجواز وقوله (والشأن الناس) أي المستحب والمطلوب أو السنة القديمة الذي يرى أهل المذهب انهم على جهة الاستصحاب (ص) واذا رضى باحدهما فليس لاحدهما الانتقال (ش) يعني ان البايع والمستصحب اذا اتفقا على ان يصحلا الأئمة الواضعة تحت يدغيرها في زمن استبرأهما فليس لاحدهما بذلك ان يقعها من عنده الا ان يكون ذلك وجهه وأما اذا رضى باحدهما فليكن منهما الانتقال قاله المازري ويقعهم من قوله ليس لاحدهما ان لهم ما عا الانتقال والقول للبايع فين وضع عنده حيث عين المشتري غيره لان العنان منه (ص) ونعم باع أحدهما (ش) يعني ان البايع والمستصحب اذا كانا مؤثمين فانه يكره أن تكون الأئمة الواضعة تحت يد أحدهما في مدة استبرأهما ثم من حيثها خوف تساهل المشتري في اصابتها قبل الاستبرأ فظهر العقد البيع أو البايع فظهر التأول انه في ضمانه وأما ان كانا غير مؤثمين فانه يجرم أن تكون منه أحدهما فانهم اما كراحة وامحوسة (ص) وحل يكتفي بواحدة قال يخرج على الترجمان (ش) يعني ان المرأة الواضعة هل تجزئ في انفسائها على الأئمة الواضعة وقبله قولها ان الأئمة قد حاضت أو ما حاضت قال المازري يخرج الخلاف في ذلك على الخلاف في الترجمان هل هو من باب الخبر فيكتفي بواحدة وهو المشهور وكما يشي عليه المؤلف في باب القضاء وهو ليس من باب الخبر فلا يكتفي بواحدة والمصلحة في نظار في الخلاف انظرها في الشرح الكبير (ص) ولا موضوعة في مترجحة وحامل ومعدودانية (ش) المشهور عن المذهب انه لا موضوعة فيما ذكر لا تنفاه فائدة الواضعة فيمن اما المترجحة فاندخول المشتري على ان الزوج مرسل عليها وأما الحامل أي من غير سيفها فلعلم المشتري بان الرحم مشغول بالولد وأما المعتمدة كذلك لان العدة تنقضي عن الواضعة وعن الاستبراء

اركتباها النعمي (قوله ونعم باع) أحدهما أي على البدلية لامعا (قوله الترجمان) هو الذي يفسر لغة بلغة اعلم ان المذهب ان الترجمان لا بدق من اثنين لانهما شاهدان بين الناس والمالحكم خلا فالأثر في المصنف والمذهب هذا لا اكتشاف بواحدة فلو قال وكفت واحدة لكان احسن فقول الشارح أوليس من باب الاستبراء بل من باب الشهادة (قوله والمصلحة نظائر الخ) أي في الخلاف فذكرها في الفخيرة الفائق والمزكي وكاتب الفائق والمحقق وسنذكره في الشارح اذا مررنا بالقاضي وغير ذلك مع ونظمه باحدهما فقال حكمهم وقائب ترجمان كاتب مدته وكهوتهم ومختلف مع قاييس الجراح أو كفت الهنا في التسع يكتفي بخبر باع نصف وكذا طبيب والمزكي فكتفي الى ما قلناه انت الحليف المتخف ٨١ والمراد الطبيب ولو كانا

أما رأت في عيب العبد أو الأئمة الحاضرين اأماع الغيبة أو الفوات فلا تقبل الا الشهادة بشرطها (قوله ولا موضوعة) وأما في مترجحة: بل ولا استبراء وانت خبرها لا يحتاج للنص على نفي الواضعة والمعدنة لانه لا استبراء عنها كما تقدمت فلاموضوعة (قوله المشهور عن المذهب الخ) لم اقف على مقابله فلما راجع (قوله فان العدة تنقضي عن المراضعة) هذا ظاهر في عدة الحلاق اذا لم تقع حضنته أو اذا ارتفعت فان كان رضاعا كذلك لانه لا بد من حضنته وان كان لغرض رضاع لم يحل الا بالتأخير من سنة للطلاق وثلاثة للشهر أو ما معدنة الوفاة لا بد من مضي عدتها ان جانتها حضنة قبل علمها وان تأخرت عنها فلا بد للعلم من رؤيتها والدموان ارتفعت حضنتها فعدتها ما شهران وخمس ليلال وملائمة أنتم فان ارتابت بقعة واحدة لا استبراء كذلك فان اشترت بعد مددة في العدة فقد يتأخر زمن الاستبراء عن زمن العدة وقد يستوي معه

(قوله وما أزالته والمغصبة أي) وإن كان ليس فيها مادة فنعقبها الاستبراء وضع الحمل إن علت نودس في حضانة المشتري بمجرد العقد لان هذا من أوزان الاستبراء (قوله لا يقب) أي غيبة يمكن فيها الوطء صادق بعدم الغيبة أو حلا بغيره لا يمكن فيها الوطء قوله ما يتق من الحمل في العبارة حذف أي اتق ما يتق من الحمل وأن ما مصدرية والقدران المقصود بهما الاتقاء من الحمل وقوله واشتوف الخ معطوف على من الحمل والمعنى الاتقاء من الحمل أو من اختلاط الأقسام الخوف أي أن الحوط اما هذا أو هذا فلا يتأتى أن أحدهما لازم الآخر (قوله لكن على تفصيل مذكور في النسخ الكبير) هو أنه إن غاب المشتري في المرددة بعيب أو أقاله بعد دخوله في حضانة المشتري أي بعد أن زالت الحصة فيها الموضعة يعني الاستبراء وإن حصلت قبل دخوله في حضانته فإن كان قبضه على وجه المالك ففيها الاستبراء فقط ١٩٩ وإن كان قبضه على وجه الامانة

بشرط أو بشرط النقد الثلاث يكون نارة بها وتارسلها وهذا ظاهر مع الأول وكذا مع الثاني لنزاهة شرط النقد فله النقد بشرط والتعليل المذكور لا يوجب المتع الامع الشرط لاعم التطوع بقوله لنقد النقد ولو تعلقا على ما فيه من دفع على التمتع في مؤخر وذلك ان النبي في ذمة البائع في ايام الخيار اذا تمت فقد قضى فيها في مؤخر وهو الجارية التي يتأخر قبضها المتأخر في الذم (قوله ليكون الاول الخ) المناسب ليكون الثاني مفرعا على الاول على اخذ القولين (قوله على أحد القولين) وهو القول بالجبر وأما على عدمه فظاهر نقل المواثيق كذلك أي متى حصل وقت أو بشرط من غير ما فيه من قضاء فيه وأما ان استمر به المتتابع فهو من لا من البائع في حق القول بالجبر وقبضه البائع وتوقف كان ضمانه منه كالنفي في البيع الفاسد أو ما لو قبضه على القول بعدم الجبر وتلفت الامنة وأظهرت ما لا منه في قبضه انه ضمان الرهان ان جعله المشتري عنده وتفاوت وجهه ونية له ضمانه

وإن لم يعلم على أى وجه جعله عند فاعله لم يعمل على الودعة أم لا (قوله واللام عطف على) لأحاطة ذلك بل المعنى على اللام والمعنى ومصيبته عن قضيها لزاما صاحبها وقوله وإن لم تره الزمها المشتري أى وجوبها إذا كانت حاملا من البائع لأن كانت حاملا من المشتري وحاصله أن مصيبته من البائع أن خرجت سالمة من العيب والجل والمبتاع أن هلكت أو ظهر بها جل من البائع فإن ظهر بها جل من غير البائع أو حدث بها عيب قبل الحصة وقدها ذلك الثمن فالبائع مخير في قبولها بالعيب أو الجلب بالثمن التالف وتبصير مصيبته من البائع وإن شاهدها وكان منه ويجوز إدخالها في المصنف بأن يجعل قوله من قضي له بها شاملا إن قضى له باختيار المشتري أو جبرا (قوله لو اجتمع عاقلته في الخ) أى بأن تكون العدة بالاقراء والاستبراء اقراء وقوله ومختلفين بأن تكون العدة بالاشهر والاستبراء بالاقراء والمحاصل أنه إما أن نظر أعدة على عدة أو استبراء على استبراء أو عدة على استبراء أو استبراء على عدة والعدة ٣٠٠ من طلاق أو وفاة وصاحب الاربعة في الثاني هو الاول أو غيره فلا يظهر أن

(قوله وجب آخر) بفتح الجيم وكذا ما بعد ولكن يقرأ المصنف وجب بكسر الجيم لقول الشارح انهم  
 حكم الاول والحاصل انه يصح قرعته وجوب بفتح الجيم ومصدقها العدول الاستبراء ولا يحتاج الى تقدير ويصح ان يقرأ وجوب  
 بكسر الجيم ويحتاج التقدير كاعمل الشارح وقوله ثم يطلق بعد البناء يظهر وجه تمام الاول لان الاول قد انهم ينالونها  
 فليس لهم انهم بعدهم بالطلاق الثاني ولا وجه بعد بعضها في النكاح الثاني وأجاب بعض الشيوخ بأنه ولو كان انهم بالبناء  
 لا يظهر أمر انهم بالطلاق أو الموت فثبت انهم تمام الاول من حيث الخصوص والابطال كلام المصنف ان يجب بان  
 في المثال وقوله وأهو غيره كما اذا كانت تعد من وفاة فتزنت فانه يجب عليها أقصى الاجلين قيام العدول اقرا قوله اذا يقال  
 فيها انهم الاول) المناسب ان يقول اذ يقال انهم الاول من حيث الخصوص والابطال كلام المصنف ان يجب بان  
 قوله انهم الاول أي غالباً (قوله ويموت مطلقة) ضعيف والمعتقدان عليها أقصى الاجلين في غير الحمل وأما الحمل فبالوضع



(قوله نظرف لغير الخ) نظرف لغو ظاهر وأما الحالية فالعق حالة  
ظاهر وأما الحالية فالعق حالة  
كون الطلاق واقعاً بعد البناء  
فحالة تكون البينة بعد  
البناء (قوله زنا) البناء للتصوير  
وأما في قوله أو بابتدائه فهي  
للملابسة وكذا ما بعد والمراد  
فاسد هو أحد عماد زنا بفتح  
فاسد (قوله وان كانت حاملاً الخ)  
فاسد (قوله وان كانت حاملاً الخ)  
أي إذا جلت من الزنا ثم طلقها  
زوجها قبل بوضع الحمل (قوله  
ومنه يوم يطلق الخ) لا ينبغي أن  
هذا كما يكدر على قول الشارع  
(قوله وكفر الخ) ظاهر أنه إذا  
حصل الموت والطلاق من غير  
ارتجاع لا يكون الحكم كذلك  
وهو ظاهر في الطلاق في الموت  
لا انتقال الرجعية لعدة الوفاة (قوله  
لا احتمال حصوله) حصول العلمة  
وقوله وعند ابن عرفة هو المعتقد  
والحاصل أن كلام ابن عرفة إنما  
كان وجه الإلزام العربي قال إذا  
وجد قول الموطأ والمدونة يقيم  
مافي الموطأ والمدونة لأن الموطأ  
قرئ عليه إلى أن مات بخلاف  
المدونة لأنها تمام أصابعه منه  
(قوله كاشتبه) إنما صرح به  
لأنهم أنه ليس بالشاكلة  
غير حرام ولو طلق وان حشيتة  
ليكان أحسن بدو

فيوم مفعول متعد وباقى مفهوم باقته وقوله بعد البناء نظرف لغو وأما  
البناء يتنازع ما بينه وبين طلق وأما الحامل إذا طلقها ثم تزوجها ومات عنها أو طلقها قبل  
الوضع فإن عدتها وضع حملها ويرى ذلك من الطلاق والموت كما مر عند قوله وعدة  
الحامل في وفاة أو طلاق وضع حملها كله (ص) وكثيراً من فاسد ثم يطلق (ش) هذا  
طريقة على استبراء والمعنى أن ذات الزوج إذا وطئت وطأ فاسداً زناً أو بابتدائه  
أو عصباً أو غير ذلك فقبل تمام الاستبراء طلقها زوجها فأنشأت عدة من يوم  
الطلاق ويهدم الاستبراء الأول فإن كانت من ذوات الحيض فثلاثة أقرأ طلقها وإن  
كانت من ذوات الأشهر فثلاثة أشهر من يوم الطلاق وإن كانت حاملاً فوضع حملها كله  
ومفهوم يطلق ومات فاقصى الاجلين كما يأتي في المؤلف (ص) وكثيراً من فاسد ثم يطلق  
أومات إلا أن فيهم ضرر بالنظر إلى تنبئ المطلقة أن لم تقس (ش) قد علمت أن الرجعة  
كل زوجة فإذا طلقها طلاقاً خارجياً قبل انقضاء العدة زوجه أو طلقها ومات عنها فأنشأت  
تستأنف العدة من يوم الطلاق الثاني أو من يوم الموت وسواء مسميها بعدان وراجعتها أو لا  
والمراد بالنسب الوطء علمت أن الرجعة تبطل بعد العدة إلا إذا رادها وتراجعها للضرر بها  
تطوئيل العدة علمت أن طلقها قبل أن عصباً فانه يعامل بنفسه مفسود وتبقى على عدتها  
الأولى أما إذا رجعها ثم طلقها بعد ان وطئها فأنشأت عدة من يوم الطلاق الثاني  
لأن وطءاً هدم عدتها فصاروا إلى الحالة التي كانت عليها قبل الطلاق الأول لا احتمال  
حصول حمل عن وطئ ولا ينظر لقصده للضرر وعند ابن عرفة إنما تستأنف ولو قصد ضرراً  
وأعني على نفسه الظن ابن عازي فإن قلت من تزوج باقية ثم طلقها قبل البناء عدة  
طلقها الأول فأنشأت عدة الطلاق الأول ومن طلق المطلقة طلاقاً خارجياً بعد  
ارتجاعها وقبل المس فأنشأت عدة من يوم الطلاق الواقع بعد الارتجاع فما الفرق  
قلت الفرق أن مياسته كآجنبية ومن تزوج أجنبية فطلقها قبل البناء عدة عليها  
بخلاف الرجعية فأنشأت عدة رجعة فطلاق الواقع فيها بعد ارتجاعها طلاق زوجة مدخول  
بها فعدتها ولا تنبئ على عدة الطلاق الأول لأن الارتجاع هدمها (ص) وكثيراً من فاسد  
المطلق أو غيره فاسداً بابتدائه (ش) هذا طريق استبراء على عدة والمعنى أن المرأة المعتدة  
من طلاق رجعي أو بائن أو طلقها مطلقاً أو غيره في عدتها وطأ فاسداً بابتدائه أو بآل  
يؤمط طلقها وطء الرجعة على المشهور من اشتراط النية في صحة الرجعة أو كان الطلاق  
بائناً وتزوجها مطلقاً أو غيره في العدة تزوجها فاسداً وفرق الحاكم بينهما فأنشأت عدة من  
العدة من يوم الوطء الفاسد بثلاث حبس أن كانت من ذوات الحيض أو بثلاثة أشهر وإن  
كانت من ذوات الأشهر أو بوضع الحمل إن كانت حاملاً ويهدم ما تقدم من العدة وإذا  
وطئها مطلقاً طلاقاً خارجياً ولم يزوج الرجعة وكان هذا الوطء بعد مدعى قرين مثلاً فأنشأت  
بأنه دام الأول وتستأنف ثلاثة أقرأ أنه لم يقرأ عليها الرجعة إلى آخر هذه الثلاثة الأقرار التي  
هي استبراء أو لارجعة عليها إلى آخر العدة فقط وهو الظاهر لأنهم يجمعون انقضاء عدتها  
بين منه لأن يكون ارتجاعها فإذا بان منه لم يلحقها طلاق ولا رجعة له عليها بعد ذلك

أقوله كذا إذا دأب الاستقام) اذ هو استقامت قطع وقال البدر متصل لانه مخرج من قوله معدته ولا يضره قوله وطئ المطلق لانه احدى صور المعدة (قوله المطلق على مقدر) يدل على هذا المقدر وقوله وطئ المطلق وغيره (قوله أو طلاق) مطلق على قوله وفاة وقوله لم يرتفع حيثها وأمان لم يرتفع حيثها فلا استبرأ فيها لانها محرم في المستقبل الا ان عبارة شب وعب مخالفة لعبارة شاورحنا وذلك ان ظاهر ٢٠٤ عبارة ما ان قوله وهذا فيمن ارتفعت حيثها جاز في معدته الطلاق أو الوفاة

لا الطلاق فقط فإن قلت من ارتفعت حيثها انصرف إلى اضافي المستقبل فحمل على أقصى الاجلين قلت كلتم أسنة من مة هو م قوله ولم يحرم في المستقبل الخ (أقول) بمعدته كلام شارحنا هو الصحيح لما تقدم من ساعد قول الشارع لان المعدة تفتى عن المراجعة (قوله وأنت به لسنة أشهر من وطئه) أي وبعد حصة وأنت به لاقل من ستة أشهر ولسته أشهر وفناء الثاني (قوله وان أطلق بالقاسد) فيه اشارة الى قول المصنف بقاسد مطلق على صحيح أي وان ألحق بنكاح قاسد ومثل النكاح القاسد وطء الشهمة أي وأما الزنا فلا يخرج بما فينا عنه من الحل من معدة طلاق ولا وفاة وضعه بل تعمد في الطلاق بشهادة اقراء تعدتها الطهر الذي يليه تقاضها وفي الوفاة باقصى الاجلين وضع الحل وعدة الوفاة فاذا حملت ذلك فنقول شاورحنا ففسخ نكاحها أو زنت الخ الخ يظهر فيما اذا ألحق بالنكاح الصحيح لان ألحق بالقاسد لم يحملت اذا ألحق بالقاسد لا يحمل الا على نكاح قاسد لازنا وأوجب (قوله أي

فاذا راجعها قبل انقضاء عدتها) كما امر حرم عليه وطؤها في بقية استبرائها فانما استبرأ أو حائل له وطؤها (ص) الا من وفاة قاضي الاجلين (ش) كذا إذا دأب الاستقام في بعض النسخ وفي بعضها لا من وفاة المطلق على مقدر أي من طلاق لا من وفاة والمعنى ان المرأة المعدة من وفاة اذا وطئت في عدتها وطأ قاسدا من زنا أو من شهة أو من نكاح قاسد فوفرق بين ما قلناه بلزيمه ان تمسك أقصى أي بعدد الاجلين من الأشهر والاقراء فتمرس بتمام ثلاثة أشهر من الوطء قاسدا ان كلت قبلها عدة الوفاة أو تمام عدة الوفاة من يوم الوفاة ان كلت قبلها الاقراء وهذا في الحر أو أمان في الأمة فعليا أقصى الاجلين وقد مر ان استبرأها بحصة أو ثلاثة أشهر وان عدتها من وفاتها زوجها شهران وخمس اسال أو ثلاثة أشهر (ص) كما سبراق من وطئ قاسدا من زوجها (ش) التقية في انها تمسكت أقصى الاجلين وهذه عكس ما قبلها والمعنى ان المرأة استبرأت من الوطء القاسد بزنا أو بنكاح قاسدا أو نحوهما اذا مات زوجها في اثنا استبرائها فانما تمسكت أقصى الاجلين أجل تمام أو قرا استبرائها من يوم شروعها في الاستبراء وأجل عدة الوفاة من موته وهذا في الحر أو أمان في الأمة فالأجل فيها أجل حصة استبرائها أو حل عدة وفاتها (ص) وكشيرة معدة (ش) يعني ان من اشترى أمة معدة من وفاة فانما تمسكت أقصى الاجلين عدة الوفاة شهران وخمس اسال وحصة استبرائها لأجل انتقال الملك أو طلاق وارثت حصة من قبلها لا بعضي سنة لطلاق وثلاثة أشهر أو قد مر هذا كله وانما أعادها جاعلة للثأر له ولما نهى الكلام على ما يمكن تعدد صاحبه من اقراء أو أشهر تكلم على ما لا يمكن تعدده وهو الجبل فان صاحبه احد الوطئين فيحتاج الى السؤال هل يرى المجلس من صاحبه ومن غيره أو يرى من صاحبه لا من غيره فقال (ص) وهو موضع قول الخ بنكاح صحيح غيره وبفاسد اثره وأثر الطلاق لا الوفاة (ش) يعني ان المعدة من طلاق أو وفاة اذا تزوجت بغير زوجها في عدتها ودخل بها تزوجها ففسخ نكاحها وأزنت أو وضبت أو وطئت باشتداف عدتها ثم أتت بولد كامل غير سقط فان ألحق بالزوج الاول وهو صاحب النكاح الصحيح بان وطئها الثاني قبل حصة وأنت به لسنة أشهر فما كتم من وطئه فان ذلك الوضع يدم الاستبراء من الوطء الثاني والى يدم نفسه وهو عدة الصحيح من طلاق أو وفاة أي أمرها عن الوطئين بلا خلاف لان الاستبراء انما كان لما سبق من الحل وهو هنا مأمون وان ألحق بالقاسد بان تزوجت في عدتها بعد حصة وأنت بولد لسنة أشهر من يوم الوطء القاسد ولم يتقه الثاني فان وضعه يدم أثر الوطء القاسد أي يجوز لها ان تستبرأ بوطئ يدم أيضا أثر الطلاق أي يجوز لها ان يضمن عبدة الصحيح ان كان طلاقا بقا على القاسد ولا يدم أثر الصحيح من الوفاة وعليها أقصى الاجلين (ص) وعلى كل الاقصى مع الالتباس كما مر ابن

يجزئها من استبرائها فانما القاسد هو ما وجبه من الاستبراء قوله وانما أقصى الاجلين) وهو قوله الثاني المنهي احداهما لها زوجها ان اعتدت وتزوجت وحلت من الثاني فثبت انه لم يمت أولا وانما الثاني الا في اثنا عدة الحل وفسخ نكاح الثاني لكونه تزوج ذات زوج فان وضعه قبل تمام أربعة أشهر وعشرين يموت لزوج الاول لم يقل حتى تنقضي اربعة أشهر وعشرين

وان انقضت الاربعة أشهر وعشر قبل وضع الحمل بان ثبت موت الاول وهي أول الحمل لم يخل حتى تضع جملها او يتصور في المسائل  
 التي لا تقوت فيها المدخل (قوله) أو واحد اهمها مطلقة أي ودخل جماعها أو باحدهما وجهت المدخل بها أيضا كما جعلت  
 المطلقة (قوله باعتبار زوجين) هما الوفاة والطلاق (قوله وهذا الموجب واحد ولكنه التيسير فيه) لا يخفى أنه في المسئلة  
 الاولى التي هي قوله كما مر أن الموجب بالنسبة التي تكسبها جميع الوفاة وفي التي تكسبها فاسد المدخل في فاسد فانه وجب  
 ان تستبرأ بثلاثة افراس فالوجوب في كل واحد الا أنه التيسير فيه يصح ان يقرأ بموجب شفع الجسيم أي العدة الاستبراء (قوله  
 يكون من جهة عمل الحكم) الحمل هي المرأة التي تستحق عدة الوفاة والمرأة التي ٢٠٣ تستحق عدة الطلاق أي والحكم

هو عدة الوفاة والاستبراء

في المحكوم به أي لم يزل هذا من

هذه هذا معناه الا انك خير بانه

يقال ان الالتباس هنا من جهة

سبب الحكم أيضا باعتبار كل واحد

(قوله فلما لم يزل الحكم) أي لم يزل

الحكم كما أقامه ما قدمناه (قوله

وكتوبة عطف على كما مر أن

وفيها قلنا لأنه لا يصدق عليه قوله

وعلى كل اذليس هنا الواحدة

فقط وأوجب بانه يفتقر في التابع

مالا يفتقر للتبوع وأوجب

أيضا بان قوله على كل الاصل

أي في الجملة أي في مجموع هذه

المسائل أو معطوف على قوله

كل المجرور يعني أي على كل وعلى

مثل مستولدة أو المعطوف بهذا

أي على كل على الواحد من

مستولدة أي مدبر تعتق من ثلث

المال (قوله مستولدة) احتزما

لو كانت غير مستولدة والمسئلة

بما لها فان عليها في الاول عدة امة

واستبرأها وفي الثانية عدة فقط

وفي الثالثة هي عدة فقط

أو عدة امة واستبرأها وغير

المستولدة تشمل الفن والمدرسة اذا

احداهما بنكاح فاسد أو احداهما مطلقة ثم مات الزوج (ش) التدخّل فيه ما هو  
 باعتبار زوجين وهذا الموجب واحد ولكنه التيسير فيه واعلم ان الالتباس تارة يكون  
 من جهة عمل الحكم وتارة يكون من جهة سبب الحكم وقدمنا في المؤلف الاول بمثالين  
 احدهما اذا كان لزوجتان احداهما بنكاح صحيح والاخرى بنكاح فاسد كما اذا تزوج  
 اثنتين من الرضاع مثلا ولم يزل السابقتين ممتات الزوج فتمتد كل منهما باربعة أشهر  
 وعشرة أيام عدة الوفاة وبثلاث حيض استبرأ فقسمت للاخيرة ممتا ما عولت السابقة  
 منهما لاعتدت باربعة أشهر وعشرة أيام وتعدت الاخيرة بثلاثة افراس للاستبراء ان دخل  
 بها ولا عدة عليها ان لم يدخل بها فلما لم يزل الحكم فيها طويلا كل منهما بالامر من معا  
 الثاني مات الزوج في العدة من امرأتين احداهما مطلقة طلاقا ثانيا والاخرى في العصة  
 ولم تزل المطلقة من غيرها فاعتدت كل واحدة منهما باربعة أشهر وعشرة أيام عدة الوفاة  
 من ذوات الحيض ان دخل بها وتعدت التي في العصة باربعة أشهر وعشرة أيام فلما لم يزل  
 الحكم فيها طويلا كل منهما بالامر من معا لا يتحقق حلبيها للزوج الا بذات (ص)  
 وكتوبة فتزوجه ممتات السيد والزوج ولم يزل السابق فان كان بين موتيهما اكثر من عدة  
 الامة او جهل نعدته فزوجهما تستبرأ الامة وفي الاقل عدة عشرة وهل قدرها كاقبل أو أكثر  
 قولان (ش) هذا مثال للالتباس الذي يكون من جهة سبب الحكم والمعنى ان أم الولد اذا  
 زوجها اسيدها انقضت ممتات السيد والزوج في غيبته ما علم سابق موت احدهما  
 ولكن لم يعلم من السابق منهما أهو السيد ام الزوج فلا يتلوهما من أربعة اوجه  
 فان كان بين موتيهما اكثر من عدة الامة أي أكثر من شهرين وخمس ايام او جهل  
 ما بينهما هل أكثر من عدة الامة أو أقل أو مساو فالواجب عليها في الوجهين عدة عشرة  
 أربعة أشهر وعشر وما تستبرأ الامة والامة هو حصة ويعبر عن كل من عدة الوفاة والاستبراء  
 من يوم موت الثالث فان لم تمزجتم تسعة أشهر فان تراوحت خمس برهة حلت بنكاحها  
 وان زادت برهة ما كنت اقصى امد الحمل وانقلاهما مجموع الامر من لانهما يتقدم موت  
 سببها أو لا يلزمها شيء سببه لانها في عصمة زوج لم يخل للسبب هاتم لماتت فزوجها

لم يمتق كاهن الثلث والاختلاس مستولدة ويشمل المكاتب والمبعدة والمنعقة لاجل الأنهن لا يخل للسبب وطوهر (قوله) من  
 جهة سبب الحكم (الحكم) العدة أو الاستبراء والسبب لذلك ان هاتما موت الزوج أو موت السيد هو سبب (قوله فان لم تمزج  
 الدم) تمزج على محذوف تقديره فان ناضحت الحيضة وهي استبراء الامة فلا اشكال وان تأخرت برهة ناضحت (قوله فان تراها)  
 كذا في نسخة والصغير ما على الدم يعني الحيض (قوله وان زادت) المناسب لما تقدم ان يقول فان احس برهة ولا يقول  
 فان زادت بل كان يقول وان احس بشئ ثم برهة تسعة أشهر فان لم تمزج حلت فان زادت برهة ما كنت اقصى امد الحمل فتدبر

(قوله فيها أربعة أشهر وعشر) بعد موت زوجها لأن الشبهة هي (قوله قال بعض ولا ينفى الخ) هذا البعض هو الباطل (أقول) الذي ينفى أن يقال ذلك في القول الأول لأن هذا الثاني لأنها لا تغل للسيد إلا كثر من مقدار العلة (قوله ثم أن قوله الخ) يراد أن يقال الصدق بأربعة أشهر وعشر (قوله أن هذا رده العلم) أي العلم المتعلق يكون السالبة تصديق الموضوع وقوله وعلم العقل لا يعمل به ٢٠٤ أي وعلم العقول لا يعمل به إلا إذا وافقه نقل وحاصله أن هذا الإجمال

لا يضر لأنه إجمال بحسب علم العقول لا يصحب الفقه إلا أن الموجود في نسخة الفقيه الذي هو أصل الشارح أن مدار هذا العلم النقل أي مدار علم الفقه النقل (قوله والعقل) أي فعل العقل لا يعمل به هنا من كون السالبة تصديق الموضوع

### • (باب الرضاع) •

(قوله ومندرج فيه) أي ومندرجا معه في قوله وحرم أصوله والظاهر أن مراده بالأندراج الجبل عليه (قوله لبنات آدم) أي للبنات آدم (قوله والأجداد) أي خلفائه قال عليه الصلاة والسلام إن التعليل يحرم (قوله يجعل معلقة) أي يجعل هو معلقة (قوله تصرعهم) تعليل للتصريح بوصول دون أن يعبرض (قوله ولأدليل الاسمى الرضاع) أي لأدليل الإكونه رضاعا فإن قلت فمدور لأن مسمى الرضاع لدليل على تحريم السعوط والوجور وتحريم السعوط والوجور دليل على أن الرضاع وصول الذي هو المسمى قلت يمكن الجواب بأن الدليل على

وهي حرزتها أربعة أشهر وعشر وتقدر موت الزوج أقل ما يلزمه أشهران وخمس لأنها أمة بعد ثم يلزمها موت سيدها الاستبراء بجمضة لكونها بعد من زوجها من عند ما حلت لسيدها لأن الموضوع أن بين موتها كثر من عدة الأمة فلاجل هذا لا تغل إلا بالأسيرين وحكم ما إذا جهل ما بينهما حكم ما إذا كان بينهما كثر من عدة الأمة لا احتياط لاحتمال أن يكون أكثران كان بين موتها أقل من عدة الأمهات يكون بينهما أشهران قالوا يجب عليها عدة قرأ أربعة أشهر وعشر ليال لاحتمال موت السيد أو لا موت الزوج معها وهي حرز تقدر موت الزوج أو لا فلانها عليها أشهران وخمس ليال وهي مندرجة في الأربعة أشهر وعشر وموت السيد لم يوجب عليها شيئا لأنها لا تغل لغيره فحق بجمضة استبراء واختلاف إذا كان بين موتها قدر عدة الأمة شهرين وخمس ليال هل حكمه حكم ما إذا كان بينهما أقل من عدة الأمة فتكتفى بعدة مرة كذهب إليه ابن شبلون إذ لم يرض لها وقت تغل فيه للسيد أو حكم ما إذا كان بين موتها كثر من عدة الأمة فوجب عليها الإحرام وبه يفسر ابن يونس المدونة قال بعض ولا ينفى أن يحتلف فيه قولنا ثم أن قوله ولم يعلم السابق صادق بما إذا لم يكن سابق البتة بأن ما ماعالان السالبة تصديق الموضوع وموضوع هذه المسئلة أنهما إذا ما متعاقبين ولكن تارة يعلم السابق وتارة لا يعلم أي وأما لو ما متعاقبا لاصل أنها أمة إلا أنهم القعدة عدة حرأ احتياط في كلامه إجمال لا يطبق به الجواب أن مدار هذا العلم العقل وعلم العقل لا يعمل به إلا إذا وافقه نقل والنقل في هذه المسئلة كما علمت • ولما كان الرضاع محرما لما حرمه التسبب ومندرجا فيه حيث ذكر كقوله وحرم أصوله وفصوله وما ذكر بعد شرعي في بيان شرطه وما يتعلق به • فقال

### • (باب مسائل الرضاع وما يحرم وما لا يحرم) •

وهو يفتح الرء وكسر هاء التامور كما وانكر الأصمعي الكسر معها وهو من باب جمع وعند أهل بخمين باب ضرب والمرأة مرضع إذا كان لها أول ترضه فان وصفتها بمرضاعه قبل مرضعة ويقال لبن ولبنات لبنات آدم وغيره وأحكيرو أهل القلة قل في نبات آدم والأجداد على خلافه ابن عرفة الرضاع عرفا وصول لبن آدم يجعل معلقة عدة آخر تصرعهم بالسعوط والحفنة ولأدليل الاسمى الرضاع وقوله عرفا فخص هذه الحدود بذلك أنه يصحدها الحقائق الشرعية إشارة إلى أن الرضاع غلب في العهد دين الناس وهو ضم الشقين على محل خروج اللبن من ثدى اطلبخر وجهه لكن القعدة حيث

التحريم سمي الرضاع الجمل والذي دل عليه تحريم السعوط المسمى الفصل (قوله مع أنه يصح الخ) أي حكموا وإذا كان يصحدها الحقائق الشرعية فلا حاجة لقوله عرفا والجواب ما أشار إليه بقوله إشارة الخ (قوله إشارة الخ) ليس فيه إشارة لما ذكرنا الخ لئلا كانت الحفنة الشرعية عتاقة للعقبة العرفية في ذلك الموضوع لأن الحقيقة العرفية ضم الشقين الخ والحقبة الشرعية وصوله غير بقوله عرفا أي عرف أصل الشرع بقرينة أن الكلام فيه تنبيه على أن هؤلاء مختلفا في ذلك لا يلتفت إليه ما ماعا تفصيل ذلك الخ انتهى أي بعينه فلم يعلم (قوله لكن الفقهاء) استدلاله في ما هو ماعا في المعنى العرفي إذ

(قوله ما صدق) أي ما حقه صدق عليها أي حل عليها أنها رضاع إلا أن لا خير بأن الحل إنما هو على الماهيات فتقدير (قوله ما حقه الرضاع بما هي) أي فالحقه ودعاها الرضاع حال كونها ملتزمة بتجدي هو لان الحد من الحدود والاختلاف بالاجبال والتفصيل أو تقول ملتزمة بما هي أنها ما حقه كانه قال الماهية من حيث انها ما حقه (قوله مع قول المؤلف الا في سابق الجواب عنه بأن يحمل كلام ابن عرفة على غير الحقة) (قوله وان التحريم ليس مقصورا على المباشرة) أي خلافا للمفسرين من قولهم ارضعناكم من المباشرة (قوله وان التحريم) معطوف على الآية أي نفسه ٢٠٥ بيان لان التحريم (قوله حصول الخ) أي لحظ الوضوح والافضل

حكموا بان الحقة والسوء يقع التحريم معادل ذلك أي ان الرضاع عرفا شرعا صادق عليهم ما وازد الشيخ بان رضاع الكبير يحرم واجاب بان الحدود ما صدق عليه انه رضاع وكونه لا يحرم أو يحرم امر اخر فالحقه ودعاها الرضاع بما هي لأفرادها وانظر قول ابن عرفة لم يظن غذاء أو مع قول المؤلف الا في الحقة تكون غذاء فيما يأتي والاصل في تحريم الرضاع قوله تعالى وإما تكلم اللاق ارضعناكم واخوانكم من الرضاة وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وقوله ان الرضاة يحرم ما يحرم الولادة ففسه بيان الآية وزيادة وان التحريم ليس مقصورا على المباشرة والى ذلك أشار المؤلف بقوله (ص) حصول لبن امرأة (ش) يعني ان حصول لبن المرأة سواء كانت مسلمة أو كافر صغيرة أو لا وعظمتها أو كبيرة حرة أو مسنة تحقق ان في ثديها لبنا حال الحمل لان شك متروكة أو غير متروكة ولو شك في شكلا في جوف الصغير الموضع ينشر الحرمة كما ينشرها النسب وسواء وصل الى جوف الرضيع بوجور أو وسعوط ويأتى تفسيرهما ويأتى محترزات القصور بالغ بقوله (وان مسنة) دب الطفل فرضها وتحقق ان في ثديها لبنا حال الحمل وكذا ان شك عند ابن ناجي خلافا لابن راشد وابن عبد السلام أو حسب منها على المشهور ولد ما حقه ابن شمس وغيره من القول الشاذ بعدم تحريمه لان الحرمة لا تقع بغير المباح والجواب عن مفهوم قوله تعالى وإما تكلم اللاق ارضعناكم انه خرج مخرج الغالب والمراد بالمرأة الا كصية فلبن الحنية لا ينشر الحرمة (ص) وصغيرة (ش) معطوف على مسنة وتقيدها لانطق الوط محقق تكون داخله في حيز المباحة لانها محل الخلاف اذ لبن المطقة للوط ينشرها ثقافا (ص) بوجور وسعوط أو حقة (ش) الباء الالة أي أو كانت الالة الموصلة لحظ الرضيع وجور بفتح الواو ما يدخل في وسط الثم وأما صب في الحلق ونقله وبرأ وبرأ وسعوط بفتح الواو ما صب من اللات أو ولد وما صب من جانب الشدة ولدي الوادي جاتاها وحقة وهي دوام صب في البر يصعد الى الجوف فاذا وصل لبن المرأة الى جوف الرضيع باحده هذه الوجوه فانه ينشر الحرمة ثم ان مسئلة الوجود تفهم مسئلة السعوط بالاولى فلو حذفتها ما ضره ثم ان قول المؤلف (ص) تكون غذا (ش) يكسر الفين والذال المجهمة ما يغذى به

يحرم (قوله لبن امرأة) أي لذكر ولولاد وكفر • (قائمة) • انما صحت المرأة مرة واحدة لانها لما خلقت حواء من آدم سائسه الملائكة فقالت له ما هذه فقال امرأه فقالت ما معها قال حواء فقالت لم يسميها امرأة وحواء قال لانها خلقت من المرو حواء لانها خلقت من حي هكذا أفاده بعض الشيوخ (قوله صغيرة) وكذا يجوز قصدت من الولد (قوله قضيت) أي وظن (قوله لا ان شك) لان ظهور ان شك يحرم أيضا كما عند ابن ناجي (قوله ولو شك في شكلا) أي بمثابة من تمسك الطهارة وشك في الحدث فتبين حصول لبنه بمجرد الرضيع كبش الطهارة والشك في كونه ذكر أو أنثى كالشك في الحدث (قوله واجب منها) معطوف على قوله فرضها (قوله على المشهور) مرتبط بقوله وان مسنة أي ان ابن المسنة يحرم على المشهور كما أفاده بهرام (قوله

لا تقع بغير المباح) أي ولبن المسنة غير مباح على مذهب ابن القيم وان كان المعقده طاهر (قوله خرج مخرج الغالب) أي ان قوله ارضعناكم خرج مخرج الغالب لان مفهومه ما سقى بخرج المسنة (قوله فلبن الحنية لا ينشر الحرمة) كذا قالوا أو قول مقتضى تكليفهم التحريم (قوله ما يدخل) أي ألة ما يدخل أو ألة ما يصب في الحلق وثالث العبارة اني قالها الشارح موجودة في كلام غيره (قوله ما يدخل في وسط القيم) أي باكة أو يقال يقطع النظر عن كلام الشارح أراد الوجود وما عطف عليه الفعل بمعنى الدخال الفصوص (قوله وأما صب الخ) في كلام عب ما يشهد أنهم ما قبلوا (قوله وهي دوام) شارحا ما وافق لغيره في تفسيره الحقة بانها نفس الدوام الاله لا يتم ذلك الا بتقدير والة حقة

(قوله رحمه الشراح الخ) هذه عبارة الشيخ سالم اراد شرايا خصوصية وكله عن غير اموال الباطني والاقتضى ونفس الشيخ سالم رحمه الشراح الثلاثة وغيرهم للفتنة فقال الطاهر رجوعه للفتنة فقط لقوله في المدونة وان حق بلين فوصل الى جوفه حتى يكون غذا اصحرم والا يصحرم اه ومضى عب على ذلك وعبارة عب تكون الحقة فقط دون ما قبلها غذا بالفتل أى كافي الرضيع عند وجودها وان كان يحتاج ل غذا بعد ذلك لا يقرب ولم يشترط المؤلف في اللبن الذي يصل الى جوف الرضيع من عال ان يكون غذا بل وان مصه بخلاف الحقة فاشترط فيها الكون الاول اقرب الى محل الطعام من الفتنة اه (قوله ومعنى كونها غذا الخ) لا يخفى ان هذا لا يأتي على من رجع يكون غدا للفتنة فقط لان رجوعه لها فقط يعين ان المراد يكون غدا بالفتل (قوله الى محل الغذاء) فلا يكتفى الوصول للفتل (قوله خلافا لابن عبد السلام) أى لان ابن عبد السلام قال شرطه في المدونة في الحقة مع كونها اوصاله الى جوفه ٢٠٦ أن تكون غدا له والا يصحرم (قوله أو يقال على جل الخ) هذا هو المعقد

كما افاد محذو ت (قوله الى مخروج الطعام) المناسب الى محل الطعام (قوله لا غلب) عطف على مقدراى ان لم يغلب لا غلب ذكره البدو (قوله لا بلين امرأ أخرى الخ) والماصل انه اذا خلط لبن آدمية بلين صغير عاقل او بدوا او طعام ان ساءا وغلب عليه لا غلب بضم المجهدة بان اسهل حتى يفرق له طعم فلا يصحرم سواء حصل الغذاء ام لا فاذا خلط لبن امرأه بلين امرأ أخرى صار ابنه له امطلقا تساويا او غلب أحدهما الآخر والظاهر فحرمه ان جنين او صمن واستعمله الرضيع (قوله لا كما اصغر) أو أحر فلا يصحرم لانه غير لبن وانما تغبر طعم اللبن أو يجه فيصيرم وكذا ان تغبر لونه يسير بغير صفة أو جرة أو ما لونه بلين يصير أو صفة قال حج أدبنا طعم من تغبر لونه بالصبر وجوب التصريم وكلام المؤلف بقيد ذلك لانه انما كاط الحكم بصيرونه كما اصغر لونه فقط (قوله على أو غيره) وهو الماء الاحر (قوله معطوف على لبن) فيه انه معطوف على قوله ان غلب الخ وهذا لا ينافي القلب والشر في المختصرات وكذا يقال فيما قبله (قوله والكافة مقدرة فيه الخ) أى والتقدير لا ان غلب ولا ان كان الخارج كما اصغر ولا ان كان الموضع كجمية ولا ان كان الموصلة كما كمال أو ادخل في اذن فالكافة ليست مدخلة للجن الذي يدخل من الاذن بل يقال مدخلة للادخل في الاذن (قوله وفي معناه) أى معنى ما ذكرنا من الجمية (قوله ومسام الرأين) ظاهره هو ملحق وصوله للبون وفوق منه وبين الصوم ان الشرط فيه الكف عن كل مفطر (قوله يفرق متبوعاتها) كذا في نسخة أى يفرق متبوعاتها (قوله أو يزيد الشريين) الاشارة للبيان في ظاهره ان زيادة يوم أحد بعد الشهرين لا يصحرم اه بدو

من الطعام يقال غدت الصبي بالواو لا غذته بالياء رحمه الشراح الثلاثة وغيرهم للفتنة فقط ومعنى كونها غدا أن تصل الى محل الغذاء ولا يشترط الغذاء بالفتل لان الحصة الواحدة يصحرم وهي لا تكون غدا هو قول ابن عرفة للفتنة غذا آخر كان في نفسه غذا أو لا خلافا لابن عبد السلام أو يقال على جل الغذاء بالفتل لا ينافي كلام ابن عرفة لا يمكن ان يصل الى جوف الرضيع على جوف الرضيع من عال ان يكون غدا كما اشترط الشراح ولم يشترط المؤلف في اللبن الذي يصل الى جوف الرضيع من عال ان يكون غدا كما اشترط ذلك في الفتنة لكونه اقرب الى مخروج الطعام من الفتنة (ص) او خلط لا غلب (ش) أى وكذلك يصحرم ما وصل الى الجوف من اللبن ولو خلط بغيره من ماء وعافق كعنز أو ت أو مر أو طعام ان كان اللبن مساويا أو غالبا لا ان غلب بغيره فلا يصحرم على الاصح وهو قول ابن القاسم خلافا للاخوين وبعبارة او خلط بغيره بانه بلين امرأ أخرى فانه بشرط الحرمة مطلقا أى كان مساويا أو غالبا أو مغلوبا وقوله (ولا كما اصغر) أى ولان لا يمكن الوصول الى جوف الرضيع لبنا بل كما اصغر أو غيره بمسالىس لبن ولو خرج من الثدي معطوف على لبن فهو محترمة كما ان قوله (وجميمة) محترمة امرأه معطوف عليها والكافة مقدرة فيه وفيما بعده فلوضع صبي وصية عليه بالصرم ثما كهما اتفاقا فاقى معناه مما دخلته الكافة الرجل اذا ردديه وقوله (وا كماله) معطوف على وجوده وهو محترمة ومات معناه مما دخلته الكافة المقدرة مع مثله مما يدخل من الاذن ومسام الرأس وهو ذلك فعلى ما طيف يفرق متبوعاتها من السامع وقوله (محرم) أى ناسر للصرم مخبره من قول ثم ذكر شرط التصريم بقوله (ص) ان حصل في الخواص أو يزيد الشريين (ش) بل ان شرط ناسر الحرمة الرضاع ان يحصل الوصول للجوف في الخواص من ولادته أو بزيادة ما قرب منها مما جعله حكمه كالشهرين وقبل الثلاثة الاشهر وتلا اتمامه وتصورا

الأول: أو بما كل معناه (بشره) مثله هو أول كل معناه (البشره) لا يحرم ولو لم يقطع عن الرضاع (قوله لكان قومي غداً) أي بحيث لو اقتصر على الأكل وحده لم يضر كاهو السابق (قوله الآن يستغي الخ) لانه اذا استغنى غني يتناكحون اذا قصر على الأكل وحده لم يضر (قوله بعيدة) أي عن الوضع وكذا قوله وأقر به هذا هو الظاهر وأفاض شيخنا عبد الله عن قرية كالأستغنى قبل عام الحولين بمقدسه كاشهراً وبعدة كالأستغنى قبل عام الحولين في السنة الأولى (تمت) والخوف الحولين الآن من معافاة أطلب أحدهما رضاعه فبما يلتفت لم يقطعاً فاهل بالعرق فان انقطاعه فطاعه قبله ما كان له ما ذلت الآن بضر ناوله (قوله على المشهور الخ) نادر العبارة ان خلاف ٢٠٧ المشهور ما أشار به بقوله شافيا لاخرين

[illegible]

أيضا يصرح النسب بالإمام والأخت وأما البنين من الرضاع فدخلت في عموم بناتكم ولم يكف بدخولهم في الرضاع واخته في النسب كالبن لقوة اتصال البنات بها أقوى من الأم والأخت والاربعة الباقية من الرضاع انما ثبتت بغيرها بغير عموم الرضاع ما يحرم به النسب اهـ وأما في قوله لقوة اتصال البنات الخ قوله من النسب فيمعلق بقوله اخت أي اختك من النسب والحاصل ان الاخ والأخت والام وضعت ذلك كل ذلك من النسب والموصوف بالحلل الامتنان من الرضاع (قوله الثانية ام ولد وذلك الخ) او اما ارضاع لولد نسبا ارضعت احبته ولذلك نسبته فيهما حلل ولا يتروهن بغيره من قوله واهم ولد وذلك الخ) او اما ارضاع لولد نسبا ارضعت لاهله هذا المستثنى مما يحرم واهم ولد النسب حر اما حلل حتى نسباً ولد وذلك ومن قوله وحده وذلك وانما يتركها المستثنى لانه هذا المستثنى مما يحرم واهم ولد النسب حر اما حلل حتى نسباً

(قوله ان يتزوج بام حقه الخ) لا يعني ان هذه من قوله وأم ولد ولد لان الحقة منهم وأولاد الأولاد (قوله وكذا يجعل له التزويج بعد ولده) هذه من قوله وجدته وليك وقوله أو ابنته معطوف على حليته وقوله لمن الرضا راجع لجدته أو أم ولده فهو نسب وقوله لمن الرضا متعلق بقوله جهة أي ان ابنته لسيادة من الرضا (قوله لمن الرضا) متعلق بآي أن أخاها نسبها عنهم من الرضا تتزوج به وقوله من الرضا متعلق بقوله أخ وأم ولد هاهنا ونسب وقوله وباني حقدته من الرضا هم حقدته من النسب ولهم اب من الرضا وقوله بعد ولدها من الرضا الولد من النسب وأم ولد هاهنا من الرضا (قوله وقد في كلام المؤلف لافضحي) وقيل ليست للتحقيق والمعنى وقد يصح من له ارض ككون ام احب وكذا واحب ان تعقب بكونه اختك من الرضا بان ارضت معها على أي المشاركة بقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم ولا تفكحوا ما نكح آباؤكم (قوله وانظر للاعتراض على المؤلف الخ) حاصله ان ابن عرفة ٢٠٨ اعترض على ابن دقيق العيد في دعوى ان هذه مستثناة من الحديث قائلا دعوى استثناء هذه غلط لان

ويجوز للرجل ان يتزوج بام حقه من الرضا ولا يجوز ذلك من النسب لانها احلته ابنة وابنته بخلاف الرضا لانها اجنبية عنه وكذا يجعل له التزويج بعد ولده من الرضا ولا يصل ذلك من النسب لانها امه وأم امرأته بخلاف الرضا وكذلك يجوز له ان يتزوج بعمة ابنته من الرضا ولا يجوز ذلك من النسب لانها اخته بخلاف الرضا وكذلك المرأة يجعل لها ان تتزوج باني اخيه من الرضا وباني ولدها من الرضا وباني حقدته من الرضا ويجوز له من الرضا ولا يجوز ذلك من النسب كما مر في حق الرجل وقدي كلام المؤلف للتحقيق وانظر للاعتراض على المؤلف في الاستثناء المذكور في الشرح الكبير (ص) وقدر الطفل خاصة ولد الصاحبة الابن والصاحبة من وطئه (ش) يعني أن الطفل الرضيع اذا شرب لبن امرأة ووصل الى جوفه فانه يكون ولدا ذلك امر متفق عليه حرة وأمة مسألة وكثرة ذات زوج أو سيدو يكون ولد الصاحب الابن ايضا كما حصل من بطنها وظهر من جن وطئه للرضعة مع انزال الام عقد عليها ولا يندمات الوطء من قبله ونحوها ولا يغير ازاله وفروعه كقصر عليه الرضعة وأمها أو غيرها أو ما بها ونحوها ولا يغيرها كما يحرم على فصوله ولا تقرب على أصوله وأخوته خاصة أصوله وأخوته وأما فصوله فلم يحترز بخاصة عنها (ص) لا تقطاعه وان به مسنين (ش) يعني ان اللبن يحكم به للراعي الاول الذي نشأ اللبن عن وطئه الى ان يتقطع بعد مفارقتها لزوجه واميرته ولو استمر اللبن ولم تتزوج لم يضاف للاول ولو تعددت السون من غير حد في المدونة وسواء خرجت عن عصمتها او لم تخرج فلو طلقها وزوجها او مات عنها ونسب في نفسها ووطئها زوج ثان اشترك الثاني مع الذي قبله واليه اشار بقوله (واشترك مع القديم) في الولد الذي ترضعه بعد ووطئه الثاني فكان ابنا لهما وانتشرت الحرمة بينهما وبين كل واحد

العالم لم يشل المذكور حتى يدعى الاستثناء لان شرط الاستثناء صدق العلم على المستثنى وهنا ليس كذلك اما في المسئلة الاولى فثبت التحريم فيها بالنسب الا بالاندرج تحت قوله حرمت عليكم امهاتكم وبالاتحاد تحت قوله ولا تفكحوا ما نكح آباؤكم من النساء بالضرورة ان المرأتين المذكورتين من الرضا لا يصدق على واحدة منهما انها أم ولد للرضا ولا يندم كونه امه واجيب بان الاستثناء في قوله الا ام احبك منقطع والاجبى لكن والحاصل ان الحديث وهو يحرم من الرضا ما يحرم من النسب ناقل على عمومهما وانما يحرم هذه المسائل لانها لا يتناولها من كتاب ولا سنة فهي على أصل

الاباحة وعلى بقائه على عموم (قوله من وطئه) أي ولد كات من وطئه أي لامن عقد ولا يندمات الوطء وقوله ذلك منها انه لو شرب لبن السنين والشهرين بعد العقد فيها بعد ما بعد الوطء فلا يحرم (قوله وفروعه كموالخ) والحاصل ان فروعه وضاعا بغيره فروه: نسبها لا يحرم على فروعه نسبها من اصوله وأخوته نسبها وضاعا بغيره فروه من فروعها وضاعا بغيره فروه لموجب الرضا الحرمة بين فروع الشخص وضاعا وبين آخا به نسبها بين اصوله وضاعا بغيره فروه من فروعها وضاعا بغيره فروه ان فروعه من رضاعا حصل بينها وبين آخا به نسبها بالرضا اتصال ونسبها واصلها رضاعا لا يحصل بينهم وبين آخا به نسبها بالرضا بالذكر (قوله) وسوا من خرجت عن عصمتها او لم تخرج في العبارة حذف والتقدير فتزوجت ولم تتزوج وهو تعميم بعد تخصيص المشابهة بقوله اولاد لم تتزوج (قوله واشترك مع القديم) قال اللغوي واذا صاحبا هو ذات ابن من غيره أي فذكر باصابتها ام مسلكها من ضابطه فلا يعمد الى ان كان عليه اي قبل الوطء سقط حكم الوطء ولو لم يوطئها فالتشكيك بان ولادة



الأول مسترسل قط حكم الثاني أطول لعدم وطنه وللمن الأول والثالث ٢٠٩ لأن الأوسط إنما الحكم في التكثير خاصة

منه ما ولو تعددت الزوجات كان ابتداء الجميع ما دام اللبن الاول في ثديها (ص) ولو جهرام  
لا يعلق الولد به (ش) هكذا الصواب يسقط الابن بعد قوله جهرام أي ثبتت الحرمة  
وتنتشر بين الرضيع وصاحب اللبن ولو حصل اللبن بسبب وطأ حرام لا يعلق الولد به كما  
لو تزج به امرأ فاذن ابن أو حمله أو طهته لن يكن قاته يصير من شرب منه هذا اللبن كنبه أو  
تزوج بجماعة أو بمهرم فبأنه موضوع عالما أو سري لو كان جهرام يعلق به الولد كما اذا تزوج  
بين ذكر جهرام على الشهور وهو احد قولي ما لا يرجع اليه ان عيسا السلام وهو  
ظاهر المذهب والرجوع عنه عدم نشر الحرمة بين الرضيع وصاحب اللبن اذا حصل  
بسبب وطأ حرام لا يعلق الولد به وسواء وجب فيه الحد كالزنا أو لا كالغالب بمسكوحة فان  
الغلط بها لا يعلق فيه الولد بالغالب إنما الولد لصاحب القراض وهو الزوج وهذا ظاهر  
ما وقع في أصل المؤلف وهو ضعيف (ص) وحرمته عليه ان أرضعت من كان زوجها لها الأنثى  
زوجة ابنه (ش) الضعيف في حله راجع اصحاب اللبن وصورتها امرأة كبيرة تزوجت  
بغيره ولو ابنة أو شبهه ثم طلق عنه ابوه ثم انما تزوجت برجل كبير ودخل بها وانزل فحدث لها  
منه لبن فأرضعت به ذلك الطفل فانما تحرم على زوجها الذي هو صاحب اللبن لانها زوجة  
ابنه من الرضاع وقد علمت ان حملها لا ينحرم على الاب وقوله حلال انما يتكلم الذين  
من أصلا بكم نرحم خروج الغالب (ص) كرضعته مياسته (ش) التشبيه في الحرمان أي كما  
يجرم على الشخص مرضعة مرضعة مياسته والمعنى ان الشخص اذا تزوج مرضعة ثم طلقها  
ثم ان زوجة ذلك الشخص أرضعت تلك المرضعة المماثلة فان الزوجة المرضعة تحرم على  
زوجها لانها أصغر أم زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (ص) أو مضع منها  
(ش) أي من مياسته ومراحمه بل يغيره لئلا يكون تكرار ما مر ومضى ذلك ان من  
طلق امرأة وقد دخل بها ثم تزوج غيرها وصل لها لبن فأرضعت حبيبة فان تلك الحبيبة  
تحرم على زوج الماطقة لانها احبته بنف زوجته من الرضاع وانما عقد كلامه بان تكون  
مدخولا بها لان العقد على الامهات لا يحرم البنات بمجرد ما وقع العقد المستلزم بان تكون  
الطائفة ذات لبنات فليس بظاهرها اقربا (ص) وان أرضعت زوجية اختا أو ابنة اختها  
(ش) صورتها تزوج بمريضتين وانما عقد واحدة عقد له عليهما ولو لمعنا ان أرضعتها  
أجنبية أو زوجية التي لم يدخل بها فانه يختاروا واحدة أو اقر الاخرى لانها صارتا اشنتين  
ولو كانت المختارة هي الاخرى في الرضاع على المشهور كن أسلم على اختين ورأى ابن بكير  
انه اختا واحدة بقوله متزوج الاختين في عقد وقرن المشهور بان العقد هنا وقع حصصا  
فيهما وطرا لهما فافسد بمختلفا مستله متزوج الاختين في عقد واحد فله وقوله فاسدا ما لو  
كانت المرضعة للصبيتين أم الزوج وأخته فانما يحرمان عليه بما لا خلاف فله لانهما  
صارتا اختين باوضاف اخوات (ص) بان كان قد بقي بهما حرام الجميع (ش) لو قال فلنذ  
بهما لبني كان أولى والمعنى انه اذا كان قد تلذذا بالكبيرة التي أرضعت زوجيته فان  
الجميع يحرم على المرضعة لانها اهلها والعقد على البنات يحرم الامهات والزعمتان  
لانما يابتا امرأ تلذذا بها والتلذذا بالبحرمان البنت فان لم يكن قد تلذذا بالكبيرة

(قوله الاول: فعلقه بالتمتع) يفهم منه صحة تعلقه بأدب الا انه ليس باولى وذلك لانه لو علق بأدب يكون المعنى ان المرأة متمتع  
تؤدب للافساد المحاصل منها لا يعلم هل تعدت الافساد لمقتضى علمه بالتحريم الموجب للتأديب أو تعدت الارضاع ولم  
تتمد الافساد لكونها ساجدة ولو علق ٢١٠ بالتمتع يفهم منه انها عالمية بالتحريم فالامر فيها واضح والفسخ فيه

طلاق عند ابن القاسم (قوله)  
كقيام بنية الخ) اقامها الاخر  
أو قامت احتسابا وعلل المراد  
بالنية النية التي يثبت بها  
الرضاع الاحتساب الاول  
كونهم معا دليين والاول هو  
التظاهر فانه صحيح وجوبه في  
شاشة القنبي (قوله ومفهومه  
لوقامت بنية) حاصله انهما  
منكران ذلك ولكن قامت  
النية على الاقرار بعد العقد  
فهو غير ما أشارة المصنف بقوله  
فيما يأتي وان ادعاء فانكرت  
(قوله لاثمها) ولم يتم هولان  
الطلاق بعده (قوله وتزوجت في  
العدة) أي لاثمها لم يقبل  
الدخول وله بعده يوم دينار  
(قوله والفسخ قبل لاثمها) (قوله  
أي لولا اتمام) وهذا إحدى  
المسائل المستثناة من التاعدة  
وهي ان كل ما نسخ قبل الدخول  
لا ينفى فيه الا ثلاث مسائل  
نكاح المهرمين وفرقته  
الملاعنين وفسخ المقرضين وهي  
هذه (قوله لم يندفع) أي لم يفسخ  
النكاح (قوله أي لا تعدد الخ)  
أي ليس الهاشمي من الصداق  
قبل الدخول بمقتضى دعواها  
وحدها الاشوية فهو مقرر على

فانه يتصور واحدة ويشارك الاخرى مع الكبيرة (ص) وأدب المتمتع للافساد (ش) يعني  
ان الكبيرة اذا كانت تعدت الافساد لرضاع بين الصغيرين فانه يؤدب ان كانت عامة  
بالحكم ولا غرامة عليها على المشهور ولا غرامة على الزوج قبل الدخول وبعبارة وأدب  
المرضة المفردة راضعها نكاحا المتمتع للافساد فتدبر الاول في تعلقه بالتمتع  
ويلزم منه أن تكون عامة بالتحريم فلا تؤدب الجسالة (ص) وفسخ نكاح المتصدقين  
عليه (ش) يعني أن الزوجين اذا اتفقا على انهما اخوان من الرضاع وهما ممن يقبل  
تدبرهما بان يكونا مكاتبين ولو لم يقر بينهما فانه نكاحهما يفسخ قبل الدخول وبعد (ص)  
كقيام بنية على اقرار أحدهما قبل العقد (ش) تشبيهه في التخصيص يعني لوقامت بنية تشهد  
على اقرار أحد الزوجين قبل العقد انهما اخوان من الرضاع فان نكاحهما يفسخ  
قبل الدخول وبعد فتدبر قبل العقد قبل متعلق باقرار رسوا فيه اقراره واقرارها  
ومفهومه لوقامت بنية على اقرار أحدهما بعد العقد فان كان الزوج كذلك وان كانت  
المرأة لم يفسخ لاثمها على فراق زوجها في الفهم تفصيل (ص) وله المسمى بالدخول  
الان قلنا فقط فكالغارة (ش) أي انه اذا نسخ بعد الدخول فلها المسمى ان كان هنالك  
مسمى سلال والافساد المثل وهذا اذا علمنا اوجهه لا وعلل وحده ما ان علمت هي  
وحدها وانكر العلم فلها بيع وشارك فقط كالتي غرت من نفسها وتزوجت في العدة عامة  
بالحكم (ص) وان ادعاء فانكرت أخذ باقراره وله النصف (ش) يعني أن الزوج اذا  
أقر أنه أخ لزوجته من الرضاع وكذبته زوجته فانه يؤخذ باقراره من فراق وغرامة فان  
كان اقراره قبل الدخول فانه يفرق بينهما وله نصف الصداق لانه يتم على فسخ  
النكاح قبل الدخول والفسخ قبل لاثمها وان كان اقراره بعد الدخول فانه لا يفسخ  
جميع الصداق وتقع الفروقة بينهما فقوله وله النصف يعلم منه انه قبل الدخول وكلام  
المؤلف بحيث كان اقراره بعد العقد وما ان كان قبل العقد فلا ينفى له ما في فسخه بعد العقد  
كما يفسد كلام النعمي لان نكاحه وقع فله على دعواه (ص) وان ادعته وانكره  
يندفع (ش) يعني ان المرأة اذا كانت هي المدعية لاختلاف الرضاع وحدها والزواج بكذبها  
في ذلك فان قولها لا يقبل والناكح ثابت بينهما لان الفراق ليس بيدها (ص) ولا تندبر  
على طلب المهر قبله (ش) الضمير في قوله يرجع الى الدخول أي لا تعدد المرأة على طلب  
المهر من زوجها قبل الدخول لاثمها لا يفسخ شيئا الا بالدخول أو بالطلاق وهي مفرقة  
بفساد العقد فلا يجب اهانته بظهوره ولو بالموت وتخلصها من الزوج بالانكاح امنه  
أو بطلاقها بختياره وانما يقال وليس لها طلب المهر لانه في القدرة لا يبلغ من نفى الطلاق

قوله وادعت وانكر الخ (قوله الا بالدخول أو بالطلاق) أي الطلاق قبل البتة أي فاذا دخلت استحققت الصداق واذا (ص)  
طلق استحققت نصف الصداق هذا ما يعطيه ظاهر اللفظ وقوله بظهوره ولو بالموت أي ظاهره لا يفسخ لان الطلاق لا بالموت فثبت  
في العبارة تنافي فالاولى حاشي عجم من انها لا يفسخ شيئا لا بطلاق ولا موت حيث لم يحصل دخول فلو حذفت قوله أو بالطلاق  
لمكان أحسن وبعبارة ما بين شمس ولا تعدد على طلب المهر الآن لأن يكون دخل بها الآن يتألى أو بالطلاق أي في غير هذه المسئلة

(قوله في حكمهما معهما كالاجانب) فيقبل قبل وبعد نشأته لا حيث كانا بعد لنقصنا رصده ان نقول ان الزوجين اما ان يكونا صغيرين او صغيرين او رشدين فاما السفهيات والعيان فاقرا الا ابو بن ابي الذر بن ابي اجدهما ولم الاخر يعتبر قبل عقد النكاح لا بعده واما الرشيدان فلو الدان المذكوران او اجدهما كالاجانب فيصير فيهما ما يصير في الاجانب وهذا ساقى فان كانا ذكرين من عدلين فقبل مطلقا وان كان اجدهما ذكر والاخر انثى فيشترط انثى فيقول برجل وامرأة قوله يشمل (الخ) على ان لا يشترط حيث كانا اجدهما وام الاخر في ذلك في قوله الا فيقول برجل وامرأة ان اشترط فيه انثى (قوله ويدخل هذا) أي أي كل الخ فيشترط انثى (قوله لا يقبل منه) ٢١١ أي اذا اراد النكاح بعد ذلك (قوله انه اراد) أي بقوله الاول الاعتذار لعدم

(ص) واقرا الا ابو بن مقبول قبل النكاح لا بعده (ش) يعني ان ابى الزوج والزوج والمصغر بن اذا تصاد فقبل عقد النكاح على ان ولدهما اخوان من الرضاع فان اقرارهما يقبل ويصح ذلك كإجماع ان وقع كان اقرار الا ابو بن ذلك بعد عقد النكاح فان ذلك لا يقبل منهم ما والى النكاح ثابت بين الزوجين وحكم السفهين كالمصغر بن كما هو ظاهر ما لا ينكره اما الكبرياء غير السفهين في حكمهما معهما كالاجانب ثم ان قوله الا ابو بن يدخل اياه واباهما وان اجدهما وام الاخر ولا يشمل أم كل ويدخل هذا في قوله واما من أين ان نشأ (ص) فنقول أي اجدهما ولا يقبل منه انه اراد الاعتذار (ش) التشبه تام أي فيقبل اقرار اياهما اجدهما حدث كان ولده غير بالغ وكان اقراؤه قبل النكاح لا بعده ولو كان الاب اراد بقوله قبل النكاح الاعتذار لعدم ارادة ذلك كإجماع فانه لا يقبل منه اذا اراد النكاح بعد ذلك ابن القاسم وان تناكحوا فبينهما وظاهره ولو لم يتول العقد بان رشد الولد وعقد نفسه وهو كذلك على أحد القولين وعلى الآخر مسمى ابن الحجاب (ص) بخلاف أم اجدهما فانتهر (ش) يعني ان أم اجدهما اذا قالت قبل عقد النكاح هذا رضع مع ابني فانه يسحب حينئذ التزويج ولو كانت كالأب ولو كانت وصية خلافا لابي اسحق قال لهما يصير حينئذ كالعاقدة للنكاح فكانت كالأب واما ايهامهما ما مضى (ص) ويثبت برجل وامرأة وان نشأ قبل العقد (ش) يعني ان الرضاع يثبت بين الزوجين بشهادة رجلين عدلين ولا خلاف في ذلك ويثبت أيضا بشهادة رجل وامرأة يزيد اذا كان ذات فاشيا قبل العقد من قولهما ويثبت ايضا بشهادة امرأتين يريان كان فاشيا قبل العقد وروا كناهما معهما أو اجنبتين فانه ابو الحسن لان هذان الامر الذي لا يظن عليه غالب الا النساء فان لم يكن ذلك فاشيا قبل العقد فانه لا يثبت فطرط القشو قد في المشتكين واما الرجل مع امرأتين لا يشترط الفش وفي ذلك وبه يوافق برجل وامرأة أم أي وليس الرجل أبوا لأم المرأة أما لجدهما وقوله واما من أين أي وليت احدهما أما لجدهما وقوله وبرجلين أي اجنبتين وقوله لا باصر أي وليت

اراد قال النكاح وليس على حقيقته وظاهره ولو كانت قريبة على صدقه يثبت العمل عليها (قوله) بخلاف أم اجدهما لا فرق بين أن ترجع وتقول كنت كاذبة أو تسرع على اقراؤها وسواها قبل العقد أو بعده وروا قالته اعتذارا على أي حقيقته ثم قوله وعلى الآخر مسمى ابن الحجاب أي فشا في انفراد أم اجد الزوجين أو أي به ان ينول العقد قولان اه هذا روي عن عثمان بن ناقلان الرابع ان قول الام قبل العقد يحرم ان نشأ ذات من قولها ولم تكذب قسم اظهره ولو كانت وصية وهو كذلك وقيل ان كانت وصية فكانا بدوا الا فلا (قوله ان نشأ قبل العقد) أي من قولهما وثبتت مستثنان الام والاب البالغين الرشدين على ما تقدم واما مطلقا أي رشدين أو

صغيرين أو صغيرين فاما حاصل انهما اذا كانا صغيرين أو صغيرين فاقرا الا ابو بن مقبول قبل النكاح لا بعده فقام لا وكذا ابا اجدهما وام الاخر واما ما مضى فقبل ان نشأوا اجدهما المذكوران يقبل مطلقا كالاجانب والاب والام يقبل ان نشأ كالاجانب واما الامان فقبل ان نشأ فظهر ان حكم الامين واحد في السور والاثلاث ان نشأ قبل والا فلا وان حكمهما كالاجانب (قوله لا يشترط القشو في ذلك) أي فيهما كالرجلين (قوله وليس الرجل أبوا لأم المرأة أما لجدهما) أي واما ان كان الرجل أبوا لأم المرأة أما لجدهما فاقفه التمهيد ان كانا صغيرين فقبل قبل النكاح لا بعده واما الرشيدان فكانا لاجانب أي فيه خلاف هنا فيقبل قولهما ان نشأوا فقبل وليت احدهما أما لجدهما بان كانتا اجنبتين هذا يقتضي تفصيلا حاصله ان المرأتين اذا كانتا اجنبتين فيقبل قولهما ان نشأوا اما الامان فقبل قبل النكاح لا بعده فذلك على ما في قوله واقرا الا ابو بن الا انك دعوت الله قبله بالحقيرين والسفهين فيمكن حينئذ ان مراده بقوله وليت ابا أي في الصغيرين والسفهين واما الكبرياء

قد خلان هذا النسبة لهما وقوله أجنبيين وأما أبوهما فانه متصل أما الصغيران والسبعان فقبول قبل عقد النكاح لا بعده  
وأما الكبيران فكلما اختلفت قد خلان هنا وقوله فلا تنكحوا أي بالنسبة لقوله لا باهر أي ولا تناقض بالنسبة لما عداها  
مما ذكره في النظر في أي أحدهما وأما أجنبية فيقول بشرط القسوة لا (قوله وهل يشترط العدا لتمع القسوة) هذا النصي  
فقد قال ثبت الرضاع بشهادة امرأتين عدلتين إذا كان ذلك فاشساس من قولهما والثاني لا يشهد فانه لا يجوز للمسنون قبول  
شهادة امرأتين مع عدم القسوة قال معناه إذا كانتا عدلتين ولا يشترط مع القسوة عند التماع في قول ابن القاسم وروايتاه فإذا  
علمت هذا فالراجح القول الثاني (قوله عدلين) وأما غير العدلين فلا تقبل شهادتهما إلا أن يكون هنالك قسوة في الثاني ولا يلان  
(قوله أراضع ولها) لا يخفى ما يشهرون ٢١٢ المصنف من الخالفة فان المصنف جعل المدلول وطه المرضع والشأن جعل  
المدلول للأرضاع والتعقيق مع

المصنف لانه الموافق لغة ومن  
قول المصنف المرضع دون  
المرضعة يعلم ان المراد الوطأ من  
الرضاع لا الوطأ في حال الارضاع  
بالفعل (قوله وزوجها بطؤها)  
أي في زمن وطء زوجها والمراد  
بطؤها زوجها في مدة الرضاع  
(قوله وأصلها من الضرر) أي  
سبب منه هاهنا من عنفه الضرر  
الحاصل للولد وان كان الصبي  
لبوا (قوله وفي الحديث ان)  
هو حديث صحيح خرج في الموطأ  
ودخل على جواز الاجتهاد صلى  
الله عليه وسلم اه معيار (قوله  
فنهية) أي نهية المتروك والمغنى  
فهو نهية (قوله لا لجل الضرر)  
أي تبين ان لا ضرر (قوله وقيل  
ارضاع الحمل) في شرح شبه  
هو خلاف الظاهر لان المشاهدة  
تدل على ضرر ارضاع الحمل

وأيضا ضعف بعض شيوخنا (قوله وشرطه) أراد بها ما يشترط في الرضعة من صفة وغيرها (قوله وشرطه وهو انه) الذي  
الاولى ان يقول وما يشترط بذلك من طلاق وطء هار وإيلاء ولعان الا ان يريد بالمراد ما يشترط في الرضعة (باب النفقة) (قوله  
مطلقا) أي زوجة وغيرها ولا يخفى ان هذا التعريف لا يشمل ما نكحها له الزوج في كل حال فكل الكسوف مسمى النفقة فيه  
خلاف في شبه مائه وقوله ما به قوام يدخل فيه الكسوف فضرورة قال عجم ما حاصله انه اذا كانت النفقة واجبة لزم  
الكسوف اتفاق ابن زبيب وابن سفل وكذا ان كان متطوعا بها حيث قال المتطوع لم يكن له نفقة بشئ أي حين الالتزام وامان  
قال اودت المطام فقط فلا يقبل قوله عند ابن زبيب ويقل عند ابن سفل وعلى كلام ابن زبيب حيث عرف بتقصيصها بالاطعام كما  
ذكر ابن عرفة ما يشهد والقوام بالكسر نظام الشيء وعما دمه والمعنى ما به نظام حال الذي العتاد ومصدق نظام القوت أي  
قوت به حصول قوة الذي العتاد فاضافة معناه الى ما منه من اضافة الصفة للموصوف بالفتح العدل قال تعالى وكان  
بين ذلك قواما وذكر ايضا ما نصيه ولما كانت اسباب النفقة اربعة ذكر المؤلف منها ثلاثة كابن الحبيب النكاح والقربان

### باب موجبات النفقة

ويلحق في الرتبة تنقذ صغيرهن والنفقة مطلقا كما قال ابن عرفة ما به قوام معناه حال

والملك واحد بعد واحد وترك الرابع وهو الالتزام لان مراده بيان ما يجب في أصل الشرع وانما الفرقة الزوجية ياب أطول الكلام عليها اه (قوله فخرج به قوام معتاد غير الاذى) المناسب فخرج به ما به حصول قوة غير الاذى كالتين فان به حصول قوة غير الاذى وهو الهمزة وقوله وخرج به ايضا ما ليس معتادا في حال الاذى كالتين فان به حصول قوة غير الاذى في ثقة متعلق بالعادة اى العادة الكائنة في الثقة المستلزمة فإضافة ثقة الى ما بهد هامن إضافة الموصوف الى الصفات كان تكون العادة متارة في مثله أن يأخذ الحكم في الجملة مرتين فيطلب زيادة على ذلك فهذا سرف او ان ثقة بمعنى انقاذ اى فى اتفاق بسبب المستلزم (قوله صرف الشيء زائدا على ما ينبغي) اى كالمثلث او كما اذا كان يتناسبه سرف امر على من الجاموس فيشترى رطلين وقوله والتبذير الخ اى كالمصرف في شراب المتفسيخ فالطاهر ان السرف المصروف فيه ينبغي وبطلب الا انه حصل زيادة لا يحتاج اليها والتبذير نفس الشيء المصروف فيه لا ينبغي فعله أصلا (قوله قوت) هو ما يقتات اى كل ولو عبره لكان اولي لان المتبادر من القوت ما يحسك الحياة (قوله المحكمة من نفسها بعد الدعاء الخ) ٢١٣ هذا يشير الى ان المصنف اسقط قيدا وهو

الاذى وسرف فخرج به قوام معتاد غير الاذى وأخرج به ايضا ما ليس معتادا في حال الاذى فانه ليس بثقة شرعية وأخرج بقوله يفر صرف ما كان سرفا فانه ليس بثقة شرعية ولا يحكم الحاكم به والمرد بالثقة التي يحكم بها المراد بالسرف هو ان اتعد على العادة بين الناس في ثقة المستلزمة وبعبارة السرف صرف الشيء زائدا على ما ينبغي والتبذير صرف الشيء فبقيا لا ينبغي (ص) يجب للمكة طهارة على البالغ وليس أحدهما مشرفا قوت وادام وكسوة وسكن (ش) يعنى انه يجب للزوجة الطهارة للوطاء المحكمة من نفسها بعد الدعاء الى الدخول بعده مضى الزمن الذي يعجز فيه فكل من الزوجين قوت وادام وكسوة وسكن بالعادة على الزوج البالغ والحال انه ليس أحد الزوجين بالغاً احد السباق فيجب مع المرض الحقيق المعنى الاستمتاع ومع الشدي الذي لا يمكن معه الاستمتاع ولم يبلغ صاحب هذا السباق على مذهب المدونة سلافا اصحون فلا يجب انفسهم طهارة للوطاء ولا لغيره من رتق ويحرمه الا ان يدخل الزوج بها لا يستتبع بها بغير الوطء ولا على غيره بالغ ولو اطاق الوطء بالغة ولو دخل بها على المشرور وبني شرط رابع وهو ان تدعو للدخول أو وليا المهر ان كان الزوج حاضرا أو في حكم الحاضر والا فيمكن ان لا تنتفع من التمكن بان يراها القاضى هل يمكنه أولا فان أجاب بالتكليف وجب لها ذلك والا فلا شئ لها وبعبارة يمكنه بالتعلق وهذا في الحاضر أو بالقوة وهذا عام بان لا تنتفع (ص) بالعادة بقدر وسعه وحالها (ش) اى ويعجز ذلك كاه

لانها في حكم الغير المطهارة (قوله ويحرمه) اى كقوت (قوله الا ان يدخل الزوج بها) زاد عب واولى وطلى الصغيرة وغير المطهارة (قوله ولو دخل بها) اى ولو افضت او قوله على المشهور ومقابله انه يجب عليه طهارة الوطء بزمانه للدخول سكا صاحب الجواهر وضعه قوله وبني شرط رابع (ابو) الاوى خامس كاهو ظاهر (قوله أو وليا المهر) اى أو وكلها الحاصل أن لا يالكى البكر وسد الأمة طلب الزوج للدخول وان لم تطهره هي ولا كانت ثقة على الاب وأما غيره فلم يلزم طلبها أو وكلها (قوله أو في حكم الحاضر) اى بان يكون غائبا بغيره فريسة وقوله أو الخ اى بان كان غائبا بغيره بعدة يتخالف ما في عب وشي فان تهمه محل اعتبار الدعاء ان كان حاضرا فان غاب وجبت لها وان لم تدعه قبل غيبته قربت أو بعدت على المعتمد بشرط اتفاقها وبلغه (قوله يمكنه بالتعلق وهذا في حق الحاضر) لا يفتي ان التمكن بالفعل لا يظهر لمعنى الا الدعاء للدخول وقد فسره به بعض الشراح لكلام المصنف وحذفه فلا حاجة لقوله وبني شرط رابع على ما قلنا (قوله أو بالقوة) وهذا عام في الحاضر والغائب والحاصل ان مراد الشارح ان الحاضر لا يضمن دعائها للدخول أو تغيبها بالفعل وتكفيها بالقوة أو تغيبها بان التمكن بمقار التمكن بالقوة فلا يظهر انضاف الحاضرة بذلك فالاحسن ان مرادها يمكنه في المصنف الداعية للدخول في الحاضرة والاجابة بالتكليف في الغائبة (قوله بالعادة) مستعمل بالز بعبارة (قوله بقدر وسعه وحالها) بمل مقصود من مجمل

(قوله فلا تجباب هي الخ) لا يجنبني ان السباد من قوله ولا هولا نص منه أي نقص من اللاتقيم وحيد في سبع قوله بقدر وسعه والاحسن ان يفصل فمقال اذا كان غشياً يقد رعى الشان وهي فقيرة يناسبها العدس ان تعلى حاله توسطي منظورافها للعائين كلبها ومن فلو كانت حساو ية فمقاله رافعي فالامر ظاهر كان يكون اللاتقيم الشان وهو طار عليه وكان يكون اللاتقي العدس ولا يقدر على خلافه فلو كانت غنمة لا يناسبها الا الضأن والرجل فقير لا القدرة الاعلى العدس فقط فراعى قدر وسعه فقط فلهذا الصورة خارجة عن المصنف (قوله اذ ليس بلد الخ) هذا التعديل يقتضي أن يكون عطف السعر على البلد تفسيراً لان قوله ولا بلد الراسين ماثله ٢١٤ والاحسن انه عطف مغاير وذلك أن البلد الحضرية التي يجلب لها الشيء المنتفع به

بالعادة مقدراً بقدر وسعه وحالها فلا تجباب هي لا تكمن لانتقها ولا هولا نقص منه فان قيل لم يعبر في الرجل بالسعة والمرأة بما لها ولو قال بها له المال كان أخصر يقال انما عبر بالهبة في جانب الزوج اقتدا بما تقر آن قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته (ص) والبلد والسعر (ش) يعني انه لا بد في وجوب النفقة على الزوج من اعتبار حال بلده وحال السعر فيه اذ ليس بلد الخصب كبلد الجلب ولا بلد الرشاء كبلد الغلام ولا حال الموسر كحال المسعر (ص) وان أ كولة (ش) يعني ان نفقة الزوجة تقب على زوجها ولو كانت أ كولة جدا وهي مقيمة ثلاث به فعليه كفايتها وطلقتها كما في الحديث بخلاف من استأجر اجيراً بطعامه فوجده أ كولا فان المستأجر له خيار في ابقاء الاجارة ونقصها الا أن يرضى الاجير بطعامه فوجده أ كولا لا خيار له في استأجره ولا يزمه أن يدفع للاجير طعاماً وسطاً كما ياتي في باب الاجارة عند قوله كاستأجر أو جربا كلاً أ كولا فانه في المتوسط وفيه نظرون في الزام الاجير بطعامه وسط ضرره ويحيط من قوله (ص) وتزاد الموضع مائة توبى (ش) تقدم ان قال يجب النفقة للزوجة بحسب العادة هذا في غير المرض وأما هي فليست كغيرها في زاد لها ما تنسبه من غير ما على رضاعها لشدته احتياجها لذلك وقوله للمرضع أي التي ولدها ليس وريقاً (ص) الا المرضعة وقليلاً الا كل فلا يلزم الامانة كل على الاصواب (ش) هذا مستقنى من قوله بالعادة فهو متصل والمعنى ان المرأة المرضية اذا قلأ كلها فانه لا يجب لها على زوجها من النفقة الا ما يكفيها فقط وليس لها ان تأخذ منه طعاماً مأكلاً لا تصرف الباقي في صالحها وكذلك المرأة العقيمة الغدلة لا الاكل لا يلزم زوجها لها من النفقة الا بقدر كفايتها فقط وليس لها ان تأخذ منه طعاماً كاملاً لاجل ان تصرف بالقيمة في مصالحها قال المتنبى وهذا هو الصواب وهذا كله في غير المقرة لها النفقة والا فليزم ما قرر ولا يراعى حينئذ مرضية ولا قليلاً كل من غيرهما (ص) ولا يلزم الحر رجولاً على الاطلاق

ليست كابلد التي وجد فيها الشيء المنتفع به وقوله والسعر أي بان تقول ليس زمن الغلاء كزمن الرشاء (قوله وان أ كولة) بقدر كلامه عاذا لم يشترط كونها غنياً كولة والا فله ردها الا أن ترضى بالوسط ثم الظاهر انه يمكن الاستغناء عن قوله والبلد والسعر بقوله بقدر وسعه وحالها فان الوسخ يقتضيه بحسب الميلاد والازمنة (قوله فان في الزام الاجير) أي الزام الاجير نفسه بطعامه وسط اي يقصر ناساً جرباً ان تقول هذا بحث لا يرد المنقول والظاهر انه ان نصل النصف بالحق خير والا فلا ولو قال فان في الزام المستأجر بطعامه وسط ضرره لكان أحسن (قوله وتزاد المرضع مائة توبى الخ) قد يقال هذا كالمدين بسعة داخل في البصادة لان عاقدة المرضع زيادة الاكل على غيرها الا يكون قصد التخصيص

على أمان المسائل (قوله ليس رقيقاً) وأما لو كان زوجة غافراً ادعى السيد كجيرة النابله (قوله الا المرضية) فلا يلزمه وعلى الامانة كونه له الا ان يزيد ما كان له من مرضع على حال صحت ما قدر رخصته فقط كما يشبهه كلام المواق وبعض الشيوخ أطلقوا النظر ما لفرق بينهما وبين الاكولة القياس انه أولى من الاكولة ثم لزوم ما تأكل المرضية تشمل لخصو سكر ولزوجت كانا غداً من لها لا دوا قال بعض شيوخنا قد يقال الفرق بينهما ظاهر لان الاكولة اشتد احد شمول عليها وليس منه الدوا مغفلاً الطائري لانه يشبه الدوا لان هذا المرضع يشترك في كل المرضع اشتد بجنونة العدة فان لم يأكل زاد مرضه فصار لا كل الا ان يشبهه الدوا (قوله على الاصواب) مقابله ما لا يجر من ان يقضى لكل بالوسط وبصرف التفاضل فيما سب (قوله هذا مستقنى من قوله العادة) اذا تأملت جيداً فمن افراد العادة فكيف يأتي هذا الاستثناء (قوله قال المتنبى وهذا هو الصواب) اذا كان كذلك فانظر لمعدل المصنف الى الاصواب فالتناسب ان يتبعه في التعبير بالصواب (قوله وحمل على الاطلاق) هذا هو المذهب

(قوله وعلى المدنية) أي ساكنتها ولو من غير أهلها ان تحفلت بخلقهن (قوله لا يلزمه الحرير) أي وما في حكمه كالخز ولو من الزوج المتبع الحال وكونها بذلك وهذا في قوة الاستئناس من قوله العادة والحاصل أنه لا يلزم بالحرير ولو جرت العادة به (قوله فبعض المداخل) ولا يفرض غسل ولا صلب إلا أن يكون إذا ما عاده (قوله المدة بعد المدة) قال بمرام أن لم يكن يفرضه كل يوم والأفرض كل يوم هو منسوب على الظرفية والعامل يفرض والمعنى يفرض زمنا بعد زمنا أو يوما بعد يوم وعلى الأول يأتي التفصيل الآخر في بعد زمنا ما حال أو مدة (قوله وغسلها) والظاهر لو كان ٢١٥ الفصل سنة كسمل الجمعة ومسحها كالغسل لدخول مكة بل والرش

وعلى المدنية لقناعتها (ش) يعني أن الزوجية إذا طلبت من زوجها أن يكسوها حرا فإنه لا يلزمه ذلك وسواء كانت مصرية أو غير مصرية أو هل هذا على الإطلاق أو خاص بأهل مدينة الرسول عليه السلام لأجل قناعتهم وهو الصواب عند جماعة من المتبحرين وأما سائر الأماص فعلى حسب أحوال المسلمين كالنفقة قال مالك لا يلزمه الحرير وإن كان متبع الحال فأما ابن القاسم على ظاهره في سائر المبالدوت وأما ابن القصار على أن ذلك خاص بالمدينة ولعل المؤلف لم يقابل ابن القاسم وابن القصار والالتفات قولان ولما قدم أن الواجب الثبوت وما معه بين ما هو الذي يقضى به هل الاعيان أو أثمانهم عند المشاحة فبين أنه يفرض الاعيان بقوله (ص) فيفرض الماس والزيت والمطبخ والملح والعمد المرة بعد المرة (ش) يعني أنه يلزم الزوج زوجته الماعشر بها أو وضوئها وغسلها وأظهارها ولو من بدنية من غير طهارة ولشراح الرسالة كلامه ويلزمه لها أيضا الزيت لا كلها أو وقدها والأدهان على العادة ويلزمه لها أيضا الحطب الطبخ والشمع ويلزمه الخيل والملح لانه متعلق ويلزمه اللحم على اعتاده المرة بعد المرة وبعبارة في حق القادر ثلاث مرات يوما بعد يوم والوسط مرثان والمطبخ الحال مرثان أو حصصه وسر را حنجه (ش) يعني أنه يفرض للزوجة حصصين من حلقه أو يرى يكون نصف فريش أو يفرض لها سرير يجمع عنهما العقارب أو الإبراقض وما أشبه ذلك والبردى ورق نبات يخرج في وسط المائدة عصعص فيه يبيض الغالب أنه في بلاد الأندلس (ص) وأجرة قابله (ش) المشهور أن أجرة القابله وهي التي تولد النساء للزوج لأن المرأة تستغن عن ذلك كالثقة أي في وفاءه للاحق بالزوج ويجب للزوجة عند الولادة ما يصلح لها مما جرت به العادة ولو مطلقه نائما أو في ولد الأمهات ولدها ووقته لسلها بل ذلك على سبيل ما لو كانت الأم في عصمة الزوج (ص) وزينة تستضر بتركها كسحل ودهن معتادين وحذاء (ش) يعني أنه يلزم الزوج زوجته الزينة التي تستضر بتركها كالسحل ليعينها والدهن لشعرها والمخاطر أسوأها وبهذا الحار في ذلك العادة وليس عليه مطيب ولا زعفران ولا خضاب لبدنها إلا ما يضر به تركه أي ولو اعتد كسحلها بقية كلام المؤلف (ص) ومشط (ش) الأولى قرأتهما أي أي ما تشمت به من دهن مثلا ويكون من عطف المام على الخالص عكس فيهما كما كنهه ونخل

في الشهر مرة مثلا لأن هذه الأمور من جزئيات قوله بالعادة وأما بعض الأشياخ مناصبه والمهم أي من ذوات الأرباع لا الغير والسكك الآن يكون ذلك معتادا فيغير على العادة (قوله البردى) يقع بالماوسكون الزاه (قوله المشهور أن أجرة القابله) ومقابله أن الأجرة على أرفقه ويجب للزوجة الخ الظاهر ولو تولد الولد فيمضي الطلاق البائن (قوله تستضر بتركها) أي تحتاج لها ما يحصل لها شت ولا شغل الأثر ولا ما لا تستضر بتركها ولو اعتادته قوله معتادين (لو حذفت كان أولى لأن ذلك تخفيف لقوله تستضر بتركها) (قوله من دهن مثلا) أي أوديت بقوله الخالص أي الذي هو دهن (فان قلت ليس هو المعطوف عليه بل المعطوف عليه كحيل والجواب أنه لما كان المعطوف بالواو في مقام المعطوف عليه فكأنه معطوف عليه) (تبيين) أو قال معتادات بعد قوله ومشط لأجل أن يرجع للمشط والخامه كحيل والدهن لكان أحسن

(قوله لا الضم وهو الالة) على ما لتوى وهو خلاف قاعدة ان اسم الالة مكسور وغيران صاحب القاموس قال المشط  
 سائلة وكسفت وعق وعقل ومنعرا لا يمشط بها وجهه أمشاط (قوله والمشاخيم لم يفرقوا) أى نسا أنواع الالة لا تفرقه (قوله  
 فكأنه لشدة الاختصار أشار) أى فكأنه أشار لاشتراط الاهلية فيه ما بهذا الكلام الموحى لاجل شدة الاختصار وادع ذلك  
 انه يشترط في الزوج ان يكون اهلا للاخدا وان زوجة ان تكون كذلك فقصته انه لو تزوج رجل غنى بقرة لا يلزمه ان  
 يتخذها وقوله وأقرب منه الجاحصة انه يقول لاحاجة لبعده من باب الكلام الموحى ليدانه بشرطه في كل أن يكون أهلا  
 للاخذاء بل المناسب ان يقال اشتراط الاهلية في احدهما يستلزم الاهلية في الآخر فلو جعلنا امضا فالفاعل فقط افادما افاداه  
 الا ترو كذلك وجعلنا امضا فالله محمول ٢١٦ فقط افادما افاداه اضافتها للفاعل اى فهو يقسمها افادما فجعلها من باب

ورمان لا باضم وهو الالة ابتلا بشكل بانه يلزم عليه أن يكون مشى على القرقة في الالة  
 بين المشط والمكحلة والمشاخيم لم يفرقوا بينهما نظر ابن غازى (ص) واخذام أهله (ش)  
 ضمير أهله عائد على الاخدا على الزوج فكأنه قال واخذام أهله الاخدا وهو كلام  
 موحى بمحمل الاضافة للفاعل وللمفعول فكأنه لشدة الاختصار أشار لاشتراط الاهلية  
 فيهما في الزوج لسمعه وفيها بشرقها وأقرب منه ان يكون لاحظ ان شرط الاهلية في  
 احدهما ان يتضمنا في الآخر فلا يكون اهلا للاخذاء ما الا اذا استحقته وبالعكس  
 وحصل اخدا امه بنفسه أو بمولوكه أو يتفق على خادما أو يكرى لها خادما كما اشار  
 اليه بقوله (ص) وان يكرى لمولوكه كثر من واحدة (ش) يعنى أنه يلزم الزوج ان يتقدم  
 زوجته التى هى أهل الاخدا وان احتاجت الى أكثر من خادم على المشهور (ص)  
 وقضى لها بخادما ان احبت الارية (ش) يعنى لو قالت المرأتى بخدمنى خادى ويكون  
 عندى ويحقق عليه زوجى وقال الزوج خادى هو الذى يخدمك فاقول قولها ويلزمه  
 ان يتفق على خادم الزوجة لان الخدمة لها وهذا قول مالك وابن القاسم وقيد ابن شاس  
 القضاء بخادما اذا كانت مالوفة وظاهر كلام المؤلف الاطلاق ابن الموار قال مالك  
 وكذلك ان أراد ان يكرى لها دارا وعبثت هى فى السكنى فى دارها بمثل ما يكرى لها او  
 دون فلوكانت فى خدمة خادما لها ربة فانها لا يجاب لذلك وخادم الزوج هو الذى يخدمها  
 لكن لا بد ان تثبت الربة بالينة او يعرف ذلك جرحا (ص) والاعطى الخدمة بالباطنة  
 من جين وكس وفرش (ش) يعنى ان المارأة ان لم تكن اهلا لان يخدمها زوجها بان لم  
 تكن من أشرف الناس بل كانت من لقة بهم أو كان زوجها فقيرا لمحال ولو كانت  
 اهلا للاخذاء فانه يلزمه الخدمة فى بيتها بنفسها او بغيرها من جين وفرش وطبخ واستقاء  
 ما من الدار أو من خارجها ان كانت عادة بلدها ابن رشد الا ان يكون الزوج من  
 الاشراق الذين لا يمتحنون أو واجهم فى الخدمة فعليه الاخدا وان تكن زوجته من  
 ذوات الاقدار (ص) بخلاف التسريح والغزل (ش) يعنى ان المرأتى لا يلزمها ان تنسج

الموجع مع اقربته لطلبهم وقوله  
 فلا يكون اهلا لخدمته لو كان  
 الزوج من الأغنياء الذين لا يمتحنون  
 زوجاتهم وزوجته فقيرة انه  
 لا يجب عليه اخدا امه انه  
 يجب عليه اخدا امه (اقول)  
 يصحده الله يقال انه اذا جعل من  
 ثياب التوجيه لا ينفذ اشتراط  
 أهلية الاخرين مع الا ان المراد فى  
 التوجيه واحد الا انه غير معين  
 محتوفا للحال على التعيين  
 للمراد من امرين فتدبر  
 والتوجه احتقال المعنيين على  
 حدسوا فتقوله  
 خاطى جرحا

لست ضمه سواء  
 قد مدبره (قاعدة) اذا هجر عن  
 الاخدا لم يطلق عليه ذلك على  
 المشهور وادانتنا على كونها  
 عن يتقدم فهل النية قبله او  
 علم اقوالان (قوله على المشهور)  
 بمقابلته ما لان القاسم فى الموازنة  
 لا يلزمه ان يكون خادم (قوة انه)

احبت الخ) قال عجم قال شينا ويكون اخدا ما باتى او بد كرايتانى منه الوطء اه قلت الصواب التعيير لزومها  
 بلا يتانى منه الاستمتاع لطابق ما باتى فى العارية (قوله وهذا قول مالك وابن القاسم) يشير الى أنه ليس متفقا عليه ولم اطلع على  
 المقابل (قوله اذا كانت مالوفة) اى القتها تنقسم واستأنست بها (قوة الباطنة) نظر فانه دخل فى ذلك الاستقام من الدار  
 وخارجها فاذا كان كذلك فقامت كونه باطنة (قوله من جين وطبخ) اى له ولها لا ينصرفه وكذلك الا يلزمها كما افاد بعض  
 شيوخ شيوخنا الخدمة لا ولادهم وعييدهم والديه (قوله ومن خارجها ان كانت عادة بلدها الخ) فى شرح شب ولعله يريد من  
 يتوزع ارضا وما قارب منها (قوله وان لم تكن زوجته من ذوات الاقدار الخ) قال بهرام لعله يريد اذا كان قادرا على ذلك والا فلا



(قوله ولا ان تحيط الخ) أفاد بعض انه يؤخذ منه اي من المصنف خلاف ما قاله شارحنا وان خطا فهو به وثوبه اياهما ويجزى على العرف ويدل ما منه وما غسل شياءه وثيابا انقلب بعض انه ينبغي ان يجزى على العادة والنسب في الابن ان ذلك من حسن العشرة ولا يلزم ما ظهره ولو كانت العادة جارية بذلك فهو كالتحيط اهـ والخاص ان الذي يقهر من كراهيه ترجع عدم لزوم اشتراط (قوله ومنه ابرة الطبيب) اي من ثمن الدواء على ضرب من التجوز (قوله يدخره الى الجارية) اي وانما جبرته فلا يلزمه ولو لم يسمها لانه من التداوي ونقل من بعضهم انه ان كان ٢١٧ خديض أو تقاس بغيره كان من جنابة منه فلعنه وهذا التقيد اذا

لزوجها ولا ان تغزل ولا ان تحيط وما أشبه ذلك لان هذه الاشياء ليست من انواع المداومة وانما هي من انواع التمسك وليس عليها ان تكتسب له الا ان تشلوع بذلك وظاهره كغيره ولو كانت عادة نساء بلدها وهو الجاوي على ما قاله اصحابنا في المفلس لا يلزمه التمسك ولما قدم الامور التي تلزم الزوج زوجته من ابرة القابلة والزينة التي تستمر بتركها وما أشبه ذلك اخذت حكمه على الامور التي لا تلزمه فقال (ص) لا تمسكه ودوامه ومما عساه وشباب الخرج (ش) يعني ان الرجل لا يلزمه زوجته المسككة وهي الوعاء التي يجعل الكحل فيها بخلاف الكحل فيلزمه وكذلك الدوا عند مرضه الا اصاب ولا ائمان ومنه ابرة الطبيب وكذلك لا يلزمه ابرة الجراح الذي يصحبها ماله ولا يقضى بدخول حمام الا من سقم او نفاس ابن شعبان يريد ان يخرج اليه لابرته وكذلك لا يلزمه لها شياب الخرج وهي التي تتزين بها عند ذهابها الى الزبارة والافتاح وما أشبه ذلك وهذا هو المشهور ولو كان الزوج غيبا (ص) وله القتع بشورتها (ش) الشورة شغ الشين هي متاع البيت وبضاعتها ابله والوعاء التي تجوز للرجل ان يتمع مع زوجته بشورتها التي تجهز بها ودخلت عليه بهامن غطاء ووطء لباس ونحوها وبها قوله القتع بشورتها معناه ان له منها من يجهزها من غير ما هو عليه فيوت عليه القتع بها وهو حق له المراد بشورتها التي دخلت بها من مقبوض صداقتها التي تجهز بها وما لو لم تقبض شيئا وانما تجهز من مال نفسها فليس عليها الا ان تجوز اذا تبرعت بزيادة الثلث (ص) ولا يلزمه ذلك (ش) اي ولا يلزم الزوج بدل الشورة الاولى بل يلزمه ما لا غنى عنه (ص) وله منعه مان كل كل يوم (ش) يعني انه يقضى للرجل ان يتمع زوجته من كل كل شيء راغبته كرجية عليه يتأذى منها كالنوم والبسل والقبل وما أشبه ذلك ما لم يكن معها فليس له ان يمتنعها من ذلك شيء او يكون فاقد الشتم وليس لها هي منعه من ذلك ولا ان يمتنعها ان يمتنع فعل ما هو من جسد هان المانع ولعن هان الغزل ما لم يقصد بذلك ضررها (ص) لا زوجها ولا هان من غير ان يدخلوا لها (ش) يعني ان ليس للزوج ان يمنع اوى زوجته ان يدخلها اليه وليس له ان يمنع اولادها من غير ان يدخلوا اليه بل يقضى عليه بدخول هؤلاء المتفقد حال اولادها وتقيد الابوان حال انتمهما وقد نذب الشرع الى المواصلات والعادة جارية بذلك ابن رشد ويزم

قلنا يجوز ادخوله والافتقار تقدم انه اذا دفع زوجته ابرة الحمام يشق ولو مرض من جملة الشفقة (قوله وهذا هو المشهور الخ) وبوجه المشهور بقوله ولو كان الزوج غيبا فلا يلزمه من غيبه خلاف ما لا يقع القائل بانها تلزم الغنى (قوله ان يتمع مع زوجته) لا مشهور بل له القتع سواء تمتع بها وحده او معها والمراد الشورة التي يجوز القتع بها ويجوز لبس ما يجوز لبسه افاد بعض مائنه ولا يلزمه كسوتها مادام عنده ثياب عرسها او نصف الزوج ان يتمع بشورة الزوجة من بسط ويساير وهو حلال وليس لها ان تمنع من ذلك اهـ (قلت) وانظر هل يسلم ذلك اولوا الظاهر لا ويرر (قلت) فلو طلقها فقل يقضى لها بائنا الذي جددته والظاهر لا (قوله ولباس) له ما تائق به من القمص واللباس والمكة (قوله معناه) انه منعه اي مع فرض انه تمنعها فالتاخر يقول ليس المراد ظاهر العبارة من ان ماله الا

القتع فقط وليس المنع من بعضها من ان المنع من بعضها (قوله بل يلزمه ما لا غنى عنه) أي من غطاء ووطء وما يقربا ويحفظها من الحر والبرد (قوله كالنوم) بضم الناء (قوله القبل) بضم الفاء (قوله وليس لها هي منعه) والقرى ان الرجل قوامون على القسام قوله ما لم يقصد بذلك ضررها (واضح للقول قوله لا اوقع الخ) عطف على الضمير الجورق ومنعهما من غير اعادة الجور وهو جائز عند الاقل والظاهر ان المراد الابوين بن ذبنا والوالد حقيقة لا الاجداد والجدات وذلك الوالد من شريح عب (قوله وقد نذب الشرع) أي طلب الشرع

(قوله رجس من النساء) المراد به الاقارب كانوا محرما أى يحرم نكاحه أولا وقوله ذوى الحرم أى من يحرم نكاحه (أقول) الا انك خبر بان كلام ابن رشد هذا أعينهم كلام المصنف لانه يشمل أبويها وأعمامها وأخواتها وأولاد أخواتها فكيف هذا مع كلام المصنف المتقدم للتصوير على ما ذكره خصوصاً وقد علمت ما في شرح عب قدس وجوابه بظاهر ما يأتي وهو انه في هذه المسائل والازن لم يكن لا يقضى بالخت بخلاف مسئلة المصنف (قوله يحصل ضد الخلو في عليه) فالخلو في عليه عدم الدخول وضد الدخول (قوله كلفه ٢١٨) أن لا تزوروا الديها) أى لا ولد لها من غير انقصو ومرة تبت عن مرة تبت والديها

(قوله ان كانت مأمونة) والشابة محمولة على الامانة حتى يثبت انها غير مأمونة (قوله لزيارة) أى في الجهة مرة واحدة فمن ان والديها في البلد لان بعدد ما في البلد فلا يقضى عليها به واذا دفعت له دراهم على الاذن في الخروج رجعت في الاول دون الثاني ما لم تلم بالحكم والحاصل ان المسائل أربع حلق على الدخول في الوالدين والاولاد وعلى الخروج كذلك ويبحث في ثلاث والفرق بين الدخول والخروج ان الدخول أخف من الخروج ١٥ دور (قوله لومع أمينة) أى تطرق الشواهد تدنو وجهها مع الأمينة (قوله ولا طلق) أى لفظا ونسبة (قوله فانه لا يبحث) أى لا يقضى عليه بغير وجه حتى يبحث لانه لم يظهر منه في هذه المسألة ضرر (قوله القرينان) أشبه وابن تافع (قوله يظهر منه قصد الضرر) أى لذلك يبحث وقوله بخلاف حال التعيم فلا يبحث ولا يقضى عليه بالخروج (قوله

الرجل ان ياذن لأمه) انه ان يدخل عليها ذوات رجس من النساء ولا يكون ذلك في الرجال الا ذوى الحرم منها خاصة (ص) وحش ان حلف (ش) يعنى اذا حلف على منع أبويها فانه يبحث وقضى عليه بدخولهما ما علم انه لا يبحث بمجرد الحلف ولا يطلب أبويها ولولا هذا الدخول ولا تلتزم لهم بذلك وانما يكون الخت يحصل حصول ضد الخلو في عليه (ص) كلفه أن لا تزوروا الديها ان كانت مأمونة ولو شابة (ش) التخيبة في التعيم والمعى ان المرأة اذا كانت مأمونة تخلف عليها زوجهما أن لا تزوروا الديها فانه يبحث في عيونه بان يحكم لها القاضي بالخروج اليهما لزيارة أو لغيرهما بما فيه مصلحة فيبحث في عيونه حينئذ وسواء الشابة وغيره ما هو مقضى كلام المؤلف ان غير المأمونة لا يقضى عليه بخروجها لزيارة أو لومع أمينة وبخروج الشيخ كريم الدين (ص) لان حلف لا يخرج (ش) أى اذا حلف لا يخرج وأطلق فانه لا يبحث ولو في زيارة أو غيرها اذا طبعها وهو مقضى مانعة ابن عرفة فقال جمع القرينان في الايمان بالطلاق ان حلف به أو بقت أن لا يدخلها يخرج أبداً يقضى عليه في أيها وأما هو يبحث قال لا انتهى وفي ابن حبيب ما وافقه وقد نفعه المواق وأشار بعضهم للفرق بانه حال التعيم يظهر منه قصد الضرر بخلاف حال التعيم (ص) وقضى للمغائر كل يوم والكل في الجمعة كالوالدين ومع أمينة ان اتهمها (ش) يعنى ان اولاد المرأة اذا كانوا صغارا فانه يقضى لهم بالدخول على أمهم في كل يوم مرة لتتقدها منهم حالهم وان كانوا كبارا فانه يقضى لهم بالدخول اليها في كل جمعة مرة واحدة وأما الاوان فانه يقضى لهما بالدخول عليهما في كل أسبوع مرة واحدة فان اتهمها الزوج في فساد زوجه وأشبهه قوله بالقرائن فانما يدخلان عليها في كل جمعة مرة واحدة من جهته لانه ارفعهما لتلا محض لهما في غير ان صالحا على زوجها وبإبائه ومع أمينة وحضور الزوج أيضا والمراد بخصوصه ان لا يكون غائبا عن البلد والا فليس لهما أن يأتيها بأمينة لانها من جهته لامن بجهته ما (تنبه) قوله ومع أمينة ان اتهمها أى بافسادها كجاء النقل فانها معها باأخسها له لا يوجب منعها لان مكان الضرر منتمى في ذلك قال بعض وسكت المؤلف عن غير الابوين والاولاد من الاقارب وقد نص عبد الملك على انه لا يمنع أخاها وعمها وأخواتها وابن أخها

كالوالدين) أظهر وان علواً والادنون والظاهر الادنون تطهيراً تقدم والظاهر ان الاولاد ملقاهم افساداً أو كبراً ان اتهمها كالوالدين (قوله ومع أمينة ان اتهمها) (تنبه) ما جرة الامينة عليه (قوله يعنى ان اولاد المرأة) أى من غير زوجها الموجود معها (قوله في كل اسبوع) هو يعنى كل جمعة فالغاية بحسب اللفظ والذى في النقل ان دخول الكبار كل جمعة متديجا ان اتهمها او الاقل يوم كذا في عب وصوابه والوالدين (قوله لانها من جهته) أى واداً كان غائبا فلا يتأق أن يكون من جهته هذا مائة يقال له بل يتأق بأن كل حين يتوجه أمينة فلهما الدخول معهما وأما القاضي كما فاده شيخنا عبد الله وقد يقال عند الضرر بغيره أمينة

ولا



(قوله وتكون بالاشهر) أى يجنس الاشهر رقبه مذ بالاشهر وقوله والايام كان اذا كانت تكفى كل عشرين ومال كغير خدمتها  
 وضمنها ماتكسب به (قوله وما والا) وهو فصل الربيع وقوله وكذا يقال فى الصيف والذى والا فصل الخريف (قوله  
 المشهور من المذهب) قال بهرام وحصل بعض الاشياخ فيما تلقى مما قضت من كسوة وثقفة اهل ولولدها الثلاثة اقول اى يفرق  
 فى الثالث بين ما قبضته لنفسها قضته وبين ما قبضته لولدها فلا تضمنه وقيل انه تصدق فى ثلث ما قبضته لولدها وتصدق  
 (قوله ضمان الرهان والعوارى) لا يخفى ان ضمان الرهان والعوارى واحد وهما المستعمل لاضمان عليه فيما لا يصاب عليه  
 أو يصاب عليه وقام بينه على ثلثه (قوله ٢٣٠) لانها لم تبض على نفسها) أى حق تضمنها وقوله ولاهى متضمنة الخ أى

وأما لو كانت متضمنة للإمانة فلا تضمنها مطلقا ثم انه نوقش  
 قوله لانها لم تقبضها بان متضمنة  
 الرهن والعارى فانها بضمان فى  
 الحضانة لتسببها وهو المحضون  
 ولا يصح على ان حق الحضانة  
 للمحضون الا ان هذا لا يرد المتقول  
 كما قاده بعض شيوخنا (قوله  
 وهل يرجع الولد عليها) أى حيث  
 ضمنها وقوله أو على الأب أى  
 والأب يرجع عليها (قوله وهو  
 المتعين) أى عتده بمعنى ثبت كلام  
 تمت ولم يظهر فى وجهه قتله  
 (قوله تضمنه مطلقا) أى سواء قامت  
 بينة على الضمان من غير سبها أو  
 لم تقم (قوله وما فى تمت معترض)  
 قال تمت وظاهر كلام المصنف  
 هنا وفى توضيحه والشارح وابن  
 حرفة سواء تضمنت ذلك أى ثقة  
 الولد بضمانه ومستقبل وتخصيص  
 الباطل ذلك بالمستقبل أى وأما  
 الماضية فتضمنها ولو عم بينة  
 على الضمان يحتاج لنقل أو أنه

بأى ذلك هو الغالب اه والحاصل ان حل الباطل هو المتعين وما نسبته لظاهر  
 التوضيح والشارح ليس كذلك (قوله ويجوز اعطاء الفتن) أى مع رضا المرأة لانها تختلف اختلاف السهر وقبل قول الزوج  
 فى الاتفاق وقوله ويجوز اعطاء الفتن أى ويذهبها بعد ذلك ان خلا سحر الاعيان ويرجع عليها ان نفس سحرها (قوله والقيمة  
 عليه) كذا فى نسخة الشارح بغير مجة وبإيمنا تعين تحت وبامر حدم من تحت وكذا فى غير شارحنا ان المستعترى باعه  
 وهو غائب عنه بخلاف ما فى عيب (أقول) لا يخفى انهما موجود فى غير الطعام وفى شرح عيب بالقيمة وهى التوصل على دفع  
 قليل فى كتم (أقول) وهى موجودة فى غير الطعام ايضا وانظر ما وجه كون العنة مقتضية للمنع ولعل وجه ذلك ان القيمة من  
 القرار وقوله وهى مفقودة لأن الذى يبدل الزوج تحت حوزة حوزة زوجته أى الشان ذلك

معل

(قوله خلاف ما ذكره المواق) ليس في المواق ما يشهد بما قاله من ان المشرع على ظاهر المذهب كما يسهل بالاطلاع عليه بل يشهد ان المشرع قول الاعيان قدس سر (قوله وان كان خلاف المذهب) اي ظاهر المذهب من ان المشرع على ظاهر المذهب (قوله ولا يضاف الخ) كان فيهم الخالف من ان الظاهر من المقاصد التي في العين فقط (قوله او فرض عيناً) اي اوتى تركبوا خلاف الاصل وفرض عيناً (قوله اي بان يكون فرض لها غناً) اي اتركبوا خلاف الاصل وفرض غناً (تنبه) • قاله البدر اطلاق المقاصد على النفقة في المستقبل مجاز لانها فيما ترتب من ٢٢١ الدين الآن يقال لما نوقت عليه وقررت صلت بهذا الاعتبار سلازلما

معال فبفتح وهو القول لا سخر اه والشافعي هو المواق لما ياتي للمؤلف آترباب  
الاشبار وقول ت ان ظاهر المذهب ان الاثم لازم وهو الاعيان خلاف ما ذكره  
المواق ان ظاهر المذهب انما هو الاثم ونسبه الشارح لظاهر ما في السكاح الثاني من  
المدة ثم ان ما يستفاد من كلام المؤلف هنا وان كان خلاف المذهب وشك في خلاف ظاهر  
المدة موافق لقوله اولاً في فرض الخ ولا يخالف قوله بعد والمقاصد يدبش لانه  
محمول على ما اذا كان ما فرضه لها من الاعيان من جنس الدين او فرض عيناً (ص)  
والمقاصد يدبش الاضرب (ش) اي بان يكون فرض لها غناً او تكون النفقة من  
جنس الدين وحسب ذلك يقال ان كلام المؤلف هذا يقتضي ان الواجب على الزوج  
اثناء غنى الاعيان وهو خلاف مقتضى قوله اولاً ويجوز اعطاء الثمن بحال له ويحل  
اسباب الزوج اذا ادعى للمقاصد وجبرها عليها ما لم يحصل بسببها ضرر ولزوجة بان كانت  
فقيرة الحال قاله اذا قصاها يدبش واسقط نفقتها في ذلك حصل لها الضرب وضاع حالها  
فلا تجب له وما يقدره ظاهر سياق المؤلف من جواز المقاصد اعطاه على الجواز صحيح  
ولكنه مقيد بما اذا لم يحصل طلبها من أحد ما يدل لما ياتي في باب المقاصد (ص)  
وسقطت الاكل مع اولها الامتناع (ش) يعني ان المرأ اذا اكلت مع زوجها فان نفقتها  
المقررة او ما اطلبها اليه ان لم تكن مقررة تسقط عنه يعني انه لا يفي له عليه بعد ذلك ولها  
ان تمتنع من الاكل معه وقوله له ادفع الى نفقتي أنا اتفق على نفسي وحباب الى ذلك  
ويقرض لها ما من الاعيان او الاثم والكسوة كالنفقة فاذا كساها معه تلبس  
او اغبر ذلك وهذا ظاهر في النفقة ولو مجبوراً عليها لان النفقة لا يجبر عليه في نفقته  
واما الكسوة وان كانت مجبورة فلا تسقط كسوتها المقررة او كسوتها المعتادة لها  
بكسوتها معه (ص) او منعت الوط (ش) المشهور ان الزوجة اذا منعت زوجها من  
الوط اضيق عندها فان نفقتها تسقط عنه لان منعه المشهور والنفقة تسقط بالشر زواذا  
ادعت انها لا تمنعته لغير ذلك كرض فلا يدن اثباتاً نسبت خالفها الزوج بجماد امرأتين  
كما قال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وامل ما ذكره ابن فرحون من الثبوت بامرأتين  
في الاطلاع عليه الرجال والا فلا يثبت الاثباتين كزوجها بل ان ولا يقبل قول  
الزوج هي تمنعني من وطئها حيث قالت لم أسمعها واثبات المانع منه لانه يسم على اسقاط

قوله ولها الامتناع اي ابتداء او انتهاء (قوله وما الكسوة اذا كانت مجبورة) الفرق بينهما وبين النفقة ان النفقة لها كسوة  
بخلاف الكسوة (قوله المشهور الخ) ومقابل لا تسقط مع امتناعها من الوط او اختارها البليج وجماعة (قوله لغيره) ومنه  
العدا اذا كان بينهما شرط نفقتها بما ذكر في منعه (قوله كزوجها بلا اذن الخ) اي انها تخرجت بغير اذنه لكون ظالم  
اخرجها امثالاً حتى يناسب المقام من انهما منعه الوط اي والخروج بلا اذن منعه من الوط والاحسن انه تنظير لا تخيل فالمرض  
الذي لا يطلع عليه الرجال كمرض البطن والذي يطلع عليه الرجال كمرض الوجه

(قوله أو الاستناع) أي جمع أنواع الاستناع كما أفاده الشرح وأعلم أنها أذا مكنت من الوطء ومعننه من غيره لا تكون فائضة (قوله على ما يظهر) الظاهر أن الاستظهار على العدل والمرأى أن أحدهما مع عين (قوله وهو لا يثبت) أي موجب التعزير (قوله فاجواب ان التعزير عليه) فيه أن هذا تعزير لأن يقال إذا كان إقامته الحاكم (قوله ولم يقدر على عودها) أي ولم يقدر على منعها ابتداءً فإن قدر عليه ولم يمنعها لم تسقط لأنه كسر وجهها بانه وبقي من الشروط أضاف أن تكون غائلة لأن خرجت لظالم كمالها فلها النفقة ولو خرج من ردها وإن يكون زوجها حاضراً أو أماً أو كان مسافراً أو خرجت فلها النفقة ولا تسقط وإن تكون في صفة فلا تسقط نفقة المطلقة ملاحقة أجبها إذا خرجت بلائذ ولو خرج من ردها على العبارة الثانية في كلام الشارح وإن لا تكون حاملاً وأما لو كانت حاملاً فلها النفقة ولو خرج من ردها (قوله أبو عمر إن الخ) مغلطه أنه لا داعي إلى ذهاب زوجها إلى الحاكم بل يقال لها إن ترجعي ٢٢٢ إلى بيتك أو تمنعني الشرع مع زوجك ولذلك سب وأما في زمن تعذريه

الاحكام والانصاف فانه ان سقط  
ثقتهم احبب عليهم العود ولم ترض  
اه والاصل انه اذا لم يكن ساكنا  
او كان غير منصف فان سقطت  
لانه سقط جبر داخل وجب له ان يقال  
لها امان ترضى او توعاطي مع  
زوجك الحكم الشرعي او تسقط  
ثقتك فان رجعت لم تسقط والا  
سقطت (قوله ويؤد بها هو او  
الحاكم) اي اذا اظلم وجهه او وجب  
التأديب وهذا من شرط بكلام  
المصنف لا بكلام ابي عمران فعلى  
كلام ابي عمران لا تؤيب (قوله  
وكذلك الهاربة) اي تسقط  
ثقتها وكسوتها عند الجهر من  
ردها وبعبارة شيب ابي هيريرى  
فيما يجهر من ردها بالساكن اذا  
كانت منسقة (قوله عند التاميم)  
ارادنا لانهم من رحمت من بيت

ذويها ولم يقدر على ردّها ابتداءً كما يستفاد من كلام الخطّاب لكن ذكر الجزئي في شرح قول الرسالة والافتقار  
 إلى زوجة حتى يدخل بها قال أبو محمد لا ثقة للتأخير وهو المشهور وقيل لها الثقة وهذا يدل على الحكم فيه وما يليه بالحكم  
 فمتفق لا حين لم ير نعمها فادّعى قال والقشور أن يخرج إلى أربابها بغير إذنه وأنعم من الوطء اه (قوله ولا يملك الخ)  
 كلام مستأنف وللمطالع متعلق بسكنى فخطئة باللام كما في نسخة نفعنا الله بقية فلا مفهوم لمطالع بل كذلك التي في العينة بسقط  
 سابقها في السكنى ثم رويها بلاذن ولو قدر على ردّها والفرق بينهما وبين الثقة شدة الضرر به كهادون السكنى (قوله وبعبارة  
 الخ) هذه العبارة تختلف الأولى لانه في العبارة الأولى أقاد ان المطلقة طلاقاً رجعيّاً مثل التي في العينة في أن الثقة تسقط اذا  
 عجز عن ردّها ولو لم يقدر على منعها ابتداءً أو ما العبارة الثانية تنفيدها لا تمنع حكمها بل المطلقة طلاقاً رجعيّاً لها الثقة  
 مطلقاً (قوله لم تسقط الخ) أي ولو عجز عن ردّها بعد ذلك (قوله وحسب ذكر أصحابنا ثقة الجمل) فثقة أم الثقة أم الجمل في زمن  
 الجمل وبعد الوضع يقال لها ثقة الرضاع والمراد جزء الرضاع لان الرضيع لا يأكل كل كان الجمل لا يأكل (قوله فانما يريدونه

بجمل البائن) أي وما في حكمهما من التي تشتت كاتي منعت زوجها من الوطء أو خربت بغير إذنه (قوله ولها نفقة الجمل)  
الحاصل ان الحمل انما النفقة ثمانية وانما هو باق في البائن بحاله كما في الزوجه وليس عليه ائتمانها بائنا ولا  
وان كانت أهلا ولا نفقة لجمل البائن الأبشر وطئ ثلاثة أن يكون لاحقا وان يكون سوا أن يكون الأبشر (قوله فأقايده ان  
جمل البائن يجب نفقته) أي نفقة أمهدة جليها بعد انفصاله ٢٢٢ تسحق أجرة الرضاع (قوله والكسوة الخ)  
المراد كسوة أم الجمل وكسوة نفقة أم

جمل البائن لامن في العصة ولا الرجعية ولا المتوفى عنها فلا نفقة لجملهن اما الاوليان  
فلا نفقة راج نفقة جليها في النفقة عليمها وأما الأخيرة فليعلمها وارث وحب وحب  
النفقة وحببت الكسوة (ص) أو باتت (ش) أي ان المطلقة بائنا بثلاث أو بطلع أو بفسخ  
أو بإيقاع حاكم ونحوه لا نفقة لها ان لم يحمل لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا  
عليهن حتى يضعن حملهن بشرط في نفقة الطائفة ان تكون حاملات في النفقة لان نفقة  
شرطها وهو مذهبنا ومذهب الشافعي وأوجب أبو حنيفة لها النفقة في العدة كالسكنى  
لانها محسوبة بسببه فيع ما وهذا ان لم يحمل فان حملت فلها النفقة كما أشار به بقوله (وإما  
لانها محسوبة بسببه فيع ما وهذا ان لم يحمل فان حملت فلها النفقة كما أشار به بقوله (وإما  
نفقة الجمل) فأقايده ان جمل البائن يجب نفقته (ص) والكسوة في أوله وفي الأشهر فية  
منها (ش) أي والباقي مع النفقة الكسوة بقامها اذ ابانت في أول الجمل لانها يجب بيت  
وجبت النفقة وان باتت بعد مضي أشهر من حملها فلها نفقة من ابانت تلك الأشهر الباقية  
فيقوم ما يصير تلك الأشهر الماضية من الكسوة ولو كانت في أول الجمل فقط فيسقط  
وتعطى ما ينوب الأشهر الباقية القيمة دراهم ويعبارة قوله والكسوة في أوله هذا اذ ابانت  
في أوله وقوله وفي الأشهر الخ هذا اذ ابانت في ثلثه وقوله في أوله راجع لا كسوة لثلاثة  
الجمل أيضا خلافا لتت اذ لا نفقة له لانه ان كان الجمل يدعوها فلا نفقة كما يأتي في قوله  
ولا نفقة يدعوها وان كان يظهر ومرو عنه فبما في قوله بل يظهر ومرو عنه فجب  
من أوله ولما تبس على ابتدأه وجوب النفقة والكسوة والمسكن شرع في الكلام على  
عوارض تقرر بعد الوجوب وان من تلك العوارض ما يقطع ومنها ما لا يقطع وبدا  
بالكلام على المسكن بقوله (ص) واستقران مات (ش) الصواب نسخة استقر بانفراد  
الضمير العائد على المسكن أي استقر المسكن البائن لانتفاء العدة كانت حلالا أم لا لان مات  
زوجها كان المسكن له أم لا نفقة كراه أم لا والاجرة من رأس المال وان كان ساقيا فكله  
في البائن الحامل بجملة التي في العصة فلا يسقرها المسكن الان كان له أو قد كراه  
والرجعية كالزوجه وأما النفقة والكسوة ففسطان بالموت لا بضمير التفتة العائد على  
المسكن مع النفقة لما علمت انه لا نفقة على الميت ويمكن قصصها بجمع الضمير في مات  
للولد أي وأجر المسكن والنفقة ان مات الولد في بطنها كما ذكر في الشامل لكن الذي  
انقصر عليه ابن الشقاق وابن سائون ان النفقة تسقط موت الولد في بطنها (ص) لان  
ماتت (ش) أي لان مات المرأة المطلقة فلا شيء لورثتها في كراه المسكن بائنا ورجعيا

كلوت بالنسبة للمسكن فانه لا يقطع وبالنسبة للنفقة والكسوة يقطع (قوله لكن الذي انقصر عليه ابن الشقاق الخ) الذي  
عليه الحقون ما قاله ابن الشقاق وابن دحوق فالعقد لا نفقة له من يوم موت الجنين وان كانت لا قبل الأبتر وجهه ثم ان هذا  
الكلام يظهر في استقار السكنى وفي شرح شب ما بيننا الله ونصه أي استقر الى نزول الجمل أي وهو برئ من زوجه فلا من من  
نزوله كما اذا ماتت في بطنها لا يقطع لان بطنها صاير لا وسكانه لكن لا تنقض العدة لان نزوله اه (قوله لان ماتت الخ) أي فلا  
يسقر المسكن لان السكنى انما كانت حق لها حينها لوجوب عدتها في منازعتها لاحق للوراث فيحق نوت

(قوله لا تناول موته الخ) الموزنة (قوله الا ان الحكم الخ) خبر ان قوله عام وكأله قال الا ان الحكم في رد هيا سلا  
تفصيل عام وقوله والتفصيل مبتدأ وقوله في الكسوة خبر (قوله والتفصيل في الكسوة) أي ان كان الموت بعد اشرار لارد  
لها والارث كباقي (قوله لكن في الاولى) أي التي هي مشبهة الموت وقوله وفي هذه أي التي هي قوله لا انقشاش الحمل (قوله فروع  
كثيرة) هي المشار لها بقوله لا تناول موته وموتها الخ (قوله ولو بعد أشهر) من قبضها أي فاذا انقشش بعد أشهر من قبضها انقششها  
(قوله وهذا هو الرابع) خلافا لابن زهبان لا ترد ما أنفقته قبل ظهوره (قوله لا الكسوة بعد أشهر) فرق أبو الحسن بين  
الكسوة والنفقة بأنها تدفع شيئا ٢٢٤ فشيئا لتبعضها والكسوة لا تبعض غالبا بل تدفع مرة واحدة فكان قبض

وقوله (وردت النفقة) بالنسبة للمقعد لا لتناول موته وموتها والباقى الحامل ومن في  
العصمة والرجعية وان كان كلامه لم يزل في الباقى الحامل الا ان الحكم في ردها النفقة  
بلا تفصيل والتفصيل في الكسوة عام كما في المدونة وغيرها وقوله (كانقشاش الحمل) تشبيه  
في قوله وردت النفقة لكن في الاولى ترد النفقة من يوم موت الزوج وفي هذه ترد هان  
أول الحمل لانقشاشه ونسخة الكفاف خبر من نسخة لانقشاش الحمل بالام لان ذكر  
العمل الغير القربة غير معهود مع انه بقوله علم اقرب فروع كثيرة أي ترد النفقة جميعها  
وكذلك كسوته ولو بعد أشهر وسواء أنفق عليه بعد ظهوره أم لا وهذا هو الرابع وسواء  
أخذته بيمينكم أم لا وان ادعت امرأة ان ماني بطنها ولدته وقال الزوج اني دبرع وانقش مثلا  
فقولها بلا عين (ص) لا الكسوة بعد أشهر (ش) يعني ان الزوج لو دفع لزوجه  
كسوته المدة مستقبلة وهي في العصمة وللعمل بعد الطلاق ثم مات أحدهما بعد ذلك  
فان كان موت أحدهما بعد أشهر فانه لا رد من الكسوة شي وان كان موت أحدهما بعد  
شهر أو أشهر ينقدرد مثل الموت الطلاق الباقى في ذلك (ص) بخلاف موت الزوج فيبيع  
بكسوته وان خلقة (ش) يعني أن الولد اذا مات بعد قبض حاضته كسوته لمدة مستقبلة  
فيجمع والله بكسوته وان كانت خلقة ولا تورث عن الولد لانه انما دفع عاينين لزوجه  
فاذا هو ساقط وكاترجع للاب الكسوة ترجع له النفقة والمسكن ان لم يكن لأمه سكن  
وخلقة يفتح الاقام ولومات الاب فلا شيء للولدف كسوة المدة المستقبلة لان الالتزام الاب  
وترد لورثته (ص) وان كانت مريضة فله النفقة الرضاع أيضا (ش) تقدم ان الحامل  
الباقى تجب لها النفقة والكسوة والمسكن فلو كانت مع ذلك مريض فانه يفرض لها  
نفقة الرضاع أيضا أي أجبرته بمضافة نفقة الحمل لان الرضاع سبب آخر للباقى الرضاع  
عليها لقوله تعالى فان أرضعن لكم فآوهن أجبرهن فالضغير في كآبت الباقى الحامل  
وحق هذا ان يقدمه عند قولها بآواها نفقة الحمل (ص) ولا نفقة يدور اهل بطنه ور  
الحمل وسر كته قبض من أوله (ش) يعني ان الباقى اذا ادعت الحمل لم تطفئ نفقتها حتى يظهر  
ويظهر بجر كته فاذا ظهر بشهادة امرأتين أعطيت نفقة الحمل كامل من أوله إلى آخره

أوائلها قبض لها (قوله بعد  
أشهر) أي من قبضها ثلاثة شها  
فوقها (قوله ثم مات أحدهما)  
أي الزوج أو الزوجة (قوله ولا  
يؤثر عن الودائع) هذا ما علمه  
بعض النجاشي وذكر ع قبله  
ما يضافه فقال فيرجع بكسوته  
أي بقدر ميراثه منها وباقها لأمه  
لحاضته فالمراد يرجع ما يخصها وهو  
قدر ارثه منها إلا بعضها يبين  
ذلك قوله في باب الهبة كخطة  
ولده كما فاده كرم الدين وهو  
مخالف لكلام أهل المذهب قال  
عنه ث في معنى الحكم  
واذا مات الولد قبل المدفوع  
الاب أو الوصي ياتي من النفقة  
والكسوة وان كانت خلقة  
ومثله في وثائق أبي القاسم  
الجزيري فماني مع من بعض  
شيخه يرجع في الكسوة بقدر  
ميراثه من لان الولد ملكه لا ينفق  
النفقة لا يصبغها الا واما ما  
وأقره خطأ صرح بها فقوله  
لكلام أهل المذهب اه وقوله

وان كانت خلقة قال ع وينبغي ان الكسوة عن الولد أيضا مات والام في العصمة ان كساهو قالوا  
لاهي اه (أقول) وعلى ما تقدم فلا ريب بل ترد للاب (قوله فلا شيء للولدف الكسوة) أي ز يادة على خاصه من الارث (قوله  
أي أجبرته) جواب عن سؤال مقدار تقديره كيف تأخذ نفقتين وهو يفتق عليها نفقة الحمل فكيف يدفع لها النفقة الرضاع  
أيضا فاجاب بان المراد بنفقة الرضاع أجبر الرضاع أو الحسن ويكون أجبر الرضاع نقدا اطعما وما يشترط أن لا يضر رضاعها  
به وهي حمل ولا اكنت أجبرته ان رضعه لانه لاحق للام في رضاعه حينئذ (قوله فيقبض من أوله) أي من حين الطلاق وان دبرج  
مقبلا الخلاف في نفقة الزوجة (قوله ولو ظهر) أي وظهوره المتبر هو الحاصل بجر كته لا بغير البطن أو الرحم



(قوله بعض مع) أي ان الظهور ومصاحب الحركة أي من مصاحبة الشيء الحاصل به (قوله من عدم تكرار) الأولى أن يقول عن تكرار اقتدير (قوله واضح فان الخ) هذا يقتضي ان قوله فان معني الأولى الخ فغير جواب الشارح مع انه جوابه (قوله وبالجملة) فين المستثنين نوع تكرار الخ فالنوع تكرارنا على من الجواب الذي ظاهره من حيث اختلافه اغرض ولكن الظاهر انه حيث أجاب بما تقدم أن يقال لا تكرار بهذا الاعتبار (قوله أو الأول) أي بان يكون الحاصل بسببها النقطة وقوله وهذا لان المبدأ وهو انهما تقدم به بعد الظهور (قوله والأول في الكسوة الخ) في هذا انظر لان الأول في النقطة لم يصح قول المصنف سابقا له بالنقطة الخ وأيضا قد قال الشارح فيما تقدم ٢٢٥ وجواب الشارح من عدم تكرار الخ

قوله أو فيما (مهطوف على قوله في النقطة والمناسب حذف قوله أو فيما) (قوله فاشارة) كونه لاحقا أي شرط كونه لاحقا (قوله لا لزوم الزنا الخ) أي أنه النقطة كما قال الزرقاني أي الشيخ أحمد (قوله سالم تأت به) راجع أقوله لا لزوم الزنا خاصة انه اذا كان لزوم الزنا انما النقطة الخ لم عالم تأت به لستة أشهر الخ لا نقطة لها لاجل الحمل (قوله واللاحق أي وان أتت به بدون ستة أشهر من يوم الرؤية فحق به حبيته فخلها نقطة الحمل المذكور وقوله الا ان يده الاستبراء فلا يلحق به ولا نقطة لها لاجله (قوله من كانت ظاهرا فاجل يومها) أي فله النقطة الخ (قوله اشعل هذا) أي المشارة المذكور وهو الظاهر لاجل والواحد ثلثون ستة أشهر (قوله التزويج) أي لكون سيد الرقيق هو الذي يزوج لاهو مثلا (قوله والعوض الجنابة) أي عقر

فالواو وسر كتبه يعني مع على ما ظهر الجبري في شرح الارنا من أن الظهور من غير حركة لا يوجب لها نقطة ولا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر ولا يترك في أقل من أربعة أشهر وجواب الشارح من عدم تكرار هذه المسئلة مع قوله سابقا له بالنقطة الخ والكسوة وفي أوله واضح فان معني الأولى ان النقطة فعمل لها بعد ظهور الحمل وهما مراده ان النقطة تجب لها في الأيام التي قبل ظهور الحمل فتأخذها من أول الحمل وليس له ان يقول لا أدفع لهذا لأن وانما تخصني الا أن وبالجملة فين المستثنين نوع تكرار لان النقطة في المستثنين تأخذها الخ من أول الحمل الى آخره فتأمل أو الأول بيان لا وجوب وهذا بيان للبداء الأول في الكسوة وهذا في النقطة أو فيما (ص) ولا نقطة لجل ملاعنة (ص) أشار المؤلف بهذا وما بعده الى الشرط وجوب النقطة للحمل فأشار الى كونه لاحقا بالزوج فلذا انقصة على ملاعنة لجل ملاعنته تقطع منسبها لكونها السكنى لانما يحجبها بسببها فيم ان استقطعة أو ملحق به وحيدة ولزمته نقطة من أوله فكل كلام المؤلف اذا كان العنان لنفي الحمل لا لزوم الزنا لم تأت بالحمل لستة أشهر وما في حكمها من يوم الرؤية كما مر في قوله وأتت به ما قبل لستة واللاحق به الا ان يده الاستبراء ومثل من ذلك قد تقدمت ستة من يوم الرؤية من كانت ظاهرا فاجل يومها فلو حال ولا نقطة لجل ملاعنة الا ان لاحق به لثمل هذا وشملي ما اذا استلحق من تمام العان وكونه سرا فخلها (وأمه) أي والحمل أمة على أيه الحر أو العبد لانه ملك السيد هاهنا والمك مقدم على الأبوة لقوة تصرف المالك بالتزويج وانتراع المال والعوض الجنابة وحوز الميراث دون الأب في ذلك ولا يشك بوجوب نقطة الامتعة على الزوج لانها في مقابلة الاستمتاع ولو امتنع السيد ما في بطنها ان سقط النقطة عنه لانه لا يفتق الا بالوضع لان الغرماء يبيعونهم ولو اشترى الزنا بالزوج بعد عتق السيد بطنها فهي أم ولد بالزوج بذلك الحمل ولا عبرة بعتق السيد لانه لا يبيعهما هو الا ان غشبه دين فان يفتق لغير دين رديهما فان قلت كونهم أم ولد بهذا الحمل يشك بقوله هم أم الولد هي الحر لهما من

٢٩ شي ع السيد عن جني على العبد (قوله وحوز الميراث) المراد اخذ المال الذي تركه العبد (قوله لان في مقابلة الاستمتاع) فاذا أطلقها سقطت عنه النقطة ولو كانت حلالا (قوله ولو عاتق السيد ما في بطنها) فان اعتقها وعتق الحمل عليه فنقطته على أيه الحر وانما كان على أيه اذا انتقها غير الجدة شول عتقه في عتقها (قوله لم تسقط النقطة عنه) أي عن السيد بل يلزم السيد نقطة ما بعد طلاقها (قوله لان الغرماء يبيعونها) أي لان البت ام ولد بل قنة محض لان ولدها من الزوج (قوله لا يبيعهها) أي السيد بما في يقول الشارح ان لغير الزوج وقوله لان غشبه دين أي ليقته دون أي قبل العتق لان المراد ام بعد العتق كما هو ظاهر اللفظ والحاصل انه اذا غشبه دين يجوز بيعها لزوجها ولغيره واذ لم يغشبه دين يجوز بيعها لزوجها لغيره كما افاده بعض شيوخنا عن بعض شيوخي أي وقول صاحب العبارة الذي هو الشيخ سالم

٢ قوله كما ينسب له اول كلامه الذي هو قوله ولو اشترها الزوج الخ قوله ودر حد ذلك ابن الموار (أي نقده قال ومن اشترى  
 زوجته بعد ان أعق السبد ما في بطنها فاشترى ما تز وتكون بما عتقه أم ولد لأنه عتق عليه الشراء ولم يكن يبيع عتق  
 السبد الا بعتقه الابا الوضيم ولانها ٢٢٦ تباع في فاسه ويبيعهها ورثته قبل الوضيم ان شاء ان لم يكن عليه دين

والثالث يحدسها اه (قوله)  
 لعدم ذلك العبد حاصله انه  
 لا يلزم الاب العبد ولو كان ابنه  
 جوا بل نفقة الولد الحرة على بيت  
 المال والرفيق على سيد امه وفي  
 جوام لان العبد لا يجب عليه ان  
 يتفق على ولده لانه اتلاف المال  
 السبد فوالا بعدد على سيد امه منه  
 منقعة اه (قوله) وسقطت  
 بالعمى ظاهره ولو مقررت بكم  
 مالك (قوله) وتعمل على التبرع  
 أي لانها لما كانت حافظة عنه  
 تعمل على التبرع والاولى ان  
 يقول لانها تبرع منها في ذلك  
 الحالة (قوله المانع الخ) عبارة  
 شب لان الموصية يمكن منها في  
 الجملته بخلاف المأسورة واذا  
 وجد الفارق امتنع القصاص ثم  
 لا يفتي ان هذا التعديل الذي قاله  
 يظهر ان لم يكن مما طلة فحسنت  
 والا فلا نفقة لها (قوله لاحتمال)  
 عليه اقول لا تسقط وقوله لعدم  
 ادائه الا ببيع يسمع أو ان في  
 العبارة تقديرنا خبرا أو التقدير  
 لا تسقط لعدم ادائه لها عليه  
 لكونه أجنبي المال على احتمال  
 (قوله اصله) احتمل اذا عاذا  
 نذره فانه لا نفقة لها عليه منه  
 (قوله وذكر الجساري) يكن  
 ظهوره ان ما قاله الجساري هو  
 الاظهر من ان لها نفقة السهر

وط ماله كها في هذه الموصورة ليست حريته من وط المالك وقد يجب بانها لما كان  
 لا يفتي الا بعد وضعه وتسلمه كونه يسيل ذلك فكان بمنزلة من يقرر بوط ماله وقوله  
 الا انه لا يبيعها هو أي السبد نفس الزوج وأما الزوج فيجوز كما يفيد اول كلامه  
 ودر حد ذلك ابن الموار كما ذكره وكون الزوج حرا فلهذا قال (ولا على عبد) أي ولا نفقة  
 على عبد لجل زوجته المعلقة طلاقا بانساده وان كانت سرة أو أمة اذا لا يلزم العبد ان يتفق  
 على اولاده لعدم ذلك العبد وقوله تعالى وان كن أولاد جمل فانفقوا عليهم حتى يضع  
 جملهم خاص بالزوج الحرة المشهور من أن عتقه سيده وصار حرا قبل ان تنقض زوجته  
 فان يجب عليه ان يتفق على ولده ان كانت الزوجة سرة أو أمة أو عتقت الأمه وقلنا  
 طلاقا بانساده احتمل عاذا كان الطلاق رجعه فانها تصح النفقة واليه أشار بقوله  
 (الا الرجعية) فان حكمها حكم الزوجة التي في العصة (ص) وسقطت بالعسر (ش)  
 يعني ان واجبات الزوج من نفقة ومأمعه لا تسقط عن الزوج باعساره أي في زمنه فقط  
 وسواء دخل بها أم لا وله تعالى لينفق ذسعة من سبعة ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما  
 آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه وهذا عسر لم يؤنه ما فلا يكلف بشئ واذا سقطت  
 فانفتحت على نفسها ما في زمن اعساره فانها لا ترجع عليه بشئ من ذلك لانها ساقطة  
 عنه في هذه الحالة وتعمل على التبرع وسواء كان في حال الاتفاق حاضرا أو غائبا  
 والمراد بالسقوط عدم اللزوم لانتفاء تكليفه حين العسر (ص) لان حبس أو حبسه  
 (ش) وهذا محرز مما قبله والمعنى ان نفقة الزوجة تسقط بعسر زوجها ولا تسقط  
 بحبسها في دين شرعي ترتب عليها لان المانع من الاستمتاع ليس من جهتها وكذلك  
 لا تسقط نفقة المهر بس زوجها في دين ترتب عليه اها أو لغيرها لاحتمال ان يكون معه  
 مال وأخفاء فيكون ممكنا من الاستمتاع لعدم ادائه لها عليه (ص) وأوجب الفرض  
 رها فانفق حضر (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت الى حجة الفرض أصالة مع محرم  
 أو مع رفقة مأثورة ولو بغيران زوجها فان نفقة لا تسقط عن زوجها لكن لها نفقة  
 حضر وعليها اما ان ترفع من السمر اما ج التطوع اذا خرجت اليه فلا نفقة لها عليه على  
 زوجها الآن يأذن لها ويقدر على ردّها فان نفقة حضر كالفرض كافي الشارح وذكر  
 الجساري ما يخالفه ونصه واشترط بالفرض من التطوع فانه لا نفقة لها الا ان يأذن لها  
 فيكون لها نفقة سفر فلو تمت نفقة السفر عن نفقة الحضر لم يكن لها سواها ولو كانت  
 نفقة الحضر مقررة ولا يدفع ما زاد من نفقة الحضر على نفقة السفر وقوله وان رتقا  
 راجع لجميع الباب والمراد بالرتقا من قاهبها مانع من كل ذات عيب دخل عالمه  
 وتصل كالعصبة ويأبى المانع المدخول عليه كالخض والمرض والمجنون (ص) وان  
 أعسر بعد يسر فالماضي في ذمته وان لم يفرضه ما تم (ش) يعني ان الزوج اذا أعسر

بعد  
 بحيث أدن لها في حجة التطوع ثم يظهر ان ما قاله الشارح هو الاظهر بل يمين اذن لا يدل على الفرض  
 الذي هو يأذن الرب تبارك وتعالى (قوله فانقصت نفقة الخ) مرتبط بقوله المستغف ولها نفقة حضر وهذا أمر متفق عليه

(قوله غير مرف) الآن تقول أنت قلت عليه لا يرجع عليه ويراد نقه على ذلك فتخرج عليه بالسرف (قوله الاصله فلا رجوع لها بما أنت قلت الخ) فيه اشاره الى أن قول المصنف الاصله تراجع لما قبله المكاف خلاف قاعدهه ويصح ان يجري على القاعده ويكون في القاعده احتياطاً فقد حذف صلاهما الاول دلالة الاخر عليه وحذف من الثاني غير مرف لانه الاول عليه (فتبينه) يعرف كونه اصله باقائه رائد غير (قوله أو على أجنبي) أي كبير فكذلك تربط في الزوجان يكون كبيراً وأما لو كان صغيراً لم يدخل في قول المصنف وعلى الصغير الخ ٢٤٧ والمحصل ان قوله وعلى الصغير

شامل لما اذا كان زوجاً وغيره (قوله وحطنت) أي انما أنت قلت لتراجع (قوله وعلى الصغيران) كان الخ) فلا تذا قال عجم ومن قال أنتفق على الصغيران كان له مال أخذت منه والا فلا فانه لا شيء له وكذا من بنى معه ما من عنده لكونه لماله ليمان له مال لا شيء له (قوله وحطت انه أنتفق اسير جمع) ولومن أب أو وصي ومحل حلقه الا ان يكون أشبهه أو لا أنه يتفق ويرجع (أقول) لا ينبغي ان قول المصنف وحطت يتضمن أحد الشروط الذي هو قوله وان نوى الخ (قوله هذا معطوف على مسدخول المكاف) المراد بمعدخولها ما بعده الذي هو قوله أجنبي (قوله كما يأتي في باب النقطة) أي في قول المصنف ورجوعه على أيه ان طرحه هذا ويشهد بالخبر ان عمل أن الأب تعدد طرحة في الرجوع عليه مطلقاً يصير كالنقطه وان لم يثبت طرحة هذا فلا

بعد ان كان موصراً فان ما تجد ملز وجهه في زمن البسر من نقه فانه باق في ذمته كما كثر الديون تأخذ منه اذا أسبر موصراً كان فرضه ما كمل أو لا ولا يتطاف السقوط في زمن العسر على ما تجد في زمن اليسر ولا يقطع العسر الا لزمه خاصة وما كان العسر لا يقطع عن الزوج الا ما وجب عليه غيره لا ما وجب عليه لنفسه فلذا أنتقلت هي وغيره ما عليه اتبعه به حيث كان غير مرف واليه أشار بقوله (ص) ورجعت بما أنتقلت عليه غير مرف وان موصراً اكتشف على أجنبي الاصله (ص) أي ورجعت الزوجه على زوجها بما أنتقته عليه حال كونه ما أنتقته عليه غير مرف بالنسبة اليه والى زمن الاتفاق وان كان حال الاتفاق عليه مع موصراً كما يرجع من أنتفق على أجنبي وان كان مع موصراً بما أنتقته عليه غير مرف الاصله فلا رجوع لها بما أنتقلت على زوجها وعلى أجنبي أو أنتقته أجنبي غير مرف على أجنبي (قوله غير مرف حال من ما وحاطت الا ان تكون أشبهت أو لا) أي أنتقلت ترجع وكذا من أنتفق على أجنبي لا بد من عينه الا ان يكون أشبهت وقوله على أجنبي أي كبير دليل ذكره الصغير بعده (ص) وعلى الصغيران كان له مال له المنفق وحطت انه أنتفق ليرجع (ش) هذا معطوف على مسدخول المكاف وحينئذ فيسقط ادعاه الرجوع بغير السرف وهو كذلك كما صرح به أبو الحسن وانما أنتفق على صغير فلا يرجع الا بشرط ان يكون له مال حين الاتفاق وعليه المنفق ويشهد بالاتفاق منه كعرض أو عين ليست بيد المنفق ويعسر الوصول اليها وان نوى المنفق الرجوع وحطت انه أنتفق ليرجع وان سبق ذلك المال لان تلف ويجدد غيره وان لا يكون مرفاً ابن شد والاب الموصر كالمال انتهى أي فلا بد من عليه وبأنه موصر ويستقر بسا الى حين الرجوع وهذا ما لم تعدد طرحة والا فيرجع عليه كما يأتي في باب النقطة أي اذا كان موصراً علم ملاؤه أم لا فان كانت لم يجعل طرحة المال هنا كطره والاب هنا فالجواب ان الأب هنا ليس بعاقب بقبض مقصوده فيرجع عليه مع عدم العلم به لكونه تعدد طرحة ولا يستبرئ الناس على طرحة أولادهم انظر بأحسن ولكن نقل الشيخ عبد الرحمن انه لا يشترط علم المنفق بالأب بل اذا ظهر له أب كان له الرجوع عليه بخلاف المال كما تضمن الصناع وكلام المؤلف

رجوع عليه الا بشرط ان يعلم حين الاتفاق ان له اباً وان يعلم انه موصراً أيضاً (قوله وسواء علم ملاؤه أم لا) الا في سوا علم أم لا (قوله كطر والاب) أي ويكون المنفق الرجوع في المال الطارئ بل فوالها ان لا رجوع له في المال الطارئ ونعماله الرجوع في المال الذي كان موجوداً حين الاتفاق وان يكون المنفق عالماً به (قوله أكرهه تعدد طرحة) أي ولذلك لو علم هنا ان الأب طرحة تعدد البان في الرجوع عليه وان لم يعلم به المنفق حين النقطة (قوله ولكن نقل الشيخ عبد الرحمن) هو المعتمد وحاصل ما قاله الشيخ عبد الرحمن انه يرجع على الأب المولى ولو لم يعلم به ولم تعدد طرحة ونرى بين المال والاب بان الاصل عدم المال بخلاف الاب (قوله كما تضمن الصناع) أي كما تضمن الصناع ونص مثله تضمن الصناع ولو قال

من في حجره يتم عديم ائماً اتفق عليه فان أقامه لا أحد. فله منته والانه يوقى حل فذلك باطل ولا يتبع التيمم بشئ إلا أن يكون له أموال عروضة فيسلفه حتى يبيع عروضة فذلك له وان قصر ذلك المال عما أسلفه لم يتبع بالتائب أبو الحسن التائب الزائد لانه أسلفه على معين والقاعدة ان كل من أسلف على معين ان حقه لا يتعلق إلا بذلك المعين نظر محشى ثبت ورايت ما يفيد ان المعنى كما في باب تضمن الصانع فقد ٢٢٨ رأيت ما نصه قال في تضمن الصانع منها ومن اتفق على صبي قال الأب انه يرجع

على الأب بما اتفق وان لم يعلم المتفق الأب وقت الانفان اه (قوله مقيد بغير من اتفق) وفي المعيار الريب كغيره مع الشروط وهو الصواب اذهب وليس أقوى من الولد تدر (قوله وان لم يطلق فان الحاكم يتلوه) اعلم انه اذا لم يثبت عسره وأمر بأحد الأمرين انه لا يتلوه على الرابع (قوله بل يأمره بالطلاق) فيه نظر لان معنى قولنا المستصحب الا في فيه لا يتلزم الصحيح وان ثبت عسره تلزم الحاكم فلم يقل المصنف يأمره بالطلاق فاقم (قوله على أحد القولين) وهو الذي ذهب اليه المصنف الذي هو المقتضى ومقابل انه يطلق عليه من غير تلزم (قوله أى القيامه) أى فلا أتى على ظاهره لا يقتضى انه يطاق عليه حاله انما ساقى ان الطلاق انما يكون بعد التلزم والحق انه لا معنى للمصنف الا ما لا معنى ان المعنى ولها مطلب القسح فلا اشكال ولا جواب (قوله ودخل فيما قبل المبالغة) الاول ان يقول وما قبل المبالغة ثلاث صور (قوله أو يشتهر بالطاعة الخ) قال جهر قلت ينبغي ان يكون في

هذا معذور والاخير فله على رفع ضرر والمرآة بخلاف ما ذكره السؤال فانه يحتاج ان يرفع المشهور الضرب باعادة السؤال وهذا ظاهر (قوله أو أثبت) أى وادعى العسر بدون اثبات أو أثبت فيه بحث وذلك لانه ليس بظاهر المصنف انما ظاهر المصنف ان التلزم انما يكون عند اثبات العسر ابتداءً أو ما هاتان الصورتان ادعى العسر بدون اثبات أو اثبات اتهامه فليس هو المتأمله بكلام المصنف أى فتولوا الاتهام وقوله وان لم يثبت الخ شرعاً في جعل المصنف شاملاً لاثباته وهو اثبات

العسر ابتداء مع انما هي المفاد من المصنف يجعل على ذلك ما اذا ثبت العسر استواء المصالح ان التلوم عند اثبات العسر  
اما ابتداء أو انتهاء ما اذا لم يثبت العسر فلا تلوم واعلم ان قول الشارح وب التلوم على عدم الامتنال واحد من الامرين  
فقد ثبت ان المطلوب أحد الامرين وهذا لا يكون الا عند عدم اثبات العسر فحينئذ لا يلاي حذف قوله أو مع اثباته الخ (قوله  
ما ذكر) أي من الاتفاق أو الإطلاق (قوله مع دعواه العسر) وأما ٢٢٩ من لم يثبت عسر وهو يقر بالامتنان منهم من

الاتفاق والطلاق أي ولم يكن له  
مال ظاهر فانه يفعل عليه الطلاق  
على قول ويصحب حقيق يتفق  
عليها على آخر حكمها من عرفه  
فاذا صحت ولم يفعل فانه يفعل عليه  
الطلاق كما انه يفعل عليه بلا تلوم  
انما يجب المصلحة كما يشق من رفعة  
وأما اذا كان له مال ظاهر اخذت  
منه كما كان فاده الخطاب (قوله  
أو اثبت ابتداء) ظاهر حله ان اذا  
اثبت ابتداء يؤمر بالطلاق قبل  
التلوم وليس كذلك بل الطلاق  
انما هو بعد التلوم قوله بخلاف  
امرأة المعتصن أي ترضى بالبقاء  
بعد الاجل فلها المصالح ان اذا  
قامت نائبا فلا يضرب بله أجل  
لان الضرب الاول هو عقوبة  
يقض وقوله بتأخيرها ما وجب  
لها أي بتأخيرها الفراق الذي  
وجب لها فاذا قامت بعد ذلك فلا  
يضرب لها أجل وقوله بطل أي  
فاذا قامت يضرب بها الاجل  
(تنبيه) اعلم انه لا يحتاج مع  
تصديقها اليه وهو يحتاج لهما مع  
ثبته عسره اه (قوله وان غائبا)  
ذكر كبرام ان من جده شرط  
الطلاق عليه ان يدخل أو يدهي  
تعا التوضيح ورده الخطاب  
والثاني بان شرط الدخول أو

المشهور وهو ان كان الزوج يرضى بشئ أم لا والله أشارة له (والا تلوم بالاجتهاد) أي  
وان لم يتصل ما ذكر مع دعواه العسر من غير إثبات أو مع اثباته بعد الأمر بالطلاق فلم  
يفعل أو اثبت ابتداء تلوم بالاجتهاد الخا كم من غير تحديد يوم أو ثلاثة أو شهر أو شهرين  
كما قيل بكل منهما ولا تفسد له على الزوج في زمن التلوم ان اثبت عسره والآخر جعلت  
عليه ولو طلق ولو رضى بالمقام بعد التلوم ثم قامت بعد ذلك فلا بد من التلوم ثانيا  
بخلاف امرأة المعتصن فلا يحتاج إلى أجل ثلث والفرق ان أجل المعتصن سنة لا يدخل  
الاجتهاد فيها فاذا حكم بها وجب لمرأته القضاء بتمام الاجل لم يقض الحكم الماض  
بتأخيرها ما وجب لها والتلوم في النفقة انما هو اجتهاد فاذا رضى بعد المصالح بطل  
(ص) وزيدان مرض أو صبح (ص) يعني ان الزوج اذا مرض أو صبح في أثناء  
مدة التلوم بالاجتهاد فانه يراه في تلومه بقدر ما يرجى بشئ وهذا اذا كان يرجى برؤيه من  
المرض أو خلاصه من السجن عن قريب الاطاق عليه (ص) ثم طلق (ش) أي ثم بعد التلوم  
وعدم الوجوه ان النفقة والكدو يطلق عليه ويجري فيه اقله قبل يطلق الخا كم أو  
بأخرها به يحكم قولان (ص) وان غائبا (ش) أي وان كان الذي ثبت عسره وتلومه  
غائبا ومعنى ثبوت العسر في الغائب عدم وجود ما يقابل النفقة وجبه من الوجوه  
والتلوم لغائب علمه حيث لم تعلم غيبته أو كانت بعدة كعشر أيام أو ما ان قربت كثلاثة  
أيام فانه بعد ذلك فانه ان ترحل في مسافته وجعاه المسلمين المدلول بقومون مقام  
الخا كم في ذلك وفي كل أمر بعد الوصول الى الخا كم أو لكونه غير عدل (ص)  
أو وجد ما يك الحياة (ش) عطف على المبالغة يعني ان الرجل اذا لم يقدر من  
القوت الاعلى ما يمسك الحياة فقط فانه يصير حكمه حكم العاجز عن الاتفاق جله لما يلقى  
المراة في ذلك من الضر والنسب ولو ارزناها الاقامة مع ذلك (ص) لان قدر على  
القوت وما يورى العورة وان غنسه (ش) يعني ان الزوج اذا كان قادرا على قوت  
زوجه التكامل من الخبز ما دوما أو غيره ادم كان ذلك من قم أو غيره فانه لا قيام لها  
بحق الفسخ ولو كانت ذات قدر وعنى على المشهور وكذا الاقيام اذا كان يقدرها  
على ما يستعور رتمها ويوردها من غلظ الكنان والبلد ولو كانت غنسه والمراد بالعورة  
جميع بدنها كاله السوا ان فقط وتقدم الزوجه على غيرها من الاولاد الا ان ينفان  
فلتقدم امرأته على حالهما في النفقة فلم لا يجعل الزوج عاجزا في هذه الحالة بالنسبة  
للغنية قلت ذلك من فروع القدرة على ما يقرض وهذا من فروع العجز الموجب

الدعاء ناص بالخاضر ولا يعجز عن دفع الخطاب وقت (قوله بعد ذلك) أي برى الله (قوله لان قدر الخ) ولودون  
ما يكتبه فقراء ذلك الموضع ولا يجع على التسكيب بالادنى من المقتل لان ضرر الدين أشد من ضرر العجز قدرتها على دفعه  
بالطلاق بخلاف رب الدين (قوله على المشهور) ومقابله محاكمة في البيان عن شهب من أنه اذا عجز عيشها به افرق بينهما  
(قوله جميع بينهما) حرة أو أمة (قوله قلت الخ) حاصل الجواب انه يجعل قوله فيما تقدمه بدروعه وماله على ما اذا كان قادرا

(قوله يوجب مثلهما) انما قال يوجب ولم يقتصر على قوله مثلهما اشارة الى ان المراد بالدار النعري لا التمسك وانما اعتبر في  
الرجعة اليه ان النعري الكلام مع انه لا يطلق عليه ان وجه ما يتسرع من التوث لان الملاعة والرجعة عن الطلاق تأتت ذلك  
بمختلف فكما كنهانه وصبره وانما جسدته فلا تعد للضرر قاله البدو (قوله فلا يمكن من الرجعة الخ) هذا يقتضي انه اذا  
قدر على التوبة ازاله الرجعة فنفاي قول المصنف ان وجهه في العتية يسارا يقوم بواجب مثلهما والموقوف عليه كلام المصنف (قوله  
لان الحق لها) هذا على ما قلناه في الواضحة والذي لصحة في السلبية لا تصح الرجعة ورويت (قوله وابن الماجشون نفقة  
شهر) المنادى شهر لان الكلام في الزمن ٢٣٠ (اقول) بقي شيء آخر وهو ان القائل بالنعري قيد المسئلة وحاصله انه

ان وجهه نفقة شهر في العدة فهو  
امثالها وان لم يجد النفقة خمسة  
عشر يوما وشبه ذلك لم يكن امثال  
وهذا فمن يقرض عليه شهر  
بشهر ولو كان قوله بالايام اعدم  
وجوده انه فاذا اجاب بالوجود لم  
يطلق عليه قوله الرجعة بذلك كذا  
قاله ابن الماجشون وقوله وقبل  
اذا وجد أي زمن اذا وجد الخ الا  
أن قصصه انه لو وجد المقتات  
بدون ادم فصح رجعته وهو  
يخالف قول المصنف اذا وجد  
يسارا يقوم بواجب مثلهما الذي  
هو الموقوف عليه (قوله قال ابن  
زيد السلام الخ) يرد على ما في  
عيسى في كتاب العدة اذا وجد  
نفقة شهر فهو امثالها ابن رشد  
معناه وان لم يطعمه لجمال سوى  
ذلك وهو صحيح قال عجم ويقول  
ابن رشد به على ما في قول ابن زيد  
السلام من الخاتمة والقصور  
وظاهر كلام ابن رشد انه تصح  
وجهه اذا وجد نفقة شهر على

للفسخ ولما علم ان كل طلاق اوقعه الحاكم بائن الاطلاق المولى والعسر بالنفقة وقدم شرط  
تمام رجعة المولى بقوله وتم رجعته ان الفعل والالت شريع في شرط رجعة المطلقة  
عليه عسر بالنفقة بقوله (ص) وله الرجعة ان وجد في العدة يسارا يقوم بواجب مثلهما  
(ش) يعني ان الحاك اذا اوقع على الزوج طلاق لاجل عسر بالنفقة فهي طلاق  
رجعية فاذا اودا الزوج ان يرجعها فانه لا يمكن من ذلك بل لا يصح الا بعد ان يوجد  
معناه يسارا يقوم بواجب مثلهما الاقل لان النفقة التي اوتعها الحاك انما كانت لاجل  
ضرره فلا يمكن من الرجعة الا اذا زال موجب النفقة وهو العسر الا ان ترضى  
لان الحق لها وقومهم من قوله وله الخ وقوله في العدة ان هذا الذي المدخول بها اذ مهرها لعدة  
عليها واختلف في قدر الزمان الذي اذا ايسره كان له الرجعة فلا ينقسم وابن  
الماجشون نفقة شهر وقبل نصفه وقيل اذ وجد ما قدر عليه أو لم يطلق عليه  
قال ابن عبد السلام ويؤيد ان تقول هذه الاقوال على ما اذا غنى ان بقدر على ادامة  
النفقة بعد ذلك وقيل في التوضيح (ص) ولها النفقة فيها وان لم يرتجع (ش) أي ولها  
النفقة في العدة اذا وجد يسارا يملك به الرجعة وان لم يرتجع على الاصح وهو مذهب  
المدينة لانها مطلقة رجعية ثبت لها أحكام الزوجية من اوفى وغيره وقولنا يسارا يملك  
به الرجعة احتراز عما لو وجد يسارا ينقص عن واجب مثلهما فلا نفقة لها الا لا يملك  
ذلك رجعتها او الضمير في قوله ولها لعدة لعدم النفقة (ص) وطلبه عند سقره  
بنفقة المستعمل ليدفعها لها أو يقيم لها كقوله (ش) عطف على الفسخ من قوله ولها  
الفسخ والمقضي ان الرجل اذا اراد سقرا فزوجته ان تطالبه بنفقة مدتها قبله ليدفعها لها  
انقاد أو يقيم لها بها كقوله لا يسكن لها ما يدفعها لها عند استحقاقها في كل يوم أو شهر  
أو نحو ذلك على حسب ما كان الزوج يشغل كامر والباقي الحامل طلبه بنفقة الاقل من  
مدة الحمل أو الشهران كان جهلا غيبا غيبا ونافسه فلم يراها ماله طلبة بجميع  
وراء أو أصبح واختاره القاضي ان قامت قبل حيضة الاول ان قامت بعدها فان اتهم

احد الاقوال لوطن انه لا يقدر بعد ذلك على شيء (تنبه) هو ظاهر المصنف انه لو كان يقدر ولاى قبل الطلاق على اجراء ان  
التفقت اهر وقدر رجعه على ايامها بما يملكه الرجعة وهو احد قولين وقيل ليس له ولم يرجع واحدهما وظاهر المصنف  
الاول (قوله وان لم يرتجع) الواو لئلا لانه لا يقال بعد الرجعة ان وجد في العدة (قوله وهو مذهب المدونة) ومقابلها رواه  
ابن عسب عن طرف وابن الماجشون انه لا نفقة على المولى حتى يرتجع (قوله عطف على الفسخ) فان قلت هلا جعله معظوما  
على النفقة من قوله وله النفقة قلت المانع ان قوله وله النفقة من تعلقات المطلقة بخلاف قوله وطلبه نلتس من تعلقاتها  
(قوله واختاره القاضي) أي اختاره قول اصبح وقوله والاول أي واختار الاول الذي هو قول مالك ان قامت بعد ماى لان  
الغالب ان لاجل مع الحضي والطلاق اصبح غيبا عن حيث مراعاة ان الحامل تحيض (قوله فان اتهم الخ) حاصله ان كلام المصنف

مقروض فيها إذا أراد أن يسافر السفر المعتاد ولا ينطلق في شكك على ما إذا اتهم على أن يسافر السفر الزائد على السفر المعتاد وقد أعطاها نفقة السفر المعتاد وأطامها بها جيلار قوله ودينه لكن إن كان موثقا في الحاكم الاتفاق وأمر غيره بالاتفاق وياخذ من دينه إذا حل (قوله أو الغائب المرجو) أي بأن يقول لها نفرض لك في هذا المرجو كل يوم خمسة أنصاف (قوله في دينه) أي ماله كالأموال وقوله لا ينفق مع التأجيل قبل حلوائه إن لم تكن أحق به من الغرامة البدر (قوله) ويكنى أقرار المدين الخ أي بلايين من أن لا يتأجل ما وجبه لهم هذا حتى يتي (قوله وهو مذهب المارونية) ومثاله أن الوديع لا يقضى منه الدين ولا غيره أي من النفقات (قوله بعد حلف من ذكر بالاستسحاق) حاملا هذه اليمين المسماة بين الاستسحاق قد صرح بعض بانها للاستظهار وصريحه أنها مقدمة عن ٢٢١ أقامة اليمين التي هي أمّا شاهدان أو شاهد

وعين وقد يصحب ذلك عين أخرى يقال لها عين الاستظهار إذا كانت دعوى على ميت أو غائب وعلى تفسير إذا كان الشاهد واحدا يصحب ثلاث آيات يمينان للاستظهار وعين تكلمه النصاب إلا أن أحيدى يميني الاستظهار السعي هي عين الاستسحاق مقدمة على أقامة اليمين التي قد يكون معها يمين الاستظهار الأخرى وكون الدعوى على ميت أو غائب وقوله أنها تخلف معه فأنسا أي عينا تكلمه النصاب وقوله ركز أو وجب عليها عين الاستظهار حيث أقامت شاهدان أي تكون الدعوى على ميت أو غائب وحدها أن المعنى أنها خلفت عينا حيث أقامت الشاهدان ليكون الدعوى على ميت أو غائب وهي عين الاستظهار أي غير المقدمة

أن يقيم أكثر من السفر المعتاد حلف وأطام جيلار (ص) وفرض في مال الغائب ودينه ودينه (ش) يعني أن الزوج إذا غاب عن زوجته قبل نكاحها أو بعده فرقت أمرها فطارت نفقة مالها الحاضر أو جماعة المسلمين عند مدهم بقرض لها نفقة في دينه الشرعي ويكنى أقرار المدين وتضع نسخة دينه في ثلثين نسخة ففوقه أي دية وجبت له الذبس له العفو وعليه مدين وكذلك يقرض لها في دينه وهو مذهب المارونية وبعبارة وفرض نفقة الزوجة والأولاد أو الوين في مال الغائب إذا طلبوا ذلك (ص) وأقامة اليمين على الذكر (ش) تقدم أن نفقة زوجه الغائب تقرر لها في دينه الشرعي فإذا أنكر من عليه الدين فلا مرأة أن تقيم يمينه على مدين زوجها فلا أقامت شاهدا واحدا يدين زوجها خلفت معه واستسحق كما فرما المفسر ذلك (ص) بعد حلفها باستحقاقها (ص) يعني أن الحاملا يقرض زوجها نفقة في مالها الحاضر أو الغائب المرجو أو في دينه أو في دينه إلا أن يحلفها اليمين الشرعي أنها تستحقها في دينه في يوم تاريخه وأنما تطلب عطها ولا يعضها عنه ثم يقرض لها أو بعبارة وقوله بعد حلفها تعلق بشدة وأقامة اليمين الخ وقوله وفرض في مال الغائب أيضا أي أنها يقرض لها أول ذكرها وتقام اليمين بعد حلف من ذكر بالاستسحاق ويقضهم من تقدم حلفها على الفرض وعلى بيع الدار بعد بثوب ملكها أنها إذا أقامت شاهدا واحدا بأن الدار ملكه أن تخلف معه ثابا وكذا لو وجب عليها عين الاستظهار حيث أقامت شاهدان (ص) ولا يوثق من ماله كمال وكمل وهو على يمينه إذا أقدم (ش) يعني أن الزوجة إذا قضى لها القاض نفقة على زوجها الغائب ودفعها لها فإنه لا يؤخذ من المرأة كمال يضمنها فيما قضته من نفقة إلا أن لم يأخذها على دليل الفرض وزوجها على يمينه إذا أقدم فإن أثبت مسقطا رجع عليها (ص) ويثبت دأره بعد بثوب ملكه وإنما لم يخرج

التي هي عين الاستسحاق وقوله لو وجب عليها عين الاستظهار هي اليمين المفادة بالشبهة بقوله وكذا لو وجب الخ ولكن مفاد النقل أن عين الاستسحاق التي أقامها المصنف متأخرة عن أقامة اليمين التي هي شاهدان فقط أو شاهدان وعين الاستظهار يكون الدعوى على ميت أو غائب أي أو شاهد وعين فقط أو شاهد وعينان أحدهما المكمل للنصاب والآخر للاستظهار التي هي تكون عند الدعوى على ميت أو غائب فبلى هذا أقول المصنف بعد حلفه متعلق بقرض فقط وذكر بعض مناهضه المراد باليمين ما يشمل الشاهد واليمين فإذا أقامت شاهد خلفت معه واستسحق ثم تخلف عينا أخرى بأنما قضى الخ وهذا على القول بأن عين الاستظهار لا تجتمع مع غيرها وأما أن قلنا أنها تجتمع فتقول والله الذي لا اله إلا هو أن ما منه يداهدي حتى وإن نفقت عليه لم يصلي منها شيء (قوله رجع عليها) أي أخذت منه وتردده الزوجة أن تزوجت وأثبت أنه ترك لها النفقة ولو لم يترك الخ الثاني عند أي بكر بن عبد الرحمن وقال ابن أبي زيد لا ترد له بعد حوله (قوله وأنما لم يخرج) المخطوف مقدر أي وشهادتهم أنها لم يخرج

(قوله يعني ان عقار الغائب يساع في نفقة زوجته) ويجري مثله في نفقة الاولاد والاوين وان وقع خلاف في بيع عقاره في نفقة الاوين والذى اتى به ابن بابويه بعد حذف الاب انه عديم خلاف لابن عتاب ومقتضى كلام ابن عرفة يسع جميع مال الغائب في نفقة الزوجة والاولاد والاوين فيكون موافقا لتوى ابن بابويه (قوله تشهد انم باقية الخ) هذا يشيدان قوله انما يخرج الخ يان الشهادة بطون الملك وعبارة شب بعد قوله بعد ثبوت ملكه مانصه واستقرره الى حين البيع وهو ان تشهد بنية الملك انهم يخرج ٢٣٢١ عنه أى عن ملكه في عليهم لاعلى القطع اه (قوله ثلاثة أقوال) هي

ان لا ينقض البيع بحال ويرجع على رب الدين بما قبض والثاني انه ينقض البيع ويندفع الثمن للمستقرى ان شاء والثالث انه ان قامت له بنية على الدفع فنقض البيع وان لم تقم له بنية وأصر رب الدين الاخذ وحلف المدين انه دفع فانه لا ينقض البيع وهذا امسكل تأمل (قوله وعليه اقتصر المواق) عبارة عيب واذا قدم بعد بيع داره فأنبت برافعه مما يثبت به لم يثبت البيع الا ان يجهدها لم يتغير فغير بين امضائه أو أخذه ودفع ثمنه فانه تمت (قوله ويخوف في ٣) ليس في نقل في ذلك والحاصل ان الذي في نقل في المعقول عليه انه لا ينقض بحال أسلا سوا متغير أم لا فكلام شارحنا أحسن من عبارة عيب فتقدير (قوله لم تأنى نية بالحيازة عند القاضي الخ) هذا ما حل به الشارح وفي عيب خلافه وقسمه فأنه لن يوجهه القاضي معهما من يعرف المقار يوجد ويجدوده الواحد

عن ملكه في عليهم (ش) يعني ان عقار الغائب يساع في نفقة زوجته. هـ اذ لم يكن له مال ولادين ولا ودية بعد ثبوت ملكه بالبنية تشهد انم باقية في ملكه الى حين البيع لم تلم انما خرجت عن ملكه شاقل شرعى وليس له من ان يشهد اعالى القطع اذ لا يجزئهم ذلك فتقوله بعد الخ متعلق بيبعت وقوله وانما يخرج ظاهره وان هذا واجب وقد حكى في باب الشهادة خلافا في وجوبه وكونه شرطا كمال وظاهر قوله يثبت الخ وان لم يكن له غيرها وهو يحتاج اليها عبارة المدونة تنفذ ذلك واذا بيع عقاره هنا وفي دين ثم قدم وأثبت البراءة بما يسع فيه عقاره فذكر ح عن البرزق في مسئلة الدين ثلاثة أقوال الاول انه لا ينقض البيع بحال ويرجع على رب الدين بما قبض الخ وعليه اقتصر المواق (ص) ثم نبه بالحياة فأنه هذا الذي سرقناه هو التي تشهد بملكها الغائب (ش) يعني ان الحكم اذا ثبت عنده ملك الغائب للعقار فانه لا يجهده حتى يوجه من عنده شاهدان عذرين لاجل حيازة العقار اذ كورق طوف البينة داخله وشارجا ويجهده ويجدوده الاربعة ثم تأنى بنية الحيازة عند القاضي فتقول هذا الذي سرقناه هو الذي شهد بملكها للغائب ان كانوا هم شهدوا الملك أو شهد بملكها للغائب ان كانوا غيرهم واصل الاحتياج الى بنية الحيازة فيما اذا شهدت شهدوا الملك بان له دارا لم يعمل كذا ولم تذكرونها ولا يجر انما على وجه الشهادة وبما ان ذكرت ذلك على الوجه المذكور كما عنده باعصر بل يزيدون بيان صفة جدرانها وما تشتمل عليه من الاماكن والمراتي ونحو ذلك فلا يحتاج لبينة الحيازة (ص) وان تنازع في عسرة في عيشه اعتبر حال قدومه (ش) يعني ان الزوج اذا قدم من سفره فطالبته زوجته بنفقة فمات في حال عيشه فادى انه كان معسرا وأخافته الزوجة في دعواه لتجب عليه نفقتها ولا بد له ما كان المعسر في ذلك حال قدومه من سفره فان قدم معسرا فالقول قوله يمينه وان قدم معسرا فالقول قوله ما بينهما وتأخذها منه وقيل المعسر حال شروجه ونفقة الاوين والاولاد في هذا كالزوجة (ص) وفي ارسالها فالقول قوله ان رفعت من ومثلها كم (ش) يعني ان الزوج اذا قدم من سفره فطالبته زوجته التي في عسرة بنفقة فماتت قبله فقال ارسلها لك أو قال تركتكم عندك عند سفرى ولم تصدق زوجته على ذلك فان القول في ذلك قولها يمين ان كانت رفعت أمرها في ذلك الى الحكم فلم يجدها زوجها الا بأجرها الاتفاق

كاف والاشان أولى اه وهو الذى في النقل وان كان كلام الشارح محصيا في حد ذاته فيما يظهر (قوله اعتبر حال قدومه الخ) محل ذلك اذ جعل حال شروجه والاحل عامه حتى يتبين خلافه الان هذا يتناقض وقيل المعسر الخ المعقول عليه ذلك القيد خلافا لما يشهد من حكاية هذا القيل (قوله فالقول قولها) ولو رقيمة بين (قوله لحاكم) سلطان أو ناته قاض أو غيره قول الحنبلى قوله ويخوف في ليس ذلك في نسخ الشارح التي بأيدينا اه مصمم



(قوله مطلقاً) نعمت أم لا والفرق بين المطابقة ومن في العصمة ان التي في العصمة الغالب انه يمينه في احوال نفقتها بخلاف المطابقة فانها بالعكس (قوله أي من يوم الرفع) حل معني فلا ينافي قوله بعد عوض عن جلة الخ (قوله وهو المنه ورانخ) ومقابله ما روي عن مالك ان رفعه اليهم ينزل في ذلك منزلة الحاكم ٢٣٣ واختاره النخعي وقال به ابن الهندي وأبو جهمد

الوتر وصوبه أبو الحسن النخعي  
الرفع على كنهه وعلقه الزوج  
عليه بذلك اذا قدم وز كان  
عقوبة ان عمل قضاء ببلدة تونس  
ان الرفع للعدول ككارنغ  
للسلطان والرفع للبرهان لغو  
(قوله ويثبت الخ) أي والا  
بأن لا يمكن حاكم كان رفعها  
بلجاعة المسلمين كالرفع للمالك  
فقبل قولها من يوم الرفع لهم  
(قوله نقوله كالخاضر) فمقبل  
قوله يمينه ولو سبقها انه كان  
ينفي عليها ويثبت ان يكون  
محل كلام المصنف ما لم يستقر  
ولي الميجورة من صفته وأسقية  
الفتح اليه ودمه والا فلا يكون  
القول قوله (قوله أو رفعت  
لعدول أو لغيره) أي مع وجود  
الحاكم (قوله لانها احبثت ثمانية  
الدين) والدين لا يصدق من هو  
عليه في دفعه لصاحبه الا يثبت  
(قوله ويعقد في يمينه على رسوله)  
أي ويقدر حلفه لعدولهم على  
رسوله الذي أرسل معه الدوام  
لما يعرف من أماته وقوله أو  
كابه أي الذي فيه واصل لانه  
نفقة كذا وكذا فان قلت انه  
يرجع لم رسوله لان الكتاب يجمع  
الرسول قلت يراد بالرسول  
انسان أرسل معه النفقة وعلمه

على نفسها وأذن لها في الاقتراض والرجوع بذلك على زوجها لكن القول قولها من  
يوم الرفع لامن يوم سقره فان القول قولها من يوم سقره قبل رفعها أو ما المطابقة  
ولو رجعية فالقول قولها مطلقاً والعكس كانه نفقة وقوله من يوم سقره أي من يوم الرفع  
وهو متعلق بقوله لا يرتفع والتسوية عوض عن جلة مضاف اليها أي من يوم اذ رفعت  
أجرها للمالك (ص) لالعدول وجبران (ش) يعني ان الزوجة اذا رفعت أمرها  
بسبب نفقتها في حال غياب زوجها الى جماعة المسلمين للعدول أو لغيره ان فان ذلك  
لا يكون كرفعها الى الحاكم فلا يكون القول قولها ويكون القول قول الزوج وهو  
المشهور وينبغي ان يقيده بهذا الحكم بما اذا كان هنالك حاكم كما في غير هذا الموضوع  
وحكم نفقة أولادها الصغار حكم نفقة يميني لو نازعته عند قدومه من سفره في نفقة  
أولادها الصغار فقال أو سلمت اللأ وتركتها عندك قبل سقري فان كانت رفعت أمرها  
في ذلك الى الحاكم فالقول قولها من يوم الرفع والا فالقول قوله قاله ابن القاسم في العتبية  
(ص) والاقول كالخاضر (ش) أي وان لم ترفع أصلاً أو رفعت للعدول أو لغيره ان أو رفعت  
بعض المدة وسكتت بعضها فله في تمام الرفع للمالك كلاً أو بعضاً كان القول قول الخاضر  
في أنه أتفق اذا لم تكن مقررة والا فلا يقبل قوله لانها احبثت ثمانية الدين ومحل كون القول  
قول الخاضر في النفقة حيث ادعى انه كان يتفق أو يدفع النفقة في زمنها أما اذا جحدت  
عالمه لماسمى فلا يقبل قوله بالاجماع وكل هذا في حق من في العصمة وأما الباقي الحامل  
فلا يقبل قوله انظر محلول (ص) وحلف لعدولها لاعتنتها (ش) أي وصحت كان  
القول قوله خاضراً أو غائباً حلف لعدولها عن نفسها أو من رسوله ولا يخلف لعدولها اليها  
لا احتمال لعدم وصول ما بعثه اليها وهو الأصل ويعتد في يمينه على رسوله أو كتابه (ص)  
وفيما نرضه نقوله ان أشبه والاقولها ان أشبه واللا بد في القرض وفي حلف مدهي  
الاشبهه تاويلان (ش) الضمير المستقر في فرضه عائده الى الحاكم وكذا اشد في الجار  
والجور ومتعلق بتنازع والمعنى وان كان تنازع الزوجين فيما قرضه الحاكم فقالت  
الزوجة مثلاً فرض لي في كل يوم درهم وقال الزوج نصفه فالقول قول الزوج ان أشبه  
قوله وأشبهه ما فان أشبه وحدها فالقول قولها فان لم يشبه واحد منهما ما اشد في  
القرض ما اشد تقبل ولها انفقة المثل في الماضي وظاهره لافرق في ذلك بين ان يكون  
اختلافهما في فرضه قاضي وقتهما أو قاض ما بين عليهما وهو كذلك واذا قلنا القول  
لمدهي الشبهه من زوج أو زوجة فليس ذلك يمين أم لا ولها أن تسمى الكلام على أقوى  
أسباب النفقة وهو الزوجية شرع في الكلام على السببين الباقين وهما الملك والقربا

٣٠  
نحى  
ج  
بها وأما الكتاب فانه وان أرسل مع انسان فليس  
بلازم ان يكون أرسل معه نفقة بل وان يرسل كتاباً يأخذ النفقة من وديعته وأما الكائن في نراته وشي ذلك (قوله وفي  
لخلف مدهي الاشبهه) أي واستظهره بعض هذا ترجيح (أقول) وهو ظاهر

• (فصل) • قوله ومعهما هما أمانة المالك فإشارته بقوله والاسم ككليفه من العمل الخ وأمانة القربة  
فما أشار به بقوله وشادهما الخ (قوله لأنه سمى كراخ) فيه أن قوله وشادهما معطوف على الواو لأن في جملة نفقة  
القربة لأن الأثر يقال هذا بقى على أنه مستأنف أي يجب نفقة خادم الام والاب (قوله فيصنع) أي إذا علمت ما ذكرناه  
يمكن أن يجاب عنه بأنه يحتمل الخ (قوله حذف) أي الذي هو علف مع أن نفقة مسطرة على دابة والداية تفتقها العلف بقوله  
المسنة الخما يجب نفقة دابة أي علفها والتقديم نفقة رقية والتأخير قوله ودابة الخ أي يجب نفقة رقيه الفن والمشاركة  
والمبعض بقدر المالك والمالك نفقة على نفسه ونفقة الرقيق الخدم على مخدومه ففتح الدال فيما (قوله ويحتمل أن يكون  
أراد حصر أسباب النفقات) أي بقية أسباب النفقات (قوله ولهذا قال بعد الخ) وحاصله أن المراد حصر الباقي في القربة  
والمالك والمعنى انما يجب النفقة بالمالك ٢٣٤ والقربة فالخدم فيها باعتبار الهيئ (قوله ويحتمل أن مصبه نفقة رقيه)

أقول هذا الوجه بعيد عده  
عطف ما بعده عليه لأن يقرأ  
وداته مبتدأ والخبر محذوف  
أي كذلك ويجوز أن يكون  
الحصر باعتبار الأمرين معا  
باعتبار آخر أي انما يجب نفقة  
رقية لا رقيق رقيه نفقة رقيق  
رقية على رقيه لا على السيد  
الأعلى فالخبر بالنسبة له وانما  
يجب نفقة دابة إن لم يكن مرعى  
وبراداة الأجر من المصطلح  
عليه فيقول حرقت النفقات  
عنده ولم تدرك على الأنصاف  
فإن قدرت عليه ليجب نفقتها  
لأنه ظرها كتابا ما ذواله في  
النفقة عليه (قوله انظر الشرح  
الكبير) حاصل ما أشار به في  
الشرح الكبير أن المصنف  
استوعب أسباب النفقة الثلاثة

ومن علقهما فقال  
• (فصل) في الكلام على ذلك • وأدخل المؤلف إذا حصر وهي قوله (ص) انما يجب نفقة  
رقية وداته إن لم يكن مرعى (ش) وليس موضع حصر لأنه ذكر أن نفقة خادم الاب  
التقير يجب على الولد وكذا خادم الام فيحتمل أن يكون مصبه على قوله أن لم يكن مرعى  
فإن كان مرعى يكن ولا يكف بغير ذلك ويكون على هذا في كلامه • حذف وتقديم  
وتأخير وعناء انما يجب عليه علف دابته إن لم يكن مرعى ويجب عليه نفقة رقيه  
والاسم الخ ويحتمل أن يكون أراد حصر أسباب النفقات الثلاثة وذلك لأنه لما ذكر أن  
النفقة يجب بسبب السكاح أشار إلى أنها لا يجب بعد ذلك إلا بالمال إلا بسبب ملك أو قرابة  
ويكون رقيق الاب والام بطريق التبعة لهما لأنه من تمام العراب وما لهذا قال بعد  
هذا الكلام وبالقرابة على الموصى أي فلا يجب على غيره لأن القرابات ويحتمل أن  
مصبه نفقة رقيه أي انما يجب الرقيق النفقة لا التزويج أو الحج أو البيع وهو ذلك  
وهذا أولى انظر إلى روح الكبير (ص) والاسم (ش) أي والأمانات مع من الاتفاق  
أو يجوز عنه بيع ما يباع ويحصر بين ذلك ما يؤكل لحمه وأخراجه من ملكه وبعبارة  
والاسم ما يصح بيعه وأما الولد فقلل ترقي وقيل نفق وأختر وأما المذبر والمعتق  
لاجل يقال لهما أخذ ما ياتى بفق عليهما كانا لهما خدمة والاعتقا وأما قوله  
(ككليفه من العمل ما لا يطبق) أي وتكرره منه ذلك فانه يباع وأما المرفوعان فلا  
يباع لذلك ويحل البيع ما لم يرفع الضرر ولا يغير حيث يقع البيع (ص) ويجوز من  
لبنها ما لا يضر بتأجيلها (ش) يعني أنه يجوز للمالك الدابة أن يأخذ من لبنها ما لا يضر  
بتأجيلها فإن كان يضر به تحقيقا أو شكافا لا يجوز له الأخذ منه (ص) وبالقرابة على

أي ذكرها بشيء أنه لم منه الحصر فيها فلا معنى حيث ذكر الحصر إلا أن الأخير بأن الحصر على الوجه الأول  
ليس متعلقا ببيان الأسباب فالأظهر أن يقال أن الأول فيه كلمة كما هو ظاهر (قوله والاب) بأن ما منع من الاتفاق على رقيه أربع  
دابة حيث يجب له المهر (قوله يبيع) ما يباع وإن وجد من يشتره وكان ما يباع ولا وهب أو أخرج من ملكه بوما أو ذكاة  
ما يؤكل (قوله بما ينفق عليك) أي نفقة تنفق عليك (قوله أن كان له ما خدمة) أي أن كان له ما خدمة على الخدمه ووجد من  
يخدمه (قوله ولا اعتقا) المناسب اعتقا فلا يضمن صفة العتق وقوله ككليفه أي المالك أمتا وغيره (قوله ما لا يطبقه) المراد  
بلا يطبقه الشيعة خارجة عن المعتاد فلا يراد ما لا يطبقه أصلا كيف يكذب • (نقطة) من كان له تجر يبيع بترك القيام  
بحقه فإنه يضر بما أتاه عليه فإن لم يفعل انتم تصيب المال لله عن إضاعته ولم يسمع أنه يؤمر ببيع ذلك (قوله ويجوز الأخذ  
من لبنها الخ) وكذلك إن ابن الأمة ما لا يضر ولها بالاولى

(قوله والاصل في ذلك قوة تعالى وبأولادين الخ) تأمل وجه الدلالة فان الاحسان المأمور به يتحقق بطلاق احسان (قوله وسواء كان هذا الولد الخ) لكن على الصغير من باب خطاب الوضع وعلى الكبير من باب خطاب التكليف وسواء كان الولد مسلما أو كافرا شوطا به بقروع الشريعة لكن نفقته على والده بما فضل عن قوته وقوت زوجته ولواؤه بالاعتققة خادمه وراثته وينبغي أن لا يصحاح لهم ما لا يلزم بتسكيب المنفق عليهم ما (قوله لتقدم الغنى) أي غنى الابوين عن الولد (قوله لانه ليس بمال ولا آكل اليه) فبما الذي ترد يقول انه يؤل المال لانه يأخذ النفقة فتدال الى المال (قوله فاعرود لا يحمل له) أي ترد في الشاهد والغير شيعم والشيخ أحمد (قوله لانه يقتضي ان عليهم الخ) أي ليس بين متعاقبة بايات العدم فلا ينافي ان هؤلاء الذين استظهروا ومحمد ان معنى المصنف ايسر من هذا بين ٢٣٥ متعلقة بايات العدم فلا ينافي ان هؤلاء الذين

استظهروا وذلك لان مقتضى المصنف وأثبتا العدم بعدلين لا يمين (قوله لان العدم الخ) هذه التعليل لا يقيد بشيء (قوله بخلاف اثبات العدم في الدينون) والفرق عقوق الولد بينهما وأثبت بعض الشراح ان مقتضى المصنف لا يمين مع ثبوتها ببعض مع أي لا يمين مع العدين بخلاف اثبات الدينون فان معها يمين أي وحيد فلا اعتراض (قوله لان أعناه بطالبه بالنفقة معه) هذه العلة لا تلحق فالأثر ان يقول لانه حدث كان أحدهما مرسرا فأتان أن يكون الثاني كذلك وانظر اذا طواب الاب بالنفقة هل يعمل على الملاء والعدم أن يجري القولان وظاهر قولهم الناس محمولون على الملاء وكريم الخلاف في مسئلة الاب منه يقتضى جعله على الملاء والفرق بينه وبين الابن ان الغالب

للمومنة نفقة الوالدين المعسرين (ش) أي وكذلك يجب نفقة الوالدين المعسرين على ولدهما المومر والاصل في ذلك قوله تعالى وبأولادين احسانا واجماع الامة وسواء كان هذا الولد مسفيا أو كبيرا ذكر أو أنثى صحيحا أو مريضا أو جديا أو متعتدا وسواء كان الابوان صحيحين أو زمنين مسبلين أو كافرين أو مختلفين (ص) وأثبتا العدم لا يمينين (ش) يعني لو طلب الابوان نفقة من الولد فقال لهما لا يلزمي لكما نفقة لانكما غنيين وخالفه في ذلك وادعى العدم فعليه ان يثبتا فقرهما لتقدم الغنى والمشهور ان اثبات العدم يكون بعد اثبات البرجل وامرأين أو أحدهما يمين لانهم مرسروا في باب القاس ان العدم لا يثبت الا بعدلين لانه ليس بمال ولا آكل اليه فاعرود لا يحمل له وحيدته بشكل قوله لا يمين لانه يقتضي ان عليهم ما ينافي بآيات العدم وهي بين الاستظهار وليس كذلك لان العدم لا يثبت الا بشاهدين فكان عليه ان يقول ولا يمين أي والمحال انه لا يمين استظهروا بخلاف اثبات العدم في الدينون فلا يمين بين (ص) وهل الابن اذا طوب بالنفقة محمول على الملاء والعدم قولان (ش) يعني ان الاب اذا طلب نفقته من ولده فادعى الولد انه فقير فهل يعمل على الملاء حتى يثبت فقره أو يعمل الولد على العدم وعلى الاب اثبات ملاءه قولان ومحمدان لم يكن للولد أخ فهو يشاركه في النفقة على الابوين أم ان كان له أخ فهو يفتقر على أنه محمول على الملاء حتى يثبت العدم لان أعناه يطالبه بالنفقة معه فله الشيخ في التوضيح من ابن القنار ولواؤه كل من الولدين العدم يجري القولان المذكوران في كلام المؤلف (ص) وخادمهما وواحدة زوجة الاب (ش) يعني ان الولد المومر كالمزمنة نفقة أو به المعسرين كذلك يلزمه نفقة خادمهما وواحدة زوجة أو يمهو هذا الزم بطريق التسليم وظاهره وان كانا غير محتاجين الى الخدم أو ما خدام البنت فلا يلزم الاب ولو احتاجت لهما وكذلك خادم الولد (ص) وادعاهما من زوجة واحدة (ش) معطوف على نفقة أي انما يجب اعفائه من زوجة

وجوب نفقة الابن على الاب وعكسه نادر (قوله وخادمهما) معطوف على الوالدين أي نفقة الوالدين ونفقة خادمهما (قوله ويلزمه أيضا نفقة خادم زوجته) لانه لا تقدم الاب ووالده ان زوجة الاب انما يجب اسدادهما على الاب حيث كانت أهلا للادخام فاذا لم تكن زوجة الاب أهلا لا لادخام فلا يلزم الولد نفقة خادمهما وانظر اذا تعدد خادم زوجة الاب هل يجب عليه نفقة واحدة فقط أو الجميع وهو ظاهر كلام المصنف وكذا يقال في قوله وخادمهما (قوله وظاهره وان كانا غير محتاجين للخدم) أي لقد قدم ما على الخدم (قوله أو ما خدام البنت) أي التي يلزم الاب الاتفاق عليها لاولم الفرقان حتى الوالدين النفقة أكد من عكسه ويرد ما ذكره فبما اذا كان له أب ولد وكل منهما يلزمه نفقته ولا يقدر الا على أحدهما فله يقدمه الابن أو يشتركان ولم نمن قال بتقديم الاب سوى ما وقع في كلام نث وهو غير جيد قال عجم وهذا التقرير كلام بعض المتروكين

والتي في المدونة ان على الاب ان يخدم الولد في الحضانه ان احتاج وكان الاب ملبأ وأما ان لم يكن في الحضانه فلا وهو المخدم  
(قوله ولا بأكثر من واحدة) نظاهره ولو كانت الواحدة لا تعفه في شرح شب وانظر لو كان معه واحدة لا تعفه بل يلزم الابن  
ان يزوجه واحدة تعفه أم لا نظاهره كلام المصنف الاول وفي شرح عب واعفائه من زوجة ظاهره ولو لا ذلك على واحدة حجت  
توقف اعفائه عليها كأيامه بنظره كذا يظهر (قوله ان كانت احدها أمه) أي بل لا يلزمه الانفقة أمه فقط حيث كانت  
تعفه وسدها والآتي في الجمع (قوله على ظاهرها) قد لا يلزم بقوله على ظاهرها وماذا كانت احدها أمه أمه فلا يتعدد  
على ظاهرها وغيرها (قوله والاثنين) وسدده فصيح عليه الاعفاء بأكثر من زوجة والحاصل انه اذا وقف الاعفاء على  
أكثر من زوجة فصيح على الولدان بعفه فينفق على الجميع (ثم أقول) وتلك العبارة صادقة بصورتين ان تكون العفة  
لا تكون الا بهما أو تنفيقي بالاجنبية وسدها وقوله أمه بالقرابة الاولى أن يقول أمه بالزوجية المتقوية بالقرابة في الجملة وذلك  
لا تالوا عدا القرابة وسدها لما أتفق على ٢٣٦ الام اذا كانت مومنة مع انه ينفق عليها ولو كانت موسرة نظرا لمكونها

زوجية وقوله بالزوجية الاولى ان  
يقول فينفق على الام والزوجة  
المقروءة بالقرابة وتلك التدوية  
مفقودة في الاجنبية والحاصل  
ان العفة في تخصيص الام بالنفقة  
فما خصت فيه الزوجية المقروءة  
بالقرابة (تنبيه) وسبب  
الاعفاء بالزوجية أو كترين  
على انه قوت كاعله أنجب (قوله)  
وخلاف هذا لا يعمل عليه وهو  
الزواني فانه لا ينفق على أمه  
اذا كانت فقيرة وان كانت غنية  
فهو كالاجنبية أي لانه ان كان  
نفقة الام تجب بالقرابة تسقط  
وان كانت النفقة انما تجب  
لزوجية الاب فهو ينفق عليها وان  
كانت غنية (ثم أقول) بما قلنا  
من الابحاث يظهر لك صحة كلام

واحدة لا يلزمه ولا بأكثر من واحدة والظاهر ان الاب لا يلزمه قبول الامة وانما أكد  
بواحدة لتلايته وهم ان المراد بالزوجية الجنس (ص) ولا يتعدد ان كانت احدها أمه  
على ظاهرها (ش) تتعدد مبد ومشتا من فوق والفتير للنفقة وعلى أنه مبد ومشتا من  
تحت فالفتير للاتفاق المفهوم من نفقة أي ولا يتعدد الاتفاق على الولد وجات إليه كانت  
أمه مع أمه لا نقوله ان كانت الخواشي ان كانتا اجنبتين وهذا اذا كانت أمه تعرف  
الاب والام تعددت النفقة على الابن أمه بالقرابة والاخرى بالزوجية فان كان لا يقدر  
الاعلى نفقة احدهما فالزوجية والقول للاب فحين ينفق عليها والوحيد لم تكن  
احدها أمه وطلب الاب النفقة على من نفقتها أو كثرها لا تعبت الام ولو كانت غنية  
لان النفقة هنا للزوجية لا للقرابة وخلاف هذا لا يقول عليه (ص) لازوج أمه وجد  
ولداين (ش) يعني ان الولد الموسر لا يلزمه ان ينفق على زوج أمه المعسر على المشهور  
ولا يلزم ولداين ان ينفق على جسدته ولا جدته المعسرين وسواء كانا من جهة الاب  
أو من جهة الام وكذلك لا يلزم الجدة نفقة ولدايه وأولى ولد البنت لانه ولد الغير (ص)  
ولا يسقطها تزويجهما من فقير (ش) يعني ان نفقة الام لا تسقط عن الولد بسبب تزويجهما  
من رجل فقير أو ينفق ثم افتقر فان وجوده كالعدم وكذلك من التزم نفقة امرأة  
لا يسقطها تزويجهما بغيره وأما ان تزويجهما في تسقط نفقتها عنه مالم ترقم قرينة على  
خلاف ذلك فقير ومثل الام في ذلك البنت ولو قدر الزوج على بعض النفقة فم الام  
أو الاب باقيا (ص) ووزعت على الاولاد وهل على الزوس أو الارث أو اليسار أقوال

الزواني فهو الموعول عليه (قوله على المشهور) وخلافه قولان  
الاول يلزمه الثاني التمسك ان كانت الام قد تزوجته فقرا فلا يجب أو موسرا ثم أعسر فصيح (قوله تسقط) أي اذا انقصر  
وقوله مالم ترقم قرينة على خلاف ذلك أي بان قامت قرينة على انه انفق بوجه فينفق ولا ينفق ان الكلام بهذا التقرير  
يناسب ما قبله ويحتمل ايضا وعلى ظاهره والمفني تسقط نفقة أي وهي عند تزويجها الغنى وقوله مالم ترقم قرينة على خلاف  
ذلك أي بان قامت قرينة على التزام نفقتها وهي تحت زوجها (قوله ومثل الام في ذلك البنت) أي لا تسقط نفقتها بابتزاجها  
بغيره (قوله والارث) فيضفها الذكر على الانثى ان كانا كلهم صفارا في عدة صغيرهم فان كانوا كبارا أو صابرا كبارا  
فكما قول الاول على عدمه كذا يتبين هذا القول فاذا كان بعض صفارا وبعض كبارا انما ينافي للصفار فعلى الارث وما نابيه  
الكبار فعلى الرأس كذا ينبغي أخاه عجم (قوله أو اليسار) أي كنفه أو لاد ثلاثة أحدهم على الثلثا ثم لا يرث الا بترما تدين  
والا بترما تدين فعلى صاحب الثلثة تسقط النفقة وصاحب المائتين ثلثها وصاحب المائة سدسها

(ش)

(قوله لا معرفة فيها) أي علمه أو على أنه أو علمه ما عداه أو تركه صنعتته على الأب والعبرة في كل قوم بحسب عرفهم (قوله وأما الولد الرقيق فعلى سببه) وانظر المذهب ما حكم به من أنه إذا انفرد عن الكسب (قوله أو أعي) ما لم يكن يعرف صنعتة ويعلمه تعاملها في حالة العسر فالظاهر أنه حينئذ كغيره (قوله أو زماناً) أي ضعفه فطفه على الخبز غار ويحتمل ما هو أهم فهو من عطف العام على الخاص بأوهو ما ترزعه في بعض

(قوله حتى يدخل بها زوجها) أي المومس لا الفقيرة فتفسر لا تسقط (قوله وهي مطقة) راجع لقوله يدهي وأما المدخول بها فلا يشترط اطاعتها فلا يقول تن هذا بشرط الاطاعة حتى في المدخول بها مرداء بالمدخول انما هو وان لم يزوجها (قوله وتسقط عن المومس) أي نفقة القرابة الشاملة (قوله الاقتصية) المراد بالتقصية قوله فرضت وقدرت فان فرضه كالمسك بها فاضارت كالدين وعادة المصنف فحكم قصره على الحكم (قوله ائتمني من باب المواساة) أي الاعانة وقوله وسدان الخلف بفتح انتهى أي الخاجة وقوله وزال سبب وجوبها أي النفقة وسبب وجوبها هو الحاجة (قوله فيقتضي بها المال) أي للوالدين وقوله أولن أتفق بعدها أي بعد التقضية وقوله علمي ما على الوالدين (أقول) ويحتج بذلك ساداً عن أتفق على الابن فاصدا الرجوع من غير تقضية وقد تقدم ان العقد لا يرجع وان لم يعلم بالاب لا يسره ميت كإنه اب وكان مومس أو قصد الرجوع

(ش) تقدم ان نفقة الوالدين المعسرين واجبة على أولادهما المومسين واختلافه لو زرع ثلث النفقة على عدد رؤس الأولاد من غير فرق بين ذكر وأنثى ولا قدر يسار أو توزع على حسب ميراثهم فيضعف الذكر على الأنثى أو توزع على قدر يسارهم الغنى بحسب حاله والفقير بالنسبة لغيره بحسب حاله كان ذلك التقى ذكراً وأنثى أقوال ثلاثة والمذهب هو القول الثالث (ص) ونفقة الولد الذكر حتى يبلغ عاقلاً قادراً على الكسب (ش) أي بحسب نفقة الولد الذكر الحر الذي لا مال له ولا صنعتة تقوم به على الأب الحر حتى يبلغ عاقلاً قادراً على الكسب ويجسد ما يكتسب فيه أمواله كان له مال أو صنعتة لا معرفة فيها تقوم به أسقطت نفقته عن الأب الحر إلا ان يشغله قبل بلوغه أو يدفعه الأب قرضاً أو يسافر للعامل ولا يوجد مصنف فتعود على الأب وأما الولد الرقيق فعلى سببه ومن بلغ مجنوناً أو زماً أو أعي فتسقط نفقته على الأب ولو كان يمين حينئذ بعد حين لأنه صدق عليه أنه بلغ مجنوناً فإله بعض وتسقط نفقة العاين عن الكسب جلة برمانته أو غيرها أو التقادري على البعض على الأب تجهها ولو طرأ غمزه أو جنونه أو زمانته بعد البلوغ لا تعد إلا قاله ذلك (ص) والآن حتى يدخل بها زوجها (ش) يعني ان نفقة الأنثى الحر ولو كانت كقروا واجبة على أبيها حتى يدخل بها زوجها البالغ ويدهي للمدخول وهي مطقة ولو طرأ غمها تسقط عن الأب ولو جوبها على الزوج حينئذ فلو طلقها زوجها قبل بلوغها به سدان زال بكارها فان نفقتها تعود على أبيها نص عليه التبعلي ويؤيده مفهوم ما يأتي من قوله لان عادت بالقصة (ص) وتسقط عن المومس بعض الزمن الاقتصية أو يتفق غير متبرع (ش) قد علمت ان نفقة الولد المعسر على أبيه المومس وان نفقة الأب المعسر على ولده المومس انما هي من باب المواساة وسدان الخلف تدفع عند الاحتياج فإذا تحصيل المعسر من مافي نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه ثم أراد الرجوع بها على من وجبت عليه مدة اتصال قائلة لا يلزمه نفقته من ذلك وسقطت عن المومس بها في ذلك الزمن لان الخلف قد استبدت وزال سبب وجوبها ما لم يكن قد حكم بها حاكم ما كان قد حكم بها حاكم فانها لا تسقط عن المومس بعض الزمن لانها صارت بقضية المال كالأدين وكذلك لا تسقط النفقة عن المومس منها إذا أتفق عليه شخص غير متبرع فاصدا الرجوع على من وجبت عليه لأنه قام عنه واجب فخرج به أو المولف تبع ابنه الخاجب من ان نفقة الأجنبية غير متبرع كحكم القاضي بها مع أنه لا يقضى له متفق غير متبرع إلا اذا وقع الانقضاء بعد الحكم كالرضاء ابن عرفة فلو قال إلا ان يفرضها انقصه بها المال أولن أتفق بعدها علم ما غير متبرع لكن أصوب بخلاف نفقة

وحلفه أتفق ليرجع فان قلت ما الفرق بين نفقة الأب والابن قلت ان نفقة الأب كانت باسقاط وطراً بخلاف نفقة الولد الذي يلزمه من الأصل وبعد هذا كله لو لم يصوب التقصير قوله أو يتفق غير متبرع على خبر من الابن المولود وعليه معنى الأصل انك تقول قوله الاقتصية عام وقوله أو يتفق قاصر على الصغير والكلام صحيح

(قوله فلا تسقط عن الزوج مسمى زمة) أي ولا يتوقف على قسمة وقوله بخلاف الخ مخرج من قوله ففرضي به الهمما أي بخلاف نسخة الخ (قوله طلاق) أي وأما والمراد بالاستقرار العود أي فغيره من عاداتها سقرت بدليل قوله والآن حتى يدخل الخ والجواز أبلغ والحاصل أنه في هذه اسقرت زمة فلم تذهب (قوله وعادت الزمانة) أي فإن تزوج بها زمنة أي مرضية ثم ذهبت الزمانة ثم عادت (قوله يدخل بها مصحبة) أو زمنة (هذا التعميم بخلاف صدره) (قوله وعادت بعد الطلاق) هذا التعميم بخلاف قوله وعادت الزمانة عند الزوج (قوله فإن عادت غير بائنة أي ثيبا (قوله وأدخل زوج قولان) الثاني هو المعتقد (قوله ثم عادت الزمانة) أي بعد الطلاق بخلاف ما تقدمه فالخاصل ٢٢٨ أن في قوله وعادت الزمانة ثلاثة تقارير مأخوذة من كلامه وقوله لا إن عادت

الزوج فلا تسقط عن الزوج مسمى زمتها لانها في مقابلة الاستمتاع (ص) واسقرت ان دخل زمنة ثم طلق (ش) يعني ان الانثى اذا دخل بها زوجا وهي زمنة ثم طلقها وهي على حالها زمنة فان نسقت استقرت على أيها وكذلك تعود على الأب اذا كان لولد مال ثم ذهب وقوله ان دخل زمنة وكذا استقرت فان ردها والمراد بالاستقرار العود ان في مدة زوجهما نسقت على زوجها الا على الأب (ص) لان عادت بالغة أو عادت الزمانة (ش) أي لان تزوجهما صغيرة مصحبة ثم عادت الى الأب بطلاق وموت بالغة مصحبة فاعود على الكسب من غير السؤال ثيبا وعادت الزمانة عند الزوج ثم تأتت بعد بالغة ثيبا فاعود نسقتها التي كانت واجبة على الأب فقوله ان عادت بالغة أي ثيبا مصحبة دخل بها مصحبة أو زمنة وقوله وعادت الزمانة أي بعد بلوغها عادت بعد الطلاق وقبله وبعبارة لان عادت أي ثيبا مصحبة دخل بها زمنة أو مصحبة فان عادت غير بالغة عادت الغفلة وهل الى بلوغها أو دخول زوج قولان وان عادت بمرأى عادت النفقة الى دخول الزوج وقوله وعادت الزمانة أي اذا دخل بها زمنة ثم زالت الزمانة عند الزوج ثم طلقها بالغة ثم عادت الزمانة • ولما لم يكن عندنا أن تأتت بحملها نفقة ولها الامساكية كما قال ابن عرفة والمعروف لان نفقة على الأم ولها الصغير البتم الفقير ولا بن العرفى في أغرسون الطلاق نفقة الولد على الوالدون الام خلافا لابن الموازي لانها على الابن على قدر المهرات وتاويل بحال عسر الابن فقول التوسلي في كتاب الصيام وقع في الموازي ان الابن ان كان فقيرا ولا بن للام ان عليها ان تستاجر وليس بين لاتفقة على ان نفقة الولد لا تزعمه في عسر الابن فاذا لم يكن له المان لم يتعلق طلبه بدمتها كما لم تزعمها نفقة انتهى به علم بقوله (ص) وعلى المسكاسة نفقة ولها ان لم يكن الابن في السكاية وليس يهزم عنها هزم عن السكاية (ش) يعني ان نفقة أولاد المسكاسة عليهم ادون سدهم اذا دخلوا معها في كتابها بشرط أو كانت حاملهم أو وحدها بعد السكاية فسدوا بشرط هذا ان لم يكن أبوه معهم في السكاية بان كانوا أحرارا أو في كاية أخرى ونفقة انتهى على زوجها أمان كان

بالغة فيه تقريران قال صحح واعلم ان نفقتها لا تعود على من كانت عليه قبل الزواج فيها اذا تأتت بالغا ثيبا مصحبة فاعود على الكسب لا بسؤال وقد دخل بها زمنة وفيما اذا تأتت ثيبا بالغة زمنة وكان قد دخل بها مصحبة كبيرة أو صغيرة ودخل بها زمنة صغيرة أو كبيرة أيضا وتقتل بين الزمانين مصحبة وفيما اذا تزوجت نفقتها على من كانت عليه قبل الزواج وهذا هل ما يستفاد من التساقى وبعض الشراح وشيخنا القرافي من أن من تأتت زمنة ناغا ثيبا وقد كان دخل بها مصحبة أو زمنة وتقتل بين الزمانين مصحبة لا تعود نفقة على الأب لكن تأتت بالغا ثيبا مصحبة وهو خلاف ما يفيد النقل من أنها تعود على الأب في جميع الصور الا اذا تأتت بالغا ثيبا مصحبة فاعود على الكسب من غير سؤال ولو قال المصنف بدل هذا ولا تعود ان وطئت ثم

تأتت منه بالغة مصحبة فاعود على الكسب لا بسؤال فاذا اراد مع السلامة محارم على عبارة (قوله ولما) الابن يكن عندنا أن (قوله وتاويله) أي تاويل كلام ابن الموازي بحال عسر الابن أي اذا كان الابن عسرا ففي الثلث والثلثين وهذا التأويل بعيد وهو معطوف على قوله لا إن المواز وكأنه قال خلافا له أي على الاطلاق وخلافا لتأويله بحال عسر الابن وقوله فيصالح من تأويل أي حافة كونه نحو الخ على العسر وقوله وليس بين أي كلام الموازية الآن المصحح ما وقع في الموازي من ان عليها الاستصحاب وقوله لاتفقة هذا الاتفاق بخلاف كلام ابن الموازي في حالة العسر (قوله فان كانوا أحرارا) كذا في نسخة والناسيب ان يكونوا وقوله فلينظر الابن الخ هذا يقيد ان صغير قول المصنف وليس يهزم أي يهزم المكاتب والاحسن ما في كلام غيره وليس يهزم أي يهزم ذكر من أب وأم مكاتبه

(قوله لانها) أي النكابة منوطه برقيته أي متعاقبة برقيته فكانت تالفة أي في التعلق برقيته وقوله لانها مواساة أي اعانة  
 أي ولا تكون الاعانة الا بالماساة والحاصل ان النكابة كانت متعلقة بالرقة والنفقة ليست متعلقة بما يلي امر خارج منوط  
 بالماساة بل يمكن المجزئ بها بجزء من النكابة (قوله ويرد على قول المؤلف) أي في التوضيح (قوله فهو كالشرط) والقاعدة ان  
 ما كان بالشرط فهو ليس بالامانة أي فقولهم الا المانة أي بحسب الاصل فلا يتأق ان غير ما يجب عليه ذلك لكن بالشرط  
 وقوله أي ان من باب المواساة أي ان هذا الارضاع ليس من باب ٢٣٩ النفقة الواجبة لطريق الامانة بل من باب

الاعانة التي ليست واجبة  
 بطريق الامانة بل وجبت  
 بغيره بان العرف المستعمل  
 الشرط (قوله فان أرضه  
 باختيارها) لا يفهم له لانه  
 سيأتي انه اذا كان لا يتقبل الولد  
 غيرها ولا يسمي له الاجرة  
 (قوله ومثل عائلة القدر الخ) أي  
 فلا يلزمها ان ترضع ولدها الا انه  
 يلزمها الاستقبال لقوله فبقا  
 سيأتي واستأجرت الخ (قوله  
 وعلو القدر بالعلم والصلاح) أي  
 مثلاً قد يكون بشرف النسب  
 كما فاده اولاً بقوله بان كانت من  
 اشرف الناس (قوله اما اذا  
 كان للولد علم الخ) في عبارة  
 أوجرت مع ما غابنا من ملأ  
 أخذت الابن من ماله لانه يقدم  
 ماله على مال العبي فان مات الاب  
 معدوماً لم يملأ بالنفقة وهو  
 غير مناسب لانه اذا مات الاب  
 ملأ بأحد الرضيع وارثاً سقطت  
 اجرة رضاعه عن أبيه (قوله يقدم  
 مال الاب الخ) لانه لو مات  
 العبد لم يقدم على مال الاب  
 وفي حكاية أخرى ونظيره مع

الاب معه في النكابة فان نفقته وانفقة اولاده على أبيه ولو جاز الاب عن نفقة اولاده أو  
 عن نفقة أمهم فان ذلك لا يكون مجزئاً عن النكابة لان منوطه برقيته فكانت كالتبانية  
 والنفقة شرطها الماساة لانه مواساة ويرد على قول المؤلف ليس لنا أن نتق بغيره عليه النفقة  
 ولدها الا المانة قول المؤلف الا في واسأجرت ان لم يكن له البان وقد يجب بان  
 العرف جاز يرضاعه فهو كالشرط أي من باب المواساة لان باب وجوب النفقة على  
 انه لا يحتاج الى استئنه المانة لان النفقة في الحقيقة منها عن السيد لانه اشترط ذلك  
 عليها واكلمه من جهة النكابة (ص) وعلى الام المتروكة والرجعية ارضاع ولدها بلا أجر  
 (ش) يعني ان الام المتروكة بآبى العقل يلزمها ارضاع ولدها منه من غير طلب أجر  
 وكذلك المطلقة طلاقاً رجعياً لانها كالأزوجة (ص) الالوة قدر (ش) يعني ان  
 الزوجة اذا كانت عالة القدر بان كانت من اشرف الناس فانه لا يلزمها ان ترضع  
 ولدها الا ان لا يقبل الولد غيرها كما في فان أرضه باختيارها فله ان يطلب أبيه بالاجرة  
 ومثل عالة القدر من حصل له اقله ابن أو سقم فلا يلزمها ان ترضع ولدها وان كانت غير  
 عالة القدر وبعبارة وعلو القدر بالعلم والصلاح (ص) كالبائن الا ان لا يقبل  
 غيرها أو يعدم الاب أو يموت ولا مال للعبي (ش) يعني ان المطلقة طلاقاً رجعياً لا يلزمها  
 ان ترضع ولدها وأجرة رضاعه لازمة لابه الا ان لا يقبل غيرها فيلزم كلاً من الشرقة  
 والباقي الارضاع مع امكانه منها بوجود اللبن في ثديها ويجب لكل الاجرة كما في المدونة  
 من مال الاب فان اعدم من مال العبي وكذلك يلزم كلاً من الشرقة والباقي أو غيرها  
 ان ترضع ولدها لكن بما اذا قبل غيرها فيما اذا كان الاب عديماً أو ميتاً ولا مال للعبي  
 أما اذا كان للولد مال فانه يستأجر منه من يرضعه كمال الاب ويقدم مال الاب فقوله  
 الا ان لا يقبل غيرها أي الشرقة القدر والباقي مستثنى من المشبه والمشبهه (ص)  
 واستأجرت ان لم يكن له البان (ش) أي واستأجرت من وجب عليها ارضاع ولدها بما  
 ان لم يكن له البان على المشهور وأما ولا يكتفبه أو مرضت أو أوقطع لها أو حلفت لانه  
 لما كان عليها الارضاع بما فيها فاعلمت بخلفه ولا رجوع لها على الاب والعبي اذا ليس  
 وتقدم الجواب عن ايراد هذه على قوله ليس لنا أن نتق بغيره عليه النفقة ولدها وقوله ان  
 وجب عليها ارضاع ولدها بما ياتى من في العصمة والمطلقة طلاقاً رجعياً وعالة

ما تقدم في امره في قوله والاجرة في مال الولد ثم هل مال الاب أو مالها تأو بلان محلها ما ان لم يكن للولد مال واذا تقدم اتفاق  
 فهذا صريحاً وكالصريح في تقدم مال الولد على مال الاب فالاحسن عبارة شب ونصه ولها أجرة التمثل من مال الولد أو مال  
 أبيه لان الاجرة يجزئها التقصيل السابق في قوله والاجرة في مال الولد ثم هل مال الاب أو مالها تأو بلان فهذه العبارة تنفذ  
 أن مال الولد يقدم على مال الاب (قوله مستثنى الخ) أي على خلاف الاغلب من رجوع الاستثناء الى قبله بعد الكاف (قوله  
 على المشهور) ومقابلها لما قضى عبد الوهاب يعني انه ليس عليه ذلك

(قوله ككونه اجزاء) لان الحقيقة تغير لهما عند حاقتهما في ذى الولد (قوله عما اشترط عدمه في الفلتر) أى في غير هذه الصورة  
 بما كان المستاجر الاب والافلاستاجر فيه فليكن فيه فلتر أيضا (قوله وهذا واقعة) أى عيبر بلبان اشارة الى ان ما يخرج  
 من ثدى المرأة يقال له بلبان كما يقال له ابن (قوله على الاربع) واجب وقوله ولو وجد من يرضعه عند الاقوله لمجانا (قوله  
 ان لم يكن للاب مال) تقدم البحث فيه (قوله وليس كذلك الخ) والجواب انه انما قد لا جلي المبالغة بقوله ولو وجد (قوله لما قدمنا  
 من ان ما هذا الخ) واعلم ان ظاهر ما ذكره ان آجرة المثل لازمة ولو زادت على قدر وسعه فليست بفتنة الزوجة ولعل  
 التفرق ان دوام الزوجية واجب التخصيف عليهم اعادة توسعهم وحالها بخلاف هذه (قوله كعدم الخ) تشبيه في انه يلزمها  
 ابرئها لكونه فيما قبل الكافل لا آجرة لها ٢٤٠ وفيما بعد الكافل لها الاجرة سواء قبل غيرها أو لم يقبل على المذهب

(قوله لاجل ان هذا مذهب المدونة) أى فلا حاجة للمبالغة عليه لانه لا نزاع فيه (قوله وكانت خاصة بالاب) أى كانت القرابة التي هي أحد الاسباب خاصة بالاب انظره فان الابن يجب عليه ان ينقضي على والده ولو تكن خاصة بالاب الا ان يراد بالخصوص النسبي أى ذى الام (قوله من قروعه) الا اهل من فروعها لا ينقض ان الرضاع الذي يقال له من فروع النفقات انما هو الرضاع اللازم للاب فالارضاع للطفل بمنزلة الاتفاق عليه الا انه يتألفه قوله وكان مشتركا بين الابوين أى تارة تطلب من الاب وتارة تطلب من الام على ما تقدم من التفصيل فطلبه تارة من الاب وتارة من الام فيميدان ليس من فروع النفقات ويجب بانهم فروع النفقات في الجمل فلا يتألفه قوله وكان مشتركا

القدر أو البائن ان عدم الاب اومات ولا مال للصبي وهو أولى من خصه بمسألة القدر والباين في حالة عدم الاب اوماته ولا مال للصبي قصوره وقد يجب عنه بأنه اذا كانت من يجب عليها الارضاع لعرض تستاجر اذا عدم لبانها فاولى من يجب عليها الرضاع اصالة ويشترط ان لا يكون فيها عيب يؤثر في اللبن ككونه اجزاء أو جذاها مما اشترط عدمه في الفلتر وانما عيبرها بلبان وفيما تقدم بلين حدث قال حصول لبن ادى الخ لانه ردفعه صرعى من يقول ان لبن الادمى لا يشال فيه الايمان وهذا واقعة (ص) ولها ان قبل آجرة المثل ولو وجد من يرضعه عندها مجاناً على الاربع في التاويل (ش) يعني ان الام الغير اللازم لها الرضاع من شرطه قدراً وبائن اقل من الاقيل والغيرها ان ترضع بأجرة المثل من مال الاب أو مال الولد ان لم يكن للاب مال والمقول قولها في طلب الاجرة ولو وجد ابوم من يرضع الولد عندها به دون آجرة المثل أو مجاناً فالان الفلتر وان كانت ترضعه عندها فالتبصر في التي تبشره بالرضاع والميت وذلك تفرقة بين الام وولدها ويقهر من قوله هذا ان قبل انه اذا لم يقبل الولد غيرها بالآجرة لها وليس كذلك لما قدمنا من ان مذهب المدونة ان لها الاجرة فلو قال الابن ان عدم الاب ويؤت ولا مال للصبي كعدم بقوله غيرها ولها آجرة كما كان قبل ولو وجد من يرضعه عندها مجاناً بالسر من الابهام المذكور ونسخة عندهم كذا الضمير انكرها ابن خازي لاجل ان هذا مذهب المدونة وترجع ابن يونس انما هو على نسخة آية آيت ولما انتهى الكلام على النفقات التي من اسبابها القرابة وكانت خاصة بالاب وأتبعها بالارضاع الذي هو من فروعها وكان مشتركا بين الابوين شرع في نواحيها وهي الحضانة المشتركة بينهما وغيرها ابن عرفه في حصول قول البايع حفظ الولد في ميته وموئله طعامه ولباسه ومضجعه وتظيف جسمه فقال (ص) وحضانة الذكركل بلوغ والاتبى كالتفقة قلام (ش) يعني ان الحضانة

الحضانة (قوله شرع في نواحيها هي الحضانة الخ) أى ان الحضانة من نواحي حضانة النفقات لا يعني انه اذا كانت الحضانة مشتركة بين الام والاب وغيرهما من الخادير وغيرها كما سيأتي فمأوجه كونها من نواحي النفقة لأن يقال تابعة لها في الجمل من حيث انها قد تكون على الاب (قوله بينهما وغيرها) أى فليس المراد بالاشترك كونها بين ذلك فممن واحد بل المراد به استحقاق كل لها ولو باعتبار زمان كاشتراك الرضاع بين الابوين فانه يجب وتضمن (قوله هي حصول قول البايع الخ) اعلم ان حصوله وحاصل شيء واحد كما افاده المصباح وليس حصوله مأمور مقول وان كان على صيغته وان دأب ابن عرفه انه اذا كان غيرهما بايعا يعرف الحقيقة بكتفي به فيقول مثلاً ومعرفة فلان بكذا ولا يقول بمحصول ولا حاصل والجواب ان هذا التعميم لما كان مقبولا واداه الاختصار أى بقوله حصول وكانه قال هي حفظ شأن الولد الذي هو حاصل قول البايع كذا



(قوله ثالثة ركائنه للام) هذا يشير الى ان قول المصنف للام شعب عن قوله وحضانه وليس الخبر للبلاوغ لثلا يلزم عليه الاخبار عن الموصول الحرف في قبل كمال صلته ويلزم عليه الفصل بين الموصول وصلته باجنبي واجب باعتقار ذلك في الجار والمجرور وانما قلنا يلزم الخبر وذلك لان حضانه موقوف بان واقعه والاصل ان يحضن ٢٤١ الذكر للبلاوغ ولا يجوز ان يكون من تعدد الخبر ويحل كون الحضانه للام

ثابته وركائنه للام كان المحضون ذكرا أو أنثى لكن حضانه الذكر للمحقق من ولادته للبلاوغ من غير شرط على المنه وروعه ابن شعبان حتى يبلغ عاقلًا غير زمن وان مدبره ابن الحاجب لكنه معتقب والاثنى لدخول الزوج كما ولا يكتفى الدعوة الى الدخول ولا يعتبر هذا البلاوغ بالانبات وقولنا الحق احد زناها عن الخنثى المشكل فانه لا يخرج من الحضانه مادام مشكلا وبما قررنا ان الدعاء للدخول غير معتبر بخلاف وجوب النفقة على الزوج فتعتبر ما في التشبيه في كلام المؤلف (ص) ولو أمه عتق ولدها (ش) يعني ان الامه اذا كانت مترجعة بغير فطقتها ومعه امه ولد فاعتقه سيده فان حضانه لاه قال مالك واذا عتق ولد الامه وزوجها سر فطقتها فهي أحق بحضانه ولدها الا ان تنبأ فتظن ان غير ولد الاب غالب أحق به أو يريد الاب انتقالا الى غير بلاد الام فله أخذه وبعبارة أخرى لو كانت الام أمه مترجعة عتق ولدها فانها حضانه وسواء كان أو مسرا أم لا وفرضه في المدققة في الاب اسر لانه المتوهم ونقص عن قوله عتق ولدها لانع توهم ان الامه لا تحضن المسر وأشار المؤلف بقوله (أو أم ولد) الى ان أم الولد لها حضانه ولدها من سيدها اذا اعتقها وعتقت بوجه فالحاصل ان ولدا الامه اذا عتق وكان من زوجها فلها حضانه وأولى اذ لم يعتق وكذا ولدا الم ولدها من زوجها لم تعتق وأما ولدها من سيدها فلها حضانه اذا اعتقها أو مات سيدها لكن اذا مات سيدها لم يولد صارت حرة فليس فيه حضن رقيق طرف فلا يتوهم فيه المنع وقوله ولو أمه عتق ولدها قال ابن عرفة قلت هذا اذا لم يسررها السيد انتهى ولعل المراد بالتسري الوطء لا اتخذها للوطء (ص) وللا بد تعاهده وأدبه وبعثه للمكتب (ش) أي وللا بد تعاهده المحضون وأدبه وبعثه للمعلم أمهم من كونه أبوا ذكرا أو الحسن ما حاصه ان للاب القسام بجميع أموره ويقتضيه في دائره ورسوله للام وان البنت تزف من بيت أمها وان لم يرض الاب بذلك انتهى والمراد بالادب التأديب (ص) ثم أهاهم بسعة الام (ش) يعني ان المستحق للحضانه يعدم الاطفال اذا تزوجت أو حصل لها وجه مسقط جدها أمه لان شقةتها على ولديتها كسقة أمه عايبه وقد عملت ان المقدم للحضانه ومسقطها هو من كانت شقةته على الطفل أقوى من شقة غيره ومشهور لان ذهاب اقربايات الام أشق على الطفل من اقربايات الاب ما عدا أم الطفل وأما فانه متفق عليها انما أشق على الطفل من اقربايات الاب فان لم يكن المحضون جدها من قبل أمه أو كانت مسقط حضانتها فان الحق في حضانتها ينقل الى جدها أمه وكلامه يومهم قصره على جده الام دية وليس كذلك

صارت حرة وقوله وأما ولدها أي ولد القننه ولدها أم الولد قوله وأما سيدها لكن سيد القنن بعد لاسر حتى يكون حلالا حراما جوت سيدها وقوله لكن اذا مات سيدها أم الولد أو ماتت المبيدة سيدها لانه فلا تسير حرة تدبر (قوله تعاهده) ولو كانت الحضانه لغيره (قوله للمكتب) والمكتب يقع الميم والناه ويجوز كسرهما وألحقوا بالجملة (قوله والمراد بالادب التأديب) أي لا الذي يشعل به الحكم انما هو الفعل الذي هو التأديب (قوله أهاهم أشق) يدل من الضمير على علمها ببدل أشق

(قوله فكان الاولى ان يتولى ثم الجدة) فبشمل الخ) وذلك لان الابن بالام ظاهر في ارادة التسمية الشاملة لكل ما ذكر  
 بخلاف الاضافة وان كانت على معنى الام لكن الذي يبقى الشيء لا ينعطى حكم ذلك الشيء (قوله لكن جهة الاناث مقدمة  
 على جهة الذكور) هذا الكلام في حاشية الغنشي وذكره في ما يلحقه فانه قال لا يبقى النظر في شيء وهو انه هل تقدم جهة الام  
 من جهة امها على جدها من جهة امها او لو كانت الجدة التي من جهة امها ابعد وامها تكن التي من جهة امها ابعد وهو  
 غاشية كلام ابن عرفة وفي الخطاب ثم جده الام ظاهر وسواء كانت جدته امها او لا بها وهو كذلك قال ابن عرفة من الغنشي  
 قال فان اجتمعتا فامها احق من امها فان لم تكن واحدة منهما فام امها او ام امها او ام ابى امها فان  
 اجتمع الاربع فام الام ثم ام ابى الام ٢٤٤ وام ام الاب بمنزلة واحدة ثم ام ابى الاب وهي هذا القريب امها من  
 ما عاون فان لم تكن واحدة تمنين

فكان الاولى ان يقول ثم الجدة للام أي ثم الجدة من جهة الام فيشمل جهة الذكور  
 وجهة الاناث لكن جهة الاناث مقدمة على جهة الذكور (ص) ان انفردت بالسكنى  
 عن ام سقطت حضانتها (ش) الضمير في انفردت يعود على جدة الطفل وعلى جده امه  
 والمعنى ان كلا منهما لا تستحق الحضانة الا بشرط انفردا بها بالسكنى بالطفل عن ام  
 سقطت حضانتها بالتزويج أو غيره وذلك ان تقول لا خصوصية له ما بذل بل لكل من  
 استحق الحضانة بشرط فقهه ان يفرد بالسكنى عن التي سقطت حضانتها (ص ثم الحضانة  
 ثم خالتها ثم جدة الاب) (ش) يعني فان لم يكن للمحضون جده من قبل امه او كانت وسقطت  
 حضانتها بتزويج أو غيره فان خالة الطفل اخت امه شقيقة اولاد تستحق الحضانة  
 طامه وتقدم خالة الشقيقة على التي لا ام فان لم يكن للمحضون خالة او كانت وسقطت  
 حضانتها بتزويج أو غيره فان خالة الام تستحق الحضانة وهي اخت جدة الطفل لاه  
 فالضمير في خالتهم يرجع لاجل الطفل أي شبيهه لخالة الطفل التي هي اخت امه فيقول الحق في  
 الحضانة خالة امه وهي اخت جده لاه وهو واضح فارجع الضمير للام البعيدة الذي لا  
 من ارباعه لخالة القرية الذي لا من خالة الخالة فتكون اجنبية للمحضون كالجدة كان  
 خاله من امها واسطة المرافعة من قبل الام وعمه الخالة وهذه هي واحدة قبل الجدة  
 للاب فكان الاولى ان يقول ثم الخالة ثم خالتها ثم عمه الام وعمه الخالة ثم جدة الاب أي  
 جدة المحضون من قبل الاب اهم من ام الاب وام امه وان علت وبعبارة كلام المراف  
 بوجه قصره على جدة الابدية وليس كذلك فكان الاولى ان يقول ثم الجدة للاب أي  
 الجدة التي من جهة الاب فيشمل الذكور ووجهه لانها لا تسكن جهة الاناث مقدمة  
 على جهة الذكور (ص) ثم الاب ثم الاخت (ش) أي ثم مرتبة الاب في امه ثم  
 مرتبة اخت الطفل في مرتبة امها شقيقة ثم لا ثم الاب (ص) ثم العمه (ش)

فأخت الام الشقيقة الخ  
 (قوله الا بشرط انفردا عن ام  
 الخ) هذا ظاهر في جدة الطفل  
 واما جده امه فيصل ذلك على  
 فقد جده الطفل (قوله وان  
 تقول) لاشك ان يتقدم ذلك  
 سقوط حضانة الام التي شأنها  
 الحضانة الاولى (قوله فان لم يكن  
 للمحضون جده من قبل الام) أي  
 جده بلا واسطة وهي من قبل  
 الام (قوله لان خالة الخالة الخ)  
 حاصل ذلك ان قول المصنف ثم  
 خالتهم اذ يرجع الضمير للخالة فلا  
 يلزم من كونها خالة الخالة  
 ان تكون خالة الام كما لو كانت  
 خالة الطفل اخت امه من امها  
 خالتها اجنبية ولا تستحق  
 الحضانة فاذل قلنا ان الضمير  
 راجع للام وهذا كله ان قلنا ان  
 الاخت التي لا تستحق الحضانة

واما على مقابله وهو المعتمد من خالة الطفل اخت امه لانه لا تستحق  
 وجعلنا المصنف على خالة الطفل الشقيقة اولاد فان الضمير يصح سواء جده امه او خاله لانه يلزم من كونها خالة الخالة ان  
 تكون خالة للطفل وقوله كما لو كان خاله من امها المناسب ان يقول كما لو كانت خالتها اخت امه من امها أي فخالتهم ليست خالة  
 لام الطفل وقوله سابقة وتقدم الخالة الشقيقة على التي لا ام يؤذن بان الخالة التي من جهة الاب لا حضانتها كما هو المعتمد (قوله  
 وهما في واحد) أي مصدوقهما ذات واحدة وهذا اذا كانت الخالة اخت الام شقيقة اولاد يلزم ان تكون جهة الخالة جهة  
 الام واما اذا كانت الخالة اخت الام من امها فليست جهة الخالة جهة للام كما هو ظاهر ثم انه حيث كان مصدوقهما واحدا فكان  
 الاحسن الاقتصار على احدهما (قوله لكن جهة الاناث مقدمة) وظاهرها استواء جهة الاناث في المرتبة وكذا جهة  
 الذكور وبإني ما تقدم (قوله في امه) أي ام الام

أي

(قوله أي سواء كانت أخت الخ) وأخت الارملة هي على أخت أي الأب (قوله سواء) كانت أخت الأب أو أخت  
 الخ الأولى مقدمة على الثانية (قوله وأسط المواقف الخالة) هي إما أن تقدم من قول الشارح وأسط المواقف  
 الهمزة الخالفة في كلام الله فتأخرا كما ذكرنا لعمدة الشاملة لعمدة الطفل ولعمدة أبيه وأسطق منها وبين ما بعده  
 من الأب وذكرها في تقدم الخ لفرقة الأم وأسطق في ما بين ما بعدهما (قوله ثم هل يفت الخ) هذا  
 نقل المواقف ترجيح (قوله فقبل بنت الخ) الذي يقضي قصره على بنت أخ وأخت لغرض أن الرابع الخ لا الأب والأخت  
 لأب لأختها لهما فافتناهما كذلك (قوله أو كفتها) تفسير لقوله حرزهما قوله لأمن المكائنة أي المساواة (قوله  
 اعتراضات) أحدان المناسبات يقول أو الكفاي إذ أنوال طبق الثاني يجمع بين أول ومن الدخلة على المفضل وهو شاذ  
 انشأته من مع ان المتقدم شيان وأجيب عن الأول بأن ٢٤٣ الموصوف الشخص وعن الثاني بأن من ليست

دخاله على المفضل بل هي  
 لا تبعض وهي متعلقة بحال  
 أي حالة كونه بعضن وان ال  
 زائد أن من متعلقة بمجذوف  
 مجزوم من ال والتقدير أو الكناي  
 كف منته عن الثالث بأن  
 الجمع باعتبار كونه شائقة أو  
 لأب ولأم تأمل وبجواب أيضا بأنه  
 أراد بالجمع مافوق الواحد  
 وأعرض أيضا بأن حقه التعيين  
 بتقدير (قوله مقدمة على مرتبة  
 العتبة) أي أن جميع من تقدم  
 على مرتبة الوصي من له الحضانة  
 أنات وليس فيهن ذكر سوى أبي  
 المفضل وجميع من تأخر عن  
 الوصي كلهم ذكر وولذلك قال  
 الشارح مرتبة الوصي متقدمة  
 على مرتبة العتبة (قوله فهل له  
 حق في حضانته) هذا إشارة إلى  
 قولين وكل منهما مرجح بديل قوله  
 أي هل له أي خلافاً لمقتضى حال

أي ثم مرتبة العتبة من قبل الأب سواء كانت أخت الأب أو أخت أبي الأب أو فوق ذلك  
 تلي مرتبة أخت الطفل وأسطق المواقف الخالة من قبل الأب وهي بعد جهة الأب واه  
 أخت أم الأب وأخت أم أبيه وأخت ختانه إن ذكرها قبل قوله ثم هل الخ (ص)  
 ثم هل بنت الأخ أو الأخت أو الأكلنا تبين وهو لا يظهر في قول (ص) أي فإن لم يكن  
 للمعضون خالة لآب أو كانت وسط حقه المانع شرعي فأمهما قبل بنت الأخ شقيقاً  
 أو لأب ولأم أحق بمحضته وقبل بنت الأخ شقيقة ولأب ولأم أحق بمحضته وقبل  
 هم سواء هو لا يظهر عند ابن رشد في قوله القياس هي في المرتبة سواء ينظر للأم في  
 ذلك فتعني لآر حرزها واكتفى بما أي من الكفاية لأن المكائنة أقول ولعمدة  
 وبعبارة أي الألفة كناية بقيام الله به وطمأينه وشراءه ومضجعه وتنظيف ثيابه وكلام  
 المؤلف فيه اعتراضات أنظر نص في الشرح الكبير (ص) ثم الوصي (ص) أي ثم مرتبة  
 الوصي مقدمة على مرتبة العتبة في الألفاظ الفار وفي اللغة كورمطاقوله - ضانة  
 الألفاظ الكبار ذات المهرام فان لم يكن ذوات مهرام فهل له حق في حضانته ابن عرفة  
 ويذهب إلى أن يكون شذوذاً في حال فان ظهرت امرأة الشقيقة فهو أحق والأفلا مراد  
 المؤلف بالوصي ما يشهد مقدم القاضي را ظاهر أن وصي الوصي كهو ورجاء في مقدمه  
 في الكلام على أولياء الله كالح (ص) ثم الأخ ثم ابنه ثم أمه ثم أخته لا بد لام واختار خلافه  
 (ص) أي فان لم يكن وصي ولا أحدم ذكره فله أو كان وسط حقه من الحضانة فان الأخ  
 مقدم ويستحق الحضانة ويقدم الشقيق على غيره كما يأتي ثم بعد الأخ الجد أو الأب ثم بعده  
 ابن الأخ ثم بعده عم المفضل فان لم يكن فابن عم المفضل وأما المفضل جهة الأم فإنه  
 لا يستحق الحضانة نص عليه ابن رشد واختار النعمي خلافه هذا وإن له حقاً في الحضانة  
 لأن أحدنا وثقة وتعلق الربة عليه وقد قدقوا الأخ للأب والأب للأب والأم مع  
 عمو وشما (ص) ثم المولى الأعلى ثم الأقل (ص) أي ثم يلي مرتبة المولى وبه وما آخر

وصفة (قوله لا بد لأم) هذا كلام أقدم مات وهو لعقد كما هو قاعدة ثم وقد تقرر أن كلام ابن رشد أربع إذا اجتمع مع كلام  
 النعمي (قوله واختار خلافه) على هذا غير متبني على الجد للأب أي فيكون بين الأخ وابنه ويجري فيه ما تقدم من أن المراد الجد  
 ذنب أو ولوبعد (قوله ثم بعد الأخ الجد أو الأب) ترد ابن رشد على المراد الجدنية أو ولوبعد واستظهر بالمحصل أنه بعد الأخ  
 الجد أو أباء الأخ في الجد قال عجم  
 بفعل وإبصار ولا منخازة • فكأن أخا أو ابناعلى الجد تقدم وعقل ووسطه يساب حضانة • وسواء مع الأبا في الأرض والدم  
 والعقل الذنب ولا فرق بين كون المولى ذنباً أو ولوبعد ومولم تقدم الأقرب على الأبعد (قوله تغلظ الذنب عليه) أي تؤخذ من  
 أنواع ثلاثة كما يأتي

(قوله وهو المعلق) أى الذكر أى المعلق للعوضون والأذنة أمة ولا تدمر الأذنة ولا تعصب فيها ابن عرفة الظاهر تقديمه على  
الاجتنبي أى قياسا على أصحها فالولاية السكاح (قوله وعصبته من موالى النسب) الأحسن حذف قوله موالى وكان  
يقول وعصبته من النسب بل الأولى أن يقول وعصبته نسباً ومالاً ولافتدبر (قوله على المشهور) وسذهب المدونة وقوله  
ملا بن عيسى أنه لاحق للمولى الأعلى فى ذلك إلا لزومه وعمل قوله فلاحق للأسفل بطريق الأولى بهرام (قوله تلامذته) أى  
أى ثم المنسوب للام من حيث الأخوة أو العمومة وأخوذاً ذلك (قوله ويقدم على الخى اللاب) أى الذى للام يقدم على الذى  
لللاب (قوله فانه ذرا لأقرب) وهو الشقيق انتقل للاب بعد هو ما بعد الشقيق وقس عليه ولكن المحدثان لاحق للاب للاب  
ولا الاخت للاب (قوله ولا ينسقل الحق ٢٤٤ السلطان) الظاهر ما بن جند واحد من تقدمه فإذا ذكره تقدم السلطان من

المعاملات) أي معاملة الحاضر المحضون في حفظ شأنه وقوله وملازمة  
 الاقذار من جهة المعاملات (قوله وتحمّل الهزيمة هي ملازمة الاقذار (قوله لعله لذلك) أي لوقوع الصبر (قوله بل من به طيش)  
 أي عند خفة عقل يفعله على التعسف في الأمور وارتكاب الأمر الذي لا ينبغي (قوله وبهذا) أي وبهذا التعميم المؤيد  
 بالمثل المصنف وبقولنا وانما اقتصر على الاتي لأنها الأصل فقط ما قبل وصله ان بعضهم قال اذا كان الحاضر ذكرا  
 لا يشترط فيه الكفاية وذلك لان المصنف قال بشرط الحاضر العقل والكفاية ففهم بعضهم ان شرط الكفاية انما هو في الاتي  
 لقول المصنف لا كسنة وأما الماذكر فلا يشترط فيه الكفاية لأنه اذا كان عنده من يحسن قصصه منه الحظافة ومما يصل الرذعية ان  
 شرط الكفاية لا بد منه مطلقا كان الحاضر ذكرا أو أنثى وانما اقتصر على الاتي لانه الأصل الا ان قضية ذلك الجواب ان

العمى انه لاحضانة لذكر السن ولو كان عنده من يحضن كما هو قضية كلام ابن رشد في الباب ولكن الذي يقبله كلام شارحنا اعتقاد خلافه وهو ان يحمل كون الانثى المسنة والرجل السن لاحضانة لما يكن عنده من يحضن قال عيج واعلم ان هذه الشروط شروط لاستحقاق الحضانة اذا كان يحصل بشقدها من المحضون وان كان لا يحصل بشقدها من المحضون فهي شروط لمباشرة الحضانة فالجزم ونحوه لا يستحق الحضانة ولو كان المباشر لها عنه غيره لا يحفل اتصاله بالمحضون فيحصل له الضرر وأما السن التي من يحضن فانه يستحق الحضانة (قوله لان الذي لو كان مسنًا الخ) وعلى هذا فالأخت اذا كانت مسنة تبسط حضانتها الا انك قد علمت ان الصواب خلافه وبعد هذا كله اذا ٢٤٥ تأملت تجد كلام الشارح صحيحاً وذلك لان

شأن الحضانة الاتقانها التي تباشر الصبي وقد اشترطنا في الذكر ان يكون عنده من يحضن فغلبت الحاجة لاستعراط ان يكون الذكر فيه الكفاية بل ولو كان عايزاً لان الجاهل حقيقة المرأة التي تحضن (قوله أي نفس مسنة) هذا جواب ثان والمغالب ان يأتي به على نسق انه جواب ثان فماتقدم بقوله وانما اقتصر على الاتقان لان الأصل اوان المراد بقوله لا كسنة أي نفس مسنة فتشمل الذكر والاتق

على الاتق لان الذي لو كان مسنًا وعنده من يحضن كما هو الشرط فيه لا يسقط حقه وأدخلت الكفاية العمى والخرس والصمم ومن شرط الحاضن أيضا عدم القسوة وعن غيره ذلك قدم عليه الابعد والاجنب (ص) والكفاية (ش) يعني انه يشترط في الحاضن ايضا ان يكون فيه كفاية للقيام بالطفل وبأموره فالعاجز لا يكون سائما ولو اذ قال (لا كسنة) يعني ان من بلغ من السن ما لا تقوم معه بأمور المحضون الا مشقة كنت سبع سنه فصاعدا فان حقها يسقط فقوله لا كسنة عطف على مقدري التي ثبتت الحضانة للقادر لا كسنة أي أنه دها السن والافلا الحضانة وقوله لا كسنة أي نفس مسنة ليسهل الذكر (ص) وسر الزمكان في البنت يخاف عليها (ش) أي وبما يشترط ايضا في حق الحاضن ان يكون المكان الذي يسكن فيه بالنسبة الى البنت حرا من اوصوائه ان كان يخشى على البنت الفساد السبي والبلب التي ليس لها سنا يخاف عليها الفساد لا يشترط في هذا ذلك قوله يخاف عليها حال من البنت ثم يحفل ان يكون حاله امانا وان يكون حاله امانا قد رقت منقطة وقوله يخاف عليها أي الفساد اذا بلغت حد الوطء أو سرقة ما لها مثالا لا يبعد من الامن على النفس والمال ولا خصوصية البنت بذلك بل وكذلك السبي حيث يخاف عليه كما استقرأه ابن عرفه من كلام المتن أولا وأخرا (ص) وبالأمانة (ش) يعني ان الحاضن من حيث هو ولو كان أباً أو أمّاً يشترط فيه أن يكون مأمونا في نفسه فمقربا بشر يب يذهب بشر بقره اجتهه ويدخل عليها الرجال فبما خاضه من الابعاد (ص) وأثبتها (ش) يعني ان الحاضن اذا ادعى عليه انه غير مأمون وأنه يخشى على المحضون منه الفساد وقال الحاضن بل أنا مأمون ومن أهل الخير والدين والصيانة تعليه ان يثبت ذلك لانه صار مدعيا جريا على القاعدة اذا اصر في الناس الجرحة ولو اورد جميع شروط الحضانة كما قال الساطي لآخره عن الجميع ولكن الحكم انه لا بد ان يثبت جميع الشروط أي يثبت كل شرط فوضع فيه منها

وقوله أو سرقة ما لها معطوف على الفساد (قوله وبالأمانة) أي في الدين فقط لا في غيره وديناه وان كان ذلك حقيقة فبما لا بد من قوله وشرضا (قوله بشر) أي كغيره بشر (قوله وأثبتها) هذا يدل على جملته عدم الامانة واليه ذهب ابن الهندي وغيره ذهب الى جملته على الامانة وهو الراسخ قال المصطفى الواجب ان يحمل على الامانة فلا يكتفى بغيرها حتى يثبت عليه غير ذلك أي عدم الامانة (قوله لانه صار مدعيا) أي مدعيا للامانة فقول جريا على القاعدة أي لاجل الجريان على القاعدة هي من شأن المدعي ان يثبت ما ادعاه وقوله اذا اصر في الناس الجرحة تعليل لقوله عليه ان يثبت الحق أي انما كان عليه ان يثبت ما ذكر لان الأصل الخ وان المدعي من ادعى خلاف الظاهر ومدعي الامانة مدعي خلاف الظاهر (قوله اذا اصر في الناس الجرحة) هذا أحسن مما في عب وحاصل ما فيه ان الأصل في الناس الامانة ما يدع عليهم بخلافها فيكون الأصل فيهم الجرحة فبما هي اثبتاها (قوله أي يثبت كل شرط فوضع فيه) أي العقل ومثله يقال في الشروط الاثنية ان يوضع في شيء منها

(قوله مضى) أي رويته أو رويته ولو كان عنده من بعض لاحتمال اتصاله بالمتحفظون (قوله والجرب الذي والحكم) والفرق بينهما كما في شرح شب ان الجرب يدعي هو الحكم لا ندعي اه (أقول) فعلية يكون قوله الذي وصفا كاشفا (قوله جميع العاهات) الشاملة للأفرض وغيره من كل عاهة يحتمل حصولها بالطفل (قوله والمراد به هنا نوع منه) حاصله ان الرشد ينقسم قسمين الأول حفظ المال مع البلوغ الثاني حفظ المال ونقط والمراد به هنا نوع مخصوص الذي هو حفظ المال فقط وقوله وان كان الوار المال ولوقال والمراد أي نوع ولد كفي لصح المعنى ثم زاد كذا من ان الرشد ينقسم قسمين والمراد نوع منهن وهو حفظ المال فقط يعلم ان قوله هم الرشد حفظ المال مع البلوغ أي بحسب الأغلب وهو اذا اشرحه ان لا يعرف بحسب الرشد على الفرد السكالي وهو ٢٤٦ . حفظ المال مع البلوغ مع اهله بشرط (قوله لان الصغير قد يكون معه

حفظ) أي المال وقوله بعض أي ان الذي ذكره البالغ بعض المتحفظون الصغار مع حضنته الصغير الذي اطلقه فيكون الاعلى والمتوسط مشتركين في حضنة الاستدلال لحضنة الكبار من حيث الحفظ للذات والصغير من حيث حفظ المال (قوله وهذا الخ) أي بما تقدم من ان المراد نوع من الرشد (تنبيه) شمل كلام الصنف الثاني في شرط فيه الرشد فلا حضنة لصغيره وحاصله ان السنية اذا كانت وفي فاه بعض وماذا لم يكن له وفي لا حضنة له وقوله وضعت ان خيف) أي الضم وقت انوار عليه لاقبله والجميع ليس شرطا بل يكفي ان يضم لمصلحة واحدة (قوله وان في وسية) بما يقع في اسفحة في الحضنة لافي الضم ذلتا في المباحة ابن

(ص) وعدم كبحه بضم (ش) يعني وبما يشترط في الحاضن ان يكون سالما من البرص المضر بالمتحفظون وان يكون سالما من الجذام المضر بالمتحفظون تخفية هو ما لا يمنع وبعبارة أدق شلت الكاف البرص المضر والجرب الذي والحد وكذا كصاحب اللباب ما يفيد ان المراد بقوله كبحه بضم جمع العاهات التي يحتمل حدوث مثلها بالولد وظاهر قوله وعدم كبحه بضم يشمل ما اذا كان بالمتحفظون ذلك أيضا قد يحصل بانفسه ما زاد في جذام المتحفظون وبرصه وتقدم في بحث العموم ما يفيد (ص) ورشد (ش) تقدم انه قال وبشرط الحاضن العقل وعطف هذا عليه اذ يصح عطف التكررة على المعرفة أي وبشرط الحاضن أيضا ورشد والمراد به هنا نوع منه وهو حفظ المال وان كان غير بالغ لانه كالبالغ في انه لا الحضنة على الرابع كما ذكره أو الحسن لان الصغير قد يكون له حفظ ويكون من بعضه بعض معه المتحفظون الصغير ولهذا تكرر ولم يهبطه مفردا كاشترط سابقا وهو ما لا يشترط قول الجمهور أي كان الأدنى تربيته كالشروط التي قبله لا يسقط للمباخراته عطف على كبحه بضم من غير أن (ص) لا اسلام وضعت ان خيف أسلمين وان في وسية أسلم زوجها (ش) يعني ان الحاضن لا يشترط فيه أن يكون مسلما بل يصح ان يكون كافرا قال في المدونة وللذمة اذا طلقت أو بالوسية يسلم زوجها أو تولى هي من الاسلام فترقب بينهما من الحضنة ما لم يسلمه ان كانت في سر زونون أن تغذيهم بغيره أو تزويجوا خيف ان تفعل معهم ذلك نعت الى ناس من المسلمين ولا يتزوجون منها الا ان تبلغ الجارية وتكون عندها في غير حرز وبعبارة وضعت أي الحضنة بطريق الاتصال أو العرض وكان يكون الحاضن حده امثلا وعند ما تفتي بعض في الحقة ليست الحضنة الا لا تفتي لانه يشترط لاسد كذا ان يكون عنده من بعض من الاناث وبهذا سقط الاعتراض عليه بأنه انت الصغير بما للمدونة (ص) ولذا كمن بعض (ص) يعني ان

عرفتها بالام الحضنة وان كانت مجوسية (قوله من الحضنة) بيان الحاضن لاسم تقديم المين على المين يقع الياء (قوله الا ان تبلغ ابدارية) أي تبلغ حد الوط (قوله بطريق الاتصال) والعرض الخ) حاصله انه اعترض على الصنف في قوله وضعت بان الأدنى وضع الحاضن اعظم من كونه ذكر أو أنثى فأجاب بت ثلثة اعطائت الصغير تبع المدونة وحاصل جواب شارحاته اعطائت الصغير بالنظر لان يراد الحضنة أصالة أو أثر وضاعى النسابة عن الذكر كان يكون الحاضن جدا وعند ما تفتي الخ (قوله بأنه اعطائت) متعلق بمحذوف والتقدير يسقط اعتراض الجواب عنه بأنه اعطائت الصغير الخ (قوله ولذا كذا الخ) في العبارة حذف والتقدير بشرط لعمان الذكر والآنثى العقل وبشرطه لكذا كراي بالنسبة لانا كذا الحاضن ذكر من أي جنس أي وجوده من بعض عنده (قوله من بعض) أي يعلم الحضنة وقوله من سرية الخ أي مستوية للشروط

(قوله ولو في زمن الحضانة) أي ولو ما دمجحرم في زمن الحضانة بعد ان كان قبل ذلك غير محرم (قوله والاني المخلو يحمل كلام المصنف ان لم يكن في نزعه ضرر عليه والامانة) (قوله بل يطلب الذك غيرهما) الكلام فيها اذا كانت التي تحضن للذكر اجنبية وتزوجت فلا ينافي ان تزوجته تحضن له الان يقال حيث كان يطلب الذك غيرهما فقط سقطت حضانتها أي المأرسة (قوله ونسر والامانة) (قوله لا يخلو) فاذا كانت الحاضنة أمة ثم ان سببها ما علم به من مطلق زوجها أو موته فان حضانتها سقطت \* (تنبيه) \* هذا الكلام يفسد ان الحضانة حتى للمحضون ويأتي ان المشهور ان حق الحاضن كما ذكره بهرام عند قوله واللحاض الملح (قوله الان يعلم من اتقته له الولاية) ٢٤٧ أو ان ولاية الحضانة وان كان خلاف المتبادر (قوله فلا سقط حضانتها)

الحاضن اذا كان ذكرا فانه يشترط في حقها ان يكون له أهل يتولون المحضون من سرية أو زوجة أو مستأجرة أو مشربة بذلك لان الذكر لا يصير على ما يصير عليه النساء من أحوال الا مطلقا كما هو ويشترط في الحاضن ان كان كانت المحضونة أنثى تطيق الوطان ان يكون محرما ولو في زمن الحضانة بان يتزوج أم المحضونة في زمن اطلاقها والامانة فلا حضانة في زمنها ولو كان مأمونا فاذا أهل عنه ماله وأجازة أصبح ذكره في الذخيرة (ص) وللاني المخلون زوج يدخل بها (ش) أي ومن شروط الحاضنة اذا كانت أنثى ان تكون خالية عن زوج يدخل بها أو غفلة سقطت حقها بحيث يدخل بها الزوج لا شغلا بالزوج عن اطفاله ولهذا اشترط في السقوط الدخول في قبله لم يصل اشتغال عن الولد فليس ادعاء الدخول كالدخول وهذا في الانثى التي تحضن لاصحابها الحضانة وأما من تحضن الذكرفان الحضانة لا تسقط عنها بذلك بل يطلب الذك غيرهما وسر الرامة كالدخول بالزوجة كما هو (ص) الان يعلم ويسكت العام (ش) مستثنى من المصنوع أي فان لم يخل عن زوج يدخل بها سقطت حضانتها وانتقلت ان يلجأ في المربة الان يعلم من اتقته له الولاية يدخل الزوج ويسكت العام فلا سقط حضانتها وبعبارة أي الان يعلم ان يعلم من له الحضانة بعد المقتزوجة كما ذكره أبو الحسن وثبت وجعل الشارع مشير بعلم الولي ونسب نظره والمراد بعلمه علم بالدخول والحكم بالولوجل واحدا منهم الى بسطة حقه العام محسوب من يوم العلم بسقط (ص) أو يكون محرما وان لا حضانة له كالمخل (ش) يعني ان الحاضنة اذا تزوجت بنحس هو محرم المحضون فان حضانتها لا تسقط وسواء كان هذا المحرم عن له حضانة كالم ولد الاب أو كان من له حضانة له كالمخل والجد لا دم فقوله وان بكسر هاءه وان مباينة في الحرم أي فلا بسطة حقه اذا تزوجت به فن باب أولى في عدم الاسقاط اذا تزوجت بمحرم الحضانة (ص) أو وليا كالمخل (ش) أي وكذلك تبقى حضانتها اذا تزوجت بولي حضانة وان لم يكن محرم بان تكون له حضانة ولو بعد كالم الم تزوجه حاضنة غير الام والجدة عن لا يصير دخوله محرما

نزعه (قوله أو يكون محرما) بالاصالة كتزوج الام بام المحضون أو بالعرض كتزوجه ابانهم المحضون ودخل بها (قوله كالمخل) المحضون تزوجه حاضنته من قبل أبيه فلا يدخل الاجنبى اذ هو المحرمية فله الاعتبر (قوله عن لا يصير دخوله محرما) أي والاكراه كذا اذا تزوجت الام ابانهم المحضون وقوله والمحضون ذكر والا فلا يلزم من هذا كلام الشيخ سالم وقال مع لا فرق بين كون المحضون ذكرا أو أنثى لكن يشترط فيها اذا كانت أنثى مطبقة ان يصير بتزوج الحاضنة محرما لها كالم الم لها فتزوج أمها بخلاف حالتها الحاضنة فتزوج ابن عمها فانتزع عنها اطلاقه النسخ ويصير حاصل ذلك ان قوله أو يكون محرما أي بالاصالة ويكون قوله أو وليا أي ليس محرم بطريق الاصالة بل تارة تعوض له المحرمية كالم تزوجت الام بان عم المحضون وتارة لا كالم تزوجت حالته بان عم المحضون

(قوله وليس له حاضنة أقرب إلخ) وأما لو كان له حاضنة أقرب إلخ فتشقق كالأذا كانت أم الأم متروكة أبداً محيضة تزوجت الأم ولم تحض الولد واستحققت الحضانة الخالصة حيث لا جدعة فتزوجت بغير العلم بتنازع الجدعة فإن الحضانة تنتقل له أو لا باعتبار هذا قوله الآخر ولا توجد بعد الطلاق ٢٤٨ لأنه من قرر لها حق فيها وسقط بالنكاح كما شرع به لفظه الآخر لأن

كان كذلك فان حضانة ولده تنقل اليه بتزويج أم كما يفيد كلام الشارع (قوله ثم كلام الغني بإسادة أو المسائل) اعلم ان أولها قوله لا يقل بالولد غير أمه أو سره فاقوله في الوصية قولان فان قلت إنها سبعة قلت ان الغني لم يذكر قول المصنف أو كان الأب بعد موته سره فتقدير (قوله بإسادة المسائل الخ) هي ما أشار إليها الغني في التصريح بقوله ويصح بقاء حق المرأة في الحضانة وان كان الزوج أحد الأبوان ذلك في مسائل ان تكون وصية على خلاف في هذا الوجه أو يكون الولد



لوضعا لا يقبل غيرها أو يقبل غيرها وقالت الفلز لا أرضعه الا عسدي لان كونه في وضاع أمه وان كانت ذات زوج ارفعني به من اجنية سلم اليها وان كانت الفلز ذات زوج كان ابنها وكان من اليها الحضانة بعد ما غمر ما مرن أربعين راجعا عن الحضانة أو غير ذلك من الاضرار أو يكون الولد لاقرباه من الرجال ولا من النساء قول مصنف شتيرك مع أمه اه وأما قول المصنف أو كان الأب عبدا وهي حرة فزادها غير المعنى (قوله أو غيرهما من المحاضرات) الذي في النقل خصوص الام فقط فلا يتناول ما قاله الشارح وكل من يوافق (قوله أو يتيقوا عندها) الماخذ أن يتيقوا عندها في الموضوعين وقوله بسكوافيه وقوله ينزعو أمسه كما بالفظ المضارع يحذف النون في نصيحتة بيار يعلى لغفمن يحزم المضارع بغير جازم (قوله غابيت) أي كتمت (قوله وعلى القول الخ) المناسب حذفه وذلك لان هذا الخلاف جار على القولين وذلك لان المعنى إذا أوصى رجل لاجنبية فلها الحضانة ثم اختلف فقيل في مرتبة الأب فهي بعد النكاح وهوها وفي مرتبة الام فتقدم على الجدة (قوله فهي في مرتبة الأب) وهو الظاهر لانه الذي أوصى بها (قوله وعكس كلام المؤلف الخ) أقول العكس من حيث ان كلام المصنف في حضانة وصية تعلقت بغير وصى وهو زوجها التي تزوجت به وهذا العكس في حضانة غير وصية تعلقت بوصى ٢٤٩ وهو زوجها الذي تزوج بها ثم تقول وهذا الكلام أصله انت فقال

عشمه هذا وهم من ربه الله لان كلام ابن القاسم في فرض المصنف لأبي عكسه ونحوه قول ابن عرفة تنفع ابن القاسم في الوصاية ان تزوجت الام التي وجعلت الولد في بيتهم وتقدمهم لم ينزعوها ولو قال في ايصاته ان تزوجت فانزعهم لانه لم يقل فلا وصية لها وروى اشياخ الأن يخاف ضيعتهم اه فانه في كبره استدلل بكلام ابن عرفة هذا على عكس السابقة وهو من ان الوصى في

أو غيرهما من المحاضرات إذا كانت وصية على الأطفال وتزوجت رجل أجنبي من الأطفال فهل يتزوجون منها تزويجا أجنبيا كغيرها أو يتيقوا عندها في ذلك روايتان من مائت قالهما يتيقوا عندها ان جعلت لهم مائة بيتا وكتبوا فيه ولطافا وطامعا وما يصليهم الا ان يغنى عليهم زاد في رواية محمد ولو قال في ايصاته ان تزوجت فانزعهم فلا ينزعون لانه لم يقل فلا وصية لها وقال مرة ينزعو منها لان الام إذا تزوجت غلبت على جيل أمه حتى تفعل ما ليس بصواب وعلى القول بعدم السقوط فهي في مرتبة الأب وقبل الام \* (قوله) عكس كلام المؤلف ان تزوجت الحاضنة الوصى عليهم وجعلهم في بيت شقيقهم ونادهم لم ينزعو منها قال ابن القاسم (ص) وإن لا يسافر وولى عن ولد (ش) أي بشرط شريطة الحضانة ان لا يسافر وولى عن ولد ولو غلبه اسبقه نفعه سنة يزد فان سافر وولى السفر المذكوور كان له ان يأخذ المحضون من حاضنته وقال لها اتبى ولده ان شئت ولا يأخذنه ان سافر اذ يسكني كما يأتي والمراد بالولى أعم من ولى المال وهو الأب والوصى والمقدم وولى العصبية كانت العصبية سببا كالعتق وعصبته أو نسبافا إذا أراد الم

كلامه معقول تزوجت وليس كذلك بل هو نعت للام كما يدل عليه كلامه آخر اه (قوله وان لا يسافر وولى) قال المصنف في توضيحه وانما سقطت الحضانة بهذا السفر لان نظر الولى لوليه عام ونظر الام لتمامها في امور خاصة فكانت قصيل ما يتصرفه الولى إلى من قصيل ما تنظر فيه الام ولهذا كان الوصى مقدما على الاولياء إذا أراد سفر المحضون وإذا كان لولد ووليا من بعدهما في التعدد سافر أو سافر بعدهما ان ليس له الرحلة بالولد والمقيم أولى لبقاء الولد مع أمه وكذا ان لم يكن له أم لانه هو المكلف في نكاحها ان كانت أمه وقوله وان لا يسافر أي يريد سفر (قوله من ولد) أي عن موضوعه ولذا كرا أو أمها وعن معنى الباء أي تريد سفره وليس ثم ولى حاضن يساويه في الدرجة تسقط حضانة الحاضن فان وجد مساويه درجة كم تسقط حضانته للسفر (قوله أي بشرط شريطة الحضانة) أي الحاضن ذكره كان أو أنثى ولا يشافه ثامث الضعير من قوة تسافر هي لانهم يرضون الكلام في الاتي لما مر من ان الغالب كون الحاضن أنثى (قوله والمقدم الخ) قال عجم بعد تلك العبارة ولا يبقى الله بقى من أولياء المال الحاكم فانه بعد عبارة الشارح فانما نال الشيخ سأل (قوله وولى العصبية) أي إذا فقد ولى المال حاصله ان ولى المال الأب والوصى والمقدم فقط وأما هنا فعمل ما ذكره وشيلى ولى المحضونة وما قاله الشارح قول الشيخ سأل وهو صواب فيها ثم العمة ثبوت الاخير ثم العصبية والأولياء هم العصبية ومن هؤلاء

الأولياء الخذوا الأخ وابن الأخ والعم وابن العم وإلى النعمة ثم قالت وكل من خرج من بلدته متسكلا لسكناه بلدا آخر غير بلاد الأم من أب أو أحد من الأولياء الذين ذكرنا فله الرحلة بالولد ثم قالت وليس للام أن تنقل الولد من الموضع الذي هو فيه والدم وأولادهم إلا ما قرب كالمريد ونحوه بقول الأجهوري وما قاله من مخالفت المنقول عن سند فلا بد على ما قاله أنه في غاية القصور وكلام سند الذي نقله لأجبة فيه فلا يظلم بذلك معنى تمت (قوله عمو كان الولي المصنوع عبدا) أي سواء كانت الحاضنة حرة وأمة (قوله ولو كان الولد وضعا) وحديث من فرق بين والد وقوله لها خصوص بنصر هذا وبغير سائر المسقطات (قوله على المشهور) ومقابل قول الأولي لأخذه إلا بعد القطام والاستئذان من أمه والثاني لأخذه حتى ينشر (قوله السقر المذكور) أي سنة يردو ويكون السقر سقرته (قوله بل تأخذ من قرب الموضع) أي كبريته ونحوه كأفاده معنى تمت والحاصل أنه إن قرب الموضع ٢٥٠ كالمريد ونحوه تأخذ إلا أن بعد فلا تأخذ وإن كان الأخ لا يسقط الحضانة وإن

قال صح أفاده بقوله لا تتجاوزان الحضانة لا تسقط بذلك ولو بعد السقر وأما حكم السقر ابتداء فيجوز للولي ولا يجوز لها بحيث كان عبدا فعلى هذا أقبلت للعاض أن يسافر بالمحضون السقر البعيد سواء كان لنقله أم لا وليس المدونة وليس للام أن تنقل الولد من الموضع الذي فيه ثم وأولادهم إلا ما قرب كالمريد ونحوه مما يبالغ الأب والأولياء خبرهم ثم إن لها أن تقسم ههنا أه وأفاد أولا فاذكره ب وفسه لا تتجاوز أو نزعه أو طلب ميراث أو نحو ذلك فلا تأخذ ولا يسقط حتى الذات الحاضنة يسفرها للتجارة بل تأخذ معها ولو بعد ذات أه فمجاووصه في البعيد فإن يكن أب ولا وصي سافرت به إن شئت

مثلا السقر المذكور بالمحضون فله أخذ من الحاضنة واحترمة وله ولي وحملوا كان الولي المصنوع عبدا وأراد السقر فانه لا يكون له أخذ معه ويقتى عنده لأن العبد لا قرار له ولا مسكن واستقر بالولد المضمون الولد العبد إذا سافر وليله لا يأخذ معه لأن العبد يجب قطر سيده مقرا وحضرا وقوله ولله المذهب فهم له أي عن محضون وقوله (وان رضعا) مبالغة في المفهوم أي إن سافر الولي المضمون الولد المخر السقر المذكور يسقط حقها من الحضانة وتأخذ وليله معه ولو كان الولد رضعيا على المشهور بشرط أن يقبل الولد غير أمه ومثله الأم غير هاجم له الحضانة (ص) أو سافر هي (ش) يعني وكذلك بشرط في حضانة الحاضنة أن لا تسافر عن بلد الولي المضمون المضمون المخر فإن سافرت السقر المذكور سقطت حضانتها (ص) سقرته لا تتجاوز (ش) هذا راجع لسقر الحاضن وسقر الولي أي بشرط سفر الحاضن المسقط حضانتها وسفر الولي الموجب لأخذ الولد من حضنته إن يكون سقرته وانهقطاع فإن كان سقرته تجارة ونزعه فلا تسقط حضانة الحاضن يسفره بل تأخذ من قرب الموضع ولا يأخذ الولي من حضنته وقوله (وحلف) أي الولي أنه يريد يسفره النقلة وسواء كان متجما أو غيرهم وهو راجع للمفهوم أي فإن سافرا أخذته وحلفت وقوله (سنة يرد) ظرف مضموع على الظرفية عاملة يسافر وتسافر فهو شامل لسقر الولي ولسقر الحاضنة فالسقر الذي يقطع الحضانة من الولي أو من الحاضنة هو ما كان مقدرا سنة يردفا كثر على المشهور ولا أقل كما يأتي (ص) وظاهره بريدن (ش) يعني أن ظاهر المدونة أن سقر البريدن يكون كافيا في قطع الحضانة إذا سافر الولي أو سافرت الحاضنة والمشهور الأول وقوله بريدن على حذف مضاف أي مسافة بريدن لحذف المضاف وبقي المضاف إليه مجرورا والالكان الواجب

بتركها مضمة قال ج ل الظاهر وإن لم يتحقق عليه أه وحاصله أنه ليس للحاضنة أن تسافر إلا بأذن الأب في القرب إن والبعيد لئلا يمنعها فإن سافرت فلا يسقط حقها والوصى كالأب في البعيد وأما القريب فله أن تسافر بغير إذنه (أقول) وبعد هذا كله الذي من جلته التمسك بقرب الموضع فظاهر المصنف خلافه وذلك لأن مقدار المصنف أنه متى كان السقر التجارة فلها السفر ولو سنة يرد غير إذن وليه أو غيره وأنه إذا كان أقل من سنة يرد يجوز لها السفر بغير إذن الولي ولو خمسة يرد على غير ظاهر المدونة إلا أن نص المدونة المذكور يتسع فتأمله (قوله وحلف) أي الولي وإن لم يثبت قصد استيطان وكذا الذات الحاضنة تخلف إتمام يسفرها ونحوه مما سبق (قوله وظاهره الخ) ضيف وقد عرفت أنها (قوله أي مسافة بريدن) أي كانت مسافة بريدن لأن مسافة ظرف وهو متعلق بالخبر ويصح جعل الخبر مسافة فيكون نصه على التخلية في طريقة ابن جني ومن تبعه على ما قبل في رد هذا هكذا كتب بعض المشيوخ وفيه نظر لأن مسافة متصرف فهو مفعول به (قوله وبقي المضاف إليه مجرورا) هذا أخلاق الكثير لأن الكثير لا يبقى المضاف إليه على جرمه إلا إذا كان المحذوف مما لا لما كان

معطوقا عليه نحو ولم ير مثل الخمر يتركه الفتى • ولا الشربة منه امر وهو طالع أي ولا مثل الشر وهو طالع لا ن  
هناجدة مستأنفة تخور يديون عرض الدنيا والله يريد الاستمرار لأن مفهوم الشرط صدق بصورتين أحدهما عدم عمالة  
المعطوق للمعطوق عليه وثانيهما أن لا يكون معطوقا أصلا كما في الآية والمصنف (قوله وأصله وموجب) يفهم الجمل أي  
تقتضي ظاهرها بديان أي أصل العبارة أي قلب يبريدان أو يبريدان تقوله بديان أي أو يبريدان في لفظ المصنف ثم أقول لأحاجة  
للقطع وموجب اللفظ الظاهر منها أن المراد بديان (قوله) أن سافر لأن من الخ أي تغلب السلامة على كل من الطريق والبلد ولا  
يشترط القطع بذلك واللام ينزعه الولي وهذا الشرطان يعتبران أيضا في سفر الزوج برزوجه ومن أعلمهما كونه ما أمرنا في نفسه  
وغير معروف بالأساس عليها وكون البلد المنقول إليه قريبا لا يخفى على ٥١ أهله أخبرها وكونه ساروا تمام الأحكام فيها

(قوله على المشهور) ومقابلته  
يشترط في السفر أن يكون برا  
وأما إذا كان بحرا فلا سفر فيه  
(قوله وهو الذي يسيركم في البر والبحر) يسيركم في البر  
والبحر وجه الدلالة أن السفر  
في البر والبحر كائن من الله فلا فرق  
بينهما (قوله ويقيد هذا الخ)  
لأحاجة لهذا مع قول المصنف  
وأي في الطريق (قوله ولما كان  
الضعيف سافرا الخ) روح الله  
قوله عائدا على الولي  
العائدا إلى الحاضن وحاصله أنه لما  
اختلف الفاعل برزولا لا يقال  
كان الأولي للشارح أن يقول  
السائد إلى الحاضنة بالنساء قوله  
ولا تعود بعد الطلاق) أشهر فقط  
العودان الحاضنة كانت واجبة  
لمن حدث له الطلاق والتزوج  
وهو كذلك فالولي يجب له العدة  
لعدم غيرها عليه اشترعا ويشود  
ذلك في غير الأدم ثم طلقت ثلاث

أن يقول بديان بالالف وأصله وموجب ظاهرها بديان (ص) أن سافر لأن من وأمن في  
الطريق ولوفيه بحر (ش) الضعيف في قوله أن سافر يعود على الولي والمعنى أنه يشترط في  
السفر الذي يستطاع الحاضنة أن يكون الولي سافرا بالحضور إلى بلد ما من وان تكون  
الطريق مأمونة يداخلكها بالمد والمخيم ومواء كان في الطريق يزجر ما على المشهور  
لقوله تعالى هو الذي يسيركم في البر والبحر ويقيد هذا بما ذا لم يغلب عصب البحر كما هو  
في الجمع عند قوله والبحر كالبر لأن يغلب عليه فقوله أن سافر الخ شرط مضمون  
لا يسافر ولي أي فان سافر أخذناه سافرا الخ (ص) الآن تسافر هي معه (ش) أي إلى  
أن تسافر هي أي الحاضنة مع أي مع المحضون فلا تسقط حضانتها ولا تمنع من السفر  
معه ولما كان الضعيف سافرا وأنه مقدوم كرا عائدا على الولي برزوا الضعيف العائدا إلى  
الحاضن للغايرة بين الضعيفين وإن لم يحض البس ثم إن الاستئذان مفهوم من أن لا يسافر  
ولم أي فان سافر سقطت حضانتها الآن تسافر هي معه ولما كان قوله سفرته لا لأجادة  
سنة برزوا جاعا نسفرهما كان قوله (لا أقل) من ستة برز على الأول أو يبريدان على الثاني  
واجبهما أيضا فلا يأخذها إلى ولا تترك الحاضنة إذا سافر واحد منهما حال الأقل مما ذكر  
(ص) ولا تعود بعد الطلاق (ش) يعني أن الحاضنة إذا سقطت عنها من الحاضنة بسبب  
تزوج بغيرها أو تقل الحق لمن بعدها ثم طلقت أو مات زوجها فان الحاضنة لا تعود لها  
سواء كانت أمأ أو غيرها بل الحق في باقي أن اتقلت له وإذا أراد رد المحضون فان كان  
للام فلا يقال الأب في ذلك لأنه نقل لها هو أفضل وإن كان لخته فلاب المنع من ذلك ثم  
أن قوله ولا تعود الخ أي جديرا على من اتقلت له تزوجها بالموالمة لم لها الحاضنة من  
ببسته عليها ههنا فانها تعود لها ويقيد قوله ولا تعود الخ بما إذا لم يتزوج بعدها كيلا يد  
عليه قوله وألوت الجدة والام خالية ويقيد أيضا بما إذا لم تتزوج الحاضنة بعدها من

الغير كانت لها الحاضنة حيث أقضت التوبة لها (قوله وإذا أراد رد المحضون) أي إن اتقلت عنه الحاضنة أي إذا أراد من  
اتقلت الحاضنة له رد المحضون لمن اتقلت عنه كذا يستفاد من بعض الشراح (قوله كأيلا عليه الخ) فإذا كانت الحاضنة  
اتقلت للعمة لكون الأم تزوجت ثم طلقت الأم ثم ماتت الجدة فان الحاضنة ترجع للام (قوله ويقيد أيضا بما إذا لم تتزوج  
الحاضنة) أي كالمات كانت الحاضنة ثمانية للعمة ثم تزوجت باجني واتقلت الحاضنة للعمة ثم طلقت الجدة قول الحاضنة ثمانية  
للخاله مات تزوج بأم الأم فلا تزوجت بأم الأم فترجع الحاضنة للعمة ومعهما تزوجت بأم الأم فان الحاضنة لا تنتقل  
عنها للعمة وحاصله أنهم ألوت تزوجت الجدة واتقلت الحاضنة للخاله فماتت الخالاة لا تزوج أحدا فلا ترجع الحاضنة للجد ولو  
طلقت أم الجدة فالجد تزوجت الخالاة باجني سقطت حضانتها فالجد تزوجت بأم الأم فلا تسقط حضانتها هذا كله ما تعلق بالجدة  
فإذا طلقت الجدوة تزوجت الخالاة بأم الأم لا تجتمعون فترجع الحاضنة للجدوة وأولى بالجدوة تزوجت باجني

(قوله لا يقران علمه) كان مختلفا في شأدها ومختلفا في قساده وقساده كان ولا يقران (قوله فانما الاتعمود) لان  
 حق الفساده قد تعلق به فخرج من العود فلا يقال الحكم بدور مع العلة وهي هنا العلة تعالى بالزوج وجودا وعلما فاذا وجد  
 الاستعمال انقضت الحضانة واذا عدم ثبتت الحضانة (قوله اذا سقطت حقها من حضانة ولدها) أي بعد وجوبها وهو  
 شامل لاسقاطها بالاب وهي في عصمتها لان الحق لهما واما الزوجان واما اذا خالها على اسقاط حضانتها فسقط ولا تعود ولها  
 اذا انقضت الحضانة حضانتها بعد ان سقطت بنتها حضانتها في مقابلة خالها فان خالها على اسقاط حضانتها واسقاط أمها بعدها  
 لم ينسقط حضانة أمها وقتلنا بعد وجوبها احتراما اذا سقطت الحضانة حقها في حال خالها خالها فان في وجوب سقوطه  
 وعدمه قولان مبنيان على لزوم اسقاط ٢٥٢ الثاني بوجوبه وعدمه (نبيه) اذا سقط من له الحضانة حقه فالذي

به العمل انه لا ينقل لمن يلي مرتبة  
 المسقط ولا يصحكون الحق لمن  
 اسقط له (قوله والمراد بالاسقاط  
 السقوط) هذا غير مناسب وذلك  
 لان الموجب لعدم أخذها  
 حقها الاسقاط الذي هو فعل  
 اختيارى الآن يجب بان المراد  
 بالاسقاط السقوط اعم من أن  
 يكون ناشئا عن الاسقاط وهو  
 الباقي بعد الاستثناء وانما نشأ من  
 تعالى وهو المستقضى وان كان  
 السقوط وحده من حيث انه  
 نافي عن الاسقاط صرحا يقال  
 لان له اختيارا فاعتبارا بسببه  
 الذي هو الاسقاط (قوله) وأسافر  
 زوجها بها أي كان تزويجها  
 بذلك الزوج لا يسقط الحضانة  
 لقصد من المقتضيات المتقدمة  
 (قوله) أو رجوع الخ) هذا غير  
 مناسب لان سماعنا في نفس  
 الاضرار من حيث ذاتها وأيضا

لا يناسب قوله بعد زوال هذه الاعذار (قوله بقرب زوالها) مرتبط بقوله بعد زوال هذه  
 الاعذار أي بعده هذه الاعذار بقرب زوال هذه الاعذار أي بان تتركس قاطل فقوله الان تتركس مفهوم قريب زوالها (قوله  
 الان تتركس بعد السنة) أي فان زلت هذه الاعذار ومكثت سنة وأرادت الرجوع فليس لها ذلك (قوله بشوها) عبارة  
 عب الان تتركس بعد زوال جميع ما رسمته بشوها في الكثرة اه فاذا علمت ذلك فقوله وبشوها مفهوم لا يولي فاحذره  
 ماضر (قوله) أي يكون الولد ألفت غيرها معطوف على تتركس أي الان تتركس ويكون ألفت غيرها (قوله) وتزوجت (اذا كان  
 كذلك فكان الاولى للمصنف ان يقول أو لم يكتف بالجدة وتكون الكفاية من احدى دخولها على الموت وعلى الجددة وعلى الام  
 فقبدا أشار به بقوله ولا مفهوم الخ فان قلت يمكن تسليط الكفاية في قوله لم يتركس على ذلك فيجوز قوله وأولوت معطوف على  
 مرض قلت لا يصح عطفيه على مرض لعادة اللام (نبيه) باعتبار على المصنف بان المصنف عدم العود للام عند موت الزوجين

قوله وبغضهم أجاب الخ حاصله انه اعترض على المصنف بان قوله قبل علمه وفهم منه انه لو كان بعده علمه لاستمر لها الحضانة مع انه سبق لها الحضانة بعد العلم ومضى عام وقد علمت الجواب (قوله فلا فرق بين العام وأقل) أي أنه متى علم من استحق الحضانة وترك ولم يأخذ بحقه وتأيم من قبلها فترجع الحضانة له ولو أقل من عام ويكون قول المصنف قبل علمه المفهوم وتقول وهو انه اذا بدو لاخذ حقه فلا تسقط وان لم يسد تسقط وتثبت ان زال عنها ٢٥٣ المانع (قوله وهذا أولى) بل المتين ووجه

الاولوية كما فاده بعض شيوخنا ان الذي انتقلت له العلم بمسقطه المسقط ومكت ولم يأخذ بحقه فهو معرض عن حقه فتسقط الحضانة لمن كانت له اه (قوله وللحاضنة قبض نفقته) اللام بمعنى على أي وعلى اقبض نفقته (قوله وجميع ما يحتاج اليه) هو نفس نفقته (قوله وهو الخاطب بذلك) أي بما ذكر من النفقة ايده وأما اذا اقتدا بالسار فلا يطالب بالنفقة أصلاً لا ايده ولا انتبه بل على بيت المال بشرطه المتقدم (قوله ومذهب ابي القاسم) مذهبنا (قوله ومقابلته لا تضمن) (قوله لا ضمان اصالة) أي لان لو كان ضمان اصالة لضمنته ولو اقامت نسبة كالمقترض والمشتري بعد الشراء اللازم (قوله ان أجرة المسكن الخ) الخلاف انما هو فيما يخص الحاضنة من المسكن وأما السكنى فيلخص المحضون فعلى الاب انماها (قوله وانه غير مرتبط بقوله والسكنى) بل يصح وان كان مرتبطاً بقوله السكنى من حيث قرينة منه وبعده وأجرت

وهو مضى عام كما مر عند قوله الان يعلم ويسكت العام فبقية مفهوم كلامه هنا عام وبغضهم أجاب بان ما هنا المانع زال فلا فرق بين العام وأقل وما مر من ان العام مسقط فيما اذا لم يزل المانع وهو أولى (ص) وللحاضنة قبض نفقته (ش) يعني ان الحاضنة إما كانت أو غير هالها ان قبض نفقة المحضون وجميع ما يحتاج اليه من أي شيء وهو الخاطب بذلك استدعاء بشرطه المتقدم وان أي فان قال الاب بان لها الحضانة تبعه الى المحضون بأشكل ويشرب عسدي ثم يعود اليك لم يجب لذلك لان في ذلك ضرر على الولد وعلى من هو في حضنته لان الاطفال لا ينضبط الوقت الذي يكون فيه وأكلهم متفرق وذلك يؤدي الى الاخلال بصيانتهم وإذا قلنا بان للحاضنة قبض ما يحتاج اليه المحضون ثم ادعت نفقه فهل يقبل قوله في ذلك أم لا ومذهب ابن القاسم انها ضامنة لان تقوم بينة على التلف كما مر عند قوله كنفقة الولد الابنية على الضمان لان الضمان هنا ضمان تهمة تبقى باقامة البينة لا ضمان اصالة (ص) والسكنى بالاجتهاد (ش) اعلم ان مذهب المدونة ان أجرة المسكن كلها على أي المحضون وعند مذهبنا انهما على الحاضن وأبي المحضون بالاجتهاد الحاكم بمعنى انه يوزعها عليهما فيجعل نصفاً لأجرة المسكن مثلاً على أي المحضون ونصفها على الحاضن وثلاثة مثلاً على أي المحضون ونصفها على الحاضن وثلاثة مثلاً على أي المحضون وثلاثة مثلاً على الحاضن أو بالهكس وإذا تعهد هذا فعلى المؤلف الدرك في اختياره لمذهب مذهبنا لانه على مذهب المدونة ان على أي المحضون فلامعنى لقوله بالاجتهاد ويمكن تشبته على مذهبها يجعل قوله بالاجتهاد واجهاً لقوله وللحاضنة قبض نفقته وانه غير شرط بقوله والسكنى وحينئذ يبقى تقديره على السكنى ومعنى الاجتهاد في قبض نفقة المحضون أن الحاكم يتقرر في حال الحاضنة وما يليق من اقباضها كل يوم أو شهر أو سنة أو نحو ذلك وقوله والسكنى عطف على قبض نفقته وعلمه فيحتاج الى حل قوله (ولاشئ يخص لاجلها) على انه لا نفقة للحاضن ولا أجرة حضنته فلا يبقى ان له أجرة السكنى واحترز بقوله لاجلها اعماله كان السبب غيرها كما اذا كان الولد موصراً وهو محضون لانه النفقة فلها أجرة الحضانة لانها تستحق النفقة في مالها ولو لم تحسنه واقدألم

«تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس وأوله كتاب البسم»

التي يعرفها فإذا علمت ذلك فنقول ذكر محشيت تمت كلاماً محمولاً على ثلاثة تفسيرات مدونة كما عده المؤلف في توضيحه فانه قال والمشروران على الاب السكنى وهو مذهب المدونة خلافاً لابن وهب وعلى المشهور فقيل المحضون تكون السكنى على حسب الاجتهاد ونحوه لابن القاسم في المناظرة وهو قريب لما في المدونة أي ان على الاب ما يخص الولد من أجرة المسكن بالاجتهاد به قرر كلام المؤلف وهو صواب (قوله فلها أجرة الحضانة) نسمع لانه اذا كان الولد موصراً وهي فقيرة فنفقة الازمة له من حيث كونها له لا من حيث كونها أجرة الحضانة كانت قدراً أجرة الحضانة أو أكثر أو أقل والله أعلم









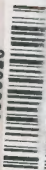








ԳԽՀ  
Բիբլիոթեկ Արարիմո



0563028